

الجلال ترا في مصراع

بقلم

مِدَامْ جُولِيْتَا دِم

عربه بتصرف وكتب المقدمة

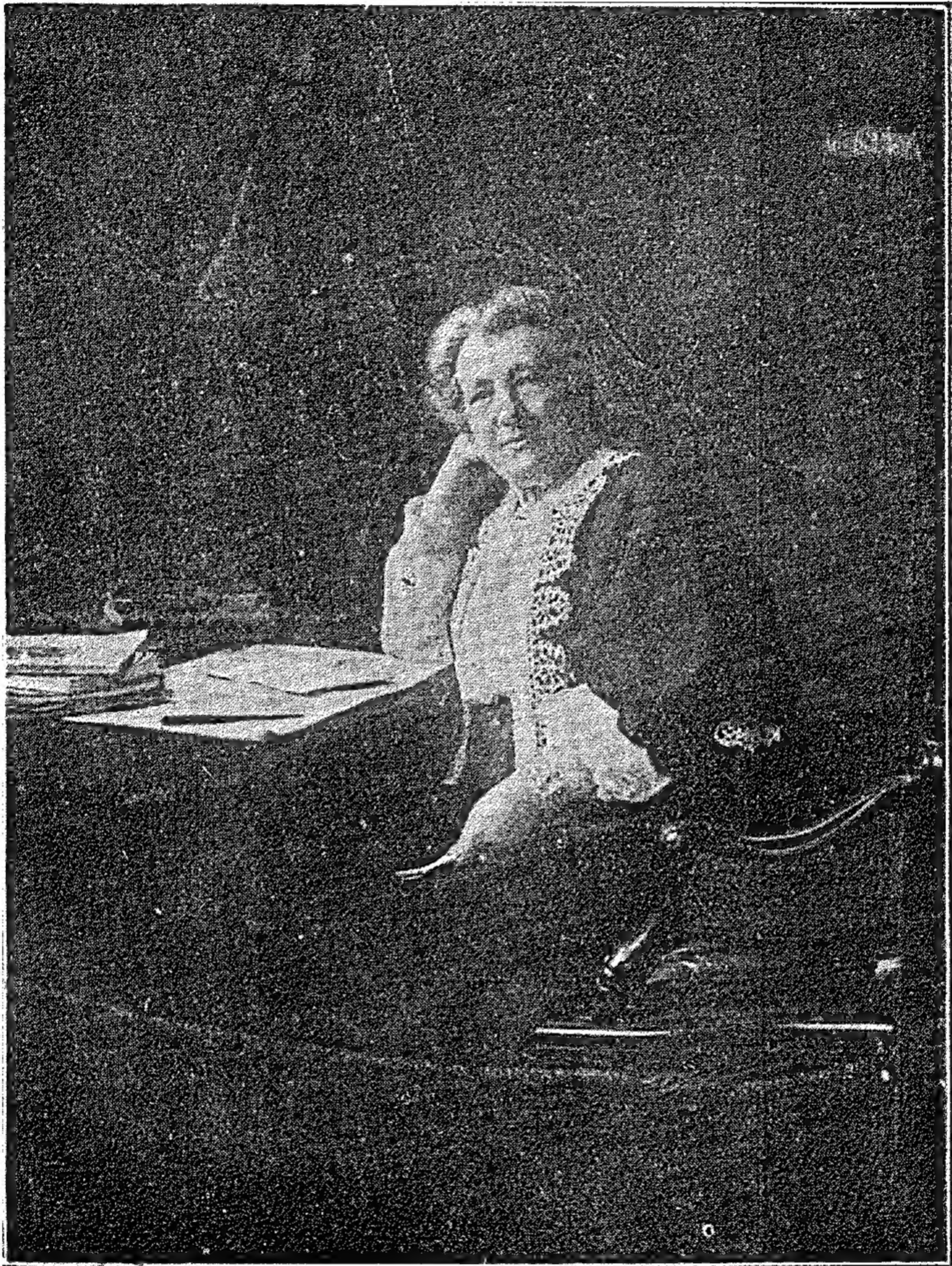
على فهمي كامل بك

الطبعة الاولى

حقوق الطبع محفوظة للمؤلفة



« مطبعة عمركة العلم والدفاع الوطني بالقاهرة »



مدام چونیٹ آدم

أهداء الكتاب

« إلى أسن جداتنا وأعظمهن . إلى الموحية بالعلوم . إلى الأمة المصرية الكبيرة النبيلة . إلى ابني المجيد البطل المقدام « مصطفى كامل » ذلك الذى أفنى حياته فى سبيل دفاعه الوطنى عن استقلال الكنانة وحرية وادى النيل . إلى شقيقة ابني « على فهمى كامل » هذا الذى داوم على الجهاد بهزم صادق وعقيدة راسخة لتخليص وطنه من ربة الاحتلال الانجليزى . إلى هؤلاء جميعاً أهدى هذا السفر الذى لا قيمة له إلا برهان ولائه لقضية وطنية كبيرة »
أبي دوجن فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٢ « جوليت آدم »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على جميع الانبياء والمرسلين

مَدَامْ جُولِيْتْ آدَمْ

جلت قدرة الخالق عز وجل فقد خلق سبحانه وتعالى بين النفوس البشرية أحاداً يضيق العالم بين أن يسعها . نفوس الوطنيين الذين يرون من واجبهم ألا يتصرفوا حياتهم على مجرد الدنا عن أوطانهم فقط . بل إنهم كذلك يدافعون في كل مكان عن الحق المهضوم والمجد المهدوم والفؤاد المكسوم . أولئك الذين يستوى لديهم التريب والبيد مدام الحق ديدنهم والعدل ضالتهم وحرية الأمم بنييتهم واستقلال الاوطان أنشودتهم من هذا الطراز القيم في ألا نفس نفس مدام جوليت آدم . تلك الكاتبة القديرة والسياسية المحنكة والوطنية النادرة المثل . ذاً نها مع كرم محتدا

ونسمة نرزقها وكبر شهرتها وغزارة علمها وتوقد ذهنها قد وهبها الله أيضاً.
 قلباً لا يهوى إلا الحرية ولا يألّف إلا الأحرار الذين ينسون ذواتهم إذا
 هلك كل أوطانهم ويبدلون أموالهم وأوقاتهم بل ويضحون بأرواحهم في
 سبيل إسعاد أممهم ومجد بلادهم. كما وهبها تعالت قدرته قلماً لا يجرى على
 القراطيس مع الهوى ولا يكتنه يحارب الظلم والظالمين وينصر العدل والعادلين
 . إني إذا تقدمت إلى مدام چوليت أدغم ثنا كراجلها من سويداء قلبي
 وبكل جوارحي دفاعها عن وطني وحقوق أمتي وثقتها بشخصي العاجز
 وتكليفى بشعرب كتابها هذا «انجلترا فى مصر» مع تفصيل النقط الغامضة
 والمسائل التى تحتاج إلى شرح وبيان لأهميتها . فانما أقدم إليها لا كجميع
 الناس بل كمن يرتف لها بالجميل من صميم فؤاده ويحمل فى جوارحه
 لذاتها المبخلة ومقامها السامى أكبر احترام وأعظم اعتبار
 . وإني كذلك إذا قدمتها لآبناء وطني الأعزاء لا أقدمها للذين صرفوها
 من قبل بدفاعها المجيد عن وادى النيل منذ نصف قرن من الزمان . ولكنى
 أقدمها لآبناء هذا الجيل وحماة مصر المستقبلين . أقدمها إلى النشء من
 أكباد مصر الفتاة أولئك الذين إذا ذكروا حرّيتهم المغصوبة وندبوا
 لاستقلال وطنهم المسلوب فأنما يقولون بألسنتهم ما فى قلوبهم ويعربون عن
 وطنية صادقة وعقيدة راسخة . .

أقدم لأفئدة مصر العائرة وبميونها البصيرة سيدة رحيمة بالوطنيين
 كبيرة العطف على المظلومين . أقدم إهم من إذا تقدمت بمؤلفها بهذا

وبدفاعها عن أرض القراعنة وأمة النيل دون أن تتعرف إليهم بأعمالها
المشكورة من قبل . ظنوا المصريون ملكة من ملكات الكنانة الأولى تدفع
عن النيل والأهرام يد العسف والآثام وترجو لمصر عزها القديم لتكون
بين الأوصار في أكمل نظام وأحسن تقويم .

نشأتها

ولدت مدام جوليت آدم في يوم الثلاثاء الرابع من شهر أكتوبر
سنة ١٨٣٦ بقرية «فربرى» من قرى إقليم «بيكاردي» — من أقاليم فرنسا
الشهيرة — لوالدين فرنسيين عريقين في المجد . والدها هو الجراح الكبير
«لمير» صاحب الشهرة الذائعة في عالم الطب وفي عالم السياسة إذ كان في
مقدمة المجاهدين بالحكم الجمهورى . بذل ماله وصرف وقته في سبيل
الاحسان إلى أمته ورفعته بلاده حتى سجل التاريخ اسمه بين عظماء الفرنسيين
كبير الأثر عظيم القدر نقى السيرة صادق الوطنية . ولقد كافأته فرنسا بأن
خلدت اسمه على أحد شوارع باريس . وأما والدتها فمن سلالة القائدين
الذى ذاع صيته في حروب لويس الرابع عشر .

ورثت مدام جوليت آدم أميز الصفات النبيلة عن آبائها ونالت قسطاً
وفيراً من التربية العالية والتعاليم القويم في مدينة باريس حيث كان يقيم أبواها
فظهر ذكاؤها وتجلت عبقريتها منذ حداثة سنها إذ كانت المثقوقة على قرياناتها
في إصالة الرأي وقوة التعقل مع سلامة الذوق وأدب المجاملة وحسن المجادلة
خبيا البكل حياءً جماً وأكبروا فيها هذه الخلال السامية والمواهب العالية

زواجها وخلفها

عندما أتمت دروسها في كلية الآداب بباريس رأى والداها أن يزفها
إلى المحامي الكبير مسيو « دى لاماسين » وهى فى السابعة عشرة من
عمرها وقد رزقت منه مولودة هى « أليس دى لاماسين » . وبعد أن مات
زوجها تزوجت فى عام ١٨٦٨ برجل فرنسا الكبير مسيو إدمون آدم
من أكبر زعماء الحزب الجمهورى فظهرت بزواجه ظهورا كبيرا لأنه
كان عمدة باريس ومن أشهر ثروة فرنسا وقد تقلد أكبر المراكز
الحكومية ثم انتخب عضوا دائما بمجلس السناات وبعد تأسيس الجمهورية
الثالثة ثم صار رئيسا لهذا المجلس
وبعد أن توفى مسيو إدمون آدم فى سنة ١٨٦٩ عكفت على الاشتغال
بالسياسة والتأليف

أما ابنتها فقد تزوجت بالبروفسور سيجون الجراح الفرنسى الأشهر
ورزقت منه ثلاث بنات تزوجت أكبرهن وهى بولين بمسيو جودير
رئيس تحقيق الشخصية بأدارة بوليس باريس ورزقت منه ابنة . أما الثانية
وهى كلود فانها تزوجت بالدكتور « فورنو » المدير الثانى لمعمل باستور
ورزقت منه ثلاثة أولاد ذكور . وأما الثالثة وهى جوليت فانها تزوجت
بالضابط مادييه ورزقت منه ولدا ذكرا

فى عالم التأليف

عند ما برزت مدام جوليت آدم فى ميدان التفكير والكتابة والبياسة

ما كان في الأمة الفرنسية بأسرها سوى ثلاث كاتبات مشهورات هن
 دانييل ستيرن وجورج سند وجيراردن . وكانت كل واحدة منهن
 ممتازة بضرب من ضروب الانشاء الأدبي . أما مدام آدم فان قلمها جري
 في كل الميادين الاجتماعية داخل بلادها وخارجها وسبح فكرها في عالم
 الخيالات فكتبت في علوم الأدب والاجتماع والتاريخ كما
 كتبت في الوطنية والسياحة والوصف والفلسفة والسياسة . وكانت في كل
 ما كتبتة مثال العقل الراجح والحجة البالغة والوطنية الصادقة . ليس
 التاريخ في كتبها آيات الجلال والحق ومثل الانصاف والصدق . . .
 بدأت منذ آتتها بكتاب عنوانه « ضد آراء بوردون » في عام ١٨٥٦
 إذ كانت قد بلغت العشرين من عمرها . ولهذا الكتاب قصة تجمع بين
 البقرية والشجاعة وقوة الإرادة وإليك خواها :
 كان بين كتاب فرنسافي أوائل القرن التاسع عشر كاتب اسمه (بوردون)
 بلا صيته واشتهر قلمه شهرة خضت لها جميع الأقلام حتي أنه ما كان يجد
 له مجادلا فيما يكتب أو ينشر — وضع هذا الكاتب كتابا حمل فيه علي استرجال
 المرأة وادعائها التفكير والكتابة كما حقر فيها كتب الكاتبتين المشهورتين
 «دانييل استرن» و «جورج سند» ونيرهما . وسخر من مدارك النساء كافة
 وما انتشر كتابه حتي وافقه جميع الكتاب علي ما كتب ولم تسطم
 كاتبة من كاتبات فرنسا أن ترد عليه بكلمة ! بيد أن مدام چوانيت آدم
 انقرية الإرادة الشديدة الشكيمة التواتة إلي الحق أقبلت علي مجادلته

بكتابها هذا وقدمته لجميع الناشرين فلم يتقبلوا نشره محتقرين سننها وعدم شهرتها أمام مظلة (بوردون) الأديبة ولكن لم يشعروا بهذا العائق حتى وثقت إلى وجود ناشر قليل الشهرة فقبل نشر كتابها قائلاً : « إني ناشر مجهول وأنت كاتبة مجرولة فاذا لم يرج كتابك عندي لا يخسر كلا شيئاً .. » ولم يكد ينشر هذا الكتاب حتى دهش الناس لجراتها واعتبروا عملها أعجوبة ثم أقبلوا على قراءته رويداً رويداً وانتشر الكتاب في كل مكان واقتنع قراؤه بحججها الدامنة بهد أن تبينوها وانتصرت انتصاراً كبيراً على ذلك الكاتب الكبير الذي ألزم إزاء ما كتبه الصمت التام . وكان في انتصار مدام آدم عليه انتصاراً لبكل كاتبة في العالم .

أخذت شهرتها منذ ذلك الحين تزدح في آفاق الأدب وبالم الإنشاء ولقد كتبت حتى اليوم خمسة وأربعين كتاباً من أنفس الكتب كما نشرت لها المجلات والصحائف السيارة آلاف الرسائل وإليك أمثلة من تأليفها :

جلال الزواج في قوة الوفاء في عام ١٨٥٥ : — وهو كتاب تجلت فيه روح الفضيلة الكاملة ويمكن تلخيصه في هذه العبارة :

« إذا لم يثق زوج بوجهه ولا يحمل له في قلبه الوفاء الكامل فلا رابطة بينهما . والمرأة الناضلة تستطيع أن تتغلب على شهوات الرجل . والرجل الفاضل يستطيع أن يسكن قلبه المرأة الناضلة .. إلى أن قالت : « إن الزواج وسيلة الوجود الانساني وكل شاب يخشى الزواج نيس جديراً بأن يكون أباً محترماً كما كان أبوه من قبل أو يعتبر قوة من قوي الوطن المنتجة . »

فضائل السيدات في عام ١٨٥٨ —

وهو كتاب يصف فضائل المرأة الصالحة في معاشها ومعادها ويحملها كل التبعة في وجوب غرس الفضيلة في نفوس أبنائها وتعمدهم كما يتعمد الزارع زراعته ويقطعه شر الآفات حتى يزهر ويثمر ... »
أشرار جاريبالدي غير المطبوعة —

وهو كتاب نشرته في عام ١٨٥٨ وصفت فيه سر عظمة جاريبالدي وقالت : « إن وطنيته مستمدة من تربيته الدينية وفصلت الخلال الحميدة التي كان عليها أبواه . وكيف أن التاريخ كان أصدق مرشداً له في أعماله العظيمة التي دأبت على تحرير وطنه وشعبه . تم حثت الأمة الفرنسية على التمسك بروح الدين المنجية الرافقة وتدبر عبر التاريخ ... »

قرتي العزيزة في عام ١٨٥٨ —

وصفت في هذا الكتاب الرابطة الكبيرة بين النفس وبين الوطن الأخص كما ترجمت عن حنينها إلى قرية « فري » التي ولدت فيها بعبارة وأسلوب ساحرين . كذلك وصفت فيه حياة القرويين واستقامتهم وصدقهم وشجاعتهم وتجلهم بأكثر الفضائل البشرية

هذه أمثلة صغيرة مما كتبت في عنفوان شبابها وأنتك لتري سلاسة القلم ونضوج الفكر في سائر كتبها التي تعاقبت مع تعاقب الزمان . فكتبها خطرات فلاحه . والسياحة الشرقية . وديانة الصينيين . والوثنية . والمسيحية . وسياحة الألب . وقوة العقيدة تحرك الجبال . والترية النفسية . واستعداد

الرجال . وملك الجبال . والوطنية الصادقة العاملة . والبيت المعمور .
وتقلبات السياسة . ومدارس الشعب . والمسارح المحيية . والوطن المجري
والوطن البولوني . ومدينة اليونان . . . كل هذه الكتب وإن اختلفت
في الموضوع والغاية قد صبت في قالب واحد من متانة المبنى وحسن الديباجة
وجمال المعنى

تدخل بك في قصة منعمة ثم لا تتركك حتى نعتق مذهبها الفكري
ومراميق النظرية . ذلك لأن لمبارتها سلطانا مؤثرا في النفس وقوة تسحر الالباب
وأنها في كتبها الوطنية لأجل من ذلك وأعظم أثرا فأن كتبها :
« وطنيتنا الذي كتبه في عام ١٨٦٧ » أو « الدفاع عن الوطن » الذي نشر في
عام ١٨٦٩ أو « الحرب السبعينية » أو « حصار باريس » أو « أيامنا
السوداء » لكتب جليلة القدر مفعمة بالأمثلة الكبيرة والمعبر المؤثرة
إن من بين كتبها ما طبع ١٥٠ مرة مثل كتاب « صداقاتنا قبل ترك الثار »
وهو كتاب كتبه بعد الحرب السبعينية التي فشلت فيها فرنسا لإزاء المانيا
وخسرت بسببها مقاطعتين من أغنى مقاطعاتها وأعمرها وهما مقاطعتا
الأنزاس واللورين

نشرت هذا الكتاب بحمية نادرة المثال ووطنية وثابة محرقة وأسلوب
أملاه على قلمها ونجداتها الحي وحبها المتناهي لأمتها ولوطنها
أنشأت في عام ١٨٧٩ لافيل ريفو (المجلة الحديثة) وهي مجلة نصف
شهرية تصدر في مدينة باريس وصفحات كل عدد من أعدادها لا يقل عن

٢٤٠. صفحة من القطع الكبير... أنشأتها لفرصتين كبيرتين الأولى لحضن
الفرنسيين على الثأر من ألمانيا. والثاني لتعليم الشعب الفرنسي السياسة الخارجية
التي ما كانت تشتغل بها. كما ينبغي صحيفة فرنسية في ذلك العصر.
فاتخذت من هذه المجلة مدرسة سياسية أدبية علمية لتخريج فطاحل الكتاب
وفيها نشأ أبناؤها الأديبون الذين هم مجد فرنسا الحاضر أمثال بيرلوتي.
وجي دي موباسان. وجان ريشبان. وبول بورجيه. وزوسني. ومارسل تينير
وليون دودية. وكاميل موكلير. وأناطول لايرت. وأناطول فرنس. وغيرهم
كثيرون ممن تدخولهم أبناءنا المختارين ويدعونها أمهم الأدبية الفكرية
... وأنهم كذلك إلام الأدبية لوطينا الأعظم (مصطفى كامل)
منذ اتخذ باريس مركزاً لخدمة المسئلة المصرية في أوربا إذ فتحت له أبواب
مجلة القيمة في عام ١٨٩٥ فسكتب فيها الرسائل التي لفتت نظر العالم السياسي
في كل بلد متحضر إلى قضية مصر وحقوق أمة وادي النيل
... وإن رسائل مدام جوليت آدم السياسية التي نشرتها هذه المجلة والصحف
الفرنسية والسويسرية والإيطالية وغيرها من كبريات صحف العالم تعدى
الحصر. وهي ليست معقودة بأي ظرف من ظروف الزمان بل إنها ما يحلو
نشره في كل أوان

وما من كتاب تؤلفه أو مقال تنشره إلا يترجم إلى جميع اللغات.. ذلك
لأن اسمها ملازم لتاريخ فرنسا السياسي منذ أكثر من ستين عاماً...
لأنها عندما عرمت على إنشاء مجلة (لانوفل زيقو) وعلم غمبتا خطيب

فرنسا الأكبر وعظيم سياستها بهذا العزم ووقوف على برنامج المجلة
السياسي قال لها :

« إن رجال فرنسا السياسيين إذا اجتمعوا لا يحسنون القيام بالبرنامج الوعر المسلك
في السياسة الخارجية ذلك الذي رسمته لهذه المجلة . لذلك أؤكد لك فشلها منذ
اليوم . . . »

قال ذلك السياسي المحنك هذا القول هاذيا ويمكن ثبات مدام آدم
وعبقريتها ودراستها المسائل السياسية الخارجية دراسة صحيحة مصحوبة
ببعد النظر وصدق الحكم جاءت غمبتها تعتبر نجحاً معجزاً من مميزات الزمان
لتلد حملت في هذه المجلة حملات صادقة على ألمانيا وضايقت البرنس
يسمارك في سياسته مضايقة جعلته لا يهاب في العالم لاسطوتها وقلها إذ أنها
كشفت عن دخائل السياسة الألمانية بما أذاعته من مؤامرات مدبرة ودسائس
خفية . كما أنها حاربت فيها كذلك السياسة الانجليزية — ودلى الإخص
في المسألة المصرية — ولو أردنا أن نثبت هنا ما كتبه في شأن مصر منذ
عزل الخديو إسماعيل باشا في سنة ١٨٨٩ إلى أن حدثت مشكلة فاشودة
وانتهت في سنة ١٨٩٩ — أي في العشرين عاماً التي أدارت فيها هذه المجلة
لاحتجنا إلى بشرة أسفار مثل هذا السفر .

ولو كانت الحكومة الفرنسية أخذت بنصائحها وإرشاداتها قيل
ضرب الأسطول الانجليزي لثغر الاسكندرية وعملت في المسألة المصرية
بعزم وحزم كما ألحت عليها لانقذت مصر من هذا الاجتلال البريطاني

المشوم ولسطورت فرنسا لنفسها صحيفة أخرى قيمة كنتلك الصحيفة
الشريفة التي سطرته في عهد « محمد علي الكبير »

خسرت مدام آدم في هذه المجلة بعد أن أدارتها شرين تاما نحو
مليون فرنك (ثمانين ألف جنيه) مضحية بهذا المبلغ الجسيم في سبيل رفعة
بلادها وخدمة مبدئها الوطني . ثم نزلت عن هذه المجلة في أواخر عام
١٨٩٩ لجماعة من أبنائها الأديبين واكتفت بإصدار نشرة في كل شهر جعلت
عنوانها (الكلمة الفرنسية في الخارج) وقد كان لهذه النشرة تأثير كبير
في الدوائر السياسية

داومت علي إصدار هذه الكلمة ست سنوات أي حتي سنة ١٩٠٥
ثم كفت عنها لتشر مذكراتها الخاصة بعد أن بلغت السبعين من عمرها
وقد نشرت إلي ما قبل الحرب الأوربية الأخيرة ستة أجزاء كبيرة الحجم
من هذه المذكرات التي نالت إقبالا لم تله مؤلفات غيرها من أطواد
الساسة وكرام الكتّاب في تاريخ العالم المتحضر

وما أذن مؤذن الحرب حتي اشتعلت بأمور آخر كتشجيع الجنود
وإدارة الجماعات النسائية والتوفيق بين كبار الساسة والتمكين للاتحاد العام
في النفوس لأدراك النصر . إلي غير ذلك من أساليب الوطنية المنتجة الفياضة
ولقد أصيبت إبان الحرب بفقد صهرها الصغير الضابط الشهير
(جوزيف مادييه) في ميدان القتال وكانت ثجبه حباها كجيبها لقرينته
حفيدتها (جوليت) . . قرأت في فقد آية جديدة من آيات الوطنية

قدمتها لفرنسا خاصة وللعالم عامة في كتابها الذي نشرته بعنوان (حياة الأرواح) ويكفي عنوانه لمعرفة الغرض من وضعه
وهذا الكتاب علي صغر حجمه قد نال عين الأقبال الذي ناله أشهر تأليفها

من أبنائها الأديبين كما ذكرنا الكاتب الذي بعد ضيئه وطبقت شهرته الآفاق وهو مسيو (كاميل موكلير) ذلك الذي يذكرها بين آن وآن في رسائله الأدبية والسياسية . ولقد جاء لهذا الكاتب الكريم فيما كتب مقال وصف به مدام آدم نكتطف منه هذه العبارة :

« استأظن أن بين السيدات اللواتي اشتغلن بالأدب والسياسة في الماضي والحاضر واحدة تعدل « مدام جوليت آدم » . هذه الأدبية الكبيرة والفرنسية العظيمة . فإنها بما كتبه وبما قدمته لفرنسا من المعونة السياسية في أخرج الاوقات قد حلت معضلا معقدا دقيقا من المعضلات التي أريقت فيها أنهار من المداذ . فإنا كنا نفر بغير اختيارنا من النساء ذوات الادمغة الجارحة ونستهجن استرجالهن في حركاتهن وإحساسهن وطلانا ساءنا أن نجد عند بعض الاوانس الشائعات كلفا غير محمود بالتعرض لتأنيث الافكار العامة بمنشآتهن الرقيقة الدقيقة . أما هذه السيدة الجليلة القدر فإنها مثال المرأة الكاملة والانسان النادر الوجود . لها جمال مشهور ولطف كنفحة العطر تجمع إليهما سيرة نقية في صحيفة بيضاء ووقارا كله الشمم وعلو الهمة والاباء . وقد شهدت وقائع رائعة ووالت خطباء أمم وآساد حروب كما عرفت أسراراً خطيرة ووقعت علي ضمائر أطواد الفلاسفة وفطاحل الساسة وأثرت بقوتها النفسية وسلطانها الأدبي في المسائل الحلي تأثيرا كبيرا . واحتفظت كل الاحتفاظ بمركزها الاجتماعي من حيث براعة أدبها وكمال عشرتها وعظم مروءتها . وأنها لم تنزل

علي كبر سنّها تسطع سطوع الكوكب الذي لا يدركه الهرم ولا يضعف سنّه . كرو والاعوام .
 « وليست هذه السيدة الفذة في تاريخ فرنسا والتي تنفوق بمقامها الإسمي علي
 مقام الملكات في مراتب العقل والحجا لإلا فرنسية عذبة الحديث بسامة الثغر حلقة
 الحيا . بل هي الجدة الحنون والام الرؤوف والصديقة التي لا وفاء بعد وفاتها ولا همة
 تذكر في جانب هممتها . وأنها لا شد الناس مقتاً للخيلاء والزهو والتمسك بالفشور ..
 إنك لو رأيتها وتد جمعها مجلس ببعض الاوانس اللاتي يعدن علي مسامعها ما لقيت
 من أفكار وآراء لا دهشك منها تصايها الذي يفوق صباهن وأصفاءها جد الاصفاء إلي
 ما يلقين عليها كأنها تأخذ عنهن ما أخذنه قبلا عن كتبها ورسائلها وتعلمنه من أعمالها
 » إن فرنسا لم تر من قبل سيدة في منزلتها تتجافي عن مواطن الرياء تجافيا كما
 أنها لم تر أشد منها عارضة في الجدل ولا أجبراً منها علي التصريح بما في ضميرها حتي
 في أعقد المسائل وأدعائها إلي الحذر . غير أن لها في جانب هذه المميزات من الجاذب
 ما ذكره نابليون عن القائد ماسينا إذ يقول :

« إن قصف المدافع يزيد به اتقاد ذهن وانشرار صدر »

« إنها كلما تعمقت في بحث المسائل المعضلة زادت رونقاً وظرفاً . وإن وطنيتها
 لا مثيل لها . فهي ليست مقصورة علي وطنها الذي تعبد له حق العبادة ولكنها ممدودة
 إلي كل بلد حلت به مطامع الطامعين وأصابته غوائل المستعمرين

« إنك إذا سمعتها وهي تصف مثلاً عظمة مصر ومدنية اليونان وسطوة الرومان
 وتاريخ الدول جمعاء ، إنما تخيل لك أنك مدفوع بتيار كهربائي يستاقك إلي حيث يريد
 وقبلما وجد من الناس من يذشط نشاطها للعمل أو يعرف كيف ينتفع بالزمان . فقد
 أصدرت من المنشآت ما يتجاوز الحصر منزلة تأثير الأفكار في النفوس منزلة العقيدة .
 وفي هذا التأثير سر تسلطها علي القلوب لأن سمو مدركتها قد حلاها تحلية قل في
 الرجال من بلغها . فأن تدفق أفكارها القوية القويمة جعل ترجمتها معرضاً لكثير من

المواهب العقلية البالغة كحضور الذهن وقوة الاستنتاج والبداهة الماضية... وما هي في الحقيقة إلا العقل الحي

« ليس إنشاء مدام جوليت آدم إنشاء تديج وترصيع بل هو السهل الممتنع لا يدخل فيه التعمل ولا التصنع ولا هورين تصريف المؤثرات النفسية ولكنه إنشاء على إيجازة مبدن وعلى سلاسته قوي وعلى صادق حماسه رقيق . لا نخدم به إلا الحق لأنها ولعة بالحق مفتية أثر الحقيقة . وإن في انشائها من الوصف المرسل ما لا يقل جمالا عن مصورات الرسام الشهير «دي لا تور» حيث يغوص فكرها على أخفي المعاني وأدقها فيخرجها للقراء كاملة مبرأة من القصور والتقصير

« إنك اذا مررت بآتيننا أو بيطرسبورج أو بنيس أو بپراج أو بيودابست أو بلشبون أو بالقاهرة وجدت في كل منها أثرا حيا من جهاد مدام جوليت آدم وثقاسا طاهرا من روحها الفياضة بالوطنية الصادقة والعزيمة الماضية . ندما تجده من مآثرها الكبيرة في نفس وطنها . وفي هذا الجهاد تري فيما فوق الموايا العادية مزية أن كبر عقلها يستوي وكبر قلبها

« إن تلك الرحالة الغنية بوطنيتها وبمقلها وبعلمها وبقلمها وبما لها لا تسأم التشغل من صتمع الي صقع وماهي في كل تقلاتها الارسل سلام ورمز إحسان . ولقد عملت وحدها وبقوة إرادتها ما لم تعمله حكومة كاملة . ذلك لان في قلبها من طهارة الضمير وفي نفسها من النضارة وقوة الرجاء وفي عقلها من الرجحان وفي نشاطها من مداومة العمل ما ميزها وجعل لها هذا السلطان الفعال في عالي الادب والسياسة . . .

« إن معاوتتها الحزب الجمهوري على تنفيذ مبادئه التي هي مبادئها وعميدها للمحالفة الفرنسية الروسية ومناداتها بالتأثر من ألمانيا ومؤازرتها قادة فرنسا وإمدادهم بالمال والفكر وهما أعظم وسائل النصر وعطفها على الامم المهضومة الحقوق لاعمال كبيرة بحيدة خالدة في كتاب الدهر ناطقة بعظمتها وعظمة فرنسا على السواء .. »

ذلك ما قاله « كاميل موكاير » وهل قال إلا الصدق أو كتب إلا الحق؟

أعمالها الاخر

لا تقصر مدام جوليت آدم عملها على التعبير والتأليف بل تقوم بأعمال
أخر كبيرة فأنها في رئاسة الشرف حتى اليوم لجماعات كثيرة أمثال جماعة
« الآداب النسائية » « والسكك الحديدية الجنوبية » و « يتيمات الحرب »
و « ممرضات المدافعين عن الوطن » وغيرها من الجماعات الفرنسية التي
تخدم فرنسا في شتى مرافقها . وهي دائمة الاتصال بهذه الجماعات ترشدها
كلما احتاجت الى الإرشاد وتعاونها ماديا وأديبا كلما أعوزتها المعونة

مبادئها

إن عطف مدام جوليت آدم على البائسين والباثسات وعلى تقويم
الأعمال الخيرية العديدة عطف مذكور يشكر كل يوم في صور شتى . فمن
كل ناحية تسأل الأحسان فتقدم الخير على قدر طاقتها لتجده عند الله .
لذلك لقبها بنو وطنها عدا ألقابها الكبيرة المحيطة « بالمحسنة الكبيرة »
ولذلك كافأها الخالق جل شأنه بالصحة التامة والعمر المديد بل جزاها أوفى
جزاء بشهودها نصره ووطنها فرنسا واستردادها أتراسها ولورينها بعد أن
كان قد يئس من استردادها أغلب أبنائها إلا صاحبة السيرة فأنها كانت
دائما كبيرة الأمل حاضرة قوما بلاتوان على الأخذ بالثأر عالمة « ألا معنى
للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة »

أعمالها المنزلية

تستيقظ كل يوم في الساعة التاسعة صباحا وتعمل بيدها كل لوازمها الخاصة بذاتها حتى تنسيق غرفتها مع كثرة خدمها وحشمها وإذا ما حانت الساعة الثانية عشرة (الظهر) نزلت لتناول الغذاء وبعد الانتهاء منه تحدث صحتها في شتى الشؤون نحو ساعة من الزمان ثم تقصد إلى بستانها وتعمل فيه بيدها مع الزراع ثلاث ساعات كاملة ثم تنقلب إلى غرفتها لترتدي ملابس آخر وتذهب إلى مكتبها لتفقد بريدها حتى الساعة السابعة مساء . وبعد أن تتناول طعام المشاء تسامر صحتها مرة أخرى إلى الساعة التاسعة ثم تعيد الكرة في مكتبها لتقرأ وتكتب إلى منتصف الليل ومنه تهود إلى غرفة نومها لتصلى على أمواتها وعلى نفسها وتستغفر خطاياها ثم تنام في الساعة الأولى بعد منتصف الليل

إن من يرى بريدها اليوم وهى فى التسعين من عمرها يدهش جد الدهش . فمن كل ناحية ترد إليها أسئلة متنوعة فى مواضيع شتى أو كتب عطف وود فتجيب عنها بخطها . ومن كل مكتبة تهدى أسفار الكاتين فتفحصها وتقرأها كلها بنهمها وتحفظ منها فى سجل السنة الحاضرة ما يهمها حفظه .. استضافتني فى قصرها بجهة جف أثناء تقي فدهشت لعملها الدائم ونشاطها النادر ونظامها المحكم واقد قالت لي إنها قائمة بهذا العمل على هذا النحو منذ سنة ١٨٧٨ — أى منذ ثمانية وأربعين عاما وأنها ما شعرت فى يوم من الأيام بفقر فى عزيمتها

إن مكتبتها تحوى اليوم مالا يتل عن الثمانين ألف مجلد وفي عزمها أن
توصى بنقلها بعد وفاتها الى مكتبة باريس الأهلية وقفا على القارئين
إنها تبغض التدخين والخمر وكل البزض ولا تحب كثرة الألوان فمائدتها
صحية من جميع الوجوه وهى تقول فى جميع شؤونها بما تقول : « خير الأمور
أوسطها » . ولا تستقبل زائرا قبل الظهر بلغ قدره ما بلغ . وجميع زائريها
يقصدون إليها بعد النداء فى يومى الأربعاء والأحد . وكان من عاداتها
أن ترد الزيارة لكل زائر كبير أو صغر حتى الثمانين من عمرها ولكنها منذ
بلغتها يزورها جميع الناس وهى لا تزور أحدا اللهم إلا إذا كانت منزلته
لديها فوق جميع الاعتبارات

إنها لا تشتغل بحساباتها الخاصة بل تكل أمرها ما وُظف تنق به بإذلة
كل جهودها فى خدمة المسائل العامة سياسية كانت أو أدبية
مما كنها

كان لها قصر فى باريس وثان فى « جف » (وادى شيفروز)
وثالث فى « كان » . وكانت تسكن باريس فى فصل الخريف وبعض الشتاء
وفى « كان » حتى وسط الربيع وفى جف بقية العام . ولكنها منذ نشوب
الحرب الأخيرة لم تبحر قصر جف الذى تستقبل فيه محبيها وزائريها
العديد من جميع الطبقات

وهذا القصر قائم وسط متنوع كبير من المزارع التى تملكها وفى
جواره غابة كبيرة . وهو مؤلف من أربعة أبنية كل بناء منها يشتمل على

أربع غرف بملحقاتها .. وفيه قاعتان للاستقبال قاعة كبيرة وأخرى صغيرة .
أما الكبيرة فتحوى جميع الهدايا الأوربية التى أهديت إليها فى سياحاتها
الغديدة وهى هدايا ثمينة القدر . وفيها كذلك مؤلفاتها مصنوفة فوق رفوف
منقوشة نقشاً بديعاً . وأما القاعة المصرية فقوى جميع الهدايا الشرقية من
مصرية وعربية وسورية وتركية وفارسية وهندية ويابانية وغيرها . . .
وأجل ما فيها الهدايا المصرية التى قدمها لها بعض كرام الوطنيين المصريين
عندما زارت مصر فى عام ١٩٠٤ . وفى مقدمتها هدايا ذلك الوطنى الجليل
المرحوم عمر سلطان باشا . فإن اللوحة العربية التى تصدر هذه القاعة لا تنس
ما أخرجت للناس يد الصناعة المصرية وقد كتب عليها بالخط العريض
« لتحي مدام جوليت آدم »

وفى هذه القاعة تستعرض كذلك — فى بعض الأحيان — جميع
الحلى والمصوغات التى أهدتها إليها مصر والروسيا وبوهيميا . ومن أنجزها
تقدم من الأحجار المصرية الأثرية محلى بالجواهر الكريمة أهداه إليها كذلك
الطيب الأثر عمر سلطان باشا

إن زوارها يعجبون كل الأعجاب بهذه الهدايا والآثار وهى تفخر فى
أحاديثها بمصر الوطنية وترى فى أبنائها النخوة والكرم وحسن الذوق
وصدق المودة ومكارم الأخلاق

تقدم مدام آدم فى هذا القصر (قصر جف) ولأهم خاصة فى أيام
الآحاد منذ بداية شهر يونيه إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام ولا يقبل

عدد زائريها في كل يوم من هذه الايام عن ثلاثمائة مدعو وزائر من كبار رجال السياسة وقادة الجيوش وأساطين الأدب يتسامرون ويتزهدون في بسايتها الواسعة وهي بينهم كالنجم الساطع تسحرهم ببلاغتها وتأسرهم بلطفها وأدبها وطيب أحاديثها

وفي هذا القصر ملعب للتمثيل الأدبي تمثل فيه قطعة أدبية فكاهية في كل يوم من أيام الآحاد المخصصة للدعوة ويقوم بتمثيلها جماعة من أكرار الكتاب والشعراء وأشهر النواب والساسة والصحفيين وكلهم في الغالب من أبنائها الأديبين الذين قطعوا في ميدان الشهرة أشواطاً بعيدة

إن قصر جف هذا هو معبد جف الشهير الذي أنشئ منذ أربعة عشر قرناً والذي سكنته طوائف القديسين ثم هجر بعد حرب البوررويال لاصابته بما جعله غير صالح للعبادة ولا تزال آثار الكنيسة والمحراب باقية فيه حتى اليوم وكلها بديعة التنسيق تحيط بها الأزهار والرياحين من كل جانب . ولقد بادت السلطة الدينية المسيحية بعد هجره وانتقلت ملكيته من يد إلى يد حتى وقع في يد هذه البارة الكبيرة فعنيت بإصلاحه وفضلته علي كل مساكنها

زار الكثيرون من مواطنينا هذا القصر بعد أن اتخذ وطنينا الأعظم « مصطفى كامل » من صاحبه أمه الفكرية الأدبية . ولقد قرأت بين ما قرأت في مجموعات أسماء الزائرين منذ عام ١٩٠٥ أسماء المرحوم الأمير حسين كامل باشا (سلطان مصر فيما بعد) والجندي عباس حلمي باشا والمرحوم الأمير الوطني الكبير « محمد إبراهيم »

والامير حيدر فاضل والاستاذ محمود بك أبو النصر والمرحوم محمد فريد بك
 والمرحوم الدكتور عثمان غالب باشا والمرحوم الاستاذ حسين واصف باشا والمرحوم
 الاستاذ عمر بك لطفي والاستاذ محمود بك سالم والسيدة حرمه والمرحوم عبد الحميد
 بك عمار والاستاذ قواد بك حسيب ومحمد افندي أبو الجمد وسمو الامير عزيز حسن
 والاستاذ أحمد بك شوقي أمير الشعراء ونجليه والدكتور اسماعيل بك صدقي
 والاستاذ أحمد لطفي بك والاستاذ محمد حافظ رمضان بك والاستاذ محمود ناجي بك
 وكريمته النابغة السكاملة الآ نسه عفت ناجي . . . والاستاذ داود بك حزان
 والاستاذ محمد كامل بك البنداري والسيدة قرينته وسمو الاميرة شويكار والسيدة
 الجليلة هدي شراوي باشا والاستاذ يعقوب خانكي بك وقرينته والاستاذ الخلف
 محمد علي دلاور بك والسيدة قرينته اللذين لا ينفكان عن زيارتها كلما زارا فرنسا
 مقدمين لها أنفس الهدايا اعترافا بفضلها علي مصر ودفاعها عنها دقعا نزيها شريفا
 وغيرهم من الزائرين كثيرون وبينهم طلاب العلم العديدون وفي مقدمتهم الاستاذ
 مجد الدين حفني ناصف وذلك الشاب النبيل محمود طه السيوفي الذي تدعوها ابنها الصغير
 ولقد زارها في صيف سنة ١٩٢٢ حضرة الاستاذ النابغة والمصري العامل محمد افندي
 ناجي الرسام الكبير وسألها أن تسمح له بان يصورها هي وقصرها في لوحة كبيرة
 لتكون هدية من مصر الفتية الفنية المعترفة لها بالجميل فلبت طلبه بكل ارتياح مع
 أنها أبت كل الالباء أن تسمح بهذا للكثيرين من مشاهير الننازين في فرنسا . ذلك
 لأنها إنما أرادت تشجيع الفنون الجميلة في مصر محبوبتها التي تود لها استرداد عظمتها
 من العصور الحالية

سياحاتها

زارت مدام جوليت آدم جميع بلاد أوربا بدعوة رسمية من أحزابها
 الوطنية وجاراتها الأدبية . ما عدا إنجلترا وألمانيا فاتها لم تزرهما

لبنفسها حكومتيهما

لقيت في هونغارييا والبرتغال واليونان وعلي الأخص في روسيا — قبل الحرب الأوربية الاخيرة — إكراما لم يلقه أحد من الأدباء من قبل . فاحتفل بها القياصرة والملوك والممالك وجميع العظماء وكبار الوطنيين احتفالات شائقة وقدمت لها أنفس الهدايا

ولقد دناها المرحوم « مصطفى كامل » لزيارة مصر فزارتها في سنة ١٩٠٤ حيث استقبلتها الأمة المصرية استقبالا عظيما . . . وأدبتها الهدايا العديدة كما استقبلتها الجهات الوطنية الرسمية أحسن استقبال .

لبثت في وطننا نحو ثلاثة أشهر زارت في خلالها كل مكان باحثه منتمية وعلي الأخص في الصعيد وأمكنة الآثار التي زارتها علي باخرة خاصة وكان في مصيبتها المرحوم « مصطفى كامل » وسمو الامير حيدر فاضل . وفي كل ناحية زارتها اجتفل بها المصريون احتفالا كبيرا

ولمناسبة زيارتها لوطننا العزيز نعيد هنا نشر المقال الذي كتبه في هذا الشأن المرحوم « مصطفى كامل » في لواء يوم الاربعاء ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤ وهذا هو نصه :

— ضيفه مصر —

« لم يرتفع مقام العلم والادب والفضل في عصر من العصور كارتفاعه في هذا الزمان . فقد أصبح النوع البشري يعتز بأرباب الاقلام وقادة الافكار في مصاف الملوك والأمراء ويجل فيهم أسمى ما وهب الرحمن للإنسان : الصواب والبيان

« لقد زارت مصر في هذه الايام أميرة من أكبر أميرات الرأي والقلم والسياسة هي مدام جوليت آدم السكاتبة الفرنسية الطائفة المصيت . زارت مصر وقد عشنتها من قديم وشغفت بها من عهد شبابها ودافعت عنها بقلوبها السبال السنوات الطوال فلذلك حق لمصر أن ترحب بها وللمصريين أن يلقوها بالشكر والإعظام »
 « آمنت ضيفتنا العزيزة في شهر أكتوبر الماضي السنة السابعة والستين من عمرها المديد ومضى عليها خمسون عاما وهي الكوكب الساطع في سماء الادب الرائع . نشرت إلى اليوم ٣٢ مؤلفا من أرقى المؤلفات وأسمائها وقد نهبت كلها لكثرة الراغبين في مطالعتها والمهجين بها . ولوجعت رسائلها ومقالاتها السياسية لسكانت فوق ذلك عدا وحجما

« يسبح الانسان بمشاهير الكتاب وأساطين الحكمة والسياسة فيشتاق لرؤيتهم حتى إذا اجتمع بهم وجد بعضهم دون سمعته وشهرته في حديثه ومقابلته أما لترفع عن الناس أو لحبه العزلة والانعزاد . ولكنك إذا لانت هذه الكاتبة البليغة وجدت ملكة جمعت الادب الباهر واللفظ العطر والعلم الواسع والبيان اتمام والرأي الثاقب . وتخرج من حضرتها وأنت معتقد أن الله أتم مواهبه وجمع نعمه في شخصها الكريم

« نعم . منحتها الخالق كل ما يزوجوه الانسان في حياته . مالا وجلالا وعلميا وأدبا وسمعة طائفة وتفودا كبيرا . وقد استخدمت كل هذه المواهب في خدمة وطنها . فهو قبلتها وفي سديها تمنحي بكل مرتخص وغال

« لم أر في رحلاني العديدة ومقابلاتي الكثيرة شخصا أحب وطنه بهذا المقدار ولم أجد ثباتا في الحب ككتاباتها في حب بلادها . وتقانيا في الخدمة كتفانيها . وأملا قويا في المستقبل كاملها . ملاء اليأس قلوب الكثيرين من الفرنسيين من رجوع الازمان واللورين إلى فرنسا . إلا هي فقد بقيت قوية الرجاء لا تعرف اليأس ولا اليأس من غيرها

وهكذا الوطنية السليمة تجمل القواد راسخا لا يتزعزع . والعقيدة أقوى من الاطواد
« كان لضيفتنا الكريمة الشأن الاعلى والدور الهام في تأسيس الجمهورية الفرنسية
وفي التحالف الفرنسي الروسي . وكم تتررت أمور خطيرة في دارها . لان كبار
الجمهوريين وفي مقدمتهم « غمبتا » كانوا يستبشرون بأفكارها ويعترفون بأنها صائبة
الرأي لا تخطيء المرمي . وذلك فضلا عما كان لزوجها المأسوف عليه « إدمون آدم »
من المقام العالي والكلمة المسموعة والخدمات الباهرة . ولولا ثروته الواسعة لما أفلح
الحزب الجمهوري في ظروف كثيرة .

« أحببت مدام آدم بلادها فأحبت كل محب لبلاده . وعرفت الوطنية الراقية
فأجلتها عند كل وطني . ولذلك تجد اسمها محبوبا عند الأمم الناشئة المحتاجة إلى
المرشد والمعضد

« تجد دارها في باريس مزدحمة بالقصاد من أنحاء العالم كلهم يطلبون منها
الارشاد . ويقدمون لها فرائض الشكر والاعجاب
استمعت أن الحق قاهر مهما قهر في بادئ الامر وأنه ذو الكلمة الاخيرة في كل
قضية فأبعدت القنوط عن نفسها وعن جوارها . وكم سمعتها تبث الآمال في قلوب محبيها
الكثيرين بأقوالها الصادقة وعباراتها المؤثرة

« فكل هذه الضيفة العزيزة من تكرم الدنيا ويعز بنو الانسان . وإذا كان أكبر
صفات المصريين إكرام الضيف وتديم نسيان المعروف . فلا بدع إذا رأيتهم يتسابقون
لاكرامها وإعلان شكرهم لها على حبها لبلادهم ودفاعها عنهم فأنما هم يثبتون بهذه
المظاهرات الودية أنها لم تخطيء في قولها واعتقادها أن المصريين أحياء وأنهم سيهيرون
العالم بحياتهم في المستقبل القريب

« مصطفى كامل »



لقد تطاوعت مدام جوليت آدم للدفاع عن وادي النيل منذ نصف

قرن من الزمان حبا في مدنيتهما التي بعثت جميع المدينيات فدافعت عن الخديو اسماعيل باشا وعن الوزير الجليل محمد شريف باشا وحذرت فرنسا مرارا من ترك انجلترا تذهب الي مصر وحدها وذكرتها بتقاليدها القديمة نحو وطننا وبالرابطة الأديية التي بينها وبين الامة المصرية وبالخدمات التي قدمتها لها إبان حكم « محمد علي باشا »

تبعث بكل يقظة خطوات الحركة المصرية يوما يوما وأظهرت الحزب الوطني إبان الحوادث المرابية ونصحت له باليقظة ومداومة الاتحاد بين الأمة والعرش وصاغت عقود المدائح والثناء علي ذكاء الامة المصرية وقدرتها

كانت هذه الفرنسية العظيمة تتميز غيظا كلما رأت الاحتلال ينشب أظفاره في مرافق مصر حتي إذا ما ظهر « مصطفى كامل » في عالم السياسة واتخذ باريس مركزا للدفاع عن قضية وادي النيل وتعرف إليها أمدهه بكل صنوف المعونات المعنوية علي جراحه الشريف في سبيل حرية أمته واستقلال بلاده

إن آلامها من جراء حادثة فاشوده في عام ١٨٩٩ ومن نتيجة الاتفاق الفرنسي الانجليزي في عام ١٩٠٤ (عقب زيارتها مصر) تظهر جليا في المقدمة القيمة التي توجت بها مجموعة خطابات « مصطفى كامل » إذ طبعت باللغة الفرنسية في سنة ١٩٠٥

وما ظهرت صحيفة « لتندار إيجيسان » في سنة ١٩٠٧ حتي كانت

هذه المظاهرة لقضايا الأمم المغلوبة على أمرها في مقدمة كرام الكاتين
دفاعاً عن مصر الأسيقة. إذ نشرت فيها رسائلها الممتعة وحضت الكثيرين
من أصدقائها وأبنائها الفكريين أمثال فلورنس أحد وزراء خارجية فرنسا
ولوثي ورجريت وغيرهم على الكتابة فيها فكتبوا ما كشف النقاب عن
نيات الأنجليز إزاء مصر ودافعوا عن وادي النيل دفاعاً لا يقل عن جهاد
المصريين أنفسهم في سبيل استرداد مجده وعظمته

إن مركزها الأدبي تجاه « مصطفى كامل » وثقته التامة بوطنيتها
وطهر قلبها جعلها تعرف من أسرارها السياسية ما لو نشرته على العالم
لأظهر أموراً كثيرة خفية في المسئلة المصرية . ولكنها ترى ساءة النشر
لم تحن بعد

إن لديها مجموعة تقيده من رسائله وأقواله التي أسرها إليها فأثبتتها في
مذكراتها الخاصة بالمسئلة المصرية - يجد القارىء فيها وصفاً دالياً للنفوس
المصرية الكبيرة أمثال نفس المرحوم المبرور الأمير « محمد إبراهيم » تلك
النفوس التي خدمت وطنها وضحت في سبيل تحريره ونهضته بكل عزيز
لديها . كما يجد فيها المؤلفات من أبناء طائفة من النفوس الدنيئة الباعة التي
كانت لا تنفك تكيد لمصر العزيرة خدمة للغاصب وقضاء لشهواتها
الذاتية . كذلك يرى القارىء في هذه المجموعة كيف كان « مصطفى كامل »
يحارب ليل نهار غدر الزمان ويأس اليائسين وجهل الجاهلين وخيانة الخائنين
وتفاق المنافقين ليكشف عن مصر ما بليت به من الاحتلال الميت

للكرامة والاعتداء الأجنبي القاصم للظهور !
 كادث مدام جوليت آدم تموت حزناً بعد أن انتقل «مصطفى كامل»
 إلى دار الخلود والتيم نخلو ميدان السياسة المصرية القومية من رجل
 عرفت قدره بين الرجال وأكبرت مواهبه النادرة المثل وكيف أثمر جهاده
 ثم آياداً كانت قطفونه دانية . لذلك ضاعفت جهودها بعد مماته لماونة
 كبار رجال حزبه الذين تعد نفسها عضواً من بينهم . ثم تتبعت حركات
 الحزب الوطني حركة حركة قبل الحرب الأوربية الأخيرة وخلاها وبعدها
 وحفظت في ملف خاص كل ما طرأ على جالتي مصر الوطنية والسياسية .
 حتى إذا ما رأت هذه الوطنية الكبيرة وطنية الشباب المصري . وطنية
 طلاب العلم هزتها وطنيتها الصادقة لاستئناف الكتابة دفاعاً عن واد
 هي أخبر الغربيين بكنوزه وجماله وخصوبته وأهلية أبنائه . فكتبت
 رسالاتها الرنانة في الصحف الفرنسية الكبيرة وفي مقدمتها صحيفة
 الفيغارو الخطيرة وقد راجت سوقها فوق رواجها بنشر تلك الرسائل
 القيمة لأن الفرنسيين جميعهم يحلون قدر المترجمة ويقدمون رأيها وبعد
 نظرها وصدق قولها

هذا ولما اشتدت الحوادث في مصر وتوالت الاعتداءات الأجنبية
 المروعة على أبناء السكناة بعد قطع المفاوضات الرسمية بين الحكومتين
 المصرية والبريطانية . رأت أن الساعة قد حانت لمناقشة إنجلترا الحساب
 كله وعرض مصر السياسية وما تجرعه أبناؤها من غصص الآلام في عهد

الاحتلال الإنجليزي على العالم المتحضر في مؤلف يكشف النقاب عن الحقيقة ويبين للناس في كل صقع غدر إنجلترا ومضيها في سبيل الاعتداء على شرف أمة الفراعنة . ولكنها ترددت قليلا لكبر سنها ولأن جهداً كهذا الجهد يتطلب قوة الشباب وجلده على العمل . بيد أن كبر تقسها وحدة يقينها وحبها الخالص لمصر وأبنائها حمايتها على كتابة هذا السفر الذي جعلت عنوانه « إنجلترا في مصر » إشارة إلى أن المحتل لا يزال في وادي النيل غادياً راثحاً مسيطراً حاكماً بأمره بالرغم من إعلان الحكومة الإنجليزية استقلال مصر وسحبها حماية إنجلترا لها

كتبت هذا السفر الذي طالما سألتها « مصطفى كامل » أن تكتبه فكانت بارة به لترضي روحه في عالم الخلود ولتبر كذلك بوطن كبير عظيم كان أبنائه العلماء المتفوقين والجوادة المخترعين والأطواد المتمدنين أيام كان الإنجليزي في جهل عميق عاري الأبدان حفاة الأقدام لا فارق بينهم وبين سائر الحيوان

كتبت لا ليكون سفرًا مفصلاً لدقائق المسألة المصرية بحذاقها فإن عملاً كهذا لا يسعه شرة كتب مثل هذا الكتاب . وإنما كتبت لخدمة الحقيقة والتاريخ بمجمل مسائل مصر بعض الأجمال مارة بحوادثها السياسية مروراً يلفت الأنظار إليها على كل حال . عسى أن يعتبر بما فيه بعض أبناء الكنانة الذين لا يزالون يحسنون الظن بدولة الإنجليزي بعد أن طعنتهم طعنة نجلاء في شرفهم الوطني وهو أعز ما يكون .



المرحوم عمر سلطان باشا

حاشا لله فما كتبته مأجورة، لأنها أرفع من أن تستأجر، وقد أغناها
 جان شأنه مالا وشعورا. ولا كتبته مدفوعة بأي عامل خاص أو خارجي،
 فإن من تبلغ سننها بعد أن رأت أسمى ما يطمع المرء في رؤيته ونالت من
 الشهرة والاحترام ما لم ينله إلا القليل، لا يمكن أن يؤثر في نفسها الكريمة
 أي مؤثر!

«ألا إنها لم ترم بما كتبته إلا هذه الغاية الرافعة غاية تعظيم الوطنية
 المصرية، دالة بنى قومها وغيرهم من عشاق الحق وحرية الأمم إلى أن في
 مصر أمة ناعضة صادقة النزعة كبيرة الفؤاد راسخة العقيدة لا تهاب
 الموت في سبيل صيانة شرفها الوطني! أمة لمعت على كيانها
 الأجماعى باسم الانسانية والاصلاح، وكلاهما برىء منها إلى يوم الدين!
 داعية العالم بأسره ليعاون معها وادى النيل على تحقيق استقلاله التام حتى
 يستمتع أبناؤه بحريتهم الكاملة والأشراف على مرافقهم إشرافاً علمياً،
 وحتى تظهر مواهبهم الكبيرة مظاهرها الجديرة بذرية جدة المدنات!

«هذه هي مدام جوليت آدم التي لو أردنا نحن المصريين أن نوفيها
 قسطها من الحمد والثناء لاستنفدنا الكثير من أمثال هذا السفر دون القيام
 بما يجب علينا نحو شخصها الكريم البجل. وكفى أن تكون في التاسعة
 والثمانين من عمرها المديد كما كانت في الأربعين ذات العاطفة الكبيرة
 والحب الجرم لمصر وسودانها وزيلها وأبنائها!

ألا إن على كل مصري يشعر بما عليه من الدين لبلاده ديناً آخر لهذه
 السيدة النبيلة العظيمة . عليه دين الاعتراف بالجميل لمن دافعت عن شرفه
 ووجوده وحياته . كما أن فرضاً على كل مصري يحب بلاده ويعمل لخلاصها
 من ذل الرق أن يمج مسكن هذه البارة إذا ما نزل بلاذها ليقبل يدها
 الكريمة . وأن يقتني كتابها هذا ليتوارثه أبناؤه جيلاً جيلاً

هذا ولنعلم جيلاً أن مصر الكبيرة العزيرة ليست معشوقتنا وحدنا
 بل إن جميع النفوس الكريمة كنفس مدام جوليت آدم قد بجلتها وعشتها
 وأحلتها من سويداوات القلوب مكانة عيلاء وأنزلتها من جميع البلدان منزلة
 شماء . فهي عندما كما كانت وتكون عند الماديين الجدة النبيلة والثالثة
 الشريفة الطاهرة الخالدة الأثر الباقية إلى الفضائل فأحيتها وإلى المكارم
 فأسدتها . بل هي عروس المام ومثلة الدنيا وأول درة ثمينة في تاج المدنية
 فلتحي مصر حرة مستقلة . وليحي المدافعون عنها . ولتحي مدام
 جوليت آدم ولتذكر أدياً بآثارها الحميدة وبقلبها الطيب وبزمتها النبيلة
 وبدفاعها عن وطننا المقدى . اجرى النيل ومادام هذا الوجود

على فهمي كامل

المقدمة

« إنني لشدة غرامي باليونان القديمة قد عثرت فيها على جذتها الحية المنهضة «مصر الحفية الممتدة . تلك التي أوحى اليها فأنهمحتها ثم بثت فيها رسول مدنيها نأفاقها من سباتها ووهبها النور والحياة والتوه والعظمة !

« إن أول سياحة أديتها في مصر جعلتني أرتبط بأرضها وآثارها وعظمتها الخالدة ارتباطاً وثيقاً ترى وأملت مع هذا أن أسبر غورها باستكناه أسرارها العلمية التي حلت بها في تلك الأزمان الغابرة جميع القضايا المستعصية حتي اليوم على المدارك الكبيرة حل الكثير منها

« إن مصر هذه تبث كل يوم بعثاً جديداً ويظهر للعالم من آثارها ما يكشف عن عظمتها وكبرياتها الاجتماعي . . ألا إن واجباً مفروضاً على كل ذي شعور إنساني أن يهشقه ويقدسها لان أبناءها أتوا نوق أرضها المزهرة الخصيبة بالمعجزات المدهشات في وقت كان العالم بأسره في سبات عميق غير مدرك شيئاً مما يدور به انفاك وجاهل كل أمر حتي أبسط الظواهر التي قام عليها هذا الوجود !



« لقد أثبت الباحثون في آثار مصر وقبورها ونقوشها العديدة المنبثة في صعيدها وريفها وجميع نواحيها أن أصول قدماء المصريين ترجع إلى ثلاثة عناصر : العنصر السامي والعنصر النوبي في بادئ الأمر ثم انضم إليهما بعدئذ العنصر الليبي . وأن الحكم في مصر كان مثله في جميع الامصار العتيقة بأيدي الطوائف الكهنوتية التي استولت بقوة سلاطنتها ورقى مدارك رجالها على جميع الأسرار العلمية والاجتماعية

والصناعية

« كانت مصر تحت هذا الحكم الديني منقسمة مملكتين وكل مملكة منقسمة عدة إمارات وكانت كلماتها مشتقة بين قبائل مستقلة في واد واحد ! ولكنها منذ تولى حكمها ابنها الاول « منا أو مصريم » ألف من شتاتها وحدة ومن ضعفها قوة وجعلها مملكة واحدة هي مملكة مصر التي أصبحت من ذلك الاوان — أي منذ أكثر من ستين قرناً من الزمان — خاضعة لملك واحد ونظام واحد

« أقام قدماء المصريين على وجود الله الواحد الصمد ، خالق الخلق ومالك الملك ، إذ كانوا يمثلونه عز وجل في معابدهم بما خلق من قوى سماوية أو أرضية كالشمس والقمر أو كبعض الطيور والحيوان واحترم قدماء المصريين القوة في جميع مظاهرها الطبيعية معتقدين أن الروح خالدة. لذلك كانوا يحنطون الاجسام بعد موتها، حتي إذا ما نادت اليها الارواح عادت سيرتها الاولى من الحركة والعمل

« كان في مصر حضارة علمية واجتماعية وصناعية وإدارية منذ ثمانين قرناً . وما تولى « منا » حكمها منذ خمسين قرناً قبل ميلاد المسيح عليه السلام حتي قسم مصر من أقصاها إلى أقصاها ستا وثلاثين إقليماً (مديرية) وولى على كل إقليم حاكماً مسؤولاً أمامه ، ونظم مجرى النيل ، وسن القوانين المؤيدة للمساواة والموزعة للعمل بين الناس ، والموطدة لاركان السكينة والامان في كل مكان

هذا حذو « منا » من جاءوا بعده من الملوك والبراطرة ونهضوا بمصر نهضة فرعونية ذكرها التاريخ في جميع أدواره بالاعجاب والاعظام. فخطوط المواصلات براً ونهراً والصناعة والزراعة والتجارة قد انتشرت في جميع أحوالها انتشاراً كبيراً « وكذلك الحكم الدستوري والنظام الثياري ما عرفا في بلد من البلدان قبل مصر التي أوجدتهما منذ خمسين قرناً من الزمان . فقد كان في أقاليمها مجالس محلية ينتخب

الشعب أعضائها ليرشدوا الأحكام إلى مطالبه وإصلاح مرافقه . كما كان فيها وزراء ومجالس عالية وجماعة عمومية وطنية تجتمع ثلاثة أشهر في كل عام بسراي ليرنت الشهيرة بالقيوم لتمحص التوازين وتضع من المشاريع ما يحقق آمال الأمة المصرية ويسد النقص في حياتها الاجتماعية

« إاحترم قدماء المصريين المرأة من الوجهة الدينية والوجهة الاجتماعية احتراماً فائداً . وأحلوها من أنفسهم أسمى محل من التجلة والاعتبار . واتخذوا منها رمزاً لمخلوق مقدس . وأنهم لاسبق الأمم إلى تولية أمرهم امرأة . وكلنا لا ينسى تاريخ الملكة « كتموفريس » التي حكمت مصر في نهاية الأسرة السادسة الفرعونية ، أي منذ أكثر من خمسين قرناً وقامت بإصلاحات جمّة وكذلك الامبراطورة « حتشبوت » أخت وزوج الامبراطور « تحوتمس » اثالث من براطرة الأسرة الثامنة عشرة فإنها حكمت مصر نحو عشرين سنة في القرن الخامس عشر قبل الميلاد وسجل لها التاريخ صفحة ناصعة اللون جليلة القدر

« إن لمصر على العالم أيادي بيضاء في العلم والاختراع والصناعة والزراعة والتجارة والتقنين كما أن لها عليه إحساناً كبيراً في الضائقات المالية والازمات الغذائية . فلقد سطر تاريخها تلك الصحيفة القيمة في القرن السادس عشر قبل الميلاد يوم جف الضرع في كل مكان فأنذرت الأمة المصرية ماحولها من شعوب بما قدمته لهم من خطة أرضها وحبوب واديها مدونة وإحساناً جباراً في عمل البر وضوئاً لحياة الملايين من بني الإنسان . قدمت الغذاء سبع سنين متتالية بيد المشرف على خزائنها في ذلك الحين نبي الله يوسف الصديق عليه السلام . قدمته لبني سام وبني إسرائيل من آشوريين وحيثيين وغيرهم ، كما قدمته للعرب جميعاً إبان القحط الذي حل بديارهم في القرن السابع بعد الميلاد !

« ألا إن مصر لكريمة نبيلة متحضرة شجاعة !

لقد وجدت في كريت وأثينا وأسبارطا ومقدونيا وجزر البحر الأبيض المتوسط وفي آسيا الصغرى آثار الصناعات والمبوءات المصرية وأكد المؤرخون جميعاً أن اليونان القديمة حفيدة مصر في مدينتها . ولقد بلغ إغجاب قدماء اليونان بعلماء مصر وكهنتها أن اتخذوا بعضهم آلهة يعبدون

ولقد سبقت مدينة مصر مدينة اليونان بأربعين قرناً على أقل اعتبار . وما كان كبار متسرعي اليونان وفلاسفتها وأطواد العلوم واثقنون فيها أمثال « ليكرج » و « سولون » و « أفلاطون » و « أبى قراط » و « ذيماغورث » وغيرهم إلا تلاميذ جهابذة المصريين !

وما كان إحراق مكتبة الاسكندرية في حروب كليوباترة إلا أكبر فائلة أصابت الأمم بأسره لاحتجاج دفائن مصر العلية منه إلى أبد الآبدين

ما كانت مصر ينار عليها وما كانت تغير على أحد نحو عشرين قرناً منذ انتلى عرشها الموحد « منا » حتى أغار عليها « الهكسوس » من شرقها فجمعت قواها وطردتهم بعد حين . ومن ثم جاءت بها الجدوى فأذارت على أمم وأذارت عليها أمم ذلك التيار الجارف تيار شن الغارات الذي لا تهجه أمة إلا أصابها المرقع الماثل تيار الاستعمار وإذلال الشعوب التي خلقها الله لتعيش في أوطانها حرة آمنة مطمئنة

إن من بين افراعنة الذين أثاروا على جوارهم ذارات شعواء « نخوتمس الثالث » و « رمسيس الثاني » فقد امتد ملكهما إلى حدود الهند شرقاً وإلى الغابة

السوداء شمالاً

مكنت هذه الغارات للبغضاء في أنفس الأمم المنار عليها فوقت مصر أجيالا في حكم الآشوري والنوبي والعجمي واليوناني والروماني والعربي والتركي وغيرهم !

هذه آثار مصر المنتشرة في أنحاء المعمورة تطلق بأفصح بيان بأن أمة أخرى لم

تسبق الامة المصرية لا في الفنون ولا في العلوم بجميع فروعها : فتواعد الهندسة العالية كالمقاومة ورفع الاثقال والحساب والكيمياء والطبيعة والفلك والفنون الجميلة وغيرها . . وغيرها . ما كان مصدرها إلا أرض الفراعنة تلك التي منها ذاع اختراع السفين وتعلم العالم نظم المكوس والمواصلات وحرمن الحدود وغيرها : مما هو مدون في بطون التاريخ

يوم كان العالم لا يبرح مكانه ولا ينقل قدمه في أي صقع كان لمصر جوار منشآت في البحر كالأعلام تجوب الاصقاع النائية وتبادل صنوف المتاجر المتباينة

« ألم يجد الباحثون ضوراً في « الزاوي » وآثاراً في القبور تذل على أن الاضواء التي تولدها كهرباء اليوم ليست إلا تلك الاضواء التي فيها نقشت جدران القبور المظلمة المحكة الحواشي المرتجة كل الارتاج ؟

« ألم يجدوا آلات الرصد في بعض القبور ؟ ألم يثروا على قضبان السكك الحديدية في بعض المغارات الاثرية ؟ ألم يكن الطب وقواعده وأصوله من عمل مصر ؟ ألم يكن أول طبيب عرفه العالم وذكره التاريخ ذكراً ذهبياً الملك « تا » بن مصرم ؟ ألم تكن الفلسفة والشعر والادب ومثانة الخيال تشغل المكان الاول في مصر ؟ ألم يكن « حرحو » أول فيلسوف و « بنائور » أول شاعر ؟

« أجل إن الامة المصرية لاسبق الامم إلى الفضائل فبشتها والى المسكارم فأسدتها أمة العلم والعمل والاختراع ومحكم التشريع !

« لقد كان قدماء المصريين يحكمون على الكاذب بقطع اللسان وبالأعدام على الخائن ومفشى الاسرار ومعذب الشيوخ والذماء والاطفال ومن في مقدوره إنتاذ حياة أخيه الوطني ولم يفعل !

« ألا إن أمة مصر لخير أمة أخرجت للناس في التضامن والحب والعدل والبر والتقوى ! فما كان لثياب أن يرفع صوته فوق صوت شيخ وما أهملت شكوى من

ضعيف ضد قوى بلغ سلطانه ما بلغ !

« كان اقدماء المصريين نظام في العمل أقرب في الشبه إلى النظام الاشتراكي وأن أول إضراب ذكره التاريخ للعمال كان في عصر الفرعون « إختاتون ».. وعلى الجملة فان صحيفة مصر لكيرة هائلة !

« إن مصر هذه التي لعبت في التاريخ دوراً كبيراً قد بليت كذلك بالاحتلال: الفرنسي أيام نابليون بونابرت في سنة ١٧٩٨ م. وما كان غرض نابليون من هذا الاحتلال إلا أن يضرب انجلترا في المهند ضربة قاضية، ويكشف في آن عن أسرار مصر العلمية والصناعية مستعيناً بمن رافقوه في حملته من علماء فرنسا الباحثين في كل علم وفن ولقد استطاع أولئك العلماء في مدى ثلاثة أعوام أن يجمعوا ما غاب عن المؤرخين والمتقنين من سؤدد مصر وآثارها في مجلدين ضخمين (كتاب وصف مصر) وفي عدة رسوم وتقارير لا تزال باقية حتى اليوم في دار كتبنا الاهلية بباريس وأنها خدمة كيرة لمصر وللتاريخ وللحقيقة

« ليس غرضي من كتابة صحف هذا السفر أن أستوعب تاريخ مصر وعظمتها ووصفها كلها مفصلة تفصيلاً ، فان غرضاً كهذا يستنفد أسفاراً ضخمة ، ولكن مارميت إليه هو وصف حالتها الاجتماعية وثبات أبنائها الحاضرين ووطنيتهم الصادقة ، وعلى الجملة فأني مارميت بكتابة هذا السفر إلا إلى الدفاع السياسي عن مصر الحديثة ، مصر الوطنية ، مصر الفتاة ، مصر الحرة المستقلة ، مصر التي عظمها وشرفها جميع العلماء ، مصر الواثقة من مجدها الاثيل ، مصر التي تبث لنا أبناءها الاذكياء الاوفياء حاملين عطفها الدائم على فرنسا كما يحملون في أوبتهم إليها بعد أن يشقوا مداركهم في جامعاتنا هذا الحب الذي نحفظه لها في سويداوات قلوبنا

« ألا إنها لرابطة نحن في حاجة إليها مع أمة هي المثل الاعلى للامم جميعاء في

الذكاء، والوطنية والاخلاص والوفاء . أمة تذكر قوميتها منذ أجيال وأجيال وتفخر
 بوادينا الذي يتيه بجماله وجلاله على كل واد سواء
 « تلك مصر التي أدافع عنها بكل جوارحي، أدافع عن حريتها المفروضة واستقلالها
 التام . تلك مصر التي أعزها وأخدمها وأطلب من كل فرنسي بقدس الوطنية
 والحرية أن يدافع عنها ويعاونها »
 « جوليت آدم »

مصر والحلقة

« إذا بحث باحث في خريطة العالم عن ملتقى القرات الثلاث : آسيا وأوروبا وأفريقيا فلن يجد غير مصر التي تحده شرقاً وشمالاً ببحرين عظيمين هما البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط . والتي تجمع بقناة السويس بين الشرق والغرب !

« إن مركزها الجغرافي لأول مركز في العالم لأنها مصدر كنوز أفريقيا الوسطى ومفتاح بيت المقدس وسوريا . والمشرقة على الامكنة المقدسة ، أمكنة الاسلام والمسيحية . والباب المفتوح للتبادل التجاري بين الشرق والغرب . وبتملكها قناة السويس -- ذلك الاثر الفائم من نبوغ فرنسا وجهد أبناء الزراعة -- ليست إلا الدولة التجارية الفريدة . بل وأسمى رمز دولي في العالم

« وأنها كذلك بأرضها الخصيبة . و ثروتها القومية الكبيرة . وعظمتها التاريخية الوحيدة لذات قيمة لا شبيه لها في القيم
أليست أرض مصر هي الأرض التي باركها عيسى وموسى ويوسف وسلالة محمد عليهم السلام ؟

« إن مصر هذه -- ولها في سجل الدهر صحيفة من أكبر الصحف -- قد ذاق من الحروب أمرها وتجرعت من البلاء أشدها . فالأمم الكبيرة في التاريخ بعد كبر مصر تنازعت أرضها وتبادلت سلاطنتها وتبوأ عرشها العظيم . . . ذلك لأنها مفرق السبل العالمية ، فريدة البهاء ، آية في الجمال ، وأنها بطقتها وطيب مناخها وموضعها المتسلط على العالم القديم متقدمة على كل مدنية في العالمين

« فالعجم واليونان والرومان والعرب والترك وغيرهم قد غزوها عصراً عصراً وما لبثوا جميعاً أن تركوها مختارين أو طردتهم مرغمين ، طال مكثهم فيها ما طال أو اشتد جورهم ما اشتد »



« محمد علی الأول »

مُحَمَّدٌ عَلَى

«وفق «محمد علي» وهو ضابط ألباني من أشد المسلمين تقي وأبعدهم نظرا لان يهيء من مصر بقوة إرادته وجميل ضبره - عند اوضع القدر مرافقتها بين يديه في عام ١٨٠٥ ميلاديه - قوة لا تطارد ووطنا لا يتارن

«واوجد ذلك النامض بمصريوم أرتقى عرشها مصنعا ولا جيشا منظما ولا بحرية ولا مالية ولا جداول ري ولا مدرسة حديثة ولا تشريعا نصريا ولا شيئا من نظم الأمم ومراقى الشعوب الفتية المتحضرة واسكنه بمواهبه العالية وبأثاناه القوي وبعزيزت الماضية ذكر المصريين مجدهم الغابر وقوتهم البائدة وجمعهم حوله روحا وجما . وسار بهم الى قمة العظمة حيث بدل جهلهم علما وفقروهم غنى وفوضائهم نظاما وضعفهم قوة وخنوعهم أثرة وكبرياء

«لقد تسلم ذلك المصلح الكبير ملك مصر والمظالم تمزق البرائر والآلام لا تتجاوز السرائر ، والقوانين مجموعة مجازر ! وما كان العبد الا رؤسا تفصل ، أو غوائل ترسل من سماء الحاكمين الى جميع المصريين !

«تسلها قبعتها من نزدها ومنزق ما أعد لها من كفن ، ايزفها بين الأمم عرونا فتانة القد تختال بين الكل باسمه الثغر ، مفتولة الساعد طلقة الحيا ، كبيرة بأمنيرها ، أميرة بأثانها ، فخ شيت بأسمها الجيوش والاساطيل واستنجد

بفتوتها كل عليل . « وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكاً كبيراً »
 « أين كانت هذه العظمة الدفينة ، وتلك القوة المخبوءة ، قوة الأمة
 الجليلة التي لفئت أنظار العالم كله إليها بعد أن ظنوا خائفة القوي ، متهورة
 مقبورة ؟

« وكيف ظهر فوق أرض القراعنة أبناؤها عاملين بعد أن لبثوا دهرًا
 طويلًا خاملين ؟ وكيف سرى ذكر الكنانة إلى جميع الأمصار بعد أن
 قصر شأوها وعفا خبرها وهجرت آثارها ؟ وكيف دوى صوت مصرفي
 الآفاق ، وسطعت شمسها في السبع الطباق ، بعد أن خيم الظل على ربوعها ،
 ولعبت يد الموت في حياتها ؟ وكيف ضربت وفتحت وسادت بعد أن
 هزلت وسخرت واستعبدت ؟

« ذلك لأن في مصر سرًا خفيًا ، سر العظمة الموروثة والقوة الاثرية
 والشجاعة السرمدية والذكاء الدفين ! فيها خيرة الفتوة فبعثتها ، وعوامل
 الحياة فأظهرتها ، وإدارة المصلح الوفي العماد فانتشلتها من وهدة السقوط .
 وحل رجاء الانسانية فيها محل القنوط !

« هذه مصر التي أدرك « محمد علي » أسرارها فألف من سواعد أبنائها
 جيشها القادر وبحريتها الرهيبة . ذلك الجيش الذي أجلى وهو في حنفوان
 شبابه جنود التاميز عن أبي قير ورشيد (في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٢) وفتح
 بلاد العرب وخلص أمكنة الأسلام المقدسة بعد أن تخذل الوهابيين في عام
 ١٨١٨ ، ونشر السكينة علي أرجاء السودان في سنة ١٨٢٣ ، ووالى النصر

على اليونان في حروبها ضد الدولة العثمانية من عام ١٨٢٦ إلى عام ١٨٢٩ ،
وهزم جيوش الأستانة في عامي ١٨٣٢ و ١٨٣٩ . ونالت مصر مع سودانها
الاستقلال الداخلي ، كما نال أميرها حكمها . وروثاً في يثته ، وظهرت مصر
في السياسة السكونية مظهرها الدولي تؤيده معاهدة لوندرا في ١٥ يوليو
عام ١٨٤٠ ، ويشد أزره بل ويحتمه فرمانا ١٣ فبراير وأول يونيه سنة ١٨٤١
« ولقد أدرك « محمد علي » كذلك ذكاء المصريين نبهت منهم بعوثنا
علمية وفنية إلى فرنسا فنالوا إعجاب أساتذتنا ودادوا إلى مصر علماء أجلاء
وأساتذة فضلاء عربوا شتى الكتب القيمة ونشروا النور في كل مكان
. « إن ذلك الرجل العظيم استطاع بشجاعة المصريين وذكائهم أن يشيد في وادي
النيل مدنية عصرية راسخة القدم . وأن يولي مصر من همته الحديدية
وفرسته الصادقة وشدة وفائه وكبير إخلاصه مالم يوله حاكم آخر أمته
وبلاده ، وليست ثروة مصر الحاضرة القائمة على القطن إلا من عمل « محمد
علي » الذي أعاد إليها زراعته بعد أن انقطعت عنها أجيالاً عديدة !

« لقد اعتمد محي مصر في جميع أدوار حكمه علي فرنسا ، إذ استعان
بعلمائها وبعض نابغيتها في جانب إرادته الماضية وذكاء المصريين النادر
وشجاعتهم الوثابة القاهرة . علي أن يفتح لمصر الحديثة سبل مصر القديمة
ويضع علي رأس مصر الفتاة تاج مصر العجوز بعظمتها وجليل مآثرها ، قم
له ما أراد !

« ألا إن عملنا نحن الفرنسيين في مصر لخاند الأثر قيم الذكر ، كبير الفائدة

نبيل الغاية، أبيض الصحيفة . إذ أننا عاوناه على أن تسترد مصر كرامتها في المصور النابرة . عاوناه على إقامة حكومة مدنية ذات رهبة ونظام شامل وحقوق ثابتة وآزرناه في تشييد المدارس الجديدة متوسطة كانت أو دالية . وفي إنشاء القناطر والترع والأحواض وتنظيم الجيش والبحرية والمعامل التي تقدم لها معداتها من سلاح وذخيرة ومهمات وأدوات وغيرها وأسسنا معه دور الصناعة في جميع القرى فأخرجت لمصر حاجاتها وسدت النقص في مرافقها . وشاطرناه جميع الأعمال الهندسية الكبيرة والنظم المالية والتشريعية . وعلى الجملة فإن المستشارين كاهم في حكومة «محمد علي» كانوا من مواطنينا المخلصين أمثال الكولونل سيف رئيس أركان حرب الجيش (سايان باشا الفرنسي) ولينان رئيس مهندسي الحكومة المصرية، وكلوت حكيمه الخاص ورئيس الكلية الطبية في مصر، ويسون، وجومل، وهو سار، وسيجرا وچورزي، وغيرهم كليون

ولقد كافأهم «محمد علي» وأجزل لهم العطاء وذكرتهم ولا تزال تذكرهم مصر الوفية كما ذكروها هم أنفسهم في تأليفهم وأحبوها واعتبروها وطنهم الثاني بعد فرنسا

«فأرادة» محمد علي» ونبوغه النادر، وإخلاص فرنسا، وذكاء المصريين وشجاعتهم وكبير استعدادهم، كل هذه اتحدت اتحاداً تاماً وبرزت بمصر إلى مستوى أرقى الأمم المتدنية في أربعة وأربعين عاماً

«وما كانت صحيفتنا في مصر إلا بحكم ذلك البطل المنوار من عام

١٨٠٥ إلى عام ١٨٤٩ إلا صحيفة الحليف الصادق لحليفه الميجل الأمين
إن فرنسا كانت على وشك الاشتباك في حرب مع انكلترا وروسيا
والنمسا وبروسيا في عام ١٨٤٠ إذ اتحدت هذه الدول الأربع على جرمين
مصر من ثمة انتصارها في الحرب التركية وطرد محمد علي من ولايتها
فعلت فرنسا ذلك رغم متاعبها التي خلفتها لحروب نابليون وثوراتها
وصحت عزيمتها في ذلك الأوان على أن تحافظ بأي حال على تقايد
التاريخية إزاء مصر وأميرها العلي الشأن . فهددت هذه الدول بإعلان
الحرب إذا هي مست هذا البطل العظيم وبلاده بأذى !

ولقد أذعنّت الدول وقتئذ لأرادة فرنسا واعترف « محمد علي » لها
ولملكها لويس فيليب بالجميل وأعرب عن هذا الاعتراف بمكتوبه الذي
أرسله إلي ملك فرنسا في ١١ نوفمبر سنة ١٨٤٠ . إذ قال في بدايته مانصه :

« أيها الملك العظيم

« أني أشعر بالحاجة لاظهار شكري لجلالتكم ذلك الشكر الذي يحيش في صدري
فلقد شملتني حكومة الملك من عهد بعيد بحسن رعايتها . واليوم يتوج جلالتكم ماثره
نحوى باعلانه للدول أن وجودي السياسي ضروري للتوازن الاوربي
ويقول بعد ذلك أمير مصر العظيم :

« وأخيرا مها كانت النتائج ومها كان الامر ناني أرجو من جلالة الملك أن
يسمع لي بان أقول إن اعترافي بالجميل نحوه ونحو فرنسا سيبقي أبدا الدهر في قلبي
وأودعه قلوب أبنائي وأبناء أبنائي من يدي كواجب مقدس ... »

هذا هو ميراثنا الأدبي في مصر ، اعتراف منبسطها ومحبيها بما وثلنا لها

ولشخصه الكريم ولا عقباه من بعده
«إن المصريين جميعاً وعلى رأسهم أبناء «محمد علي» يتدسون هذه
الرابطة بين مصر وفرنسا ويحتفظون بها حتى اليوم كل الاحتفاظ



«لقد اعتمد محمد علي في أيام حياته على أبنائه إبراهيم وطوسون
واسماعيل وعلى الأخص إبراهيم باشا الذي كان راعده الأيمن في الجيش
والبحرية . ذلك القائد الكبير القدير الذي صار في التاريخ بطلا معدوداً
(والذي يرى زائر القاهرة تمثاله منصوباً في ميدان الأوبرا)

«اشتد المرض على «محمد علي» بعد كارثة لويس فيليب، فتولي ابنه
إبراهيم الحكم مكانه نحو ستة أشهر، ثم مات قبل أبيه الذي لحقه مبكراً
مذكوراً (في عام ١٨٤٩) وقد دفن في مسجد القلعة الكبير الفقير بمصر
وهو المسجد الذي شيده في حياته على طراز جامع أيا صوفيا
بالأستانة الدية ، أما تمثاله فتائم بالأسكندرية بميدان المنشية ..



هذا مقالته مدام آدم في رجل مصر العظيم «محمد علي الكبير» .
وإننا لهذه المناسبة ننشر نص الخطاب التي ألقاها المغفور له «مصطفى كامل»
بالأسكندرية في مسرح زينيا عام ١٣٢٠ هجرية — ٢١ مايو سنة ١٩٠٢
لمناسبة مرور مائة عام على تولية «محمد علي» ملك مصر . قال رحمه الله :
«إني إذا وقفت الليلة أمامكم لا ذكركم بمجد مضى وعظمة خلت وأحيى معكم

أكبر تذكاري في حياة مصر والمصريين فأني أعلم أنكم جئتم مرتاحين إلي سماع هذا الخطاب وأنهم ترون كما أرى أن خير احتفال يقام لا كبر عامل من عمال المجد المصري هو التنظير بين أيامه وأيامنا وأعماله وأعمالنا واستنباط عبر التاريخ النافعة وعظاته البالغة وتمثيل الوطن في مجده وعظمته وإظهاره للعيون والابصار على حقيقة الحالة الحاضرة أسيفاً كثيباً حزيناً مرتدياً ثياب الحداد باكياً على أيام كان فيها حامل لواء الشرف والفخار بين الممالك والاقطار.

« أي حال حال مصر في هذا اليوم بعد مرور مائة عام هجرية على الحادث الخطير والامر العظيم الكبير؟ على اجتماع الامة والتنانها حول رجل واحد اختارته بحسن إرادتها أميراً عليها يدير أمورها ويرفع شأنها ويعلي مقامها؟ أي حال حالها وأي موقف موقفها وهي التي ملأت الدنيا دويلاً ونافت أقوى الممالك في جلالها ثم انحدرت انحدار السيل من قمة ذلك الموقف العالي حتى هوت إلى هاوية الذل والانحطاط وصارت مثلاً مضرورياً في المسكنة والهوان؟

« صبراً أيها الوطن المحبوب على بلواك، فما ازدحم بنوك اليوم إلا لينشدوا أجمل العصور وأجل الايام، ويجمعوا أمرهم على إحيائها بالجهد والعمل والوفاق والوثام. صبراً أيها الوطن العزيز صبراً، فقد ناجت الضمائر الضمائر، وتفاهمت النفوس والخواطر، وشعر كل مصري بأنه الوارث لافضل الاوطان وأعز البلدان، وأن من كان خلفه من المجد والسؤدد ما خلفت لا يقف بين الشعوب والامم موقف المهان الحقير والذليل الاسير!

« صبراً صبراً! فمن ذا الذي يرى ذلك الظل الممدود ظل مؤسس العائلة الحاكمة « محمد علي الكبير » ويبصر بعين بصيرته روحه الطاهرة ترفرف فوق الرأس ويسمع صوته العالي يذكر المصريين بأقدس الواجبات نحو الوطن وأهله وينظر بعين الحقيقة إلي يده القادرة العاملة مشيرة إلي سبيل الفلاح والرفي؟ من ذا

الذي يسمع ويصبر ويمتثل ولا يستبر؟ من ذا الذي ينتسب بدمه أو بماله أو بعلمه إلى ذلك الرجل العظيم ولا تصغر نفسه في عينه إذا رآها نفس رجل دون الرجال؟

« من ذا الذي يذكر منا مجد مصر في عهد ذلك الأمير ولا يذكر أنه مسؤول

عن سبب زواله مطالب باسترداده؟

« أسمع المعترضين يقولون عجباً عجباً ! أيؤمل الخطيب أن تنال مصر في حاضر الأيام أو في مستقبلها ما نالت في غابرها وتلبس من جديد ذلك الثوب الباهر الفاخر الذي حمدتها عليه الليالي والجوادر وسلبته منها يد الغدر والانتقام؟

« أجل أيها السادة . إن للمصري أن يؤمل لبلاده مجداً وعزاً وسؤددًا وجلالا كالذي كان لها من قبل . كيف لا؟ وحياة « محمد علي » وأعماله كلها دروس ترشد المصريين إلى أن تاج المجد لا يوضع إلا على رأس العامل المجد . وأن رايات الفخار لا تنال إلا بالعمل والجهد . وأن أمة تتحت البلاد والامصار يوم كانت لا تتجاوز ثلث عددها اليوم لقادرة على بلوغ غاية العز والرفاهية ونيل أسمى مراتب الحضارة والعمران !

« كيف سار (محمد علي) بمصر ، وكيف أنقذها من مهاوى الهلاك ، وكيف أخرجها من عالم الظلمات إلى عالم النور ، وكيف فتح وضرب وغلب ، وكيف ساد ولم يسد ، وكيف ملا من جنودها البر والبحر ، وكيف أخضع لسلطانها البحار وكيف رفع ذكرها إلى أعلى منار ر وكيف جعلها عاصمة الشرق ومصدر الانوار ، وكيف أضحك الاسكندرية بتزاحم البواخر والجواري في ثمرها ، وعمم المعامل والمصانع في المدائن والقرى ، ونشر المدارس والمكاتب في أنحاء البلاد ، وأخرج من أبنائها نجوم علم وعرفان يهتدي بهم ولا يضل بنورهم أحد ؟ ؟ ؟

« كيف وفق هذا الرجل العظيم إلى هذه العظام ؟ وكيف أباد المفسدين والظالمين وجمع القطر تحت لواء واحد وكان ألف قطر في وطن ؟ هل استعان بغير

المصري على تحقيق غاياته أم استعار أمة من حديد ورجالاً من صلب وأرواحاً شبت بين الموت والنار حتى أوتي ذلك الجلال ونال من العظمة ما نال ؟

« كلا . لم يصل إلى ذروة المعالي وأقصى غايات الرجال إلا بعقلك وبأسك أيها المصري العزيز . فسلاماً وألف مرة سلاماً على هذا العزم المتبور وهذه المهمة الدفينة ! سلاماً على من نسي نفسه بعد أن أنسى العالم كل إنسان سواه !

« سلمت الأمة المصرية أمرها لمحمد علي والبلاد ممزقة بين حكامها يذيقونها أنواع العذاب والنكال ، والشرع في أيديهم شرع الجور والاعتساف ، والقانون في قبضتهم قانون الظلم والاستبداد ، والبلاد منقسمة على نفسها اسمها مصر وهي ألف مصر ومصر ، لا جامعة بين أهلها ولا رابطة بين بنيها ولا راحة ولا نعيم ولا حرية ولا عمل !!

« أخذها ذلك الرجل العظيم وهي عميلة ضئيلة لا حراك بها ، فقطع دابر المفسدين والاشرار وأزال دولة الظلم كما يزول الغبار ، وانقضت تلك السلطة المروعة التي قوضت أركان الدين والعقيدة وهدمت بنيان الوطن والأمة وما تركت فضيلة حتى جنت عليها ولا رذيلة حتى آزرتها !

« إنقضت وكأنها ظل زائل أو سحابة صيف لم تدم إلا قليلاً ، إنقضت والدالم بين مصدق ومكذب يتساءل كيف أتيج لرجل واحد أن يحول مجرى الليالي والأيام ويغير تيار الحادثات العظام ؟

« وقف (محمد علي) ناظراً إلى الأمة يرى أي أمر تقدر عليه وأي عمل تستطيع إتيانه . فرآها بعد عهد الشقاء وزمن البلاء وأيام الحزن والافتن ، قادرة على القيام بأعظم الأعمال . فيها من روح الحياة وقوة النهوض ما يرحزح الجبال الراسيات وتحر أمانه الشم الثابتات . نجد من أهلها الجند وأي جند جند ؟ جند الغزاة الفاتحين حملة انمصر والفخار ، جند بن المصريين جنداً لا تراهم أمة حتى تسلم

وتستسلم ! جند من أعلوا مكائنه ، ورفضوا رأيتهم ، وجعلوا اسم مصر في كافة الارحاء والآفاق عنواناً للمجد الرفيع والشرف الصحيح !

« أخرج من أولئك الفلاحين الذين طالما تصرف فيهم الكوارث كما شاءت أبطالا وشجعاناً اهتزت الارض تحت أقدامهم لإجلالا وإعظاماً وعجزت جيوش العالم عن مجاراتهم ومناظرتهم

» بعث (محمد علي) من السكينة عزماً ، ومن السكون همة وإقداماً وسار جيشه من مكان إلى مكان حاملاً لواء الظفر والغلبة فائزاً في كل بقعة بالنصر والفخر ! فما هذه الروح العجيبة التي نقلت بني مصر من حال إلى حال حتى صار الجريح يأبى أن ينسحب عن ميادين القتال ، والطفل ولواً ، يناظر الحرب والنزال ؟ ما هذا التغير الفجائي الذي دهش لآثاره العالم طراً وأبى سر جعل الامة المهضومة الحقوق المسلوقة الارادة أمة فتح وغزو وفوز ونصر ؟

« ألسر في هذا الانقلاب وذلك التغير أن الرجل العظيم الذي تولى أمر مصر أدرك بوسع عقله أن في أمته كنوزاً دنيئة من الشهامة والذكاء فكشف عنها الغطاء وأظهرها للعالمين بهمة ساطعة تخطف الابصار ! ألسر في ظهور المصريين على مسرح العالم مظهر الفاتحين القادرين أن (محمد علي) لم يترك لليأس سلطاناً على نفسه ، ولم يقف في طريقه لأول عائق حاول منعه من العمل ، بل اجتاز الصعاب والعقبات بعزيمة ماضية وثبات دونه الحديد قوة وبأساً !

« اجتاز الصعاب ولم يرضه أن تكون مصر قوية في البر ضعيفة في البحر فوهبها أسطولا ضخماً لم يكن على إنشائه وتكوينه أكثر من أربع سنوات ؟ وهبها أسطولا كان في الصنف الاول من أساطيل العالم ، تباهي به الاسكندرية ثغور الارض وهو يباهي بها وبوادي النيل الدنيا ومن عليها !

« كان الغربيون إذا جاءوا مصر زائرين يقفون أمام هذا الاسطول حائرين

مدهوشين . إذا رأيتم حسبتهم سكارى ومائم سكارى ! بل أذهلتهم عظمة مصر وإرتقاؤها سلم المعالي في قليل من الاعوام !
 « ماعساي أقول اليوم عن جيش مصر وأسطولها ولو نقلت إليكم ماكتبه المذنبون والمؤرخون فيها لخلتم هذا الوطن غير ذلك الوطن ومصر غير مصر ولظنتم أن حادثا إستثنائياً محأمة إليها تنتهي القوة وأحل محلها أمة عاداها الزمان فلم يترك لها إرادة ولم يلبسها غير لباس الوهن والاستسلام !

« رددوا الطرف معاشر المصريين في صحف التاريخ تروا أن مصر لم تكن ميداناً للجنود والبحارة الممثلين لرفعة قدرها فحسب ، بل تبدو لكم مصر المحبوبة فوق ذلك في مصاف الام الصناعية ذات الشأن الاول ، تبدو لكم المدائن والقري مزدهمة بالصناع والعمال يحيون أطيب حياة ويخدمون الاوطان أشرف خدمة ؛ تبدو لكم بولاق ، والخرنقش ، وشبرا ، وقلوب ، وشبين ، والمحلة الكبرى ، وزقنى ، وميت غمر ، وفوة ، ومنوف ، وإيبار ، والاشمونين ، والمنصورة . ودمياط . ودمنهور ، ورشيد ، والاسكندرية ، والروضة ، والحيزة ، وبنى سويف ، والمنيا ، وأسيوط وأبو تيج ، وفرشوط ، وملوى ، ومنفلوط ، والفشن ، وطحطا ، وجرجا ، وقنا ، وغيرها ... ميداناً للمعامل والمصانع والورش على اختلافها ؛ تبدو لكم بحليها وحللها مزهرة عامرة تسعد مصر والمصريين وتكفى البلاد مؤنسا وحوائجها وتوفر لاهلها ثروتهم وقوتهم ولا تعطى الاجنبى من خيراتها إلا بحداد !

« أرجعوا البصر كرة أخرى إلى مصر قبل عهد (محمد على) ونظروا بين حالها في ذلك الحين وبين ما صارت إليه في عهده تجدوا أرضاً بلقعات تحولت إلى رياض وجنان ، وفضاء واسعاً صار فيه الالوف والملايين يحرثون الارض ويزرعون ويستثمرون ، وشقاء تولى ونعيا أقام ، وفوضى زالت وأمننا استتب ، ووزارات جديدة دخلت البلاد فأحييت ثروتها وملائت نواحيها رغداً ونعياً

« من ذا الذى يستطيع أن يقف أمام هذه الامة موقف المحقق المدقق وينكر على (محمد على) فضله فى إحياء أراضى القطر ونقل زراعة القطن إليها وأياديه البيضاء على كل من يعيش من الزراعة ويعكف عليها ؟ من ذا الذى ينكر إصلاحاته العديدة فى الري والقناطر البديعة التى أقامها والمصارف التى أنشأها والمشروعات التى لا تزال قاعدة لكل إصلاح ؟ من ذا الذى يحارب الحقيقة والتاريخ ليتجاهل أن مصر تجنى اليوم من ثمرات أعمال (محمد على) عشرات الملايين من الجنيهات وأنه صاحب الفضل الأكبر على كل فرد من أهلها والنزلاء المستوطنين بها ؟ »

« محال أن تخرج مصر واحداً من أبنائها يأبى على الحقيقة والوطنية إعلان فضل (محمد على) والاعتراف بأعماله الجسام وأفعاله العظام ! محال أن يذمى مصري ربه فى مهد العلم والادب إحسان هذا الأب الكبير والمحسن البار العظيم . وهو الذى تعلم القراءة والكتابة بعد الأربعين ليكون خير قدوة للمصريين ! وهو الذى فتح للمدارس والمكاتب وملاء الديار نوراً وعرفاناً وتولى تربية صغار الفلاحين فبهر العالم المتمددين بفرط ذكائهم وعظيم استعدادهم للتعلم والانتقال من شأن إلى شأن ؟ »

« دعوا الصانع والمزارع وسلوا كل متعلم فى مصر ماذا كان يكون حاله لو لم يعلم (محمد على) أباه من قبل ؟ أما كنت تكون فى ظلمات الجهالة بعيداً عن مشارق انور والحياة والوجود ؟ »

« أجل إن كل مصرى شب وتعلم وتهذب وعرف أن حياة الفكر والجد هى الحياة الصحيحة ، وأدرك أن أسمى الهبات هبة العقل ، وأن أجل حلية لهذه الهبة انمالية تثقيفها بالعلوم والمعارف — مدين لمؤسس العائلة الحاكمة بما هو فيه من نعمة ونعيم وأنه لخلق بكل مصرى نال العلم بفضل (محمد على) أن ينتسب إليه بالروح والوجدان لانتساب بنيه وذويه إليه ويخلد السيل الذى وجه لهمم والعزائم إليه ليلتح بالوطن

والبلاد إلى الشأو الاول والمقام المحدود

« أيها السادة . مهما بحث الباحث في حياة (محمد علي) ومهما حكم على عصره فإنه لا يستطيع إلا الاعتراف بأنه أحاط بمصر بسور من القوة والرهبة وورنى إلى إنشاء حكومة منتظمة فيها تدير أمورها على قواعد راسخة وأصول ثابتة وجمع شملها ، فبعد أن كانت مفرقة ، موزعة على حكامها يتصرف كل واحد منهم في الاموال والارواح والاعراض كما يشاء هو ، صارت وطناً واحداً لامة واحدة يجمعها لواء تحت سيادة عظيم لا يذكر اسمه إلا مقروناً بالاحترام والاعظام !

« ومهما اختلف الناس في اعتبار نتائج أعمال (محمد علي) فلا مرء في أنه وهب مصر عقلاً مدبراً وقلباً شاعراً وساعداً شديداً ومجدداً تليداً وأنه أباد للمصريين الوطن والحكومة والكرامة وطبع على قلوبهم وأفئدتهم محبة الوطن والشهامة والاقدام وحبب إليهم الفتح والتعز ورفع الراية المصرية على كل صقع ومكان !

« انظروا معاصر المصريين إلى سياسته في حكومته تجدوها قائمة على مبادئ ثلاثة . لا تدرم دولة بغيرها ولا تنحيا مملكة بغير إحيائها وهي : أولا حماية الوطن من اعتداء الاجنبي وسلطته . ثانياً ترقية المصري إلى أسمى الوظائف وترشيحه إلى استلام مقاييد الامور حتي لا يحتاج البلاد إلى اجنبي يزاحم بنيتها ، وتدريب المصريين على كل عمل وصناعة حتى تحنط الثروة الاهلية في البلاد ويرفل الوطن في ثياب العز والرغد والتعظيم . ثالثاً الامتناع عن الدين واجتنابه كل الاجتناب !

« بأى قلب أم بأى ضمير أم بأى لسان أحدثكم عن حماية الوطن وصيائه ومنع اعتداء الاجنبي على ربوته وصدده عن منازله ومصر اليوم تمثل الاستسلام والاذعان والامتنال ! وهي هي التي زادت عن الديار تحت إمارة (محمد علي) وفي ظل رايته . وقالت لكل هاجم : « مكانك أيها الهاجم ! مكانك أيها الداخل ! مكانك أيها المزاحم ! إني أمة حية تأبى الضيم والهوان ولا تدرك للحياة معني بغير

الحرية والاستقلال «

« بأى قلب أم بأى ضمير أم بأى لسان أحدثكم اليوم معاشر المصريين عن حماية آباءنا للوطن ودفاعهم عنه ونضالهم عن حوزته أيام (محمد علي الكبير) وقد حاولت انجلترا أن تقضى على هذا الملك الجديد وهذه الدولة الناشئة وتزيل من سماء المجد والاقبال هذه الشمس المشرقة فأراها يؤمئذ بنومصر أية أمة هم . وأراها (محمد علي) أي أمبر هو ! فتركت الثغور والبلايا آسفة على فشلها معجبة بهم - ذا المجد الباهر والعزم القاهر والوطنية الصادقة والهمة الحديدية !

« إعجبوا أيها المصريون لهذا الحادث الخطير واتصرفات الليالي كيف أضحكت مصر وأبكتها في يوم واحد ؟ أضحكتها في يوم ١٤ سبتمبر من عام ١٨٨٢ حينما انجلى الجنود الانكليزية عن ثغر الاسكندرية بعد احتلال دام ستة أشهر . وأبكتها يوم ١٤ سبتمبر من عام ١٨٨٢ حينما دخلت الجنود الانكليزية عاصمة الديار المصرية ! !

« كوفت مصر في يوم بأكبر مجد وأشرف فخار وعوقبت في مثل ذلك اليوم بعد خمسة وسبعين عاماً باحتلال جر عليها العار والشنار ! كوفت لانها صانت الوطن والديار . وعوقبت لانها سلمت البلاد والامصار ! وانثمت على نفسها وانيت تاريخها وتناست مطامع أعدائها وامتلائت نفوس دعاة الثورة فيها بالانانية والاغراض الذبئية والآمال الشخصية ! فذهب الوطن فريسة الجهل والهذيان وقدمت الامة على هيكل الدنيا ضحية وتولى المجد القديم والمز النديد وقام بمكانها الذل والهوان !

هذه عبرة العبر في اتاريخ وعظة العظات فالتقطوها معاشر المصريين الراغبين في خير البلاد ورفعتها واذكروها في كل وقت وآن . اذكروها وتأملوا في تاريخ ذلك الرجل العظيم . تأملوا كيف كان يدعو علماء العرب وحكماءه وكبار أدبائه وفضلائه ليعلموا المصريين العلوم والصناعات حتى إذا صاروا من رجالها وارتدوا حللها سلمهم مقاليد الاعمال وكافأ المعلمين الغريين على عملهم وذودهم بالشكر

والاح ان : انظروا إلى هذه السياسة الحكيمة . سياسة الوطنية السليمة . سياسة مشيد المجد المصري . سياسة من نشأ وفيه خيرة الملك والامارة . سياسة من أعطى بن جنبيه قلباً كبيراً وجناناً ثابِتاً !!

« رأى (محمد علي) أن الدين أساس الاستعداد وأن أسمى المبادئ الجديرة بالاتباع مبدأ القائلين : « أدن تستعبد واستدن تستعبد » فلم يستدن لانه خطب السيادة ولم يخطب الاستعداد وطلب القوة ولم يطلب الضعف والمذلة .

« حتماً لأنها لا آية الآيات ومعجزة المعجزات كمن يشيد (محمد علي) المدارس والمعامل ويقيم الابنية للجند والعساكر وينظم الري والزراعة ويشكل جيشاً بلغ عدد رجاله مائتين وثمانين ألف جندي (٢٨٠,٠٠٠) وأسطولا كلن عدد البحارة فيه لا يقل عن ستة عشر ألف بحري (١٦,٠٠٠) وكانت إيرادات مصر إذ ذاك لا تتجاوز مليونين ونصف مليون من الجنيهات ثم لا يستدين عزيز مصر ولا يعرف الدين ولا الدين يعرفه ؟

إئتوني بمظاهـ الرجال وكبراء الامم وفحول السياسة واعرضوا عليهم هذا العمل المدهش وهذه الآية الكبرى وأنا كنيل بأنهم لا يصدقون به . ولا يؤمنون بها ! هل في طاقة رجل - بلغ من العظمة وقوة الارادة ما بلغ - أن يقوم بهذه العظام ولا يتعثـ في ذيله الطويل بالديون الثقال ؟ من هذا الرجل الذي تعبدى حدود الطاقة البشرية حتي استطاع أن يخرج أمة من الجهالة والظلمات إلى العلم والنور ويشيد فيها ملكاً قائماً على جيش شديد وأسطول قوي رهيب ومعامل ومصانع ومدارس ثم لا يستمد بمال الغير ولا يستعين على أعماله بنير قوة البلاد وهي التي حملها الزمان من قبل ما يدك الحيال ويقل الارادة الماضية ويودي بعزائم الرجال ؟

« ما هذا المجد الفخم الذي يحدثنا عنه التاريخ ؟ أين ذلك المصري الذي إذا جاب المدائن والممالك تحولت عن غيره الانظار والتفتت إليه الشعوب بعيون

الاعجاب والاعتبار؟ أين ذلك الذى إذا فاخر القوم ببلادهم أعطى المقام الاول ونال الشرف الاعلى وعد وطنه فى مقدمة الاوطان ومصره فى الصف الاول من مصاف الامصار والبلدان؟

« أين عصر نزل عنه الناقلون أن الدول غدرت فيه بمصر فأحرقت أسطولها فى نهر « تاورين » وأماتت من بحارتها البواسل ستة آلاف رجل ولما تقدم ضابط فرنسى بالخبر إلى رجل الحروب وبطل المواقع إبراهيم باشا هز الأمير رأسه ساخراً وقال : « ما أنشئت السفن والبواخر إلا لتكون فريسة النار أو البحار فليست بأسف عليها وأن أبى لقادر على أن يجدد مثلها فى عام أو بضع عام ! »

« أين ذلك العهد ليتسلى به المصري الحزين الاسيف ؟ أين هو ليعث فى القلوب المستميتة شيئاً من الحياة والقوة ويدل المصري على حقيقة موقفه وقيمته ومكاته ؟ أين هو ليعطب فيكم بل ان الحال فيبلغ من نفوسكم مالا يبلغه لسان المال ؟ ؟ ؟

« أين كانت اليابان يومئذ ؟ أين كانت هذه المملكة الناشئة والدولة الفاجرة ؟ كانت — وكأنها لم تكن — فى دياجى الظلمات وغياهب الجهل . تعد إذا ذكرت فى عداد الاموات ! فقف أيها المصري فوق أطلال التاريخ وراقب الحوادث وانظر إلى أي حال صارت اليابان وإلى أي حال صرنا وماذا كنا نبلغ من الشأن والشأو لو سلكننا ذلك الـ بيل الذى وجهنا إليه محمد على الكبير ؟

« ليس الموقف موقف حزن يميت النفوس ولكنه موقف عظة واعتبار . وأن العبرة الكبرى فى حياة (محمد على) والدرس المفيد الذى يلقيه التاريخ على أبناء هذه الديار أنهم لم يفقدوا العصبية والوحدة المالية ووقفوا فى طريق التقدم على حين استرسال غيرهم فى السير إلى الامام . إلا لانهم فقدوا الثقة بأنفسهم ونسوا ما قاموا به من جلائل الأعمال !

« ثقة الامة بنفسها هى الاساس الذى يبنى عليه مجدها ويشاد فوقه عزها

وسمودها ! ترى الامة إذا اعتقدت الخير والقدرة في مجوعها وأفرادها تغلبت على الحادثات والايام وقبرت ألد أعدائها واجتازت الصعاب غير هيابة ولا وجلة !

« هذه أمم الغرب يترك الفرد من أبنائها بلاده ويطوف الارض من جانب إلى جانب وهو في كل مكان ينزل به قوى الجنان شاعر بأنه الممثل لوطنه الدال عليه معتقد أنه رايته التي إذا أهينت أهين وإذا مست بسوء قامت لاجلها بلاده وقعدت ! وما هذا الاعتقاد وذلك الشعور إلا لان الامة وثق ببعضها ببعض وارتبط كل فرد ببيتية أفرادها فصارت كتلة واحدة لا يتبدى عليها زمان ولا يجرؤ على المساس بها إنسان

« أما الامة التي ظننت السوء بنفسها وتركت هذا الظن الفاسد ميراثاً لابنائها وأحفادها فقل عليها السُّلَام وادعها أمة الموت والفناء !

« لا يؤلم المصري المحب لبلاده مثل ما يسمعه ذات اليمين وذات الشمال من سوء مظنة المصريين بأنفسهم وتناقض هذه الأقوال المميته للخواطر القاتلة لكل حركة وإرادة من الكبير إلى الصغير وشيوعها حتى بين الاطفال الناشئين !

« ما هذا السم القتال الذي تناولته الامة عن طيب خاطر ؟ ما هذا البلاء المدمر للبلاد الذي حل بها وتناقص على رؤوس أهلها وهم إليه نظرون ؟ كيف تنسى هذه الامة العزيزة أنها هي التي فتحت وقهرت وضربت وانصرت وبهرت العالمين بقدرتها وشدة بأسها ؟

« لا ريب أن أصل هذا البلاء وجبرئومة ذلك المدله إهمال أمر التربية الوطنية ومحو آثار التاريخ المذهب للعقول والارواح من المدارس والمكاتب !

« التاريخ ! التاريخ ! هو هو المدرسة الجامعة لكل طبقات الامة والمعلم الذي يتأدب بأدبه الامير الخطير والوزير الشهير والعالم الكبير والطالب الصغير والفقير والحقير . من ذا الذي يقرأ تاريخ (محمد علي) ويرى على صفحاته آيات الشهامة

والبسالة التي حلى بها المصريون أيامهم وأسماءهم ووطنهم ولا يشعر بأنه ينتسب لامة
علية إن أهانها الزمان أياماً فلسوف يرغم على احترامها وإكرامها ورد سردها
إليها ؟ من ذا الذي يسمع بتلك السفن الجارية والحیوش الجرارة والمامل العديدة
والمدارس الجملة والحياة العامة والاستقلال المصان ولا يرى نذره من سلالة قوم
فاتحين متحدين جديرين بأن يخلد مجدهم وتدون أيامهم ؟

« يقول الجاهلون إن الزمان لم يترك من آثار (محمد على) شيئاً مذكوراً !
ولا يدرون أنه ترك شيئاً كبيراً : ترك بذور المجد والمدنية ، ترك المواد الحيوية
لاحياء الامم وأعلاء قدرها ، ترك العلوم والانوار !

« إن لم يكن إلا هذا الاثر — أثر العلوم والمعارف — فحسب العصر الماضي
شرفاً ونخاراً لانه ألقى إلينا السلاح الذي محارب الجهل والريذيلة إلا تغلب عليها .
ألقى إلينا مفتاح الرقي والتقدم وآلة المجد والغلبة وسلم السؤدد والمعالي وبراس
الكمال . ألقى إلينا معدات الحياة فإن استخدمناها كما استخدمها سدنا كما ساد
وسادت الديار ! وإن أسأنا استعمالها أسأنا إلى أنفسنا وقضينا على الحاضر والمستقبل
شر قضاء !

« أيها المادة . . . إعتدت الليالي والايام على استقلال مصر وحاربته حتى
تكسرت النصال على النصال ودخل الاجنبى البلاد واستلم البريطاني مقاليد الديار .
فماذا بقى من ذلك الاستقلال وماذا أبقى الزمان ؟ بقيت قوة كبيرة إليها انتهت وتنتهى
كل قوة فى مصر . بقيت السلطة العالية التي استمدت منها البلاد كل تقدم ونجاح
والتي تستمد منها كل خير وفلاح متى أقبلت الايام وتغير مجرى الحوادث وأسعدت
المصريين الظروف والاحوال ، بقى عرش مصر مصدر الآمال ومحط الرحال ، بقى
هذا العرش المسكين للمصريين حرزاً منيعاً وملجأً خطيراً يمثل قوة مصر فى ماضيها
وعظمتها فى آتى أيامها . فهو كما كان منيعاً للحياة والمجد سيكون كذلك فى مستقبل

الزمان إذا أحاط به المصريون والتفوا حوله وولموا أن روح الوطن حلت فيه وأنه عقل البلاد المدبر الرشيد ودرعها القوي الشديد

« قد ينسى بعض المصريين أن (محمد علي) تولى أمر البلاد باختيار أهلها وانتخابهم وأن علماء مصر وأعيانها رفعوه إلى منصة الامارة بأيديهم في مثل هذا اليوم من مائة سنة هجرية مضت وأن هذه رابطة أكيدة بين الامة والعائلة الحاكمة لا يصح لاحد أن ينساها ولا يليق بمصرى أن يتناساها . هذا إخوان بين الشعب والامير لا ينقسم له عرى ولا ينحل له رباط

« إذا كانت مصر لم تذكر في بعض حوادثها الماضية وأيامها السالفة هذه الرابطة وهذا الإخوان مما أودى بها وساقها إلى مهاوى الدمار والشقاء فخليق بها أن تذكر الآن وفي كل آن هذا العهد المتين وزداد بعرش البلاد ارتباطاً وتعلقاً كلما مضت الايام وتوالت الاعوام

« وكيف لا يذكر المصريون ذلك العهد ويبدلون الارواح والادوال في سبيل تأييده وصيائه وهو هو الحامى لثبات المجد والاستقلال وهو هو المصدر الوحيد لكل حياة مأمولة ولكل رجاء !

« في أى موقف يرى المصرى بلاده الآن ؟ في موقف البلاد المستعبدة التي تنتظر من وقت إلى آخر تحقيق وعود دولة متمدينة عظمى ولا تزف لها الايام الا مطالاً في الوعد وبلاء علي بلاء !

« دخلت انجلترا هذه الديار مدنية لإصلاحها وتأيد عرشها ونشر ألوية الامن والهدل في نواحيها وإعداد المصريين الى إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم ثم الجلاء عنها وتركها لأهلها . فماذا عملت وأى طريق سلكت وإلى أية نتيجة وصلت ???

« كان أول عمل للدولة الانجليزية أنها قدمت الوعود والعهود للعالم كله بالجلاء عن مصر ولو بعد حين وتركها لأهلها المصريين فاعتقد بصدق أقوالها الكثيرون من

الشرقيين وقالوا: « محال أن يكذب القوم المتعمدون » لأنهم لم يكرنوا ليعلموا أن السياسة الغربية قائمة على مخالفة الوعود وانتكث بالعهود . وأن المدنية البريطانية تطلب السيادة على الأمم من مثل هذا الطريق حتي صرح الساسة الانكليز أنهم لم يقدموا هذه الوعود وتلك العهود الا للسذج والبسطاء وأنهم ينزهون العقلاء والحكماء عن التصديق بوعده في السياسة أو بعهود في تدبير السيطرة على الأمم واغتياال حقوقها ! فلم المصري يومئذ ما لم يكن يعلم . علم أن إنكلترا إحتلت بلاده لتقيده بقيود الذل والاستعباد لا لتضع على رأسه تاج الحرية والاستقلال ! علم أن وطنه صار مرمى السهام البريطانية وأن حياته ومجده على خطر وسمع صوت البلاد يناديه . الحذار ! الحذار !

« ولكن صوت الانكليزي ارتفع ليدله على وسائل الاذعان للمذلة والاستئانة . إرتفع ذلك الصوت صوت العاملين على إبتلاخ مصر مناديا بأن المصريين لا يزالون أمة طغلة محتاجة لمرب حكيم ومرشد عليم . فهل هم ذلك المربي وهذا المرشد ؟ »
 « دل ساوك إنكلترا ويدل على أنها لا تريد لعرش مصر قوة ولا للبلاد خيراً ولا للمصريين تنديما وإرتقاء ! ونحن لا نقول هذا التول جزافا بل نندم عليه ألف برهان وبرهاناً .. ومادام الانجليز يفاخرون ويفخرون بحرية التول والكتابة فأنا نناقشهم الحساب ونسألهم أمام الملائكة عن نتائج سياستهم بعد عشرين عاماً . نسألهم أين الأمن الذي ادعوا توطيد أركانه هل ازدياد الجرائم والجنح والمخالفات وتعدد السرقات وكثرة اللصوص واعتراف النائب العمومي بذلك كله وتفني الاشرار في إشعال التيران وحرق القرى والبلدان مما تفخر به إنكلترا وتعدده آية يحق لها أن تمن بها على مصر والمصريين ؟ هل انتقال الوظائف من أيدي المصريين شيئاً فشيئاً وخروج السلطة من قبضتهم وإماتة كل نفوذ لهم مما يرشحهم لاستلام مقاليد الامور والسير بالبلاد إلى الامام ؟ هل محو كل روح وطنية في المعارف وقلب مدارس

الحكومة حتى صار عاليها سافلها مما يؤهل المصريين للتقدم في ميادين الحضارة والامران ؟ هل لإنشاء المحكمة المخصوصة وتعالى المحتلين على المصريين وإعتداؤهم على القانون والمدل والنظام العام مما يؤيد المساواة في البلاد ويزيد القطر ارتقاء وانتظاما ؟ هل رفع العلم البريطاني على عاصمة السودان وإخراج العدد العديد من الضباط المصريين من الجيش ، بعد أن أبلوا في قتال الدراويش أحسن بلاء وقاموا بأعمال تخلص لهم المجد والفخر ، مما يؤيد عرش البلاد ويستوجب حمد المصريين ؟ هل بقاء الحكومة دون مراقبة الامة لأعمالها وتصرفها في الامور كما يشاء المحتلون مما يجعل مصر عاثثة في محبوبحة الراحة والامن ويوطد أركان الدستور فيها ؟

« ذكرت الدستور ، وطالما ذكره الذاكرون من أنصار الاحتلال ورجاله فأين هو الدستور ؟ أين ذلك الدستور الذي يلجم الحكومة بلجام من حديد ويهب الامة حرية الرأي والفكر وحق المراقبة على أعمال الحكام وسن القوانين والشرائع ومناقشة الوزارة عن الصغائر والكبائر ؟ أين ذلك الدستور ونحن لا نرى إلا مستشارين من الانجليز يحركون الحكومة يمينا وشمالا ويتلقون الاوامر من رجل واحد ولا يجاسبون أمام أحد من أبناء هذه الامة ؟ هل معني الدستور سقوط السلطة المصرية وقيام السلطة البريطانية مقامها ؟

« كلا ثم كلا ! إنما الدستور لإشراف الامة على كافة الاعمال ومراقبة ما تجريه الحكومة لخيرها أو لضررها وسؤال الوزارة عن كل صغيرة وكبيرة وتغييرها بغيرها إذا ساءت استعمال السلطة أو تهاونت في خدمة البلاد ! الدستور هو ألا يستطيع أحد مها كان عظيما — وطنيا أو أجنبيا — أن يمس القوانين والنظم بشيء ؟ فهل يوجد رجل واحد في هذه الامة يجرؤ على القول بأتنا اليوم مستمتعون بنعمة الدستور، وأن المحتلين لو شاءوا تبديل النظام غير النظام أو خرق سياج أي قانون لا يستطيعون ؟

« لعمرى أن ما يسميه المحتلون وأنصارهم بالدستور هو الفوضى في لباس النظام والاحتلال في ظل الاحتلال ! وإلا فأين الضمانة التي تطمئن لها القلوب والخواطر ؟ أين مجلس النواب المصرى الذى يقف في وجه كل طامع ويرد كل ظالم ؟ أين ذلك المجلس الذى وعدت به بريطانيا على لسان اللورد دوفرين ؟ أين هو لتعتقد الأمة المصرية أن الدولة البريطانية لم تحتل بلادها الا لتبعد حالها وتعلي شأنها وترشد المصري الى مكانته وتعرفه أنه إنسان له حقوق الانسان ؟

« يظهر بعض الانكليز اندعاشا من قيامنا ضدهم ، ولست أدري لم هذا الاندعاش ؟ كيف أكيفه وهم أبناء أمة متمدينة تعرف معنى الوطن والوطنية وتدرك أن الحرية أسمى نعيم وأن صيانة البلاد من اعتداء الاجنبى أقدم فرض على أهلها ؟ كيف أكيفه وقد قال اللورد (دوفرين) « إنه يحق للمصريين أن يفضونا من سويداوات قلوبهم إذا أقننا طويلا ببلادهم مهما أسعدناهم وأسبغنا عليهم من النعم لان الاستقلال لأمن له ! »

« إنا نرى من العار والحيانة عدم المطالبة بالجلاء ! نرى من الحين والاستمارة عدم المطالبة بالدستور ! — أى بالنظام الذى تمتع به الأمم المتمدينة — نرى من موت الشعور وفقدان الوجدان السكوت عن حقوقنا الشرعية التى يعترف بها كل انسان ! ونعتقد أن الانكليز أنفسهم يحتقرون كل مصرى لا يرى هذا الرأى ولا يجاهر به ، لانهم إن أحبوا أن يخون الرجل وطنه لاجلهم لا يحبون الخائنين وإن كرهوا القائمين فى وجوههم ، المدافعين عن بلادهم ، لا يستطيعون إلا تعظيم الوطنية ورجالها أنى كانت وأنى كانوا !

« أيها السادة . أصبحنا بعد مائة عام قضينا جانبنا منها فى الجد والعمل وغرس بذور المدنية وفتح أبواب مصر والسودان للعالم المتمدين فى آخر مصاف الأمم تمتاز عنا الصرب والبلغار وشعوب صغيرة لم تكن فى الحسبان بالحرية والاستقلال والاحترام

العام ! فمن البلية والشقاء والموت الأدبي أن نتف متفرجين على حركة العالم ونترك
الامم الاخرى ترتقى منصة السمو والجلال !

« هذه حياة (محمد علي) لنا أن نستببط منها مايفيد البلاد في الحال والاستقبال
لنا أن نظربها مثلا للابناء والناشئين ليعلموا أن مصر كانت من القوة والبأس بمكان
وأنها تكون كذلك لو طرّقوا أبواب الوفاق والوثام وسلكوا مسالك العزم والاقدام !
« لا تقوم مدينة مصر في مستقبل الأيام ولا يدوم لها شأن إلا اذا شيدت على
ألامة وبلامة وعرف الفلاح والصانع والتاجر والمعلم والمتعلم وكل فرد من أفرادها
أن للانسان حقوقا مقدسة لا يمح المساس بها وأنه لم يخلق ليكون آلة بل ليعيش
عيشة الاحياء ، وأن حب الوطن هو أسمى شعور تتحلى به نفس بشرية وأن أمة
ضاع استقلالها لامقام لها ولا شأن لابنائها !

« الوطنية أيها السادة . هي العماد لكل مملكة والاساس المتين لكل دولة ! الوطنية
هي الروح العاملة في كل بلاد العالم المتمدين ! الوطنية هي أم المعجزات وأصل كل
تقدم وارتقاء ! الوطنية هي التي تنقل الشعب الحلي الى الحضارة والعمران والاقتدار
وسمو القدر في قليل من الاعوام ! الوطنية هي الدم في عروق الامم والحياة لكل
ذى حياة !

« بليت مصر بعصاة من الخونة المارقين ارتدوا لباس الوطنية الجميل وفي صدورهم
قلوب قوتها الرياء والنفاق، وصبغت بالانانية الممقوتة والحيانة الفظيعة، فلأوا أرجاء
البلاد دويا وصرأخا منادين بحقوق الانسان على الانسان حتى ظن العالم بأسره أن
تلك النار التي اشتعلت في فرنسا وأمريكا في أواخر القرن الثامن عشر استعرت في مصر
على يد عرابي وزمرته ! ظن العالم ذلك وانتظر آيات الوطنية الفائقة وترقب الشهامة
والبسالة في الدفاع عن حوزة الاوطان فلم ير « وأسقام » الا جينا في مقام النضال وهروبا في
مواطن الحرب والنزال ! لم ير العالم الاخياة شعاء بعد أن بهأى في عهد (محمد علي)

أبهر مارأت الدنيا في التاريخ من همّة وعزيمة وصبر وجلد في ميادين القتال !
 « فالوطنية هي الغذاء الذي يحتاج إليه جسم مصر وروحها قبل كل غذاء
 فقدموها للابناء في غدواتهم وروحاتهم وحركاتهم وسكناتهم واطبعوها على قلوبهم
 حتى لا تسقط مصر مرة أخرى كما سقطت ضحية خائن يخونها ويلهو بالدنيا وزخرفها
 ويترنم بما جنى على الاوطان !

« أيها السادة . إن الرجل العظيم الذي غير أحوال مصر وكساها حلة من المجد
 والفخار وفق في عمله بين مبادئ المدنية العصرية ومبادئ الدين الاسلامي الكريم
 لانه رأى أن في الاسلام كافة المواد الحيوية لارقي مدنية يشترئها بنواالانسان وأنه الدين
 الذي يؤهل أهله وذويه إلى أسعد حالات الحياة وأتم نعمها . فاذا اقتدينا به
 واعتمدنا على الاسلام وقواعده وأوامره وإرشاداته وأخذنا من المدنية الغربية
 فوائدها ومنافعها واعتبرنا بعبء التاريخ فترصنا النزاع الذي أضرب مصر والاسلام
 واجتنبنا كل افتراق وشقاق ، بلغنا أقصى مايرام من مجد وعز وسؤدد ومقام
 رفيع ..

.....

« يحلولى أيها السادة أن أختتم خطابي بكلمة قالها نابليون يوم دخل مصر .
 قال ذاك الرجل الكبير : « لاتكون الاسماء العظيمة إلا في الشرق : » فالشرق كان
 ولا يزال ميدانا واسعا للجهود الكبيرة والهمم العالية . لا يزال الشرق مهداً لعظماء
 الرجال وكبراء الشعوب . وإذا كان قد حرّمهم حيناً من الدهر طويلاً فما علة ذلك
 الحرمان إلا اليأس والقنوط

« فانزعوا اليأس من قلوبكم معاشر المصريين وطهروها من القنوط وسوء الظن
 بالله وقدرته . وابنوا مجدكم المقبل على التربية الوطنية السليمة الصحيحة . وضموا

صفوفكم واجمعو أمركم ليخرج من بينكم رجال عظام يبدلون ليل الاوطان بالنهار
ويردون لها ما فندت من استقلال ومجد ونخار . اهـ

عَبَّاسُ الْأَوَّلِ وَسَعِيدٌ

« خلف إبراهيم باشا في ملك مصر ابن أخيه عباس باشا (الأول) لأنه كان أكبر ذرية (محمد علي) سناً، وقد لبث في الحكم خمسة أعوام، ومات قتيلاً في سنة ١٨٥٤ بتصره في دنيا »

« ولقد خلفه عمه محمد سعيد باشا، نبيل محمد علي باشا، ذلك الذي تلتى العلوم الحربية والهندسية بمدرسة « سان سير » بفرنسا ونال قسطاً وفيراً من العلم أدله لأن يشرف بنفسه على جميع أعمال مصر الحربية والهندسية »

« إن حب سعيد باشا لمصر ما كان يقل عن حب أييه لها، ولقد سمعت من « مصطفى كمال » ومن كثير من المصريين أن تسمع السنوات التي قضاها هذا الوالي في حكم مصر كانت لها أسعد السنين من حيث الرخاء وانتشار الدير والامن في جميع أقطارها »

« لقد وزع سعيد الأراضي الزراعية التي كانت في حوزة الحكومة على أفراد الأمة المصرية، وأكرم رجال الجيش إكراماً لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر، وكان يتوده بنفسه في جميع حركاته، وأنشأ الحصون والقلاع والسكك الحديدية وخطوط التلغراف، وسن قانون الضرائب

الذى تنسج الحكومة المصرية على منواله حتى اليوم، ونفضل جميع المصريين في القيام بوظائف البلاد الرسمية على جميع الاجانب وتقربهم اليه « وعلى الجملة فان حكم سعيد كان له من اسمه نصيب بالرغم من إغلاقه المدارس العالية ردةً من الزمن ، تلك الهفوة التي لا نعلم حتى اليوم سببها ، وبالرغم من تركه ديناً على الحكومة المصرية يبلغ عشرة ملايين من الجنيهات ! ..

« إن أكبر عمل وأنغم مشروع قام به سعيد إبان حكمه هو مشروع قناة السويس ، ذلك العمل العظيم الذي أفاد العالم كله ، ولو أنه أتعب مصر وحملها مالا طاقة لها به ، وبلغ بها إلى أسوأ النتائج السياسية !



قناة السويس

« إن مشروع أبصال البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط لمشروع قديم ، فالفرائنة والعرب والترك حاولوا عدة مرات أن يحققوه ، ولكن جميع ما بذل من المصاعى قد ذهب سدى . . . ولما احتل نابليون مصر أوعز إلى أحد علماء حملته مسيو « لويير » المهندس بأن يبحث في المشروع ، فقدم تقريراً أثبت فيه أن مياه البحر الأحمر تعلو مياه البحر الأبيض المتوسط بعشرة أمتار ، وأن القناة إذا حفرث غرق شطر كبير من أراضي الدلتا

« ولما كان مسيو فرديناندى لسييس قنصلاً فرنسافى مصر أيام محمد على ، شرع فى إستئناف دراسة هذا المشروع ، وانتدب جماعة من خيرة مهندسى فرنسا واشترك معهم المهندس الفرنسى الكبير مسيو لينان الذى كان رئيس مهندسى الحكومة المصرية ، فقدموا تقريراً بأن المشروع صالح من كل الوجوه ، وثقوا الخطأ الذى بنى « لويير » تقريره عليه أيام نابليون

« لاقتنع محمد على بنجح المشروع ، ولكنه لم يصادق عليه (مؤملاً) السبب خوفه على مصر من الوجهة الحربية ، لأن مهاجمها لا يستطيع إدراك عاصمتها من طريق الاسكندرية ، ذلك لا رتكاز الدفاع عنها

من هذه الجهة على الملاحات وهي التي ظهرت أهميتها فيما بعد عندما هاجمتها إنجلترا في عام ١٨١٢ ، فأنها لم تستطع الوصول إلى القاهرة من طريق الإسكندرية لوقوف هذه الملاحات عتبة كأداء في طريقتها ، وفعلنا نقلت جنودها عن طريق القناة إلى السويس ! !

« ولما تولى سعيد باشا ملك مصر وقد كان صديقاً حميماً لمسيو دى لسبس رأى هذا الفرصة سانحة ، فطالب منه أن يسمح له بإنشاء شركة لحفر القناة ، فحوله سعيد باشا إمتيازها في سنة ١٨٥٤ .

« ولما كان من الضروري الحصول على تصديق الباب العالي ، سعى دى لسبس سعياً متواصلاً فلقى بآدىء بدء معارضة شديدة من الباب العالي الذى كان متأثراً في ذلك الحين بسياسة إنجلترا غير الراضية في هذا المشروع خوفاً على هندوها من الضياع ، ولكن دى لسبس توصل إلى الحصول على مصادقة الباب العالي في سنة ١٨٥٦ ، وهذه أهم واد الأمتياز: أولاً — ألساح لمسيو دى لسبس بتأليف شركة لحفر قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط واستغلالها

ثانياً — تستمتع هذه الشركة باستغلال القناة مدة ٩٩ عاماً بتبدىء من تاريخ تهيئتها للملاحة (ابتدأت الملاحة في هذه القناة منذ سنة ١٨٦٠ م وتنتهى مدة الامتياز الممنوح للشركة في سنة ١٩٦٨ م)

ثالثاً — تحفر الشركة ترعة بتبدىء من فرع النيل بالاعرة وتنتهى إلى مدينة الاسماعيلية (ترعة الاسماعيلية)

رابعاً — للشركة الحق في أن تباع مياه هذه الترعة لمن يستفيد منها من الزراع



مسیو فردیناند دی اسپس
مؤسس شرکت قنات السویس

- خامساً — تمنح الحكومة المصرية شركة القناة جميع الاراضى اللازمة لمبانيها
والتي تقتضيها حاجتها للعمل بلا عمن وبلا ضريبة
- سادساً — للشركة الحق التام في أخذ كل ما يلزمها من المناجم والحاجر المصرية
بلا عمن وبلا ضريبة
- سابعاً — تُعفى الشركة من جميع الرسوم الكركية على وارداتها الخارجية الخاصة
بأعمالها
- ثامناً — يجب على الشركة إتمام المشروع في ستة أعوام إن لم يصادفها
عارض تسييه القوة القاهرة
- تاسعاً — تقدم الحكومة المصرية للشركة بلا أجر أربعة أخماس التكاليف اللازمة
للحفر من فلاحى مصر ويكون عددهم ٢٥ ألف عامل يبدلون بنيرم
كل ثلاثة أشهر
- عاشرأ — تعطى الشركة سنوياً من أرباحها الصافية خمسة في المائة لمساهميها من
أثمان السهوم وتحفظ خمسة في المائة كمال احتياطي لها وتأخذ الحكومة
المصرية خمسة عشر في المائة مما يبقى من الأرباح السنوية
- حادي عشر — بعد انتهاء التسع والتسعين سنة التي هي مدة الامتياز الممنوح
لشركة تصبح جميع ممتلكات الشركة الخاصة بهذه القناة من
آلات وعمارات وسفن . . الخ ملكاً للحكومة المصرية
- ثاني عشر — تعتبر القناة والموانيء التابعة لها على الدوام كسبيل محايدة تفتح بلا
استثناء لكل سفينة تسير من بحر الى آخر دون تمييز أو تفضيل أي
شخص أو أية قومية مادامت الرسوم المقررة تدفع على الفور ومادامت
قوانين الشركة الحاصلة على الامتياز مرعية في اجتياز القناة ومتعلقاتها
- ثالث عشر — ليس مسموحاً لشركة القناة بأي حال أن تعامل أية سفينة أو أية
شركة أو أي شخص معاملة ممتازة أو ذات فائدة خاصة لم تكن

عاملت بها غيرها من السفن أو الشركات أو الاشخاص . . . »

« بعد أن نال مسيو دي لسبس رضا الباب العالي عن هذا الامنيار بدأ بفتح الأكتاب لتأسيس الشركة ، وقد جعل رأس مالها ٢٠٠ مليون فرنك ، ثمناً لأربعمائة ألف سهم قيمة السهم الواحد ٥٠٠ فرنك »

« لم يمض شهر على إشهار الأكتاب حتى غطى رأس المال المطلوب ، ولقد اشترت مصر وحدها من هذه الأسهم (١٧٦٦٠٢ سهم) ، ولم تشتتر انجلترا غيرها واحداً منها معللة نفسها بأن المشروع لا يمكن أن ينجح ، أو إن نجح فإن باب الشراء يكون مفتوحاً أمامها في كل حين ! »

« بديء العمل في حفر القناة في عام ١٨٥٩ وكان بطيئاً في البداية لقلة خبرة العمال بالعمل ولقلة عددهم ، ولأن المياه العذبة كانت ترد إلى مكان حفر القناة بكل صعوبة قبل أن تحفر ترعة الاسماعيلية »

« ولما رأى دي لسبس هذه الصعوبات استعان بوالي مصر سعيد باشا ، فزاد عدد العمال بشرة آلاف عامل عن العدد الذي كان مقرراً من قبل في شرائط الشركة فصار خمسة وثلاثين ألف عامل ! »

« كان هؤلاء العمال يساقون إلى العمل بلا أجر من طريق البسخرة ، وكانوا يسامون بسوء العذاب من شدة الهجير وبقه الغذاء وشاق العمل ، حتى أن عدداً كبيراً منهم يزبوا على ٢٠٠ ألف نسمة قدمات بسبب الامراض التي ولدتها لهم هذه المتاعب ، دون أن تقدم الشركة أو الحكومة المصرية عوضاً عنهم لأسرهم وأهليهم ! ! »



الخلد بوى اسماعيل باشا

الخديو إسماعيل

« استمرت السخرة في حفر قناة السويس إلى عام ١٨٦٣ إذ توفي والى مصر سعيد باشا وتولى مكانه الخديو إسماعيل باشا نجل إبراهيم باشا البطل العظيم

» ولما رأى الخديو إسماعيل أن السخرة حمل ثقل على مصر، وأنها كادت تقصم ظهور أبنائها بما أحدثت من موت العدد الكبير منهم في حفر قناة السويس، أحجم عن تنفيذ شرائط الأمتياز، وسعى لدى الباب العالي ليوافق على أنها شرائط مجففة بمصر، فوجد منه صدراً رحيباً، لأن إنجلترا التي هي عدوة المشروع من بدايته انتهزت هذه الفرصة وعضدت الباب العالي متظاهرة برغبتها في رفع السخرة عن عاتق الأمة المصرية التي كادت من جراء نتائجها السيئة تثور على بكرة أبيها والتي جعلت العالم كله في أستياء لمخالفة هذه السخرة للشرع والعدل !!

« ولما رأى مسيودى لسبس أن وقفة إسماعيل باشا هذه وعدم تقديم مصر العمال لدوامه العمل، واستردادها الأراضى التي كانت قدمتها للشركة بمقتضى عقد الأمتياز، وعدم وجود المال الكافى لدى الشركة لتأجير عمال

لاتمام هذا المشروع الكبير — لما رأى مسيو دى لسبس كل ذلك قائماً في وجهة شمر عن ساعد الجد، وسعى سعيًا حثيثًا مستعينًا بامبراطور فرنسا نابليون الثالث على تفريج الأزمة، فربما الامبراطور صديقه إسماعيل باشا أن يحل هذا الأشكال بالحسن، فقبل الخديوى أن يكون جلالاته حكماً في الموضوع :

« على أثر هذا القبول من قبل إسماعيل باشا، أمر نابليون الثالث بتأليف لجنة من كبار الفرنسيين للفصل في الموضوع، فحكمت اللجنة حكماً تحكيمياً اعتمدته الامبراطور وقبله الخديوى وهذا خرواه :

أولاً — تدفع مصر للشركة تسعة وثلاثين مليوناً من الفرنكات كقرامة لامتناعها عن تقديم المال مخالفة في ذلك شرائط الاتفاق !

ثانياً — تدفع مصر للشركة ثلاثين مليوناً من الفرنكات كتمن للاراضى التي استردتها من الشركة مخالفة في ذلك شرائط الاتفاق، عدا تركها مائتي متر على جانبي ترعة القناة لتنتفع بها الشركة

ثالثاً — تدفع مصر أربعة عشر مليوناً من الفرنكات كتعويض عن حفر الترعة الانماعيلية !

« هذا هو الحكم الذي حمل مصر ٨٣ مليوناً من الفرنكات ! وقد قال مسيو كاف مراقب الخزانة الانكليزية في تقريره الرسمي الذي كتبه في اوتباكات المالية المصرية في عام ١٨٧٦ :

« إن مجموع المبالغ التي أتقنتها الحكومة المصرية في سبيل إتقاذ مشروع القناة قد بلغ ٤٠٢ مليون فرنك (أكثر من ١٦ مليوناً من الجنيهات المصرية)

« فاذا أضفنا إلى هذا المبلغ الجسيم الذي يفوق تسعة أعشار نفقات

المشروع إلى عدد من مائتوا من المضرين في سبيل اتمامه وهو ما يربو على مائتي ألف نسمة ، فأننا ندرك التضحية الكبيرة التي قدمتها مصر للعالم بأسره في حين أنها هي نفسها قد خسرت كل شيء بينما عادت الفائدة كلها إلى خصمها اللدود انجلترا !

تلكا الباب العالي بعد صدور هذا الحكم ، فلم يجعل الترخيص باستئناف العمل في القناة ، وليكن مساعى الامبراطور نابليون الثالث وضعت حداً لكل عائق فأصدر السلطان عبد الحميد مرسوما للخديوى اسماعيل في هذا الصدد ، إليك موجزه :

» ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ «

.....

« إن تحقيق هذا العمل الكبير الباعث لوسائل جديدة لتسهيل التجارة والملاحة ، — عمل حفر قناة السويس بين البحر الايض المتوسط والبحر الاحمر — كان من أمانى هذا القرن الذى هو قرن العلم والترقى . ولقد سميت شركة القناة لدينا وحصلت أخيراً على رضاها مقابل ماقدمته من التأكيدات بهيئون حقوق الباب العالي وحقوق مصر على السواء

« إن الاتفاقية المشفوعة بهذا — وهي التى تمت بين الشركة ومصر — قد عرضت علينا وحازت قبولنا ، لذلك نصرح بهذا فرمان الصادر من ديواننا بالاستمرار على حفر القناة بمعرفة الشركة المذكورة ، وبالشرائط المدونة في عقدها هذا ، وفي جميع الاتفاقات والنظم التى تمت بينها وبين مصر وتعتبر متممة لهذا العقد »

« ليست الاتفاقية المشار إليها في هذا فرمان إلا تلك التى عقدها اسماعيل باشا مع الشركة بعد صدور حكم نابليون الثالث (حلت شرائط

هذا الحكم محل الشرائط الخاصة بالترتبة الأسمايلية والعمال والأراضي
الميدونة في عقد سعيد باشا)

« لقد نص هذا فرمان كذلك على حيدة القناة فقد جاء في المادة

١٧ ما نصه :

« تضمن حيدة القناة . . . وجميع التعهدات التي اعطيت للشركة لا تخول لها
حق التصرف في هذه الحيدة . بل يجب ألا تكون تصرفاتها مضادة لهذا الصك »

افتتاح القناة

« بعد أن تم حفر القناة وأعدت للملاحة في نهاية عام ١٨٦٩ ، سرع
في الأحتفال بافتتاحها رسمياً . ولقد كتب مسيو فريسينيه في كتابه
« المسئلة المصرية » مانصه :

« في يوم ١٤ مارس سنة ١٨٦٩ شهد البرانس ديغال وخديوى مصر وصول مياه
البحر الأبيض المتوسط ثم مياه البحر الأحمر إلى البحيرات المرة ، واستمرت المياه
تتلاءم البحيرات رويداً رويداً حتى ١٥ أغسطس حيث امتلأت وسمح للمراكب بالسير
في القناة على سبيل التجربة ووجد يوم ١٦ نوفمبر للاحتفال بافتتاح القناة رسمياً
« لقد كان الاحتفال بالقناة بالغاً في البهاء والجلال درجة لم يعهد لها مثيل في أية
حفلة أخرى . . . إذ ظهرت القناة في هذا اليوم المشهود كأنها رمز السلام وشارة
الاتحاد بين أجزاء العالم وعدة من أقوى عدد الحضارة والترقى . . . ولأسباب
متباعدة عن مسيو دي لسبس ووالى مصر بدعوة كبار ممثلى العالم كله . وما كان غرض
مسيو دي لسبس بطبيعة الحال إلا أن يؤكد للعالم نجاح مشروع لم يعترف بإمكان
تحقيقه دهرأ طويلاً ، وأن يكون في هذا الاعلان البالغ ما يستاق التجارة إلى جني
فوائده . . . كما أن إسماعيل باشا أراد بهذا الاحتفال النادر المثال أن يقدم لزاثيرية

مثلا محسوسا على قدرته وعظمته مصر ، وأن يأخذ مكانه بين ذوى التيجان ، وفي آن واحد يكبر مقامه في عين الباب العالي . ولا يعزب عن بالنا سبب آخر ذوبال وهو أن إسماعيل كان يرمى كذلك إلى تهينة الاسواق المالية في أوروبا لقبول ما يحتاج إليه من القروض . تلك القروض التي أتت فيما بعد أسوأ النتائج فهذه العظمة التي تجلت في الاحتفاء بممثلى الدول قد سبق إليها إسماعيل تارة بالكبرياء وسمو السلطان ؟ وتارة أخرى بالغاية المالية التي يرمى إليها حتى جاءت فوق حد التصور !

« وما كان الاحتفال متصورا علي زينات وأعياد وأفراح قدمت لآلاف المدعوين عدة أسايح في جوار القناة ، بل أن السكك الحديدية والبواخر النهرية كانت تحمل هؤلاء وهؤلاء إلى أقصى الصيد للتره ومشاهدة الآثار ، فضلا عن الاكرام المستمر بغير ثمن في أفخر الفنادق وأرقى الجامعات ! ولقد تدر ما أنفق في هذا الاستقبال العلي الشأن بعدة مئات من ملايين الفرنكات !

« رأست الاحتفال الامبراطورة أوجيني (امبراطورة فرنسا) وكان في جانبها امبراطور النمسا فرنسوا جوزيف ، وولى عهد روسيا : وأمير وأميرة هولندا ، وأمير (هانوفر) وعدد جيم من كبار الرجال ، وفي مقدمتهم سمو الأمير عبد القادر الجزائري الذي احتفت به الحكومة الفرنسية احتفاء كبيرا وقدمت له الطراد «فوربن» ليقله إلى مكان الاحتفال .

« إن الثماني والستين سفينة التي أرسلتها الدول إلى بورسعيد في هذا اليوم العلم في التاريخ مقلّة ذوى التيجان والامراء والعظماء ، قد تجيئت في بورسعيد ، وفي صباح اليوم السابع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٦٩ م ، الذي هو يوم الاحتفال سارت كلها إلى مدخل القناة ، وفي مقدمتها يخت (النسر) المقل للامبراطورة أوجيني » وبعد وقفات في القناة بين طبول ومزامير وأفراح ومناظر بديمة وصل هذا

الأسطول المتحد بعد ثلاثة أيام إلى البحر الأحمر (حوض السويس) ، أي في يوم ٢٠ نوفمبر

« ولقد ظير الحكام والامراء والعظماء وجميع المندوبين الى حكوماتهم الاشارات البرقية بعد اجتياز القناة إيداناً بهذا الحادث التاريخي وإعلاناً لهذا العمل الاول في بابه . ولقد نشرت الحكومات النبأ في نشراتها الرسمية وعرف العالم كله في هذا اليوم أن الشرق اتصل بالغرب وأن مصر العظيمة واسطة هذا التعارف الانساني الاجتماعي . . . »

« وعند ما عاد امبراطور النمسا إلى فيينا ألقى خطاباً في قاعة النواب قال فيه :

« إن هذا العمل المصري ، الذي شرف النبوغ الفرنسي وأعلى قدر مسيو فرديناند دي لسبس مؤسسه ، والذي حضرت افتتاحه ، لعمل يعين تجارتنا الواسعة وصناعتنا المتقدمة على النهوض ، فشجعوه ما استطعتم إلى ذلك سبيلاً . . . »

« كذلك نابليون الثالث فإنه قال عند افتتاح البرلمان في ٢٩ نوفمبر :
« في هذا الوقت الذي تجمع فيه أمريكا بين المحيط الهادى والمحيط الاطلسى بسكة حديدية طولها ألف فرسخ . والذي تعمل فيه فرنسا وإيطاليا يداً في يد لإنشاء نفق جبال الالب — في هذا الوقت . تلتقى مياه البحرين ، الأبيض المتوسط والأحمر — في قناة السويس . . . »

« وكذلك المجالس الأسبانية قررت في محاضرها هذه الكلمة :

« إن مسيو دي لسبس لجدير كمصر بشكر الانسانية »

« وكتب لورد كلارندن ، وزير خارجية إنجلترا في ٢٧ نوفمبر إلى

« مسيو دي لسبس مانصه :

« إن النبأ الذي وصل إلى إنجلترا في هذه الأيام مبشراً بنجاح افتتاح قناة السويس قد استقبل في كل مكان بسرور كبير . وأنى أشعر عند تشرفي بتهنئتكم وتهنئة الأمة الفرنسية وحكومتها اللتين مدتا اليكم يد المؤازرة في أعمالكم الجليلة بأنى أمثل في هذا الحال الشعور الحقيقي المالىء لافئدة جميع مواطني . وأنى لمقبط كذلك بأن أكون مبلغكم تهانيء حكومة جلالة الملكة لفتح هذه السبيل واتصال الشرق بالغرب وللمزايا الجملة والفوائد الكبيرة سياسية كانت أم تجارية ، تلك التى ينتظرها العالم بكل ثقة كنتائج لهذه الجهود المبذولة ! .. »

« واحتفل بمسيو دى لسبس في السنة التالية في لوندرد وفي ليفربول وقدم له البرنس « دى غال » ميدالية ذهبية من درجة « البرنس ألبرت » وقال له :

« إن بريطانيا العظمى لاتنسى أبداً أن الفضل في نجاح هذا المشروع الخطير عائد إليكم . هذا المشروع الذى من ورائه تعميم فوائد بلادنا التجارية إلى درجة قصوى بين شواطئها وتملكاتها في الشرق . وأملى كبير أن تكون الأمة الانجليزية قد انتهزت فرصة وجودكم بينها لتثبت لكم اعترافها العظيم بالمساهمات الجملة التى عاد ويعود بها عملكم الجليل على وطننا ... »

« وفي الوقت عينه أبلغ المستر جلادستون — الوزير الأول الانجليزى — مسيو دى لسبس :

« بأن جلالة الملكة وجهت إليه نيشان (الصليب الكبير لتجم الهند) جزاء عزمته الماضية ومهارته الفائقة ومثابرته على مواصلة العمل عدة سنين بالرغم من العقبات التى صادفها حتى أخرج للعالم هذه القناة الجملة والفوائد ... »

« هذه هي إنجلترا التى وقفت بأدىء بدء في سبيل المشروع حجير

شجرة داسة دسائسها في كل مكان لأحباط نجهه ، قد عادت بعد أن نجح
إلى أطراء النبوغ الفرنسي في شخص مسيو دي لسبس ، فليستبر المصريون
بهذه العبرة البارزة !

« هذا وبعد أن مضت عشرة أعوام على افتتاح قناة السويس كتب
مسيو دي لسبس في أول عدد من مجلة « لانوفيل ريفو » التي أسستها في
عام ١٨٦٩ مقالا ضافيا جاءت فيه هذه العبارة :

« إن الذين حفروا قناة السويس بقوة إرادتهم ومثابرتهم ليسوا إلا رجال
القرن التاسع عشر ، هؤلاء الذين حققوا أمنية من أمانى براطرة مصر القدماء ، فإن
(فرعون سبتى) الذي كان يحكم مصر في عهد سيدنا (إبراهيم) عزم على شق هذه
القناة تحية لقدم النبي الجليل وأمرأته (سارة) حتى يوجد بين مصر وبلاد العرب
طريقاً للملاحة !

« أفلا يصح لنا مع هذا أن نقول بأنه لا جديد تحت الشمس ، وأن مشاريعنا في
هذا الاوان ليست في الحقيقة من بنات أفكارنا ، وأن الذين سبقونا جابوا الاقطار
وتركوا فيها الآثار واكتشفوا كل أمر ، وما تركوا لسلالتهم إلا تنفيذ مرسومهم
أو فكر وافيهم :

« إن ما تصوره آباؤنا الاولون مستحيلا وعدوا تنفيذه أحلاما ، ووقفوا أمامه
جامدين ، لا ينقلون قدماً ، ولا يرحلون مكانا ، قد حققه أبنائهم في هذا القرن ، الذي
ما خفت فيه على ما يظهر ، كل صوف الموانع والصعاب !

« ألا إن سنة ١٨٦٩ قد رأت تحقيق ما كان الفراغة يتمنونه منذ ستين قرنا قبل

هذا التاريخ ! »

« لقد نال الخديوى إسماعيل بعد أن أتم بهمة وقوة سلطانه هذا العمل النادر، إعجاب العالم المتحضر كله واطراءه، وظهرت مضر مظاهرها الدامى السكير، وكان إسماعيل يقول مكرراً: »

« إنى أريد أن تكون القناة لمصر، ولا تكون مصر للقناة ! »

« ولكنه واحسرتاه، قد باع فى سنة ١٨٢٥ أسهم هذه القناة التى كانت تمتلكها مصر، وعددها ١٢٦٦٠٢ سهم، تلك الأسهم التى كانت تريح مصر من ورائها إذا هو صانها، أكبر ربح سياسى فوق ربحها المالى المؤكد ! »

« باعها بسبب الارتياكات المالية للحكومة الانجليزية (خصيصة مصر من زمن بعيد) بمبلغ مائة مليون فرنك، مع أنها تساوى اليوم على أقل تقدير ملياراً من الفرنكات ! »

حيدة القناة

« اجتمع فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ ممثلو الدول فى الاستانة وأمضوا الاتفاق الآتى :

« باسم الله القادر على كل شىء »

« إن رئيس الجمهورية الفرنسية، وأمبراطور المانيا، وأمبراطور النمسا، وملك إسبانيا، وملكة إنجلترا، وملك إيطاليا، وملك هولاندا، وجراندوق لوكسمبرج، وقصر روسيا، وأمبراطور العثمانيين، الراغبين فى التعاقد فيما بينهم على اتفاق يضمن الملاحقة فى قناة السويس، وبه يتم النظام الذى وضع لهذه الملاحقة فى فرمان التنازل

لخديوى مصر المؤرخ فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ م — الموافق ٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٢ هجرية — قد وكلوا نيابة عنهم (المندوبين) الذين بعد تقديم أوراق استدابهم التي اتضحت صحتها من كل وجه ، قد اتفقوا على ما يأتى :

المادة الاولى — تكون قناة السويس حرة على الدوام وتفتح فى زمن الحرب كما فى زمن السلم لكل سفينة تجارية أو حرية بدون تفرقة بين الرايات، وعلى الجملة فإن المتعاقدين اتفقوا بالألا يتعرضوا بأذى لحرية استخدام القناة فى زمن الحرب كما فى زمن السلم ، وألا تكون القناة خاضعة بأى حال لحق الحصار .

المادة الثانية — بما أن المتعاقدين يعترفون بأن ترعة المياه العذبة (التربة الاسماعيلية) ضرورة للقناة فانهم يكتسبون نفس الحق الذى تعهد به سمو الخديوى لشركة قناة السويس العمومية فيما يختص بهذه التربة الحلوة ، ذلك التعهد المشترط فى الاتفاق المؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والمشمول على بيان وأربع مواد

ويتعهد المتعاقدون ألا يمسوا سلامة هذه التربة ولا تحويلاتها

بأذى ، إذ الواجب ألا يصيبها أى أذى حتى تؤدي وظيفتها

المادة الثالثة — يتعهد المتعاقدون كذلك بأن يحترموا مائة القناة البحرية والترعة الحلوة

من أدوات ومحال وإنشاءات وأعمال

المادة الرابعة — بما أن القناة البحرية تبقى بمقتضى المادة الاولى من هذه

المعاهدة مجازاً حراً إبان الحرب حتى لسفن المتحاربين الحرية

فإن المتعاقدين قد اتفقوا على أن أى حق من حقوق الحرب

أو أية حالة عدائية أو أى عمل يقصد به تعطيل حرية

الملاحية في القناة لا يمكن أن يجري عليها أو على موانئ العبور التابعة لها وأن تكون المنطقة الحرام على بعد ثلاثة أميال بحرية من شواطئ هذه الموانئ حتى لو كانت الدولة العلية إحدى الدول المتحاربة

ومراكب المتحاربين الحرية لا يمكنها أن تزود أو تتمون في القناة أو في موانئ العبور إلا في حالة الضرورة القصوى ، واجتياز هذه المراكب للقناة يجب أن يكون في أقصر وقت تقتضيه الفوازين المعمول بها ، وبدون أية وقفة عدا ما يقتضيه واجب الخدمة في القناة . ومكث هذه المراكب في ميناء بور سعيد أو في حوض السويس يجب ألا يتجاوز الأربع والعشرين ساعة ، فيما عدا حالة الاستراحة الجبرية وفي مثل هذه الحالة يجب إقلاعها في أقرب ما يمكن من الزمن

المادة الخامسة — ليس مسموحاً للدول المتحاربة أن تنزل أو تقبل في القناة أو في موانئ العبور التابعة لها جنوداً أو ذخائر أو أدوات حربية . إلا في حالة حدوث مانع قهري في القناة فإنه يسمح لها أن تنزل أو تأخذ في موانئ العبور جنوداً مع الأدوات الحربية اللازمة لها ، على أن يكون كل فريق منها لا يتعدى عدده الألف جندي

المادة السادسة — تسامل الغنائم (المراكب المأسورة) معاملة مراكب المتحاربين الحرية

المادة السابعة — لا تكون للدول في مياه القناة ، ولا في مياه بحيرة التمساح

والبحيرات المرة أية قوة بحرية

« ويمكن أن يكون لكل دولة قوة بحرية في ميناء بورسعيد وحوض السويس لا تتجاوز مركبين حربيين، وهذا الحق لا يستمتع به المتحاربون

المادة الثامنة — الوكلاء الممثلون في مصر للدول الموقعة على هذه المعاهدة مكلفون بالسهر على تنفيذها . وفي أي ظرف تهدد سلامة أو حرية المرور في القناة يجتمع هؤلاء الوكلاء ، بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رئاسة أقدمهم ، ليعينوا للحكومة الخديوية الخطر الذي يكونون قد وقفوا عليه ، حتى تتخذ الاحتياطات السريعة المؤكدة لحماية حرية القناة

وعلى كل حال فعليهم أن يجتمعوا مرة في كل عام ليتأكدوا من أن تنفيذ هذه المعاهدة يجري بكل دقة ، وتكون هذه الاجتماعات تحت رئاسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض الحكومة الامبراطورية العثمانية ، ويمكن لمندوب من الحكومة الخديوية أن يشترك في هذا الاجتماع ويرأسه في حالة غياب المندوب العثماني ولهم أن يطلبوا بصفة خاصة وجوب إزالة أي عمل وتشيت أي تجمع ينجم عن وجودها على إحدى حافتي القناة أي ضرر لسلامة القناة نفسها ، أو لحرية الملاحة فيها

المادة التاسعة — تتخذ الحكومة المصرية الاحتياطات اللازمة في حدود سلطتها ، التي خولتها إياها فرمانات السلطانية ، والتي نصت عليها هذه المعاهدة للقيام بتنفيذ المعاهدة التي نحن في صددتها

وفي حالة عدم وجود الوسائل الكافية لهذا التنفيذ لدى الحكومة المصرية ، يجب عليها أن تستجد بالحكومة الامبراطورية العثمانية التي تتخذ من جهتها في الحال الوسائل اللازمة لتلافي الخطر ، مع تبليغها الحكومات التي أمضت تصريح لوندريه المؤرخ في ١٧ مارس سنة ١٨٦٥ . وعند الحاجة يمكنها أن تتفق معهم على هذا الشأن

ولا تقف أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من هذه المعاهدة عائقاً

في سبيل الاحتياطات التي نصت هذه المادة على اتخاذها

المادة العاشرة — كذلك لا تعوق أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من هذه المعاهدة

الاحتياطات التي يمكن أن يتخذها كل من جلالة السلطان أو سمو الخديوى باسم جلالته ، وفي حدود الفرمانات للدفاع عن مصر أو لتأييد النظام العام

وفي حالة ما إذا وجد جلالة السلطان أو سمو الخديوى نفسه

مضطربين له ليل ليلاً ورد من الاستثناءات في هذه المادة ، فإن الحكومة الامبراطورية العثمانية تشعر بذلك الدول الموقعة على تصريح لوندريه

ومن المتفق عليه كذلك أن أحكام أربع المواد المذكورة لا يمكن أن ينجم عنها أي مانع في سبيل الاحتياطات التي ترى الحكومة الامبراطورية العثمانية اتخاذها ضرورياً للدفاع بقواها الخاصة عن أملاكها الكائنة على الشاطئ الشرقي من البحر الايض المتوسط

المادة الحادية عشرة — الاحتياطات التي يمكن اتخاذها ونصت عليها المادتان التاسعة

والعاشرة من هذه المعاهدة لا يجب أن يسين تعطيلاً لحرية استخدام القناة

وكذلك لا يسمح بإقامة استحكامات دائمة تخالف ما جاء في هذا الشأن بالمادة الثامنة

المادة الثانية عشرة — بناء على مبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية استخدام القناة ، هذا المبدأ الذي هو قاعدة من قواعد هذه المعاهدة ، إتفق المتعاقدون على ألا تبحث إحدى حكوماتهم عن فوائد أرضية أو تجارية أو عن أي امتياز في التسويات الدولية التي يمكن أن تطرأ بالنسبة للقناة . مع المحافظة على حقوق تركيا باعتبارها دولة ذات حقوق أرضية وسيدة مصر

المادة الثالثة عشرة — عدا التعهدات المنصوص عليها صراحة في شرائط هذه المعاهدة لآتمس حقوق سيادة جلالة السلطان ولا حقوق وامتيازات سمو الخديوى التي نشأت عن فرمانات

المادة الرابعة عشرة — اتفق المتعاقدون على أن التعهدات الناتجة عن هذه المعاهدة لا تحجب عدة عقود تنازل الخولة لشركة قناة السويس العمومية

المادة الخامسة عشرة — لاتعوق شرائط هذه المعاهدة الاحتياطات الصحية المعمول بها الآن في مصر

المادة السادسة عشرة — يتعهد المتعاقدون بإحاطة الحكومات التي لم تمض هذه المعاهدة علماً بها ودعوتها لقبولها

المادة السابعة عشرة — تقر هذه المعاهدة وتتبادل الاقارير في الاستانة في مدة شهر أو أقل من شهر إذا ما تيسر ذلك

صدرت بالاستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٢٨٨ هـ «

« كانت صفات الخديوي إسماعيل صفات أمير ذي أفكار عالية راقية !
 « أراد أن تكون مصر أوربية، فطمع منذ بداية حكمه في أن ينهض
 بها وأن ينحو نحو جده « محمد علي »

« ولأدراكه هذه الزاية كان في حاجة لاكتساب ثقة السلطان
 وقد نالها بما حصل عليه من الفرمانات العديدة التي خولته إمتيازات
 كثيرة ، وقد ألم بجميعها إماماً جلياً فرمان عام ١٨٧٣ ، وها هو أهم
 ما جاء فيه :

« »

« لقد أردنا أن نجتمع في فرمان واحد جميع الفرمانات والخطوط الهايونية التي
 وجهناها لخديوي مصر منذ أول فرمان خولت فيه وراثته حكم مصر لجدكم (محمد علي)
 « ولقد عدل نظام وراثته الحكومة المصرية بطريقة أن تنتقل الخديوية
 المصرية إلى ابن الخديوي البكر ثم إلى ابنه البكر، وهكذا تكون في جميع الخديويين
 المتعاقبين ، وهذا النظام خاص بمصر وسودانها وملحقاتها سوا كن ومصوع
 (وإنا نذكر فيما يأتي مع التبديل والايضاح جميع الامتيازات التي نصت عليها
 فرماناتنا قديماً وحديثاً، تلك التي وجهت للحكومة المصرية لتكون حتماً دائماً للخديويين
 علي التعاقب

« إدارة مصر المدنية والمالية وجميع منافعها المادية وكل ما يتعلق بها تكون من
 اختصاص الحكومة المصرية وموكلة إليها

« وبما أن إدارة وحسن نظام كل بلد وانتشار الثروة فيه وسعادة أهليه لا تنشأ
 إلا من النظام القائم علي الأعمال والعلاقات العامة ، وعلي أحوال البلد وطبيعته ،

وكذلك على مراعاة مزاج السكان وأخلاقهم، فقد خولنا خديوى مصر أن يضع النظم ويسن القوانين كلما دعت الضرورة إلى ذلك

« وكذلك خولنا الخديوى أن يجدد ويعقد اتفاقات، دون إخلال بمناهات بائنا العالي السياسية مع وكلاء الدول الاجنبية، فيما يخص الرسوم الكمركية والتجارة وفى جميع العلاقات الخاصة بالاجانب، وجميع شؤون البلدان الداخلية وغيرها، وذلك لتعميم التجارة والصناعة وتنظيم بوليس الاجانب ومراكزهم، وجميع ارتباطاتهم بالحكومة والامة

« وللخديوى أن يتصرف تصرفاً تاماً فى جميع شؤون البلد المالية
« وبما له من السلطة التامة يمكنه كذلك العناية بوسائل الدفاع والحماية طبقاً لمتعضيات الزمان والمكان، وله زيادة عدد جيوشنا الامبراطورية فى مصر، أو انتصها بدون تحديد أى عدد يحتم عليه . . . »

« اعتماداً على هذه الفرمانات رأى إسماعيل نفسه سيداً فى بلاده مستقلاً فى شؤونه العامة فقام بتحقيق المشروعات التى جعلت مصر مع قناتها، تلك التى كانت يسميها « نجم الشرق »، ممتدة السلطان على أفريقا الوسطى « وجميع الأعمال التى قام بها إسماعيل فى بداية حكمه تدل على بعد نظره وتؤدته وخالص وطنيته، وأنه بعد أن أبرز للوجود بهمة وجهده ذلك المشروع العظيم، مشروع قناة السويس، قوى صلة الحب بين مصر وفرنسا، وعلى الاخص إبان حكم نابليون الثالث

« لقد نشر إسماعيل التمايم المجاني بجميع درجاته فى المدارس الجديدة

التي أسسها في أنحاء مصر، من عالية، وخصوصية، وثانوية، وابتدائية، وأولية
وبعث البعث العلمية إلى فرنسا، وإيطاليا، وإنجلترا، وأنشأ الورش ودور
الصناعات المتباينة، وحفر الترع والرياحات والسحارات، وأقام السدود
«الأهوسة» والمنارات، ومد السكك الحديدية والخطوط التلغرافية، ونظم
مكاتب البريد في كل مكان، وشيد القصور الدالية والحدائق الغناء، وفتح
الشوارع في المدن الكبيرة، وأضاءها بنافذ الاستصباح، وغرس الأشجار
في الطرقات، وأوجد دور الرصد، ونظم جيشاً، وولفاً من ٢٦٠ ألف جندي
وكان يد من أقوى وأجمل جيوش العالم في نظامه وحركته وجمال هندامه
وأجرى في البحار سنائن مصر، التي أسماها بأسماء موانئها وعواصمها
وأقاليمها ومدائنها

«نقل إسماعيل مدنية أوروبا — وعلى الاخص مدنية فرنسا — إلى
مصر بحذايرها شكلاً شكلاً... واستعان بمهرة الأوربيين على التنظيم
والتنسيق، عدا رجال الرسائل المصرية الذين قاموا بأعمال جليلة
قيمة !

«إن إسماعيل باشا كان يحب الفنون الجميلة حباً جماً، فأخذ يشجعها في
مصر حتى أثمرت ثمراً يانعاً في بضع سنين، وكذلك عني بدور الكتب،
وما نظامها الحديث في مصر إلا من آثاره !

«وعلى الجملة فقد سار إسماعيل بمصر في السنوات الأولى حتى ،
افتتاح القناة، سيرة الأمير الكبير النزعة، الراغب في أن تكون بلاده

دولة قوية كما يحتمه مركزها ومجددا القديم ويهيئها ذكاء بنيتها وخصوبة أرضها ... !

« بعد أن نال إسماعيل من السلطان عبد العزيز فرمان عام ١٨٦٣ وحصل به على سلطة كبيرة وحرية تامة ما كانت له من قبل، مال إلى فتح الحبشة ليوسع ملك مصر وسودانها، فأرسل إليها حملة قوية في عام ١٨٦٥ بقيادة ابنه الأمير حسن، ولكنها فشلت ولم تجده تقمًا؛

« وفي نفس هذا العام تحقق سعيه لدى الدول في إنشاء محاكم مختلطة في مصر، وبعد أن نال قبولهن أنشأ محكمة استئناف ومحكمة ابتدائية في الاسكندرية، ومحكمة ابتدائية في القاهرة، ومحكمة ابتدائية أخرى في المنصورة، وهذه المحاكم لا تزال تعمل في مصر حتى هذه الساعة. وهي مختصة بالفصل في القضايا المدنية والتجارية بين الأجانب، بعضهم إزاء بعض أو بينهم وبين الوطنيين، كما تفصل في بعض الجنح والمخالفات

« وكان إنشاء هذه المحاكم خطوة سياسية كبيرة في تقع مصر إزاء الامتيازات، إذ انتظم القضاء المختلط الذي كان مرتبكاً بسبب هذه الاميازات، بيد أنه من المدهش أن تنشأ هذه المحاكم التي تعمل بقانون نابليون في مصر، في الوقت الذي ما كان يوجد فيه محكمة أهلية بهذا النظام، ذلك أن المحاكم المصرية أيام إنشاء المحاكم المختلطة كانت أمام مجالس قديمة، تسمى مجالس الأحكام، كما كان الحال في فرنسا في القرنين

السابع عشر والثامن عشر !

«كان ساعد إسماعيل الأيمن في الحصول من الدول على إنشاء هذه المحاكم
وزيره الأول نوبار باشا، ذلك الذي عرف كيف يؤثر بذكائه وقوة
حجته في سياسة الدول، ولقد كان إسماعيل أكبر مكافأة (كاناه بنقود
وأملك تقدر اليوم بخمسة ملايين من الجنيهات)

«كان إسماعيل دستوريا منذ بداية حكمه، فلقد أنشأ مجلس الأعيان
في سنة ١٨٦٦، وألف وزارة مسئولة في سنة ١٨٦٨، وتشترك معه في الحكم
بأهراً بأنه دستوري، لا يعمل في بلاده عمل الحاكم المطلق، وقد برهن
على نزعة الدستورية في مسألة قناة السويس عندما ارتقى عرش مصر،
وبألفائه السخرة في سنة ١٨٦٤ من جميع البلاد المصرية، وما كان عليه
إلا الأسراف»

الارتباك الماليَّة

كان إسماعيل كريما وذكيا ومتعلما تعلما عاليا، وكانت مراميه جليلة
وضالته حميدة، كما كانت ميوله ووطنيته مفرغة في قالب مصري بحت
ورغبته صادقة في إنهاض وادي النيل. ولم يكن للأسف قد شفع كل هذه
الصفات النبيلة بثقة عمياء بالأجانب عن أمته وبلاده! ويبدل يكاد يكون
إسرافا، فإن ما أتقته على المنشآت العديدة التي أوجدها وقيامه بحرب الحبشة
كلها صبت أسوأ النتائج عليه وعلى وطنه!

« لقد كانت ديون مصر عند ما ارتقى إسماعيل عرشها ٣٣٨ مليوناً من الفرنكات (١٣٤٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى) بما فى ذلك باقى ثمن أسهم القناة التى كانت اشترتها حكومة سعيد باشا

» وخسرت مصر بسبب الإغرامات التى حكم بها نابليون الثالث فى الخلاف الذى قام بين إسماعيل وشركة القناة ودايتها من الاثاق على مهرجان افتتاح القناة نحو ٣٦٦ مليوناً من الفرنكات (١٤٦٠٠٠٠٠ جنيه مصرى) !

أما الهدايا التى كان يقدمها بين آن وآن لرجال البلاط الثماني للحصول على الامتيازات التى صدرت بها طائفة من الفرمانات ، وكذلك ما قدمه لرجال السياسة والمال فى أوروبا للحصول على القروض الجديدة وعلى إنشاء المحاكم المختلطة بمصر ، فقد كلفته كلها نحو ١٠٠ مليون من الفرنكات (أي نحو ٢٨ مليوناً من الجنيهات)

« وأما ما أتفق على إنشاء دار الأوبرا والسرايات الجديدة ، ليعيش فيها آلاف السراى فقد ، بلغت نحو ١٠٠ مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات) !

« وكذلك بلغ ما أتفق على حرب الحبشة ، وعلى إعداد جيش عرمرم بلا داخ ، وبحرية كبيرة فوق طاقة مصر المالية فى ذلك الحين ، نحو ٥٠٠ مليون فرنك (٢٠ مليون جنيه) !

« إن هذه الديون والنفقات التى بلغ مجموعها زهاء ٨٠ مليون جنيه قد

أعجزت مصر إعجازاً بديل يسرها الرسمي عسراً وشوه سمعتها في الأسواق المالية وغم نجمها ، بعد أن كان ظاهراً ساطعاً

« إن بلية مصر في عهد إسماعيل كانت تساهله في الاستدانة بأي ربح فلقد كان السعر المضروب تارة ٧ في المائة وتارة ١٢ في المائة (وتارة ثالثة ٢٥ في المائة)

» وأن المصدر الذي اتخذ إسماعيل للاستدانة كان في بدء الأمر مصدراً فرنسياً ، هو الشركة العمومية الفرنسية للتجارة والصناعة . فقد أقرضته في عام ١٨٦٨ مبلغ ٣٠٠ مليون فرنك (نحو ١٢ مليوناً من الجنيهات) ، ثم أقرضه البنك الفرنسي المصري في عام ١٨٧٠ مبلغ ١٧٥ مليون فرنك (٧ ملايين جنيه) وحصل إسماعيل في عام ١٨٧١ من ضريبة المقابلة على خمسة ملايين من الجنيهات . وهذه الضريبة كانت عبارة عن الحصول مقدماً على الضرائب العقارية لمدة ست سنوات نظير الإعفاء الأبدى من نصف الضريبة المقررة . وفي عام ١٨٧٣ اقترض ٣٢ مليوناً من الجنيهات بسعر ٧ في المائة

« إحتاج إسماعيل إلى المال في عام ١٨٧٤ فلم يجد في فرنسا التي كانت خارجة من حرب السبعين مثقلة ماليتهما بأثقال الحرب وغرامتها ، فسمى في الأوساط المالية الأخرى فلم يجد . كذلك ، وانتهى بأن سعى لدى فرنسا مرة أخرى لتشتري أسهم قناة السويس التي تملكها الحكومة المصرية فلم تستطع فرنسا

شراءها بسبب قلة المال من جهة ، وبسبب أن لديها من جهة أخرى ٢٢٠ ألف سهم، أي ما يربو على نصف أسهم الشركة . بيد أن إنجلترا التي رأت نجاح القناة على خير ما كانت تؤمل . وأن وجود نفوذها فيها أصبح أمراً حيوا لها قد أقبلت على شراء هذه الأسهم بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات كما ذكرنا !

« إن حالة الأستدانه هذه سببت قلقاً في الدوائر المالية . الأمر الذي حمل الحكومة الانجليزية على أن تندب في عام ١٨٧٥ مستر كاف (الافوكاتو العمومي للخزانة البريطانية) ليفحص في الحالة المالية المصرية ويقدم في شأنها تقريراً مسهباً . ولقد قال في هذا التقرير ما نصه :

« إن مصر تكاد تفرق بسبب طوفان ديونها . وأن حالتها المالية في خطر شديد . ويجب في الحال على الدول الدائنة أن تتحد وتعمل لتوحيد ديون هذا البلد بأرباح سنوية أقل مما هي عليه الآن . ولجعل ميزانية مصر لا تزيد بنسبة الدخل الحاضر على ثمانية ملايين من الجنيهات المصرية . ولا إنشاء لجنة مراقبة »

(صندوق الدين العام)

« وبعد مفاوضات طويلة بين الدول الدائنة أصدر الخديوى في ٢ مايو سنة ١٨٨٦ أمراً عالياً قاضياً بإنشاء صندوق الدين العام كما أصدر في السابع من هذا الشهر أمراً ثانياً وهذا نص نقطه الجوهرية :

«نحن خديوى مصر — إنه لرغبتنا في اتخاذ احتياطات نهائية للحصول على توحيد ديون الحكومة المختلفة وديون الدائرة السنية وتخفيف الاثقال الباهظة الناجمة عن هذه الديون ، ولرغبتنا كذلك فى تقديم دليل رسمي على حسن نيتنا تجاه تأكيد الضمانات اللازمة للفوائد المتعهد بها — قد رأينا إنشاء صندوق خاص يقوم بتدبير الدين العام تديراً منظماً وأن يندب لادارته موظفون أجانب يمينون بناء على طلبنا بواسطة الحكومات المشتركة كموظفين مصريين قاثمين بتأدية الوظيفة التي ندبناهم لها بالشروط الآتية :

المادة الاولى — أنشئ صندوق للدين العام ليقوم بتسليم المبالغ اللازمة لدفع أرباح الديون واستهلاكها أو ألا تكون مخصصة لغير ذلك

المادة الثانية — على الموظفين والصناديق المحمية أو المصالح الخاصة التي كان من شأنهم تحصيل الاموال المخصصة لدفع الديون وإيداعها فى الخزانة العامة لهذه الغاية — أن يدفعوها من الآن بناء على أمرنا هذا على حساب خزانة الحكومة لصندوق الدين العام الذى يعتبر فى هذه الحالة كصندوق خاص للخزانة العامة ويتسلم كذلك صندوق الدين المبلغ اللازم لسداد أرباح واستهلاك الديون الموحدة . ويتسلم على السواء دفعات الاستهلاك الواجبة للحكومة الانجليزية وأرباح أسهم قناة السويس

المادة الرابعة — لمديري صندوق الدين الحق فى مقاضاة الادارة المالية المصرية ، فى شخص وزير المالية أمام المحاكم المختلطة ، باسم الدائنين الاجانب ، إذاس حقوقهم أي لإجفاف بوصف أنهم

أوصياء عليها

.....
.....

المادة السابعة -- لا يتأتى لصندوق الدين استخدام المبالغ المودعة أو غير المودعة لديه في أي قرض ، أو أية تجارة أو أية صناعة أو أي شأن آخر

المادة الثامنة -- لا يتأتى للحكومة المصرية دون موافقة رأي أغلبية أعضاء صندوق الدين أن تعدل الضرائب المخصصة للدين حتى لا ينجم عن هذا التعديل ما ينقص دخل هذه الضرائب ...

المادة التاسعة -- تعهد الحكومة بأن لا تصدر أسهماً أو سندات علي الخزنة والا تستدين ديناً جديداً من أي نوع كان «

» وبعد أن صدر هذا المرسوم الخديوي عينت الدول مندوبيها وبدأ

صندوق الدين عمله

(المراقبة الشائبة)

« خوفاً من سوء إدارة رجال إسماعيل للشطر الباقي من الميزانية ألحت الدول علي مصر بوجوب إنشاء المراقبة الشائبة لتراقب مالية مصر ، وقد أصدر إسماعيل أمراً آخر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ جاء بين مواده مادتان خاصتان بالمراقبة وهذا هو نصهما :

المادة السابعة -- يعين مراقبان عموميان ، أحدهما يكون مراقباً عاماً للدخل ، والآخر يكون مراقباً عاماً للحسابات وللدين العام

المادة الثالثة عشرة -- يكون أحد المراقبين فرنسياً والآخر انكليزياً

«وقدرأي المراقبان مستحيلا عليهما أن يسيرا بالمالية المصرية سيرا مرضيا لارتباكهما من جميع الوجوه، لاسيما وأن الدين المصري كان قد بلغ نحو ٩١ مليون جنيه، وكانت أرباحه السنوية فاحشة بحيث لا تفي غلة الخزنة العامة بنفقات الأدارة وهذه الأرباح مآ، فقدمتا تقريراً وافيا كانت نتيجة تعيين قوميون عال للتحقيق

(قوميون التحقيق المالي)

تألف قوميون التحقيق المالي من مندوبي الدول الكبيرة بناء على المرسوم الخديوي الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٨ برتبة مسيو دي لسبس وقد كان بين أعضائه مندوب من قبل الحكومة المصرية، وهو المرحوم مصطفى رياض باشا (أحد رؤساء الوزارات المصرية)

« بعد أن تألف هذا القوميون بصفة رسمية . قدمت فرنسا وانجلترا معاً للخديوي إسماعيل مذكرة محتمين عليه العمل بمقتضاها لتوطيد الثقة المالية، ولتنظيم الشؤون المصرية وهذا هو موجزها :

أولاً - لا يحضر الخديوي بأي حال مداولات مجلس الوزراء عند انعقاده للنظر في أي شأن من الشؤون

ثانياً - يعين الأمير محمد توفيق باشا رئيساً لمجلس الوزراء حالا

ثالثاً - يحضر مجلس الوزراء العضوان الاوريان وهما سير « ريفرس ويلسون »

الانجليزي وزير المالية و « دي بلنير » الفرنسي وزير الاشغال العمومية، ومن حقهما أن يعارضا أي قرار لا يرتضيانه ، ومعارضتهما تعطل كل قرار، بشرط أن تكون المعارضة صادرة منهما معاً .. »

« ولما رأى الخديوى أن هذا التدخل من قبل الدول ماس بشرف مصر وبكرامته الذاتية ، وأنه تدخل معيب من جميع الوجوه ، وأنه لو فرض المستحيل وقبلة ، لهاجت الأمة المصرية بأسرها ، ولوقعت البلاد فى فوضى ! لما رأى ذلك ، دعا جميع معتمدى الدول فى مصر ، وبسط لهم الحال ورجا منهم أن يبلغوا حكوماتهم ما يأتى :

« إن مصر ليست فى حالة إفلاس ، وأنها قادرة على الوفاء بتعهداتها ودفع أقساط ديونها . وأن الأمة المصرية التى هى صاحبة الشأن الاول فى الاشراف على مرافقها وصيانة شرفها واستقلالها ، لا تقبل بأى حال أن تحكم بفيرحا كمها الشرعى مع وزارة وطنية مسؤولة أمام مجلس نواب ينتخبه الشعب على أحدث أسلوب نيابى وكفى أنى قبلت نظام المراقبة الثنائية

« أما الامير توفيق باشا فانه من جهته أبى كل الالباء أن يعمل ضدالشعور القومى وقدم إلى استقالته وقد عينت مكانه محمد شريف باشا ...

« وعلى أثر هذا الاعلان أصدر الخديوى إسماعيل باشا مرسوما فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بإلغاء المراقبة الثنائية وأخذت حكومة إنجلترا وحكومة فرنسا فى مخابرة الدول والباب العالى فى هذا الشأن

(عزل الخديوى إسماعيل)

« ما كان إسماعيل باشا يمتقد أن الباب العالى يفاجئه بأمر العزل ، ولكنه فوجئ به تلغرافياً فى ٢٥ يونيه ١٨٧٩ ، فبرح مصر فى الثلاثين من نفس الشهر وفى صحبته أسرته وبعض أنجاله ، وعند ما وصل إلى نابولي (إحدى موانئ إيطاليا) حتى أرسل إلى الصدر الأعظم بالاستئانة الخطاب الآتى بيانه :

« إنى أجهل حتى الساعة التعطفات والمبرات التى وجهها جلالة السلطان إلى شخصى لقد استجذت بقوة جلالتى ليحمينى من الضغط الاجنبى ، بعد أن قضيت فى الحديدية المصرية ستة عشر عاماً أدت فيها واجبى أحسن تأدية ، حيث عمت السكك الحديدية فى جميع جهاتها ، وشقت الاقنية العديدة لرى أراضيها التى أناغت خيراً عيماً . وتم إنشاء ميناءين كبيرين فى السويس والاسكندرية . وقضى على تجارة الرقيق فى أفريقيا الوسطى ، ورفرف لواء الدولة على أقاليم فسيحة ما كانت لها من قبل وتم حفر قناة السويس بين البحرين وانتفع بها العالم بأسره . . . وأخيراً تم لمصر فى عهد حكومتى الإصلاح التضائى بعد تذليل الصعوبات التى اعترضته . وقد زالت بذلك عقبة الاقضية المتعددة المتضاربة لتباين التشريع الاجنبى فى كل بلد . وتحققت بهذا النظام سرعة الفصل فى القضايا ، فضلاً عن الفائدة التى تدركها مصر فى المستقبل من عدل قائم على احتكاك مكنيات الشرق بالمكنيات الاجنبية . . . »



« رأيت الخديوي إسماعيل مراراً فى روما. ألا إن أسفه لابتعاده عن بلاده كان مؤثراً ؛ وما كان ألمه لترك مركزه بالنأ درجة حزنه لحرمانه من التمكن من القيام بخدمة بلاده فوق ما قدم لها من الخدمات . :
« لقد عمل لمصر كثيراً ، وما عظمة آثار المدنية الغربية التى نراها فيها اليوم إلا من غرس يده وليس المصريون القائمون حتى اليوم بأكبر الاعمال فى مصر إلا أولئك الذين تعلموا خلال عهد إسماعيل فى كليات مصر أو فى كليات الغرب ا

« أما الدين الذى كان مدعاة عزله ، وسبب كارثته ، فإنه لا يزال كما تركه بفضل إدارة النجلى التى عزله باسم هذا الدين وقد مضى عليها فى مصر .

« ألا إن هذه لأول مرة انتادت فيها فرنسا لانتقاد الأعمى إلى مؤامرة دبرتها السياسة الانجليزية ضد مصر وأميرها ! فيالها من حالة مزرية إذا قورن هذا الأذنان بمعوتتنا التي قدمناها قبلا «لحمدا على» ضد مؤامرة انجليزية شبيهة بهذه المؤامرة في عام ١٨٤٠ !!

« كيف انحطت سياستنا إلى هذا الحد ؟ ولماذا أخلت فرنسا بواجباتها نحو بلد ما كان إلا حليفا لها منذ أمد بعيد ؟ انه كان في مقدورنا أن نتجى إسماعيل ومصر في آن واحد ، إذ كان يسيرا علينا أن نشترى أسهم قناة السويس التي كانت تملكها مصر ! وكان في استطاعتنا أن نصلح إدارة الحكومة المصرية بنصائح ودية نقدوها لها ، دون أن نسمع بأي حال بتدخل إنجلترا في شأنها !

« لقد كان لفرنسا في مصر بعد افتتاح القناة أكثر من مائتي موظف ولا ريب أن الخديوي كان يقبل تعيين اثنين أو ثلاثة من كبار الممالين الفرنسيين في خدمة مصر ، لا تبال مركزها المالي من هوة السقوط بما كانوا يقدمونه لحكومتها من النصائح الفنية !!

« إن سياستنا ، وبالأخص مسيو وادنجتون ، كانوا يعلمون من زمن مديد ان إنجلترا تعمل لاحتلال مصر ، لتتسلط على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر في وقت واحد ، وكان الواجب على السياسة الفرنسية أن تعرقل عمل

انجلترا حرصاً على مصلحة فرنسا الذاتية ولكن، ميسو وادنجتون صديق
انجلترا قد أقر عملها !! وما كانت النتائج التي تحملها العالم من جراء هذه
الخطوة، إلا أنه رأى انجلترا ترتب نفسها في مصر، كالكلمة المطلقة التصرف !!!

الخديو توفيق

« خلف إسماعيل ابنه محمد توفيق باشا، ولكي يتجنب حظ أبيه
مزج سياسة اللين بالحكمة، وامتلئ لنصائح الدول مع بذله الجهد في
تخليص المرافق المصرية مما تورطت فيه ؛
« ألقى توفيق باشا في بدء حكمه ذكرى ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٩
(الناضي بإلغاء المراقبة الثنائية) فعادت للعمل واستمرت حتى ٣٠ يناير
سنة ١٨٨٣ .

« وبناء على اقتراحه في أول يولييه سنة ١٨٦٩ ، عينت الدول ممثليها في
لجنة التصفية الدولية، التي صدر بتشكيلها أمر عال في ٣١ مارس سنة ١٨٦٠
« وفي ١٧ يولييه سنة ١٨٦٠ صدر أمر عال آخر بأقرار نتيجة أبحاث
هذه اللجنة وقررها واعتبر تقريرها كقانون للتصفية وجزء من

القانون الدولي

« وهذا القانون الذي بلغت مواده ٩٩ مادة قد حدد رقم الدين وموارد الحكومة ، ووصف العلاج لحالة البلاد المالية من دخل وخرج » ولقد بلغ دين مصر العام حتى ذلك التاريخ :
جنيه أنجليزى

دين ممتاز	٢٢٦٨٩ر١٠٠
دين موحد	٥٨ر٠٤٠ر٣٢٦
دين الدائرة السنية والدائرة الخاصة	٠٩ر٥١٨ر٨٠٤
دين أميري لروتشيد	٠٨ر٥٠٠ر٠٠٠

جنيه

٩٨ر١٤٠ر٩٣٠ مجموع الدين بالجنيه الأنجليزى
« جعل قانون التصفية فائدة هذا الدين ٥ في المائة وأن يتم استهلاكه في ٦٥ عاما ، منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٨٦٦ »
« ولقد سر هذا القانون جميع الدائنين بالرغم من تخفيض الفائدة لأنه ضمن لهم حقوقهم

« سارت مصر بعد ، في سبيل السداد وكانت على وشك إصابة مرمها من رفع هذا الحمل الثقيل عن عاتقها ، ولكن السماء تابدت بالنيوم فجأة ، وبدأ رعد الثورة العرابية يدوى في الآفاق !

الثورة العربية

« لما ارتقى الخديوى توفيق باشا الدرش، منح القائمقام أحمد عرابى بك رتبة أمير ألابى . وعرابى هذا ماخرج فى مدرسة حرية، بل أنه رقى من الصفوف (من تحت السلاح) . ولما كان متعصباً لعصره كان يعتبر كل عنصر آخر فى مصر حتى المسلمين الذين ولدوا فيها وقضوا أربعة قرون فى نواحيها غرباء عنها !

« كان وزير الحرية المصرية فى عام ١٨٨٠ الفريق عثمان رقى باشا وهو من أصل شركسى، ومن سلالة أسرة سكنت مصر منذ عدة قرون فاتفق عدد كبير من الضباط المصريين فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٠ على تقديم عريضة للخديوى ضد وزير الحرية هذا، مدعين أنه كبير المظالم على الضباط الذين هم من أصل شركسى وأنه يوجه إلى غير الأكفاء منهم عنايات غير عادلة، طالين عزله ! وقد ناب عن هؤلاء الضباط ثلاثة منهم لتقديم هذه العريضة للخديوى، هم أمراء الآليات البكواب أحمد عرابى، وعلي فهمى، وعبد العال حلمى، وكان هذا الطالب مقدمة الثورة !

« انتهز قناصل انجلترا وموظفوها فى مصر هذه الفرصة ونصحوا الوزير الحرية أن يستعمل الشدة المتناهية مع هؤلاء الثلاثة القادة. وما كان غرضهم الا إثارة الشقاق بين العناصر الحرية حتى يخدموا بذلك سياسة انجلترا السرية

ويسهلوا لها ما رسمته من احتلال مصر !

«وبعد أن تسلم وزير الحرية هذه العريضة، استدعى عرابي ورفيقه إلى وزارة الحرية، وأعلمهم أمام مجلس من الأعيان بأنهم عزلوا من الجيش، وأن ثلاثة ضباط شراكسة سيحلون محلهم ! فأجابه عرابي على الفور وبكل إباء « لا يمكن أن يعزل أصغر الضباط بمثل هذا الشكل ! إتنا لسنا هنا خدامك بل خدام الوطن والامة واللواء والعرش وحراس الشرف المصري »

«على أثر هذه الاجابة وقف وزير الحرية هؤلاء الزعماء، مع الضباط الذين كانوا من ضاههم، عن العمل وحجزهم جميعاً ! ولما علم رجال الثلاثة الآليات المقودة هؤلاء الضباط أنهم حذبوا، ثاروا وهاجموا السجون وأطلقوا سراحهم ؟ ولقد هاجت أنفس المصريين من فورها بسبب وقت هؤلاء الضباط كما سرت لتخليصهم !

« قدم عرابي على أثر هذه الحادثة تقريراً مفصلاً لمعتمدى جميع الدول فى مصر، وقصد فى الوقت عينه، أي فى ٢ فبراير سنة ١٨٨١، إلى سراى عابدين وقدم ولاءه وولاء جميع الضباط للخديوى

« ولما كان الخديوى توفيق كريم الخلق ونبين المريكة فى آن واحد أبدى لعرابي باشا أسفه لما جرى وأخبره بأنه سيعين الفريق محمود باشا سامى البارودى وزيراً للحرية بدلا من عثمان رفقى باشا !

« وفى هذه اللحظة أكد سير ماليت قنصل انجلترا الجنرال امرابي وزملائه، أنه هو الذى نصح للخديوى بان يعزل رفقى باشا !

« وفى يوم ٤ فبراير سنة ١٨٨١ استدعى الخديوى عرابي وزميله الأمير ألى على فهمى بك وكلفهما بزيارة القنصلين الجنرالين لفرنسا وانجلترا، وأن يتعهدا

لها بتأمينهما علي حياة الأجانب القاطنين في مصر وأملأكمهم . وقد
أطاعنا أمره وأديا هذا الواجب ! ولكن الدسائس الأنجائزية قامت من
كل صوب لتعكير صفاء السلام في مصر !

« ولما رأى الحزب العسكري شدة مصطفى رياض باشا الوزير الأول
ولين الخديوى ودسائس الأنجائز ، خاف على مستقبل مصر ، فالتح مع
أعضاء مجلس الأعيان علي أن يعلبوا من الخديوى

أولا - عزل وزارة رياض باشا

ثانيا - إنشاء برلمان مصري

ثالثا - أن يكون عدد الجيش ١٨ ألف جندي عملا بالفرمان الامبراطوري
واقصادا للنفقات التي تعين علي نهضة المالية المصرية

« وقصد عرابي علي رأس ألامية إلى سراي عابدين في ٩ سبتمبر سنة
١٨٨١ وقدم هذه الطلبات للخديوى الذي نصح له المراقب الانجائزي وقنصل
انجلترا - وقد كانا إذ ذاك في حضرته مصادفة علي ما قيل (!) - بقبول هذه
المطالب دون أي تعديل ! فالتزم الخديوى في الحال استقالة وزارة رياض
باشا، وكلف محمد شريف باشا بتشكيل وزارة أخرى ! وأصبحت انجلترا
بعد هذه النتيجة المباشرة صديقة الخديوى والقادة الحريين وزعماء الحزب
الوطني في مصر ، وكلهم وثقوا بها وعملوا بنصائح ممثليها !

« ولما كنت صديقة مصر المحبة لها الراغبة في خيرها بينت عن كذب المركز الخطير
الذي هي فيه والدور الذي تريد انجلترا أن تلعبه ، مما تدل عليه مقدمات الحوادث
ولقد نشرت في عدد شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ بالقسم الخارجي من مجلتي « الأوفيل

ريفو « مانصه :

« إنهم في هذه الايام يقيدون في لندرة الحجة على أنه لا لزوم لوجود جيش في مصر، مناسبة بعض الاضطرابات الحرية التي وتعت فيها أخيراً ! فقد قالت (ستاردى ريفو) التي تعبر عن الشعور السري للحكومة الانجليزية ماملخصه :

« إن الجيش المصري على وشك التمكن من حكم البلاد ، فقد وضع يده على كل شىء ، وتعالى في كل أمر وليس لطلباته حد ! وأنه متى كانت الفوضى سائدة في الجيش فان الحل الوحيد يكون لاحالة حله وأن ما يلزم لمصر هو قوة للضبط (جندرمة) فقط » إن مصر تنفق كثيراً في سبيل هذا الجيش بينما هو مصدر خطر على الخديوى وعلى البلاد . ويمكن صيانة هذه الاموال بالغاء ذلك الجيش ، بيد أنه لا يمكن إلغاء جيش أدرك انتصارات سياسية عديدة معتدداً أن الضعف تسرب إلى حكومة بلاده إلا إذا اتخذت الاحتياطات الحكيمة لذلك وهذا مما لا يراه أحد حتى في مصر نفسها . . . ألا إن الدول الحامية مصر (!) إزاء موقف كهذا لا بد لها من أن تضع حداً لهذه الحالة السيئة !

« هذه هي النظرة الانجليزية ، وهي بعينها التي أسقطت قنصلنا الجنرال مسيو (رنج) وكانت سبباً في عزله بعد الجدل الذي قام بينه وبين مسيو دى بولنير الذي يعمل للمصالح الانجليزية ليس إلا ، بينما كان مسيو رنج يدافع عن البقية الباقية من استقلال مصر ، باذلا جهده لتأييد نفوذنا تأييداً يعدل على الاقل نفوذ الدولة المنافسة لنا !

« وأنه بالرغم من العواطف الاكيدة التي أبدتها الجالية الفرنسية في مصر نحو مسيو رنج فانه قد ذهب ضحية سياستنا !

« لاشىء يحزن الوطني أكثر من فقدان الاصابة السياسية عند ما يكون الامر خاصا بالمنافع الوطنية !

« وأن مايجرى الآن في مصر يثبت جلياً أننا كنا على حق من اتهام مسيو (دي بولنير) بأنه أهمل الصوالح الفرنسية وترك صوالح إنجلترا تربو عليها !

« لقد أسفنا جد الاسف لابتعاد إيداليا عن مناصرة سياستنا في القاهرة ، وما كان ذلك إلا نتيجة الخطة السيئة المنصودة التي توخاها مسيو « وادنجتون » صديق إنجلترا الحميم ! وإنتا نحن الفرنسيين الاحرار ما آزرنا مسيو رنج الذي عمل كل ما في وسعه لتوقي كل نتيجة سيئة العقبي إلا لانه كان فرنسا وطنياً أميناً وصديقاً لمصر ! وأن اللوم الذي وجهه مسيو برتليمي سانت هيلير (وزير الخارجية الفرنسية) لمسيو رنج وتأيده لمسيو (دي بولنير) لاشك قد حملة تبعه أشد خطورة من التي تحملها في تونس عند ماشد أزر مسيو (روستان)

« ألم أكن إذاً محقة عند ما كتبت هذا ؟ وكذلك ألم أكن مصيبة في مؤازرتي اليوم مصر في نفس الموضوع وعين الغاية ؟

« ألا إن عواطفى تلتقاء مصر العظيمة هي التي أضأت بصيرتي من زمن بعيد !



« إن السياسة التي اتبعتها إنجلترا تجاه مصر من بداية ثورة عرابي إلى نهايتها، ما كانت إلا سياسة خداع وكذب وغدر ؛ ولقد أفلحت إذ وجدت نفوساً صالحة لدسائسها فمكنت الشقاق بين الخديوى والحزب العسكرى وبين ضباط الجيش من جهة، وبين الخديو والسلطان من جهة أخرى. بأذلة جهدها لتظهر أمام الجميع مظهر الصديقة الودود ، ومن تلك اللحظة خرجت حوادث مصر للعالم كما تريدها إنجلترا !

« أكد سياسة إنجلترا اللباب العالى على أثر حوادث ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

أن الجيش المصرى معاد للخديوى ، لأن سموه يريد أن يجرى على سياسة

جده « محمد علي » في سوريا ، ويريد كذلك أن يكون مستقلا استقلالاً تاماً !

« وما كانت سياسة تركيا إزاء حوادث مصر إلا سياسة عمياء وعلى الأخص بعد أن تبين لها أن الصحافة الأوربية بحذائيرها تكيل صنوف المدح لانجائترافى المسئلة المصرية ، حيث قبلت أن تبعث إلى مصر وفداً سياسياً برئاسة درويش باشا !

« وصل هذا الوفد إلى القاهرة ، وبعد أن أدى مهمة التحقيق عاد إلى الأستانة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ ! ومن ذلك التاريخ كبر نفوذ عرابي باشا في بلده ، إذ اعتقد المصريون قاطبة أن درويش باشا ما جاء مصر إلا ليلسه الوكالة عن السلطان (وهذه أيضاً دسيسة انجائتراف)

الدُّسْتُورُ

« تمت الانتخابات للبرلمان المصري بكل حرية في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ وأعلن شريف باشا الوزير الأول إرتياحه من النتيجة

« إفتتح الخديوى هذا البرلمان في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ بخطاب حافل بوسائل النهوض التومى ، ولقد كان ذلك اليوم يوم عيد وبشر في أرجاء وادى النيل ، كما كان أسعد أيام الحزب الوطنى وفرنسا صديقة مصر !

«ولقد عين رئيسا للبرلمان ذلك الوطني الكبير محمد سلطان باشا رئيس الحزب الوطني، وأقر البرلمان المصري الدستور والكثير من القوانين النافعة وأدت وزارة شريف باشا واجبها بكل استقامة . ولقد أطرى سياسة انجلترا وصحافتها مصر وبرلمانها ونجاحها لإطراء كبيراً !

«وهذه هي أهم مبادئ الحزب الوطني المصري في ذلك التاريخ !

أولاً — الاعتراف بسيادة الدولة العلية مع المحافظة علي الامتيازات الممنوحة لمصر
ثانياً — الطاعة والاخلاص لسماو الخديوي مادام محترماً تهمداته التي أخذها على نفسه

ثالثاً — الاعتراف بالخدمات الكبيرة التي أدتها لمصر فرنسا وانجلترا بالمراقبة الثنائية ، ومؤازرة هذه المراقبة الضرورية لضمان مالية البلاد وصلاح حملة سهوم الدين

رابعاً — احترام طمأنينة الاشخاص وسلامة الاملاك سواء في ذلك المصريون والنزلاء

خامساً — إعلان مبادئ الحرية الدينية والسياسية في بلاد مصر ، واعتبار سائر المصريين سواء أمام القانون وإعلان الدستور وتشكيل مجلس نواب مصري وتحديد حقوق كل سلطة

سادساً — إنهاض الامة بتعميم التعليم ...»

« كتبت مقالا في مجلتي « لانوفل ريفو » التي صدرت في شهر فبراير سنة ١٨٨٢ هذا هو نصه :

« ألا إن ضعف نظام المراقبة الفرنسية الانجليزية قد بدا للعيان بسبب الحوادث

التي تجري الآن في مصر ، فلقد علمنا علماً متواصلاً أن جماعة الايمان التي يعاضدها عرابي باشا قائد الجيش المصري ترى من حقها تمحيص ميزانية الحكومة بمخازنها الامر الذي أباه عليها شريف باشا الوزير الاول لمخالفته للدستور من جهة ولروح الاتفاق الذي تم بين مصر وفرنسا وانجلترا بشأن سلطة المراقبة الثنائية من جهة أخرى

« وأن هذا الوزير الجليل إزاء هذه الحال لم يجد بداً من تقديم استقالته حتى لا يمزل بالقوة إن هو استمر على معارضة مجلس النواب، ولقد حلت وزارة أخرى محل وزارته برئاسة الجنرال محمود باشا سامي البارودي الذي كان وزيراً للداخلية ! وتعين أحمد عرابي باشا وزيراً للأحرية في هذه الوزارة، وما هو في الحقيقة إلا السيد المطلق الذي يدعن لارادته خديوى مصر نفسه كل الاذعان !

« إن هذه الحركة ليست إلا ثورة سلمية في بدايتها ، بيد أن غيتها لا تخفى على أحد . هذا وبما أن محمود باشا البارودي أكد لقناصل الدول الجزالية بأن وزارته تحترم جميع المرافق الدولية فإنه لا يسعنا إلا أن نكون كيبرى الرجاء لتعود المراقبة الثنائية سيرتها الاولى فتعمل في مستقبل الايام كما كانت تعمل في ماضيها لصالح مصر والدائمين معا !

« إن مناقشة الميزانية مناقشة تفصيلية في كل فروعها ترجع إلى الحق الممنوح لمصر بمقتضى فرمانات السلطانية، لذلك كان أي تصريح بالنزول عن شطر من هذا الحق مخالفاً مخالفة صريحة لمبدأ السلطة القومية في مصر ! ولكن مادامت مصر الرسمية قد اتفقت مع الدول الدائنة أن تدفع لها سنوياً مبلغاً معيناً . فلا محل إذاً لتشدد نواب مصر في وجوب مناقشتهم هذا المبلغ !

« وقد لوحظ أن المراقبين الدواوين لم يحضروا جلسة مجلس الوزراء التي تقرر فيها القانون النظامي . . وليست هذه الهفوة في السياسة الدولية إلا أول ضربة تتبعها ضربات !

« إنهم يقولون الآن في كل مكان : لو أن السياسة الفرنسية سارت في مجراها التقليدي ولم تبدل ممثليها في مصر إبان هذه الحوادث المهمة، فإن إنجلترا ما كانت تصل إلى تنوية تفوذها في الساهرة بمثل هذا الحال المروع !
« بيد أن مودة مسيو فرسينيه إلى رئاسة الحكومة الفرنسية تدعو إلى الأمل في اتقاء شر الطوارئ والسير بالسياسة الفرنسية إزاء المسئلة المصرية على أسلوب حكيم مشعر !

« لقد انتظر العالم كله بتلهف خطبة ملكة الانجليز في مجلس العموم ليفف على ماقروته بريطانيا العظمى نهائيا بشأن مصر ، ولكننا لم نجد في هذه الخطبة إلا هذه العبارة الغامضة المبهمة إبهاماً تاماً . وهذا هو نصها :

« إن تبادل الآراء في المسئلة المصرية قد تم بيننا وبين رئيس الجمهورية الفرنسية ، تلك الآراء التي بذلنا فيها جهداً كبيراً والتي اتهمت بما يحتم علينا القيام بواجبات خاصة ! وسأستخدم تفوذي لاؤيد بحالة مرضية وفعالة كل إدارة حسنة في مصر وكل مامن شأنه ترقية مرافقها وصيانة حقوقها التي خواتها إياها
الفرمانات السلطانية والاتفاقات الدولية العديدة ١١ »

« وكذلك تصريح اللورد جرنفل (وزير الخارجية الانجليزية) وخطبة مسيو غلادستون (رئيس الحكومة البريطانية) يدلان على أن إنجلترا بعد أن أملت لحظة في أن تعمل وحدها لتقوية تفوذها في مصر عادت إلى اتباع الخطة العامة القاضية بتدخل جميع الدول في هذه المسئلة الخطيرة . لذلك رأى الوزير الاول البريطاني أن المراقبة الفرنسية الانجليزية كافية لتحل محل المراقبة الدولية في الشؤون التجارية والقضائية الخاصة بمصر وأن إنجلترا وفرنسا في مصر ليستا إلا مندوبتين عن جميع الدول ، وأنهما على استعداد تام لقبول الملاحظات التي تبديها أريج الدول الكبيرة الاخرى !

« إن الاطراء الذي وجهه مسيو غلادستون إلى الحزب الوطني المصري وإلى جهوده المبذولة لاقامة نظام حرة في بلد إسلامي ليس من شأنه إلا تقرب السياسة الانجليزية من وزارة البارودي باشا ، وأن تعيين علي باشا صادق وزيراً لمالية مصر ليس كذلك إلا ضامناً عملياً للصالح الانجليزية !!

« وهذه هي المهارة الانجليزية التقليدية القائمة على الدهاء العملي، إذ أن الانجليز في مصر خلصوا أنفسهم من كل تبعة أمام الوطنيين المصريين ، بينما ألغوا علي عاتق فرنسا رابحين بذلك عواطف الحزب المتغلب في مصر تأييداً لمركزهم وصيانة لصالحهم ! « وأتانا نأسف لعكوف فرنسا عن سياسة ليس من شأنها أن تجعلها مستقلة استقلالاً عملياً في كل ما يتعلق بشايطرتها الشؤون المصرية ومراقبتها ، فإنها اقتفت أثر سياسة مسيو ودنجتون القاضية بالمراقبة الدولية الغربية دون أن توازر الجهود القومية في مصر ، مخالفة في ذلك تقاليدنا التاريخية . تلك التقاليد التي جنينا من ورائها عطف مصر فوجد بنو وطننا فيها من كرم الوفاة وحسن الرعاية ما يفوق جميع الفوائد المنتظرة !

« وأتانا كذلك على الضد من المبادئ الطبيعية لسياسة جمهورية حقيقية قد سمحنا باستغلال الأمة المصرية !

« فبعد أن حتمت علينا السياسة الانجليزية قبول المراقبة الثنائية عادت انجلترا وعملت لزعة هذا النظام الذي كان يجب أن يكون عملاً قوياً مشتركاً ! « وفي الوقت الذي يعلن الوزير الفرنسي بأن ليس ثمة أي داع جدي للمضي مع انجلترا في سبيل الاعمال الحربية المتعلقة بمصر ، نجد مسيو غلادستون لا يتردد في الاعتراف بأن ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا قد قمن بما يحتمه عليهن واجبهن عند ما أرسلن مع احتجاجهن للسلطان على كل تعديل يمس نظام مصر الداخلي إذ قال : « لهن لم يتعدين حقوقهن ولم يقمن بسعي من شأنه أن يوجد أقل صعوبة

في الامور المصرية المعقدة جد التعميد ... »
« وكذلك نجد بريطانيا العظمى قد تركت من جهتها الدفاع عن المراقبة وأنها مستعدة
لخبرة الدول العظمى ! ويظهر أنها تقبل مقدما التحكيم الدولي . وأنها لمفاجأة تلقى
علينا درسا جديدا ، نستطيع أن نبحت به في المستقبل كل تعهد عقيم وكل
تدخل لا يجدي ! ... »



« منذ ١٠ فبراير سنة ١٨٧٢ جرت أحوال مصر من سيء إلى أسوأ
للأسباب الآتية :

- أولا — استقالة شريف باشا الذي كان معتبرا أعقل رجل وذا نفوذ كبير لحماية
المرافق المصرية وصالح الدائنين
- ثانيا — تعيين عرابي وزيراً للحرية بعد أن علمت خطته الثورية وكرهه
للمصريين الذين هم من أصل شركسي
- ثالثاً — غضب فرنسا وانجلترا من جراء تشبث مجلس النواب المصري في مناقشة
النظم الخاصة في الميزانية بديون مصر !
- رابعاً — استقالة المراقبين الفرنسي والانجليزي
- خامساً — عناد عرابي وامتناعه عن اتباع نصائح الحزب الوطني التي أبلغها إياه
رئيسه سلطان باشا ، وكان واجبا عليه أن يبرح مصر لتحقيق سلامتها !
- سادساً — الدسائس الانجليزية



« كان الواجب على الحزب الوطني في ذلك الأوان أن ينتقاد للنصائح
الحكيمة التي أبداهها شريف باشا بدم تبرض البرلمان لمسئلة الديون الأجنبية

يبدآن وزارة على رأسها جنرال عسكري مثل البارودي ووزير حرييتها
عراي باشا، لمى وزارة دكتاتورية بحتة !

« تضاربت الأنباء التي كانت تنشرها الصحف الكونية إبان هذه
الجوادر شأنها في جميع الحوادث الدامية، فالصحافة الانجليزية كانت تهاجم
تارة تركيا، وتارة الحزب الوطني المصري، ملحة بأن مصر ليست في حاجة لجيش
ويكفيها قوة بسيطة من البوايس، إلى غير هذا التهمك مما ذكرناه في (لانو فيل
ريفو) . والصحافة الفرنسية التي عواطفها الودية دائمة الظهور على الأمة
المصرية، كانت تلح بوجوب عدم التدخل في شؤون مصر بالقوة !! ولقد
سأل مسيو «دي لافوس» النائب الفرنسي، في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢، مسيو
فريسنييه رئيس الوزارة عن خطة فرنسا السياسية تجاه المسئلة المصرية،
فأجابه مسيو فريسنييه :

« إن فرنسا وأنجلترا تخبران الدول الأخرى ليعلمان معا ! »

« ألا إن المصاعب التي لقيتها السياسة الفرنسية الانجليزية في مصر كان
من شأنها إرضاء البرنس بسمارك، فقد قال لمسيو دي كورسيل سفير نا في برلين
« إن أحسن وسيلة للاتصار على الصعاب المصرية أن نكل أمر العناية بها
وبتذليلها إلى تركيا !! »

« وكتب مسيو « سنكليويز » قنصلنا الجنرال في مصر إلى مسيو

« دي فريسنييه » باعتباره ناظر الخارجية الفرنسية في مارس مانصه !

« إن الاختيار الأكيدة التي لدي تجعلني أعتقد أنه لا حاجة لاختفاء

وسائل قسرية لتوطيد السكنة في مصر »

« ولما خرج المركز بسبب اعتلاء عرابي منصة وزارة الحرية كتب قنصلنا الجنرال في القاهرة إلى مسيو فريسنيه في ١٠ مارس راجيا منه أن يزوده بتأليفه بأول فرصة ، فما كان من وزيرنا إلا أن رد عليه بنصيحة غامضة للغاية ، طالبا إليه أن يمتنع عن أي تدخل وعن أي عمل شخصي أثناء الانقلابات الحكومية التي يمكن أن تحدث في مصر . إلى أن قال له : « أعن كل العناية بأن تؤكد جهارا أن كل وزارة توطد الأمن والنظام ، وتحترم التعهدات الدولية ، وعلى الأخص المراقبة الانجليزية الفرنسية ، تجد مناخا جيدة خالصة وعند الحاجة إرشادات شبيهة بالرسمية لتسهيل ما يحتاج إليه في سيرها... »

« بينما كانت إنجلترا تعمل لإلغاء المراقبة الثنائية والاندفاع ضد مصر بماضدة الدول الأخرى كانت سياسة ناشد أزرها هذه المراقبة ؛ وبينما كانت إنجلترا تعمل للأفراد وحدها بالمسئلة المصرية كنا نحن نعينها بسياسةنا الخرقاء على هذا الأفراد ؛ بل وفي الوقت الذي كان يشهد الهياج رويدا رويدا على شواطئ النيل حيث كانت البغضاء بين الخديوى وجيشه تنمو كل يوم — ما كان يتسلم ممثلنا في مصر من تلاميذ وزارة خارجيةنا إلا ما كان أكثر إبهاما !! »

« أمر عرابي باعتباره ناظر الحرية في ١١ أبريل باعتقال الكثيرين من الضباط المصريين الذين هم من أصل شركسي ، مدعيا أنهم ياتمرون به لية تلوه ثم حوكموا بمجلس عسكري وحكم عليهم بالإبعاد إلى السودان . ولما علم الخديوى توفيق باشا بهذا الحكم أرسل تلغرافا إلى السلطان قال فيه : « إنه بالنظر إلى الخلاف الشديد بين عرابي باشا وزملائه من جهة وبينه وبين

الضباط الذين هم من أصل شركى من جهة أخرى ، قد حكم مجلس عسكري على بعض كبار الضباط الشراكية أحكاماً قاسية، ولما كانت جلالتم الرئيس الاعلى للجيش المصرى فاني أرجو منها إرشادى إلى سبيل السداد ..» !!

«وقبل أن يصل رد السلطان تدخل قنصلا فرنسا وانجلترا الجنرالين في الامر !! ونصح الخديوى بتعديل الحكم وإبادة هؤلاء الضباط إلى سوريا، وقد عمل الخديوى بهذه النصيحة وسافر الضباط المبدون إليها. وما علم محمود باشا البارودى رئيس الوزارة بهذا الأمر حتى قصد إلى سراي تابدين واحتج لدى الخديوى بشدة ضد عمله هذا ! فبادر الخديوى بتبليغ هذا الحادث لقنصلي فرنسا وانجلترا الجنرالين ، وهذان طيرا إشارة برقية إلى حكومتيهما بهذا النص !

«هدد الوزير الأول الخديوى بمقترا الصوالح الأوربية في مصر لمناسبة تعديل حكم عسكري ، وقد طلب سموه منابالحاج حمايته العاجلة !!»



« أرسلت فرنسا وانجلترا في الحال أسطوليهما إلى مياه الإسكندرية في ١٦ مايو، وفي آن واحد أرسلتا مذكرة إلى الباب العالي، رجته فيها ألا يشتركا في تدخلهما بأمره أسطوله !! واتقد احتج الباب العالي على هذا الفعل غير المشروع في ١٧ مايو، مجاهرآ بأنه لاحق لأية دولة أن تتدخل في شؤون مصر ، وأن عليه وحده يجب الاعتماد لأعادة النظام والسكينة فيها ! وأرسل الباب العالي في الوقت نفسه تلعرافاً إلى الوزارة المصرية

سألها فيه أن تطيع أوامر الخديوى ، وأن تعمل للسكينة العامة حراً على صالح مصر نفسها !

« وفى ٢٥ مايو أرسل قنصلا الدولتين الجنرالين ، بناء على رأى أذلية مجلس النواب الذى أبلغه إليهما سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، خطاباً للخديوى وطلباً فيه ما يأتى :

أولاً — نقي عرابي باشا من مصر نقياً مؤقتاً مع حفظ رتبة ورواتبه
ثانياً — ابعاد اللاوائين على باشا فهمي وعبد العال باشا حلمي من القاهرة إلى داخل القطر

ثالثاً — عزل وزارة محمود باشا سامي البارودى . وإعادة وزارة شريف باشا
« مال الخديوى للعمل برأى نوابه هذا ، ولو كان نفذه بمخذا فيره لنجت مصر من كل غائلة ! ولكن الوزارة عارضته واستتالت — قبل أن تنال — بخطاب قدمته للخديوى وهذا نصه :

« اعترفت الدول العظمى دائماً بحرية مصر فى العمل داخل بلادها . فاذا كان معتمداً فرنسا وإنجلترا بريان أن ما أثارته مذكرتهما لا يمس النظام الداخلى ويقتصر على المساس بالسياسة العامة . فأن هذا من شأن الدولة التى مصر تحت سيادتها . من شأن تركيا التى يجب عرض المسئلة عليها ... »

« أما عرابي فإنه أبى مبارحة القطار المصرى ، بحجة أنه ليس من الشهامة أن يترك أنصاره فريسة للانتقام ! وكذلك زميلاه فأنهما أيا السفر إلى الريف ! أما الوزارة فإنها قبل تقديم استتالتها للخديوى حاولت جمع مجلس النواب ، ولكن الخديوى رفض هذا الطلب ، وقبل استتالتها !

« كل ذلك كان من فعل الدسائس الانجليزية !

« هذا وبالرغم من الفتور الذى كان يوجد بين الحزب العسكري وبين الحزب الوطنى فى هذه اللحظة . فأن سلطان باشا وزملاءه النواب طلبوا من الخديوى أن يقلد عرابى باشا وزارة الحرية فى الوزارة الجديدة ! فعملوا ذلك لاعتقادهم أن الجيش مدعن له كل الاذعان ، وأن عودته إلى وزارة الحرية تحول دون حدوث ثورة مؤكدة فقبل الخديوى الذى كان مروعاً من كل جانب ، هذا العرض رغبة منه فى استتباب الأمن !

« عندئذ اضطرت فرنسا أن تطلب من الدول أن يشتركن فى المساعى اللازمة ليدعو الباب العالى عرابى وزملاءه إلى الاستانة ليتفقوا أوامر السلطان ! فوافقت جميع الدول على هذا المسعى ، عدا إنجلترا فانها نصحت للباب العالى أن يرفض الطلب ، وأن يكتفى بأرسال مندوب إلى مصر ! وللأسف عمل الباب العالى بهذه النصيحة !

« وعلى أثر امتناع الباب العالى عن دعوة عرابى ومن معه استرد سيرمايت قنصل إنجلترا كتابه الذى كان أرسله بالأشتراك مع قنصل فرنسا للخديوى فى ٢٥ مايو ! وما أرادت إنجلترا بهذا العمل غير المشرف من الوجهة الدولية ، إلا أن تؤكدها فى الحزب العسكرى ، وأن تثير العداوة بين الخديوى والوطنيين من جهة ، وبين الوطنيين والسياسة الفرنسية من جهة أخرى ، لتحتل البلاد ! وهذا هو الدور الذى طالما لعبته إنجلترا الفادرة !

« إن إنجلترا بهذا الفعل أعلنت جهاراً انفصالها عن فرنسا فى المسئلة

المصرية ! أما فرنسا فسألت الدول تشكيل لجنة دولية في الاستانة لفحص المسئلة على قاعدة احترام فرمانين الصادرين في سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٩ فقبلت الدول هذا الاقتراح

« وما علمت انجلترا بمسمى فرنسا هذا ، حتى استخدمت كل نفوذها لدى الباب العالي ليرفض هذا الطلب ! ولتصرنظار السياسة التركية أجاب ناظر خارجيتها عن طلب الدول الخاص بعقد مؤتمر في الاستانة بمذكرة مؤرخة في ٣ يونيه هذا نصها :

« إتنا لانجد داعيا لعقد مؤتمر ينظر في الشؤون المصرية ، لان وفد درويش باشا الذي أمر بسفره إلى مصر سلطانها الشرعي ، لا ريب يدحض كل اعتبار آخر ! »
« وصل المندوب العثماني درويش باشا مرة أخرى مع أعضاء الوفد العثماني إلى القاهرة في ٧ يونيه سنة ١٨٨٢ ، واستقبلهم الخديوي استقبالا رسميا فخما ... وبعد أربعة أيام من وصول هذا الوفد ، وقعت مذابح هائلة في الاسكندرية في ١١ يونيه سببها (حادثة المالطي) وهي حادثة تلخص فيما يأتي :

« استأجر المالطي (شقيق خادم مستر كوكسون قنصل انجلترا في الاسكندرية) حمارا عدة ساعات ولما طأ به الحمار بالأجر امتنع عن دفعه ، ولما ألح عليه طعنه بسكين !! ومن ثم بدأت المذبحة إذ هجم الوطنيون على المالطي وذبحوه ، ولم يقو رجال البوليس على حفظ الأمن ، وجاء عرب الغرب مسلحين ودخلوا في الموقعة ، وأطلق الأوريون الزيران من النوافذ على الوطنيين فقتل وجرح خلق كثير !

« أكد كتاب كثيرون في وصف هذا الحادث وأسبابه أن الأنجليز

هم الذين دبروا هذه المذابح !! (ونحن لانشك في ذلك)

« ألم ينصح سير إدوارد ماليت قنصل إنجلترا الجنرال جميع الأوربيين المقيمين بمصر بمبارحتها فوراً قبل وقوع الحادث ببضعة أيام ؟

« ألم يوزع «مستر كوكسون» قنصل إنجلترا في الإسكندرية بنفسه أسلحة وذخائر علي الأنجليز وكل تابع لأنجلترا ؟

« ألم تنقل إليه هذه الأسلحة والذخائر من الدونانم الأنجليزية التي كانت راسية في مياه الإسكندرية ؟

« ألم يضع «مستر كوكسون» مع القومندان الأنجليزى ماريوت خطة دفاع الأوربيين ضد المصريين في الإسكندرية قبل وقوع الحادث بأيام ؟

« لقد أخبر «مستر كوكسون» زميله قنصل فرنسا بمشروعه الجنائي في يوم ٧ يونيه أي يوم وصول الوفد العثماني ، فامتنع هذا عن الاشتراك في هذه الجناية الكبرى ، وكذلك قد ذهبت مساعي كوكسون سدى لدى القناصل الأخر عندما أرعبهم بما سيكون ، متهماً المصريين بأشنع التهم ! ولما لم ينجح في مسعاه الأجرامي إكتفى بتوزيع الأسلحة على رعايا الممالطين وغيرهم من الأوربيين المقيمين بالإسكندرية ، وبعد أن تفخ الأنجليز في هذه الشرارة ، صاحوا في كل مكان : النار ! النار ! مدعين أن التعصب الديني سائد في مصر وأن حياة الأوربيين في خطر !

« وعلى أثر هذه المجازر التي أدارتها إنجلترا في مصر المسكينة صرح منسيودي فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية بمجلس السنااتو في ١٢ يونيه ، أي في

اليوم التالى لحادثة المالمطى هذه بما نصه :

« إن الاسلحة وزنت على المالمطين بالاسكندرية قبل الحادثة بيضعة أيام، وإنه لباطل أن يقال إن سبب هذه المذابح هو التعصب الدينى فى مصر... »

« وفى هذه الجلسة أقرى مسيو «دى فريسنيه» خطة الحكومة لإطراء كبيراً إذ قال : « إن مصر إزاء مادبر داخل بلادها من الحوادث المروعة قد قامت بواجبها أصدق قيام... »

« سافر الخديوى على أثر هذه الحادثة إلى الاسكندرية ورفقته المندوب العثماني درويش باشا ليطمئن الأوربيين ويهديء من روعهم فاستقبل القناصل عند وصوله إليها وأكد لهم بصوت عال عواطف أمتهم على الاجانب وحبها لهم ، وأنه المستول شخصياً عن حياتهم وأموالهم !

« ولقد طير البرق تصريح الخديوى وتعهده هذا إلى كل مكان فنشرته جميع صحف العالم ، عدا الصحف الانجائزية !

« إن الحوادث التى أعقبت ذلك واشتد فيها النزاع بين الخديوى والجيش مفصلة فى عدة مؤلفات ، أخص بالذكر منها المؤلفين القيمين لمسيو «چول كشرى» ومسيو «دى فريسنيه» فى المسئلة المصرية بحذافيرها



« وفى يوم ٢٣ يونيه اجتمع فى ترايا ممثلو فرنسا وإيطاليا وإنجلترا والروسيا والنمسا وألمانيا وأمضوا فى الخامس والعشرين من نفس الشهر الاتفاق الآتى :

« تعهد الحكومات التى يعضى مندوبوها هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يقيم

بشأن تسوية المسئلة المصرية لا تطمح إحداهن إلى امتلاك شئ من أراضي مصر ولا إلى الحصول على امتياز خاص بها ولا إلى نيل امتياز تجاري لرعاياها لا يكون نيله ممكنا لرعايا الحكومات الاخرى «

« ولم يمض على هذا القرار ١٥ يوماً حتى أطلق الأسطول الانجليزي القنابل على ثغر الاسكندرية، في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢!!
 « ألا إنها لصحيفة مؤلمة ، لمصر صحيفة سجلها التاريخ على انجلترا
 كمثل من أمثال المؤامرات المخزية !



الاحتلال الإنجليزي

« احتلت إنجلترا مصر خيانة وغدرا، في يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢
(نفس اليوم الذي طردتها فيه جنود مصر من أبي قير ورشيد في عام ١٨٠٢)
« احتلتها بحجة :

أولاً — إعادة الأمن إلى نصابه

ثانياً — توطيد العرش

ثالثاً — صيانة صوالح الأجانب

« ثلاثة أكاذيب !!!

« ما احتلت إنجلترا مصر التي شرفها أقدم تاريخ ، والتي تعتبر
بلدا ذا صبغة دولية عالية ، حتى جاهر ساستها على ملأ العالم كافة أن احتلالها
لمؤقت وأن يوم الجلاء لقريب !

« وما جاهروا به من وعود جلائهم عن مصر تعدى حتى النساء الستة
والستين وعداءها هو ذلك بعضها :

(تصريحات إنجلترا)

١ — صرح سير إدوارد ماليت قنصل إنجلترا الجنرال في مصر
في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ بجلالة السلطان :

« إن حكومة جلالة الملك لا ترمي إلى احتلال مصر أو ضمها ولا تبغى بعملها إلا صيانة سيادة السلطان وتوطيد سلطنة الخديوى »

٢ — صرح اللورد جرنفل لموزوروس باشا سفير الدولة العثمانية فى لوندريه فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« إنه بالرغم من جميع الاشاعات والريب التى تحوم حول مصر ، فليس لنا أى غرض فى العمل لاحتلالها أو ضمها إلينا وكل ما نبغى هو إبقاء القديم على قدمه مع صيانة حقوق السلطان »

٣ — صرح لورد جرنفل لسفير حكومة روسيا بلوندريه فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« بأنه لم يكن ثمة أى مرمى ذاتى لدى حكومة جلالة الملك وأؤكد لحكومتم أن غرضها صيانة حقوق السلطان وبقاء الحالة الحاضرة »

٤ — أرسل لورد جرنفل ناظر خارجية لإنجلترا للسفير مالت تليفرافا فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ قال فيه :

« إن فى علاقة مصر بحكومة السلطان لا قوى ضمان لها ضد أى تدخل أجنبى وليس لنا غرض نرمى إليه إلا صيانة استقلال مصر الإدارى الذى منحها إياه جلالة السلطان ولا يمكن أن تحاول حكومة جلالة الملكة مساس هذا الاستقلال لأنها إن فعلت تكون قد خالفت أشرف تقاليدنا التاريخية »

٥ — صرح لورد دوفرين بوصف أنه سفير إنجلترا لجلالة السلطان فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ ما نصه :

« صرحت اليوم للسلطان بأنه لا مطمح لإنجلترا فى مصر والرأى العام فيها مجمع على جوب الاحتفاظ بالحالة الأصلية ، حتى أبعد بهذا التصريح ما يجوز بخاطر جلالته

من الريب، ولقد أسفت كل الاسف لتملك المخاوف الوهمية من نفس جلالتة

٦ — قالت جلالة الملكة فكتوريا في خطبة العرش يوم ١٢ فبراير، انصه:

« سأ بذل كل ما في وسعي لتأييد جميع الحقوق التي قررتها فرمانات والاتفاقات الدولية بشأن مصر مما يكفل حسن إدارتها وترقية أنظمتها »

٧ — صرح لورد جرتفيل لمسيو تيسو سفير فرنسا في ٢٠ مارس

سنة ١٨٨٢ :

« إتنا متفقون مع الحكومة الفرنسية على عدم التدخل الفعلي في أمور مصر أو احتلالها حربيا »

٨ — أرسل لورد جرتفيل للدول في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ منشورا

قال فيه :

« يتتصر عمل الاميرال سيمور في المستقبل إزاء مصر على دفاع الاسطول الشرعي دون أن يكون ثمة غرض خفي للحكومة البريطانية ! »

٩ — أرسل اللورد جرتفيل تلمعا فافا إلى اللورد دوفرين في ١١ يولييه

سنة ١٨٨٢ قال فيه :

« بما لا ريب فيه أن إنجلترا لا تسعى في مصر وراء الحصول على تقع ذاتي لا يتفق مع منافع أوروبا أو منافع المصريين أنفسهم »

١٠ — صرح وكيل خارجية إنجلترا سير شارل ذلك لسفير فرنسا

مسيو تيسو في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« بأنه لا أهمية للجنود البريطانية التي نزلت إلى بر مصر إلا العمل لاستتباب الامن في الاسكندرية »

١١ — صرح مستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية في مجلس

العموم في ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« بأن ليس لـإنجلترا أي مطمع في مصر وهي لا تبني بارسال جنودها إليها إلا
 وغبة في إداة النظام وتوطيد سلطة الخديوى المفقودة، وأوصحت عزيمتها على أن تترك
 لأوربا وضع الحد النهائي للمسألة المصرية »

١٢ — أرسل لورد جر تقييل إلى لورد دوفرين في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢

تلفرافاً قال فيه :

« تتصرف حكومة جلالة الملكة بأن تبلغ مؤتمر القسطة طينية بأنه متى تم الغرض
 العسكري تدعو الدول لوضع أساس حكومة ثابتة في مصر »

١٣ — قال مستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية ضمن خطبته

التي ألقاها في مجلس العموم في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« أعلن بأعلى صوتي إلى العالم المتحدين أن ليس لـإنجلترا في مصر منافع خاصة
 وإنما هي منافع العالم أجمع . إتنا لم نذهب إلى مصر إلا لتتقذ شعبها من الظلم
 والاستبداد العسكري وأؤكد أن إنجلترا نقية الضمير لا ما رُب لها تسرها عن أعين
 الدول، ولها الحق كل الحق في أن تسألهم الثقة بها والعطف عليها »

١٤ — صرح مستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ١٢ أغسطس

سنة ١٨٨٢ :

« بأن ليس في نية إنجلترا مطلقاً أن تقدم على احتلال مصر، ولن تقدم عليه
 لان إتيانه يناقض المبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة الى أوربا وينافي الوعود
 المصرية التي وعدتها إياها »

١٥ — أرسل لورد جر تقييل منشوراً لسفراء إنجلترا في الخارج في

١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢، أوصاهم فيه

« أن يؤكّدوا لجميع الحكومات تجرد إنجلترا من كل غاية أو مطمع شخصي في مصر وأن الحكومة الانجليزية عازمة عزماً أكيداً على أن تشارك مع جميع الدول في آسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وقناة السويس »

١٦ — صرح اللورد جرتفيل في ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ :

« بأن إنجلترا لا تتوي بعملها في مصر أن تبسط حمايتها عليها أو تجعلها خاضعة لغيرها »

١٧ — صرح مستر مادسن في خطابه التي ألقاها في سكر برديج يوم

١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ :

« ليس لإنجلترا نية البقاء في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تؤمل أن تعود إليها الحكومة الاهلية بعد قليل ولا حاجة لإنجلترا في بسط سيادتها على مصر ولا في ضمها وإنما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين »

١٨ — صرح مستر غلادستون في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ في مجلس

العموم :

« أنقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر، وليس الاحتلال إلا وقتياً وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية »

١٩ — وخطب مستر تشمبرلن بمجلس العموم في ١٩ ديسمبر سنة

١٨٨٢ فقال :

« إني لأضيق وقتي في تكذيب ما يدّعيه عنه الحكومة من أنها تتوي بسط حمايتها

الدائمة على مصر، لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا إذ به نكون قد أوجدنا إرثنا الجديدة في الشرق ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ! إنا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال »

٢٠ — وجاء بخطاب العرش لجلالة الملكة فسكتوريا عند افتتاح البرلمان الانكليزي في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ ما تعرييه :

« نؤكد للدول أننا سنخدم جميع الالتزامات الدولية الخاصة بمصر »

٢١ — وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم يوم ٥ مارس

سنة ١٨٨٣ :

« إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذي تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود بها ، ولا زيب أن هناك أمما أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا في مصر والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح خاصة بها منفصلة عن المصالح العامة التي للامم المتحضرة »

٢٢ — وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم بتاريخ ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ :

« بأن حكومة جلالة الملك لم تفكر أصلا في ضم مصر إليها إذ أن عملا كهذا يكون وصمة في شرف إنجلترا »

٢٣ — وصرح سير شارل ديك في مجلس العموم بتاريخ ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ :

« بأن حكومة جلالة الملكة تنبذ وتعارض كل المعارضة فكرة ضم مصر إلى إنجلترا حرصا على عهودها الدولية ووعودها الصريحة وعلى شرفها »

٢٤ — وجاء ضمن خطابة السير وليم هاركوت في ١٥ أبريل

سنة ١٨٨٤ :

« إن إنجلترا لا تبغ بأي حال ضم مصر ، إذ لا مسوغ لها من الحق ، وإلا عبدها

العمل منها على فرض وقوعه خرقا لنياستها ولثما لشرفها ، وكفى أن يكون ضمها لقبرص موضع الحسرة والاسف حتى اليوم، ومن واجبنا أن تعجلي عن مصر بمجرد إعادة الامن والسكينة إلى ربوعها »

٢٥ — وصرح لورد جرتفل لمسيو وادنجتن سفير فرنسا في ٦ يونيو

سنة ١٨٨٤ :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ ، بشرط أن الدول توافق على أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والامن في مصر وأنها (أي الحكومة الانجليزية) ستعرض في نهاية الاحتلال أو قبله للدول وللأبواب العالي حيدة مصر، على قاعدة المباديء المعمول بها في حيدة بايجيكا »

٢٦ — وجاهر مستر غلادستون في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيو

سنة ١٨٨٤ :

« بأن الحكومة الانجليزية تتعهد بأن لا تطيل احتلالها الحربى لمصر إلا لما بعد أول يناير سنة ١٨٨٩ ، إذا كانت الدول صاحبة الشأن تصرح وقتئذ بأن جلاءنا لا يعكر الامن في مصر . ولا يشك أحد في أن عرقلة هذا التعهد من جهتنا تجعل شرف بلادنا عدما »

٢٧ — وصرح لورد جرتفل في مجلس اللوردات نفس التصريح السابق

في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :

٢٨ — وصرح لورد جرتفل لسفير تركيا حسن فهمى باشا في ١٠ فبراير

سنة ١٨٨٥ :

« بأن الحكومة الانجليزية عازمت عزما أكيدا على الجلاء عن مصر لاسباب سياسية ومالية ».

٢٩ — وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير

سنة ١٨٨٥ :

« بأن الحكومة البريطانية عازمة كل العزم على أن لا تبقى في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقضى به الضرورة بوجودها فيها »

٣٠ — قال غلادستون في منشوره الانتخابي الصادر بتاريخ ١٨ سبتمبر

سنة ١٨٨٥ :

« إن انسحاب إنجلترا من مصر واجب محتم الآداء ونحن لا نقبل أبداً ضمها إلى املاكنا أو نسط حمايتها عليها أو احتلالها إلى أجل غير مسمى ، كما أننا نرفض بتاتاً الفكرة القائلة بأخذ تعويض عما بذلناه في سبيلها من الجهود والضحايا حتى اليوم وليعلم كل إنسان ان السياسة الانجليزية التي وجهت إلى مصر قد قامت على الخطأ ، وخير ما يجب علينا عمله حالاً هو أن نضع حداً سريعاً لتدخل في شؤون مصر »

٣١ — صرح اللورد سالسبوري في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو

سنة ١٨٨٦ :

« بأنه ليس في وسع حكومة جلالة الملكة أن تبسط حمايتها على مصر احتراماً لمواثيقها السابقة، وتطابقاً لتصوص القانون الدولي، وأن عملها يجب أن ينتهي في مصر اليوم الذي تتفق فيه مع الباب العالي على صيانة حقوق الخديوى وبقاء القديم على قدمه »

٣٢ — وصرح لورد سالسبوري رئيس الوزارة الانجليزية للسيو

ودنجن سفير فرنسا في ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بالمباراة الآتية :

« إنكم تخططون كل الخطأ اذا اعتقدتم أننا نوى البقاء في مصر، إنا لا نبحث

عن حل الجلائعها إلا ذلك الذي يحتم خروجها منها بشرف، وثوكم بكم. بأقاصيصهم
على الجلاء»

٣٣ - وخطب اللورد سالسبوري في وليمة محافظه لوندريه بتاريخ
٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ فقال :

« أجمع جميع الوزراء الانكليز منذ أربع سنوات على الاعتراف بأن احتلال
انجلترا لمصر زائل لا محالة، وقد سجلت أوروبا هذه الاعترافات، ولا يمكن أن يؤثر
طول أمد الاحتلال في مركز مصر الدولي »

٣٤ - وصرح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات
في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ بما يأتي :

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها
السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي وأن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع
الباب العالي على الدفاع عن الحدود ضد الفتن السياسية ولا تعدي الاحتفاظ بالحالة
الحاضرة في وادي النيل، ولقد عقدت إتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضى بأن
الاحتلال الانجليزي ينتهي بعد ثلاث سنوات »

٣٥ - وقال سير درومندولف في تقريره الذي قدمه إلى فخامة
الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ بصفته سفيراً فوق المادة بالاستاذاتماتعريبه :

« لقد نفت حكومة الملكة مانسب إليها من الميل إلى ضم مصر لأملا كما أو
بسط حمايتها عليها، ولقد أشيع أكثر من مرة أن انجلترا تعمل على احتلال مصر
احتلالاً دائماً وأني أجاهر بأن ذلك مناقض كل المناقضة لتقاليدنا السياسية ولعهود
انجلترا العلنية وتضر بحجتها الرسمية لجلالة السلطان وفوق ذلك يعد انتهاكاً ظاهراً
لحرمة القانون الدولي العام »

٣٦٠ — صرح سيرجيمس في مجلس العموم في ١١ أغسطس

سنة ١٨٨٢ :

« بأن فشل المفاوضات الأخيرة بين تركيا وأتجلترا لا يزال من تبعه إنجلترا فيما يختص بما أخذته على نفسها من الموائيق قبل الدول جمعاء . »

٣٧ — صرح مستر سميث في مجلس العموم في غرة ديسمبر

سنة ١٨٨٨ :

« بأننا يمكننا أن نتنظر في القريب العاجل جلاء جنودنا عن وادي النيل بأسره »

٣٨ — صرح لورد سالسبوري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات

يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« بأن حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تعلن حمايتها على مصر ولا أن تبدى

رغبتها في الاستمرار على احتلالها حتى لا تنقض عهد إنجلترا الدولية »

٣٩ — وقال لورد سالسبوري في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ بمجلس العموم :

« لا نستطيع أن نبسط حمايتنا على مصر أو نحتلها احتلالاً أبدياً ، وإلا فنقضنا

موائيقنا الدولية ووعودنا الصريحة : »

٤٠ — تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في وليمة محافظ

لوندون يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

: « ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة التي تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما غرضنا

هو المحافظة على مركز مصر الشرعى الحالى ، ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية

المبين في المعاهدات والقرمانات ، وإتانا تتقدم في هذه السبيل ونؤمل من صميم أفتدنا

أن ندرك ذلك الغرض قريباً »

٤١ — وخطب السيرشارل ذلك بمدينة سدي في ١١ يناير سنة ١٨٩٢، إذ صرح :

« بأن إنجلترا تعهدت بالجللاء عن مصر، متى كانت لها حكومة ثابتة ولقد حان وقت الجللاء، وليس هذا لائقاً وعدنا به فقط، بل لأن مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به، فإن احتلال مصر هو الذي جر الحكومة إلى النزول عن هالجولند والتخلي عن الهوفاس في مدشستر، وتضحية حقوق المستعمرين في ترنيت»

٤٢ — وصرح اللورد دوفرين سفير إنجلترا في باريس لالمسيو دوفيل في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« بأن الضرورة التي قضت بزيادة الجنود الانجليزية في مصر لا تدعو إلى زيادة التأكيدات من لدن حكومة جلالة الملكة بعد ما ذكرته في مواقف عدة بشأن الجللاء عن مصر»

٤٣ — وصرح في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣، لورد روزبري وزير الخارجية لمسيو وادنجتن سفير فرنسا :

« بأن إنماء جيش الاحتلال في مصر دعت إليه ضرورة سياسية، ولا يمكن أن يؤثر في التأكيدات التي أكدتها حكومة جلالة الملكة بشأن نياتها إزاء مركز مصر الشرعي»

٤٤ — وصرح لورد كمبرلي وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ :

« بأن إرسال جنود إلى مصر علاوة على الذين هم فيها لا يغير بأي حال مركزها الدولي»

٤٥ - وصرح اللورد روزبرى فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ :

« بأن تمهيدات انجلترا إزاء مركز مصر الدولى لاتزال واجبة الاحترام »

٤٦ - وصرح سير كمبل بانرمان وزير الحريسة الانجليزية فى ٩

أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« بأن احتلال انجلترا لمصر لم يكن إلا مؤقتا وأن معنى دوام بقاءنا فى مصر لا يكون إلا نقضا لعهودنا الرسمية كما يكون سببا لاختيار الشرف البريطانى فى نظر أوروبا »

٤٧ - وألقى سير شارل ذلك محاضرة سياسية فى ١٤ أكتوبر سنة

١٨٩٥ قال فيها :

« إن من أسباب متاعب انجلترا احتلالها لمصر وليس لنا تمنع من بقاءنا فيها ويجب علينا أن نتجلى عنها بسلام »

٤٨ - وصرح اللورد روزبرى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ :

« بأن احتلال انجلترا لمصر عتبة دولية يجب أن نعمل لازالتها حالا »

٤٩ - وأرسل مستر غلادستون بصفته الشخصية مكتوبا إلى المرحوم

« مصطفى كامل باشا » زعيم الوطنية المصرية من مدينة بريانز فى ١٤ يناير

سنة ١٨٩٦ ، قال فيه :

« إن وقت الجلاء قد حان منذ سنين ، وإنه عمل لهذا الجلاء لما كان على رأس الحكومة الانجليزية ولكنه لم ينجح »

٥٠ - صرح لورد سلسبورى رئيس الوزراء الانجليزية للسيو كورسل

سفير فرنسا فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« بأن وادى النيل كان دائما ولا يزال ملكا لمصر »

العرش

« إن أول حجة اعتمدت عليها إنجلترا في احتلال مصر مؤقتاً (١) إنما كانت كما تقول : « توطيد العرش ! »

« ولقد أصدر الجنرال وولسلي القائد العام لجيش الاحتلال منشوراً عقب دخوله القاهرة قال فيه مانصه :

« يعلن الجنرال وولسلي القائد العام للحملة الانجليزية أن الحكومة البريطانية لم تقدم بارسال جيوشها إلى مصر إلا لتوطيد العرش ، لذلك لا تقاتل الجيوش الانجليزية الا شأهرى السلاح والثأثر بن علي العرش .. »

« إذاً كان واجباً على الجنود الانجليزية أن تحارب ممتدى إنجلترا في مصر ، وعلى الأخص لورد كرومر ، الذي كان شديد العدوان على العرش ! وإليك بعض الأمثال :

« لقد منح الخديوي توفيق باشا قبل الاحتلال الانجليزي رتباً لضباط جيشه المصري ، بيد أن السير إدورد ماليت قنصل إنجلترا الجنرال طلب إليه على أثر عودته من الاسكندرية باسم الحكومة الانجليزية أن تسترد هذه الرتب ! الأمر الذي ألم له الخديوي جد الألم !

« وعند ما وضع اللورد دوفرين نظم الإدارة المصرية عقب الاحتلال

ماقبل استماع نصيحة واحدة من الخديوى الذى كان ملء كل الامام
بمخاجات بلده والذى كان وزيرا فى عهد ابيه واحتك بمختلف
المرافق !

« وطلب إليه اللورد كرومر باسم حكومته فى أول سنة ١٨٨٤، بأن
يمضى أمرا بالرغم منه ، يتضى بسحب الحمايات المصرية من السودان ،
وأن يتبل استقالة شريف باشا ، ذلك الذى كان يثق الخديوى باخلاصه
للعرش والوطن ، والذى أبى أن توافق وزارته على سحب الجنود المصرية
من السودان وخط الاستواء وأوغندا وزيلع وبربر وهرر
ومع ومع !

« وأمر اللورد كرومر مدير الصحيفة الرسمية فى عام ١٨٨٨ أن
ينشر أمرا عاليا بمزل وزارة نوبار باشا ، وما كان نوبار قدم استقالته
للخديوى ، الأمر الذى دهش له كل الدهش ، وما كان ذنب نوبار إلا أنه
كان شككا للحكومة الانجليزية غطرسة اللورد كرومر ! مع أن نوبار
باشا هذا خدم الاحتلال خدمات عديدة !

« ولقد عارض الخديوى توفيق باشا فى عام ١٨٩٠ ما طلبه اللورد
كرومر من تعيين مستشار قضائى فى وزارة الحتمانية . وبالرغم من هذه
المعارضة أدرك اللورد كرومر غايته بوسائل التهديد !

« ونحنا اللورد كرومر هذا النحو عند ما أراد تعيين مستشار لوزارة

الداخلية فى عام ١٨٩١ !

« وكان الخديوى توفيق باشا يتبعه غيظا لعسف اللورد كرومر حتى إذا ما ثقلت على نفسه غصص الآلام ، مرض ومات فى سنة ١٨٩٢ ، بمدينة حلوان ! .. رحمه الله

« خلف عباس حلمى باشا أباه فى خديوية مصر، وقت أن كان طالبا فى فيينا، وكان فى الثامنة عشرة من عمره (على الحساب الهجرى) بيد أنه كان ناضج الفكر، وعلى جانب عظيم من النشاط والذكاء معدا نفسه لانهاض بلاده، وتخليصها من حكم الأجنبي، لذلك كان يشعر بأنه كفء لتولى السلطة !

« إن أول كلمة لفظها عند وصوله إلى مصر كانت كلمة ملؤها الشجاعة وهى :
« لى أفضل الموت على النزول عن أصغر حق من حقوقى ! »
« لذلك عشقته أمته بأسرها فى بدء حكمه ! وما أدل على ذلك العشق من مظاهرات طلاب العلم الذين قاموا بها فى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ ، تلك المظاهرات التى كانت برهاناً على آمال الشبيبة فيه ! فقد جروا عربته وأحاطوه الهمات الوطنى العالى !

« ولتغيط اللورد كرومر من المنزلة التى نالها الخديوى من شعبه، أخذ فى محاربتة حرباً عواناً !

« كلف الخديوى حسين نخرى باشا، سنة ١٨٩٣ بتشكيل وزارة فشكها، وبعد أن أصدر بها أمراً عالياً جاءه اللورد كرومر فى اليوم التالى وقدم له تلغرافاً

ورد إليه من وزير خارجية إنجلترا ليعيطه علماً بأنه يجب على الخديوى ألا يعين وزيره الأول إلا إذا حصل على رضا معتمد إنجلترا في مصر ! فاحتج الخديوى بقوة وكلف جميع القناصل الجنرالية بأن يبلغوا دولهم وقائع الحادثة واحتجاجه !

« وفي سنة ١٨٩٤ سافر الخديوى إلى وادى حلفا ليقف على حالة جيشه فيها . وما أبدى بعض الملاحظات على سلوك الجند في الاستعراض العسكري لقائد جيشه كتشنر باشا حتى امتعض هذا باعتبار أنه انجليزى وعد ملاحظات الخديوى مسبة، وقدم على الأثر استقالته مع إستقالة جميع الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى !

« وعند ما عاد الخديوى إلى العاصمة ، لقيه فى الطريق بمدينة الفيوم وزيره الأول رياض باشا، وأخبره بأن اللورد كرومر يهدد سموه كل التهديد ويحتم عليه إبداء ثنائه على الجيش، وأن يكيل المديح لالقائده فحسب ، بل ولجميع الضباط الانجليز، وأن يزل من الخدمة وكيل وزارة الحرية محمد ماهر باشا ! ولقد أجابه الخديوى بأنه لا يستطيع أن يعمل عملاً ما ضد الحقيقة ! « هنا فاجأ رياض باشا الخديوى بقوله : « إن النتائج لاشك تكون وخيمة العقبي إذا لم تقدم الترضية . . . ثم عقب بقوله :

« لقد قدمتها باسم سموكم وأعلنت الشكر المطلوب وما استطعت إلا أن أوجل مسألة ماهر باشا حتى وصول سموكم إلى القاهرة . . . » . . . ويقال إن الخديوى بعد أن سمع هذا القول تألم جداً الألم !

« ألم يتطرف اللورد كرومر إلى حد أنه أرسل الكولونل شبن إلى سراي الخديوى ، فى عام ١٩٠٤ ، لىحقق فيها على أثر اتهام قدمه أحد الأرمن القاطنين فى مصر ضد الخديوى ؟

« ألم يفتشوا السراي الخديوية بناء على أمر اللورد كرومر وعلى مشهد من الخديوى نفسه ؟ ألم يسب اللورد كرومر الخديوى علناً فى خطابه الذى ألقاه فى مسرح الأوبرا الخديوية بالقاهرة فى يوم ٤ مايو سنة ١٩٠٢ ، قبل رحيله النهائى عن مصر يومين ؟

« ومع ذلك وبالرغم من الحوادث العديدة التى تماثل هذه الحوادث جاهرت وتجاهر السياسة البريطانية ، مقسمة مكررة ، أن إنجلترا ما احتلت مصر إلا لتوطد العرش وتؤزار حاكم مصر الشرعى !!

« تعرفت إلى الخديوين إسماعيل وتوفيق وعباس الثانى ، فرأيت فيهم روحاً سامية وكرماً واعترافاً بالجميل لفرنسا ، وشاظرتهم همومهم وآلام خذلانهم ..

« زرت مصر فى سنة ١٩٠٤ ، مستحبة صديقتى البنوية ، مدام ينج التى تشاظرني إحساساتى وأفكارى . وقد كان دأى إليها كل من الخديوى السابق عباس باشا ، ووحى الوطنية المصرية ابنى (مصطفى كامل) . فاستقبلنى الخديوى استقبالا كريماً ، حتى أنه أجل موعد المرقص الرسمى إلى ما بعد وصولى لأتمكن من شهوده

« قضيت ثلاثة أشهر فوق أرض الفراعنة الأجداد ، محتكة كل يوم

بصنوف عظمتهم التي تعاقبت عليها الأجيال ، وأتى منذ أول يوم ناجت فيه روحى الروح المصرية، استطعت أن أكشف عنها وأدركها وأعشقها . وكل من لا يتبين فيها جلال ماضيها ككاتبته ، يبقى غريباً عنها ! إن الإنسان ليجد فيها عدا جلالها وعظمتها ، أسميته (عجائب الزمان)!

« ألا إن الأمة المصرية تدرك كل أمر ، لا فرق بين المستيرين منها ومستيرينا ، فالأدراك والوطنية والعلوم لديهم تستوى هي ووالديناميها ! » ولقد تشرفت باحتجاج غض آثاره اللورد كرومر ، على أثره الأبداء الخديوى من العطف علي ، لأنى ما كفت عن عارية سوء تصرف السياسة الانجليزية في مصر !

« إنهم يؤكدون لي أن الخديوى السابق لا يود اليوم إلا استقلال وطنه ، وأنه لا يعمل ولن يعمل للعودة إلى ارتقاء العرش ! ويضيفون إلى ذلك أنه آسف جداً للأسف لعدم تمكنه من خدمة أمته خدمة فعالة مدة وجوده على العرش !

« إن تاريخ سمو عباس حلمي باشا يتطلب عدة أسفار ، لأن حكمه لبث ثلاثة وعشرين عاماً ، من ٨ يناير سنة ١٨٩٢ إلى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو اليوم الذى انقردت فيه إنجلترا بعزله !

« إنه يعيش الآن في إيطاليا ، (سنة ١٩٢٢) ولقد حادث أحد الصحفيين الفرنسيين وعربت جريدة الأخبار التي تصدر بالقاهرة هذا الحديث بعددها الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٢٢ بما نصه :

« تهباً أحد محررى جريدة (لوبروجريه دى ليون) التي تصدر في مدينة ليون بفرنسا فأخذ معداته للسفر إلى مصر لاجراء تحقيق صحفي باسم جريدته عن الاحوال المصرية الحاضرة فجاءته فكرة الاطلاع على آراء سمو الخديوى السابق في الحالة الحاضرة فتصد إليه وتلقى منه التصريحات الآتية المنشورة في عدد ١٥ أبريل الماضى . قال سموه :

« ليس من العبث أن تذاع كلمات فتحملها الرياح في غالب الاحيان إلى أبعد بكثير من الموضع الذى صدرت عنه ، وهذا هو الحال بالنسبة لما أذيع بقوة زمن الحرب من أن للامم الحرية في تقرير مصيرها

« أقوال جميلة مثلها مثل الشارة المثلثة الالوان التي قال عنها شاعر كم « روجيه دى ليسل » إنها طافت نواحي العالم وأرجاءه فاستذاقت الشعوب حلو مغزاها ، وتاقت إلى مافي طيها من معاني الحرية ، سيما متى كانت هذه الشعوب تتوء تحت النير الاجنبي » إن الامة المصرية لم تكن قط لتغفل عن إدراك معاني هذه العبارة الجميلة عبارة حق الامم في تقرير مصيرها ، وإذا كانت الامة المصرية — وهي التي اشتركت في الحرب جنباً لجنب مع الحلفاء فعومت مع هذا بأقصى ما تعامل به أمة معادية — قد ظهرت مدة بضعة شهور كأنها غير مدركة معاني هذه العبارة فذلك لأنها في ذلك الحين قد آبت إلى نفسها وأخذت تفكر في حالها باحشة عن تصور الطريقة التي تكفل لها الخلاص من الوصاية الظالمة التي يدعى المدعون إلزامها بها

« ثم هي قد تابعت بكل اهتمام حوادث الجهاد الذي تتوم به إيرلندا والهند ، فكان مثل هذين البلدين سلاماً على مصر ، فملت هي أيضاً بما هو واجب عليها من فريضة التخلص من الوصاية البريطانية . وهي ستنجح لا محالة وسيكون فوزها قريباً غير بعيد . إذ أنني أرى بعض شواهد على أن وطنى داخل في عهد تحريره من ربة الاجنبي »

« ثم سكت لحظة واستأنفت تصريحاته فقال :

« لاحظوا أنني في هذا لأعير أي أهمية للحركة التي مثلتها أخيراً الوزارة الانجليزية . إذ يكفي أن نقرأ التحفظات التي احتفظت بها هذه الوزارة وجعلتها قيداً لا عترافها بالاستقلال لفهم أنه لم يحدث أي تغيير في نظام الكراه والضغط الذي عاش فيه وطني منذ إعلان الحماية » إلى أن قال :

« أؤمن الوجهة السياسية العملية فاني أعتقد أنها ستدخل في المستقبل القريب في دور فعلي ، إذ أنكم لا تجهلون أن الأهالي سيدعون إلى انتخاب الأعضاء اللازمين للبرلمان المصري، وعندى من الأسباب ما يجعلني أفترض أن الأحزاب السياسية المصرية التي تضم بين صفوفها رجالاً بقوام مصريين بقلوبهم وعقولهم، سيدسون منافساتهم الصغيرة وأنهم بدون أن يعدلوا عن برامجهم الخاصة سيذهبون إلى ميدان المعركة الانتخابية جنباً لجنب، وينتخبون لتمثيلهم نواباً وطنيين معدين للعمل، وعند الاقتضاء، لتحمل الآلام في سبيل حرية إخوانهم!

« هذا هو شعوري عن حالة وطني وهذا هو ما أتوقعه له وأضيف إلى ما تقدم أن ماسيكون عليه مصير مصر سيتحقق في زمن أقرب بكثير مما يقدر له عادة في أوربا » قال المحرر : « وقد أردت أن أجعل الخديوى السابق يحدثني عن الرجال الذين يتحملون في هذا الوقت العبء الثقيل في حكم مصر وإدارتها، ولكنه وقفني بإشارة وقال :

« ماذا يهم أن يكون هذا أو ذاك هو الذي يحكم البلاد ؟ ماذا يهم أن يكون خديوياً أو سلطاناً أو ملكاً ؟ إن الرجال يذهبون والوطن وحده هو الخالد ! إنني لم أهتم قط إلا برفاهيته وسعادته ! هذا هو ما عشت عليه إثنين وعشرين عاماً في الملك . وهذا هو العهد الذي بقيت عليه في منفاي ! وهذا هو ما سأكون عليه إلى آخر يوم من أيام حياتي

« والآن سافروا إلى مصر ولاحظوا واسمعوا وضعوا ما شئتم من أسئلة وافحصوا ما تحت طيات النفوس، وكونوا لكم رأياً وقولوا بعد ذلك عادين في أي جانب رأيتم الحق والعدل ؟ » اهـ

﴿ والدة الخديوى ﴾

« لقد أعجبت في مصر بما عليه والدة الخديوى من المزايا العالية الملكية . إن صاحبة السمو الخديوى ، أمينة هانم أقدى ، هي الاميرة المصرية الوحيدة التى كان جدها وزوجها وابنها أمراء مصر ! إنها لملكة عظيمة القدر لسمو روحها ، وخنوها في الشدائد ، ولحبها الجم لآعمال البر ، ولوطنيتها ! لقد أنشأت وحدها ملاجئ ومدارس مزهرة للبنات والبنين فى القاهرة . والمصريون يلقبونها : (بأم المحسنين)



(المخادعات الانجليزية)

« إنه بالرغم من الموائيق الرسمية التي أخذها الانجليز على أنفسهم أمام الملاء كله فإن الحزب الوطنى المصرى ماقتىء يدل الامة على بطلانها وإنها ليست إلا وسائل مخدرة لاجصاب السذج . ففى جميع تقاريره وفى المذكرة الاخيرة التى قدمها وكيله على بك كامل لمؤتمر جنوه قد أبان عن هذه المخادعات الخطيرة ، مخادعات الموائيق والعهود بما نصه :

« احتلت انجلترا القاهرة عسكريا فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ . وأعلنت للعالم أنها تتقدم إلى مصر لاعدوة بل صديقة . تتقدم لوقاية الشعب المصرى من الثوار ولتوطيد عرش مصر ولتأمين الدائتين على أموالهم . وأن احتلالها وقتى يزول بعد قليل . فهى كانت باعلانها هذا تخفى شرما عندها من الاضرار ، ذلك لتضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية !

« ولكي تصل إلى هذه الغاية رسمت لنفسها خطة سياسية تتشعب إلى طريقين أحدهما ترمي به إلى الحصول على مركز فعلي فى مصر وإلى وضع يدها عليها والآخر تريد أن تصل به إلى جعل مركزها الفعلى شرعياً ووضع يدها قانونياً ، وجعل احتلالها العسكري المؤقت احتلالاً دائماً متفقاً مع روح القانون الدولى العام » سارت انجلترا فى بلادنا بطريق المخادعة والمخاتلة . سارت تخنق الوطن حتى لا يحس بها أحد ، وهى مع ذلك تسير سيراً خثيثاً وتتغلغل فى شؤوننا تغلغلا فاستولت على مرافق الجيش الجديد بعد أن ضحت بالجيش المصرى القديم فأرسلته يهاك فى صحارى السودان . وألغت المراقبة الثنائية حتى تستأثر بماليتنا ، والمقام لا يتسع لتفصيل ماتبع ذلك من الاسراف والتبذير . وألغت البرلمان المصرى فأبدلته بمجلس شورى لهت ٣١ عاما بلا أقل سلطة حقيقية ، وأخيراً أبدل بجمعية تشريعية عارية أوضاع

كل سلطة ! وأقفلت المدارس بالقوة ومنحت كل إرسالية علمية إلى جامعات أوروبا مدة اثني عشر عاما . وخلقت مالا يحصى ولا يعد من الوظائف في الحكومة المصرية للفتيان الانجليز . وباعت دور الصناعة والبواخر ، حتى آلات سك النقود كما باعت جزءاً عظيماً من أملاك الحكومة وكل هذا لافراد انجليز أو لشركات انجليزية بأبخس الأثمان ! وأن مرتبات الموظفين البريطانيين في مصر وفي جملتها نفقات جيش الاحتلال لتربو سنوياً على مائة مليون من الفرنكات ! بل إذا أريد تقدير الخسائر التي تكبدتها مصر مدة الاحتلال من جميع الوجوه سواء العامة أو الخاصة فإن مبلغ نصف مليار من الجنيهات لا يكون مبالغاً فيه !

« تعلم انجلترا الخطأ الذي تعرض له إذا هي اكتفت بما تسميه المركز الفعلي الذي لا يعرفه القانون الدولي ، ولا ترضى وهي الدولة البصيرة بتقلبات السياسة وتطورات الحوادث أن يظل مركزها على هذا البطلان ، فتكون كحائز العقار بغير سند فلا بد له من إخلائه عاجلاً أو آجلاً

» ومن أجل ذلك كانت ولا تزال إلى اليوم تعمل على إكساب مركزها الصفة الشرعية غير أن جهودها في هذه السبيل ذهبت كلها أدراج الرياح !

« ذكرت في أهمية السودان فالزمت الحكومة المصرية بتركه ثم رسمت الحدود بينه وبين مصر ، وهو منها الجزء الذي لا ينقسم ، وبعد بضع سنين أشارت باسترداده فلما استرددها قالت إنها شريكته في بحق الفتح وعقدت مع الحكومة المصرية إتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ لتشارك مع مصر في إدارته ولكن حاكمه يجب أن يكون انجليزياً !

» وفي سنة ١٨٩٣ حاولت انجلترا بواسطة اللورد دوقرين أن تشتري من الباب العالي الجزية التي كان يأخذها من مصر لتحل محل الدولة العلية في هذا المظهر من مظاهر التبعية !

« ولما لم تفلح في تشتري الجزية ، حاولت أن تمنع الباب العالي باعلان استقلال

مصر التام داخلاً وخارجاً) رغبة منها في كسر قيود المعاهدات التي تعهدت هي فيها مع بقية الدول باحترام أملاك الدولة العلية ، ولتهدم هذه الحواجز القانونية التي تحول بينها وبين مصر ، ولكن الباب العالي فطن إلى غايتها فأبى أن يجيب هذا الطلب !

« واستمرت من سنة ١٨٧٥ — ١٨٨٨ تحاول عبثاً في مفاوضات درومندولف الشهيرة لكتساب الصفة الشرعية فحددت لجلائها من مصر وقتاً قريباً ، غير أنها اشترطت الاعتراف لها بحق إعادة النظام فيها إذا طرأت طوارئ بعد جلائها ولكن فرنسا وروسيا أحبطتا سعيها ، وأشارت على الباب العالي بعدم القبول فلم تنجح المفاوضات !

« وبمناسبة تحديد مناطق النفوذ بينها وبين بعض الدول في البلاد الواقعة على خط الاستواء تعاقدت إنجلترا في السنين (٩٠ و ٩١ و ٩٤) مع ألمانيا وإيطاليا وحكومة الكونغو الحرة على تعديل الحدود السودانية ثم قالت : إن قبول الدول هذا التعاقد معها هو اعتراف ضمني بمركزها في مصر !

« وفي سنة ١٩٠٤ عقدت الاتفاق الودي مع فرنسا ، واعترفت بهذا الاتفاق دول ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولكن ذلك لم يغير شيئاً من مركز مصر فقد أجمع كل رجال القانون الدولي على أن الاتفاق الودي لم يكسب مركز إنجلترا في مصر صفة شرعية مطلقاً وأوضح الاستاذ ديسبانييه هذا الرأي في العبارة الآتية :

« إن فرنسا في اتفاقية ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، التي سوت بها مشاكلكها الحاضرة مع إنجلترا ، لم تصادق على المركز الفعلي الذي لهذه الأخيرة في مصر ، فهي إنما رضيت بأن لاتتيم عراقيل في إدارة إنجلترا لمصر ، كما كانت تفعل إلى ذلك الحين وليس هذا معناه أنها اقتصت بأن حالة إنجلترا في مصر هي حالة منظمة وأنها قبلتها نهائياً »

« على أن إنجلترا بقيت سائرة على خطتها التي رسمتها لنفسها جادة في سبيل تنفيذها ، بيد أنها مع ذلك كله لم تحصل على أي مستند صحيح يحيز لها البقاء في مصر

أو التعرض لاشئونها . وأن اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، واعترافات الدول الضمنية المزعومة واعترافات الصريحة باتفاقية أبريل سنة ١٩٠٤ ، وتحكم إنجلترا في مصر وسودانها تحكماً فعلياً ، كل ذلك لم يغن قتيلاً في نظر القانون الدولي ، إذ أن هذا القانون وعلماءه والمؤلفات القانونية الدوائية ، ومعاملات الدول السياسية مع الباب العالي ، كلها لا تعترف لإنجلترا بمركز شرعي في وادي النيل ، بل إنها تعتبر وجود الاحتلال البريطاني وتحكم إنجلترا فينا مخالفاً للقانون الدولي ، مخالفاً للعقود والمعاهدات البريطانية التي قطعتها إنجلترا على نفسها !

« بقيت الحال على ما هي عليه فلا إنجلترا تني عن قصد لها ولا القانون الدولي يعترف لها بالشرعية إلى أن نشبت الحرب الكبرى ! »
 « تدخل الإنجليز افتياتاً في جميع مرافق مصر واعتدوا على كل نظام فيها أهلياً كان أم دولياً وإليك الأمثال !

المراقبة الثنائية

« ألغى المحتلون المراقبة انشائية التي كانت مشكلة من عضوين أحدهما فرنسي ، والآخر انجليزي ، وذلك أن الانجليزى انقطع لإصالة عن حضور الجلسات ، ولما لم يستطع الفرنسي القيام بالمراقبة وحده ، كما نص المرسوم الخاص بتشكيلها اضطر هو أيضاً إلى الانقطاع !

البرلمان المصري

« ألغوا البرلمان المصري وعوضوا منه مجلس شورى لا تفوذ له وبعد وجوده مدة ٣١ عاماً استبدلوا به جمعية تشريعية لا تفوذ لها كذلك ، على أنها قد أغلقت أبوابها منذ ثمانى سنوات !

الجيش المصرى

« نفى الانجليز الجيش المصرى القديم إلى صحارى السودان بحجة توطيد السكينة فى أرجائه ولم يعنوا بإرسال ماهو فى حاجة إليه من مؤونة وذخيرة وغيرها ، وما كان غرضهم إلا إفناء ذلك الجيش ليفنوا معه روح الحرية فى مصر ! وبعد أن تم لهم ارتكاب هذه الجريمة الهائلة شكوا بجيشاً جديداً صغيراً ووزعوه على القاهرة وسواكن ووادى حلفا . واحتكروا قيادته لضباط انجليز !!

استدعاء العلماء

« كان من عادة الحكومة المصرية قبل الاحتلال أن تستدعى العلماء والزمين من جميع الاجناس ليؤدوا بعض الخدمات لمصر ، ولكن الانجليز بعد احتلالهم وكلوا كل أمر إلى أبناء جنسهم !

القروض المصرية

« كانت قروض مصر قبل الاحتلال من حظ جميع الأسواق المالية الدولية على السواء ، ولكن بعد هذا الاحتلال جاءت كل القروض من إنجلترا وفى غير منفعتها ، كقروض سني ١٨٨٥ - ٩٠ - ٩٢ وغيرها !!

بيع الاملاك

« كانت جميع أملاك الحكومة المصرية التى تستنى عنها من عتار وأدوات وأراضى وورش وغيرها تباع فى المزاد العلانى ولكن الانجليز احتكروا الكثير من هذه الأملاك واشتروها بشمن بخس . فأملك

الدائرة السنوية بيعت لشركة إنجائزية ! وإحدى عشرة سفينة من الطراز الجيد كانت تؤلف البريد البحري المصري بيعت بمائة وخمسين ألف جنيه لشركة إنجائزية ، ثم دادت حكومة المحتلين واشترت مما باعته لهذه الشركة حوضاً بتسعين ألف جنيه وأعطتها فوق ذلك منحة مالية سنوية قدرها ستة آلاف جنيه ، لحمل البريد المصري إلى بعض الأقطار ، ثم أقرضتها بعد ذلك قرضاً كبيراً ، وكذلك قامت بأصلاح أحواضها على نفقتها ، وحثمت على الحجاج المصريين أن يركبوا سفينها عند سفرهم إلى جدة لتأدية فريضة الحج !!

« وبيع تفتيش بسند يلة اشركة إنجائزية بالرغم من تقدم شركة فرنسية لدفع ثمن أعلى مما دافعه الشركة الانجائزية ! إلى غير ذلك وهو كثير
التنازل

« كل امتياز وكل مشروع مهم في داخل مصر كان في عهد الاحتلال من حظ الشركات الانجائزية وحدها ، فشركات السكك الحديدية الزراعية ، والبحث عن مناجم الفحم والذهب ، ومناجم البترول أو الأحجار الكريمة ، والكشبان ، والهارات الضخمة ، وخزانات زفتي وأسيوط وإسنا وأسوان وقناطر (كبارى) نجع حمادى والمنيل والجيزة وبولاق وغيرها ...
كلها إنجائزية !

المشتريات

« جميع الأدوات المستعملة في المصالح المصرية ، حتى الأدوات المدرسية

ومطبوعات الدواوين ، ترد من إنجلترا بواسطة المكتب المصري ، الذى أنشئ فى لوندرة ، ويميل فيه انجائز موظفون فى الحكومة المصرية !
وتدخل جميع هذه المشتريات مصر دون أن تجب عنها ضريبة كمركية وإن حصلت عليها فانها لا تكون إلا شيئاً تفهماً !

المستشارون

إن المستشارين الانجائز الذين حشرتهم السياسة الانجائزية وفداً فى دواوين الحكومة المصرية ، ما كانوا فى الحقيقة إلا اوزراء المصريين الفمالين لما يريدون !

« وإن غطاسة هؤلاء المستشارين ، لا يعدلها إلا جهلهم المطبق أو سياستهم الاستفلاية ! فقد قلبوا كيان القوانين والنظم المصرية رأساً على عقب ، ففى كل يوم يصدر نظام وفى كل يوم يصدر قانون !

وزارة الداخلية

« فى هذه الوزارة انحصرت السلطة فى المستشار ، وفى المفتين الانجائز ، وتلاشت بالبرة سلطة مديرى الاقاليم ، كما انتشرت فى كل مكان الرذائل والجرائم التى ما كان الشعب المصرى يعرفها من قبل !

وزارة العدل

« فى هذه الوزارة يدير المستشار الانجائزى حركة التقنين والتشريع ويطبقةها دون أن يعرف روح القانون فى بلد كـمصر ، لأنه يجهل جهلاً تاماً العادات والامزجة المصرية ، التى عليها وحدها يجب الاعتماد فى وضع

القوانين ! ولقد اوحظ أن قانوناً يرفضه مجلس الشورى فى يوم يصدر به
ذكرىتو فى اليوم التالى !

« إن العدل فى مصر تحت سيطرة الانجائز أصبح منذ احتلالهم ظلماً
بيناً ! فقد ألغوا قاعدة عدم قابلية القضاة للزل ، وشكلوا لجنة المراقبة
القضائية لتراقب الاحكام الصادرة من قضاة المحاكم الجزئية أو الابتدائية،
وأصدروا القوانين الاستثنائية الجديرة بالقرون الوسطى ، كقانون النفى
الأدارى ، وقانون محاكمة الصحفيين مباشرة أمام محاكم الجنايات التى
لا محلفون فيها ، وقانون الاتفاقات الجنائية بين شخصين فأكثر ، وقانون
تقييد حرية الصحافة ، وقانون المحكمة المخصصة لمحاكمة من يعتدى من
المصريين على الجنود الانجائزية فحسب ، هذه المحكمة التى أخذت قضائهم من
الانجائز ، والتى لا قانون لها فتحكم بكل صنوف العقوبات بلا استئناف ولا عفو !
» ألم يأمر لورد كرومر فى سنة ١٩٠٤ بوصف أنه عميد الاحتلال

بنفس أختام قضائية دون الحصول على إذن من القاضى المختص ؟

« إن غلة وزارة العدل فى مصر تبدل ضعفى ثقاتها بينما عدد قضاة
المحاكم ليس كافياً انظر القضايا العديدة والحكم فيها بما يحتمه العدل المنشود !
وكلما سئل الانجائز المسيطرون على هذه الوزارة أن يقيموا للعدل وزناً
لا يسمعون ولا يعنون ! وكلما نادى مناد باصلاح بيوت العدل ومواطن
الفصل فى حقوق الشعب المصرى وضع هؤلاء الانجائز أصابعهم فى آذانهم
ولم يحركوا ساكناً !

« أخلق ببلد كمصر أقدم الامصار في التشريع ، وفيها مصدر الشريعة الاسلامية الفراء أن يحتقر الانجائز فيها مبادئ العدل إلى هذا الحد ؟ أليس في مصر طائفة من علماء الثانون الذين ثقفوا مداركهم بتشريعنا ونالوا أكبر الاجازات من كلياتنا فضلا عن تجملهم بتقاليدهم وإدراكهم سر شريعتهم وعاداتهم ، أمثال شيمي وقدرى والمصرى وفخرى وفؤاد ورشدي وغيرهم ؟ »

« إن القضاة المصريين الجالسين قبل الاحتلال البريطاني بسبع سنوات في جوار زملائهم قضاة أوربا في المحاكم المختلطة المصرية ، قد امتازوا بعلمهم وأثبتوا أنهم أكفأ لتأدية المهمة التي عهدت إليهم ! فلقد امتدحهم القضاة الأوربيون والأمريكيون في مؤلفاتهم الجديدة على مصر !! »

« ألا إن ما قاسته مصر من إعتداء الانجائز علي قضائها وتشريعتها لشديد ! ومما زاد الطين بلة أن السياسة الانجائزية تعزل ناظر مدرسة الحقوق المصرية الاميرية مسيو إدوارد لمير لانه فراسي وأستاذ كبير مشرع في علوم الحقوق لتعوض منه إنجائزيا رسب مرتين في امتحان إجازة الحقوق ! (اليسانس) ! هو مستر هيل !! »

الامتيازات

« أظهر الانجليز حنقهم مرات عديدة ضد الضمانات التي أعطيت للأوروبيين في مصر ! لأنهم يشعرون بأن هذه الضمانات عقبات كأداء في سبيل تملكهم النهائي ! وما يدل على ذلك رغبتهم في توحيد القضاء لايوحدوا القانون في مصر ، بل ليصلوا إلى محو المحاكم المختلطة ! هذه المحاكم الدولية التي يعتبرونها كسد منيع في سبيل شهواتهم الجائرة !

« إن المصريين لا أكفاء لأجراء العدل في بلادهم كما نجريه في فرنسا لأن قوانينهم تشبه قوانيننا من جميع الوجوه ، ولأن قضاتهم ذوو ذمم صادقة ، حتى أن الكثيرين من الأوروبيين رفعوا على المصريين قضايا أمام المحاكم الأهلية ، واءترفوا بعدل أحكام قضاتها التام ! بيد أنه مادام الانجليز محتلين مصر فإن المصريين أنفسهم يدركون أن من صالحهم وصالح الجميع أن يؤيد بقاء المحاكم المختلطة !

« نعم إن من تقع الجميع أن تبقى المحاكم المختلطة في مصر مادام لا إنجلترا سلطان فيها ، إذ بدون هذا الضمان الفريد لا يكون ثمة حد للمظالم الانجليزية في وادي النيل برمته !!

« منحت الامتيازات لبعض الدول الأوربية من جهة تركيا ، أو من جهة مصر نفسها ، واليوم الذي أصبح فيه مصر مستقلة إستقلالاً حقيقياً

تضمنه الدول فأنا لا تتردد لحظة في أن نرد الامتيازات للمصريين أنفسهم ،
والساسة الفرنسيون الذين يقبلون إيداع الامتيازات بين يدي إنجلترا أو
الذين يقبلون تشريعاً موحداً في مصر . أدامت إنجلترا محتلها ، إنما يخونون
في آز واحد قضية فرنسا وقضية مصر صديقتي !

« لم يبق ضدنا إلا آخر خيانة نرتكبها وهي التي تريد إنجلترا زجناً
فيها ، تلك هي محو الامتيازات والمحاكم المختلطة ؛ فإذا فعلنا ذلك كانت
المصريين والازلاء القاطنين في مصر علينا أشد من مقتهم على الانجليز
أنفسهم !

« إن تعديل القانون كما يحتمه الأصلح شيء ، ومحوه شيء آخر ،
بل إن بين الحالتين بونا بعيدا ! فلا تتطرفن إلى ارتكاب هذه الجريمة بأغواء
الامتيازات في مصر !



التربية والتعليم

« ألقى الانجائز المجانية من التعليم العالى ، ومحو قواعد التعاليم التي أشار بها الفرنسيون في عهدي محمد علي وإسماعيل ، وألغوا المدارس الحربية العليا التي كانت معدة لتخريج ضباط أركان الحرب ، والهندسة الحربية ، والطوبجية ، والسوارى ، والبيادة ! وعوضوا المصريين منها مدرسة صغيرة لا مبالغة في أنها أخط من مكاتبنا الحربية الأولية ! !

« محا الانجائز كذلك مدارس علم الآثار المصرية ، والبحرية ، والمساحة ، والألسن ، والعمليات العليا ، كما أغلقوا عدة سنين مدارس الزراعة العليا ، والطب البيطرى ، والتجارة والمحاسبة ! وعطلوا البعثة العلمية ، التي كانت مصر تبعثها في كل عام ، من بين طلاب مدارسها العالية ، عطلوها اثني عشر عاماً ، من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩٠٧ ، كما ألغوا مدارس أخرى إبتدائية وفنية كثيرة !

« إن الرجل الذى اختاره المحتلون لينفذ سياستهم في وزارة المعارف ويدير شؤون التعاليم والتربية في مصر مدى ٢٨ عاماً (من عام ١٨٩١ إلى عام ١٩١٩) ما كان إلا قسيساً بسيطاً ، هو مستر دجلاس دنلوب !

« لقد عنيت بجمع أدلة الحقد والخيانة اللذين بهما حال المحتلون بين أنفس الشباب المصري وبين التربية العلمية السليمة والآداب المهذبة ! ومن بين

هذه الأدلة تلك الرسالة القيمة التي كتبها العالم المصري الكبير صديقي
المرحوم الدكتور عثمان غالب باشا في صحيفة لتندار إيجبسيان بعنوان :
« النهضة الوطنية » — وهذا نصها :

« كثر الكلام في هذه الايام بجهل وغباوة في النهضة الوطنية وحركة الافكار
الجارية الآن في الديار المصرية

« هذه الحركة التي سرت في مصر كلها إنما هي حركة أهلية . وهي مع ذلك
كانت موجودة دائماً في مصر — وقد شهدناها المحتلون أنفسهم في بداية الاحتلال غير
أنهم كانوا كلما رأوها قد اشتدت لهجتها واحتدم احتجاجها اتهموها بأنها ناشئة عن
التعصب الديني الاسلامي ، وكانت الدول الاوربية ذوات الصوالح في مصر كلما سمعت
هذا الاتهام صدقته وهي في أثناء ذلك كانت تصح لنا بالرزانة والهدوء مؤكدة لنا
بأننا إذا اتبعنا هذا السلوك منحنا مع الزمن كل ما نريد من الاصلاحات التي تؤدي
إلى الاستقلال !

« فكانت نتيجة كل هذه الوعود أننا لم نتقدم خطوة عما كنا فيه ، بل أن
العنصر المصري قد أضعف : ربيعاً منذ خمسة وعشرين عاماً وهي سنو الاحتلال فينا
حتى صار المصريون الآن هيكلاً بسيطاً لا قيمة له في أعمال بلادهم ! وذلك لأن أوروبا
المحبة للانسانية قد شاءت أن يكون الامر كذلك وألا يجهلها من أمورنا إلا أن نرفع
أقساط الديون التي علينا في مواعيدها ، والآن قد وضعنا الاحتلال والسياسة الانجليزية
في مركز غريب جداً . فأن نحن ظهرنا بمظهر الطاعة والامتثال وسلطنا سبيل
الصبر في كل الاحوال عدونا كسالى بلقاء غير أكفاء لحكم أنفسنا ! وإن
طلبنا حقوقنا ونحن هادئون مسالمون باسم الانسانية وبشرف انكسرتنا صاحبوا بأننا
متعصبون تعصباً دينياً ! هذه هي حالتنا الآن تماماً . ولقد كان الحزب الوطني قبل

الاحتلال يطلب لمصر مجلس نواب وأن تمنح كل أنواع الحرية التي تتمتع بها البلاد المتمدنية وأن تدرأ فيها المدارس المجانية لتعلم أبناء الفقراء تعليما كاملا . فلما احتلت إنجلترا مصر أعلنت بصوت عال أن ذلك هو غرضها الذي ترمى إليه . ولكن المصريين الوطنيين يتمسكون الآن بتلك المطالب عينها ويرفعون أصواتهم بها على مسمع من الدنيا كلها فيحاربهم الانجليز الرائبون في توسيع مستعمراتهم ويعدون مطالب المصريين من هذا القبيل سيئة ! فمتى نتساءل لماذا تكون الوطنية الانجليزية التي ترمى إلى التوسع في الامتلاك حنة شريفة وتكون الوطنية المصرية التي لا ترمى إلا إلى حرية مصر قبيحة سيئة ؟؟ وهل يمكن أن يكون المصريون رجالا حقيقيين وأكفاء لحكم بلادهم بأنفسهم إن لم يحبوا وطنهم ؟ وهل يمكن لشعب أن يعيش ويعظم باستسلامه للأسر والاستعباد ؟

« أصبحت الحالة بعد ذلك الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا لا يحتملها مصري فلقد كنا نظن بحق أن الانكليز بعد هذا الاتفاق أي بعد تخلصهم من كل مشاغلهم الخارجية ووقوفهم وحدهم أمامنا يحسنون معاملتنا ويكرمون مقامنا حتى يضمنوا بذلك الجروح التي أحدثوها في وطنيتنا . ولكن خاب ظننا . فما جاء زمن على المهجري أبغضه الانجليز فيه وأساءوا معاملته ظلما مثل هذا الزمن وقد هذا حذوهم من هذا التبيل أغلب النزلاء ضيوقنا حتى انتهى بنا الامر إلى سؤال بعضنا بعضا هل نحن حقيقة في مصر بلادنا ؟

« هذه الحالة هي سبب اشتداد الحركة الوطنية في هذه الايام الاخيرة ولا سيما عقب تلك الاحكام الهائلة على أهالي دنشواي ، أحكام زاد في إيلاها وتقجع النفس من هولها أن التقرير الانجليزي يصفها بأنها أحكام إنسانية !

« وأن هذه الحركة الوطنية هي في رأيي أسمى وأجل وأشرف وأكرم ما يستحسنه العالم المتمدنين . سلاحها حق الامم في العدل والحرية والتضامن الانساني

« وإني الآن وأنا في طريق الشيخوخة أحبي باحترام هذه الحركة الشريفة التي يقودها مصطفى كامل باشا . فهو قد استحق كل إعجابنا ومؤازرتنا بدفاعه العظيم وبنوة عمله وبما أيقظه من عواطف الوطنية في النفوس وأن الواجب على كل مصري أن تكون فيه تلك العواطف والميول !
 « إن أهم مطالب الحزب الوطني التي يطالب بها كما قدمنا هي تحسين شأن التربية والتعليم .

« هذه المسئلة مسألة حيوية . فقد عرف الانجليز أن أحسن واسطة لمحو وجود الشعب واستئلاله أي محوه أدياً هو محو لفته الوطنية أو إضعافها . ألم يعرف ذلك الانجليز المحبون للتوسع في الملك من التواريخ القديمة ؟ إنهم عرفوه ولكي يلبثوا هذا الغرض ساروا تحت رداء الشروع في الاصلاحات فألفوا الجمعيات تلو الجمعيات واللجان عقب اللجان بمهارة وفكر وكانت قيمة مناقشاتهم أن قرروا أموراً كانت مكتوبة ومسجلة من قبل ! ويكفي لاثبات هذا الامر للملاء أن أحول نظرهم إلى تلك الطرق التي اتبعوها لمحو اللغة الفرنسية من مدارسنا . ولكن هل هناك حرج عليهم فيما فعلوا ؟ أليس عملهم هذا مع مصري وثق بهم واطمأن إليهم وامتلأ بحكامهم أو لم يعدوا هذا المصري كلما خضع وامتلأ خدهوا مرافقه ؟

« أجل إن الامر لكذلك فالقوم يذلون كل جهد في طبع المصري بما يريدون أن يطبعوه به أي طبقاً لتلك الطريقة الاستعمارية التي تتبعها بريطانيا العظمى . إنه كان من حسن سياسة انجلترا لنفسها في مصر أن تحول بكل جهدها دون تكوين عظماء من الرجال المصريين مهما احتملت من العناء في هذه السبيل وأن تجفف تلك العين التي كانت تسمي أبناء المصريين ولقد مكنتها هذه السياسة من حشر من قدرت على حشره من الانجليز في مصالح الحكومة المصرية ، فاستطاعت بهذه الطريقة أي بطبيعة هذه الاشياء أن تقبض على كل مسائل البلاد الحيوية !

« وليان ذلك أقول: إنه قبل الاحتلال الإنجليزي بل منذ قرن من الزمان كان التعليم يجري باللغة العربية . وقد انتشر التعليم وتقدمت البلاد على أثره وكثر عدد المتعلمين حتى كان كل من يتوفى منهم يخلفهم غيرهم في الحال أشد منهم قوة وأنصر شبابا وأكثر وقوفا على الأفكار الحديثة

» وأنه ليضيق بنا مجال البيان هنا عن إحصاء المؤلفات العلمية العديدة التي ظهرت بمصر في قرن من الزمان كان كله نشاطا وعملا . هذه المؤلفات لم تكن متداولة فقط بين أيدي المختصين بها من التلاميذ الذين يتلقون علومهم فيها بل كانت متداولة أيضا بين أيدي الكثيرين من محبي الآداب والعلوم الذين يرغبون في ترقية أفكارهم بمطالعة المؤلفات المكتوبة بلغتهم

« أما الآن وقد قرروا بكل أسف أن اللغة العلمية الوحيدة في مصر يجب أن تكون اللغة الإنجليزية فقد صار عدد الذين يتفهمون بتلك العلوم قليلا جدا

» فالقوم قد ضربوا لغة البلاد والمعلمين الوطنيين ضربة نجلاء فقتلوا جميعا وعلى هذا النحو يفهم ولاية الأمور عندنا ما يسمونه « إصلاح المعارف العمومية في مصر » ما هي الأسباب التي اتحلوها لتبرير عملهم من هذا القيل ؟ إنهم زعموا أن اللغة العربية لغة العلم في زمن حضارة الاندلس وبغداد لا تفي بحاجة التعليم ! فحوها ومحواءها الاساتذة المصريين لبدأوا بهم قتيانا من الإنجليز لا خبرة لهم ولا سابقة دربة في الترية والتعليم !

« ولما تم للاحتلال ما أراد من محو الاساتذة الوطنيين كان من الضروري له إذن أن ينضّب ذلك المعين الذي كان يستقى منه المعلمون والذي كان يصل ينهم وبين تلك الالة المعلمة المربية : أعني بذلك الارسالية المصرية في فرنسا والعمل الادبي الذي أتمته فرنسا في مصر

» إنه منذ قرن من الزمان أي منذ أنشاء المدارس العالية كان الاساتذة الفرنسيون يلقون الدروس وإلى جانب كل أستاذ منهم مترجم يعرب ما يقول فكانت

كل الدروس يتلقاها التلاميذ باللغة العربية . ثم كان النابغون من التلاميذ يرسلون بعد ذلك إلى فرنسا لاتمام دراستهم والتفرغ لاجادة علم مخصوص . وعلى هذا كانت تقام أركان الارسالية المصرية . هذه الارسالية كانت تخرج للناس رجالا عظاما في كل فرع من فروع المعارف وقد كان بعضهم يتولون إدارة البلاد بينما البعض الآخر يشتغل بالتربية والتعليم . وهكذا نشأ التعليم والتعلم باللغة العربية تدريجيا واشتد بناء وقوة !

« هؤلاء هم العلماء المصريون الذين توفي أغلبهم الآن إلى رحمة الله . هؤلاء هم الذين أخرجوا من زوايا النسيان الاسماء والاصطلاحات العلمية التي كان يستعملها علماء الاندلس وبغداد وأتموها بتعريب الاصطلاحات والتعابير التي اقتضتها الاكتشافات الحديثة . وأنه بفضل هؤلاء العلماء قد أخذ علماء الترك والفرس كل الاصطلاحات الفنية والاسماء العلمية واستعملوها حين قررت تركيا وإيران أن يكون التعليم في كليهما باللغة الاهلية

« قلت إن الكتب العلمية التي ألفها علماء المصريين كثيرة عديدة . على أنهم فوق ذلك قد كانوا يعربون كل الكتب الشهيرة التي توضع باللغات الاجنبية كما تفعل فرنسا الآن في ترجمة الكتب الالمانية والانكليزية وغيرها !

« لاجرم أن كانت الارسالية المصرية منشأ الاساتذة المعلمين وكبار الرجال الذين تولوا أمور مصر باحسان . فلقد أنشأت فريتا عظيماً من العلماء والقواد والمهندسين والمحامين والاطباء والاداريين والمعلمين !

« كل ذلك قد أنهدم بناؤه الآن لسوء الحظ مرضاة للسياسة الانجليزية . فالإرسالية المصرية في فرنسا قد محيت منذ خمسة وعشرين عاماً تقريباً والرجال المشهورون الذين كانوا يتولون شئون البلاد في ابتداء حكم الاحتلال قد اختفوا دون أن يولجيد من يخلفهم من المصريين . وهذا كله من عمل الاحتلال الذي أراد بذلك تهديد الطريق للإستيلاء على إدارة البلاد كلها . أراد أن يهدم بناء قرن كامل كان

كله حياة ونشاطا وأن يحبط كل سعي سعاد المصريين بمساعدة فرنسا في مدة خمسة وعشرين عاماً !

« إذا كانت إنجلترا تسأل « ما هو عمالك في مصر » وكانت صادقة في القول لاجابت : « إنني أتممت عمل المراقبة الثنائية ورتبت الشؤون المالية بواسطة إصلاح الري . ولكنني قهرت المصري وظلمته وقتلت التعليم الحالي ومحوته وحاربت الميول والعواطف الوطنية بتسميتها تعصبا وعملا صيانيا ! »

« على أن إنجلترا كانت متمكنة من كثير من وسائل ترقية التربية والتعليم في مدة خمسة وعشرين عاماً لو شئت . اللهم إلا إذا ادعت أن المصريين غير أكفاء للترقي وهو ادعاء تدحضه الانسانية والتاريخ بكل احتقار !

« إن أكبر خدمة يمكن لناظر المعارف الجديد أن يؤديها لبلاده هو السعي في إيجاد طريقة لاعادة التعليم باللغة العربية ولتجديد مشروع الرسائل المصرية الذي أحبطه الاحتلال الاجنبي لاغراضه السياسية . وما أنكر أن ذلك يقتضى الزمن الطويل والمكن الوصول إليه تدريجاً بأعادة الحالة القديمة في المدارس وتأليف الرسائل المصرية في البلاد الاوربية . إنه ليوجد في كل المدارس شبان أذكياء يمتازون عن أقرانهم بالكفاءة فليرسلوا بغير توان إلى أوروبا لآتمام دروسهم وليوكل اليهم عند عودتهم شؤون البلاد . وليكف الزاعمون عن إتهام اللغة العربية بالقصور عن تعليم العلوم فما هي أقل مادة من لغة البلغار والصرب والترك والروس واليابان وغيرها من اللغات التي تدرس العلوم بها في بلادها !

« يرى القاريء من كل ماتقدم مقدار الفرق البعيد بين الوعود التي وعدنا الانجليز إياها في سنة ١٨٨٢ حين احتلوا بلادنا بدعين مائة دتقا على إخماد ثورة عسكرية مقدار الفرق بين وعدهم لنا في تلك الايام بأنهم سيؤازرون الحرية والاستقلال وأن تكون مصر للمصريين وبين الحالة الحاضرة

« وأنى أختم هذا المقال باظهار أمنيته أن أرى مصر قريباً سائرة في طريق الإصلاح المؤدى لاستقلالها كما فعلت ولا تزال تفعله الامم الراغبة في الترقى وفي تولى

شئونها بنفسها وجيشه يتحقق ما كتبه أحد وكلاء وزارة الخارجية سابقا في كتاب له عن المعارف العمومية في مصر فانه قد رأى أن التعليم لو كان استمر في المدارس باللغة العربية لاصبحت مصر مركز العمل والفكر في كل الشرق!

« فمهمة وزير المعارف الآن كما يرى القراء هي مهمة سامية فلو أطلقت له الحرية أن يفعل ما يحقق تلك الامنية فان نتيجة كل سعي في هذه السبيل لا يستقبل بالثناء من أهل مصر فقط، بل ومن أهل الاسان العربي في سائر جهات الارض

٥ مارس سنة ١٩٠٧ دكتور عثمان غالب»

« وكتب مستر بريلسفورد المحرر في جريدة الديلي نيوز مقالا عنوانه « التعايم في مصر » هذا هو نصه :

« نشرت منذ أيام صحيفة فرنسية تصدر في مصر (يشير إلى المقال الذي نشرته لتندار إيجيسيان الصادرة في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٧ بعنوان « عهد الجهل ») مقالا اشتمل على جدول جامع لبيان ما تنفقه بعض البلدان من موازيتها على المعارف العمومية وإليك بيانه :

البلدان	الميزانية العمومية	ما ينفق على التعليم	ما يخص التعليم من الميزانية
بروسيا	١٨٠٠ مليون فرنك	٢١٤ مليون فرنك	١١٩ و ٠٠
فرنسا	٣٧٠٠ » »	٢٧٠ » »	٠٧٣ و ٠٠
بريطانيا العظمى	٥٣٠٠ » »	٤٠٠ » »	٠٢٥ و ٠٠
النمسا	١٤٢٠ » »	٠٩٥ » »	٠٦٧ و ٠٠
صربيا	٠٠٩٠ » »	٠٠٦ » »	٠٦٧ و ٠٠
إسبانيا	١٠٠٠ » »	٠٤٦ » »	٠٤٦ و ٠٠
روسيا	٥٠٠٠ » »	١٠٠ » »	٠٢٠ و ٠٠
مصر	٠٣٢٥ » »	٠٠٤ » »	٠١٢ و ٠٠

« لقد وضع هذا الجدول خصيصاً ليلفت النظر إلى الأرقام الأخيرة فالأمر
 الأكثر حضارة وضعت في رأس الجدول وحكومة الصرب الفتية المحرومة من كل تقدم
 لمصائبها المتكاثرة ، لفي مركز متقدم في هذا الجدول ! كما أن حكومة روسيا لفي
 حالة رجعية مظلمة ! بيد أن في ذيل هذا الكشف يرى القارى مصر ، تلك التي
 صارت منذ ربع قرن تحت سيطرة إنجلترا وإدارة رجالها ! وإتنا إذا ما رجعنا إلى
 عهدنا التي قطعناها على أنفسنا أمام العالم أشقة لا محالة على سمعتنا فإتنا ما ذهبنا إلى
 مصر إلا لتكون فيها رسل علم وحضارة وتقدم !

« من المعقول أن تكون روسيا كما هي حكومة إخضاع وإطاعة ، لا حكومة
 علم وترقى ، ولكن ما هذا الذي نحن فيه إزاء مصر ؟ إتنا ذهبنا إليها مثقلين بأحمال
 (الرجل الأبيض) أعنى بمهمة نشر النور وإمداد الأمة المصرية لتحكم نفسها !
 « إتنا إذا كنا مخلصين في عهدنا عند بدء احتلالنا من أتنا لانبث إلا قليلا
 حتى يستتب النظام في بلد ذى مستقبل كبير ، وأن نرشد المصريين إلى حسن إدارة
 مرافقهم ، فما الذى أعددناه لتحقيق هذا التعهد ؟
 « كان علينا أن نعد رجالاً أكفاء للحكم ، وللوظائف ، وللتعليم ، بقدر ما يمكن
 من السرعة !

« كان علينا أن نعمل في مصر ما يجب أن يعمل به بلد ناشط تخلص من الاحمال
 الثقيلة الجائرة لأصلاح شؤونه !

« إنا نعلم مثلاً ما عملته بانغاريا وهي في حالة تشبه حالة مصر ، بعد أن نالت بكل
 جهد حريتها ! فقد كان لديها فريق كبير من سكان الريف غير ملم بالقراءة والكتابة ،
 وكانت في آن واحد أكثر فقراً من مصر . بيد أنها لم تدخر أي جهد في سبيل
 إنشاء مدارسها العامة ، وعلى الإخص تشييد جامعة في عاصمتها صوفيا ! فلقد استدعت

ما ينقصها من الاساتذة من روسيا فلبى دعوتها أساتذة عديدون أجلاء وبينهم
كثيرون من المنفيين السياسيين مثل الاستاذ (ميلوكوف) فانه وجد أكرم ملجأ
لدى إخوانه الشبان فى بلغاريا !!

« رأى البلغاريون أنه لا يمكنهم البقاء تحت وصاية الاجانب فى التعليم وأن المعارف
أساس القومية ، فبعثوا بطلابهم الاكفاء إلى زوريخ وباريس . وبعد مضي خمسة
عشر عاماً ، حل الاساتذة الوطنيون محل أولئك الروس !
« إن تعليم أمة بأسرها يتطلب عدة قرون ، ولكن مما لامشاحة فيه أن فى
خمس عشرة عاماً يمكن إعداد الاساتذة الاكفاء لإدارة التعليم من بين الشبان
الاقوياء الاذكياء !

« إن جامعة صوفيا لمزهرة اليوم ، والاساتذة فى جميع كلياتها — على ما أعتقد —
وطنيون وحائزون لاحترام تلاميذهم بل لاحترام الامة بأسرها !

« لم يوجد فى مصر حتى اليوم جامعة سوى الجامعة الدينية القديمة ، جامعة
الازهر . فمصر التى بلغ عددها الآن إثنى عشر مليوناً من الانفس محرومة كل
الحرمان من أن تشبه إحدى أمم البلدان التى لا يزيد عددها عن ثلاثة أو أربعة
ملايين نسمة فى نيل أس الرقى الجوهري !

« يبذل المصريون الوطنيون الجهد فى إنشاء جامعة وقد قبلوا أن تضرب فى
بلادهم ضربة لتحقيق هذه الغاية . بل أنهم جمعوا من طريق الاكتاب نحو عشرين
ألف جنيه ليقدموها للجامعة !

« إن تعليم العلوم الحرة كالأدب والتاريخ والفلسفة معدومة فى مصر ، لانه
لا يوجد فيها تعليم أرقى من الابتدائى والثانوى غير بعض مدارس عالية فنية لتدريس
علوم الحقوق والهندسة والطب ، وقد كانت موجودة قبل الاحتلال ، ولقد أبعدنا
الاساتذة الوطنيين عن هذه المعاهد ، وأصبحت الفئة القائمة بأمر التعليم مكونة من
أساتذة أوريين ، وبصنة خاصة من الأنجليز !

« لم يدع أحد أبداً — كما أعتقد — أن المصريين قليلو الذكاء ! وها نحن أولاء في مدى ربع قرن لم نهى عنهم أساتذة ليتوموا بأمر التعليم في بلادهم مستمرين على استيراد أساتذة الانجليز الذين يزداد عددهم في كل عام ، لا للمدارس المصرية العالية فحسب ، بل كذلك للمدارس الثانوية !

« إنا عندما احتلنا مصر كان الجاري فيها بعث بعوث سنوية من طلابها المختارين إلى أوروبا ليتموا علومهم في جامعاتها وليعودوا مثقفين قادرين على إنهاض جميع مرافق بلادهم ! بيد أننا ألغينا هذه البعث ولم نعد إلى تنظيمها تنظيماً جزئياً إلا في هذا العام ، وذلك بعد أن حمل علينا (مصطفى كامل) في عاصمة بلادنا حملة أخجلتنا جميعاً !..

« إن الاساتذة الذين دعاهم بلغاريا من روسيا لتعليم أبنائها اضطروا إلى أن يتعلموا هم أنفسهم اللغة البلغارية ، وأن يلقوا الدروس بها ، لانهم يعلمون أن أجود التعليم وأنجح ما كان باللغة الوطنية ، وأنه لا يمكن نشر المعارف الأهلية إلا بواسطة الجامعات القومية !

« أما نحن فعلى الضد من ذلك ، حتمنا على المصريين تعلم اللغة الانجليزية ، وأن يتلقوا العلوم بها لافى المدارس العليا فحسب ، بل وفي المدارس الثانوية والابتدائية أيضاً ، دون أن نحتم على الاساتذة الاجانب أن يتعلموا اللغة العربية !

« إن اللورد كرومر لا يعرف اللغة العربية ، بعد أن لبث في مصر ربع قرن ! وكذلك مستر دنلوب ، القسيس القديم ، يجهلها جهلاً مطبقاً ! في حين أنه يرأس إدارة التعليم في القطر المصري ! وبالطبع ما دامت الحال سائرة على هذا المنوال ، فجلب الاساتذة الانجليز يزداد عاماً بعد عام ، واستياء المصريين يستفحل مع الزمان !

« يدعى مستر دنلوب . بل وتدعى السياسة الموضوعة للتعليم في مصر ، إبان احتلالنا لها ، أنه لا يمكن تدريس العلوم باللغة العربية لعدم صلاحيتها ! مع أننا أخذنا

عن العرب علم الحساب ، وهم الذين اخترعوا الجبر ، بل إن اسمه هو اسم مخترعه العربي ! فهل بعد ذلك يدعون أن اللغة العربية فقيرة إلى حد أن شابا لا يستطيع أن يتعلم بها العلوم الرياضية ؟

« إني شخصا مثل مستر دنلوب ، لأعرف اللغة العربية ! ولكنني أعرف بعض التاريخ ، وأذكر أن الترجمة العربية في القرون الوسطى هي التي عرفت أرسطو لاوربا ! وأعلم أيضاً بعض اللغة التركية التي استعارت من العربية جميع الاصطلاحات الفكرية والعلمية ، كما استعرنا نحن هذه الاصطلاحات من اللغة اللاتينية ، بحيث إن تاريخ علوم الطب والحقوق والهندسة يجري في جامعة الاستانة على أحسن أسلوب باللغة التركية !

« يقولون لنا بعد ذلك إنه لا توجد كتب مدرسية بالعربية ! فليكن وما كان لدى البلغار منذ ثلاثين عاما كتب للتعليم بلغتهم ، وكذلك ما كان لدى اليونان كتب إبان حرب الاستقلال ! ومع ذلك فإن طلاب أتيننا وصوفيا يتلقون اليوم دروسهم بلغتهم الوطنية وفي كتب قيمة مسطورة بها !!

« لا يشير أحد بأهمال تعلم الإنجليزية أو الفرنسية في أي بلد ، فإن إتقان لغات الحضارة الاوربية — ولو واحدة منها — ضروري لكل رجل متعلم . وفي استطاعة المصريين أن ينحوا نحو اليونان والبلغار ، يفكرون بلغتهم الخاصة ، ويتممون معارفهم في إنجلترا أو في فرنسا ، حتي إذا ما توافرت لديهم جميع وسائل الرقي ساروا بأنفسهم إلى ما يهيشه لهم استعدادهم من النهوض !

« إن اللغة الاموية أس كل حضارة كما قال « بيل » منذ أيام ، واتخذت جميع الصحف الاستعمارية من كلمته هذه أداة وطنية !

« ألا إنه كان يجب علينا أن نكون كذلك وطنيين إزاء مصر ! وعوضا عن أن تؤدي هذا الواجب تلقاءها قد أهنا لغتها القومية ، وأهملنا تعليمها ، واجتهدنا أن نشكلها بشكل فاقد النضوج ومخالف تماما لاصول الجنسية ! ولقد كانت العاقبة أن

فجع التعليم ، وأصيبت الامة المصرية بضربة قاسية في كرامتها وفي جدارتها وفي مستقبلها ، وأخيرا ساعدنا بهذه الافعال التي قدمناها أولئك الذين أحسنوا استخدامها لبث حركة الاستياء معلنين بكل تدمير أننا نعدنا إنزال مصر إلى حضيض الجهل لنستعبدنا !!
لندره في ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٧ (ر.ن. بريلسفورد)



وكتب مسيو إدوار لمير الاستاذ الجليل بكلية الحقوق في جامعة ليون كتاباً لجريدة الطان نشرته لتندار إيجبسيان بعددها الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧ وهذا نصه :

« إني اجتنبت إلى الآن الدخول في المناقشات التي دعت إليها استقالتى فلم أمدّها بشيء مما أعلم ، ذلك لأننى لم أكن تخلصت تماماً من قيود التوظيف في الحكومة المصرية !
« أما الآن وقد استرجعت مالي من حرية القول ، فأني متهيج بالاستنادة منها لادل على الاسباب التي اضطرتني للتخلي عن إدارة مدرسة الحقوق الخديوية !
« تركت هذه الوظيفة والاسف يكاد يمزق فؤادي لان البقاء فيها لم يعد في وسع رجل مثلي جعل حياته وقفا على العلم ، ولأنى ما كنت بقادر على حفظ هذا المنصب ذى الراتب الضخم مالم أكون آله صماء لسياسة غير قويمة ومكدره لصفاء العلائق بين المصريين والاوربيين !

« إن الموظف الانكليزي القابض فعلا على الادارة الحقيقية لنظارة المعارف وهو المستر دجلاس دنلوب ، كان قبل قدومي إلى مصر بعام قد حارب مدير مدرسة الحقوق بثبات نادر فغلبه على أمره وسلب منه سلطته ، ثم اغتتم تلك الفرصة التي آلت فيها هذه السلطة إلى العدم وأخذ يهيج عواطف الطلبة ويستفزها بإصداره لهم أوامر متناهية في القسوة والغلظة ولا مبرر لها ، حتي جرمهم إلى الاعتصاب ، ثم اتخذ اعتصابهم ذريعة للتشفي من سلفى الذي كان حاقداً عليه !

« ولم يكن حظي من المعاملة بأبعد من حظ هذا السلف ، إذ كثيراً ما وضعني

المستشار الانكليزي بسوء تصرفاته — ولا أدري إن كانت متصودة منه أم غير مقصودة — في مراكر حرجة عجزت عن الخروج منها . وعن توقي نتائجها إذ كنت مقيداً كل التقيد بلوائح تنزع من يدي كل سلطة حتى في المسائل الفنية الصرفة التي أدخلت أيضاً في اختصاص أقلام الوزارة !

« وقد حارب المستر دنلوب تقدم التعليم الفرنسي في مدرسة الحقوق بلا تبصر ، على حين أن تعليم الحقوق في هذه المدرسة لا يزال ويجب أن يبقى تعليمياً فرنسياً مادامت قوانين البلاد لم تتغير تغيراً كلياً ، لأنها عبارة عن ملخص لقوانيننا ، ولأنه لا يوجد لها شروح ومؤلفات باللغة العربية ، اللهم إلا النادر منها !

« وقد مثل (أي المستر دنلوب) رواية مضحكة للتعليم العالي في مدرسة الحقوق فعمل تعيين ما يحتاج إليه القسم الفرنسي من الموظفين تسيماً لما ينقص من عددهم المحدد قانوناً وحيثه في ذلك أن يصير هذا القسم إلى الزوال في المستقبل القريب واكتسح من القسم الأكبر — وهو الذي تدرس فيه الحقوق الفرنسية باللغة الانكليزية — الاساتذة الكفاء الذين قاموا بأمره في مبدأ تأسيسه ! وهم من القضاة الذين أفادتهم إقامتهم الطويلة في الديار المصرية خبرة بأسرار قوانيننا واستبدل بهم (أي المستر دنلوب) شباناً من الانكليز يعينون بمجرد تخرجهم من الكلية الانكليزية فيقدمون إلى مصر وهم والطلبة المكلفون بتعليمهم سواء في الجهل بالقوانين المصرية ، بل إن فريقاً من هؤلاء المعلمين لم يبلغ إلى الآن في معرفة لغتنا حداً يستطيعون معه ترجمة المؤلفات الفرنسية التي يستعان بها على التدريس ترجمة صحيحة !

« واتد بذلت كل جهد في سبيل ترقية شؤون المعلمين ، إما بتخصيصهم لتدريس فرع واحد ، أو بتقليل عدد الدروس التي يكلفون بها حتى لا يصعب عليهم تحضيرها أو بتوسيع مجال المباراة بينهم بترقية النجباء منهم ، أو بمنع الأسباب التي تدفع المعلمين

الانجليز إلى ترك المدرسة بمجرد إستفادتهم شيئاً من المبادئ القانونية يتمكنون بها من الدخول قسراً فى المحاكم الاهلية ، بذلت كل سعي فى هذه السبيل فذهبت مساعي كلها أدراج الرياح إزاء عناد مستردنلوب وتعتته !

« كان هذا الرجوع بالعلم إلا الوراء يقتضى التبصر والحكمة ومعاملة الطلبة بالحسنى خشية أن تهبج غضبهم حالتهم السيئة ، وأنحطاط التعليم فيهم خصوصاً وفى مصر الآن حركة فكرية ترمى إلى طلب العلوم والعرفان ، ولكن مستردنلوب وضع هؤلاء الطلبة الذين بلغوا سن الرجال وأغلبهم متزوج نظاماً من النظم الموضوعة لصغار تلاميذ المدارس الابتدائية ، وأخذ يعاملهم بقسوة متناهية ويستعمل معهم سياسة وخز الأبر ، سياسة اضطهاد ديني ! فكانت نتيجة ذلك أن انضم إلى الحزب المعارض للانجليز ، نشة متعلمة متقدمة ، وأن يستولي على أفئدة الشباب الحقد والبغض للإدارة الانجليزية : وأن تتحول مدرسة الحقوق مجعاً للوطنية المصرية ! بحيث لا تكاد ترى بين التلاميذ الاربعمائة الموجودين الآن فى مدرسة الحقوق عشرة لا يؤمنون كل الايمان بمبادئ « مصطفى كامل »

« حاولت مراراً أن ألفت نظر المستشار الانجليزى إلى الاخطار التي تنشأ عن اتباع خطته فى نظام التعليم فلم أنل منه شيئاً اللهم إلا بعض تجاوز وقتي عن بعض مسائل ، ولكنه لم يخلص مطلقاً فى الاقلاع نهائياً عن خطة كلها إيلام وإرغام ولذلك كنت أتوقع دائماً من وراء عمل مستردنلوب واستفزازه للخواطر أن تعصف فى مدرستي عواصف جديدة أشد خطراً من العاصفة التي عصفت فى سنة ١٩٠٦ (يقصد إضراب الطلبة عن الدروس) وكانت تلتى علي تبعة ذلك أمام الرأي العام المصري والفرنسي معا !

« انتهى مستردنلوب أخيراً بالتعرض لكرامتي تعرضاً مؤلماً ، ذلك أنه أراد أن يجعلني بالرغم منى شريكاً له فى الدسائس التي يدبرها ضد وزير وطني هو سعادة سعد زغلول باشا ذلك الذي اختارته الوكالة الانكليزية بفعل تأثير الرأي العام فيها ،

والذى لم يشأ أن يكون آلة لإرادة لها ، فلم يكن ينزع من هذا الوزير كل سلطة ويغلبه على كل أمر أكره رؤساء الموظفين في الوزارة على أن يتألبوا حزبا واحدا لعرقلة كل عمل يأمر به رئيسهم الاعلى ! ولم يكن حظى من هذا الاكرام أقل من حظ زملائي ، فكنت أتلقى أوامره قبل تحرير تقاريرى الرسمية وكان يحيرنى على تقديمها له قبل إرسالها الى الوزير لينقح فيها ما يشاء ، بل قد حدث لى أحيانا أنى بعد أن حررت أوراقى وبعد أن خرجت من مكتبى وجلست فى الوزارة عدت فغيرت ونتمحت منها ما شاء المستشار ! كل ذلك مما لا طاقة لى على احتماله ولم يكف المستر دانلوب ، بل كان يريد منى أنى مادمت راغبا فى البقاء يجب على أن أتدنى إلى حد التضحية بضميرى وبتمريض نفسى للظهور مظهر الخائن الاثيم أمام الوزير الوطنى !

« ينتج من هذه الاسباب التى ينتهها أن علائقى مع مستر دانلوب كانت دائما مشوبة بأكدار على انها توترت فجأة أثر خلاف حدث ، وكان سببه مسألة تعيين معلمين ، فند ترك ثلاثة معلمين وظائفهم ووضعت لائحة جديدة للتدريس . يزيد بها عدد الحصص ، فاضطرت والحالة هذه أن أطلب فى ميزانية السنة الدراسية الداخلة فى سنى ١٩٠٧ — ١٩٠٨ إضافة معلمين اثنين على الأقل ! فبعد أن وعدنى مستر دانلوب وعدا صريحا بأجابة طلبى ، عاد فنكث وعده قائلا : « إن الظروف السياسية لا تسمح باستخدام معلمين ، أوريين زيادة عن الموجودين ! ثم هو لا يقبل بحال من الاحوال استخدام الوطنيين للتدريس فى مدرسة الحقوق ولو كانوا من أعلم العلماء ! إلا أنى لم أذعن لهذه النتيجة ، وتمكنت بفضل مساعدة أحد كبار الموظفين الانكليز من حمل المستر دانلوب على تعيين معلمين من أصل مصري فى مدرسة الحقوق ، ولكن بعد ان اضطرت إلى التساهل معه فى مسائل كثيرة خصها تعهدها له بأساءة الشهادة فى كل مصري ينتظر أن يقدم للتدريس بمدرسة الحقوق إجابة للدعوة التى أعلنها وزير المعارف فى الجريدة الرسمية !

« شدد مستردا نوب حملته علي كما شدد ها على سلفي فبعد أن استنفدت كل وسائل الدفاع وأيقنت أنني أصبحت عاجزا عن حماية موظفي مدرسة الحقوق وطلبتها من مظالمه المروعة استخرت الله في السفر إلى وطني :

« حدثت بعد ذلك حادثة يستكرها الذوق السليم وقد بلغت إلى الصحف بصورة إن أنا احتملتها ضيعت كل كرامة لي عند زملائي وتلاميذي لذلك صممت على تنفيذ رغبتى في الاستقالة ، وقدمتها فعلا فتبليت بعظيم الارتياح ! وفي اليوم التالي عين بدلا منى مدرس انجليزى لا أجد جملة تصدق عليه خيرا من هذه الجملة التى نسبت بحق أو بغير حق إلى السير ألدن غورست وهى « أن متر « هل » جاهل وأنه خير لنا أن يكون كذلك ليكون أسهل قيادا ! »



« ولقد عتب علي نفر من أبناء وطني في القاهرة ، وأخذوا علي التضحية بصواح فرنسا المهمة في سبيل عواطفى الذاتية ، ويقولون إنى تركت وظيفة من أسمى وظائف التعليم في مصر كانت الآن محفوظة لعالم فرنسى رغبة في التخلص من مهمة لم ترق في عيني ! ولست أرى رأيهم هذا في زنة الصواح الفرنسية . فإنه كما كان من اللازم لنشر نفوذ أمتنا في الشرق أن يتولى مدرسة الحقوق الخديوية رجال أمثال « فيدال باشا » و « تستو » في وقت كانت أيديهم فيه مطلقة حرة ، يعملون ما يشاؤون لنشر علومنا القضائية ، كذلك لا يليق بشرف فرنسا ولا يوافق تأييد نفوذها في مصر أن يرضى علماءها بأن ينتزع مسترد نوب روح الادب ويهدم صروح العلم تحت ظلالهم ! » هذا ولا يغيب عن ذهننا معشر الفرنسيين أنه صار يستحيل علينا الآن المحافظة على شئ من نفوذنا في مسائل التعليم الرسمي المصري فقد فات أوان ذلك . وذهبت الفرص التى كان ينفع فيها الدفاع ، وقضى علينا بالانحلال التام ، وكان آخر سهم رشقنا به مسترد نوب ذلك الامر العالى الذى صدر حديثا بإلغاء اللغة الفرنسية من

السنة الاولى في المدرسة التوفيقية ، وهي آخر مدرسة كانت تدرس فيها هذه اللغة
للآن ، وعلى هذا فلا يمضي أربعة أعوام حتى يقضى على اللغة الفرنسية في جميع
المدارس المصرية قضاءً مبرماً ، ثم تبدأ بعد ذلك تصفية التعمم الفرنسي في مدرسة
الحقوق الخديوية !

«وصفوة ما أراه هي أن لا سبيل إلى تأييد تفوذنا الادبي في مصر إلا بالاستفادة
من فساد النظام الانجليزى في التعليم وذلك بترقية مدارسنا الحرة ، فان لدينا منها في
القاهرة مدرسة حقوق فرنسية يكفي لاقبال الفريق الاعظم من طلبة الحقوق عليها
ولإعراضهم عن مدرسة الحقوق الخديوية أن تعدل خطط التدريس فيها بما يناسب
حاجة البلاد الخصوصية ، وأن يستعان بالاساتذة النابغين من المصريين وعلى الاخص
بعلماء الشريعة الاسلامية ، وأن يرسل لامتحان طلبة لجان كالتى ترسل إلى مدرستنا
الطبية في بيروت ، وأن تنشأ في جانبها مدرسة تحضيرية لتعليم اللغة الفرنسية ولا
أظن أننا نجد فرصة آمن من هذه الفرصة لاسترداد ما كان لنا من الأثرة بتعليم
الحقوق في مصر ، وهي الأثرة التى انتزعت من يدنا في سنة ١٨٩٩

إدوارد لمبير»



المالية

قررت لجنة التصفية الدولية، في القانون الذي أصدرته باسم قانون التصفية - قبل أن تحتل إنجلترا مصر - أن النفقات الضرورية للإدارة المصرية في كل عام يجب أن تكون ٥٢٠.٠٠٠ ر. جنيه مصري، وحددها مؤتمر لوندرة، في ٢٧ يولييه عام ١٨٨٥ بمبلغ ٢٣٧.٠٠٠ ر. جنيه مصري وأخيراً اتفقت الدول الدائمة في سنة ١٨٨٨ على أن تكون هذه النفقات الإدارية السنوية مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه مصري وإن ما يتبقى من الدخل يقسم قسمين، يرسل أحدهما إلى خزانة الحكومة لصرفه في المنافع العامة، ويرسل الآخر إلى صندوق الدين ليصرف سنوياً في الأوجه الآتية:

أولاً - دفع أرباح الدين العام

ثانياً - إستهلاك جزء من الدين العام

ثالثاً - يحفظ مبلغ مليوني جنيه كمال احتياطي

« نفذ هذا النظام المالي الموضوع بصفة دولية سنة ١٩٠٤، حينما سمح الاتفاق الفرنسي الانجليزي للحكومة المصرية أن تتصرف في جميع الاموال (ماعدا مبلغا لا يتجاوز ثلاثة الملايين من الجنيهات ليقى في صندوق الدين) » إذاً كان يجب أن تكون النفقات بمقتضى هذا النظام الدولي منذ احتلت إنجلترا مصر، أي منذ ٣٩ سنة كما يأتي:

جنيه مصري	
٠١٣٥٦٠٠٠٠	نفقات إدارية من سنة ١٨٨٣ لغاية سنة ١٨٨٥
٠١٠٤١٤٠٠٠	نفقات إدارية في سنتي ١٨٨٦ - ٨٧
١٨٢٧١٢٤٠٠	نفقات إدارية من سنة ١٨٨٦ لغاية سنة ١٩١٦
٠٠٦٣٠٠٠٠	نفقات إدارية من سنة ١٩١٧ لغاية سنة ١٩٢١ (قدرنا
	النفقات في هذه السنوات ضعف المقرر لزيادة مرتبات
	الموظفين أي ١٢٠٠ ١٢٦٠ جنيه سنوياً
١٥٤١٨٥٣٣٠	للدين العمومي من أرباح واستهلاكات في ٣٩ سنة
٠٢٥٨٩٦٠٠٠	الخراج للدولة العثمانية في ٣٩ سنة
٠٠٠٨٠٠٠٠٠	قروض السودان
٠٠٤١٤٣٩٥٦	تعويضات الاسكندرية (بسبب الثورة العراقية)

جنيه مصري

٤٦١٩٨٢٦٨٦	مجموع النفقات في ٣٩ سنة
» أما الغلات فقد بلغت في التسعة والثلاثين عاماً الماضية على وجه	

التقريب ما يأتي :

٦٠١٥٠٠٠٠٠	غلات عادية وغير عادية
٠٠٩٠٠٠٠٠٠	قرض مضمون في عام ١٨٨٥
٠٠٧٠٠٠٠٠٠	قرض ممتاز
٠٠٢٥٠٠٠٠٠	المتوفر في سنة ١٨٨٢

جنيه مصري

٦٢٠٠٠٠٠٠٠٠	مجموع الغلات في ٣٩ عاماً
------------	--------------------------

» قال اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٤

» إن الإدارة المصرية اتفقت على الاعمال العامة مدة الست عشرة سنة الماضية (أي منذ سنة ١٨٨٨ التي اتفقت فيها الدول على تقسيم الدخل السنوي قسمين كما

يناً) مبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري «
 « وقد نخر اللورد كرومر بأنه لا توجد حكومة في الأرض تعطى
 الأعمال العامة من ميزانية كميزانية مصر مليون جنيه في العام !
 « لذلك نضيف إلى النفقات التي ذكرناها ما كان يجب إضافته في
 سبيل المنافع العامة - بناء على هذا التقدير - في ظرف ٣٤ سنة (أي من
 سنة ١٨٨٨ لغاية سنة ١٩٢١) وهو مبلغ ٣٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . فتكون
 النفقات كلها كما يأتي :

جنيه مصري	
٤٦١٩٨٢٦٨٦	مجموع النفقات الادارية البادية الذكر
٣٤٠٠٠٠٠٠	للاعمال العامة بناء على مارسحه اللورد كرومر

جنيه مصري	
٤٩٥٩٨٢٦٨٦	مجموع الخرج في مدة ٣٩ سنة
	و إذا قارنا الخرج بالدخل نجد :

جنيه مصري	
٦٢٠٠٠٠٠٠٠	مجموع الغلات في ٣٩ سنة
٤٩٥٩٨٢٦٨٦	مجموع الخرج في ٣٩ سنة

جنيه مصري	
١٢٤٠١٧٣١٤	الباقى في الصندوق :

« إنه لرقم ضخمة ! ولكن أين هو ؟؟

« يقولون إنه يوجد عشرة ملايين جنيه في الوقت الحاضر كمال
 احتياطي ! ولكن الباقي وهو ١١٤ مليون جنيه ، أين يوجد ؟ من يعلم
 ذلك غير الأنجليز ؟

﴿ الدين العمومي ﴾

« علمنا من قانون التصفية الذى صدر فى سنة ١٨٨٠ أن الدين المصرى بلغ فى ذلك التاريخ إلى ٩٨ مليون جنيه ، وعلمنا من كتاب الأحصاء الرسمى الذى أصدرته الحكومة المصرية فى سنة ١٩١٠ أن هذا الدين كان عندما احتلت إنجلترا مصر ٩٤ مليون جنيه ، وبناء على القاعدة التى حتمها قانون التصفية يجب استهلاك هذا الدين فى ظرف ٦٥ سنة ابتداء من سنة ١٨٧٦ ، أى أنه مضى حتى الآن من بداية الاستهلاك ٤٦ سنة ، وكان ينبى على الأدارة الأنجائزية فى مصر أن تكون قد استهلكت منه حتى اليوم ٦٩ مليون جنيه ! بيد أنها للأسف لم تستهلك منه شيئاً !

« ألا إن هذه الأرقام الفتانة تدل على ماربحتة لإنجلترا الهادمة من مصر المهدومة ، وإليك البيان :

جنسيه مصري	
١١٤	الباقى المجهول من الدخل
٥	مرتبات الموظفين الأنجليز فى الشؤون المصرية (منذ ١٨٧٦)
٦	نفقات جيش الاحتلال البريطانى فى ٣٩ سنة
٢٣	هدية مصر لإنجلترا إبان الحرب الكبرى الأخيرة (بعد خصم ٧٠٠ ألف جنيه أهدتها لإنجلترا لمصر عندما استردت هذه سودانها
٢٥	أرباح المشتريات المصرية من إنجلترا وغيرها

جنيه مصري

المجموع ١٩٦٣.٠٠٠.٠٠٠

ولنقدر ما خسرتة الامة المصرية من جراء الاختلال وسوء
الادارة الانجليزية بما يأتي :

٢. الخسارة بسبب إهمال المصارف في الوجه البحري مدة ٢٠ سنة
(كما قرر ذلك مسيو سانت كليردي فيل في تقريره الذي قدمه
لمؤتمر بروكسل في سنة ١٩١٠)

٦. تظير حرمان الامة المصرية من زراعة الدخان واشتجالاته من
الخارج وما خسرتة الامة المصرية من جراء هبوط عمن القطن إبان
الحرب لاحتلال إنجلترا مصر (كما قرر ذلك كبار الاقتصاديين
جنيه مصري (الامريكان)

٣٠. مجموع خسائر الاهالي المقدرة بسبب إحتلال إنجلترا لمصر

١٩. ما تقدم ذكره من الخسارة الحكومية

جنيه مصري

٥٠٥. جميع ما خسرتة مصر واتفقت به إنجلترا

« علي أننا نسأل الله أن يوجد في خزانة مصر الذهب الذي يعطى
الاوراق المالية (التي أصدرها البنك الاهلي المصري) وقد بلغت قيمتها
اليوم إلى ما يقرب من مليارين من الفرنكات ! ولكن للأسف كل الذهب
المصري في بنك إنجلترا !!

« هل لا حرا ان الانجليز أن يحكموا على أعمال رجالهم وبنوهم بأعمال

إسماعيل ؟

« أنشأ إسماعيل مملكة قوية وغنية وأعد رجالاً علماء في كل علم وفن بالرغم من كل ما استدانه ! ولكن ماذا عمل الانجليز ؟ إن الخزانات والقناطر التي يباهون بها بين الأعمال ما كانت إلا حملاً ثقيلاً على الخزانة المصرية نظراً للنفقات المتعاقبة اللازمة لترميمها أولاً صلاحها !

« ألا إن الحق بين والباطل بين والحكم للمستقبل ! ولن يظلم ربك أحداً ، وهو وحده المنتقم الجبار !

(الحالة الاقتصادية)

« لكي نقدر سوء الحال الاقتصادية خلال حكم الانجليز ، يجب أن نذكر ما كانت عليه مصر من الرخاء في بداية القرن التاسع عشر

« إن « محمداً علياً » الموجد لمصر الحديثة ، قد وفر فيها جميع مصادر الثروة الزراعية والصناعية . فزرع شجرة القطن للنسيج ، وشجرة التوت لتغذية دودة القز ، وأنشأ المصانع والمعامل في الوجهين القبلي والبحري حتى بلغ عددها إلى ١٢٥ معملًا أو مصنعاً ، قدمت العمل الكافي لنحو ١٦٥ ألف مصري ! وبذلك قامت يد العمل المصرية بإسائر حاجات الأمة ، وما كانت واردات الخارج إلا نزرًا يسيرًا !

« ولقد انتشرت التجارة المصرية بسبب رقي الزراعة والصناعة ، وفتحت أمام مصر أسواق كثيرة زادت ثروتها نماءً ووهبت الأمة رغداً ونعماً !

« هذا خلفاء محمد علي » حذوه ، وأخص بالذكر إسماعيل باشا فإنه بذل جهداً كبيراً في ترقية الزراعة والصناعة ، وأوجد عملاً لمئات الألوف من العائلات المصرية في الورش والمعامل ، ودور الصناعات المتباينة ، والمراكب البخارية والممارات والانشاءات وغيرها !

« أما الاحتلال فإنه قلب الزراعة رأساً على عقب ، بما ادعاه من إصلاح ، وأن أقل ما جناه إهمال المصارف عدة سنين في الوجه البحري ومنع زراعة الدخان !

« وكذلك الصناعات المصرية فقد دكها دكا وعمها محواً لترويج البضائع الانجليزية ، والاجنبية في مصر دون مبالاة بما يكون من عطل آلاف المصريين !

« وألغى البعوث الفنية التي كان يعيشها « محمد علي » وإسماعيل إلى أوروبا !
« وباع البواخر ودور الصناعات والعدد والمنازل والاملاك حتى أدوات سك النقود المصرية ! بائها هي وغيرها للانجليز بشمن بخس دراهم معدودة ، وباعهم معها الحياة الاجتماعية لآلاف من الأسر المصرية !
« اضطر لورد كرومر منفذ هذه السياسة أن يعترف بالحقيقة في تقريره عن سنة ١٩٠٥ ، إذ قال :

« إن من يقابل بين صناعة مصر الآن وبين ما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة مضت ، يجد أن الامكنة التي كانت مزدهرة بصناع الغزل ، والحياكة ، والعقد ، والصباغة والخيم والاحذية ، والصياغة ،

والمطارة والادوات النحاسية ، والقرب ، والسروج ، والمناخل ، والأقفال وما شاكلها ، كلها قد قلت جداً أو اندثرت ، وقام على أطلالها قهوات وحوانيت صغيرة ملاءة بضائع أوربية !

« ألقى الاحتلال زراعة الدخان إيزيد غلة الجمارك من رسوم الدخان الوارد من البلدان الأجنبية ! ولقد خسرت الأمة كثيراً في هذه السبيل ! »

« وليس لدى مصر الآن من الزراعات الغنية سوى زراعة القطن بيد أنها لا تجنى منها الربح الصناعي منذ أغلقت منازلها ، لان الاحتلال رأى في صالحه منازل لا تكثير ومنشستر ولغربول أن يخدم أثناس صناعة الغزل في مصر بما حتمه عليها من ضريبة تعدل ضريبة الغزل الوارد من الخارج افلقد أسست شركة للغزل في مصر في سنة ١٨٩٩ ، وأنشأت معملين كبيرين أحدهما في القاهرة وثانيهما في الاسكندرية ، ولكن ضريبة الثمانية في المائة التي قررتها حكومة الاحتلال على غزلها حالت دون نجاحها ! »

« يصدر القطن من مصر إلى الخارج ، ويعود اليها قماشاً مثقلاً بالمصاريف الباهظة ! والمصريون إزاء هذا الضغط الجائر مضطرون لشراؤه بأفدح الأثمان ، بينما يشعرون بأنهم قادرون على غزله وصناعته أقمشة في بلادهم بأقل الأثمان ! هذا عدا الفوائد الجمّة التي تعود منه على صناعاتهم وعلى أسواقهم في الداخل والخارج ! !



« ألا إن الضائقة المالية الناجمة في مصر عن الجمود الصناعي والتجاري

وقصورها على الزراعة فحسب، كادت تخرب مصر لولا أن دب فيها ديب الحياة
فنهض بها أبناؤها الأبرار وقوموا بعض التقويم حركة الاقتصاد الأهل
« ولكي يصلح الوطنيون الصادقون حالة بلادهم الاقتصادية بقدر
ما تسمح لهم الظروف أدركوا تأسيس المصارف وشركات التماز والنقابات
الزراعية الوطنية !

« ولقد كان على رأس العاملين لهذه الحركة المباركة أحد أصدقائي
الأعزاء الوطني المتيقن والأستاذ الشهير المرحوم عمر لطفي بك فإنه بعد
أن درس في عدة سياحات قضاها بأوروبا نظام النقابات الزراعية والصناعية
والتعاونية، استطاع أن يؤسس في قرى مصر المختلفة نحو ٢٣ نقابة زراعية
بين سنتي ١٩٠٩، ١٩١٢ كما أسس عدة جماعات تعاونية !

« كذلك المرحوم الأمير حسين كامل (الذي صار بعد «سلطان مصر») فإنه
عاون بسخاء على نجاح هذا العمل المبرور المثمر . وكان غيوراً على حالة
مصر الاقتصادية فمطرت له أبيض صحيفة في تاريخ مصر . إذ أنه كان
أول من أسس الجمعية الزراعية وأقام المدارس الصناعية الزراعية في مصر الحديثة !
« ولما أن رأت حكومة الاحتلال الأنجليزى هذه النهضة وضعت
في سبيلها عدة عراقيل بحجة أن هذه النقابات إنما أنشئت لغرض سياسي !
ولم تعد إليها المساعدة !

« على أن هذه الحكومة بعد انتقادات كثيرة مرة ، سنت في سنة
١٩١٤ قانوناً للنقابات يمكن وصفه بأنه « هادم النقابات » ! !

« وما وضعت الحرب أوزارها بعد أن استحكمت حلقات الضائقة المالية في مصر ، حتي نهض رجل من كبار رجال الاقتصاد فيها هو ابنها البار الوفي محمد طلعت حرب بك ، ذلك الذي نجح في إنشاء بنك مصر في سنة ١٩٢٠ ، برأس مال قدره في البداية نصف مليون جنيه .

« وهذا المصرف مصري بحت إذ أن كل مساهميه مصريون . والأمل كبير في إخماء رأس ماله واتساع أعماله وتأسيس مصارف كثيرة آخر بأموال مصرية ! فان الاستقلال السياسي لا يتحقق إلا إذا سبقه الأستقلال المالي الاقتصادي !

« وفي عام ١٩٢١ : ، عندما هبطت أثمان القطن في مصر هبوطاً مروعاً نهض الأمير الجليل يوسف كمال مع الكثيرين من أعيان مصر وكبرائها ، بذلك العمل البار النافع من جميع الوجوه ، ألا وهو إنشاء نقابة الزراعة العليا ، برأس مال قدره خمسة عشر مليوناً من الفرنكات ، رغبة في مؤازرة وتأييد أثمان الحاصلات ، وعلى الأخص حاصل القطن ، وحماية صغار الزارعين من شره مشتري الحاصلات

«ألا إن المصريين بأرضهم الخصبة ، وبذكائهم انذار المثال ، لقادرون على أن يهيئوا لهم من أمرهم الاقتصادي مرفقاً ، إذا هم تركوا أحراراً ولم تضع إنجلترا من العراقيل في سبيل نهضتهم ونشاطهم ما يقيدهم فلا ينقلون قدمهم ولا يصلحون أمورهم !!

السُّودَانُ الْمِصْرِيُّ

« السودان الكائن في جنوب مصر هو جزء منها ، ويؤلف معها منذ القدم أمة واحدة »

« لقد وجد قدماء المؤرخين أمثال هيرودوت وخلفائه في أبحاثهم وتنقيباتهم آثاراً دلت بكل وضوح على أن الجنس النوبي داخل في تكوين الجنس المصري . وأن أول ملك مصري فتح النوبة هو فرعون «أسركاف» أحد ملوك الأسرة الفرعونية الخامسة (٢٧٥٠ قبل ميلاد المسيح) »

« وعباً الملك « يبا » من ملوك الأسرة السادسة جديشاً من بلاد النوبة في عام ٢٥٩٠ قبل الميلاد ، وبه قهر أمراء مصر الشمالية » وأخضع الملك « مررع » من الأسرة السادسة شطراً كبيراً من بلاد النوبة وفتح سبيلاً في جندل النيل الأول « الشلال » لعبور السفن التجارية ، وثمة اكتشافت مناجم الذهب التي أغنت مصر قاطبة »

« وابن هذا الملك « يبا الثاني » أرسل تجريدة إلى النوبة العليا بقيادة الأمير « حرحوف » الذي تم على يديه فتح جهات كسنجر »

« وأوزرتاسن الأول » أحد ملوك الأسرة الثانية عشرة شيد في سنة

٢٤٤٥ قبل المسيح هيكلًا بالقرب من وادي خلغا حيث نقش على جداره أسماء آبائه الذين فتحوا بلاد النوبة »

« وأوزر تاسن الثالث » أحد ملوك هذه الاسرة استولى علي الجنديل

الثالث وشيد قلعتين في جواره

« وفي عام ١٨٣٠ قبل المسيح أنشأ » أمنمعت الثالث مقياساً في

جهة سمه للوقوف علي ارتفاع مياه النيل

« وفي سنة ١٥٤٠ قبل الميلاد نظم » طوئمس الأول » مؤسس

الأسرة الثامنة عشرة إدارة جميع أقاليم النوبة واحتك بقبائل السودان كافة.

ومنذ ذلك العهد تم اختلاط المصريين بالسودانيين وتعاملوا فتصاهروا

فامتزجت دماؤهم !

« ولقد وطدت الأمبراطورة «حتشبسوت» من الأسرة الثامنة

عشرة العلائق المكيئة بين مصر والسودان ومزجتها ببعضها ببعض مزجاً

حتى صار اجسما واحداً كما فتحت فتحاً سليماً جميع البقاع القاصية من السودان

« قامت هذه الأمبراطورة بسياسة كبيرة في جميع البقاع السودانية

الغربية في عام ١٤٩٠ قبل الميلاد ، فجذبت إليها القلوب ، ونشرت راية

مصر على أصتاع السودان نشرأتها ، وأصبح المصري يعتقد أن السوداني

أخوه ، وكذلك السوداني يعتقد عين الاعتقاد !

« وعند ما آبت الأمبراطورة حتشبسوت من سياحتها الطويلة إلى

مصر جاءها رؤساء القبائل السودانية من كل صوب ليؤدوا لعرش مصر

في شخصها الامبراطوري التحية وأكد الولاء وليقدموا لها الهدايا الجميلة

القيمة برهاناً علي إخلاصهم ووفائهم لمصر ولعرشها !

«استطاعت هذه الأباطورة مدة حكمها أن تبسط نفوذها على بلاد الحبشة والسودان الشرقي كذلك !»

«وفي عهد الأباطور «أمنحتب الثالث» عندما نزعت الحبشة إلى الثورة والاتصال عن مصر جردت هذه جيشاً عبر نهر النيل الأزرق وأخضع الحبشة بأسرها لسلطان أباطور مصر وناشت تحت حمايته !» ومنذ ذلك العهد سواء أكان في عصر الهجيم، أم في عصر اليونان، أم في حكم البطالسة والرومان، أم في عهد العرب والترك، كان السودان كذلك عضواً حياً من مصر، جنساً وعصية وجسماً وروحاً، حتى أن ضباطنا الفرنسيين عندما تنبؤوا للماليك في تجريدة نابليون بوناپرت توغلوا في بلاد النوبة باعتبار أنها جزء معلوم من مصر !

«ولما ارتقى «محمد علي» عرش مصر، أرسل ابنه إسماعيل إلى أعالي النيل ليضع نظام الإدارة في السودان، فوصل إلى سنار وفي عودته قتل في جهة المتمة !»

«سافر ولاية مصر «محمد علي» ونجله «إبراهيم» و«سعيد» إلى السودان على التوالي وأجروا فيه عدة إصلاحات

«كذلك الخديوى إسماعيل — الذى اتخذ من مدينة الخرطوم عاصمة ثلاثة لوادى النيل — قد أرسل إلى السودان ضباط أركان الحرب المتفوقين أيام كان ابنه الأمير حسين كامل وزيراً للحرية المصرية، أولئك الضباط النجباء الذين جابوا فيافي السودان سهله وجبله ووضعوا له الخرائط مفصلة

وضموا المجهول منه من قبل إلى المعمور العائش هو ومصر من قرون عديدة !
 « وأنشأ إسماعيل في السودان دور الصناعات المختلفة ، ووضع الآلات
 العديدة على جانبي النيل للأعمال الزراعية والصناعية التي كان مركزها
 مدينة الخرطوم

« ماثار السودان منذ أجيال عديدة على مصر ، ولا تدمر سكانه من
 إدارة مصر ! بيد أن إنجلترا بحيلها ودسائسها تمكنت في آخر حكم إسماعيل
 من تعيين بعض أبنائها كحكام في السودان ، بحجة منع تجارة الرقيق !
 ومن بين أولئك الحكام ذلك البطل الكبير الجنرال غوردون الذي ذهب
 ضحية مطامع السياسة البريطانية ، إذ قتل في الخرطوم في سنة ١٨٨٥ !
 « والمصريون الذين قتلوا في السودان سواء أكانوا حريسين أم
 ملكيين يعدون بمئات الألوف ، وكذلك ما أنفقته مصر في سبيل السودان
 يعد بالمليارات !

« ونظراً لأهمية السودان التي أدركتها إنجلترا من زمن بعيد ، قد
 رأت أن الفرصة سانحة بعد أن احتلت مصر ، فأمرت الحكومة المصرية
 بأن تسحب حامياتها منه ، وتهجره ملياً ! ولكن وزارة شريف باشا أبت
 الإصاخة لهذا العسف الشائن ، واستعالت بكل إباء مفصلة الأسباب في
 مكتوب قدمته للخديوى توفيق باشا هذا هو نصه :

« ألحت الحكومة البريطانية في طلب إخلائنا السودان ، غير أننا لأنك حق

الموافقة على ذلك الإخلاء لان هذا القطر الذي هو ملك الباب العالي ولمصر قد عهدت
إلينا حراسته والمحافظة عليه !

« تقول لنا حكومة جلالة الملكة إن واجبا مفروضا على مصر أن تعمل بنصائحها
دون مناقشتها ، وفي هذا خرق لحرمة المرسوم الخديوى الصادر فى ٢٣ أغسطس
سنة ١٨٧٨ ، والذي بمقتضاه يحكم الخديوى مع وزرائه وبواسطتهم ! لذلك نستحيل
لاتنا منعنا بالقوة من أن نحكم البلاد طبقا للدستور !

« ألا إن هذا المكتوب الشامل لأسمى معاني النبل وأقوى صفات
الحرية والأباء والوطنية السليمة ليس فى حاجة إلى أي تعليق عليه !!

« أعقبت حكومة شريف باشا حكومة نوبار باشا التي أذعنت طبعاً
لأمر إنجلترا ، واستصدرت مرسوما خديويا فى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ بسحب
الحاميات المصرية من بعض بلاد السودان وبعض البلاد العثمانية الملحقة
بمصر ، كما صدر مرسوم آخر فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ ينص على إلحاق إدارة
سودان مصر وملحقاتها بوزارة الحرية المصرية (أي تحت تصرف الانجليز)
وما مضت بضع سنين إلا أمرت إنجلترا الحكومة المصرية بخأة

فى ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ ، بأن تقرر استرجاع السودان ! وبعد أن أذعنت
لامرها واستردته بدماء المصريين وأموالهم أمرتها (إنجلترا) مرة أخرى
لتعقد معها عقدا يخولها الاشتراك معها فى إدارة هذا السودان ، وفعلا وقع
على هذا العقد كل من اللورد كرومر بوصف أنه نائب عن إنجلترا ومعتمدها
فى مصر ، وبطرس غالى باشا بوصف أنه نائب الحكومة المصرية ووزير
خارجية مصر فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وهذا نص مواد العقد :

المادة الاولى — تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة إلى جنوبي الدرجة اثنائية والعشرين من خطوط العرض وهى :
« أولا — الاراضى التى لم تخلفها قط الجنود المصرية سنة ١٨٨٢. أو

« ثانيا — الاراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الاخيرة وفقدت منها وقتيا ثم فتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد . أو

« ثالثا — الاراضى التى قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا

المادة الثانية — يرفع العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر على جميع أنحاء السودان ، عدا مدينة سواكن فلا يرفع عليها إلا العلم المصري فقط
المادة الثالثة — تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية

المادة الرابعة — القانون وكافة الاوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعدول به ، والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تخويرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجب أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تخوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة . وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة

البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناح العالي الخديوي
المادة الخامسة — لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء من القوانين أو
الوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا
ما يصدر بأجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها

المادة السادسة — المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط
التي بموجبها يصرح للاوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى
بالسودان أو ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل إمتيازات خصوصية لرعايا أية
دولة

المادة السابعة — لا تدفع رسوم الواردات الآتية من الاراضى المصرية حين
دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع
القادمة من غير الاراضى المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى
السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الاحمر
لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها
من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج. ويجوز أن تقرر عوائد على
البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر
بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن

المادة الثامنة — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية
جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه

المادة التاسعة — يعتبر السودان بأجمعه باعداً مدينة سواكن تحت الأحكام
العرفية وتبتمى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام

« المادة العاشرة — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات
بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو
تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة لتأخذها لتنفيذ بهذا الشأن

« المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة (بروكسل) المبرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها
الامضاءات

« كرومر » « بطرس غالي »

« إذا لم تكن انجلترا محتلة مصر ، أو وصية على حكومتها ، أفكان يمكنها أن تأمرها باخلاء السودان ؟ أفكان يمكنها أن تشترك معها في إدارة السودان بعقد جائز كهذا العقد ؟ كلا . إن وجود انجلترا في مصر محتلة غرضية هو الذي هيأ لها هذا الاقتيات !

« لقد اعتمدت انجلترا على القوة الحربية التي قدمتها لمصر ، إذ أرسلت ألياً من جيوشها ، ليشارك مع الجيش المصري في تجريدة السودان ! ألم تكن انجلترا في مصر لتوطيد السكينة كما ادعت ؟ ألم تتطلب ثورة السودان وهو جزء من مصر هذا التوطيد ؟ ألم تكن نفقات الجيش البريطاني الذي يحتل مصر من خزائن مصر ؟ ألا يمكن في هذه الحالة اعتبار جيش الاحتلال كجيش استأجرته مصر لتوطيد السكينة في ربوعها وفي أجزائها وممتلكاتها ؟؟

« اعتمدت انجلترا كذلك في إجراء هذا العقد الباطل على المعونة التي قدمتها لمصر إبان تجريدة السودان وقدرها سبعمائة ألف جنيه لتشارك معها في إدارة هذا القطر ! فهل يعقل أن يباع الاشتراك في إدارة قطر كبير كالسودان بمبلغ مثل هذا ؟

« إن إنجلترا كما تحتل مصر قسراً تحتل كذلك السودان ، الذي لا ريب في أنه شطر لا يفصم من خريطة مصر ! »
 « إن إنجلترا باسم هذا الاحتلال استطاعت أن تقنع فرنسا في حادثة فاشودة المؤلمة بأن السودان ملك مصر وأنه ليس أرضاً بغير مالك ! ألم يصرح اللورد سالسبوري نيابة عن الحكومة البريطانية بتجلس العموم ، في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ ، بعد أن دخل الجيش المصري مدينة الخرطوم بما نصه :

« إني أيدت بصفة عامة الحقيقة الفائلة بأن وادى النيل كان ويكون على الدوام ملكاً لمصر »

« أجل . إن وادى النيل يسائر أجزائه ملك لمصر منذ خمسين قرناً من الزمان وليست إنجلترا في السودان إلا غاصبة حق لا يصح التنازع فيه ! »

« تقدم مصر للأدارة الانجليزية في السودان الجيش والمال والموظفين ! فهل يعقل أن بلداً يضحي بدمه وباله وبذكوره وبجميع مواهب أبنائه ليعين بلداً آخر على الانتفاع بتضحياته والاعتداء على حقوقه ؟ وهل يعقل كذلك أن بلداً تعلن إنجلترا على ملاء العالم أنه مستقل ذو سيادة يكون غير كفء لأن يدير وحده سودانه وهو جزء منه ؟ »

« صرحت إنجلترا في هذه الأيام أنها لا تتأخر عن إعطاء مصر حاجتها من مياه النيل ! وهو تصريح من الغرابة بمكان ! بل ومضحك في

آن واحد ، لأنه تصريح يصفها بأنها مالكة السودان ! فمن أين جاءها هذا الحق ؟ ومن أي زمن وبأي سبب شرعي أجازت لنفسها هذا المركز في السودان ؟

« إلا إن المالكة الوحيدة للسودان التي يعرفها العالم أجمع هي الامة المصرية المنتشرة على شاطئ النيل من منبعه إلى مصبه ! فلامرسوم إخلاء السودان في سنة ١٨٨٤ ، ولا عقد الشركة الباطلة في سنة ١٨٩٩ ، ولا التصريحات الانجليزية غير الشرعية ، ولا أي عقد دولي لم تشترك في وضعه مصر ، ولا القوة الغاشمة نفسها ، لا شيء من هذا الباطل كله يدل على أن السودان جزء منقسم من مصر وأن إنجلترا ليست فيه غاصبة للعدل خارمة لحرمة الحق !

« لو كان البرلمان المصري باقياً إلى اليوم لقام نواب الامة المصرية في وجه هذا العقد الباطل وفي وجه كل عمل تحكيمي أثيم تجاه ملكية مضر للسودان ! ولكن إنجلترا هي التي تحت هذا البرلمان ! ليخلو لها الجوف ولتأمر الحكومة المصرية بالموافقة على أباطيلها !!

« أما الامة المصرية فأنها ما كفت ولا تكف عن الاحتجاج كلما حل تاريخ ١٩ يناير المشؤم من كل عام - على عقد الشركة الجائر على مؤامرة لا تنيب عن البال ضد حرية أمة ! على اشتراك إنجلترا في إدارة السودان !

« ألا إنه من أوجب الأمور على البرلمان المصري الجديد عند التمام

في المستقبل القريب أن يضم إلى صفوفه نواباً عن السودان ليمثلوه فيه كما كان الحال في البرلمان المصري في عام ١٨٨١

« لا تقوي مصر على رؤية السودان مبتوراً من جسمها ، والسودان لا يمكن أن يفصل عنها ! إنهما يؤلفان معاً بلداً واحداً منافعهما فيه مشتركة وعناصرهما الحيوية واحدة !

« فإن كيان مصر والسودان لا تقوم له قائمة إلا إذا اشتركت منافعهما وتمت وحدتهما !

« بعد أن كتبت هذه الكلمات في سبيل السودان . تسلمت من القاهرة مكتوباً هذا نصه : —

..... »

« لدي ياسيدي أبناء قيمة للغاية في شأن السودان المصري أحيطك بها علماً
« تعلمين أن الإنجليز عقب الهدنة شرعوا في تغيير طبيعة مسألة السودان ، إذ ألفوا من بعض صنائعهم وفداً وبعثوه إلى لوندرة تحت رئاسة السيد علي المرتضى أكبر نصرائهم في السودان !

« استقبلت الحكومة الإنجليزية هذا الوفد بكل حفاوة كما استقبله جلالة ملك إنجلترا !

« وما رأت الأمة المصرية هذه الحركة الإنجليزية حتى استاءت جد الاستياء وأعلنت جهاراً أن الوفد لا يمثل إلا نفسه ! كما أن الكثيرين من أبناء السودان نفسه احتجوا على هذا الوفد

« وفي الأيام الأخيرة سافر اللورد اللنبي إلى السودان ، وهيئت له الحفلات

التي لعب فيها السيد علي المذكور بطبيعة الحال دوراً آخر ، ففي الحفلة الرسمية التي أقامها الحاكم العام ألقى هذا الرجل خطاباً رد به على خطاب ممثل إنجلترا اللورد ألنبي ورحب به وشكر له تأكيده التي قاه بها أمام الوطنيين السودانيين المتجمعين في تلك الحفلة . وأكده أن ما قاه به هو عين الشعور الذي يحس به جميع أبناء السودان ، والذي يعلمه الحاكم العام حق العلم ! ويرى نفسه سيداً بهذه الفرصة التي مكنته من أن يعرب مباشرة للمندوب السامي عن شعوره وشعور بقية المتجمعين بشأن مركز السودان السياسي ! ثم قال : « إن السودان بصفته وطناً وجنسية وقومية ذات كيان ممتاز يجب أن يسير بنفسه في تطورات راقية (وذلك بالطبع لا يكون إلا بانفصاله عن مصر من جميع الوجوه) »

« وأعرب كذلك عن أمله في أن يعترف بهذا المركز الشرعي وأن تستمر في مستقبل الأيام وسبائل الرقي الباهر الذي تم في ظل الإدارة البريطانية !!! » ثم أضاف السيد المرغني إلى ذلك :

« إنه إذا سمح له بزيادة الإيضاح إنما يعرب عن أمل أهالي السودان في ألا يعوق استمرار الأعمال في خزان مكرار أي عائق (وهذا الخزان يحرم مصر من جزء من مياه النيل زراعتها في أشد الحاجة إليها وأهميتها حيوية لسعادة البلاد المستقبلية »

« عند ما علمت الأمة المصرية بهذه التصريحات المدهشة والمخادعات السياسية الإنجليزية استاءت بأسرها جداً لاستياء واحتجت بكل شدة ! » وفي أثناء هذه الحركة كانت لجنة الدستور تعمل لوضع قانون نظامي يشتمل جميع المبادئ الدستورية الحديثة . وكان واجباً عليها أن تذكر السودان داخل حدود مصر المحمّ ذكرها في الدستور ! فلما بدأت المناقشة في هذا الأمر الحيوي شعر المحتلون بتيقظ الأمة المصرية كتب اللورد ألنبي إلى الوزير المصري الأول ثروت باشا معلناً له أن لاحقاً للجنة الدستور أن تشتغل بمسألة السودان مادامت هذه المسألة جزءاً من الشرائط التي احتفظت بها الحكومة البريطانية لحين المفاوضة النهائية في أمر الاتفاق بين البلدين ...

« زادت هذه المناوشة السياسية الجديدة سخط الرأي العام المصري بأسره ،
فالأحزاب وجميع الجماعات وعلى رأسهم الامراء احتجاجوا احتجاجات شديدة
على تدخل إنجلترا في السودان الذي هو روح مصر نفسها

« ولكي تقفي على روح هذه الاحتجاجات وقيمتها ضد هذا الاعتداء
أقدم إليك صورة الكتاب الذي أرسله حضرة صاحب السمو الامير عمر طوسون
لرشدى باشا رئيس لجنة وضع مشروع الدستور ، وهذا نصه :
« حضرة صاحب الدولة

« إن لجنة الدستور التي ترأسونها يجب أن يكون عملها مطابقا لرغبات الامة .
ومسألة السودان من المسائل الشاغلة للرأي العام المصري ، وكان الواجب على الوزارة
الحاضرة أن تحصل على الاعتراف بيطلان اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ ، وتجعل هذه
المسألة من الشروط الاساسية التي لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البت فيها ! ولكن
إذا كان هذا قد فات الوزارة مع مزيد الاسف ، فلا يصح أن يفوت دولتكم
وحضرات إخوانكم أعضاء لجنة الدستور ! لذلك أذكر دولتكم بوجوب إعتبار
السودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال ، ووجوب تشكيل مجلس نوابنا
من المصريين والسودانيين على حد سواء ، حتى يجلس نواب إخواننا سكان السودان
المصري مع زملائهم نواب سكان الوجهين البحري والقبلي ، ويعمل الجميع للمنفعة
المشتركة التي لا انفصام لها أبداً . واقبلوا فائق احترامي

عمر طوسون»

« إن جميع الاوربيين القاطنين بمصر يتساءلون إزاء هذه التعقيدات التي تخلفها
إنجلترا في كل لحظة ، كيف يتسنى لمصر أن تعيش بدون السودان ؟ وكيف يكون
لإنجلترا فيه — وهي لم تحتله إلا لأنها محتلة مصر — حق مشروع ، في الوقت الذي
أعلنت استقلال مصر كبلد ذي سيادة ؟

« حقيقة إن جميع الاوربيين يخشون أن تثار تائرة الامة المصرية من جديد
الامر الذي لا يكون في صالح أي إنسان !

« هذا ومع أملنا الكبير في أن ترى السياسة الانجليزية حقيقة الحال فانا نضم
أماننا إلى أمانى مصر الحرة الكريمة »

وتقبلي أجل تحياتى وأسمى احتراماتى

ل . ب «

« ولقد حدث مكاتب التيمس بالقاهرة جناب اللورد الذى فى شأن
رحلته الأخيرة ، فقال له اللورد :

« إنه مرتاح جداً لما شاهده فى السودان . ولم يستطع فى العام الماضى إلا القيام
بجزء من رحلته التى كان ينوى القيام بها لتنقذ الحالة هناك ولكنه زار فى هذا العام
مناطق لم يزرها منذ صار مندوباً سامياً فقد وصل جنوباً إلى الرجاف وهى الآن
الحد الاخير للملاحة فى النيل وتبعد مسافة ألف ميل فى النهر عن الخرطوم ونزل
فى محطات مختلفة أثناء الطريق حيث قابل الشيوخ الزعماء هناك . ثم نزل إلى البرقى
(طونجة) الواقعة شمال بحيرة (نو) وركب السيارة إلى مسافة مائة ميل فى طريق
حسنة إلى (تالودي) عاصمة مديرية جبال النوبة حيث استقبله أكبر عدد من التوبيين
إلى الآن ، وقد جاؤا من الجبال التى يقطن فى كل منها قبيلة تختلف عن الأخرى .

« وقد تكونت لدى المندوب السامى من هذه الرحلة التى بدأت فى ٢١ مارس
فكرة باهرة عن هذه البلاد العجيبة وقد صاد اللورد كثيراً من حيوانات الصيد
الكبيرة نظراً لانخفاض ماء النهر ويمكن أعضاء حاشيته من الحصول على ثلاثة
فيلة جميلة

« وسألت اللورد عن حالة السودان فأجابني أن الحالة هادئة جداً خصوصاً إذا
راعينا شعب القبائل وتباينها . وقد أعرب الناس فى كل مكان زاره عن رضائهم بنظام
الحكم الحالى ، واستقبله فى الخرطوم ثلاثون رئيساً من كبار رؤساء القبائل برئاسة
السر السيد علي المرغني . وقد خطب المندوب السامى فيهم فأشار إلى الخوف الذى
يوجد على ما يظهر فى أدمغة الناس فى السودان من أنه يحتمل أن تقل الصلة الوثيقة

فى المستقبل بين بريطانيا والسودان وصرح بأن الحكومة البريطانية ليست لديها نية كهذه

« وتأيداً لقوله هذا تلا اللورد عليهم جزءاً من الخطبة التى ألقاها المستر لويد جورج يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فى مجلس العموم فيما يتعلق بالسودان. ثم قال إنه يرجو أن تشر هذه النية بينهم وأن يعودوا فيخبروا شعبهم بأنه ليس ثمة ما يدعو إلى خوفهم من أن بريطانيا ستتخلى عن السودان!

« وقد رد السيد علي المرغنى ومن معه فأعرب كل منهم عن رأيه بأن السودان بلاد منفصلة عن مصر لها جنسيته الخاصة بها فيجب أن تترك فى سبيل التقدم حسب قواعد الرقي الخاصة بها. ثم أذكروا عن رجائهم أن يدرك ذلك وأن يستمر فى المستقبل ذاك التقدم الذى ظهر بجلاء تحت الإدارة البريطانية التى أعطتهم الحرية الدينية فى أربعة وعشرين عاماً انقضت بسلام. وهم يرجون بصفة خاصة أن لا يعرقل شىء إنشاء سد النيل الأزرق وإتمام مشروع الري!

« وزاد اللورد ألتبى على ذلك قوله أنه يعتمد من الاحاديث التى دارت بينه وبين زعماء رؤساء القبائل والاعيان — أن مخاوفهم قد خفت

« وقال اللورد فى ختام حديثه أنه زار السد الذى يراد لإنشاؤه على النيل الأزرق فى مكوار حيث وقفت الاعمال وحيث تتخذ جميع الوسائل اللازمة لصيانة الاعمال أثناء وقوف العمل من التلف!

« ويوجد السري ستاك الآن فى لندن حيث يقوم بالاعمال اللازمة للحصول على أموال أخرى مطلوبة وقد أعرب اللورد ألتبى عن رجائه بأن ينجح الحاكم العام فى مهمته لانه يرى أن مستقبل السودان يتوقف على تنفيذ هذه الاعمال الهامة «
« وكتبت الديلى تلغراف الانجليزية فى هذا الصدد ، مقالاً مطولاً

نقتطف منه هذه العبارة :

« كانت لرحلة اللورد ألتبى وتصريحاته العامة أهمية سياسية أولى فيما يتعلق بالعلاقات الدقيقة بين بريطانيا العظمى ومصر فى عهدها الجديد إذ أنها حصلت على

استقلالها منذ شهرين بموجب شروط التصريح البريطاني، وقد احتفظ هذا التصريح بمسألة السودان بصفة خاصة للمناقشات المقبلة وللتنسوية مع الحكومة المصرية، وهذه المسألة في الوقت الحاضر موضع مناقشة حادة بين السياسيين المصريين !

« إن السودانيين مبهجون راضون لا يخشون شيئاً من الواجهة السياسية غير تغير الحكومة ! وقد احتشدت في كل محطة جماهير من الاعيان للترحيب بالمدوب السامي وجاء في إحدى الجهات عدد من رجال القبائل الجبلية لم يحتشد عدد مثله من قبل ! وقابل اللورد ألنبي في الخرطوم جمعا كبيرا تكلم فيه كل عين من الاعيان وأعربوا جميعاً عن امتنانهم مما يستمتعون به من فوائد الحرية الدينية والرخاء المادي بفضل أحوال السلم والتقدم التي ساعدتهم عليها البريطانيون !

« ينظر السودانيون بعين القلق إلى إتمام سد النيل الأزرق والاعمال الهندسية التي يرتبط بها رخاء السودان في المستقبل ، وقد أعطى اللورد ألنبي تأكيداً صريحاً كان سكان السودان ينتظرونه بلهفة مؤلمة وكان وجود هذا الشعور هو السبب في سفر اللورد ألنبي من القاهرة تخفف وطأته بتصريح جلي صريح إذا أخذ يؤكده من جديد الخطة التي وضعت ، ليس فقط كما ذكر في المراسلات الرسمية إلى مندوبي الوطنيين المصريين ، بل أيضاً كما ذكرها المستر لويد جورج في البرلمان يوم ٢٠ فبراير !

« تكلم المستر لويد جورج بما تكلم لان مسألة السودان كانت في خلال المفاوضات مع الزعماء المصريين موضوع طلب رسمي يستحيل التسليم به ! ولم يمنع اعتدال عدلي باشا وحزبه من الاصرار على أن السودان ملك لمصر ولا يمكن نقله للغير ، وأنه يجب إدخاله ضمن أراضي المملكة الجديدة التي يطلبون استقلالها ! على أن هذا الطلب لم يلق تأييداً حتى في الدوائر البريطانية التي كان يدافع فيها عن القضية المصرية أقوى دفاع ! فقد كانت هذه الدوائر تعترف اعترافاً تاماً كغيرها من الدوائر الأخرى بأنه ليس لمصر شبه حق في امتلاك السودان وحكمه !

« إن السودانين زنوج يختلفون تمام الاختلاف عن عرب النيل وشعورهم
 الا كبر نحو المصريين هو الذكرى السيئة للمظالم الساحقة من حكم الخديوى في السنوات
 السابقة لحركة المهدي التي اكتسحت هذه المظالم أحلت مكانها مظالم شر أ منها
 » ويعارض السودانىون بحماسة في وضعهم اليوم تحت حكم المصريين فلا يمكن أن
 تحكمهم مصر ! على أنه بالرغم من كل هذا توجد الآن في الصحف المصرية مناقشة
 شديدة لملك السودان؟ والظاهر أن المتطرفين مصممون على التشديد في المسألة حتى
 لو أدى الامر إلى هدم التسوية التي تم الوصول إليها في شهر فبراير الماضي

« وجه الأمير عمر طوسون — اليوم الذي حدث فيه مندوبنا اللورد ألتبي —
 خطاباً إلى رئيس لجنة الدستور ألح فيه على أنه يجب على اللجنة أن تعتبر السودان
 كأنه داخل ضمن حدود مصر ، وأن تضع الوسائل اللازمة لتمثيل السودانين في
 البرلمان ، ومن الجلي أن السودانين أنفسهم مصممون على ألا يخضعوا لهذا العمل
 كما أن الحكومة البريطانية مصممة على منعه ، فإن عليهم أن يراءوا حقوقهم
 وصوالحهم ، وهم يدركون مثلنا أنه سيكون لدى المصريين شيء كثير لوضع نظام حسن
 بين أنفسهم دون محاولة القيام بمهمة مستحيلة وهي إعطاء هذا الحكم إلى بلاد
 أكبر من مصر مرات عديدة ، ويقطنها شعب أجنبي غير راض ! وإذا فرض وكان
 لدي مصر الخبرة والكفاءة اللازمتين لتقييم مهمة الإدارة فإنها لا تستطيع تنفيذ
 إلا بصورة تشبه الاستبداد الملح

« أما فيما يتعلق بنا فقد قبلنا عهداً مقيداً قطعناه على أنفسنا لاهل السودان ،
 وأودنا عدة ملايين من الجنيهات لترقية البلاد ، ونحن مستعدون لاعطاء أوفى
 الضمانات فيما يتعلق بحصول مصر على ما تحتاج إليه من الماء وهي النقطة الوحيدة التي
 يمكن تنفيذها في القضية المصرية !

« لا نستطيع التسليم بمطلب سياسى يتضمن تسليم أمة إلى الاستعباد في حين إتنا

نُمنح الاستقلال لامة أخرى ! وقد لخص اللورد أالنبى السياسة البريطانية في كلماته الاخيرة التي ألقاها في اجتماع الخرطوم بقوله :
 « لكم إذا ما عدتم إلى أوطانكم أن تحبروا شعبكم ألا يخافوا من أن بريطانيا ستخلى عن السودان »

« على أثر هذه الضجة الانجليزية والمناوشات البريطانية في أكبر شأن حيوى عليه تقوم حياة مصر ! اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى وقررت الاحتجاج على سلوك السياسة الانجليزية في السودان . ونشرت في الصحف قرارها وهذا نصه :

« وبعد الاطلاع على البيان المنشور في الصحف المحلية المصرية بتاريخ ٥ مايو الجارى خاصا بالسودان .

« وبعد الاطلاع على ما نشرته جريدة الاجبيان غازيت الصادرة في ذلك اليوم بخصوص ذلك البيان الذى بلغ إلينا رسميا .

« وبعد الاطلاع على حديث اللورد أالنبى مع مكاتب التيمس المنشورة خلاصته التلغرافية في جريدة الاهرام الصادرة بتاريخ ٦ الجارى ، تلك الخلاصة المؤيدة لما جاء في البيان المذكور .

« وبعد الاطلاع على ما دار في مجلس العموم في صدد السودان .
 « ولما كان هذا الاقليم جزءا لا يتجزأ من مصر بحكم الفرمانات والمعاهدات الدولية .
 « وكانت معاهدة ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى أبرمت بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية باطلة قانوناً للأسباب التى فصلها الحزب الوطنى ببياناته وتقاريره .
 « قد انعقدت اللجنة التنفيذية للحزب في مساء ٦ الجارى وقررت ما يأتى :

« أولا — إعتبار الحطة التى سلكتها إنجلترا في السودان وورد شرحها في

البيان المذكور منافية للعهود والوعود والمعاهدات الدولية ، وقائمة على الاغتصاب والافتئات على الحقوق الخاصة بمصر ، وداعية للاحتجاج الشديد عليها من قبل الامة المصرية .

« ثانياً — اعتبار من جمعتهم في الحكومة السودانية لسماع كلمة اللورد النوبي لا يمثلون غير أنفسهم ومكرهين على القيام بهذه المخادعة تحت تأثير الاحكام العرفية والنظم الحكومية المتبعة في الاقليم السوداني ، وأن الغرض من ذلك إنما هو دسيسة يراد بها فك عرا الاخاء الوثيق ، الذي يربط المصريين وأخوانهم السودانين إذ ليس بينهم وبين بعضهم أي تفاوت في الحقوق .

« ثالثاً — دعوة الوزارة إلى الاسراع في وضع حد لهذه الدسائس والعمل جدياً وراء صيانة حقوق مصر .

« رابعاً — دعوة الامة إلى التمسك بحقوقها في جميع الاقطار المصرية ومطالبة أولى الامر بالسهر على مرافقتها والعناية بها لاسيما في السودان حذراً من تفكك الروابط التي تربط القطرين .

« خامساً — تقرر إرسال هذا الاحتجاج إلى جميع الصحف والمقامات الرسمية . . . »

« أقلقت مسألة السودان الأمة المصرية بأسرها ، فأخذ كتابها وكبار رجال القانون فيها ينشرون في الصحف السيارة الرسائل الممتعة التي وصل إلي بعضها والتي أقدم للقراء نموذجاً منها كتبه مصري عظيم من كبار رجال القانون ونشرته جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٨ مايو الفائت (سنة ١٩٢٢) وهذا هو نصه :

« إنما السودان هو الحياة بذاتها لمصر لانه منبع النيل . ومصر هي التي فتحت السودان ولم تبض في سبيله لا بالرجال ولا بالمال ! (وهذا الفتح بدأ على عهد محمد

علي وتم على عهد إسماعيل الذي ضم مناطق البحيرات الكبرى حتى منابع النيل ، وبحر الغزال وخط الاستواء ثم سواحل البحر الأحمر حتى رأس غردفوي، وجعل الاوغندا تحت حماية مصر ، ونال من الباب العالي إدارة سواكن وزيلع وملحقاتها واتخذ لنفسه لقب خديوى مصر ، وصاحب نوبيا ودارفور وكرودفان وسنار ، واعترفت فرمانات السلطنة التركية لمصر بتملك هذه الاقاليم السودانية ، واعترفت الدول بهذه فرمانات ذاتها !

« وفي سنة ١٨٨٥ جلت الحكومة المصرية تحت ضغط الحكومة الانكليزية عن أكثر هذه الاقاليم السودانية ! ولكنها خرجت منها على نية العودة إليها ، ومع العزم الاكيد على احتلالها ثانية عند سماع أول فرصة ملائمة ! وهذا العزم واضح كل الوضوح فى المستندات الرسمية المصرية !

« فوزارة شريف باشا فضلت الاستعفاء على قبول ترك السودان ولو تركا، وقوتاً ، « وفي ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤ أرسل رياض باشا إلى السير إيفلين بارنج مذكرة قال فيها :

« لا يستطيع أي إنسان أن ينازع فى أن النيل هو حياة مصر ، وهذه حقيقة واضحة كل الوضوح لا تحتاج إلى مناقشة ، وبما أن النيل هو السودان ، فلا جدال فى أن العلاقات والروابط التى تربط مصر بالسودان لا يمكن أن تقبل أي انفصام ، وما مثلها فى هذا التماسك إلا كمثل العلاقة التى تربط الروح بالجسد ، وإذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل ، فإن هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعدام على مصر !

« فمن هذا كله يتبادر إذن إلى كل ذهن أن حكومة سمو الخديوى لا ترضى قط بحال من الاحوال باختيارها وبدون أن تكون مكرهة إكراهاً بمثل هذا التهميم على وجودها (١)

وفى الكتاب الازرق الذى أصدره اللورد سالسبوري فى سنة ١٨٩٨ عن مسألة فاشوده كتاب من بطرس غالى باشا وزير الخارجية قال فيه :

« إن حكومة الخديوى كما تعرف سيادتكم لم يغب عن نظرها في حين من الاحيان العودة إلى استئناف احتلال الاقاليم السودانية التى هى مصدر الحياة ذاتها لمصر . ومصر لم تنسحب من تلك الاقاليم إلا عقب ظروف قوة القاهرة . وأن استعادة الخرطوم تفقد الغاية منها إذا لم يعد إلى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله بالضحايا الجسيمة

» ولمعرفة الحكومة المصرية أن مسألة فاشودة في هذا الاوان هى موضوع المكاملة بين بريطانيا العظمى وفرنسا . فهى (الحكومة المصرية) تم تكل إلى أن أطلب من سيادتكم أن تفضلوا بحسن الوساطة لدى اللورد سالسبوري ليتم الاعتراف لمصر بحقوقها التي لا تقبل نزاعاً ولكي تعاد إليها جميع الاقاليم التي كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد أحمد (١)

« هذا وفي نظر أوروبا ذاتها لم تقنأ تلك الاقاليم السودانية التي تركت تركا موقوتاً معتبرة مصرية

» وانا لتورد دليلا على صحة ذلك تصريحات عظماء الانكليز ذاتهم في صدد حادثة فاشودة والماهدة الانكليزية الطليانية (١٨٩١ — ١٨٩٤)

١ — في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩١ صرح اللورد سالسبوري لسفير فرنسا :
« إن وادي النيل كان ولا يزال ملكا لمصر وأن جميع العوائق وكل الاتفاص الذي أحدثته فتح المهدي واحتلاله في صفة هذا التملك ، قد زال بفعل انتصار الجيش الانجليزي المصري في أم درمان (٢)

٢ — قال اللورد روزبرى في خطاب ألقاه في إبسون في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ :
« نحن نعمل الآن لئلا نرجع إلى مصر ما يؤلف حسب تصريحات جميع الوزارات الفرنسية أرضاً مصرية (٣)

٣ — وأثبت اللورد كبرى في مائدة أقيمت إكراماً للورد كتشر مايلي :

(١) راجع الكتاب الازرق في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨

(٢) راجع الكتاب الازرق في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨

(٣) راجع التيمس في ١٢ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٨

« إن الجلاء عن فاشودة لا يمكن أن يمس كرامة فرنسا لان الحكومة الفرنسية ذاتها صرحت بأن الاراضى المختلف عليها هي ملك مصر » (٤)
 « ومن جهة أخرى فإن البند الثاني من الاتفاق الانجليزى الطليانى المبرم سنة ١٨٩١ و ١٨٩٤ نص فيه :

« يكون للحكومة الطليانية فى حالة اضطرارها للعمل قياما بحاجة موقعها العسكري أن تحتل كسلة والاقليم الملاصق لها حتى العطبرة . إلا أنه يكون معروفاً لدى الحكومتين أن كل احتلال عسكري موقوف للاراضى الاضافية المعينة بهذا البند لا يلغى حقوق الحكومة المصرية على تلك الاراضى فهذه الحقوق تظل موقوفة فقط إلى أن تتمكن الحكومة المصرية من استئناف احتلال المنطقة المشار إليها »
 وعند ما استعادت مصر الاقاليم السودانية التى كانت قد تركتها وقتياً عاوتها اذكلترا على ذلك ولزيادة الايضاح نقول :

أولاً — إن استعادة تلك الاقاليم تمت على حساب مصر وباسمها ، وكانت اذكلترا تعمل بماوتها بوصف أنها حليفة فى الواقع لمصر ، وهذا ما يستتبع استتاجا مقطوعاً به من التصريحات المذكورة آنفاً ، ثم إن اللورد كتشنر قائد الجيش المصرى صرح للقومندان مارشان فى فاشودة بقوله :

« إن التعليمات التى تلقيتها تنضى بان أعيد بسط (السلطة المصرية) على مديرية فاشودة . وأتى أحتج على رفع العلم الفرنسى على (أ.أ.لاك سمو الخديوى) ثم كتب إليه بعد ذلك .

« يجب على أن أبلغك أنى وقد رفعت اليوم العلم المصرى على فاشودة بأن حكم هذه البلاد قد استعادته مصر ليدها نهائياً (راجع تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٨٩٨)

ثانياً — إن القوات العسكرية التى استخدمت للاستعادة قد كانت من جانب المصريين ٢٥ ألفاً ، أما التى كانت من جانب الانجليز فتقد كانت فى بادىء الامر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها ألفى جندي !



﴿المرحوم شريف باشا﴾

ثالثاً — إن نفقات الاستعادة ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه دفعت مصر ثلثها . وإذا كانت انكلترا قد تحملت الثلث الثالث فالخطأ ليس خطأ مصر ولكنه ناشئ من معارضة صندوق الدين التحكيمية ، ومع ذلك فقد دفعت مصر ثلاثة ملايين من الجنيهات لإنجلترا إعانة علي حربها الأخيرة

رابعاً — إن مصر وحدها دفعت منذ استعادة السودان نفقات الاعمال والمشروعات ، ماعدا خزان مكوار ، فبلغ ما أنفقته نحو ٦٠٠٠٠٠ ر. ٥ جنيه ومصر وحدها هي التي دفعت العجز المتوالي في ميزانية السودان فبلغ ما دفعته في هذه السبل ٣٥٠٠٠ ر. ٥ جنيه

خامساً — منذ استعادة السودان تتفق مصر علي عشرة آلاف جندي مصري في السودان للدفاع في الخارج ، ولمنع كل ثورة في الداخل ، فتحملت مصر من جراء ذلك إنفاق ١٣ مليون جنيه مع أن القوة الانجليزية في السودان وهي ألف رجل أنفق عليهم نحو مليوني جنيه (دفعتها مصر من ميزانية جيش الاحتلال)

إن مصر تحملت في سبيل السودان نفقة مالية كبيرة جداً كما تدل سجلات الحسابات وقد تحملت هذه الاعباء رغم الديون المتراكمة عليها ورغم شدة حاجتها إلى الاموال لتقوم بالاعمال العمومية لا سيما اعمال الري التي يحول بها ري الحياض إلى ري دائم، وقد كان في الامكان باصلاح مليوني فدان لا زرع الآن ، بنصف الاموال التي أنفقته

« فالاستنتاج الطبيعي المعقول من كل ما تقدم هو انه يجب اعتبار السودان جزءاً من مصر لا يقبل التجزئة حتى أن اتفاق ١٨٩٩ ذاته لا يعارض ذلك ! فأن ذلك الاتفاق يشرك انكلترا مع مصر لافي السيادة على السودان ، بل في الادارة ، وإذا كان العلم الانكليزي قد ظل يخفق على السودان إلى جانب العلم المصري فمرجع ذلك إلى الاهتمام باتقاء العراقيين التي تتجهم عن تنفيذ حكم الامتيازات هناك فتتحول دون تقدم تلك البلاد »

« وفي الواقع فأن اتفاق ١٨٩٩ قد تضمن مانصه !
 « من حيث إنه صار لازماً اختيار طريقة للإدارة وسن قوانين للإقاليم
 المستعادة المذكورة »

« وزاد على ما تقدم قوله :

« ومن حيث إنه ظاهر ولا سبب عديدة يمكن أن تدار وادي حلفا وسواكن
 إدارة أفضل إذا ضمتا إلى الإقاليم المستعادة »

« وبالفعل ضمت حلفا وسواكن إلى الإقاليم المستعادة حتى يكون السودان خاضعاً
 لنظام الحكم الذي قرره الاتفاق !

« وهذه وادي حلفا ، وهذه سواكن ، لم تجل عنها الجنود المصرية قط فضمهما
 إلى الإقاليم المستعادة يثبت أن ذلك الاتفاق ما كان يرمي إلا إلى الوجهة الإدارية
 ولم يكن الغرض منه أن يخرج السودان من السيادة المصرية !

« وتأيداً لهذا الايضاح — لاتفاق ١٨٩٩ — نستعين بحكم اللورد كرومر الذي
 هو بلا شك أصدق مفسر له لانه هو الذي وضعه ، قاليك ما يراه القارىء في تقريره
 لعامي ١٩٠١ و ١٩٠٣

ففي تقرير سنة ١٩٠١ قال مانصه :

« ألاحظ في أعمال مجلس شورى القوانين الخاصة بالاعتمادات قوله :

« إن المجلس يصادق على المصروفات المقترحة للسودان لانه يعد السودان جزءاً

لا ينفصل عن مصر »

(وهذا الرأي صحيح في الحقيقة فان نظام الحكم السياسى فى السودان مقيد
 على كل حال بالاتفاق المعقود بين بريطانيا العظمى ومصر وموقع عليه فى ١٩ يناير
 سنة ١٨٩٩ ! ولما كان من المحتمل أن بعض أعضاء مجلس الشورى غير ملمين بمقام
 الامام بفحوى ذلك الاتفاق ، فأني أتهز هذه الفرصة لا يبين أنه لم تكن هنالك نية
 أو رغبة عند صوغه فى استقااض حقوق مصر الشرعية ، فقد كانت الاغراض الاساسية
 التي رمى إليها واضعو ذلك الاتفاق هي أولاً — ضمانه وجود حكومة صالحة للامة

السودانية ، وثانياً — إلتقاء الارتباكات الخصوصية التي أوجدها أسلوب الامتيازات الدولية في مصر»

« وفي تقرير سنة ١٩٠٣ قوله :

« لقد سئلت أحياناً لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية قسماً من نفقات الإدارة في السودان مادامت الراية البريطانية تحقق إلى جانب الراية المصرية على ربوعه وهو سؤال طبيعي ولكن الإجابة عنه سهلة جداً لجميع الواقفين على تاريخ اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، الذي بموجب نصوصه أوجدت للسودان حالة سياسية خاصة ! وذلك أن حكومته شكلت لغرض صريح وهو إنقاذ السودان وبناءً على ذلك إنقاذ مصر عند حكمها تلك المديرية من جميع تلك الأوضاع الدولية المعقدة التي لها النصيب الاوفر في تعقيد الإدارة في مصر

«ولولا هذا الاعتبار لما كان لرفع الراية البريطانية على الخرطوم — من وجهة النظر للبريطاني — من سبب أدعى إلى رفعها على أسوان أو طنطا» !

«وفوق كل ما تقدم كيف كان بالامكان أن يشرك اتفاق ١٨٩٩ إنكلترا مع مصر في السيادة على السودان ؟ فليس إرسال بعض الجنود الذين لم يتجاوز عددهم الالفين (وهم من جيش الاحتلال) ولا اتفاق بعض المال القليل ، مما يسوغ مثل هذه الشراكة ! فاذا كان العون الاختياري يخول من ذاته حتماً ما ، فان الواجب أن يكون لمصر حق في سوريا وفلسطين ، لانه بفضل رجال مصر وسككها الحديدية وموانئها وإمدادها الجيش الانكليزي بالاكل والماء والمعدات من كل نوع ، سهل فتح تلك البلاد ، وأتفقت مصر أكثر من أربعة ملايين جنيه من المال فوق الفرق في أمان ما جمعه الجيش الانكليزي ، حتى أن هذا الفرق بلغ في القطن وحده الملايين دون حسابان الحبوب من كل صنف والمواشي التي نقصت الثلث مدة الحرب !!!

« وقد اعترف المارشال ألنبي بقيمة المساعدة المصرية إبان حملة فلسطين وسوريا

وورد في تقرير اللورد ملر قوله :

(وليس من العدل إلا أن نذكر الخدمات التي أداها فيلق المتطوعين المصريين فان قيمتها كانت فوق التقدير ، ولم تكن عنها مندوحة لفتح فلسطين !!!)

(إنه كان لمصر على انكترا دين أدبي لتساعدنا على استعادة السودان ، أولم يكن إخلاء السودان بفعل ضغطها على مصر ?? ألم تكن إنكترا بمثابة القيمة على مصر ?? » فقد قال السير ادوارد جراي أمام مجلس النواب الانكليزي في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ :

« إن انكترا لم تفعل من وجهة الدفاع عن مصالح مصر المركز الخاص للقيم فطالب مصر لم نسلم بها نحن وحدنا ، بل سلمت بها أيضاً وأثبتتها كل الثبوت الحكومة الفرنسية ! »



« وفضلاً عن أن النيل هو رباط الحياة بين القطرين . فان هناك اعتبارات اقتصادية تربط السودان بمصر !

« فالسودان بلاد لا تزال بكراً وتجارته معدة للنماء وحاصلاته لازيادة بسرعة نظراً لسعة أراضيه وخصبها . فاذا كان له منفذ إلى البحر في بور سودان إلا أن هذا الميناء لا يستطيع وحده تصريف تجارة هذه البلاد عند ما تنال بعض التقدم !

« ومن مصر سيمر دائماً شطر كبير من بضائع السودان لاسيما إذا بدت المزاحمة في تجارة تلك البلاد فانه حينئذ تفضل الطريق الأقصر . وأكبر شطر من تجارة السودان هو الآن مع مصر . وسيظل دائماً كذلك . ومصر هي في العالم من البلاد التي ازدحم سكانها ، هؤلاء السكان الذين يزيدون زيادة سريعة وقد أخذت أرضها تعجز عن أن تكفي هؤلاء السكان ، وبعد بضع سنين تصبح هذه المسألة من المسائل الاجتماعية المتحرجة التي يستعصى على السلالة الآتية حلها ، فليس في الأرض مكان معد بذاته لقبول زيادة السكان في مصر غير السودان نفسه ، فهو بلاد متاخمة لمصر وبلاد زراعية بحثة ومتصلة بمصر بروابط من كل نوع !

« ومن جهة أخرى فإن من المبادئ المسلم بها لدى الجميع والتي كانت مرشدة وهادية لسياسة الانسانية بعد الحرب الكبرى مبدأ الجنسية المتحصر في تأليف وحدات سياسية من الطوائف المتحدة إذا كانت من عنصر واحد أو عناصر متجاورة ،

وهذا المبدأ لينطبق على مصر والسودان ، لان غالبية سكان البلدين من العنصر العربي الذي يتكلم لغة المصريين ولها دين واحد ومتخلقة بأخلاق واحدة »

ولهذه المناسبة خادث محرر جريدة الاهرام حضرة صاحب الدولة عبد الخالق تروت باشا رئيس الوزارة وناظر الخارجية المصرية (ووجه إليه سؤالي عن السودان فأجاب عنهما بما نصه :

« س — لفظ الناس كثيراً في مسألة السودان في العهد الاخير وتساءلوا لم لم تبد الحكومة بياناً عن خطتها ورأيها في مركز السودان بالنسبة لمصر ?? »
« تذكرون أن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة كما ورد ذلك في كتاب المندوب السامي البريطاني إلى جلالة الملك في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ولكن ليس معنى الاحتفاظ بمسألة السودان لزمن مقبل ألا يكون للحكومة المصرية رأي فيها، ومذهب تدافع عنه وتسمى لتحقيقه ، وغير صحيح أن الحكومة لم تبد رأيها في مركز السودان بالنسبة لمصر، فقد جاء في برنامج الوزارة العبارة الآتية :
« لم يكن لزملائي ولي ، ونحن نشاطر الامة أمانيتها في الاستقلال إلا أن نقر الوفد الرسمي على ما فعل »

« ولم ينب عن ذهن أحد أن الوفد أشار في الرد الذي أرسله إلى اللورد كرزن إلى مذهبه في علاقة مصر بالسودان ، وقال في ذلك :
« أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا ! فأن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة التي لا تزع فيه وحق السيطرة على مياه النيل »

« وليس معنى إقرار الوفد الرسمي على ما فعل إلا أن الوزارة أخذت بمذهبه في المسائل المختلفة التي تعرض لها في الرد ومنها مسألة السودان ، فرأي الحكومة في السودان رأي غير مكتوم ، وإذا لم يكن الذين ينتقدون الحكومة على عدم ابد

رأيها في مسألة السودان قد تنبهوا إلى هذا الرأي فليس في ذلك ذنب على الحكومة
 « س — ولكن ماهو رأي الحكومة إزاء ما يروونه من احتمال تغيير حالة السودان
 قبل الوصول إلى المفاوضات وهل هي تتوي السكوت على هذه الحال الجديدة ؟
 « ج — احتفظت الحكومة الانجليزية بمسألة السودان كما احتفظت بغيرها من
 المسائل وأشارت إلى أن معنى ذلك الاحتفاظ هو أن هذه المسائل تبقى على ما كانت
 عليه حتى يجيء دور المفاوضات ، فلا محل لتوقع أي تغيير في حالة السودان قبل ذلك
 الدور !

« وما دامت المفاوضات ستجرى حرة خالية من كل قيد فكل ركن من أركان
 المسألة سيتناوله البحث والتمحيص !

« ولقد جرى لي مع نخامة المندوب السامي البريطاني حديث في هذا الشأن
 وكنا على اتفاق أنه مهما كانت نظرية كل فريق فإنه يجب ألا يحدث من أحدا الجانبين أي
 تغيير في حالة السودان أو بت في شأنه بل يجب بقاء القديم على قدمه حتى يجيء
 دور المفاوضات بين الحكومتين المصرية والانجليزية، وقد صرحت الحكومة الانجليزية
 بذلك أخيرا في مجلس النواب البريطاني بلسان أحد وزرائها !

« وعلى ذلك فلا محل لاثارة البحث في هذا الموضوع الآن

« وعندي أن مسألة السودان مسألة متشعبة الوجوه ومن مصلحة القضية المصرية
 أن يكون البحث فيها شاملا لجميع أطرافها في وقت واحد ، وهذا لا يتيسر إلا وقت
 المفاوضات ، حيث تلتقي الوجهتان المصرية والانجليزية بصفة تامة واضحة، وإني أرجو
 ألا يتعذر إذ ذاك الوصول إلى حل مرض ! ثم أن لهذه المسألة كما لغيرها من
 المسائل المحتفظ بها من الاهمية الكبرى والدقة ما يقضى بإشراف الهيئة النيابية على
 المفاوضات بشأنها » آه

« هذا ولقد احتجت كذلك جماعة الشباب السودانية على هذا

الافتتاح البريطاني بجاهرة بأن السودانى الذى يقبل لتفصام السودان عن مصر فى ظل الأدارة الانجليزية ليس إلا خائناً للقضية الوطنية ... وقدموا عرائض كثيرة فى هذا المعنى لملك مصر وللوزير الأول ولممثلى الدول ... « على أنه من المستحيل أن تنزل مصر عن السودان وهو صلب حياتها ومستحيل أن يفصل السودان عن جسم الوطن الأصلي ! ومستحيل أن يكون لانبجلترا فى السودان أي حق !

﴿ ملحقات مصر ﴾

« تشتمل خريطة مصر — فى عهد الخديوى إسماعيل — قبل الاحتلال الانجليزى على موانئ كثيرة فى البحر الأحمر ومدن عديدة فى أفريقيا وآسيا مثل سواكن ومصوع والحديدة ومسير وساحل الصومال وطورسينين وزيلع وبربرة وهرر وغيرها ... وأن هذه الموانئ والمدن لا تزال شرداً ملكاً لمصر بالرغم من احتلالها بعد أن احتلت لانبجلترا مصر نفسها غدرًا وقسرًا !

« إنه لا بد لمصر المستقلة أن تتسع يومًا تجارتها التى كانت عليها من قبل وكذلك تكبر بحريتها ، وكلا المرفقين يتطلب موانئ بحرية وقواعد مواصلات

« لذلك كان جهاد المصريين قائماً على استرداد حقوقهم كاملة . وأنى لوائقة كل الوثوق بأنهم لا يقبلون أبداً أن ينزلوا عن ذرة من هذه الحقوق

لأية دولة كائنة ما كانت . وأنهم لا يريدون إلا إستقلالاً تاماً لكل ما كانوا يملكونه إبان حكم إسماعيل ! لاسيما وأن مصر مازالت تدفع إتركيا ولدائتيها خراجاً (سنة ١٩٢٢) منه شطر كبير خاص بهذه الملحقات التي ضمت كلها إلى مصر بعد أن أنفقت الأمة المصرية الكثير من مالها وأهدرت الغزير من دمها في سبيلها !!

« وللمصريين كل الحق في أن يستردوا كل ما بتر من جسم وطنهم وممتلكاته واغتصب اغتصاباً ! والحزب الوطني المصري الممثل لمطالب مصر الحقيقية كان يطلب قبل الحرب ما يطالبه الآن من رد ملحقات مصر إليها . ففي مبادئه وجميع تقاريره واحتجاجاته واجتماعاته وفي كل مكان يذكر الملحقات

« وكيف لا نقره عليها ؟ وحق الأمم لا يضيع أبداً بوضع اليد أو بمضي المدة !!



﴿ مصطفی کامل باشا ﴾

مُصْطَفَى كَامِلٌ

« ليست الصحائف التي كتبتها في هذا الكتاب إلا ملخصاً لتاريخ مصر منذ « محمد علي » حتى اليوم ، لأن تاريخها بعيد المدى ، وكثير الحواشي ، وليس في وسع سفرين ضخمين أن يلما به كل الألام ، وعلى الأخص فيما بذلته الأمة المصرية من الجهود لتحسين حالتها الاجتماعية والتخلص من العقبات المتكاثرة التي وضعتها الاحتلال الأنجليزي في سبيلها !

« لقد زرت مصر وسبرت غورها ووقفت على روحها الوطني فاقتنعت كل الاقتناع بأن الأمة المصرية الحاضرة لأحدى الأمم التي نالت قسطاً وفيراً من الحضارة

« إن محي الوطنية في مصر هو بلا ريب « مصطفى كامل » ذلك الذي وقف حياته منذ بلغ السادسة عشرة من عمره على حرية وطنه .

« بعد أن حصل « مصطفى كامل » على إجازة العلوم الثانوية في عام ١٨٩١ ، بدأ بنشر مقالاته في الصحف ، وبتأسيس الجماعات الأدبية ، وبأصدار

مجلة شهرية لطلاب المدارس ! واقد ارتبط وهو طالب بالخدوي السابق
عباس الثاني في سنة ١٨٩٢

صار محامياً بعد أن حصل على إجازة الحقوق من كلية طولوز في سنة
١٨٩٤ ، لا ليدافع عن قضايا الأفراد ، بل ليدافع عن حقوق أمته برمتها
وطنه مصر ! ومن ذلك التاريخ حارب بالقلم وباللسان وبالوطنية الحارة
الأحتلال البريطاني ومظالمه !

« ولقد أسس مع الكثيرين من كبار المصريين الحزب الوطني
وانتخب لسان حاله في أوربا ، وسافر إلى فرنسا في أواخر شهر أبريل سنة
١٨٩٥ . وكان أول عمل من أعماله في الدعاية ضد إنجلترا (بروبا جندا)
أن قدم عريضة باسم الأمة المصرية لرئيس مجلس النواب الفرنسي ومعهما
لوحة تصور حالة مصر ، مثل فيها فرنسا محررة الشعوب المهضومة الحقوق ،
وبالقرب منها أمريكا وبلجيكا وإيطاليا وصرىا التي حررتها ، وفي أسفلها مصر
مكبلة بأغلال الأنجليزى الغشوم المحتل نهر النيل ! كما مثل النيل في صورة
شيخ هرم يبكي بكاء مرأاً !

« من ذلك التاريخ بدأ « مصطفى كامل » عمله لتحرير وطنه : ثم سافر
إلى طولوز ، وألقى فيها أول خطبة من خطبه السياسية في ٤ يوليوسنة ١٨٩٥
ومن طولوز كتب إلى أول مكتوب وهذا هو نصه :

« طولوز في ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩٥

« سيدى

« إني لازال صغيراً ، ولكن لى آمالاً كباراً . فاني أريد أن أوقف في مصر

الهرمة مصر الفتاة . هم يقولون إن وطني لا وجود له ، وأنا أقول ياسيدي إنه موجود وأشعر بوجوده بما آتس له في نفسي من الحب الشديد الذي سوف يتغلب على كل حب سواه ! وسأجود في سنيهاه بجميع قواي ، وأفديه بشبابي ، وأجعل حياتي وقفاً عليه !

« إنني أبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ، وقد نلت إجازة الحقوق من طولوز قبل سنة ، وأريد أن أكتب وأخطب وأنشر الحمية والاخلاص للذين أشعر بهما في سبيل رفعة الوطن العزيز !

« وقد قيل لي أكثر من مرة إنني أحاول محالا ، وحقيقة تصبو نفسي إلى هذا المحال فأعيني ياسيدي ، فأنتك من الوطنية بمكان يفردك بمزية تدبر قولي ، وتقوية عزمي ومساعدتي ، وتقبلي تحية واحترام ... مصطفى كامل »

(حاشية مع خطابي هذا يصل إليك كتيب لي في « الخطر على مصر » أملي أنه يروقك وتستعد بينه)

فرددت على « مصطفى » بما يؤكده مدونتي ، فورد إلي منه خطاب شكر جزيل ، ومن ورائه خطاب آخر من باريس ، يسألني فيه تحديثا . فسرعان ما أجبته إلى طلبه فأقبل علي شاب خلته ابن ثماني عشرة سنة ! فقلت له بضاحكة ما صدقتني سنك ، فأنتك لم تبلغ الحادية والعشرين ! فقال : قد بلغت ياسيدي وأكملتها !

« وبعد أن تجاذبنا أطراف الحديث ، وجدت أن عقل هذا الشاب قد بلغ أشده ، واستوى قبل أوانه ... ورأيت أنه قد أطلالت التدبر والتروى في إمكان مصيره كما يقول « خطيب مصر » . وأن أغراضه

الجسام محالة وممكنة معا، وربما لاح لغيري أن هذا الصبي إنما كل زاده وهم وديوى ولكن دل كتيبه على أنه حقيقة !

« هذا ولجى لمصر كنت أرتقب منذ سنين قومة قائم أو نهضة ناهض في وادى النيل . وكانت ثقتى دائما كبيرة بملقى القول السيد الذى يرسله الله فى وقت معلوم ليبدى طيب البذور فى النفوس التى ظلمت مليا بورا !
« أوليست معاونتي لوطني شاب على النضال ليؤدى مهمة عالية ضد سالى حرية أمته — أحد المقاصد التى توخيتها منذ أسست مجلة «لانوفل ريفو» متوسلة بجميع الوسائل السياسية لانهاض وطننا فرنسا ؟

« لاني منذ ذلك اليوم — يوم لقاء مصطفى كامل — بدأت أنشر له فى لانوفل ريفو الرسائل السياسية فى المسألة المصرية . وأخذت حقيقة أؤدى إلى ذلك القائد الشاب المناضل عن قضية وطنية عظمى ووظيفة الام، فقدمته إلى جميع أكابر الرجال الذين يعينهم شأن مصر، وأوليته جميع منازل أبنائي الذين سبقوه ، والذين كان يختص بالذكر منهم بيير لوتي والجنرال مارشان . وأوجدت له فى آن واحد علاقا تقيسة فى عالم الصحافة الفرنسية . تلك العلاقات التى عرف كيف يستميلها بأحسن سياسة إلى دعواه الشريفة . وأمكنه فيما بعد أن يستخدم هذا المركز بكل مهارة فى جميع البلدان الأخرى حتى فى إنجلترا نفسها ! وذلك فى اللحظة التى ظن الإنجليز أنهم وقفوا كل حركة وطنية مصرية، وقضوا على كل معارضة أهلية ، وكل أمل فى استقلال بلاد القراعنة !



﴿ حالة مصر السياسية ﴾
 فد بها مصطفى كامل مع عريضة لمجلس نواب فرنسا

« إن فشل الجيوش العراية الذي كان سببه عدم كفاءة رئيسهم الحربي قد عوضت منه مصر رئيساً مدنياً، تعلم على النمط الاوربي، واحتك بعناصر السياسة المصرية، مدفوعاً بشعوره تجاه بلاده، للنضال عن حقها بالوسائل السلمية، وبقوة الاصابة القائمة على العدل والحق!

« ما كان يخطر ببال « مصطفى كامل » شيء وهمي بل إن امتلاءه بالحقائق كان يقيناً مدهشاً، لأنه يشوبها بالكشف عن المستقبل كشفاً جلياً

« إن الخطيب الشاب الذي لعب أكبر الأدوار السياسية في قضية بلاده فصار بعد عظاماً بوطنيته، بقي في باريس بمشورتي وألقى خطاباً شيقاً في قاعة الجمعية الجغرافية، نشرته في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في لانوفل ريفو وعنوانه « شره إنكاثرا »!

« لقد عرفت مشروعات « مصطفى كامل » واحداً واحداً، وكاشفني بجميع مراحل تنظيم حزبه، وقد أدهشني في كل الأمور كشفه عما في النفس المصرية، وأنها لكرامة قد تحققت بعد بضع سنين!

« ما كف (مصطفى كامل) عن الغرام بعمله فقد جاب كل أنحاء أوربا موطداً العلائق مع جميع المروفين بالنفوذ في السياسة الكونية أوفى الوطنية الصادقة، وأن حميته واعتاداته كانت جذابة ومفيدة وداعية للتفكير...!

« كان يمرض مسألة الاحتلال الانجليزى في أحاديثه الجليلة بوضوح

تام ، بل وبجسارة لا تلبث أن تتنعم سامعيه وقرائه ، وكان يبين لهم على الدوام الفائدة التي تعود عليهم وعلى بلادهم من دفاعهم عن المرافق المصرية !
 « لم ينل مصري ماناله (مصطفى كامل) في الشهرة السياسية ، وفي النجاح الخطابي ، وكذلك لم يكن لأحد حساد كما كان له !...
 « إنه كان يطلب بأعلى صوته ، حرية أمته واستقلال بلاده ، وكان من مبادئه المطلقة الاتفاق بين مصر وتركيا إزاء الاحتلال الإنجليزي .
 وكان يبيننا أن تركيا إذا قبلت في الزمن الماضي مرامي إنجلترا في مصر ، فإن هذه كانت تحرم لأعماله كل نصير دولي !

« ورغما من غرض شـبابه ، قد نال في كل الشرق وفي جميع بلاد الاسلام الشهرة الفائقة ، والمركز الشريف الأسمى . ويمكن القول بأن بني قومه ما كانوا يعجبون بقوته في علم الكلام فحسب ، تلك القوة التي تفتن الشريطين عادة افتناناً كبيراً ، ولكنهم كانوا يعجبون فوق ذلك بتلك الشعلة الوطنية التي كانت تجذبهم إليها بكلمة واحدة يلقيها على مسامعهم (مصطفى) . والتي كانت ممتزجة بدمه ابتزاجاً لم يؤثر فيه ما أصاب شقيقه (علي) . ذلك الذي حكم عليه الانجليز بالتجريد من رتبة وأوسمه العسكرية لحوادث وطنية ، ولم تؤثر فيه كذلك حادثة فاشودة ، ولا خيانة بعض أصدقائه وحلفائه القدماء ، ولا الاتفاق الفرنسي الانجليزي ، ولا شيء من الحوادث والفوائيل التي تفتت معها الآخرون ، استطاع أن يطفىء حميته أو يغير عقيدته في المستقبل وقوة رجائه في حرية أمته واستقلال بلاده ! !

« بينما كان «مصطفى كامل» يناضل بالقلم واللسان عن حقوق بلاده ضد الاحتلال الإنجليزي ! أسس مدرسة بالقاهرة في سنة ١٨٩٨ وأسمّاها باسمه «مدرسة مصطفى كامل» . وما كان غرضه من تأسيسها إلا أن يقدم للنشء المصرى تربية وتعلّماً وطنيين ، وأن يضرب بهامثلاً لبني وطنه الاغنياء الذين ماعتموا أن قلدوه وأنشأوا المدارس العديدة المزهرة ! » إن لهذه المدرسة مزية ، فينما هي تقدم تعلّماً سليماً لأبناء القادرين تقدم في آن واحد هذا التعليم عينه لأبناء الفقراء مجاناً ، وهم نصف طلابها (وذلك بهمة الفيورين من المصريين الصادق الوطنى لماوتهم فى كل عام قسمها المجاني على النهوض حباً فى رجل ذهب ضحية تفانيه فى حب وطنه وأمته)

« إن بحث مدارك عالية من الأوساط المنحطة ، وتوثيق عرا الاخاء الذي دعا إليه النبي الأمين ، ومؤازرة الصغار على أن يفتحوا لهم فى كبرهم سبيلاً إجتماعية ، تلك التى سدها الانجليز فى وجوههم وفتحوها للموسرين خصب ، كل هذه أغراض « مصطفى كامل » الشريفة وآماله النبيلة تجاه أمتة ووطنه !

« لقد حضرت فى سنة ١٩٠٤ بالقاهرة حفلة توزيع الجوائز فى مدرسة مصطفى كامل » وسمعتة يخطب فى أبنائها الفقراء والاغنياء وفى جمع يقدر عدده بأربعة آلاف نسمة فى يوم من أضواء أيام مصر البهية ! وأعجبت كل الاعجاب بهذه النهضة الوطنية !

« هذا ولما رأى « مصطفى كامل » أن خدمة بلاده التي وهبها حياته لا تكفي لها المدرسة والخطابة أسس في عام ١٩٠٠ م جريدة يومية أسماها « اللواء » ولقد نجحت في الحال وطبقت شهرتها جميع الآفاق

« صار اللواء أقوى سلاح أدبي مشهور في وجه الحكم الانجليزي بمصر ، وبالرغم من عمل (مصطفى كامل) المستمر فيه فإنه ما كان يترك فرصة تمر دون أن يؤلف الكتب القيمة ، التي يمكن بها لا فكازة الوطنية في نفوس مواطنيه ؛ وكذلك ترجم بعض خطابات العربية إلى اللغة الفرنسية وجمعا في كتاب قيم في عام ١٩٠٥ ، وبينها نشر الخطاب الذي بعثه إليه مستر غلادستون ، وزير إنجلترا الأول في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ ، وقال له فيه :

« إن زمن الجلاء من مصر قد حان منذ أعوام »

« كان « مصطفى كامل » يحارب بجميع الوسائل ، تضييطة المهمل والتفرقة ، ونقص الوطنية ؛ وأنها اثلاثة معاول هددت مصر ولا تزال تهددها وكانت ولا تزال أشد خطراً عليها من المنير نفسه !

« وكان يكرر غالباً نصائحه لمواطنيه في خطبه وتكرارها يزيد تأثيرها اضطراباً .. وها جميع نغمات الوطنية إلا ذات صوت واحد : كلنا نذكره :
« لتسقط قرطاجنه »

« إن أعظم ما كان في أعمال « مصطفى كامل » إزاء مصر الحديثة ، أنه كان يشفعها بالتقاليد القديمة القائمة على أصول العلم العربي الذي ساد العالم عدة قرون وبتقاليد العلم الحديث ، حتى بذلك يرضى شمم عنصره الذي

لا يقبل في هذا الوقت إلا أن يسترد ما أعازده أوروبا في تلك العصور !
 «كافح (مصطفى كامل) في داخل بلاده وفي خارجها كفاحاً كبيراً
 وقد ساعده إياؤه على تبوأ أكبر مقعد وطني بين أبناء وطنه وإليك
 مثل من ذلك الأباء الوطني الراحل المعز :
 كتب رحمه الله في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ إلى سمو الخديوى
 السابق مكتوباً هذا هو نصه :

«مولاي

«تشرفت في (ديفون) بالثول بين يدي سموكم يوم ٢٧ أغسطس الماضي
 ورفعت إلى مقامكم السامي أن الحالة السياسية الحاضرة تقضى علي بأن أكون بعيداً عن
 نخامتكم وأن أتحمل وحدي تبعه الخطة التي أتبعها تجاه الاحتلال والمحتلين منعاً
 لتكدير خاطركم الشريف ودفماً لما عساه يقع من الخلاف والنزاع
 » وقد رأيت يا مولاي بعد التفكير أنه صار من المحتم على القيام بهذا الواجب وأنه
 أول عمل يلزمني تأديته عقب عودتي إلى الوطن العزيز . لان الإنجليز قد أظهروا
 في خلال السنوات الأخيرة من التضيق على جنابكم العالي ما يجعل وجود رجل
 ينتقد سياستهم في الصباح والمساء بجانب سموكم مدعاة لاعتدائهم على حقوق ذاتكم
 السنوية وحجة لتدخل جديد غير محمود

«وأتي بعد أن رأيت احتجاجهم على جنابكم الرفيع بمناسبة المقابلة التي تفضلت
 جلالة ملكة البرتغال (بمنحى إياها) ومعارضتهم العنيفة لفخامتكم بسبب الاستقبال
 الودى الذى نالته مدام جوليت آدم من لدنكم وتصريحهم بأن الإنجليز لا تسمح
 لجنابكم العالي بأكرام من يعادها ، وادعاءهم بأن كل ما يكتب أو يقال ضدهم وعزبه
 من سموكم — أعد نفسي مقصراً تقصيراً حقيقياً في تأدية الواجب نحو مقامكم الرفيع
 اذا أبقيت صلتى بسموكم على حالها، وفضلت نعمة التقرب منكم على القيام بواجب
 تدعو إليه الوطنية والسياسة

«وَأني أرجو أن يعتقد مولاي حفظه الله أني لم أقصد إلا محض خدمته بما قلته لسموه بشأن أولئك المفسدين الذين يلتصقون بأجبة ويضرون بها أكثر من أعدائها الظاهرين . ويدخلون اسمكم الكريم في كل حادث غير حاسين للرأي العام حساباً وغير ذا كرين أن عرش الخديوية هو البقية العزيزة لاستقلال البلاد، وأنه يجب أن يكون على الدوام محاطاً بالاحترام التام والاجلال العام ليقاوم القوتين المحاربتين له ألا وهما الاحتلال والزمان !

«وأنه يحلوني أن أبقى إلى آخر لحظة من حياتي خادماً لتلك المبادئ الوطنية العالية التي كنتم سموكم أول الداعين إليها والمنادين بها . وأن تزداد كل يوم اتساعاً الهوة التي بيني وبين الذين ادعوا خدمة الوطن ليخدهوا صوالحهم ثم انقلبوا عليه بلا خجل ولا حياء !

«وأني أشرف بامولاي بأن أرفع إلى سدتكم العلية واجبات الشكران علي جميل التفاتكم وسامي رعايتكم وأقدم إلى المقام الرفيع أسمى ما يليق من التعجلة والاعظام
«مصر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤
مصطفى كامل»

حَادِثَةُ دِنْشَوَايَ

ما كان « مصطفى كامل » يهمل أية هفوة يرتكبها المحتلون لبلادهم دون أن يستفيد منها . وما حادثة دنشواي إلا برهان قائم على ذلك !

« وقعت هذه الحادثة في عام ١٩٠٦ ، واشتغل بها العالم كله ، وهي تلخص في المقال الذي نشره « مصطفى كامل » بجريدة الفيغارو في ١١ يولييه سنة ١٩٠٦ بعنوان « إلى الأمة الأنجيزية - والعالم المتمدين » وها هو ذا نصه :

« لقد حدثت حادثة مؤلمة في قرية من قرى الدلتا بمصر تدعى دنشواي تحركت بسببها عواطف الانسانية في العالم كله ، ورفع رجال أحرار الفكر ، مستقروا الاخلاق والاطوار في انكلترا أصواتهم ، سائلين عما إذا كان يوافق كرامة الدولة البريطانية وشرفها ومصلحتها أن تسمح بأن يرتكب باسمها أمر ظالم وقاس !

« وأنه لمن الواجب على الذين يشغفون حقيقة بالانسانية والعدل أن يدرسوا هذه المسئلة ويصدروا فيها حكمهم العادل ، وهي المسئلة الشاغلة لامة بأسرها !

« فقد ترك ضباط من الانكليز في يوم ١٣ يونيه الماضي معسكرهم بالقرب من دنشواي بمديرية المنوفية ، وقصدوا صيد الحمام في الاملاك الخصوصية للاهالي . فأنذر شيخ فلاح المترجم المرافق لهم بأن الاهالي استاءوا في العام الماضي من صيد الضباط الانكليز لحمامهم ، وأنهم ربما زادوا من غضبهم وسخطهم لو عادوا إلى الصيد في هذا اليوم !

« ورغمنا من هذا الانذار ، فان الضباط أخذوا يصطادون ، وأطلقت العيارات النارية ، وجرحت امرأة ، وحرق غبط ، فاجتمع الفلاحون من كل مكان ، ووقعت

مشاجرة بينهم وبين الانكليز ، جرح هؤلاء فيها ثلاثة من المصريين وجرح المصريون ثلاثة من الضباط الانكليز ! وقد تخلص أحد المجروحين وهو الكبتن « بول » من المعركة ، وقطع بكل سرعة مسافة خمسة كيلو مترات ، حيث كانت حرارة الشمس بالغه ٤٢ درجة وسقط بعد ذلك ميتا بضربة الشمس ! وماعلم العساكر الانكليز بما وقع لضباطهم حتى هجموا على قرية سرسنا المجاورة لدنشواي ، وقتلوا فلاحا بدق رأسه !

« هذه هي الوقائع . . . وما علمها أصحاب الامر من الانكليز حتى فقدوا الرشد ، وثاروا لقيام المصريين بالمدافعة عن أنفسهم وعن أملاكهم ! وبدلا من أن يعتبروا الحادثة بسكون جأش ككل المشاجرات والمعارك ، بالغوا فيها وجسموها وأعلنت الصحف إخلصة للاحتلال قبل المحاكمة بان العقوبات والعبرة التي ستضرب للناس ستكون هائلة ! فلم يكن العدل هو المنشود في المسئلة ، بل الانتقام الفظيع ! » ونشرت نظارة الداخلية بأمر المستر متشل المستشار الانكليزي ، قبل المحاكمة بأسبوع ، مذكرة رسمية أنقلت فيها كواهل المتهمين بالتهم وقصدت صراحة التأثير في المحكمة والرأي العام ! وبلغ من احتقار إحدى الصحف القائمة في خدمة الاحتلال للعدل أنها نشرت خبر إرسال الانطاع (المشانق) الى دنشواي قبل المحاكمة ، وقد راع الشعب كل ذلك ، فأخذ يتساءل عن الحكم الذي ينتظر صدوره بعد مظاهره كهذه المظاهرة !

« وقد اجتمعت المحكمة في يوم ٢٤ يونيه . وأي محكمة ؟ محكمة استثنائية لا دستور يقيدوها ولا قانون يربطها ! لقضاتها أن يحكموا بكل العقوبات التي تخطر على البال ! محكمة الاغلبية فيها للانكليز ، ولا تستأنف أحكامها ، ولا تقبل العفو ! وأن المرسوم الذي صدر بتشكيلها في عام ١٨٩٥ — بناء على ضغط اللورد كرومر — ذلك الضغط الذي لا يسمح للحكومة الخديوية مطلقا باظهار أقل مقاومة — يحمل قارئه

على الظن بأن الجيش الانكليزي -- الذي ألقى اليه انكلترا أمر تأييد الامن في مصر -- في خطر مستمر ، جملة في حاجة إلى محكمة كهذه المحكمة أو لآلة إرهاب كهذه الآلة !!

« قضت هذه المحكمة ثلاثة أيام في نظر القضية وتبين أن الضباط الانكليز هم الذين هاجموا الفلاحين بصيدهم في ممتلكاتهم ، ومجرحتهم إحدى نسائهم ، وأن الفلاحين هجموا على الانكليز بوصف أنهم صيادون يختلسون الضيد ، لا ضباط بريطانيون ! واعترف أمام المحكمة أطباء انكليز بينهم الدكتور نولن الطبيب الشرعي للمحاكم : بأن الكبش (بول) مات بضربة الشمس ، وأن جراحه لم تكن كافية وحدها لاحداث الموت !

« ولم تترك المحكمة إلا ثلاثين دقيقة لاكثر من خمسين متهما ليقولوا ما عندهم وأبت سماع أقوال أحد رجال البوليس ، حيث أكد أن الضباط الانكليز أطلقوا العيارات النارية على الاهالي ، وبنت حكمها على تأكيد الضباط الذين كانوا السبب في الممركة والذين يعتبرهم العدل في كل بلد خصماء المتهمين !

« وفي يوم ٢١ يونيه صدر الحكم بشنق أربعة من المصريين ، وبالإشغال الشاقة المؤبدة على اثنين ، وبالإشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على واحد ، وبها لمدة سبع سنوات على ستة ، وبالحبس مدة عام مع الجلد على ثلاثة ، وبالجلد على خمسة ، وقد جلد كل واحد من هؤلاء خمسين جلدة بكر باج له خمسة ذبول ! !



« قررت المحكمة في حكمها تنفيذ الحكم في اليوم التالي ! بحيث لم يمض الا خمسة عشر يوما بين الواقعة وتنفيذ الحكم !

« ففي الساعة الرابعة بعد نصف الليل من يوم الاربعاء ٢٧ يونيه ، جيء بالاربعة المحكوم عليهم بالشنق ، والثمانية المحكوم عليهم بالجلد ، (عفت المحكمة عن واحد من المحكوم عليهم بالجلد لان الطبيب قرر ضعف نيته وعدم استطاعته تحمله) من شبراخيت مديريته المتوفية إلى قرية الشهداء التي تبعد أربعة كيلو مترات عن

دنشواي ، ولبثوا هناك تسع ساعات ينتظرون ألا تتقام المروع ! وفي الساعة الاولى بعد ظهر يوم الخميس ٢٨ يونيه ، جرى بهم إلى دنشواي ، وكان أصحاب الامر من الانكليز قد صمموا على تنفيذ الحكم في محل الواقعة وفي الساعة التي وقعت فيها ! « نصبت المشانق ووضعت آلات الجلد والتعذيب في وسط دائرة مساحتها ٢١٠٠ متر ، وأحاطت عساكر « الدراجون » الانكليزية بالمحكوم عليهم ، وبالتفت الخيالة المصرية حول الانكليز ، وتولى المستر متشل مستشار الداخلية ومعه مدير المنوفية أمر التنفيذ ! وقد تقدم إليهما ابن أول المحكوم عليهم بالشنق ، سائلا مقابلة والده لأخذ وصاياه الاخيرة ، فرفض قبول هذا الرجاء الذي هو أعز ما يرجوه الانسان ويحتمه الشرع والعدل !

« وفي منتصف الساعة الثانية امتطت الجنود الانكليزية خيولها وشهرت سيوفها وبدىء بعد ذلك بدقيقة في الشنق !... »
 « فشنع رجل ولبث أعضاء عائلته وأقاربه وكل أهالي القرية وهم على بعد مئالون الفضاء بصراخهم الممزق للقلوب . وجحد اثنان أمام الجثة !
 « وتكرر هذا المنظر ثلاث مرات . واستمر ساعة من الزمان ! منظر وحشي ، مهيج للعواطف ، بكى منه بعض الحاضرين الاوربيين دموع الحنان وأبدوا النفور الشديد مما رأوا ! وذهب كل واحد يكرر كلمة أحد المشنوقين :
 « لعنة الله على الظالمين ! لعنة الله على الظالمين ! »

« وأن يوم ٢٨ يونيه من عام ١٩٠٦ ، سيبقى ذكره في التاريخ شؤماً ونحساً ! وهو خليق بأن يذكر في عداد أيام التهاى في الهمجية والوحشية !
 « عمت مصر كلها عواطف الاعتقال والسخط عند انتشار أخبار تنفيذ الحكم في دنشواي وأنه كان يستحيل على أعداء انكارتا الوصول إلى النتيجة الحالية بعد جهاد خمسين عاما ! ومن العجيب أن يكون الموجدون لها هم رجال من الانكليز !

« وقد أنشأ الشعراء المصريون على حكم دنشواي أشعاراً اتخذ ذكرى المناظر

الوحشية التي أهينت فيها المدنية والانسانية والعدل بأقسى الصور المهيبة للوجدانات والنفوس !

« ولأني جئت اليوم أسأل الامة الانكليزية نفسها والعالم المتمدين ، إذا كان يصح التسامح في إغفال مبادئ العدل وشرائع الانسانية إلى هذا الحد ؟
« جئت أسأل الانكليز الفيورين على سمعة بلادهم وكرامتها أن يقولوا لنا إذا كانوا يرون بسط النفوذ الادبي والمادي لانكلترا على مصر بالظلم والعسف وضيوف المهجبة ؟

« جئت أسأل الذين يجاهرون في كل آن ذا كرين الانسانية ، مالئين الدنيا بعبارات الانفعال والسخط إذا حدثت فظائع في بلاد آخر دون فظيعة دنشواي ألف مرة ، أن يثبتوا صدقهم وإخلاصهم بالاحتجاج بكل قوة وشدة على عمل فظيع مثل حادثة دنشواي يكفي وجده لان يسقط إلى الابد المدنية الاوربية في أعين العالم كافة !

« جئت أسأل الامة الانكليزية إذا كان يليق بها أن تترك الممثلين لها في مصر يلجأون بعد احتلال دام أربعة وعشرين عاما إلى قوانين استثنائية ووسائل همجية — بل وأكثر من همجية — ليحكموا مصر ويعلموا المصريين ماهية كرامة الانسان ؟

« إني معجب بكل إخلاص وشكر وأعتراف بالجميل — بالنواب والكتاب الانكليز الذين نادوا بأعلى صوت معلنين مزيد غضبهم من هذه الرواية المحزنة الشنيعة التي مثلت في مصر ! ولكن لما رأى السير ادوارد جراي أن الرأي العام انتقاد لهم وأنه قضى على سياسة اللورد كرومر ، وقف في مجلس العموم وتكلم في التعصب الاسلامي المزعوم في مصر ، وسأل النواب بكل رجاء وإلحاح أن لا يشتغلوا بمسائل مصر ، حتى لا يضعفوا سلطة الحكومة المصرية ، أو بعبارة أخرى سلطة اللورد كرومر القسار في مصر على كل شيء ، أمام خطر أصرح أنا علناً بأنه موهوم !!

« إن هذا الخطر الموهوم ليس في أيدي أصحاب الامر من الانكليز إلا وسيلة لتبرير هذه الفظيمة المستكرة ، وفظائع أخرى تقع في المستقبل ! !
 « إنه لا وجود لهذا الخطر ! وما الغرض من هذه الفظائع إلا إحداثه !
 « وإني أؤكد بحق أقدس شيء في الدنيا أنه لا وجود لتعصب الديني في مصر .
 نعم إن الاسلام سائد فيها لانه دين الاغلبية المظمي ، ولكن الاسلام شيء والتعصب شيء آخر !

« لقد انخدع السير إدوارد جراي في هذه المسئلة ! وإني أرجوه أن يفكر لحظة فيما يأتي :

« هل لو كان في مصر تعصب حقيقة أفكانت تستطيع انكلترا أن تحاكم ٥٢ مسلماً أمام محكمة استثنائية مؤلفة من أربعة قضاة مسيحيين وواحد مسلم ؟
 « هل تنفيذ الحكم في دنشواي بتلك الصورة المهيجة لم يكن كافياً وحده لاشعال نار التعصب المدمرة الصاعقة لو كان له وجود ؟

« ألم تكن كل هذه التحريضات كافية لاجراج الشعب المصري عن أطواره وانفجار ذلك التعصب المزعوم لو كان هناك تعصب حقيقة ؟
 (ولماذا لم يثر ذلك التعصب الذي تكلم فيه السير ادوارد جراي معارك كعركة دنشواي أثناء مسئلة طابة ، حيث كانت الاغلبية الكبرى من المصريين في جانب تركيا ، مع أن الجنود الانكليزية كانت تمر دائما في كل جهة بكل أمان واطمئنان ؟

« لقد أثبتت المرافعات في قضية دنشواي بكل إقاضة وحسن بيان أنه لا دخل للاسلام فيها ، وأن الضباط الانكليز وجدوا عند بعض الفلاحين المسلمين مساعدة وتعضيداً !

« إنه بحق للمصريين أن يطلبوا تحقيقاً دقيقاً كاملاً في المسئلة وأن مصر على بعد يومين من أوروبا . فليأت إليها الانكليز المحبون للعدل ، الراغبون في عدم ظلم الشرف البريطاني ، وليذهبوا إلى المدائن والقرى ، وليروا بأعينهم كيف يعيشون

المسيحيون من كل جنس مع الفلاحين وكافة المصريين ، وليقتنعوا بأنفسهم بأن الشعب المصري ليس متعصباً أبداً ، ولكنه شعب كريم أبي ينشد العدل والمساواة ويطلب أن يعامل كشعب حر لا كقطيع من الاغنام ! ويعمل بكل عزيز لديه لنجح هذا المطلب الاسمي مطلب الحرية والاستقلال !

«أجل . إن الشعب المصري شاعر الآن بكرامته ، وذلك أمر لا يمكن انكاره . بأي حال . إنه . يطلب معاملة أبنائه أسوة بالاجانب ، وهو طلب عدل وغير مبالغ فيه أبداً !

« لقد تكلم السير إدوارد جراي في موضوع حماية الاوربيين ضد المصريين ؟ ولكن هل له أن يبين لنا الخطر المهدد للاوربيين القاطنين مصر ؟ ألا يعيشون في أتم صفاء مع المصريين ؟ ألا تحميمهم الامتيازات الاجنبية ؟ ولكن من يحمي المصريين ؟ ألا ترى في بعض الاحيان مجرمين من الاجانب — يحتج النزلاء جميعاً على جرائمهم — يجرحون ويقتلون المصريين ثم يفلتون من عقاب المحاكم المصرية ؟ وأي عقاب ستعاقب به الجنود الانكليزية التي قتلت الفلاح على مقربة من دنشواي وكذلك الضباط الذين جرحوا امرأة وثلاثة رجال ؟

« إن اللورد كرومر دافع عن نفسه في تقريره الاخير ضد الذين يطعنون على السلطة المطلقة التي يتصرف بها في أمور مصر قائلاً :
« إن البرلمان والرأي العام في انكرا يراقبان أعماله ، كما أن الصحافة المصرية تراقبها أيضاً »

« ولكنها مراقبة باطلة لانه ما اشتغل البرلمان بمسائل مصر واحتج على أعمال وحشية كهذه ، حتى قال اللورد كرومر للسير إدوارد جراي بأن التعصب مخيف على شواطئ نهر النيل ، وأنه يجب على البرلمان ملازمة الصمت ! وبذلك لا يوجد

مانع يمنع اللورد كرومر من حكم مصر بأشد القوانين مخالفة للعدل والانصاف !!
 « لذلك يقضى شرف الامة الانجليزية عليها بأن تزن الاقوال الرسمية
 وأقوالنا ، وتقوم باجراء تحقيق دقيق ودراسة القضية المطروحة أمامها الآن
 بكل استقلال !

« لقد قضى اللورد كرومر الاعوام الطوال وهو يؤكد بأن الامراء والكبراء
 في مصر هم وحدهم المفضلون للاحتلال ، لانه سلبهم سلطتهم ، أما الفلاحون فانهم
 يحبونه حباً جماً ويدعون بدوام العصر الحاضر !!

« وبناء على ذلك فانه إذا لم يمتد فلاحو دنشواي على الضباط الانجليز
 إلا لانهم رأوا إحدى نسايتهم مجروحة ، فالحكم والتنفيذ يكونان قد بلغا
 أقصى درجات البشاعة ويحق للعالم كله أن يقابلها بمزيد السخط ! وإذا كان
 الامر على العكس وآتى الفلاحون ذلك طوعا لمعاطفة حقد ديني أو وطني فيتحتم
 على اللورد كرومر أن يعترف بأنهم يمتنون الاحتلال وأن إدارة جنابه أدت
 إلى فشل ليس له مثيل ! ويحق عندئذ للمستر « ديلون » أن يقول مؤكداً :
 « إن خطبة السير إدوارد جراي هي أتعس شرح لمركز إنجلترا وسياساتها
 في مصر »

« علي أن كافة الذين يقطنون مصر ويحبون الصدق والحقيقة ، يعترفون بأن
 حادثة دنشواي لم تكن مطلقاً ثمرة حركة تدائية ضد الاوربيين ، وأن المصريين
 هم أكثر أمم الارض اعتدالا وتسامحا !



« ألا إن الخطة الوطنية التي يجري عليها أصحاب النفوذ والتأثير في الرأي
 العام المصري واضحة جلية . فتحن نريد بفضل التعليم ونور التقدم إنهاض
 شعبنا وتعريفه حقوقه وواجباته ، وإرشاده إلى المقام اللائق به في العالم ، وأتينا

أدركنا من أكثر من قرن أنه لا يمكن للأمم أن تعيش عيشة كرامة إذا لم تسلك طريق المدنية الغربية . وأتينا أول شعب شرقي صافح أوروبا . وأتينا مستمرين على السير في الطريق الذي سلكناه ! وإتينا بالتعليم والتقدم والاعتدال والفكر الحر الراقى نثال احترام العالم وحرية مصر ... ومقصداً الذي نرعى إليه هو إستقلال وطننا ، ومحال أن يوجد شيء ينسينا ذلك المقصد الاسمى !

« إن عطفنا على الشعوب الاسلامية الاخر طبعى ولا تعصب فيه وأنه لا يوجد مسلم متور واحد يظن لحظة واحدة أنه من الممكن إجتماع الشعوب الاسلامية فى عصبة واحدة ضد أوروبا ، والذين يقولون ذلك إما جاهلون أو راغبون فى إيجاد هاوية بين العالم الاوروبى والمسلمين !

« إنه لاسبيل لتهضة الشعوب الاسلامية بغير حياة إسلامية جديدة تستمد قوتها من العلم والفكر الواسع الراقى !

« وأن لمصر مكاناً خاصاً بها فى الشرق فهى التى وهبت العالم قناة السويس ، وفتحت السودان المدنية ، وفيها طبقة راقية الفكر ، وتقدم الأمة بالأمة يمشى فيها سراعاً ومن المستحيل أن تحكم مصر وهذا حالها كما تحكم بلاد بعيدة مختبئة فى أعماق أفريقيا ! وليس يتناوين أوروبا اتصال ! ألم ير الناس الانجليز يفعلون ويهيجون ضد مايجرى فى جهات الكونغو وغيرها من البلاد ؟ فكيف يسمحون بحدوث أفظع الجرائم فى مصر ؟

« إنه من الواجب على أوروبا كلها أن تهتم بمصر . فان صوالها فيها جسيمة ، والكثيرين من رعاياها جمعوا ثروات كبيرة فيها !

« وأن القوانين الاستثنائية والاعتساف لا يؤديان إلا إلى هيجان الشعب المصرى وخلق عواطف عنده مخالفة بالمرة لمواطنه الحالية !

« إتانا طالب بالعدل والمساواة واخرية ! نطلب دستوراً يتقصدنا من السلطة المطلقة ! ولا شك أنه لا يمكن للعالم المتعدين وللرجال المحيين للحرية والعدل فى إنجلترا إلا أن يكونوا معنا ويطلبوا مثلنا ألا تكون مصر — التى وهبت للعالم أجمل وأرقى

مدنية — أرضاً ترحم الهمجية فيها ! بل بلاداً تستطيع المدنية والعدل أن يبلغا فيها
من الخصوبة والنمو مبلغ خصوبة أرضها المباركة !
مصطفى كامل»

«ألا إن الجهد الذى بذله « مصطفى كامل » قد جاوز حدود قوته ولقد
طلب منى طبيبه ذات يوم أن أستخدم تفوذى لأنصح له بأن يقضى فصل
الراحة بحمامات فيشى ولكنى ما استطعت أن أمنعه من السفر إلى لندرة
عقب هذه الحادثة المشؤومة دنشواى ! لان إخلاصه لبلاده — ذلك
الإخلاص المتنامى — كان عنده فوق جميع الاعتبارات الذاتية وفوق الحياة
نفسها !

«سافر إلى لندرة فى يوم ١٥ يولييه سنة ١٩٠٦ حاملاً مكاتيب ذات
بال ومن بينها كتاب توصية منى لمسترسيد مدير «مجلة المجلات» الانجليزية.
«تمكن « مصطفى كامل » بمهارته وحذقه وصدق عزيمته بالرغم من
مرضه الشديد من إثارة رأى العام الانجليزى الذى تؤثر فيه بلاذة الحق
وحدة الوطنية !

ولقد أرغمت أحاديثه ورسائله التى نشرتها الصحف الانجليزية
سنير إدوار غراى — وزير الخارجية البريطانية — على أن يجاهر فى مجلس
العيوم بأن إنجلترا تعتبر مصر بلداً متحضراً ! وصفها بهذا الوصف بعد أن
كان قد نعتها منذ أيام قلائل بالمتوحشة المتعصبة !

﴿ وليمة في لندرة ﴾

لما تأكد ﴿ مصطفى كامل ﴾ من اكتسابه الرأي العام الانجليزي ،
أدب مأدبة سياسية في ٢٦ يولييه بنزل كارلتون بلوندره ، ودعا إليها الكثيرين
من نواب وكتاب وساسة وصحفي الأنجليز ، وألقى فيها خطبة وطنية
بليغة باللغة الفرنسية ، خطبة تملك بها جميع القلوب بعد أن فصل مسئلة بلاده
تفصيلاً جلياً مؤثراً . وإني أشعر بواجب نشر هذه الخطبة أو هذه المرافعة
القوية الممتعة الحافلة بالحماتى وها هو هذا نصها :

« أيها السادة

« اسمحوا لي أن أشكركم على الشرف الذى تفضلتم بمنحه إياي بقبولكم دعوتي
وأني لسعيد حتيقة بانتهاز هذه الفرصة لمحدثكم فى شؤون مصر وإعلان الحقيقة عن
عواطف المصريين وأنكارهم

« إن ذوي الأغراض ينشرون على الدوام فى أوروبا عامة وفى انكلترا خاصة
الاغلاط والاكاذيب بشأن أحوال مصر وإحساسات المصريين . ولكننا واثقون من
أن الحقيقة القادرة القاهرة تنلب دائماً فى النهاية ، وتفوز وتهدم هذه الابنية ،
أبنية الاختلاقات والتهم الكاذبة !

التعصب والاسلام

« وإياه ينمات مال مصر كلها وهي فى شدة الانفعال والتأثر من حكم دنشواي
وتتفيذه الشنيع . فى أي زمان وتحت أية سلطة تعيش . وينما هي فى انتظار العدل
الذى يشرف وحده المتعدين ، إذ رميت بأشنع التهم ألا وهي تهمة التعصب الديني
« فكأنه لم يكف القابضين على أزمة أمورهما أن تهان بلاد بأسرها وأمة كاملة فى
دنشواي بحكم مدهش للغاية ، وتتفيذ جاوز حدود الغلظة المتناهية ، بل احتاجوا

إلى شيء فوق ذلك . وهو تجريح سمعة الامة المصرية واستسماح الشعب الانجليزي في معاملتها بالظلم والاعتساف !

« كلا . ألف مرة كلا ! إن مصر ليست متعصبة ، ولا بد أن يكون الانسان سعى التعمد ليقارنها بجهات « تشاد وزندر » ، وتلك البلاد المنغمسة في الظلمات والجهالة ! »

« إتنا لو كنا متعصبين ، وكان شعبنا المؤلف من اثني عشر مليون نفس يكره المسيحيين العائشين معه ، لما استطاعت قوة في العالم أن تحمد نار هذا التعصب أو تقف لهيه ، بل لاثبت وجوده وحياته بمظاهرات حتمية ، ولكان ظهر عند انتشار اخبار تنفيذ حكم دنشواي ، وبمناسبة تلك التحريضات المستمرة التي يقوم بها الطاعنون على ديننا ، والذين يدعوتنا لاعتناق المسيحية ! »

« ماذا يقولون ؟ أتكون مصر متعصبة تعصباً دينياً بعد انقضاء قرن كامل على دخولها في ميدان المدنية ، وإبرادة الذين غدتهم أوروبا بلبان معارفها وآدابها ؟ ألا إن تهمة كهذه يستحيل قبولها . ومكانها من السخرية عظيم ! »

« نعم إني أعلم أنهم يرددون هنا وهناك أن مسألة طابة أبانت وجود ذلك التعصب المزعوم في مصر ، بدليل أن المصريين صوبوا مطالب تركيا وخطتها ! ولكن أي برهان يستطيعون تقديمه على ظهور هذا التعصب ؟ هل حدثت مظاهرة واحدة ضد المسيحيين مدة مسألة طابة أو قبلها أو بعدها ؟ لم تحدث مظاهرة ما ! بل كل ما وقع هو محض مناقشات في الصحف ! وأنه لمن المدهش أن إنجلترا التي اعتادت من قديم الزمان الاختلافات في الآراء السياسية ، تترك ذوى الأغراض يخذعونها ويغشونها ويسمون الشعور الطبعي والمناقشة العادية « تعصبا » ! »

« كلا أيها السادة . إن مسلمي مصر ليسوا متعصبين أبداً ، بل هم — وإني أؤكد ذلك — أكثر أمم الارض اعتدالا ، وأنكم إذا كنتم تدعون « تعصبا » الشعور الاسلامي الذي لا يكون المسلم مسلماً بغيره فلم لاتسمون كذلك الشعور الذي

دفع أغلب الانكيز — وفي مقدمتهم غلادستون الكبير — إلى إظهار انعطافهم نحو مسيحيي الشرق ، ومساعدتهم وتضييدهم مراراً ؟
 « إن هناك أسباباً عدة تحول بيننا وبين التعصب :

« أولها مبادئ الاسلام التي هي صريحة واضحة قطعية ، حيث تأمرنا بمعاملة المسيحيين بعدل وإنصاف ورفق . أولم يتزوج نبينا الكريم نفسه بمسيحية وأثبت بذلك للعالم كله حرية فكره وسموه ؟

« إن الامثال علي الاعتدال الاسلامي ومثانة مبادئه ورحمته عديدة في التاريخ وإذا هي لم تتبع في بعض الاحيان فليس السبب الاسلام نفسه بل السبب راجع إلى الانقلابات والاضطرابات التي عرفتها أمم كثيرة في ساعات نعسة من حياتها !
 « ولقد أدرك الشعب المصري حقيقة الاسلام كما هي ، وعرف مبادئه العالية الحرة ، وساعدته صفاته الطبيعية على تنفيذها كما يجب أن تنفذ

« وثانيها أن المدنية ونور العلم وهبا المصريين ملكة التمييز ، والحكم والذوق السليم ، فهم يعرفون أن الاوربيين وكافة المسيحيين العائشين في مصر ليسوا مسئولين عن السياسة الاوربية وأغلاطها وأنه لا يمكنهم بغضهم لذلك
 « بل إن الكثيرين من أولئك النزلاء والاوريين يظهرون لنا في كل فرصة ميلهم ومحبتهم واهتمامهم بارتقايتنا وتقدمنا

« وكيف نستطيع أن ننسى مساعدتهم الخالصة الكريمة في تأسيس مدارسنا الاهلية ؟ بل كيف نستطيع أن نبغض عمالاً طلبوا في الحياة كل شيء من نشاطهم وكفاحهم وكفاءتهم واعترفوا لمصر بالجميل

« نعم إتنا لسنا متعصين لان المنفعة العالية لوطننا تحم علينا أن نعيش في آم صفاء وعلى أحسن حال مع الاوريين لانه ليست لنا فائدة مافي أن نجتمع كلمة أوربا ضدنا ولنا كل فائدة في استمالتها إلينا !

« ولقد علمتنا اليابان وشعوب قبلها أن الجهاد الوحيد الذي تهض به البلاد هو الجهاد في سبيل التغلب على الجهالة ونيل العلم والتقدم واحترام العالم
 « فليست عواطف الحق الديني هي سلاحنا في انقاذ جنسنا وإنالته المسكان اللائق به بين الأمم ، بل سلاحنا هو التقدم والعلم والفكر القائم على مبادئ الحرية

الاستقلال والمال

« إن الحركة الموجودة في مصر هي حقيقة حركة وطنية وأهلية لا نزاع فيها فان الشعب المصري متمسك باستقلال بلاده أشد التمسك ، وإذا كان بعض الساسة الانكليز يتظاهرون الآن بنسيان الوعود والعهود التي قدمها رجالكم السياسيون علنا ونادوا فيها برد مصر للمصريين ، فاقولم ندسها نحن أبدا ! بل لا يزال كل مصري يكررها وسيكررها على الدوام ، علما أن العهود المعطاة وكلمة الشرف لاتذهب « بمضى المدة » قائلا مع اللورد دوفرين : « إن الاستقلال لأمن له ! »
 « ولو فرضنا ولم تكن هذه الوعود والتعهدات قدمت فعلا من رجال سياستكم ، فأني مطلب وأي غرض لا يرمى المصري إليه ؟ أليس استقلال بلاده ؟
 « لقد آلت الحالة المالية في مصر على عيون الكثيرين من الناس هنا غشاوة ، فتراهم مندهشين من أن المصريين غير سعداء في عهد الاحتلال ! وأن السامع لا يفرأهم ليحسب مصر « سوقا لا وطناً » !
 « فأرجوهم أن ينظروا إلى الأشياء بأمعان ، ويدرسوا الحالة الادبية لمصر ويدركوا على الخصوص أنه لا توجد قوة في العالم ولا رخاء ينسى الانسان كرامته ومهمته في الدنيا وحرية بلاده !

السودان

« وأنه لكي يدرك الانسان أسباب تألم المصريين من الاحتلال الاشكليزي

يجب عليه أن يتذكر أولاً أن السياسة البريطانية نزعت منا السودان ظمأً وهوروح
وطنتنا ، وكم ضحينا فيه بالأموال والرجال ! فليس لمصر الآن فيه إلا وظيفة
واحدة ، هي إعطاؤه جيشاً للسكينة ، والمال اللازم لشؤونه ، والموظف لتنفيذ
أعماله !

« وأن قواد كل مصري ليعتلي حزناً وأسى عند ما يفكر في هذا الجزء من
وادي النيل المحكوم على حدة ، المسلوب من مصر ، السائدة فيه إنكترا !

المصريون في الحكومة

« وأن الحكام الانكليز لم يقفوا عند هذا الحد ولم يكتفوا بذلك الجرح الدامي
في قلب كل مصري ، بل تعدوا إهاتته في كرامته وفي مصر نفسها
« لاشك أنكم ذا كرون جميعاً أن إنكترا صرحت علناً بلسان وزرائها الرسميين
أن الغرض الأول والاعلى من الاحتلال هو تربية المصريين وجعلهم قادرين على
إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم ! ولكن الطريقة التي اتبعها الانكليز في مصر أدت
إلى محو وإعدام العنصر المصري في الحكومة ، فعدد الموظفين الانكليز في ازدياد
وعدد المصريين صار محدوداً !

« وأنه لا يسمح للموظفين المصريين بأن يكونوا ذوي إرادة وفكر فعال !
وهذه حقيقة معروفة ومعترف بها إلى حد أن أحد الكتاب الانكليز اقترح في
(المورن بوست) — في العام الماضي — إلغاء مراكز الوزراء المصريين الذين
يعمل المستشارون الانكليز من خلفهم كل شيء ، ولا يتركون لهم من الأمر قتيلاً !
« ولقد قال اللورد كرومر في تقريره من عامين ، تبريراً لهذه السياسة ، إن
أنوار المدنية بهرت المصريين وأضلت أبصارهم ، وأنهم غير أكفاء لإدارة أمورهم
بأنفسهم ، وأنه يجب على الانكليزي قيادة المصري ، ولو كان هذا رئيساً لذلك ! !
« فلا تدهشوا إذا أياها السادة — وقد علمتم سياسة الاحتلال ومبادئه —
من أن المصريين يشعرون بجرح عواطفهم وإهاتهم في كرامتهم ويفضون الاحتلال
من أعماق قلوبهم . . .

« ولعل الورد كرومر نسي عندما كتب ذلك أن في مصر طبقة راقية سامية وأن بلادنا أرسلت البعثات إلى أوروبا طلباً للعلم من بدء القرن التاسع عشر ، يوم كانت اليابان مغلقة الابواب في وجه المدنية والعالم كله !
 « وأنه يحق لنا أن نسأل جنابه عما فعلته انكلترا في مصر في مدة أربعة وعشرين عاماً ، إذا كان المصريون لا يزالون حقيقة غير قادرين على إدارة شؤونهم بأنفسهم ! إني أظن أنه يتعذر عليه ألا يقول بأنها لم تفعل شيئاً لتقدمهم وإنها ضلوا ، أو أنها فعلت كل شيء لتأخير ذلك ! ولكن إذا كان الامر كذلك فما قيمة عمل جنابه ؟ ذلك العمل الذي يتكلم عنه البعض كثيراً !

الاحتلال والتعليم

« إن سبباً من أهم أسباب استياء المصريين هو المسلك المتبع في نظارة المعارف العمومية . فإنه يجري على قواعد ثلاث :

« أولاً — إبعاد الطبقة الفقيرة عن مدارس الحكومة !

« ثانياً — تعليم التلاميذ العلوم كلها بالانكليزية والتضحية باللغة العربية بوصف أنها لغة علمية !

« ثالثاً — جعل التلاميذ آلات ليكونوا فيما بعد موظفين طائعين ، وتحقيقاً لهذه الغاية تهمل دراسة التاريخ والفلسفة والعلوم التي ترقى الفكر والذكاء حقيقة ، وتعرف الانسان قيمته ووظيفته في الحياة !

« هذه القواعد الهادمة لتربية الرأس والنفس معا !!

« لقد كان التعليم في مدارس الحكومة كله مجانياً قبل الاحتلال — حيث كانت ميزانية مصر دون ميزانيتها الآن في الاهمية بكثير — ورأى الكثيرون من الفقراء أبناءهم متخرجين من هذه المدارس متعلمين راقين وقد حازوا المناصب ذات الشأن في حكومة البلاد !

« ولكن اللورد كرومر بذل كل جهده لمحو هذه الخطة الشريفة ، التي كانت تجري الحكومة المصرية عليها ، وخص التعليم بالانغناء دون غيرهم ، ولم يرض أن يمنح الفقراء سوى كتاتيب صغيرة يتعلمون فيها أبسط التعليم !!
 « فاحتلال البريطاني يعادي الفقير ، ويقضي عليه بأن يبقى فقيراً في كل شيء طول حياته ! وألا يكون من حق الذكاء الانساني أن ينمو ويكتسب الحل الذي يستحقه !

« وأتأصرف كل قواني لمداواة هذا الداء وتحسين هذه الحالة التبعة . والعدد الكبير من التلاميذ الفقراء يتعلم في المدارس الاهلية التي أسستها الجماعات أو الآحاد ، ويظهرون كفاءة كبيرة واستعداداً عظيماً !

« ولكن الشعب المصري كله قضى على خطة اللورد كرومر في التعليم !

العدل في مصر

« إن مسألة العدل تشغلنا كثيراً ، فإن عدد القضاة الانكليز يزداد في محاكمنا من جهة ، واللورد كرومر يحافظ — من جهة أخرى — على المحكمة المخصصة ، التي أسخطكم حكمها في دنشواي بدرجة عظمى !
 « وأنه لا أمر تأباه المدنية وتقشع منه العواطف ، أمر وجود محكمة لا قانون لها ولا دستور ، ولا تعرف العفو ولا الاستئناف في بلاد متمدنة تعد مغنوا وفكرياً جزاً من أوروبا !

« وأن وجودها يחדش الحق والعدل ، والشعب المصري ، وشرف المدنية البريطانية !

« ومن الواجب على انكلترا محو نظام كهذا ، فقد سمع العالم كله ملايين مرة أصواتكم ترن ذاكرة الانسانية والمدنية ، ورفعتم احتجاجاتكم بكل قواكم ضد المظالم المرتكبة عند غيركم من الشعوب الاخر ! فواجب عليكم — واجب محتم — أن تحتجوا على المظالم التي ترتكب في مصر باسمكم !

« إنكم أتعبتم أنفسكم عدة سنين وبلغت منكم العناية غايتها لتعرفوا إن كان

الحكم علي دريفوس قد صدر حتماً أو ظلماً ! فمن الواجب عليكم أن تسألوا أنفسكم
الآن عما إذا كان يوجد في العالم عدل يحكم على ٢١ رجلاً بأفظع العقوبات — الشنق
والاشغال الشاقة والجلد -- لموت انكليزي مصادفة وعرضاً وجرح اثنين آخرين ؟
« إنني أطلب باسم المحيين الحقية للعدل والانسانية إعادة النظر في قضية دنشواي أمام
قضاة مستقلين تمام الاستقلال كقضاة محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية مثلاً !
« إنكم أيها السادة إن فعلتم ذلك استطعتم لا محالة محو هذه الوصمة التي ارتكبتها
رجالكم باسم مدنيكم والتي فضحت الانسانية في دنشواي !

الامتيازات الاجنبية

« إن من المسائل المرتبطة بالعدل مسألة محاكمة المجرمين الاجانب في مصر .
فان المصريين يفعلون ويسخطون كلما أفلت مجرم أجنبي من يد القانون المصري
بفضل الامتيازات الاجنبية ! وقد اقترح اللورد كرومر محوها وإنشاء مجلس دولي
يعطى سلطة التشريع بحيث تمنح أوروبا الدولة البريطانية وكالة عنها في مصر !
« وهذا الاقتراح لا تقبله مصر ولا أوروبا ، لان مصر كفاء للتشريع الاوربي
وقوانينها الوضعية كلها فرنسية ، ولان الامتيازات عزيزة جداً على الاوربيين !
وبما أن مصر جزء من المملكة العثمانية فانه لا يمكن محو الامتيازات منها إلا
إذا محيت من تركيا نفسها !

« بيد أن هناك حلاً عملياً للمسئلة : وهو إعطاء المحاكم المختلطة حق النظر في
الجنايات والجنح التي يرتكبها الاجانب وهي محاكم حائزة لثقة الجميع . وإني أعتقد أن
أوروبا لا تتردد في إجابة هذا الطلب العادل إذا عرض عليها

الدستور وحقوق مصر

« لم ينس أحد من الناس أن مصر طلبت الدستور في خلال ثورة عام ١٨٨١
ونالته . ولكن انكلترا أبطلته ووعدت بلسان اللورد دوفرين بأعادته إليها متى
حانت الفرصة ! وقد مضى أربعة وعشرون عاماً ونحن نرتقب عودة هذا الدستور

بينما نرى بأشدّ الالم والكدر أن السلطة المطلقة للنائب عن بريطانيا في مصر تنمو كل يوم نمواً مزعجاً !

« إنه لا يوجد شيء يضمن للمصريين السكينة والسلام والعدل والسير بكافة الاعمال سيراً حسناً مشمراً سوى دستور قوي متين ، يعطي الشعب حق مراقبة الحكومة في أعمالها وتصرفاتها !

« وأن مصر أوفر تقدماً ومدنية من بعض إمارات البلقان التي منحها الدول الاوربية واندكلترا على رأسها الحرية الكاملة والاستقلال التام !

« وأن كل ثروات العالم لا تنسينا أبداً كرامتنا وحقوقنا ، ولقد كان في تقع انجلترا تقدم مصر مالياً لتنال ثقة حملة قراطيس الدين المصري ، ولتستطيع فتح السودان وتعميره بأموال مصر ، ولكنها لم تنفذ التعهدات التي أخذتها على نفسها بشأن التقدم المعنوي للمصريين !

« فمعارضة الوطنيين المصريين للاحتلال الطبيعية ولا غرابة فيها ! وإذا كان القوم المتمدينون يجدون من الامور العادية الطبيعية وجود حزب معارض في انجلترا وفي بقية البلاد المتمدينة ، نأى عجب في وجوده في مصر ؟

« وإذا كان أنصار التوسع في سلطة انجلترا ومد نفوذها في الآفاق يريدون جعل سيادتها عامة في كل مكان ، فكيف يجد البعض من الامور الخارقة للعادة مطالبتنا باستقلال وطننا !

« إن انجلترا لم تفتح مصر ولم تغزها ، بل دخلتها كدولة محبة لتوطيد عرش الخديوية ولمساعدة الشعب المصري على أن يعيش عيشة الامم المتمدينة . فهي عقدت بأرادتها وبمحض رغبتها دينا على نفسها نحو مصر ونحو الانسانية !

« فمصر لا تسأل إحسانا بمطالبتها بحريتها ! بل تطلب حقاً معترفاً به ولا نزاع فيه . تطلب حقها في الحياة والوجود ! وأني على يقين من أنكم لو كنتم محلنا لشعرتم بنفس شعورنا ولساكنتم مسلكنا ! لانه لا يوجد إلا مطلب واحد خليق بأن يشغل حياة الانسان : الا وهو « استقلال الوطن وعظمته ! »

« وبعد أن انتهى (صاحب الاواء) من خطبته وحياء الحاضرون قام المستر « جون روبرتسون » النائب الراديكالى بمجلس العموم الانجليزى وأحد المشهورين بالاشتغال بالسياسة الخارجية، ومن أركان المنتصرين للحرية والعدل ، وقال مانصه :

« يا حضرة الباشا

« إني أتكلم باسم زملائي النواب وأبناء وطني لاؤكد لكم أننا سمعنا خطبتكم باهتمام ممزج بالانعطاف . وأتينا نبحث قبل كل شيء عن معرفة حقيقة الاحوال فى بلادكم، ولذلك نريد أن نسمع صوت الجهتين (أي المصريين والانجليز) وأتينا نؤمل أن أبناء وطنكم يخاطبونا دائماً بصراحة ويعرفونا أفكارهم وشكاواهم لان مقصدنا وغرضنا هو خير مصر- ليس لإبغراقه الادارة العمومية ، مادام لنا نفوذ فيها ، وما دمنا محتلين البلاد !

« ومن رأينا أن المراقبة الانجليزية أفادت المالية المصرية كثيراً . وأنا نريد أن يكون الحال مثل ذلك فى الحياة الاجتماعية والتربية والادارة والعدل إذ يجب ألا تبقى إنجلترا هناك (أي فى مصر) لمنفعتها وحدها !

« أما مسألة دنشواي فانكم يا حضرة الباشا تعرفون جيداً مقدار القلق الذى تلقت به إنجلترا أخبارها ، وأتينا لا يمكننا أن نتكلم فى هذا الصدد مادامنا لم نطلع على التقارير الرسمية ! ولكن يمكنني أن أؤكد لكم وجود الانعطاف الفعال الخالص من قبل العدد الاكبر والاعظم من الشعب الانجليزى نحو العدل والحق

« وأتينا نقدر آمالك ومطالبكم حق قدرها ونؤمل على الدوام أن نرى يوماً ما بفضل التبصر والتدبير تحقيق بغية الانكليز والمصريين وأعني بها الاستقلال المضمون لمصر»!... اهـ

« بعد أن ألقى هذه الخطبة الجامعة وتناقلتها الصحف الكبيرة في لندرة وعلمت عليها تلميقات اعترفت فيها بالحق ، عادت باللائمة على سياسة العنف وقتل النفوس والرؤوس التي اتبعتها اللورد كرومر في مصر ، وأعجبت بمصطفى كامل كل الأعجاب سعى الكثيرون من ساسة إنجلترا وفي مقدمتهم السير كمبل بانرمان رئيس الوزارة الانجليزية في ذلك الحين للتعرف إلى مصطفى كامل

« لقي السير كمبل بانرمان (مصطفى كامل) ودار بينهما حديث على الحالة في مصر وقد انتصر رحمه الله انتصاراً كبيراً حيث جعل الحكومة الانجليزية برمتها تعتقد أن المصريين أكفاء كجميع الأمم المتحضرة لحكم أنفسهم وأنهم جديرون بالاستقلال التام وألح على الوزير الأول بوجوب تنفيذ إنجلترا جهودها بالجلاء عن وادي النيل . . . كما دَخَصَ دعوى اللورد كرومر القائلة بأنه ليس في مصر وزراء أكفاء . . . ورفض بتاتاً ما عرضه عليه السير بانرمان من أن يؤلف نفسه وزارة مصرية

« وبعد أن أتم مهمته الوطنية في لندرة واستطاع أن يغير مجرى السياسة البريطانية بقوة حججه تجاه مصر . عاد إلى باريس واستراح عندي بضعة أيام . وقد خفت على صحته التي أنهكها التعب وحملها ما هو

— بلا مبالغة — فوق الطاقة البشرية ، ولقد كافأته الامة المصرية بأن أرسلت إليه ألوفاً من تهنئات ورسائل الشكر والاعتراف بالجميل

(جامعة مصرية)

« علم مصطفى من كتاب ورد إليه من صديقه محمد بك فريد بأن لجنة تألفت في القاهرة غرضها جمع اكتتابات لتقدم له تذكار ولاء لدفاعه المجيد في قضية دنشواي ، فأجاب على هذا الكتاب بمكتوب مؤرخ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٦ نشرته الصحف الفرنسية والانجليزية في الخامس والعشرين ، وهذا نصه :

« عزيزي فريد بك :

((طالعت اليوم في اللواء بعد عودتي من « هداي » انه تأسست لجنة في مصر بقصد عمل اكتاب عام لدعوتي إلى وليمة وأهدائي هدية لإعلاننا لارتياح بني وطني من قيامي بخدمة بلادي العزيزة . وأنت تفضلت فقبلت ان تكون امين صندوق هذه اللجنة !

« فاسمح لي أن أرجو منك التفضل بتبليغ أعضاء هذه اللجنة ومن تفضلوا بتلبية دعوتها أني شاكر لهم من سويداء قلبي جميل عطفهم على أضعف خدام الوطن العزيز ، وجزيل رعايتهم نحو رجل لا يرى فيما عمل إلا بعضاً من واجب عظيم جسيم ، كل مصري مطالب بتأديته !

« وأني ما شعرت لحظة واحدة في حياتي بأني حقيق بشيء من الالتفات أو بشكر على دفاعي عن حقوق مصر ومطالبتي باستقلالها ، وإعلاي للملاء وطنية أبنائها . لأنني إنما أقوم بفرض مقدس وواجب محتوم . وما خطوت إلى اليوم

الخطوة الاولى في سبيل إسعاد مصرنا العزيزة التي امتلأت رجائها بعظام الآباء والاجداد !

«أي فضل لمثلي، وأصغر جندي في الجيوش يلتقي علينا جميعا أكبر درس وأسمى عظة . لانه الحامل لراية الوطن المدافع عن شرفه ومجده واستقلاله المضحي بحياته صيانة لحياة الملايين من الشيوخ والذماء والاطفال !

«فاذا كان هذا شأن كل فرد من افراد الجيوش ، ووظيفة كل جندي من الجنود ، فكم تكون واجباتنا نحو الوطن عديدة وعظيمة ؟ نحن الذين استفدنا من نعمه أكثر من سوانا ، وامتزنا بالعلم والعرفان ، وقدرنا حقوق الديار ، ورأينا نور الحقيقة ساطعا أمامنا ، وشاهدنا عظمة الشعوب الراقية ، وقارنا بين حالهم وحالنا وتقدمهم وتأخرنا ؟ ؟

«شكرالكم ! ألف مرة شكرا ! إني لأستطيع أن أقبل ثناء لا أستحقه أو إكراما لم أفعل شيئا ايوجه إلى ، ولا يمكنني أن أَرْضَى بأن يكون الشعور الوطني مدعاة لان يكانا الرجل عليه ، وهو لا يكون رجلا إلا به !

«نعم إني أعلم انكم تحبون في شخصي الضعيف الفكرة الوطنية الشريفة ، وتريدون أن تعملوا شأنها وترفعوا لواءها . كما أن أعدائي والطاعنين في إنما يحاربون في الحقيقة هذه الفكرة وذلك الشعور . لاني لست شيئا بيد أن الوطنية في حياة الامة كل شيء !

« وإن ما تبتغون كائن لا ريب فيه . فقد ارتفع لواء الوطنية المصرية رغما من كل معاند ومعارض ، وعلم العالم كله أن المصريين أحياء ، يشعرون بوجودهم ويرغبون في المجد من سبابه الصالحة المؤدية إليه ، واقتنعت الامم كانه باتا نطلب الحياة ، والدستور ، والحرية ، بالمقابل والروية ، ونسعى إلى إسعاد وطننا بالعلم والجهاد القانوني . . . وهذه النتيجة ما كان ليصدق أعداء مصر والمصريين أتا نحصل عليها بعد أن ظن الجاهلون بأسرار حياة الامم وارتقائها أن مسألة استقلال مصر قد قبرت ، واستراح ساسة الانكليز منها !

« فخير هدية أقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز ، وللأمة المصرية المحبوبة
المجيدة ، هي أن تقوم اللجنة — التي الفت — بدعوة الأمة كلها ، وطرق باب
كل مصري لتأسيس جامعة أهلية تجمع أبناء الفقراء والاعنياء على السواء، وتهب
الوطن الرجال الأشداء الذين يزيدون عدد خدامها الصادقين ممن لا يخشون في الحق
لوما ولا عقاباً ، ويعملون لمداواة أدواء الأمة وجمع أمرها ، وبث روح الوطنية العالية
في نفوس أبنائها ، لان كل ملهم يزيد عن حاجة المصري ولا يتفق في سبيل التعليم
لا محالة بائد ، والأمة محرومة منه بغير حق !

« هذه هي الهدية الوحيدة التي يليق بالوطنيين الصادقين إهداؤها لمصر والمصريين !
هذه هي الهدية الفريدة التي علماء القواد فرحاً وانسراحاً ، وفيها أسمى مظاهر الحياة
العالية والشعور القومي !

« فلتنس الأحزاب انقساماتها ، ولتنس الصحفيون خصوماتهم ، ولتلق
بالاحقاد — ولو يوماً واحداً — في هوة لا يسمع منها لغو ولا تأثيم ، ولتجتمع
الأمة لأتمام هذا العمل الفخم ! وتحقيق مشروع فيه الخير كل الخير والنفع العميم !
« وليذكر الذاكرون أن بين أبناء الفقراء الذين أوصد الاحتلال في وجوههم
أبواب العلم والنور ، رؤوساً لو تحلت بالعرفان لكانت فخار مصر إلى أبدالزمان !
« ليدكر ذوو الاحساس والوجدان أن في مصر كنوزاً لم تستخرج للآن ! وأنها
لو أخرجت للناس لمئات طباق الأرض علماً ! وأن هذه الكنوز لدقيقة في مساكن
الفقراء !

« إن الجامعة هي البناء الذي أدعو المصريين جميعاً لتشييده ، وما أكبر سعادتي
وأعظم هنائي لو ساعدتني الأيام على وضع حجر فيه مع العملة الأبرار الذين يعملون
لخير البلاد وحدها بصدق وإخلاص ، لا يسألون أحداً جزاءً ولا شكوراً !
« هذا وأرجو منك أيها الصديق أن تتفضل بقبول أصدق سلام وأوفى احترام

محبك وأخيك

مصطفى كامل

« على أثر نشر هذا الخطاب الوطني أجابت الامة باكتاب كريم وأُسست « الجامعة المصرية » التي تؤدي حتى اليوم خدمات كبيرة لمصر الجديدة بكل رقى

« عاد « مصطفى كامل » إلى مصر بعد جهاده المذكور المشكور ونجح في تأسيس شركة توصية لاصدار جريدتين يوميتين الاولى « لتندار ايجبسيان » بالفرنسية. والثانية « ذى ايجبسيان ستندرد » بالانجليزية « وفي هذه اللحظة عاد اللورد كرومر إلى مصر فوجد فيها حركة معارضة منظمة . وبدأ عمله بتنفيذ أوامر حكومته فعين سعد باشا زغلول وزيراً للمعارف العمومية . وعلى أثر ذلك كتب إلى « مصطفى كامل » في ٢٣ نوفمبر ١٩٠٦ مكتوباً هذا نصه :

« والدتي (١) . . . يلوح لي أن سير كمبل بانرمان صادق في حديثه معي وأنه سينفذ حقيقة الخطة التي عليها اتفقنا لاستقلال مصر . فان اللورد كرومر عند وصوله إلى القاهرة قال للخديوى : « إنه يجب أن يكون لوزارة المعارف العمومية وزير مستقل عن أية وزارة أخرى » ووقع الاختيار على سعد زغلول باشا للقيام بهذه الوظيفة السامية. إنه أحد المستشارين الظاهرين في محكمة الاستئناف وقد ذكرته في الكشف الذي أرسلته لسير كمبل بانرمان وإني لأشك في أن اللورد كرومر ما اختار زغلول من بين الاثنين والثلاثين أسما المعينة إلا لانه فرض التمكن من اكتسابه إلى

(١) لقبني مصطفى منذ أول لقاء بهذا اللقب الذي هو لقب أمه التي كان يقدم

جانب سياسته بما أن حماء رئيس الوزراء وعلي كل حال فسيحكم المستقبل
بأني أدبت واجبي

« هذا واقد توصلت إلى تأسيس شركة توصية وطنية لاصدار صحيفتين
إحداهما فرنسية والاخرى إنجليزية . وهذا العمل يعتبر كأبلغ مظاهره سياسية قام
بها الحزب الوطني . . . »

« ثم كتب إلي مكتوباً آخر في أول ديسمبر سنة ١٩٠٦ جاء فيه :
« إن مسألة مستعجلة تضطرني للسفر إلى لوندرة بعد أسبوع . وسأحيطك علماً
بها في باريس . . . اللورد كرومر مستاء جد الاستياء من جهودتي ويذل ما في وسعه
لإفساد عملنا ولكني واثق من أننا سنؤتي النصر ما دام الحق والعدل في جانبنا . . .
وبصحبتي في هذه السياحة صديقي الحميم محمد بك فريد . . . »

« وصل إلى باريس في ١٥ ديسمبر وأسر إلى (مصطفى) بسبب حضوره وبعد أن
قضى في باريس بضعة أيام سافر إلى لوندرة وبرفقته صديقه محمد بك فريك ومنها
كتب إلي بأنه نجح في مهمته واختار المحررين الاكفاء لجريدة ذي إيجيشيان ستندرد.
ولما عاد إلى باريس قص علي كل أمر وأظهر لي ارتياحه من نتيجة أعماله السياسية !

« كان (مصطفى كامل) في كل أعماله رجلاً سياسياً بكل معاني الكلمة ، وكان يدرك في
الحال جميع الصعوبات التي تحدثها أية مسألة سياسية إذا أهملت أو أفشئ سرها

« أصيب مصطفى وهو في باريس في أوائل يناير سنة ١٩٠٦ — عقب عودته من
لندره — بمرض غريب ، ولقد صرح لي طبيبه بأن حياته في خطر ، ولم يخف عني
مخاوفه الكبيرة . ومن المحتمل أن يكون قد دس له السم وبالرغم من حالته
الخطيرة ، سافر إلى القاهرة في أواخر الشهر رغباً منه في إظهار الجريدين الوطنيتين
اللتين أسسهما

« ظهر لتندار إيجيشيان في ٢ مارس سنة ١٩٠٧ وقد كتبت فيه مقالاً بعنوان :

(وطنية) عقب ظهوره ، هذا نصه : —

« متى يضع الاجنبي قدمه على الارض المصرية ، يعيد إلى ذهنه تاريخ العصر القديمة التي تولت تكويننا بالتعاقب ، وأنشأت أفكارنا بالتوالي ، مارا بمصر قاليونان فرومه ، ويشعر بالتأثر الذي يشعر بمثله كل إنسان له أقرباء ولم يكن يحسبهم كذلك ، ولا كان يخطر بباله أن لهم صلة قرابة به ، وعواطف إخاء نحوه ، ثم عرف ذلك كله وتحققه . وحينئذ يسير وراء تأثيره بهذه القرابة القديمة ، فلا يزال مع أرواح أجداده الاولين حتى ينظر فإذا هو يشرف على الروح المصرية الحديثة ويرى كل شيء من دخالها

« ذلك أن مصر كاليونان ورومه ، ماضيها حي لا يموت ، وحاضرها خاضع لماضيها ، وأنه مهما يكن من شأن الذين يحتلون الآن وادي النيل فحوادث التاريخ وطبيعة تلك الارض قد جعلت عواطف المصري نحو بلاده وحبها لها في حرز حريز ! » وإنك ترى هذه العواطف والاحساسات ظاهرة كل الظهور في الحياة المصرية الاجتماعية سواء في طبقات الفلاحين أو في الطبقات العالية !

« مصر أم اليونان قد غذتها بلبان معارفها . وكستها رداء تمدنها . واليونان أم رومة تممخت فيها من روحها ، وسقتها بكأس عنومها ، ورومه هي التي أنشأتا وربتنا . فلهذا تشعر الفرنسية مثلي حين تنزل وادي النيل بشيء من الحنو البنوي ، وتكشف عن قلبها لتنزل فيه ذلك الاخاء الذي يؤيده تشابه الفرنسيين والمصريين في كثير من الميول والآراء !

« إن من السهل جدا على اليوناني . والاطالي ، والفرنسي ، أن يعرفوا دخائل الروح المصرية في هذه الايام ، بل في هذه الساعة . ذلك لأنهم أعرف الناس طرا بتلك التقاليد والعادات التي تسربت من شواطئ النيل الى خليج فاليرنضفاف التبر ، فالسين . فالروح المصرية الآن تشعر بالالم الذي كانت تشعر به اليونان في التماس استقلالها ، وإيطاليا في توحيد كلمتها ولم شعنها وفرنسا في ذلك الحادث الذي لا ينساه أحد من أبنائها ، والذي انتهى إلى اغتصاب جزء من أملاكها (تقصد إغتيال ألمانيا الالزاس واللورين)

« يقولون لنا هل أنتم على يقين من أن الأمة المصرية قد ارتدت عواطفها وسمت عقول أبنائها حتى يفهموا ماهي الوطنية ، وما يعود عليهم من ائتنافع التي ربما كانت أدوية أكثر منها مادية حين تحكمهم حكومة أهلية ، وهل تستطيعون أن تحصوا عدد الذين يفهمون ذلك من المصريين ، وعدد رجالهم السياسيين ؟ »

« أجيب عن هذا السؤال بأن التاريخ كله بغير استثناء في حوادثه قد علمنا أن كل شعب قام يطالب بحقوق له مهضومة لا يكون له في البداية من ينصره ويطلب هذه الحقوق باسمه إلا نفر قليل لا تربطهم رابطة ، ولا تقويهم جامعة ، يصيحون هنا وهناك بأصوات ضعيفة خافتة ! إنها أصوات شعراء ومرشدين قد تسمعها الشعوب نفسها فلا تعمل عليها ولا تعدها إلا طلب المحال أو بناء العلالى والقصور في عالم الخيال ! ولكن هذه الاصوات تقوى شيئاً شيئاً بقوة الحق فينضم إليها الذين كانوا ضعفاء الامل أو يائسين ، وهكذا تنتشر هذه الاصوات رويدا رويدا وتنبعث خلفها روح الامل في كل قلب ، روح السعي في كل نفس ، فتصبح أصوات أولئك الشعراء والحكام أصوات كل الشعب ، لا يتوى أحد على أخفاتها أو مواجهة الصدور الصاعدة منها !

« ولقد أخذت انكلترا على نفسها في مصر ، إنكلترا التي لا يهمها شأن من شئون الامم إلا الاتفافع بفناها ! إنكلترا المتاجرة « البائعة » كما عرفها نابليون الاول ! — انكلترا تلك قد أخذت على نفسها العهد في مصر أن تغزو قلوب الشعب بالثروة وحدها ، فلهذا لا يجد أنصار الاحتلال الانكليزي ما يسبحون به ويتغنون بمدحها إلا هذه الوجهة وحدها وجهة النفع المادي ولا يجسرون على التغني بأي نفع سواه !

« على أن المصريين إذا كانوا يذلون شيئاً من الجهد الذي يبذله أنصار الاحتلال لكان من أسهل الامور عليهم أن يتبينوا أن الارتقاء المادي في بلادهم والتقدم الاقتصادي يرجع سيهما إلى الامور الالية :

« أولاً - حفر قناة السويس التي كان يصفها اللورد بالمرستون بأنها إحتيال دولي

وكان يعارض فيها معارضة شديدة ! ثانياً — ما بذاه الخديوي توفيق من الجهد في تنظيم المالية المصرية وفي تنفيذ مشروعات الري التي كانت موضوعاً من عهد «محمد علي» والتي أتمها الانكليز بعد ذلك ! ثالثاً — ما أظهره البرلمان المصري من عظيم الاستعداد للشورى ودقة النظر في التشريع مع كون أعضائه لم يتعودوا الاعمال البرلمانية من قبل !

«وهل نعمة أدل على وجود هذه اليةظة قبل الاحتلال البريطاني وعلى الشعور الوطني النامي في قلوب المصريين ، من تلك الحركة الاهلية التي أخرجها الانكليز من طريق إلى طريق ومن مسلك إلى مسلك فشوهوا وجهها وغيروا مقصدها حتى كانت سبب دخولهم وادى النيل ؟

«إنى أكر القول بأن كل حوادث التاريخ تنطق بأجلي بيان وأفصح لسان بأن العواطف الوطنية تبدو صغيرة ثم تكبر وتمو وتشهد وتقوى وأنه يكفي للمصباح الوطني أن ينبعث منه نور ضئيل إلى نفس واحدة لتسيل منها البحور يوماً فيشرق نور الوطنية إشراقاً عظيماً

وإذا كان الشعب الذي يبتدىء فيه الشعور الوطني ويهم بامتلاك حكم نفسه يعرف أن ما يلزم في البداية من الجهد يسير زهيد ليستعد لاحسن النتائج في الحتام، ما تولاه شيء من اليأس مطلقاً ، فاليوم الذي يمكن فيه للشاعر أو الخطيب أن يحرك الروح الوطنية النائمة، واليوم الذي يجتمع فيه بعض الوطنيين ويهتفون همساً فيما بينهم باسم الوطن المقدس ، هذا هو اليوم الذي يمكن فيه إيقاظ الوطن العزيز والسير به في طريق الحياة العالية !

الوطن. كلمة خيالية حية . كلمة سحرية تمثل كائناً واحداً مخلوقاً من مجموع كائنات . أو قل هي مجموعة أرض وسماء وعادات وأخلاق ومعتقدات . واللغة التي يتكلم بها أبناء الوطن الواحد والشهامة الاهلية التي ترمز إلى أن الوطن هو عيلة كبرت واتسعت فتتشأ بذلك في كل نفس عواطف تلقاء المجموع

« فويل للذي يرفض فكرة الوطنية العالية . إنه ليعمل بذلك على فقد قواه ، ويقطع كل الصلات التي تربطه بأقرب الناس إليه ، وينفي عن نفسه كل الصفات

العالية التي تعلو شأنه ، وتعظم قدره ، لينحصر في دائرة شخصه رغماً منه أن عدم تقييده بالواجبات التي من هذا القيل يجعله أكثر انطلاقة في الحرية ، وتفرغاً للمطالب الذاتية . وهو يطلق على هذه المطالب اسم الحقوق !

« إن حب الماديات المضادة للوطنية ، يعزل الانسان الاجتماعي ويحرمه من تقدمه نفسه للأغراض الشريفة العالية ، ومن أن يكون بطلاً مخلداً لذكر منزلاً فوق مراتب الناس ، وحب الماديات من الوجهة الفلسفية يعزل المرء في الفضاء ويلصقه بيطن الأرض فلا هو يستطيع الطيران ولا هو يقدر على مشاركة اناس في الحياة العمومية والابدية ! والماديات الدولية التي تبدل حب الوطن بالسمي وراء كل الملاذ وكراهية كل الذين ينمون قوي النشاط في الامم لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الانحطاط العام وإلى التوحش والبربرية وإلى اعتبار السعادة والهناء في امتلاء الاحشاء

« ولقد أخرج القرن الماضي رجالاً عظيماً ، أحبوا أوطانهم ، وأعلوا قدرها وأسموا مكائدها ، خدموها فكان ما استفادته الاوطان منهم أكثر من نفس الخدمة التي خدموها بها ، لأن الوطن يضاعف فوائد الخدم التي تؤدي له !

« فالوطني الذي تتحرك فيه عواطف الوطنية إنما يجذب اليه انعطاف الذين يحبون أوطانهم من الامم الاخرى ! أليس في قولك للذين يدافعون عن استقلالهم « إن كل عواطفنا منجذبة نحوكم ، ولتكونوا على جانب عظيم من الشهامة والكرم والاباء » لاسمى من قولك لهم « لا تكونوا شيئاً كما أردنا نحن ألا نكون شيئاً . » ! !

« لم يكتف الذين يدعون إلى محاربة الوطنية وإزالة الحواجز من بين كل الامم أن يحاربوا الوجود الاهلي ، والاستقلال الوطني ، بل أرادوا أن يمزجوا الامم بعضها ببعض فما عاقبهم عن ذلك الاستحالة جعل الجنس الابيض أسود أو أصفر ... والجنس الاسود والاصفر أبيض مثلاً ، الاساء ما يسمون وما يزعمون !

« فيا إخواني المصريين ! إنكم جميعاً قد بقيتم على تقاليدكم حتي هذه الساعة ، ساعة جنون الامم المتمدينة وأنكارها ماضي تاريخها فانفخروا أتمم بماضيكم ولا تكرروا منه شيئاً واعتمدوا عليه ولتعلق كل منكم بالتاريخ الاهلي وأحكامه ، ولا

تجعلوا شيء من مبادئ الماديين الاجانب سيلا الى افكاركم ، واعلموا أن سلامتكم متوقفة على أن تعملوا بهذه النصائح الوطنية !

« إني وطنية متعصبة لوطني ، فأماني كلها للذين يشعرون كشعوري ويحبون بلادهم كما أحب بلادى ! فقد كنت وأنا فرنسية صديقة آخر الابطال اليونانيين الذين ظهروا فى سنة ١٨٢١ ، كما كنت صديقة الهنغارين العظام فى سنة ١٨٤٩ ، والايطاليين الابطال الذين جاهدوا فى سبيل الوحدة الايطالية ، وقد كنت ولا ازال صديقة السلافيين الذين يكافحون للخلاص من البير الجرمانى كما أننى صديقة البوير والكنديين الذين وإن كانوا قد غلبوا على أمرهم وقهروا فى الكفاح لطلب الاستقلال ، لم يتولهم يأس من النجاة !

« إنه لا تعد الهزيمة لشعب هزيمة تامة إذا هو لم يعترف بها ولم يقبلها ! وليس مقهورا ذلك الذي لا يعترف بأنه متهور مغلوب !

« ألا إن كل الصفات الادبية السامية وكل عواطف الاخلاص والشجاعة وكل الفضائل العالية يحملها سيال الوطنية ، فالنفوس التي تشربها إنما تنشأ بحرى بين الانسان وبين الغرض الاسمي من هذه الحياة ، وهو الغرض الالهى !

« فيا أيها المصريون اسلكوا سبيل الوطنية واتبعوها كما تتبع الديانات . فـ الوطنية إلا دين عام لا ينسخ شيئاً من سائر الديانات ، والدليل على ذلك أن أعداء الوطنية هم أيضاً أعداء كل المعتقدات

« إن عندكم مثل ما عند اليونانيين والهنغارين والايطاليين والتشيك والبوير والكنديين من الشعراء والحكماء والمرشدين الذين يسرون بكم ويقودونكم فى طريق المطالب الاهلية !

« ولقد ساعدتكم فرنسا بلاد الشعر والخيال والكرم والشهامة . ساعدتكم وأيدتكم فى خطواتكم الاولى وما زالت قلوب أهلها معكم دائماً . وإذا كان رجال حكومتها قد تخلوا عنكم مؤقتاً وتركوكم وحدكم أمام انكسار فلا تيأسوا ! واعتمدوا قبل كل شيء على أنفسكم !

« وإذا كانت فرنسا الفرنسية حقيقة تساعد الضعيف وتؤيده، فاذكثرا العملية
 لا تحسب لغير القوة حسابا . فأنتم يمكنكم الآن إذا أن تكونوا أقوياء !
 « إن للحرية في انكثرا انصارا يؤيدونها أيضا في صالح الأمم التي ظلمها حزب
 المحافظين وطمعه . فضاء عفوا حاتم بين هؤلاء الاحرار لـ كنواعونا لكم، كنتم
 وروبرتسون وديلون !

« وأن حقوقكم إذا كنتم تحصلون عليها بأنفسكم ستكون : أكثر قيمة مما إذا
 كانت تقدم لكم عفوا ! فالله معكم . وأن أعداءكم قد سلكوا الآن مسالك الكذب
 بل الجريمة نفسها فليكن مكتوبا على رأيكم بجانب كلمة الحق « كلمة العدل »
 جوليت آدم »



« تكاثرت على « مصطفى » مشاق الجهاد في هذا العام فان إدارة
 الاربع الصحف وبينها ثلاث يومية ، ورثاسته للحزب الوطني، وحرزته الشديد
 على والدته، التي كان كبير الشغف بحبها — كلها جعلته غير قادر على الدفاع
 عن حياته أمام المتاعب والاحزان !

« إن سقوط اللورد كرومر كان أكبر تسلية له ، ولكن استبدال
 السير إلدن غورست به أقلق باله بعض القلق ، إذ كتب إلي في ١٩ أبريل
 سنة ١٩٠٧ المكتوب الآتي : —

« حركتنا في انتشار وسقوط اللورد كرومر كان ظفرا وطنيا . وإذا وهبني الله
 القوة لا داوم على الجهاد خمس سنين أدركنا لا محالة كل ما نريه إن اخيار سير
 إلدون غورست قنصلا جنرالا لانجلترا في مصر من شأنه إطالة هذا الجهاد . لأن
 خطته ستقوم على الملاينة والولاء للخديوى برد بعض سلطته إليه أملا في تخدير
 الحركة الوطنية ، أو بذر بذور الشقاق بين الوطنيين وحاكمهم الشرعي عملا بالمبدأ
 الانجليزي « فرق تسد »

« إن السياسة الانجليزية مازالت تعتقد أننا طوع إرادة الحاكم ، وأن ليست لنا ارادة ذاتية منبعثة عن شعورنا، لذلك فان السياسة الوطنية الصحيحة التي يجب اتباعها في مثل هذا الموقف هي بلا ريب ترقب السياسة الانجليزية بكل حذر مع الابتعاد عن التعرض للخديوى إذا هو اتفق مع سير غورست!

« إن المستقبل لمظلم بعض الظلمة ولكنه بالرغم من كل أمر سيكون لمصر »
وكتب إلي مكتوباً آخر في ٥ يونيه جاء فيه : —

« . . . جاءني من مراسلي في لوندرة نبأ فحواه أن سير إلدون غورست سيوطد دعائم السلام بين الخديوى والملك (إدورد السابع) بعد أن اضطرب حبله إبان حادثة طابة . ولقد تمكن سير غورست من إقناع الخديوى بأنه لارضاء الملك يجب محو التأثير الذي أحدثه « مصطفى كامل » في نفس الرأي العام البريطاني في العام المنصرم لمناسبة حادثة نشر ابي !

« ولقد تألفت جماعة من الملتفين حول الخديوى برئاسة الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد . وهذه الجماعة تلقب نفسها بالمعتدلين العقلاء بينما تلقبنا (بالمتطرفين المجانين) ذلك لانتا نطالب صباحاً مساءً بجلاء الجنود الانجليزية عن البلاد ! !
« ألا إنها خيانة عظيمة ضد الوطن المقدس ! لذلك سأعمل كل ما يمكن عمله لاقاب هذه المؤامرة رأساً على عقب... »

« وقضى « مصطفى كامل » صيف هذا العام محارباً هذه الجماعة (الوفد) وخطتها، وإنها لخطرة الخيانة حقيقة. إذ بان أمرها فيما بعد بأن اتلمن بعض القائمين بها للعالم قبولهم بقاء الاحتلال البريطاني ! ولقد حكم عليهم جميع المصريين بلا استثناء حكماً قاسياً!

« ولكي تثبت الامة المصرية لانجلترا أن ليس للوطنية المصرية إلا مبدأ واحداً، مبدأ الخلاص من حكم الاجنبي، وأن الممثل الوحيد لهذا

المبدأ هو الحزب الوطني وحده — أرسلت إلى وزير الخارجية البريطانية ألوفاً من التلغرافات محتجة على تصريحات الخيانة التي فاه بها أولئك الذين ادعوا أنهم « معتدلون »

« وأرسل مصطفى كامل لهذه المناسبة مكتوباً وطنياً مؤثراً لسير كمبل بانرمان الوزير الأول الانجليزى فى ١٤ ستمبر سنة ١٩٠٧، وقد نشرته جميع صحف القارة . وهذا هو نصه :

« يا حضرة الرئيس

« إن هذا اليوم يوم ١٤ ستمبر هو يوم مخذ الذكر فى التاريخ — سواء بالنسبة لمصر أو لانكلترا . فاسمحوا لى أن أذكركم بأنه فى آن واحد تذكّر مرور مائة عام على انجلاء الجنود البريطانية عن مصر — ذلك الامر الذى وقع يوم ١٤ ستمبر عام ١٨٠٧ — والتذكّر الخامس والعشرون لدخولها مدينة القاهرة — الذى حصل يوم ١٤ ستمبر عام ١٨٨٢

« فلهذا التذكّر شأنان ! وإذا كان يذكّر المصريين بمجد آباائهم الذين عرفوا كيف يدافعون عن الوطن ويحجرون انكلترا على العدول عن غزو مصر من قرن مضى ، فإنه يحملهم أيضاً على التفكير فى تلك التصريحات الرسمية التى نطق بها عند وقوع الاحتلال الحالى لبلادهم، وفى كلمة الشرف والتعهدات التى أخذتها على نفسها بريطانيا العظمى !!

« إن لانكلترا يا حضرة الرئيس فى تذكّر ١٤ ستمبر هذا من الفخار أقل مما لمصر . فان الشعب المصرى لم يجد فى انكلترا فاتحاً غزا بلاده بقوة السلاح ، بل دولة صديقة أرادت مساعدة الحديوي على توطيد أركان الامن والنظام، ووعدت علناً بمغادرة البلاد متى توطدت !

« ولقد مضى خمس وعشرون سنة ، ولم ينفذ هذا الوعد ، وأن القليل من

الانكليز يفكرون الآن في الاقسام التي فاهت بها الملكة فيكتوريا والخطب التي ألقاها وزراءها وأكثروا فيها أن استمرار الاحتلال الانكليزي في مصر يكون عارا على التاج والشرف البريطانيين !

« ولكننا نحن معاصر المصريين نفكر في هذه الاقسام وتلك الخطب ، نحن نفكر في ذلك العهد الذي يسمو على كل المعاهدات ، وهذا العقد الذي يعلو كل العقود . وبرغم من تولهم :

« إن السياسة ليست إلا كذبا واحتيالا وخداعا » فالتا نظن أنه لا يمكن لاية أمة متمدينة كبيرة أن تفكر في تلطيخ تاريخها باختلاس لا مثيل له ولا يمكن تعريفه لجسامته ، وها هو ذلك التاريخ يقول بأعلى صوت ويبين الخطر الذي تلحقه مصر بالدول الطامعة اللواتي حاولن امتلاكها ولم تفلح واحدة منهن في استعبادها بصفة نهائية !

« ولكن لعل دروس التاريخ لا تكفي في نظر أنصار التوسع في الاستعمار من الانكليز لان ثبت أنه لا يمكن أن يملك مصر أحد سوى المصريين ! ألا إن يقظة الامة المصرية من شأنها أن تظهر لهم من الآن مستقبلا القائم على الحرية والاستقلال !

« إن مصر تحافظ الآن على آمالها أكثر مما كانت محافظة عليها في أي زمان ، وترقب المستقبل بثقة لا يزعزها شيء . وذلك رغم أن سائر المصائب وجميع التدابير السياسية والمناورات الدولية بل تؤكد لجنا بكم أن المصائب قوت الروح الوطنية المصرية وكل العارفين بأحوال مصر يعترفون بأن (دنشواي) وحدها أفادت في تقدم الوطنية المصرية أكثر من الجهود الكبيرة التي بذلها الوطنيون !

« إن المسألة المطروحة اليوم أمامكم يا جناب الرئيس وأمام الامة الانكليزية كافة هي معرفة ما إذا كانت انجلترا تريد أن تجعل مصر صديقة أو عدوة لها ؟ هي معرفة ما إذا كانت انجلترا تدرك صوالحها العالية وتقدر الفوائد التي تكتسبها من الاتفاق مع أمة تزدد كل يوم عددا وثروة وقوة فتوفي بوعدا وتحترم شرفها بجلاء جنودها ! أو إذا كانت انجلترا تصر على العناد وتحارب كرامتها ، وتجاهد ضد أمة تفيض حياة ، ومصممة علي نيل حريتها !

« وأنه اذا كانت انجلترا قد اعتبرت الجلاء ممكناً في عام ١٨٩٠، وحددت هذا الميعاد في اتفاقية (دروموندولف) لانسحاب الجنود البريطانية فكيف يمكنها أن تدعى الآن أن وقوع هذا الامر الموانق للشرف ولحقوق الشعب المصري غير ممكن ؟
 « أي حر إنجليزى يستطيع أن يزعم مجد أن ساعة الجلاء عن مصر لم تكن بعد على حين أن غلادستون اعترف في خطاييه اللذين كتبهما إلي في عام ١٨٩٦ بأن «ساعة الجلاء أذنت منذ عدة أعوام»

« يقول السير إدوار غراي إنه لو تركت انكلترا مصر للمصريين لسادت الفوضى والرشوة في البلاد ! وهذا التأكيد لا يفسر إلا بشيء قاضح : وهو عدم اقتدار انجلترا بعد احتلال دام خمسة وعشرين عاماً على القيام بمهمتها التي رتبها على نفسها في مصر ! أو القضاء على الامة المصرية بوصف أنها قادرة على حكم نفسها بنفسها وخليقة بأن تشغل مكائتها بين الشعوب المتعدنة

« من المحال ان يقبل رجل عدل مستقل الفكر هذه النظرية التي هي مسببة مزدوجة لانكلترا ولمصر معاً !

« وفضلاً عن ذلك فانه لا يجهل أحد من الناس أننا نطلب لمصر حكومة دستورية حرة ، وأتينا لا نتبل حكم الاهواء والاستبداد أبداً ، وأن الارادة الوحيدة التي نريد أن نخضع لها هي إرادة الامة وحدها !

« إن العقل لا يقبل مطلقاً ان السلطة المطلقة المتقلبة طبقاً للاغراض والاهواء التي يتصرف بها المتمد البريطاني تكون أفضل وأتقن من دستور أهلي مؤسس على المبادئ الحرة ! إذ أن القول بذلك يعدل القول بأن حكومة الصين خير من حكومة انجلترا !

« لقد قلمت يا حضرة الرئيس في إحدى خطبكم إنه لا يمكن أبداً أن تموض حكومة حسنة حكومة أهلية ؟

« وأقول أنا أيضاً أنه لا يوجد شيء في العالم ينسب الاستقلال شعباً عارفاً حقوقه وأن حكومة الاجنبي — ولو كانت مثال اللطف والرفقة — « بخلاف ما هي في مصر » مفضضة وممقوته على الدوام !

«لأن سلاسل الاستعباد هي سلاسل على كل حال ! سواء أ كانت من ذهب أو من حديد» !

« هذا ولا أظني مبالغاً إذا أكدت يا جناب الرئيس أن أفضل صديق لإنجلترا هو الذي ينصح لها باحترام شرفها ووعودها ، ويقول لها بكل إخلاص : «إن كل ما تستطيعين عمله ضد مصر لا يقف بلادنا في طريق التقدم والحرية الذي سلكته بكل عزم!»

« إن أمة كأمتنا جمعت مدة قرون عدة قوى من الصبر والهمة والارادة ! لا تعرف اليأس ولا تقف أمام أي عائق لاسترداد استقلالها !
« وأن لإنجلترا الحرة أن تقرر كيف يكون هذا الاستقلال ؟ بأرادتها أم برغم منها ؟

« لقد رأيت من الضروري يا جناب الرئيس أن أذكركم في هذا اليوم الخلد الذكر بالنسبة لكم وبالنسبة لنا بعود الحكومة البريطانية وبما تنتظره مصر الوطنية من المستقبل

« وإتنا تألنا كثيراً من كذب السياسة لنلجأ إلى المهارة والاحتيال والكذب ، فان كرامتنا وشرف قضيتنا يمتان علينا الصراحة والصدق والاستقامة
« تفضلوا يا جناب الرئيس بقبول عظيم احترامي .
باريس في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧ مصطفى كامل »

(الأحزاب في مصر)

« أحدث هذا الكتاب الذي أرسله (مصطفى كامل) لرئيس الوزارة الانجليزية تأثيراً كبيراً في جميع الدوائر السياسية ، الأمر الذي دفع بالسير

إلذن غورست لان يوجد في مصر أحزابا سياسية لمعارضة «مصطفى كامل»
وأنصاره !

« بدأ السير غورست بأن حرض جريدة المؤيد على الطعن فيما كتبه
مصطفى كامل لرئيس الوزارة الانجليزية ! كما حرض مساهمي صحيفة
الجريدة على أن يؤلفوا من أنفسهم حزبا ! وهذه الصحيفة كانت أسست
عقب حادثة طابه لتؤيد سياسة اللورد كرومر، وبعبارة أخرى السياسة
البريطانية - والذي أوحى بتأليف شركتها (إبان حادثة دنشواي) هو
مصطفى باشا فهمي رئيس الوزارة المصرية والصدیق الحميم المحتلين ! وكان
بين أعضائها الكثيرون من ذوى النفوذ في الحكومة المصرية

« وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ — أي بعد أسبوع من احتجاج
« مصطفى كامل » على استمرار الاحتلال الإنجليزي — التأم أعضاء هذه
الشركة في دار « الجريدة » وجأهروا بأنهم « حزب الأمة »

« إن مصطفى كامل وأنصاره العديدين الذين كانوا يدافعون باسم
الامة المصرية قاطبة عن قضية بلادهم غير متظاهرين بأنهم حزب قائلون
بذاتهم قد وجدوا أنفسهم إزاء مناوشات المحتلين الحديثة ، مجبرين على
إعلان حزبهم « الحزب الوطني المصري » !

« وبهذه المناسبة تنشر المکتوب الذي أرسله مصطفى كامل من
أوروبا للمرحوم محمد بك فريد في هذا الشأن وهذا نصه :

(تأليف الحزب الوطني)

.....
 « إن ظهور حزب الامة المؤلف من أولئك الذين خبرنا
 نفسيتهم وميلهم الى مسايرة المحتلين وفقاً لما يسمونه سياسة اللين والتدرج . وأن
 ما علمته كذلك من عزم صاحب المؤيد على تأليف حزب باسم (حزب الاصلاح)
 لخدمة سياسة السراي -- هذان الامران يحتمان علينا كل التحثيم أن نظهر حزبنا
 الوطني بالرغم منا مظهره الحقيقي حتي يعلم العالم كافة أن للوطن المصري حزباً يطلب
 بعزيمة صادقة الجلاء والدستور . أي أنه لا يقبل لا حكم الاجنبي ولا حكم الفرد
 عاملاً لاستقلال بلاده وحرية أمته باستردادها حتها في الاشراف على أمورها
 العامة »

« نعم إنني أرغب الآن كل الرغبة في ظهور الحزب بحال منظمة بالرغم من
 وطنيتي التي ترى في تعدد الاحزاب حرباً أهلية لامندوحة عنها . حرباً تغوق ولو إلى
 حين ما نرمي إليه من حرية واستقلال بتقوية مركز المحتل لبلادنا
 » ولكن ما العمل ونحن لو سكتنا أمام هذه الحال التي ما أوجدوها إلا دهاء
 سير غورست وقصر نظر المؤلفين لهذين الحزبين ، لفقدنا كل شيء . ولا أصبحت
 الوطنية المصرية عدماً في عدم بتغلب المبادئ السقيمة عليها وتقاعس المخلصين عن
 نصرتها وإعانتها »

« إن مهمة الحزب الوطني ستكون لا محالة قائمة على الصراحة وأنا لا أشك
 في تغلبنا على جميع الصعاب بفضل وطنيتنا وصدق عزيمتنا »

« فاعمل مع أخي علي بك الذي كتبت إليه اليوم عين النص واخبر الإخوان
 المخلصين لتعدوا ما يلزم لظهور الحزب دون أن يشعر بعملكم أحد حتى أعود اليكم
 قريباً بمشيئة الله »

« وما عاد «مصطفى كامل» إلى مصر إلا جمع مؤسسى هذا الحزب الكبير وبعد
المدافلة اقروا بإظهار مظهره الحقيقي .

« وفي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ألقى «مصطفى كامل» في ثغر الاسكندرية
خطبة نفيسة جامعة أعلن فيها مبادئ حزبه وعرف سياسته تعريفاً دقيقاً من كل
الوجوه . وقد جاء بين فقرات هذه الخطبة الفقرة الآتية :

« إتنا لو كنا نريد دوام العداة والنفور واستحكام الشقاق والتنازع لطلبنا بقاء
مسجونى دنشواي في سجونهم الاعوام الطوال . لانه كلما مر عام وهم على حالهم
تجددت آلام الامة بما لا يكيف وجرى ذكرى دنشواي على كل لسان . وهكذا
سياسة العناد لا تثمر إلا عكس المقصود منها ولا تؤدي إلا إلى ضد الغاية المطلوبة . . »
« وعلى أثر هذه الخطبة التى نشرت فى كل مكان بالفرنسية والانكليزية

رأى السير كمبل بنرمان أنه من الضروري تغيير الخطة لإزاء مصر ، وبذل
جهده لتخفيف الاحقاد التى أثارها عقوبات دنشواي ، فأعلم معتمد انجلترا
فى مصر سير غورست ، أن حكومة جلالة الملك لا تعارض فى إطلاق
سراح مسجونى دنشواي إذا عفا الخديوى عنهم !

« وفى هذه الاثناء أحاط مراسل لو ندره «مصطفى كامل» علماً بهذا النبأ
السرى وأكد له بأن العفو سيصدر فى ٨ يناير سنة ١٩٠٨ الذى هو تذكار
تاريخ جلوس الخديوى على العرش . فنشرته صحف الالوية وأحدث ضجة
كبيرة فى كل مكان

« وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ظهر حزب الأصلاح برئاسة الشيخ علي
يوسف الذى كان خادماً للخديوى ومنفذاً سياسته ،

« وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ التأمت الجماعة العمومية «للحزب الوطنى»

باسم المؤتمر الوطني بدار اللواء وكان الحاضرون ١٠١٩ مندوباً يمثل كل منهم
مائتي عضوية لقانون الحزب. وألقى مصطفى كامل في هذا الجمع آخر خطبة
فاه بها في حياته قال في ختامها:

« إذا كانت أقوى الأمم محتاجة دائماً إلى قوة أدية تبرر بها أعمالها أمام العالم
فلنستزد ما استطعنا من إسماء القوة الادية التي نستخدمها لمنفعة بلادنا فأنا لا حوج
من كل أمة إلى هذه القوة، وليكن من أهم وظائف تلك القوة الادية التي نعمل
بفضلها لنصرة وطننا، أن نعرف العالم المتحضر الحقائق، ونستميله إلينا، وثبت له
أنا صرنا عضواً عاملاً في الانسانية والمدنية، ولندفع كل سوء ظن بنا يشرب إلى
نفوس رجال السياسة

« وأنا بتلك القوة الادية عاملون على التوفيق بين المصريين والنزلاء لان هؤلاء
لم يخدموا في مصر أنقسهم فحسب، بل خدموا البلاد، وأنموا الكثير من فروع
الحياة فيها، وكلهم محبون لبلادهم يقدرون الوطنية حق قدرها، فهم ادس الدساسون
بيننا وبينهم فآنى على يقين من أن الوثام يسود على الدوام، لانه لاخلاف بين
العواطف والميول والمنافع في أغلب الاحيان

« ضموا صفوفكم، واجمعوا أمركم، وليكن الواحد الكل والكل واحداً،
وصموا آذانكم أمام الدسائس والوشايات، واعلموا أنكم القائمون بأشرف مهمة
في أشرف وطن، لخدمة خير أمة أخرجت للناس، وكونوا يداً واحدة في تأييد
الحق المقدس، واسترداد حريتكم واستقلالكم ونادوا معي بأعلى أصواتكم:
« لتحي مصر، ليحي الاستقلال »

« بعد أن أتم الرئيس المرحوم خطابته صادقت الجماعة العمومية للحزب

الوطني المصري على المبادئ العشرة للعمل بها وهذا نصها:

« أولاً — استقلال مصر كما قررته معاهدة لوندرة في عام ١٨٤٠ (١) وضمته
الفرمانات السلطانية ، ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لعائلة محمد علي
(وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ كَافَةُ الْبِلَادِ الَّتِي ضَمَّتْ لِمِصْرَ بِمُقْتَضَى فَرَماناتِ سُلْطَانِيَّةِ) .
وهو الاستقلال الذي تعهدت إنجلترا رسمياً باحترامه

ثانياً — إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسؤولة أمام
مجلس نيابي تام السلطة كمجالس النواب في أوروبا

ثالثاً — احترام المعاهدات الدولية ، والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة
المصرية لسداد الديون ، وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية مادامت
مصر مدينة لأوروبا وما دامت أوروبا تطلب هذه المراقبة

رابعاً — إمتداد الأعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة ،
والتشجيع عليها ، وإرشاد الحكومة إلى خير الرعية ورغائبها
والاصلاحات اللازمة لها

خامساً — العمل لنشر التعليم في أنحاء الديار ، على أساس وطني صحيح ، بحيث
ينال الفقراء النصيب الاوفر منه ، ومحاربة الخزعبلات والترهات ونشر
المبادئ الدينية السليمة الداعية للرقى ، وحث الاغنياء والقادرين على
بذل كل المساعدات لنشر التعليم بتأسيس الكليات في البلاد ، وبعث
البعوث العلمية لأوروبا ، وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال

سادساً — ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل فروع الحياة ، والعمل والجد وراء
نيل الامة استقلالها العلمى والاقتصادي

(١) ما كان الحزب الوطني المصري يستطيع أن يعمل في ذلك التاريخ سوى
مأمله حتى لا يهيج تركيا إذا هو طلب الاستقلال التام . علماً أن كل اتفاق كان يتم
بين إنجلترا وتركيا ينجم عنه ضرر جسيم لمصر .
«إن إنجلترا نفسها حاولت في عدة مناسبات أن تقنع تركيا بأعلان استقلال مصر
التام حتى إذا ما ظفرت يغيثها قررت عليها حمايتها في اليوم التالي !!!

سابعاً — إرشاد الاهالي بكافة الوسائل الممكنة إلى حقائق الاحوال، وبث الشعور الوطني فيهم ، ودعوتهم للاتحاد والائتلاف ، وتمكين المحبة بين عنصري الامة المسامين والاقباط ، وتبئهم إلى واجباتهم نحو بلادهم والعمل للمحافظة على الامن والسكينة في كافة أرجاء القطر

ثامناً — مساعدة كل مشروع يعود على القطر بالنفع ، والاجتهاد في تحسين الاحوال الصحية ، حتى يزداد عدد السكان فتزداد الامة قوة على قوتها

تاسعاً — تقوية رابطة المحبة والصفاء بين الوطنيين والاجانب ، وإزالة سوء التفاهم بينهم ، والسعي لجعل محاكمة المجرمين الاجانب أمام المحاكم المختلطة

عاشراً — بذل الجهد لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية ، وإلغاء علائق المحبة بالثقة بين مصر ودول أوروبا ، ونفى كل تهمة عن مصر ، والعمل لايجاد أنصار لها في كل أنحاء العالم ، حتى تكون لها قوة أدبية سامية ، تساعد على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية ، والتغلب على المساعي التي تبذل ضدها ويراد بها إخفاء الحقيقة »

« كتب إلي مصطفى كامل بعد ذلك مكتوباً مؤرخاً في ٧ يناير سنة

١٩٠٨ . هذه بعض فقرات منه

« ... إني مريض جداً منذ السابع عشر من شهر نوفمبر وقد بذلت جهداً فوق الطاقة ، لالقاء خطابتي في الجماعة العمومية للحزب الوطني ، وأن نجاحي السياسي ونجاح المسألة المتدسة التي أناضل عنها ، يفوقان كل ما أملت أما صحتي فهي بين اليأس والرجاء ، والاطباء مطمئنون الآن والسبب في اتسكاسي بعد ما ألقيت خطبتي راجع إلى مفاجأة المتون صديقاً حياً ونصيراً وفياً ، هو المرحوم لطيف سليم باشا ، الرئيس الشرفي للمحاكم المختلطة في مصر

« هذا إذا تحسنت صحتي بعد أسبوعين ، أسافر لاقيم في أسوان شهراً ... »
 « إن هذا المکتوب لآخر ما كتبته إلي لأنه انتقل إلى دار البقاء في
 في يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ (الموافق ٨ محرم سنة ١٣٢٦ هـ) .
 وعلى أثر وفاته كتب إلي شقيقه « علي كامل » مکتوباً مؤثراً في ٢٧ فبراير
 ضاعف به شجوني وقد نشر ضمن الرسائل المصرية الفرنسية في عام ١٩٠٩
 وهذا ملخصه :

« القاهرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٨
 « سيدتي ووالدة أخي

« مات مصطفى وقد فقدت روحي بموته كل حظ ، ولا أمل لي منذ اليوم في الوجود !
 ما أسعد حظ أمنا المبرورة بموتها قبله ، وما أسوأ طامعي بحياتي حتى الآن !
 « كان من السهل علي القدرة الالهية أن تطيل أجل مصطفى الذي تركني في غم
 لا حد له بعد أن فكر في حتى آخر نفس من أنفاسه !
 « إنه كذلك كان يفكر فيك وقد ناط بي أن أحرر إليك مکتوباً قبل أن يفارقنا يوم
 تلك الفرقة التي أنستني كل شيء — لا عرب لك عن تحسين حالته وما كنت لأدرى
 أن الخطب بالباب وأن هذه الزهرة المزهرة النضرة ستذبل في بضعة أيام !
 « وكان قد بلغ ذلك الاخ الغالي بعد أن نازل المرض نزالاً شديداً بعض النصر
 عليه فتماثلت حالة الكلية والقلب وأملنا جميعاً قرب شفائه ولكن سوء الطالع غلب
 علينا وحرمانا وقوف نبضه كل نعيم

« عانقته وقبلته في يوم الاحد التاسع من هذا الشهر إذ كنا في منتصف الساعة
 العاشرة بعد أن تحدثنا ما يقرب من ثلاث ساعات وقد كان فائضاً حديثاً ولطفاً ثم
 ذهبت لاستريح

« وفي صبيحة الاثنين عاشر هذا الشهر عمت غرقته كعادتي لأرى محياه ولكن

كان لا يزال نائماً . وبعد أن فضضت البريد ووزعت عمل الالوية صعدت لابصره وكانت الساعة العاشرة قبل الزوال فوجدته معافى وسأله بعد أن صافحته كيف قضى ليلته فكان جوابه مرضياً غير آتي لاحظت أثناء الحديث أن لونه أخذ يتغير وعينه تحرق في فقلت رعباً وسأله ثم يتألم فرد بهذه الكلمة :

« تشجع واستمر في عمالك بحكمة وترو ليسهل علينا بلوغ الامل »

« وما جاء عليها حتى لزم الصمت التام وكاد يغيب عن الوجود ، هناك طار لبي ولم أملك حياتي لأنني فوق الاخوة أجد فيه كل شيء . فانك تعلمين آتي ما تزوجت وليس لدي ما يخفف عني ألماً أليماً كهذا المصاب الجسيم فلا ولد ولا أب ولا أم ولكنه مصطفى كل حظي وغاية آمالي ! ولا أمتاز في هذا عن آله وشعبه !

« كتب إلي « مصطفى » في سبتمبر الفائت من باريس متنبئاً بأن حياته قصيرة وأجله

قريب !

« وجهر بالقول في السابع والعشرين من شهر ديسمبر الماضي على مسمع من الجماعة العمومية للحزب الوطني إنه لا يعيش إلا قليلاً ! وأن امرأته يطالع غده ليس امرأ عادياً !

« إن خطاب ٢٢ أكتوبر في الثغر الاسكندري كان أطول ما ألقى في حياته . وقد أوجس خلاله خيفة من هذا الخطاب وخشوا أن يكون خطاب الوداع الاخير لانه كان قائضاً بالعماني ، متين الاسلوب بليغ المنطق عالي الحكمة

« وما حدث الاوائل الاواخر أن رجلاً بلغ أربعة وثلاثين ربيعاً شيعه حوالى نصف مليون (خمسمائة ألف) نسمة وهم جميعاً يكونه !

« وقد بلغ ما تقاطر علي إلى الآن من إشارات البرق ١٣٣٣٤ إشارة و ٨٤٣٠ مكتوب حزن ورتاء وحملت نابتة مصر ذكرانا وأناثا شارة الحداد عليه أربعين يوماً رغماً من شدة معارضة مستشار المعارف « دنلوب »

« ظن الانجليز أن المعارضة قد ماتت بموت مصطفى في مصر ولكني أؤكد لك أيتها السيدة الموقرة أن العمل الذي أسسه أخي سيثمر عمراً يانعا وأنه خدمنا حتى في موته

« شد الله أزرنا ! فقد اجتمعت الجماعة العمومية للحزب الوطني عقب موته لانتخاب خاف له وقد نال صوت الجميع وصوتي على الخصوص أخو الجهاد محمد بك فريد الذي تعرفينه معرفة جيدة وكذلك اختاروني وكيلا . وهو ما أشار به مصطفى قبل مماته وأوصاني باتخاذ فريد من بعده كاخ آخر ، وأني أقيم الآن على هذا العهد نحوه ونحو جميع إخواني أعضاء الحزب الذين يعدون بالآلاف المؤلفة » وإنا نعمل معا في الثلاث الجرائد ، وأشعر بسعادة لوجوده في جانبي ولو أن الشقاء غالب علي لفقد شقيقي وصديقي الأعز

« يسألوني البدار بوضع سيرة مصطفى بالعربية ولهذا تجدينني شديد الرغبة في أن أتلقى منك ما تعلمين عنه راجياً أن تبذلي بضعة أيام في سبيل مصطفى ابنك في الفكر لاني أجد من الاهمية أن أقدم إلى المصريين بعض سطور منك فأنهم جميعاً يعرفونك كما يعرفون علاقاتك بالدفاع عن هذه الأرض المقدسة » وأختتم كتابي بتقديم واجبات احترامي لشخصك الكريم وأسألك الصفح عن أي تقصير تجدينه في مكتوبي هذا

ولدك المخلص

علي فهمي كامل

« تخيرت من بين مكاتيب مصطفى التي كان يكتبها إلي بين آن وآن بعضها وكتبت لها مقدمة وطبعت في عام ١٩٠٩ على ثقة القسم المجاني بكلية مصطفى كامل ، وعنوان هذا الكتاب « رسائل مصرية فرنسية »

« إن المحتلين الذين كانوا يعتقدون أن الأمة المصرية تجهل الوطنية



احرار فی الزمان کی الضیوفنا

منبتا و عطفا کا بابنا

جهلا تاما وأن حملات مصطفى كامل ، ما كانت إلا عملا فرديا - إن هؤلاء المحتلين دهشوا كل الدهش إذ رأوا الأبرمة المصرية بأسرها من الأوير إلى الجير قد تركت أعمالها وشؤونها يوم مات مصطفى لتشييعه مقيمة البرهات - للأنجليز أن أمة النيل تبقى وفيه عاملة بجسمها وبروحها لمبادئ من كانت سلوته في حياته تخلص بلاده بجلاء الجنود الانجليزية عنها

« ولقد اضطر سيرالدون غورست إزاء هذه الوطنية المصرية أن يشير إلى مشهد مصطفى في تقريره السنوي بمبارات ماؤها الأخطاء وأن يتترف بالتفاف جميع الطبقات حول الحزب الوطني

« وتخليدا لذكرى خطيب مصر الأعظم ، اشتركت الأمة المصرية بأسرها في الاكتاب لأقامة تمثال له في مدينة القاهرة . ولقد نحت هذا التمثال مسيو لاربولد سافين النحات الفرنسي المشهور وصبه في قالب من البرنز في سنة ١٩١٣

« ولقد عرض هذا التمثال الفخم بصحن كلية مصطفى كامل في القاهرة في ١٣ فبراير سنة ١٩٢١ . والأمة المصرية تنتظر بنافذ الصبر نصبه في ميدان عام !

« حقق فريد بك خليفة مصطفى مع زملائه أعضاء اللجنة الإدارية مبادئ الحزب بتأسيس المدارس الليلية لتعليم العمال القراءة والكتابة ،

وبأنشاء لجان فرعية كثيرة في المدن والقرى ، وتنظيم المؤتمرات المصرية والسياسية في مصر وسويسرا وبلجيكا . . .

« وفي سنة ١٩٠٨ — بعد وفاة مصطفى كامل — جمع الحزب الوطني مئات الالوف من التوقيعات على عريضة أعدها للمطالبة بالبرلمان المصري الذي ألغاه الاحتلال وقدمها للخديوى ! وهذا أهم ما في العريضة ! »
« مولاي »

.....
« حسبنا دليلا على إخلاصنا لعرش بلادنا أننا وقفنا أموالنا وأرواحنا وأعمالنا على سلامة هذا العرش الذي نعتبره الضمانة الكبرى لاستقلال وطننا المحبوب »
« وأنكم يا ولي النعم أسمى من يعرف أن سعادة الوطن مرتبطة بدستورها ونموذج حكومتها ، فكل الاوطان التي تحيط بنا قد ظهرت فيها آثار الاعمال العظيمة التي تقوم بها حكوماتها بالاتحاد مع الامم الممثلة في برلماناتها ، إذ كل نائب يعرف أن عليه حقا لبلاده يؤديه بالمساعدات العديدة في أنجاح المساعي الموجهة إلى خير الوطن

« وهذا جلالة أمبراطور اليابان قد وهب أمته بمحض مشيئته أجل نعمة في الوجود ، وهو الدستور الذي كان من أقوى العوامل على رقية بلاده إلى درجة مذهشة ! وهذه بلغاريا والصرب واليونان ، وغيرها — دون ملككم العظيم — مستمتعات كلهن ببرلمانات تساعد حكوماتهن على أسعاد أممهن

« لقد قال جدكم المرحوم إسماعيل باشا « إن مصر قطعة من أوربا » وهو إنما يشير بذلك إلى حضارتها ومدنيتها ، ولا شك أن ذلك يدعو إلى الجري على سنة

أوربا من بناء هيكل الحكم على قواعد الدستور . وقد لاحظ ذلك المرحوم والدكم الكريم فأصدر مرسوماً بإنشاء مجلس نيابي في سنة ١٨٨١ وافتتحه وشرح بنفسه الخطة التي يؤملها من نواب بلاده فأقام له في القلوب بهذا العمل العظيم صرح محبة لا تغلب الايام على تقويضه إلخ »

« واستطاع الحزب أن يضم إلى جانبه مجلس شورى القوانين الذي هو المجلس الوحيد الشبيه بالمجالس البرلمانية

» وهذا المجلس عند مناقشة ميزانية سنة ١٩١٠ ، حمل حملة وطنية صادقة على إدارة المحتلين المالية ، وأثبت بالحجج الدامغة أنها بددت في أعمال كمالية مبلغاً يقدر بـ ٤ مليارات مدي أربعة أعوام . وقد كتب لهذه المناسبة سير إلدون غورست في تقريره عن سنة ١٩٠٩ الكلمة الآتية :

« إنه لما نظر المجلس أخيراً في ميزانية السنة الحالية اكتفى أكبر الذين خاضوا في الموضوع (يقصد اسماعيل أباطه باشا نائب الشرقية والمرحوم البرور أحمد يحيى باشا نائب الثغور) بأعادة توجيه الانتقادات السخيفة الواهنة إلى الادارة المالية ، وهي عين الانتقادات التي تحشو الصحف الوطنية المعادية للحكومة أعمدها بها . »

« وقال سير إلدون غورست في فقرة أخرى مانصه :

« فلا وزارة بطرس باشا ، ولا وزارة محمد سعيد باشا ، استطاعت أن تتوليا قياد

المجلس حتي الآن ، أو أن تنشأ فيه حزبا للحكومة .. »

« أليس في هذا أكبر دليل على قوة الوطنية المصرية ؟

« إن الأنجليز الذين عارضوا في حفر قناة السويس قد وجدوا منذ

احتلالهم مصر في عام ١٨٨٢ أن من صالحهم تعميقها وتوسيعها حتى ييسر لبارجتين كبيرتين حريتين أن تصبراها ما . لذلك حضوا شركة القناة في سنة ١٩٠٩ على أن تجس سرا نبض الحكومة المصرية في هذا الشأن . فعرضت الشركة على هذه الحكومة شرائها الملغصة في مد امتيازها أربعين سنة أخرى أي إلى سنة ٢٠٠٠، نظير تقديم جزء من صافي أرباحها للخزانة المصرية ! وما وقف الحزب الوطني على دخيلة الأمر حتى شهر بالمشروع الذي يجب أن يكون من جميع الوجوه دوليا !

« ولما رأى المحتلون أنه عسير عليهم الحصول على مصادقة الحكومة المصرية لإزاء مسألة دولية كهذه المسئلة — وقد افتضح أمرها — اضطروا إلى عرض المشروع على الجمعية العمومية المصرية !

« عندئذ نظم الحزب الوطني اجتماعاً هاماً التأم بصحن كلية » مصطفى كامل « في ٤ فبراير سنة ١٩١٠ — إلى قبل انعقاد الجمعية العمومية المصرية ببضعة أيام — وكان عدد المجتسمين يربو على سبعة آلاف نسمة وكلهم مندوبون من جميع أرجاء مصر الممثلين لطوائفها المختلفة ! وألقى على فهمي كامل بك في هذا الاجتماع الكبير خطبة جامعة استغرقت ثلاث ساعات مدللاً بالأسانيد التي لم ير إزاؤها السامعون بداً إلا رفض المشروع !

« كذلك العلماء والماليون والرياضيون المصريون وافقوا الحزب الوطني في كل ما رمي إليه ضد المحتل الطامع في كيان مصر ، بما أصدره

من كتب قيمة في هذا الشأن !

« وفي أثناء انعقاد الجمعية العمومية المصرية لبحث المشروع تحت رئاسة سمو الأمير حسين كامل باشا - الذي صار فيما بعد سلطان مصر - وقع حادث جلل، ذلك أن أحد المصريين - إبراهيم أفندي الورداني - أطلق الرصاص على بطرس غالي باشا رئيس الوزراء ، في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ ، وقد صرح أمام المحكمة أن عمله شخصي ، ولم يكن صادراً عن مؤامرة ، وما دفعه لارتكاب هذا الجرم إلا أنه وجد في بطرس باشا رجلاً ميالاً لخدمة الانجليز أكثر من أي انجليزي أصيل ، والبرهان على هذا الميل ينحصر فيما يأتي :

أولاً — توقيع بطرس باشا مع لورد كرومر على عقد الشركة الانجليزية المصرية في السودان ، في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ثانياً — ترؤسه المحكمة المختصة في حادثة دنشواي ، في سنة ١٩٠٦

ثالثاً — إحياءه قانون الصحافة في سنة ١٩٠٩ ، إذ كان رئيساً لمجلس الوزراء

رابعاً — دفاعه عن مشروع قناة السويس ضد صالح مصر

« هذا ما صرح به الورداني ' وأن بطرس غالي باشا الذي كنت أعرفه

ما كان إلا رجلاً ممتازاً ، وعلى جانب عظيم من الذكاء والدهاء ، كما كان

صديقاً حميماً للخديوي ، وكان اللورد كرومر يحترمه احتراماً كبيراً ، وهو

أول مصري صميم نال منصب رئيس الوزراء ، منذ شملت الوزارات

المصرية — أي من عهد الخديوي إسماعيل — لأن جميع من تقدموه في هذا

المركز كانوا من أصول أجنبية !

« وهذا الحادث المؤلم في ذاته قد أحدث نتيجتين : الأولى ما ولدته من الهلع في أنفس أعضاء الجمعية العمومية وفي نفس رئيسها ، لذلك رفضوا المشروع الذي كانت الموافقة عليه في فائدة إنجلترا ، والنتيجة الثانية : ما ولدته من هياج أنفس الأقباط ضد المسلمين وأتقى هؤلاء ضد أولئك !

« ولقد نجحت انجلترا بطبيعة الحال تجاه الأقباط الذين بسبب حزنهم المعقول على رئيسهم الخاص ، قدموا للخديوى عريضة طلبوا فيها المساواة بينهم وبين المسلمين في جميع الوظائف والاعتبارات التقليدية ، ومن ثمة وجدت التفرقة بين عنصري مصر اللذين دعاها « مصطفى كامل » مرارا للوثام والاتحاد حبا في النهوض بالوطن إلى ذروة المجد !

« إستفادت السياسة البريطانية من هذه الحادثة ورأى السير إلدن غورست أن الفرصة قد سنحت ليضرب الحزب الوطني المصري ضربة قاضية ، ذلك الحزب الذي كانت صحفه وحدها المعارضة للاحتلال. فبدأت حكومة هذا الاحتلال بإصدار قانونين استثنائيين (كان وزير الحقانية إذ صدر هذان القانونان سعد زغلول باشا !!) هما قانون محاكمة الصحفيين مباشرة أمام محكمة الجنايات التي لا محلفون فيها ! وقانون الاتفاقات الجنائية بين أكثر من شخصين !

« وهذان القانونان لم يصدرا إلا ضد رجال الحزب الوطني !



المرحوم محمد فريد بك

« وعلى أثر نشر هذين القانونين ، خطب السير إدوار غراي في مجلس العموم ، مهدداً مصر بحماية الاقليات فيها ، وتغيير المعاهدات العتيقة الخاصة بها ! فقرر الحزب الوطني بناء على ذلك تنظيم مؤتمر مصري في أوروبا ليشرح قضية بلاده أمام العالم المتحضر !

« لذلك أبحر على باخرة خاصة من الاسكندرية — في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٠ — وفد مصرى مؤلف من اثنين وعشرين مندوباً من كبار المصريين برئاسة « على فهمى كامل بك » . ولقد حيته الامة المصرية بمظاهرات وطنية مؤثرة

« دعا فريد بك رئيس الحزب الوطني عدداً كبيراً من أحرار النواب والكتاب والصحافيين لشهود هذا المؤتمر فأجاب الدعوة ما لا يقل عن أربعائة نائب من نواب الامم المتعدية . وعقدت جلسات المؤتمر بمدينة بروكسل في قاعة الأعياد الكبرى ودامت من ٢٢ سبتمبر الى الرابع والعشرين منه . ونشرت جميع أعماله باللغة الفرنسية في سفر بلغت صحفه ٥٠٠ صفحة . وبين ما نشر في هذا السفر خطاب أرسله الكاتب الانجليزى النبيل مستر ولفرد اسكوين بلنت إلى هيئة المؤتمر ، وهو المستشرق الشهير ، الذى قضى في مصر ٣٥ عاماً ! وأني لأعجبنى بهذا الخطاب أنشر هنا بعض فقراته كحكم غير قابل للجدل ضد إنجلترا في مصر ، وهذا هو نصها :

« سادتي »

« إنه لا قدرة لي على الاعتراب عن مبلغ ما خالج قوادي من تأثير التحية التي أزلقتموها إلي بدعوتي للإشتراك في مؤتمر كم كرئيس شرفي له

« إن دعوتكم لي لبرهان قائم على ثقة الشباب المصري بشخصي رغم أن جنسيتي الانجليزية . وكنت أود بكل شف أن أكون في نضرة الشباب لاستحق هذه التحية إزاء ما كنت أقدمه من خدمة قضيتكم خدمة أعظم أثراً مما لا أقدر أن أقوم به وقد بلغت السبعين من عمري . وكل ما أستطيع عمله في هذا الظرف هو أن أتضامن معكم كل التضامن في برنامجكم الوطني . وأن أعصم خير التصح لتنفذوا هذا البرنامج وأجاهر علناً مرة أخرى برأيي في شأن مصر لا كإنجليزي ولا كإروبي ، بل كمصري صميم مقتنع دون أن تكون له فكرة أخرى

« إنكم تعلمون جيداً رأيي في المسئلة المصرية ، ذلك الذي يرجع إلى تجربة طويلة دامت ٣٥ سنة حول شؤونكم ، وما انتهى إلى علمي من المسائل المالية التي مهدت سبيل احتلال الاجنبي لبلادكم ، والتي تؤيده حتى اليوم !

« لقد عرفت مصر من عهد الخديوى إسماعيل ، وشهدتها تحت المراقبة الاجنبية ، وحضرت تأليف « الحزب الوطني » في عام ١٨٨١ ، وتوطدت الغلائق بيني وبين رؤسائكم الثوريين في ذلك العهد ، ملكيين كانوا أم حريين ، ودافعت عنهم لدى وزرائنا في لندره دفاعاً كان للأسف غير مجد ، وأملت لعدم عملي من منع إطلاق القنابل على مدينة الاسكندرية وبكيت وحدي دون مواطني كارثة التل الكبير ، لذلك كان من حقي بعد ذلك الماضي أن ألقب نفسي اليوم كما تلقبون أنفسكم بالوطني المصري بل وبالمتطرف لو سمحتم !

« إنني منذ تلك الايام الاليمة شهدت مرتين قيام « الحزب الوطني » ، مرة عند ارتقاء الخديوى الحالى العرش في سنة ١٨٩٢ ، ومرة أخرى بوحى من خطيبكم الشاب « مصطفى كامل باشا » . وفي كل مرة حيته بكل فرح ، وفي كل مرة قدمت إليه من المعونة ما استطعت إليه سبيلاً

« إن أنا نصحت لكم ، فاني أجد غناء كبيراً في هذا النصيح بسبب ما أحمله من الوطنية لبلادى إنكلترا ، ولو أنى أبغض سياستها الجائرة في الشرق مخالفاً في ذلك الشعور العام لبني وطني . ولكنى أجد من الواجب المفروض على إزاءكم أن أباشركم القول بأن الوطنية المصرية تعرض كيانها للسخرية في مستقبل الايام إذا لم تعاملنا معاملة الاعداء »

.....

« إن قيام الحزب الوطنى حتى هذه الساعة بعمله المجيد رغماً من وجود مصر نحو ثلاثين عاماً تحت تأثير يد كيد دولتنا عاملة بجميع الوسائل لامانة الشعور الوطنى فى نفوس أبنائها ، لدليل قائم على أن لدى هذا الحزب من عناصر الحياة مامن شأنه التغلب على هذه الازمة وكل أزمة سواها !

« وأنى لا أشك فى أن يوم حرية مصر سيأتى لاحالة ، وليس دنوه إلا موكولاً إلى شجاعة أبنائها وعنادهم . فواجبكم أيها المصريون ألا تئسوا أو تفتر عزيمتكم إذا عوملتم فى مستقبل الايام معاملة قاسية فانها لا يمكن أن تدوم !

« ألا إن مصر اليوم لتفوق فى سبيل الترقى ، والعالم المتحضر لا ينظر إليها كما ينظر إلى تلك الاقاليم التعسة السحيقة فى أفريقيا وآسيا ، والتي لا يسمع لأبنائها صوت ويظلم حكامها كما يشاءون بلا رقيب ولا حسيب !

« وعليكم أن لا تنسوا كذلك أن حركة كبريتكم لم تتجح بدون تضحيات وبدون شهداء ! فليس أمامكم إذاً لاسترداد حريتكم إلا أن تجاهدوا بشجاعة فى داخل بلادكم ، وتنشروا الدعاية فى خارجها ، كما فعلت جميع الأمم التى كانت فى مركزكم

« استعدوا لتحمل جميع صنوف الاحكام السياسية فى القاهرة إذا دعا الحال إلى ذلك وداوموا على عقد مؤتمراتكم فى عواصم الملاد الحرة ليقف العالم المتحضر على رزئكم وليجكم بيتنا وبينكم

« إيتا نحن الإنجليز لا بد أن ننتهى يوماً إزاء جهادكم المستمر بأن يتواري

خجلا بسبب محاولتنا غير الشرعية وغير المنتجة في بلد لم يكن لنا ، والذي بقوة
وطنية أبنائه يخرج على الدوام مركزنا ويجعله في كل عام عديم المنفعة عديم
الشرف !

« .. إني أوجه الخطاب لكم أيها المصريون آملا ألا تثقوا بنا لاتا لا نريد
لكم خيراً ! فلا حرية ولا دستور ولا علم ولا شيء من وسائل رقي الأمم تبلغون
إليه على أيدينا !

« إتنا لم نكن في بلدكم إلا لنستغل أقطانكم لمعامل منشستر ولنستخدم ماليتم
لنبسط ملكنا الافريقي في السودان ولنتمكن لشيطان المضاربة في مرافقكم بأسلوب
أشد مما كان في ماضي الايام دون أن نستشيركم حتى في الشكل ! ولنسلمكم
مفلولي الارجل والايدي لجميع مرامينا التجارية وجماعات اليهودية ! وليس لكم أي
عذر في أن تخذعوا عن نياتنا وأغراضنا لانها جلية البيان ظاهرة للعيان حتي
لا تستسلموا لاذلالكم وخراب بلادكم !

« وتلك نصيحتي للحزب الوطني : داوموا مستبسلين على معارضتنا معارضة
علنية جريئة ، واطلبوا بقوة اتحادكم وجهادكم المساواة التامة بينكم وبيننا ، وسحب
جنودنا من بلادكم ، وعدم تعرضنا لاموركم :

« إنكم لا تخسرون شيئاً إذا استعملتم معنا هذه الالهجة . فانا أجنب في دياركم
ولكم الحق كل الحق في أن تجاهرنا بمثل هذا القول . والربح مؤكد لكم علي كل
حال !

« ذكرونا دائماً وبجميع وسائل التشرأت ليس لانجلترا أي حق شرعي
في التسلط على مرافقكم والسيطرة على سياستكم . وأنكم غير راغبين فينا لاحياة
ولا مشيرين ولا إداريين . ولا تتركوا لنا أي عذر نتحله لندعي غير ذلك !!

« صارحونا القول بكرهكم لوجودنا بينكم ، ويفضائكم لنا ، واتخذوا سلاحكم
السلمي من الوسائل الفعالة التي اسخدمتها الأمم ضد الاجنبي المسيطر على بلادها ،
والتي بها أظهرت استياءها من وجوده بين ربوعها ، وليست مقاطعته التجارية

والابتعاد عن معاملته إلا من تلك الوسائل ! إن لديكم جاليات عديدة غير إنجليزية
ففي وسعكم أن توثقوا عرا المعاملة معها وحدها دون معاملتنا . . . تقربوا من كل
العالم إلا نحن فلا تقربونا حتي لا يذهب جهدكم سدى !

« واعلموا أن ماتوجهونه إلينا من النداء باسم العدل والشرف والانسانية ليس
في الحقيقة إلا عملاً بائداً لا جواب عنه من لدن ساستنا وأدلائنا إلا الاحتقار
والسخرية !

« نعم ليس أمامكم إلا وسيلة واحدة بها تقنعوننا . تلك هي أن تفلقونا إقلاقاً
عملياً مستمراً حتى ندرك أن احتلالنا لوطنكم بسبب لنا النصب المتواصل والفشل
الدائم والحيرة التامة ، تستوي في ذلك أيام السلم وأيام الحرب ! وأن اليوم الذي فيه
تعمم جهودكم ويتسرب إلى عقلية أمتنا الخيم عليها الظلام ألا ربح لنا من المقامرة
في واديكم فاتنا لاشك نسلم بأصابتكم وبحقكم وتركم في الحال بلا إمال ! »

« إني لا أخال مستر بلنت (١) ذلك الصديق الوفي لمصر — إلا سعيداً
في هذا الأوان ، لسيادة الاتحاد التام بين الاقباط والمسلمين في مصر ، وله
بكل حق أن يفخر بنظراته الصائبة البعيدة المرمى في كل ما كتبه ، بعد أن
رأى في هذه الثلاث السنوات مبلغ القلق الذي سببته الوطنية المصرية
للصادقة للسياسة البريطانية !

« نظم بعض الاقباط في عام ١٩١١ مؤتمراً قبطياً في أسيوط برئاسة
الأستاذ (أخنوخ أفندي فانوس) مدعين أن حكومة الاحتلال
تخص المصريين المسلمين بمظفرها ! وكذلك عقد المسلمون مؤتمراً في القاهرة

(١) توفي في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ أي عقب ظهور هذا الكتاب

بزئامة « مصطفى رياض باشا » أحد رؤساء مجلس الوزراء السابقين ،
لتمحيص دعاوى ذلك المؤتمر القبطي !

« زجت جميع الأحزاب السياسية في مصر بنفسها في هذين المؤتمرين
عدا الحزب الوطني — إذ كان على رأسه بالنيابة في ذلك الحين « علي فهمي
كامل بك » . هذا الحزب الذي يعمل منذ نشأته لمبدأ سياسي بحث لا يفرق
به بين وطني ووطني منها ، اختلفا في العقيدة الدينية . كذلك صرح علناً
بأن عقد مؤتمرات كهذين المؤتمرين ليس إلا في منفعة إنجلترا وحدها !
وأني رجاله إصالة أن يشتركوا فيها حتى لا يرتكبوا جرماً ضد الاتحاد
المقدس بخدمة مرامي إنجلترا الاستعمارية القائمة على قاعدة « فرق تسد » !

(أنصار مصطفى كامل)

« إن أنصار مبادئ « مصطفى كامل » وتعاليمه الوطنية لا حصر لهم في
مصر ! وأني لأبالغ إذا قلت إنه لا يوجد في وادي النيل من أقصاه إلى
أقصاه رجلاً مستنيراً أو غير مستنير لا يذكر « مصطفى كامل » بالاجلال
والتعظيم ، وعلى الأخص أولئك الألوف من المحامين والأطباء والمهندسين
والأساتذة والصحفيين وغيرهم ممن يقودون في الوقت الحاضر الرأي العام
المصري ويرشدون النشء إلى إدراك المطالب الشرعية لاستقلال وادي
النيل برميته إستقلال تاماً يلا قيد ولا شرط !

﴿ إبان الحرب ﴾

« إن مصر التي كنا نعتقد أنها إبان الحرب في جبهة وفي رخاء —
كما أذاع الإنجليز — قد تجرعت غصص الآلام واحتملت خسائر جسيمة،
في هذا بعضها : »

« أحكام عرقية بريطانية ! »

« ألوف من المصريين — أمراء وزعماء وأجرارا من أعيان وأطباء
وعلماء ومهندسين وتجار وأساتذة وضباط وطلاب علم — أريدوا من ديارهم
إلى مالطه أو نقوا أو سجنوا بأمر السلطات العسكرية البريطانية في مصر !
« عمل أكثر من مليون مصري في صحراء فلسطين تحت الشمس
المحترقة وتحت أخطار الرصاص وقنابل الطائرات خدمة للخلفاء وقد مات
أو جرح كثيرون منهم ! »

« صادرت السلطات العسكرية البريطانية كميات وفيرة من الحاصلات
كالقمح والفل والشمع والعلف وعوضت عنها بأثمان كانت نصف الأثمان
الجارية في أسواق البلد ! »

« كلف الجيش المصري بحماية مؤخرة جيوش الخلفاء ، وأخصها
الجيش البريطانية في فلسطين والحجاز وسيناء ! »

« استولت السلطة العسكرية البريطانية على عدد كبير من أنواع
الحيوان اللازمة للزراعة بأبخس الأثمان ، وقد أصاب الزراعة الأهلية من
جراث ذلك ضرر جسيم ! »

« مانسيت محلقات (طيارات) العدو مصر ، إذ قتلت وجرحت بعض سكان القاهرة بما ألقته عليها من القنابل الفتاكة »
 « سمرت أثمان القطن تسعيراً بخساً لفائدة إنجلترا ولقد قرر الكثيرون من المالىين الاخصائيين وعلى الاخص الأمريكان أن لو كانت مصر في حيدة أبان الحرب ، لربحت أكثر من عشرة مليارات من الفرنكات ! »
 « ضربت ضريبة الا كتتابات الجبرية على الفلاحين والتجار ونفذها المفتشون الانجليز وصنائعهم من موظفى الحكومة المصرية ! »
 « نظراً لتجريد أرباب المزارع من الاسلحة هاجم اللصوص الضياع واغتالوها بحالة شذيمة ، ولقد عزل محمد محمود باشا الذى كان فى بداية الحرب مديراً لأقليم البحيرة بحجة غريبة ، هي أنه استعمل الشدة فى مطاردة اللصوص ! »
 « غلاء أسعار جميع الحاجيات ، وظلمة الليل بسبب منع الاضواء ، وعدم استتاب الأمن لأهمال المراقبة ، واستعمال القسوة المتناهية فى أبسط الهفوات ! »
 « كل هذا كان من عمل الانجليز فى مصر إبان الحرب ! وعدا ما ذكر ألم يكف مصر ألماً وتعزية أن تعلن إنجلترا حمايتها لها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ؟ »

« ألا إن المصريين بعد أن قاسوا هذه الآلام إبان الحرب لحقيقيون باعتراف جميع الحلفاء لهم بالجميل قولاً وفعلًا ! »

مَشْرِعُ الْإِسْلَامِ الْكَبِيرِ

— الجزء الأول —

موضوع	صفحة
إهداء الكتاب	٥
سيرة مدام جوليت آدم	٦
نشأتها	٨
زواجها وخلفها	٩
في عالم التأليف	»
أعمالها الأخر	٢٠
مبراتنا	»
أعمالها المنزلية	٢١
مساكنها	٢٢
سياحاتها	٢٥
(ضيفة مصر بقلم مصطفى كامل)	٢٦
مقدمة الكتاب بقلم المؤلفة	٣٧
مصر الحديثة	٤٤
(محمد علي)	٤٥
خطبة مصطفى كامل في أعمال (محمد علي)	٥٠

ب —

موضوع	صفحة
عباس الأول وسعيد	٦٩
قناة السويس	٧١
الخديوى إسماعيل باشا	٧٧
إفتتاح القناة	٨٠
خيدة القناة	٨٥
الارتباكات المالية	٩٥
الخديوى توفيق	١٠٥
الثورة العرابية	١٠٧
مجلس النواب	١١٢
الاحتلال الانجليزي	١٢٧
تصريحات إنجلترا	١٢٧
العرش	١٣٩
عباس الثانى	١٤١
الوالدة	١٤٧
المخادعات الانجليزية	١٤٨
الامتيازات الاجنبية	١٥٧
التربية والتعليم	١٥٥
المالية المصرية	١٧٢

موضوع	صفحة
الدين العمومي	١٨٠
الحالة الاقتصادية	١٨٢
السودان المصري	١٨٧
ملحقات مصر	٢١٧
(مصطفى كامل) :	٢٢١
مصر ومجلس النواب الفرنسي	٢٢٢
خطاب للخديوي	٢٣١
حادثة دنشواي	٢٣٥
خطبة في لوندرة	٢٤٥
جامعة مصرية	٢٥٦
الأحزاب في مصر	٢٧١
تأليف الحزب الوطني	٢٧٣
مؤتمر بروكسل ومستر بلنت	٢٩١
أنصار مصطفى كامل	٢٩٦
مصر إبان الحرب	٢٩٧

تصحیح

صواب	خطأ	سطر	صفحة
مها	ما	١٤	٧
بقلمها	بقلمها	٣	٢٧
العر	العرى	٥	٣٧
تا	تا	١٤	٤١
القيام	القيام	٢٠	٥٣
شين	شين	١١	٥٥
في	عن	١٢	٦٥
والمعاقل	ماقل	آخر	٦٩
بالقاهرة	بالاهرة	١٨	٧٢
وجهه	وجهة	٢	٧٨
ين	ين	١	٧٩
شر	سر	٨	٨٠
بقيادة	قيادة	٦	٩٤
الامتيازات	الامتيازات	١٤	٩٤
»	الاميازات	١٥	»
تريد	تريد	١٣	٩٨
١٨٧٦	١٨٨٦	١٦	٩٨
	حق	٢٠	١٠٢

صواب	خطأ	سطر	صفحة
حفر	حفرة	٧	١٠٣
بالهتاف	الهتاف	١٤	١٤١
تؤازر	تؤزار	١٠	١٤٣
أخصها	خصها	٢٠	١٧٤
١٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢	١٨١
٣٢٧٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٥٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥	١٨١
يشمل	يشتمل	٢٠	١٩٨
وشعر	شعر	٢٢	١٩٨
	م	٠٧	٢٠٩
الاعتراف	لاعتراف	٨	٢٠٨
علائق	علاق	١٤	٢٢٤
دحض	دخض	١٢	٢٥٥
والوجدان	والوجدان	١٦	٢٥٨
تعوق	تعوق	١٠	٢٧٣
المعقول	لمعقول	٦	٢٨٨

الصور

صورة	صفحة
مدام جوايت آدم	٤
عمر سلطان باشا	٣٣
(محمد علي الاول)	٤٤ — ٤٥
فردنان دي لسبس	٧٣
(الخديوي إسماعيل باشا)	٧٧
شريف باشا	٢٠٩
الصورة التي قدمها مصطفى كامل لمجلس نواب فرنسا	٢٢٠
مصطفى كامل باشا	٢٢٥
مشنوق من مشنوقي دنشولي	٢٣٤
تمثال مصطفى كامل	٢٨٢
محمد فريد بك	٢٨٩

إنتهى الجزء الاول ويليه الجزء الثاني

الْجِلَّتْزَا فِي مَصْنُوعَاتِ

بقلم

مَدَامِ جُولِيَتَا دَمِ



الجزء الثاني

عربه بتصرف وكتب المقدمة

(على فهمي كامل بك)



الطبعة الأولى

مطبعة الدفاع الوطنى بالقاهرة

١٣٤٤ هـ — ١٩٢٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على جميع الانبياء والمرسلين .
وبعد فقد رأينا لكبر حجم هذا الكتاب أن نصدره جزأين تسهيلا لاقتنائه
وحرصا على رونقه . لافتين أنظار انتراء إلى تسلسل أرقام الصحف في الجزأين
حتى لا يجد من يرغب في جعلهما سفرا واحدا عقبة في سبيله من وجهة
الأرقام . والله ولي التوفيق .

سَيِّدُ الْأَطْيُنِ مِصْرَ

« دعت إنجلترا الأمير حسين كامل باشا بن الخديوى إسماعيل باشا لارتقاء عرش مصر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ خلفاً لابن أخيه عباس الثانى ولقبته بسلطان مصر .

« تعرفت إلى السلطان حسين كامل المشهور فى فرنسا ، وهو رجل جَد وكرم وفضل وعلى جميع الأحوال الحميدة التى تلزم الحاكم .
« تلقى السلطان حسين كامل تربيته فى سراى نابليون الثالث ، أمبراطور فرنسا الذى كان صديقاً حميماً لأبيه الخديوى إسماعيل باشا

« وبرغم تجرع هذا السلطان غصص الآلام بسبب اعتداء بعض المصريين عليه مرتين إبان سلطنته ، فإنه كان شغافاً بحب بلاده وأمته ، ساعياً بأخلاص لأصلاح شؤونها ، وكان الفلاحون يلقبونه « بأبي الفلاح » لعطفه عليهم ، وأخذ يدهم فى الشدائد وكرمه الحامى . . .

« أعان السلطان « حسين كامل » إبان حكمه طائفة من أعمال البرذون أن يميز بين دين ودين . وما قبض يد الاحسان عن المشروعات الخيرية العظيمة . . . « توفى السلطان حسين فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، ولم يقبل نجله الأمير كمال الدين حسين الوارث لعرش السلطنة إرتقاءه وتولاه عمه الأمير « أحمد فؤاد » وهو أصغر أبناء الخديوى إسماعيل باشا . . .

« إنى لا أعرفه شخصياً ولكن الصحف فى جميع البلدان نشرت ترجمته فى هذه الكلمة الوجيزة :

« ولد فى اول بالقاهرة فى ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ ، وهو أصغر أبناء الحديوى إسماعيل باشا ، الذى عند ما عزل وتقى إلى إيطاليا فى عام ١٨٧٩ أخذه معه فى منفاه ومن ثم ارتبط برابطة الحب مع إيطاليا التى تربى فيها . . . وفى جامعة العلوم بتورينو الذى كان معدوداً من أنجب طلابها تعرف إلى البرنس فكتور عمانويل ، الذى هو الآن ملك إيطاليا ، وبلغ فى الجيش الايطالى رتبة يوزباشى فى سلاح الطوبجية وهو يتكلم بكل سهولة الايطالية والفرنسية وعلى جانب كبير من الآداب والعلوم . . . وعواطفه الكبيرة قبل إيطاليا قد رشحته لان يكون أمير ألبانيا كما جعلت النمسا المزاحمة للسياسة الايطالية تبغض تعيينه ، ثم نجحت هذه فى إجلاس البرنس دي ويد على العرش الالبانى !

« وفى حين صار سلطان مصر — كان يعمل بهمة وعزيمة على رأس الجامعة المصرية وفى جماعات علمية وخيرية أخرى عديدة ، ومازال محباً للفنون والادبيات » ولقد عقد زواجه للمرة الثانية — فى ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ — بكريمة وزير من وزراء مصر ، هو عبد الرحيم صبرى باشا سليل بيت مجد كبير ، وقد رزق مولوداً فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، هو الامير فاروق الذى اعترفت به الحكومة البريطانية رسمياً فى ١٥ أبريل من نفس السنة ، ولى عهد العرش المصري « ولقد بلغت مرتبات السلطان وأعضاء الاسرة الحاكمة وديوان العرش فى الميزانية المصرية حتى هذه الساعة نحو أحد عشر مليوناً من الفرنكات »

(بعد الهدنة)

« فى اليوم التالى ليوم إعلان الهدنة ، أى فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى وقررت أن تستبدل بالمادة الأولى من مبادئ الحزب ما يأتى :

« يطلب الحزب الوطني الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً غير مشوب بأي احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال »

« وفي شهر مايو سنة ١٩١٩ قرأت في الصحف أنه يوجد في باريس وفد مصري برئاسة سعد زغلول باشا أحد وزراء مصر السابقين . ولما كنت لا أعرف شخصياً أعضاء هذا الوفد كتبت إلى مصر لأقف على أمره فجاءني منها الرد الآتي :

»

« . . . تألف وفدان عقب الهدنة ، وفد الحزب الوطني ووفد سعد باشا زغلول واجتهد كل منهما في أن يسافر ليقدم مطالب الأمة المصرية لمؤتمر السلام ، بيد أن السلطات البريطانية عارضت في سفرهما ، ولقد ألحت وزارة حسين رشدي باشا — التي أعرف نزعتهما والتي تعضد وفد زغلول باشا — في سفر هذا الوفد إلى لوندرة في صحبة رشدي باشا نفسه وعدلى يكن باشا ولكن هذا الطلب لم يتحقق !

« قدمت هذه الوزارة إستقالتها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ ولكنها لم تقبل إلا في ٣ مارس الماضي . وعلى أثر قبول الاستقالة احتج كل من الحزب الوطني ووفد زغلول باشا على قبولها وعلى عدم السماح للمصريين بالسفر إلى الخارج في آن واحد !

« قدم الحزب الوطني احتجاجه لمعتمدي الدول في مصر ، وقصد وفد زغلول باشا إلى سراي عابدين ، وقدم احتجاجه للسلطان !

« وفي ٦ مارس استدعى الجنرال وطسون قائد القوات البريطانية في القاهرة زغلول باشا وزملاءه (من أعضاء الوفد) إلى مكتبه وأنذرهم إنذاراً يبداءه ملقياً عليهم نتائج أعمالهم ضد إجراءات السلطان وضد الحماية ، فلم يذعن الوفد للتهديدات

الانجليزية واحتج احتجاجاً شديداً بخطاب وجهه زغلول باشا إلى الجنرال وطسون في اليوم التالي .

« وبعد أن استشار الجنرال وطسون اللورد النبي — الذي كان في صعيد مصر — قبض في ٨ مارس على زغلول باشا وثلاثة باشوات آخرين من الوند ، هم إسماعيل صدقي ومحمد محمود ومحمد الباسل ، وأبعدوا جميعاً إلى مالطة !

« لم تقابل لجنة وفد زغلول باشا هذا الحادث إلا باحتجاج بسيط طيرته إلى مستر لويد جورج ، ولكن الأمة بأسرها ومعها الاساتذة والطلبة أعلنوا استيائهم بمظاهرات مؤثرة (وكان الفضل في هذه الحركة لرجال الحزب الوطني)

« وفي التاسع من شهر مارس كانت المظاهرات هادئة (لأنها قُضرت على بعض طلاب المدارس الحرة) . ولكن في العاشر منه بدأت الشدائد ، فان عشرة آلاف طالب من جامعة الأزهر برحوا المعاهد وانضموا إلى المتظاهرين !

« قدم هؤلاء المتظاهرون مقياس شجاعة الطلاب المصريين للعالم أجمع ! فقد كان في ساحة محافظة القاهرة نحو خمسة عشر ألف متظاهر عزل من السلاح صائحين : « ليسقط الكذب ! لتسقط الخيانة ! لتحي مصر حرة مستقلة ! ليعد زغلول باشا وزملاؤه إلى حظيرة الوطن ! »

« برز هؤلاء المتظاهرين من دار المحافظة مئات من رجال البوليس المصري الحاملين لفلاظ العصي وهاجموهم بقسوة وحشية . . ولقد رد الجمهور على هذا الاعتداء رداً متقناً النظام ، إذ هجم بشجاعة متناهية على رجال الضبط وأجروهم من سلاحهم هذا ، وأدار عليهم الدائرة فاشبعهم ضرباً وثخناً فسقط منهم نحو أربعين رجلاً بين قتيل وجريح !

« لم يتدخل الجند الانجليز في بدء هذا الحادث ، ولكن قائدهم عند مارأي مأحل

رجال البوليس المصري وكيف جردهم الجمهور من أسلحتهم الخشبية ، أمرهم أن يحملوا حملتهم ، فتفرقوا في جميع الشوارع والحارات بأسلحتهم النارية . . . وأطلقوا مدافعهم على المتظاهرين (وغير المتظاهرين) في كل مكان ، فسقط عدد كبير بين قتلى وجرحى ! ! ! .

« عم الاعتصاب جميع النواحي ، فكف العمال عن العمل وأغلقت مصانع النسك الحديدية ، والمعاهد العلمية ، وحوانيت التجار ، وانقطع الموظفون عن عملهم الرسمي وأغلقت الدواوين وبدأت الجماهير تقلع الاشجار وتزع قضبان الطرق الحديدية ، وعلى الجملة فإن الاعتصاب أصبح عاما . . .

« والخسائر التي سببتها شدة الانجليز وغطرستهم ضد المتظاهرين المسلمين عديدة . وكذلك الهياج الذي أعقب تلك الشدة دام نحو شهر من الزمان ، وفي مدة الاعتصاب كانت قساوة الانجليز عامة ومتأهية وتقذر خسائر المصريين عشرين مثلا بنسبة خسائر الانجليز ! .

« ويمكن أن يستتج من كل ما وقع أثناء هذه الثورة أن الامة المصرية أمة جسور فدائية . . . لانها أثبتت بسالتها من جهة أمام فظاظة إنجلترا الجنائية ، ومن جهة أخرى أظهرت أن الحقد البكامن في قلوبها ضد المحتلين ، وجبها وغرامها بالحرية كلها آخذة في النماء ! وبماذا نصف (مصطفى كامل) ذلك الذي تمكن بهذا الجهاد منذ سنين ؟

« وجهر رشدي باشا عند مارأي هذه الحوادث بأنه كبير الاسف شديد الالم لهذه المجازر وقال : « إن مصر التي خدمت إنجلترا وحلفاءها بكل إخلاص مدة الحرب لها الحقة كل الحقة في أن تجاهر في وجه إنجلترا باسترداد حقها في الاستقلال والحرية ! »

« والامر العجيب أثناء هذه القبالا ، أن الامة المصرية ما فتئت تحتج على غلظة الانجليز كما أظهرت مودة وعطفا على جميع التزلاء الاجانب ما عدا بعض الارمن الذين أطلقوا الرصاص على المتظاهرين ، فقد قتلهم المصريون جزءا وفاقا » أما جنازات الضحايا المصرية من رجال ونساء وأطفال ، فقد كانت مؤثرة في النفوس للغاية ! جنازات سار فيها القساوسة ورؤساء الديانات والطلبة جميعاً . تقدمهم فرق الموسيقى ، واشتركت فيها جميع الرايات الدولية ، وعلي الجملة فقد كانت جنازات مهية رهيبة لها سالت عبرات العيون وخشعت القلوب ، فلغنة الله علي الظالمين !

« إنهم يتساءلون هنا عما فعلته لجنة وفد زغلول باشا إبان هذه الحوادث ، ويؤكدون بأن أعضاءها اتزروا في عقور ديارهم . أما الحزب الوطني وعلى رأسه على فهمي . كامل بك شقيق « مصطفى كامل » فإنه احتج ضد المقاتل الانجليزية وبعث باحتجاجاته إلى جميع رؤساء الحكومات وبرلمانات الامم المتحضرة !

« كان اليوم السابع من شهر أبريل التالى يوم أفراح عامة لان اللورد ألتبى أصدر منشوار فيه أعلن للملاء إطلاق سراح الاربعة المبعدين إلى مالطه والسماح التام لنكل مصري بالسفر إلى حيث يشاء !

« على أثر هذا التسريح وقعت بضع حوادث محزنة سببها سلوك الجنود البريطانية وقد أسف لوقوعها اللورد ألتبى نفسه !

« وفي يوم ١١ أبريل سافر من القاهرة جميع أعضاء وفد زغلول باشا قاصدين إلى مالطه ليرافقهم منها الاربعة المطلق سراحهم ! ومن ثم قصدوا جميعا إلى باريس » والسبب في عدم سفر وفد الحزب الوطني راجع على ما اعتقد إلى أنه لا يصح أن يمثل مصر وفدان في شأن واحد !

« ألف رشدى باشا وزارة جديدة في ٨ أبريل ولكنه استقال في الحاد

والعشرين من نفس الشهر لان الموظفين المضربين أبوا العودة إلى أعمالهم معتقدين أن إضرابهم ليس إلا احتجاجاً على الاحتلال البريطاني ، وعلى ذلك لا يكون في وسع أية وزارة أن تباشر عملها في مصر .

ولكنهم عادوا إلى دوائهم في اليوم التالي لتاريخ هذه الاستقالة !!!

ب ١٠ «

القاهرة في ١٦ مايو سنة ١٩١٩



«أسفت بعد قراءة هذا الخطاب جد الاسف لعدم قيام الرجال الذين تلقوا دروس السياسة وضروبها على « مصطفى كامل » بهذه الحركة الوطنية مع زغلول باشا، بيد أنه بالرغم من عدم وجود وفد للحزب الوطنى بأوربا فإن هذا الحزب أدى خدمات كبيرة لبلاده ولا يزال يؤديها ، فهو دائب العمل لا فتا نظر الامة إلى كل حدث ضار بمصر فيما ينشره بين آن وآن من الأعمال الموقظة المرشدة المنيرة سواء أكانت كتباً أم تقارير أم مقالات أم خطابات عامة أم احتجاجات أم نشرات أم بلاغات ، إلى غير ذلك من وسائل الوطنية العملية الصادقة !

» وأنه برغم إلغاء الحكومة لصحف هذا الحزب السيارة واحدة بعد أخرى وبرغم تملك خصمائه السياسيين أكثر الصحف المصرية فإنه برسائله الجليلة الأثر استطاع أن يهذى الأمة المصرية سواء السبيل في حقوقها الوطنية ، فلا ألعيب الأنجليز ، ولا الأضطهادات ، ولا الزمان ، بقادرة على إطفاء جذوته القومية أو فل عزيمته الوطنية !

« ناضل هذا الحزب مشروع ملتر فظفر ! ولقد أدرك المصريون قاطبة قيمة نصائحه لهم بالآل يزجوا بأنفسهم في تيار المفاوضة ، دون أن يضمن أساسها بعد ماراوه من النتائج وما كان شفيها لهذه النصائح »

« إن هذا الحزب قد نكب كثيرا ! فريسه محمد فريد ووكيله علي فهمي كامل ورئيس تحرير صحيفته الرسمية عبد العزيز جاويش وكثيرين غيرهم من مشهوري أعضائه قد سجنوا وأبدوا ونفوا مرات عدة قبل الحرب وإبانها وبعدها ! »

(وفاة فريد بك)

« انتقل إلى رحمة الله المبرور الوطني الأجل « محمد فريد بك » رئيس الحزب الوطني المصري في مساء يوم السبت الخامس عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ م بمدينة برلين عاصمة ألمانيا ، وما نعاه النائمون حتى بكته الأمة المصرية بأسرها ، معتبرة أن فقده رزء وطني جسيم ، وحزنت عليه حزنا طويلا »

« ولقد شيعت الجماهير الخفيرة جشته إذ وصلت إلى مصر ، وأحاطت بجزائره العظيمة الوطنية وشارات الحداد الأهلى بكل مظاهرها ، وسار في مشجده الأُمراء والعظماء والسكبراء والأعيان يتقدم الجمع المجتشد حضرة صاحب السمو الأمير السامى الشيم عمر طوسون ، ذلك الذى شيع الجثة فى الاسكندرية ثم فى القاهرة وما ذلك إلا لأن إخلاص الفقيد الوطنى وولاءه لأُمته جملاه جديرا بهذه التحية حقيقا بأجل أكرام وأخلد ذكرى

« تقيم الأمة المصرية على بكرة أبيها للفقيد العظيم في كل عام حفلات الذكرى ، حفلات يخطب فيها الخطباء والشعراء ، معددين مناقب ذلك البطل المقدم ، ذاكرين تضحياته النادرة في سبيل استقلال مصر وعظمة وادي النيل .. »

« ألا إن فريد بك لمثل أعلى من مثل الوفاء بالعهود يضرب في كل جيل للناشئين ، ليكون مرشدا صادقا للمخلصين
(لجنة ملنر)

« لم تر إنجلترا بدا لزام أمة كلها نائرة إلا أن تشكل لجنة برئاسة اللورد ملنر (وزير المستعمرات البريطانية) لتمحّص الأسباب ، وتقرر النتائج ، وتترح نظاما يرضى المصريين ! . »

« وفي هذه الاثناء تشكلت في مصر وزارة محمد سعيد باشا ، في ٢٢ مايو سنة ١٩١٩ ، ففتحت مصري باب الحرية للعلم واللسان ، ورأت الصحافة من الحرية . لم تره من قبل ، واستبدلت بالمجالس العسكرية البريطانية المحاكم النظامية . ولكنها بعد ستة أشهر قدمت استقالتها ، في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ إذ وثقت من أن لجنة إنجليزية تأتي إلى مصر لأجراء تحقيق شاعرة بأن في قدومها حطة لكرامتها وكرامة مصر بأسرها

« وصلت لجنة اللورد ملنر إلى القاهرة في السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩١٩ ظانة أن في استطاعتها الاحتكاك بالشعب المصري وتحقيق برنامجهما الاستعماري

« ولما وجدت نفسها في مأزق لا مخرج منه ، نشرت في الامة المصرية
بلاغاً هذه ترجمته :

« جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر ، فأدهشها ما رأتها من الاعتقاد الشائع بين
الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم ،
فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد ، وأنه لا نصيب له من الصحة البتة ، وأنها إنما أوفدها
الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد ، هو التوفيق
بين أماني الامة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر ، مع
المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين فيها ، وأن اللجنة لعل
يقين من أنه إذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص من الجانبين ، يصبح من
الميسور تحقيق هذه الغاية ، وأنها لترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين
بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر ، فيتمكن
المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية !
« وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئات المشخصة
للامة المصرية ، وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ، ويتمكن
كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة
تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما ، أو حصرها في دائرة مخصوصة ، وهي تعلن أن
الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافاً بمبدأ ، أو تنازلاً عن رأى من قبل اللجنة أو من
قبل المناقش لها ، وأن حرية المناقشة شرط أساسي منجح ، وبغيرها يتعذر رفع سوء
الفهم والوصول إلى الاتفاق
لورد ملتر »

« على أثر نشر هذا البلاغ ، رد عليه الأمراء والعلماء والأحزاب
بأبلغه أخرى وطنية. وأنى أرى من النافع أن أقدم للقراء ثلاثة أصول من أهم
الأبلة الوطنية المصرية التي صدرت في هذا الشأن :

امراء مصر

« إن الأمراء الذين هم من صلب محمد علي ، والذين مازهروا من قبل في ميدان السياسة أعيانا ، قد نشروا في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ بلاغا ، هذا نصه :
« أبناء مصر ، مواطنينا الاعزاء

« يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية لإبداع مصير مصر بين يدي من كان موجود مصر الحديثة وخادها ، ومنقذ المصري ومرشده ، ألا وهو جدنا الاكبر وسيدنا الاعظم المرحوم « محمد علي الاول » وجمعت القدرة الالهية في شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة في أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فأرادت القدرة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الارض الطاهرة ، وتغمر بنعمها ..

« كذلك فرض الله علينا نحن ذرية « محمد علي الاول » خدمة مصر ، وإخواننا المصريين ، والسير على أثر جدنا الاكبر لتحقيق آماله الشريفة ، ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا ، والمطالبة بحقوق مصر والمصريين

« وبما أن الامة المصرية الشريفة التي هي سبب عظمتنا وشوكتنا ونخارتنا قد قامت بالواجب عليها قياما يجعل لها ولنا أعظم منزلة تفخر بها في العالم بأسره
« وبما أنه لم يبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا نادى بكل صراحة وأجلي بيان مطالبة بمقوقها الشرعية المقدسة

« جئنا نحن أولاد « محمد علي » لالتشارك أمتنا في أمانيتها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ونضع أيدينا في أيديهم ، وما نحن إلا روح واحدة في

محمّد . احدى قوة لا تقهر ! نطالب بحقوق وطننا ! نطالب بحقوق أمتنا ! نطالب
باستقلال مصرنا استقلالا تاماً مطلقاً من كل قيد وشرط

الامضاءات

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد علي إبراهيم — يوسف كمال — إسماعيل
داود — منصور داود «

« وكذلك أرسل الامراء كتابا للورد ملتر في نفس التاريخ وهذه ترجمته:

«جناب اللورد

« بما أن جميع طبقات الامة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن أمانيتها
طالبة الاستقلال التام لبلادها !

« وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصري برهان ساطع قاطم على إخلاصه
الذي لا يدع مجالاً لكائن من كان أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو
عوامل خاصة

« وبما أن جميع أعمال الامة المصرية المتحدة اتحاداً مكيناً صادراً من سويداوات
قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة عن شعور حقيقي لم يدفعها إليه سوى عواطفها
الحارة نحو الوطن

« فعليه تقدم لجنابكم هذه المذكرة لتحيطكم علماً بأنا لا نقصر على الموافقة التامة
على جميع مطالب الامة المصرية فقط، بل تنضم إليها لنكون جميعاً جسداً واحداً مطالباً بحقوق
الشعب المصري متمسكاً بالاستقلال التام لمصر !

«وتفضلوا بقبول فائق إحتراماتنا

كمال الدين حسين . عمر طوسون . محمد علي إبراهيم . يوسف كمال . إسماعيل
داود . منصور داود «



المرحوم الأمير محمد إبراهيم

« جميع أحفاد « محمد علي الأول » يحبون بلا استثناء مصر وطنهم
العزير حب العباداة . ومن بينهم أمراء أدباء مساوون لأرقى أمراء أوربا
فضلاً وأدباً . ومنهم الأبرار الذين دأبهم الأُحسان والذين لا يجدهم المرء
إلا نادراً بين أعضاء الأسر الحاكمة الأخرى !
الأمير محمد إبراهيم

« عرفني ابني « مصطفى كامل » بالمرحوم المبرور الطيب الذكر الأمير
محمد إبراهيم ، ذلك الذي كان وطنياً عظيماً ، وكان سخاؤه لا حد له في سبيل
إنقاذ الوطن :

« هذا الأمير المرحوم هو ابن المرحوم المبرور الأمير إبراهيم باشا
نجل الأمير أحمد باشا الذي كان ولي عهد مصر وغرق في كفر الزيات
« المرحوم الأمير محمد إبراهيم هو أول أمير مصري آزر « مصطفى
كامل » في أعماله السياسية ، إذ أُنقذ في سبيل تخليص مصر من ربة
الاحتلال الإنجليزي المال الوفير ، بسخاء نادر وحمية صادقة . . .

« كان رحمه الله كاتباً قديراً فنشر الرسائل الممتعة في صحيفتي اللواء
والمؤيد ، ولعله كان أول أمير مصري كتب في الصحف السيارة بحرية
تامة وفكر مستنير وعقيدة راسخة وحمية قومية !

« وكان كذلك خطيباً مصقفاً فقد رأس حفلة توزيع الجوائز في
« مدرسة مصطفى كامل » بالقاهرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٢ والقي خطاباً
نشره اللواء في أول مارس سنة ١٩٠٢ وهذا هو نصه :

«أيها السادة الكرام

«يسرني أن أراكم مجتمعين في هذا النادي نادي العلم والادب . فرحين بنجاح أبنائكم نجاحاً يبشر بحسن مستقبلهم وفوز النابغين منهم بالجوائز التي أعدها لهم المدرسة » ولقد زرت هذه المدرسة منذ عامين وقضيت فيها زمناً تأكدت فيه أن القائمين بأمرها والمدرسين لتلاميذها يقومون بواجباتهم حق قيام . ولذلك تعلقت بها وبمن فيها . وما سمعت بهذا الاحتفال إلا أتيت إليه مسروراً مرتاحاً

« وأنكم تعلمون جميعاً أن مصر كانت شمساً تضيء العالمين ومنبعاً غزيراً للعلوم والمعارف ومنبتاً للفضائل ومكارم الاخلاق . ثم قضى الجهل على ذلك كله حتى تولى ملك مصر مولانا العباس الثاني وعمت روح العلوم أنحاء البلاد وأخذ الجهل يتقلص عن هذه الديار العزيزة

« وأني لمسرور جداً بحضور هذا الاحتفال واشتراكى معكم في هذا العمل الجليل . وآمل أن هذه المدرسة تكون قدوة لكل زاغب في بلوغ المراقي السامية . وأشكر سعادة مصطفى كامل بك لكونه دعائي لرئاسة هذا المحفل وأسأل الله أن يوفقنا إلى ما فيه الفائدة تحت رعاية أكبر نصير للعلوم والمعارف مولانا ولي النعم الانخم الخديوى المعظم ... »

« وقد كان يقاطع في كل فقرة يلقيها . وما انتهى من الخطاب حتى هتف له آلاف الحاضرين هتافاً عالياً ودامت صفحته الوطنية بخالدة الذكر نقية الاثر ..

« رحمه الله رحمة واسعة وبارك في الأمراء أنجاله ووقفهم لصالح

الأعمال

﴿سمو الأُمير محمد علي﴾



« سمو الأمير محمد علي »

الامير محمد علي

«إن لهذا الأمير احتراماً كبيراً في نفسه، هو ابن الخديوى توفيق باشا وقد نقته السلطة العسكرية البريطانية إبان الحرب أكثر من ست سنوات بعيداً عن وطنه وأمه...

«إن هذا الأمير لروح كبيرة جذابة وقد أحبه بنو وطنه حباً جما لأنهم يرون فيه أميراً على فضائل وطنية جمّة، ومصرياً عالى الشيم، لازهو عنده ولا خيلاء، بل إنه أمير ديمقراطى بكل معانى الكلمة

«ساح سموه فى البلاد النائية كالإيابان وأمريكا وجنوب أفريقيا وغيرها ناقلاً لأمتة صوراً صادقة عن الحياة الاجتماعية للشعوب المتباينة فى الكتب القيمة الجامعة التى ألفها باللغة العربية والتى أهداها أهله وذويه ومريديه وأنصاره من الطبقات المستنيرة فى الأمة المصرية

«لقد أبعدته السلطة العسكرية البريطانية عن مصر إبان الحرب وبعدها فحرم العيش فى بلاده نحو سبع سنوات !

«ولما أن عاد فى ٢١/٢ مارس سنة ١٩٢١ م إلى وطنه، بعد ذلك الغياب المديد، شعرت الأمة المصرية كافة بفرح عظيم . وجاءته الوفود من كل صوب لتقدم له برهان الأخلص الصادق ولتحية تحية الولاء الجديرة بأمر كريم الخلق والنفس من سلالة « محمد علي العظيم »

« تفضل سموه ودعاني مع صديقات لي إبان زيارتي مصر، ولقد تملكني السرور الزائد عند ما سمعته يذكر فرنسا بعاطفة كبيرة كان فيها أكبر تحية

سامية لشخصي . وأقوى برهان على أن مؤسس الأسرة الحاكمة في مصر
قد ورث أبنائه حقيقة حب فرنسا كما جاهر في كتابه الذي أرسله لملك
فرنسا لويس فيليب !

« إن سراي المنيل التي يسكنها الأمير لمن أدق طراز عربي ولم أراجل
منها . ولا مثالا للذوق العالي مثلها . ذلك لأن كل ما فيها من الفن الراقى
والنظام الشامل ، والتنسيق البديع ، ليس إلا رمز لخاقبها ، أكتمها ، الأمير الجليل
الأمير عمر طوسون

« إن عاطفتي لكبيرة نحو الأمير العظيم عمر طوسون ذلك الذي كان
يعجب به ابني مصطفى كما يعجب به اليوم أخوه علي !
« إنه لمن المحسنين وله في أنفس أمته عين الحب الذي كان لجده والى مصر
(سعيد باشا) ذلك الذي كان يقول مكررا : (لقد أوجدتنا . مصر فواجب علينا
أن نعمل لوجودها ورفعتها بمجد وإخلاص)

« الأمير عمر شخصية بارزة سامية ، ذات مقام عظيم في مصر
عامة ، وفي الإسكندرية خاصة ، تعترف له الأمة المصرية بالجميل من أعماق
قلوبها لأعماله البارة . فلقد وهب ويهب جماعات البر والأحسان وأعمال
النهوض والمشاريع الاجتماعية عدة آلاف من الجنهيات

« ولقد رأس جميع لجان معاونة الدولة العثمانية في حربها ضد إيطاليا
في طرابلس سنة ١٩١١ ، وفي حربها البلقانية سنة ١٩١٢ وفي الحرب الحاضرة



سمو الأمير « عمر طوسون »

بين أنقرة واليونان ، ورأس ويرأس لجان إعانات الهلال الأحمر في كل حرب أو كارثة إسلامية بكل وفاء وإخلاص

« إنه عدا ذلك يكتب المقالات القيمة في الصحف السيارة وفي المجلات ويلقى محاضرات شائعة في المواضيع التي هي أكثر تقعا لبلاده ، كما يؤلف المؤلفات النفيسة ويوزعها بلائمن ، ومن صفاته السامية إكرام العلماء من أية جنسية كانوا ..

« وعلى الجملة فإن هذا الأمير العظيم من أنفع أحفاد » محمد علي الكبير «
الامير يوسف كمال

« هذا الأمير يشبه في صفاته المالية الأمير محمد إبراهيم ابن عمه .
إنه لأديب أريب ، وملم بلغته الوطنية العربية كما كان ملماً بها
« مصطفى كامل »

« إن طيبته وشجاعته قد جعلته محبوباً ومهيباً
« كان والده المرحوم المبرور الأمير » أحمد كمال باشا ، محبوباً للغاية ،
وقد أراد أن يكون ابنه مثله محبوباً فرباه تربية عالية . وبعد أن انتقل والده
إلى دار الخلد وكان هو لا يزال شاباً بدأ أعماله الحسان بتأسيس مدرسة
لتعليم الفنون الجميلة بالقاهرة . ومدرسة ثانية للبنات . وثالثة للبنين بنجع
حمادي . وقدم هبات ملؤها الكرم للجامعة المصرية وللجوامع الخيرية
الإسلامية والمسيحية وأسس النقابة الزراعية العليا التي يرأسها مع كثير من
الأعمال الاجتماعية

«إن سياسته حقيقة وطنية . فإن الخطابة التي ألقاها بفندق شبرد أمام اجتماع وطني كبير في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ نالت لبلاغتها ووطنيتها الاستحسان العام والتصفيق الحاد وعلى الأخص عندما حض أمته على الاستمرار في الاعتماد على العدل والحق والحجج البالغة لتبلغ الاستقلال التام لمصر مع سودانها

» لقد قرأنا جميعاً في هذه الأيام أحاديثه الحكيمة التي نشرتها صحف مصر الفرنسية ، تلك الأحاديث القيمة التي دلت على أن حرية مصر ليست سراباً ، وأن الأمة المصرية المؤلفة قلوبها مع قلوب أمرائها لا يمكن أن تضل سبيل هذه الحرية

» ولقد أراد في ٢٤ مارس الفارط (١٩٢٢) أن يرأس حفلة كبيرة في القاهرة ، ليعين الحوادث ويرد على تصريحات إنكلترا الباطلة إزاء استقلال مصر وحريتها ، ولكن السلطات العسكرية البريطانية التي لا تزال أحكامها العرفية تجري في مصر حالت دون الاجتماع

» وأنه عدا أعماله الصائبة النافعة لوطنه وأمته قد طاف مراراً حول الأرض ، كما أنه من أكبر غواة الصيد في العالم ولا يهجم مجموعة ثمينة من الحيوان والطيور المختلفة بسرايه بالمطرية

الامير حيدر فاضل

» إني أعطف كثيراً على الأمير حيدر ، الذي هو شاعر فرنسي جليل ،

والذي شرفني مع « مصطفى كامل » بمرافقتي وزميلاتي عندما زرنا صعيد
مصر بطريق النيل في سنة ١٩٠٤
« إنه أمير أنيس ظريف، وصديق مخلص وفي

الأمير عزيز حسن

« ما تعرفت إلى الأمير عزيز حسن إلا منذ بضعة أشهر عندما
شرفني بزيارته مع ابني « علي كامل »
« يشبه الأمير عزيز في حديثه وإشاراته أباه الأمير حسن بن الخديوي
إسماعيل ذلك البطل الذي مات شاباً
« إنه لوطني كبير ، نفي في أسبانيا مدة ستة أعوام إبان الحرب
وبعدها وما مضى عليه في مصر ستة أشهر بعد حودته من منفاه حتى نفي
مرة أخرى في أوروبا !

« إنه ابن أخي سلطان مصر (فؤاد الأول) والشعب المصري يحبه
حباً جماً لصراحته الجذابة ولكتاباتهِ الوطنية ولأنه الصديق الحميم لكل
وطني يعمل لرفعة مصر وعرشها

« وأني لمعجبة بفصاحته وبوطنيته الحادة !

الأمير كمال الدين حسين

« هو ابن « السلطان حسين كامل » وقد رفض قبول السلطنة !
« إني لا أعرفه . ولكن أصدقائي المصريين أظهروا لي إعجابهم
بسامي خلاله وصادق وطنيته

« وها هو نص الخطاب الذي قدمه للرحوم والده رافضاً به

السلطنة :

« القاهرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧

« يا صاحب العظمة

« ذكرتموني عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية وقت ارتقاء عظمتكم
عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام العرش السلطاني إلى ما بعد بحثه . وقد
فضلتم عظمتكم فأعربتم لي عن رغبتكم في أن تكون وراثته عرش السلطنة المصرية
مقصورة على الأكبر من الأبناء ثم بعده لا كبراً أبناًه وهكذا على الترتيب

« وأني لا ذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما في هذه الرغبة من التشريف لي
على أني مع إخلاصي لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل ، مقتنع كل الاقتناع بأن
بقائي على حالتي الآن يمكنني من خدمة بلادكم أكثر مما يمكن أن أخدمها به في
حالة أخرى

« لذلك أرجو من حسن تعطفاتكم أن تأذنوا لي أن أنزل عن كل حق أو صفة
أو دعوي كان من الممكن لي أن أتمسك بها في إرث عرش السلطنة بوصف أني
إبنكم الوحيد

« وأني بهذا الوصف أقرر الآن نزولي عن جميع ذلك ، كما أني لا أزال لعظمتكم
السلطانية النجل المخلص والعبد الكبير الاحترام

كمال الدين «

(الأميرات المصريات)

« ليست الأميرات المصريات بأقل من الأمراء رقباً وحضارة فأنهن

جميعاً متعلقات تلبسات أوريباً.... ومن بين اللاتي قد بن الخيرو صنوف البر أو

اللاتي كتبن كتباً قيمة أذكر اثنتين مثلاً للجميع، هما الأميرة فاطمة هانم
كريمة الخديوى إسماعيل فأنها وقفت شطراً كبيراً من أملاكها وجميع
حليها مما يقدر بعشرات الملايين من الفرنكات على المعارف العمومية وأعمال
البر. والأميرة قدرية هانم كريمة السلطان حسين كامل فأنها كتبت بالفرنسية
أسفاراً نفيسة. وقد كان آخر مؤلف لها هو « رسائل من أنقرة المقدسة »
ذلك الكتاب الشامل لا بدع الأوصاف المؤثرة والدال على قدرة وبلاغة
الأميرة الكاتبة فى لغتنا

(العلماء)

إن العلماء الذين هم رؤساء الدين الاسلامي في مصر ، والذين لم يعتادوا
النزول إلى ميادين السياسة ، قد أرسلوا خطاباً للسلطان ، ولوزيره الأول
يوسف وهبه باشا ، ولعميد إنجلترا في مصر ، على أثر بلاغ لجنة ملنر
وهذا هو نصه :

« إن علماء الازهر الشريف ، وأعضاء مجلسه الاعلى ، إزاء الظروف الحاضرة
وما جرت به على البلاد من خطوب تفاقمت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة
لا يحسن السكوت عليها ، يرون من أقدم الواجبات التي فرضها الله عليهم ألا يتوانوا
عن القيام بوظيفتهم من إبداء النصيح والارشاد إلى تأييد السلم في الارض وتوطيد
العلائق الحسنة بين الالهم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله به في
جميع الشرائع المنزلة ، ولا سيما الشريعة الاسلامية الغراء

« أجمعت الامة المصرية على التمسك بحقوقها الشرعى فى الاستقلال التام ، وأصرت
على المطالبة به بكل مالدبها من الوسائل المشروعة ، دون أن يظهر من جانب

الحكومة الانجليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق ، فأدى إذ ذاك إلى أحوال تشعر
بما يحتاج النفوس من الريب والحذر والقلق ، فكانت النتيجة استمرار الاضراب
وتعطيل المصالح العامة والخاصة !

« لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ، وأعضاء مجلسه الأعلى الموقعون على هذا ،
أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام والتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي :
« أن تفي الدولة الانجليزية بوعودها ، وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز
بميراثه المجيد ، وبمكاته الخاصة ، وبمتماته الراجح في بلاد الشرق أجمع !

« وبذلك تمتنع وسائل الشدة التي طالت أظهرت آثارها بما يوجب الأسف
الشديد ، ويخلد أبناء الأمة كلهم إلى الهدوء والسكينة ، ولا يضطرون ضغناً ، ولا حقداً
للحكومة الانجليزية ، ويقومون بالمحافظة على صوالحها مثل قيامهم بصوالح سائر الدول
الاجنبية !

« هذه هي الامانة التي وضعها الله في أعناقنا ، قد أديناها قياماً بالواجب على
خدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين » !

« وقد ذيل هذا الخطاب بتوقيع صاحبي الفضيلة شيخ الجامع الأزهر
ومفتي الديار المصرية وسعادة أحمد باشا زكي سكرتير مجلس النظائر وسعادة
محمد بك إبراهيم المستشار بمحكمة الاستئناف بصفتهما عضوين بالمجلس
الأعلى وبتوقيع أصحاب الفضيلة الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقاً
وجميع أعضاء هيئة كبار العلماء ومدرسي الأزهر الشريف والمعاهد الدينية
الأخرى

(بلاغ الحزب الوطني)

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني على أثر إذاعة بلاغ اللجنة

الانكليزية التي يرأسها جناب اللورد ملنر وقررت :

« أولاً — توجيه كلمة إلى أعضاء الحزب خاصة وإلى الامة عامة وهذا نصها :

« أعلن جناب اللورد ملنر في بلاغ لجنته للامة أن الحكومة البريطانية بموافقة

مجلس نوابها ومجلس أعيانها ما أوفدت اللجنة إلى مصر إلا لغرض واحد ، هو

التوفيق بين أمانى الامة المصرية وبين مالدولة البريطانية العظمى من الصوالح الخاصة في

مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب الناطقين فيها ، وأظهر

جنابه رغبة اللجنة في الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للامة المصرية وأنها لترغب

رغبة صحيحة صادقة في أن يكون أساس الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر قائماً على

اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في

ترقية شؤون بلادهم تحت نظم دستورية !!

« هذا هو جوهر البلاغ الذي نشرته الصحف المحلية ، وليست للحزب

الوطني إزاءه سياسة خاصة ، بل إنه لا يزال متمسكا بسياسته التي أعلنها للامة مرارا

وتكرارا، والتي أبانها تجاه السياسة الانجليزية بكل وضوح في الخطابة التي ألقاها باسمه

وكيل الحزب الاول، علي فهمي كامل بك، في حفلة تأييد المغفور له رئيسه محمد فريد

بك في يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجاري (سنة ١٩١٩) وهذا خفاها:

« إن الامة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها

إستقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا

الاستقلال . وأنها لا ترضى بالمخاطرة مع أية لجنة بريطانية أو غيرها إلا إذا اعترفت

بريطانيا بهذا الاستقلال التام ، وأعلنت اعترافها رسمياً وأبدته بجلاء الجنود الانجليزية

عن وادي النيل وسحبت إعلان الحماية :

« إذا اعترفت إنجلترا أمام الملاء رسمياً بهذا الاستقلال بحسن الطوية وصدق الاخلاص الذين أشار إليهما جناب اللورد ماير ، وجأت الجنود البريطانية من البلاد وسحبت إعلان الحماية ، فإن الامة المصرية تشعر إذ ذاك بأن إنجلترا وفدت بوعودها ، وبرت بعهودها ، وتكون الامة المصرية بأسرها مرتاحة لكل مخافة لا تمس استقلالها التام في أمورها الداخلية أو الخارجية !

« هذا وما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كرزون ، ومستر بلفور ، ومستر لويد جورج وغيرهم زارين باستقلال مصر التام عرض الافق ، وما دامت البلاد محتلة بحيشين أحدهما حربي ، والثاني ملكي ، وما دامت الاحكام الرقعية تصدر كل يوم باعتقال أبناء الامة ، وتوقع العقوبات المختلفة بلا حق وبلا رحمة على طلاب العلم ، وما دامت حريات القول والكتابة والاجتماع مصادرة ، وما دامت البلاد في فوضى من التشريع ، وعلى الجملة ما دامت الارواح تخطف لاجل مظاهر سياسية سلمية ، إلى غير ما ذكر من الضحايا التي ضحت بها الامة في سبيل استقلالها التام ..

« نعم مادام كل هذا قائماً فوق أرض مصر على مشهد من العالم المتمددين ، فإن كل مخافة من جانب مصر مع أية هيئة بريطانية لا يكون معناها إلا النزول عن هذا المطلب الاسمي — مطلب الكرامة والاباء — مطلب الاستقلال التام !

« لذلك ينصح الحزب الوطني المصري للامة بأسرها بأن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام، وألا يفوتها أنها لو نالته بأي شرط كائناً نوعاً ما كان فإنه لا يكون استقلالاً تاماً بمعناه المرسوم !

« فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية — مادام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل إنجلترا ولم ينفذ بالفعل — واجبة كل الوجوب على كل مصري ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ، ويشعر بمركزه وكرامته في الوجود »

« ثانياً — قررت اللجنة إرسال صورة هذا البلاغ لجميع قناصل الدول المختلفة في مصر ولجميع لجان الحزب في أوروبا

وكيل الحزب الوطني

علي فهمي كامل

القاهرة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

« إزاء هذه المقاطعة التي ارتضتها الأمة المصرية قاطبة لنفسها وأقرتها
لم تر لجنة اللورد ملز بدا - بعد أن فشلت - من أن تعود إلى لوندرة فبرحت
القاهرة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٠ !

ولي العهد

« وفي ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ بعث اللورد اللنبي بوصف أنه مندوب
انجلترا العالي بمصر إلى السلطان (فؤاد الأول) المكتوب الآتي نصه :
« القاهرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

« يا صاحب العظمة

« إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة
الملك إلى النظر في نظام وراثته السلطنة المصرية وعليه فتدأمرت من لدن جلالة
الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسبه من الذكور
على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا وإن لم يوجد فبمن يولد
لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كالولاء عهد
لعظمتكم في حق تقلد السلطنة المصرية

« وأنى مع تقديمي التهاني لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسي باتهاز هذه
الفرصة الاعراب عن اعتقادي الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها
صالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين
« ولي الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص الخادم المخلص
الانبي (فيلد مارشال)

« لم تحتج على هذا المكتوب أية جماعة من جماعات الوطن المصري

إلا الحزب الوطني فإنه الوحيد الذي احتج ضد تدخل إنجلترا في هذا الشأن الوطني البحت !



« وبعد أن عادت لجنة مانر إلى لوندرة ، بذلت كل جهدها للاتصال بالوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا ، والذي كان مقيما بباريس . ولقد نجحت هذه اللجنة الانجليزية في إقناع الوفد بالسفر إلى لوندرة ! فسافر إليها زغلول باشا وزملاؤه وابتدأت المفاوضات بين الطرفين ! » أتمت لجنة مانر مفاوضاتها مع الوفد المصري بأن قدمت له مشروع إتفاق بين البلدين ! ولقد رفضته الأمة بأسرها لأن تحفظاتها لم تقبل ! » ولقد ذكر الحزب الوطني في مقدمه تقريره الذي رد به على هذا المشروع مانسه :

« في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على وادي النيل ثم خلت الخديوى عباس وعينت مكانه البرنس حسين كامل بلقب «سلطان مصر» وبعد وفاته عينت مكانه السلطان فؤاد ثم رتبت الوراثة لعرش مصر » وفي معاهدتي فرساي وسان جرمان اعترفت ألمانيا والنمسا بالحماية الانجليزية وكذلك فعلت حكومة الاستانة في معاهدة سيفر ورضيت بنقل سيادة الباب العالي على مصر إلى إنجلترا !

« قلنا إن إنجلترا ما برحت تبحث عن سند صحيح مطابق للقانون الدولي وأنها ترمي إلى الحصول على هذا السند من يوم دخولها مصر ، ونكرر القول إنها إلى اليوم لم تحصل على هذا السند الصحيح فلا إعلان الحماية ولا ترتيب وراثة السلطنة ولا

معاهدات الصلح مع الدول ولا اعترافات تركيا . لا شيء من ذلك يعطى إنجلترا سندها القانونى المنشود

« وبعد فما هي الحماية ؟ أليست اتفاقا بين دولتين مستقلتين أستقلالاً تاماً بموجبه تنزل الدولة المحمية عن سيادتها أو عن شيء من سيادتها إلى الدولة الحامية، فقبول الدولة المحمية هو الركن الاساسى لانهقاد الحماية وبدونه لا وجود لها ولو اجتمعت دول الارض جميعا على الاعتراف بوجودها . إن الحماية عقد مشابه لعقد البيع، وفي الواقع إنها بيع للسيادة أو لبعضها ولا يصح عقد البيع من غير المالك وكل ورقة تصدر من غيره لا تقوم حجة عليه ولا تهض مستنداً على البيع

« لا تجهل إنجلترا شيئاً من كل هذا . إنها تعرف أن قبول الامة المصرية لحمايتها هو ركن وجود هذه الحماية كما أنها تعرف أن اعتراف تلك الدول بها لا يفيد شيئاً من وجهة القانون الدولي مادام عتد الحماية نفسه لم يبرم . وما اعتراف الدول إلا بمثابة تعهد منها باحترام عقد الحماية عند إبرامه

« وتعرف إنجلترا فوق ذلك أنها لا تستطيع في أي وقت أن تدعى بأن الامة المصرية قبلت الحماية بسكوتها ضمناء، فإن الحركة المصرية التي سمعها العالم كله ناطقة بأفصح لسان برفض الحماية رفضاً صريحاً . من أجل ذلك كله تريد السياسة الانجليزية أن تعقد يئتنا وينها عقداً تنال فيه اعترافنا لها بالحماية

« وأن مهمة اللورد ملتر الذي كان وزيراً للمستعمرات والذي نجح في عام ١٨٩٨ وما بعده في المهمة التي ندب لها، وهي ضم جمهوريتي الترנסفال والاورانج إلى أملاك إنجلترا . إن مهمته كانت منذ عامين الحصول على قبول مصر للحماية لتتال إنجلترا المركز الشرعي الذي تجدد في طلبه من عام ١٨٨٢

« جاء اللورد ملتر ولجته إلى مصر لمفاوضتنا في شكل الدستور الذي يصاح أكثر من سواه تحت الحماية ففطنت الامة المصرية إلى ما ينطوي عليه قبول مبدأ المفاوضة

من شبه التسليم بالحماية أو الاعتراف بها ومن إنغال الصفة الدولية في قضيتنا فامتعت
عن المفاوضة وأجمع أبنائها علي مقاطعة اللجنة . وقد آتت اللجنة مهمتها فوضعت
مشروع اتفاق بين البلدين رفضته الامة المصرية برقمه رغم ما تضمنه من الاعتراف
الوهمي بالاستقلال إذ رأت أنه في الحقيقة تنظيم للحماية!..»

« نشر الحزب الوطني رده هذا على مشروع لجنة مانر بجميع اللغات
ومصدرا بالقرار الآتي :

« إجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة
١٩٢٠ وتلت التقرير الذي قدمته إليها اللجنة المكلفة فحص قواعد الاتفاق التي
عرضها الوفد المصري على الامة وأصدرت القرار الآتي نصه :

« أولاً — الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة فحص القواعد بصيغته النهائية التي
ستنشر بعد

« ثانياً — إعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزاي بالنسبة لمصر ومقررة
لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومنظمة لهذه الحماية تنظيمًا يسلب مصر
سيادتها الداخلية والخارجية ومعتمدة اتفاقية السودان اعتماداً مستوراً

« ثالثاً — إبداء النصح للامة المصرية بان لا تقبل هذه القواعد أساساً لاتفاق
بين مصر وإنجلترا

« رابعاً — إلقاء التبعة أمام الشعب وأمام الاجيال المستقبلية وأمام التاريخ وأمام
الله علي كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع

« خامساً — الاستمرار في الجهاد الوطني بجميع الوسائل المشروعة

وكيل الحزب الوطني

علي فهمي كامل «

« عندئذ طلبت الحكومة البريطانية من سلطان مصر أن يعين وفداً رسمياً لتفاوضه في إبدال الحماية بمعاهدة تؤمنها على الضمانات التي ترغب فيها، وفي الوقت نفسه تحقق الأمانى المصرية، وهما هي ترجمة المخابرة الرسمية في هذا الشأن :

« القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

« إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراي عابدين

« يا صاحب العظمة

« لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالة الملك الرأي الذي أبدىتموه عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار في موضوع اقتراحات اللورد بلنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصري ، تلك الأمانى التي اشتهر عطف عظمتكم عليها « ويسرني الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى وأنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأي عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التي عهد فيها إلى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لاجل الشروع في تبادل الآراء مع حكومة جلالاته في ما يختص بالاتفاق المنوي عقده

« وأنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل في أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية (١) « وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التي تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصري على أساس ودي دائم « وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم : « إن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التي اقترحها اللورد ملنر استتجت

(١) لم تلغ الحماية أبداً قبل المفاوضة الرسمية بل إنها ألغيت بعد أن رفض عدلى باشا رئيس الوفد الرسمي مشروع اللورد كرزن وبعد أن تارت الامة المصرية مرة ثانية

أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقي فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع أن حكومة جلالاته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملتر فانها ترغب في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن الصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الاماني المشروعة لمصر والشعب المصري

« وأني أعتزم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامي الفائق
« النبي »

« ندب » عظمة السلطان « أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية لتشكيل وزارة تحقق هذا الغرض فأخذ مظلوم باشا يعمل لتشكيلها ولكن الدسائس الحزبية حالت بينه وبين التمكن من تقديم إعتذاره لعظمة السلطان في الحال !

« توصل عدلي يكن باشا ، الذي كان وزيراً للعارف العمومية إبان الحرب والذي بينه وبين الأسرة الحاكمة أواصر القربى ، إلى تشكيل الوزارة ونشر برنامجها القائم على احترام رغائب الأمة ، معلناً أنها رغباته التي مبدأها استقلال البلاد استقلالاً صريحاً لا شك فيه

« وبعد أن مضى شهر على تشكيل وزارة عدلي باشا ، واجهتها معارضة فريق كبير من الأمة وعلى الأخص من أنصار سعد زغلول باشا الذي كان

يرى وجوب إسناد رئاسة الوفد الرسمي إليه بما أنه رئيس وفد الأمة ! .
 « ورغمنا من هذه المعارضة القاصمة امرأ الاتحاد القومي ، سافر عدلي
 باشا إلى لوندرة على رأس وفد مؤلف من كثير من الموظفين والخبراء
 وغيرهم . وكلهم أمل في النجاح

» إن الشدة التي استخدمت في محاربة المصريين بعضهم لبعض على
 أثر هذه المعارضة ، قد سببت لمصر خساراً أدياً جسيماً ، وعلى الأخص فيما نجم
 عن حوادث الاسكندرية وحوادث أسيوط وجرجا !!



الاجانب في مصر

« وقعت في يومي ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ ، مذابح في الاسكندرية قتل وجرح بسببها جم غفير من المصريين وبعض الإيطاليين واليونانيين » ولقد كثر اللغط في الأوساط السياسية بشأن هذه المذابح ، فالساسة المنصفون لم يجدوا فيها أمراً غريباً ، لان الجهود التي بذلتها الأمم في سبيل حريتها كانت مشفوعة في الغالب بحوادث من هذا القبيل » إن الأمة المصرية لأمة حليلة عادلة ، تحترم الأوربيين بصفة خاصة إحتراما كبيرا ، كما تحترم جميع الأجانب بصفة عامة » وليس عجيباً في هذه المرة أن يكون لليد الانجليزية شأن في هذه الحوادث ، وأن تعود عليها التبعة في هذه المجازر ؛ « لو كان المصريون يفضون الأوربيين حقيقة ، فلماذا لم تبدهذه البغضاء في ثورة سنة ١٩١٩ إلا ضد الانجليز وحدهم ؟ بل لماذا أطلق بعض خشاش الأرمن النار على المصريين أثناء مظاهراتهم ؟ » لقد جاءني مكتوب من أحد أصدقائي المصريين ، تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩١٩ ، وهذا نصه :

« سيدتي

« ثبت الفرنسيون لنا كل يوم أنهم من أكثر الامم حضارة وأصدقاء مصر الاوفياء إنهم يؤازرونا . . .

« ألامة المصرية ثائرة منذ نحو الشهر من الزمان ، وما كان الانجليز إزاءها إلا فظعاء ، فأنهم ما كفاهم أن يظلموا هذه الامة بل دنعوا أذناهم الارمن لاطلاق النار على المصريين !

« إني واثق من أنه يوجد بين الجالية الارمنية رجال ذوو قلوب كبيرة ، وليسوا إلا أحياء مخلصين لوطن الفراعنة . لذلك أدهشنا الجرائم الارمنية ، ولم نجد مبررا لهذا التعصب الاعمى الذي لا يخدم إلا شناعة إنجلترا !

« أيستطيع أجنبي عندكم أن يطلق النار على الجمهور في مظاهرة وطنية ؟ إلا إن هذا لا يقع عندنا إلا إذا كانت لإنجلترا منفعة تبغيها من خلق القلاقل !

« إتنا يا سيدتي ، ما كنا ولا نكون أبداً يباغضى الاجانب ! ألم يكن راداميس اليوناني قائد جيشنا قبل ٢٦ قرناً ؟

« لقد فتحت مصر أبوابها منذ تاريخ الانسانية للعالم كله ! وستكون على الدوام كريمة !

« إتنا أعداء ألداء للمعتدين علينا ! لسالبي حريتنا ! المحتلين لبلاطنا ! وعلى الضد أصدقاء أوفياء للشعوب التي تحترم تاريخنا واستقلالنا !

« لقد أعجبنا إبان الحرب بفرنسا المستبسلة في الدفاع عن وطنها ، معتدين أن الله بحير المظلومين ! كذلك سجلنا جميع التصريحات التي فاه بها ساسة بريطانيا العظمى ، وانتظرنا منهم بعد الهدنة أن يحلوا جنودهم عن بلادنا ! فتحن الذين سلبنا وأغتصبنا وظلمنا كنا على ثقة بالسالين الغاصيين الظالمين !

« إن أمتنا التي ما كانت لإنجلترا تصل بدونها إلى قمة النصر في الشرق ، تعاملها اليوم لإنجلترا هذه كأمة مغلوبة مقهورة !

« ما أسعدني لتمكني من كتابة هذا المكتوب الذي يسلمه إليك صديقي ل... ، فإن المراقبة الانجليزية عندنا لما لا يطاق ، إذ تجدون مالطين ، وأرمناء ، وسوريين ،

وفي الغالب كل جنس ، ملتحقين بها ليراقبوا رسائل مصر ! وبذلك يطمثون
الانجليز على حسابنا !

« إني مرسل إليك مع هذا المكتوب تفاصيل الفظائع التي ارتكبتها الانجليز
ضدنا إبان الحرب لتحيطي علماً بما فعلت أيديهم فينا من العذاب والنكال !
« إني أعلم أنك وطنية ، ولا يمكنك في هذه الساعة أن تحمدي على الانكاز ،
الذين حاربوا الالمان مع فرنسا جنباً لجنب ! ولكن مصر التي نحيينها منذ سنين
عديدة (أنت صديقة مسيو دي لسبس) والتي ما انقطعت عن الدفاع عنها ، مصر
هذه تسألك الاخذ بيدها كما لو كنت تفعلين إذا لم يكن الانجليزي حليفكم !

« أفهل لا تغلب إنجلترا غداً حتى إزاءكم « البيونا غادرا » . . ؟ إذن فلتعجلي
ياسيدتي وتدافعي عنا فإن الحالة دامية لنجدتك ونجدة كل كاتب حر في العالم !
« إن مصر ليست إلا وطن إبنك العزيز « مصطفى كامل » . هذا البلد الذي
تعجيبين بتاريخه ، والذي أحبت أرضه ونياله ، البلد الذي لا ينساك ويحفظ على
الدوام ذكراك ، . . إن مصر بأسرها تسألك أن ترفعي صوتك جاهرة بالدفاع
عنها ، وإن تيسر فعاونيها على إدراك حريتها !

« إن جميع المصريين وخصوصاً جميع زملائي النضاة ، ينتظرون من عطفك
كلمة تذكر الانجليز بعهودهم قبل الحرب وإبائها وبعدها . ينتظرون من قامك المنصف
أن يقول لهم مكرراً : « إن فرنسا ثني عليهم وتشرفهم إذا هم كفوا عن تعذيب مصر
وإرهاقها وتركها حرة مستقلة »

« لماذا تشتغل المجالس العسكرية البريطانية بأجراء التحقيقات ضد
المصريين الذين لم يرتكبوا خطأ ما ؟ لماذا حكمت هذه المجالس بسبب
حوادث الاسكندرية على المصريين وحدهم ؟ ولماذا بأحكامها زادت عدد
المصريين الذين قتلوا في حوادث الاسكندرية وما كان مدبروها إلا

الإنجليز أنفسهم؟ ولماذا شنقت المصريين؟ ولماذا يتهم الجيش والبوليس
المصريان المقودان بضباط من الإنجليز بأنها غير كفأين لتأييد الأمن في
البلاد؟ ألاإنجليز أن يخبرونا عن جرح وقتل المصريين في حوادث
الاسكندرية

« إنى أجيب عن ذلك بأن رعاع بعض الأجانب هم الذين أطلقوا
النار من نوافذ المنازل وأبوابها على المصريين الأبرياء !

« أليس الإنجليز هم الذين نقضوا عهدهم ، واستخدموا في مصر جميع
الوسائل الأشد خيانة لیسدوا علي المصريين سبيل الدفاع عن استقلال
بلادهم ؟ وهل يوجد أمرؤ واحد يستطيع أن يدعى بأن سبب مظاهرات
الاسكندرية كان كراهة المصريين للأجانب ؟ ومن الذى قتل في القاهرة
ذلك الموسيقى الإيطالي أثناء حوادث سنة ١٩١٩ ؟ أليسوالجنودالإنجليزية؟
إذا كان المصريون ينعضون الأجانب إلى هذا الحد ، فلماذا الفرنسيون مثلاً
لم يمسوا بأذى بل جسروا على إيداع الملايير من الفرنكات في مصارف
مصر وفي تجارتها ، وفي معاهدها ، وفي قناة السويس وغيرها ؟

« ألم يشاهد في جميع المظاهرات الوطنية ، التي حصلت في سائر البلدان
المتقدمة في الرقي والحضارة أن الحوادث الشبيهة بما وقع في الاسكندرية
لا يمكن تجنبها ؟ وإذا كان وجود جيش إنجليزي في مصر ضروريا لحماية
الأجانب وأموالهم ! فلماذا لم يمنع هذا الجيش وقوع هذه المذابح التي اتهم
المصريون بأنهم مرتكبوها ؟

« إن الانجليز ما تفكروا يكرزون القول بأن المصريين يكرهون
الأجانب على الدوام ! مع أن مصر أول بلد في العالم استقبل الأجانب على
الرحب والسعة مداوماً على إكرام وفادتهم منذ قرون عديدة !
» ليعلم الانجليز أن من يريد أن يتقى شر الحوادث يجب عليه ألا يهين
لها الأسباب ! وهل تستطيع أمة شغوف بحريتها التي اغتصبت أن تظل
هادئة ؟

« طالما قال المحتلون إن مصر ليست بلد الأجانب ! فليتدبروا هذا
القول وليعلموا أنها قبل كل شيء بلد المصريين !

﴿ الوفد الرسمي ﴾

« وصل الوفد الرسمي إلى لوندرة برئاسة عدلي يكن باشا في ١١
يوليه سنة ١٩٢١، وبدأت المفاوضات ! ومن الأمور المدهشة أن الانجليز في
أثناء هذه المفاوضات نقوا إبنى المختار « علي فهمي كامل » بسبب التغراف الذي
أرسله بوصف أنه رئيس لجنة الاحتفال برأس السنة الهجرية تهينة لخليفة
المسلمين . ولهذا المناسبة نشرت مقالا في جريدة الفيغارو بعنوان « تحرير
مصر » بعددها الذي صدر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ وهذا ملخصه :

« وصل إلى باريس علي فهمي كامل بك الذي نفته حكومة الاحتلال الانجليزي
في مصر لانه يعمل على رأس الحزب الوطني ! وهو لاشك يجد فيها أصدقاء أخيه
« مصطفى كامل » وغيرهم، هؤلاء الذين لا يزالون أوفياء لذكراه ولقضية مصر العزيزة
» أعثقل « علي فهمي كامل » إبان الحرب البروسية في طره، وروقب مراقبة دقيقة مع

الكثير من إخوانه الذين تخشاهم إنجلترا حتى لا يثيروا عليها في الوقت الملائم القوى الوطنية عدوة الاحتلال الاجنبى !

« على أننا كيف نبرر سلوك إنجلترا هذا في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات سياسية في لوندرة لتخليص مصر من الاحتلال ، إزاء هذا الرجل ، الذي هو في آن واحد شقيق من أوجد القوى الوطنية لمعارضة هذا الاحتلال ؟ أليس ذلك مقدمة تدل على أن قيوداً ثقيلة ستوضع في سبيل الاتفاق الانجليزي المصري ؟

« إن السبب الذي نفى من أجله علي فهمي كامل بك بوصف أنه رئيس لجنة الاحتفال بعيد رأس السنة الهجرية ، لسبب غير مقبول ، لان إرسال تلغراف ولاء وإخلاص من مسلمى مصر لخليفة المسلمين بواسطة الخديوي السابق عباس الثاني ، الذي هو أكبر مصري يسكن الاستانة ، لواجب لا يدعو إلى هذا النفي !

« نعم إنه سبب واه للغاية وأني أعتقد أن (علي كامل) ما كان أثيراً في نظر حكومة مسيولويد جورج إلا لانه أرسل من ناحية أخرى باسم حزبه تلغرافاً لمسيودي فاليرا ، يهنئه به بثبات الأمة الايرلندية ، إزاء عدو مشترك ، إذ أن مطالب الامتين المصرية والاييرلندية واحدة ! !

« إن الوفد المصري الرسمي الموجود الآن في لوندرة إنما يدافع عن تخليص مصر من الاحتلال الانجليزي ، بنفس المهارة السياسية التي يدافع بها مسيو دي فاليرا عن قضية كهذه القضية !

« وما سلوك إنجلترا بوقوفها في سبيل العواطف الوطنية المصرية ومعاقبة الممثلين لها إلا برهاناً جلياً على عدم استعدادها لارضاء الشعب المصري الذي يجعلني أخشى كما تدل الانباء التي ترد إلي من لوندرة ، أن الحكومة الانجليزية لا ترضى بالتخلي عن سلطتها في حكومة مصر ، إلا إذا أبقيت كضمان لها بعض جنودها في وادي النيل ! ومن من الوطنيين لا يهيج نفسه إزاء حالة كهذه يري فيها عدو الامس مازال محتلاً بلاده ؟ وإذا كان الاحتلال أرتكب في الماضي من القساوة ما ارتكب فهل يمكن

أن ينسى بقاءه هذه المساواة ؟ إن حراسة قناة السويس التي هي الآن دولية لا تبرر
بأية حال هذا السلوك !

« إن الطلبة المصريين العديدين في باريس، أولئك الذين يحملون عاطفة مصر
نحو فرنسا، قد استقبلوا علي فهمي كامل بك بنفس الترحاب والتحمس الذين كانوا
يستقبلون بهما مصطفى كامل محرر مصر الأكبر من رتبة الاستعباد

» هذا ولقد سمعت علي فهمي كامل بك يقول أمس بصوت الوطنية الصادقة :

« نسأل الله القوي المتعال أن يحقق آمالنا في الانسانية العادلة، ويخلص وادي النيل

من الاحتلال الاجنبي لتبلغ مصر العظيمة السعادة اللاتمة بها »

« تلك الامة المصرية التي تجتذبنا إليها نحن الفرنسيين بقوة ذكائها ومكارم

أخلاقها، ولأنها من سلالة أولئك الذين بعثوا في العالم كافة أصول المدنية الانسانية

البعيدة العهد !

صديقة قديمة لمصر

« جوليت آدم »

« بعد مخاضات دامت عدة أشهر قدم اللورد كرزون وزير الخارجية

الانجليزية للوفد الرسمي ، في اليوم العاشر من شهر نوفمبر ، مشروع

اتفاق (١) بين البلدين . ولكنه مشروع غريب يجهل بمصر بتهقيقة مستمرة

إنكازية !

« ولقد رد عدلي باشا باسم الوفد ، في ١٥ نوفمبر ، رافضا بكل إباء

قبول هذا المشروع !

(١) نشرت هذه المستندات في ملحق بهذا الكتاب

« وعلى ذلك قطعت المفاوضات قطعاً دهش له أصدقاء مصر وأصدقاء إنجلترا على السواء !

« وأخيراً قدم ممثل إنجلترا في مصر في ٣ ديسمبر مذكرة لعظمة السلطان ومعها مشروع حكومته ورد الوفد عليه

« وما نشرت هذه الثلاثة المستندات حتى ثارت ثائرة مصر لرؤيتها إنجلترا تتكلم مرة أخرى بلهجة عارية عن كل إخلاص ولم تلبث ان قامت بمظاهرات عداوية ضدها في كل مكان !

« ونظراً لاستياء الأمة الشديدة من الأعيب إنجلترا ومجاهرتها بأن عزمها قد صحت على احتلال مصر احتلالاً أبدياً ، رأى رؤساء الحركة الوطنية في مصر بناء على دعوة زغلول باشا ، أن يجتمعوا ليتفقوا على الخطة النهائية التي يجب على الأمة المصرية العمل بها لإزاء الاحتلال البريطاني

« ولما رأى اللورد ألنبي هذه الحركة — وهو القائد الذي تطوع لاختضاع مصر بوسائل العنف والارهاق — بدأ ينفذ خطته إذ أمر زغلول باشا وبعض رفقاؤه أن يرحلوا القاهرة في الحال إلى قراهم ، وألا يقوموا بأي عمل سياسي ! ولكن المأمورين لم يطيعوا هذه الأوامر الصادرة إليهم من سلطة غير مختصة والتي لا تليق إلا بالقرون الأولى !

« وفي يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ قبضت السلطة العسكرية على زغلول باشا وخمسة من أصدقائه ، وأرسلوا إلى السويس ومنها أبحروا مبعدين إلى جزائر سيشل !

علي أثر ذلك هاجت الامة هياجاً شديداً، وقد تسلمت من بعض
أصدقائي الفرنسيين بمصر، خطاباً مؤثراً في هذا الشأن، نشرته في مقالتي
المعنون «تحرير مصر» بجريدة الفيغارو، في ١٩ يناير سنة ١٩٢٢، وهذا نصه:
« تسلمت من جملة من أصدقائي، القاطنين بالقاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً
خطاباً هذا نصه :

« ... مصر في هذه الساعة متدمرة كل التدمير لنفي زغلول باشا ورفقائه، فالحازن
والحوانيت والمصارف والمحاكم وعلى التقريب جميع المصالح مغلقة، حتي الصناعات الصغيرة
في إضراب !

« والمصريون المستغيرون في دهشة واستياء، لاستعمال الأنجليز الشدة المتناهية،
ويتساءلون لماذا الدول — وعلى الاخص فرنسا التي لها صوالم جسيمة في مصر —
لا تتدخل لمنع المذابح الرسمية التي تسبب خسائر بشرية هائلة !
« ونحن الفرنسيين نتساءل كذلك، عما إذا كان في استطاعتنا أن نعيش في مستقبل
الايام في هذا البلد الامين الذي نحبه ونعجب به كل الاعجاب، وفيه نثرى ونسعد»
« كلنا متفقون على أن مصر يجب أن تكون حرة . فان النفوس المصرية متعطشة
للحرية التي بتحقيقها يستتب الامن في البلاد !

« ألقدا بدأ المصريون بمقاطعة الواردات الانجليزية، وهو عمل نراه نحن الفرنسيين
مشروعاً، بيد أننا نحشى أن يدفع إرهاب الشباب المصري بالحبس والقتل، إلى نفس
قناة السويس وامتاع الامة بأسرها عن دفع الضرائب

« اذ كرى كل ذلك أيتها السيدة العظيمة، لاولئك الذين خبروا وطنيتك، والذين
يريدون لفرنسا الشغوف بالعدل، أن يتحقق تقوؤها الادبي في مصر بعد أن رارت
دماءها الزكية في سبيل نصر الحرية.... »

« هذه فترة من خطاب أصدقائي القونسيين في مصر، وأنا موافقة على جميع أسانيدهم، وأتساءل كذلك : لماذا تقبل الأمة الانجليزية الفخور بعدلها أن يرتكب مندوبوها في مصر هذه الجرائم المستزرية بالحقوق القومية » إن ما وعد به واجب الانجاز ؛ فلقد أقسم الانجليز مدة أربعين سنة ، في مواجهة العالم كله ، بأنهم سيردون لمصر حريتها اإذن فالواجب عليهم أن يردوها إليها غير ناسين أن الوفاء بالعهد ، وتحقيق الوعد ، لما يقضى به الشرق والانصاف ، فضلا عن أن رد الحرية إلى مصر واجب أهلي كما أنه صائن لشرف إنجلترا نفسها !

« إن صالح إنجلترا في مصر هو عين الصالح لأوربي فيها ، وعلي الأخص صالح فرنسا الذي يفوق صوالح الدول جميعا ؛ وعدا ذلك فان المستنيرين من المصريين لا يقلون كفاءة عن المستنيرين منا ، لأنهم خريجو مدارسنا ومدارس إنجلترا نفسها ؛ ومصر لا تشبه أي بلد شرقي آخر ، فانها تعتبر بحق شطرا من أوربا الأذوية العلمية كما أنها مفرق طرق العالم المتحضر إلخ »

المنفيون

« لم يكف الأتجايز تقيهم الأمير عزيز حسن وعلي فهمى كامل بك
ليقهروا الوطنية المصرية ، حتى نفوا بعد ذلك قادة مصريين آخرين !
« نفوا سعد زغلول باشا ، وخمسة من رفاقه ، هم فتح الله باشا بركات ،
وسينوت بك حنا ، وعاطف بك بركات ، ومصطفى بك النحاس ، ومنكرم
بك حميد ، ومن بينهم قبطيان كبيران !

« نفى الأتجايز سعد زغلول بالرغم من صداقته الأكيدة لهم قبل
الحرب وإبانها اناكرين أهليته التي اعترف بها اللورد كرومر !
« سعد زغلول باشا هو أحد المشهورين من المحامين ، وكبار مستشاري
محكمة الاستئناف بالقاهرة ، وقد كان فوق ذلك وزيراً للمعارف العمومية
والحقانية المصرية ، وليس معقولاً أن يصبح رجل في مكانته ثوريا خطيراً ،
إذ أنه من أمجاد المشرعين ، وبحكم تربيته وطبيعته لا يمكنه أن يعمل إلا
في دائرة الشرع والعقل ! »

« لقد اشترك مع الوفد بوصف أنه رئيس له واشتباك في المفاوضات
مع اللورد مائر ولجنته بلوندره مدة ستة أشهر في عام ١٩٢٠ ، واستقبله جميع
كبار سياسة الأتجايز إستقبالا وديا محترما ، فكيف يمكننا أن نقدر هذا
النفى بعد هذه العلاقات السياسية ؟

« حقيقة إننا لا ندرك تقي زغلول بلشاورفقاته ، بعد تقي الامير عزيز حسن وعلي فهمي كامل ! إن اعتبار الجهاد السلمي في سبيل الاستقلال المسلوب والحرية المقتصبة ، كثورة مسلحة ، فيحكم على القائمين به بالنفي ، لا مراً يغتفروا يوصف إلا بأن الحكومة الانجليزية في مصر تحتقر كل معالم العدل باحتقارها حقوق الاشخاص !

« إن الامة المصرية أمة أية نخور بتقاليدها ، ومتحضرة كسائر الامم الاخرى ، فهي ترى أن من أ كبرالاهانات المثيرة للخواطر ، أن ينفي زعمائوها الذين لا يمولون في دفاعهم عن قضية بلادهم إلا على الوسائل المشروعة . ومما لا ريب فيه أنه مادامت هذه السياسة الجائرة سياسة إنجلترا قائمة في وادي النيل ، فإن الامة المصرية لا تقنع عن الهياج والثوران . . . »

« هذا ولكي أعرف للقاريء روح سعد زغلول باشا ، كما أعرف إليهم الدرجة التي عليها اليوم سياسة إنجلترا من الظلم والجرم ، وما اقترفوه ضد رجل في الثانية والسبعين من عمره ، أنشر هنا المكتوب الذي وجهه إلى اللورد ملنر بعد فشل مفاوضات وفده معه ، وهذا هو نصه :

« باريس في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ . »

« عزيزي اللورد

« أتشرف بأن أبلغكم أنني تسلمت نص المذكرة التي تلونموها في جلسة ٩ نوفمبر الجاري . وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحاً بين لجتكم وبين الوفد . وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التي أبدتها الامة المصرية بالنسبة للمشروع الذي وضع في ١٨ أغسطس الماضي ، وأن محل هذا البحث يكون في خلال

المفاوضات الرسمية ، وتشير هذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية التي تنجم من إيقاف الرأي في البلدين على الحالة ، بحيث توجد بين الامتين روح حقيقية للوفاق ، بدونها لا يكون أي اتفاق ممكناً

« ولا جرم أن الوفد المصري مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع ولذلك ما فتى يظهر رغبته الشديدة في مناقشة التحفظات في الدور الحالي من المفاوضات ، ولو لم ذلك لادت هذه المناقشة لازالة كل سوء تفاهم ، ومحو كل أثر للشكوك ، وتحقيق الغرض المنشود تحقياً كلياً ، وهو إيجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الامتين !

« ولا يخفى أيضاً أن مناقشة التحفظات الآن أدر لا مندوحة عنه ، لأنها مرتبطة كل الارتباط باحكام المشروع الذي يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الراهنية ، فأرجاء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه إرغام المفوض المصري على الدخول في تقاعد على قواعد مخالفة كل المخالفة لاماني البلاد التي تريد إستقلالها كما تريد إلغاء الحماية !

« وهذا ما لا يقبله الوفد ، ولا أي مصري حائز لشيء من ثقة مواطنيه
« ولاجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس ، ولنفس هذا السبب أيضاً لم تترد البلاد في المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التي تشرفت بإبلاغها إلى جنابكم

« على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التي تطبق في مصر منذ سنين عديدة ، وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والاعمال التي لا تتماشى مع روح الاتفاق ، ولا مع الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في إلقاء مقاليد حكم البلاد إلى أبنائها ، وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة في توجيه الدعوة لإحلال الثقة في النفوس

« فالإنسان الذي يقف في مثل هذا الجو ليدعو إلى الاتفاق ، لا بد أن تعده البلاد خادعاً أو مخدوعاً مهما كانت الثقة فيه غير محدودة ، ومهما كان حائزاً لاحترام

الجميع ومحبتهم . ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجاً منافياً للحقيقة ، ولشعور كل مصري ولحكم العقل نفسه

« وعلى ذلك فالوفد المصري يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل اتهاج السبيل الذي تدعونه إليه . ولقد كان يعد نفسه سعيداً إذا اكتفم خولتموه الوسائل الضرورية التي تمكنه من أن يسعى سعياً نافعاً في إيجاد تيار ميال للوفاق في البلاد . » ومهما يكن من الأمر ، فإن ترك باب المناقشة مفتوحاً بين لجتكم والوفد ، يجعلنا نأمل في الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة ، حتى يكون في مقدرتنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة في الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى . . .

سعد زغلول «

« لا تزال الأمة المصرية تحتج بجميع الوسائل المشروعة ضد النفي الجائر القاسي لابنائها، ومما يزيد ثورتها اشتعالاً إدعاء المحتلين أن مصر مع هذه الحالة المؤلمة مستقلة

« ومما يدل على أن جميع طبقات الأمة المصرية على اتحاد مع أعضاء أسرتهم الحاكمة ذلك البرنامج الذي وضع لاجتماع ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢، هذا الاجتماع الذي قبل رئاسته الامير يوسف كمال، ومنعت عقده السلطة العسكرية البريطانية في مصر (كما ذكرنا) وهذا هو نص البرنامج :

- أولاً — يحدد المجتمعون عهد الاخلاص والوفاء للوطن والعرش
- ثانياً — يرسلون تحيتهم ويعلنون إحترامهم وإعجابهم بسعد وبالمعتقلين السياسيين وبسائر القائمين بخدمة القضية الوطنية
- ثالثاً — يؤكدون ما تكنه قلوبهم لإزاء النزلاء الاجانب من الود والاكرام

رابعاً — يعتبرون التصريح البريطاني المعلن لمصر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

إقراراً باستقلال لفظي مقيد بقيود الحماية

خامساً — يحتجون على الاحكام العرفية ، وعلى جميع الإجراءات المضادة للحرية ، المعمول بها في ظل القوانين العسكرية ، كالنفي ، والاعتقال ، وحبس الاملاك ، وتعطيل الصحف والحيلولة دون الاجتماعات العامة ! . الخ

سادساً — يعلنون حق الامة في وضع دستورها ، بواسطة ممثلها المجتمعين بهيئة جماعة دستورية ، تنتخب لهذا الغرض إنتخاباً حراً ، وبلا تحيز ، في ظل وزارة حائزة للثقة الوطنية ، حتى تكون بذلك جماعة تمثل البلاد تمثيلاً حقيقياً !

سابعاً — يرجو المجتمعون بكل إحترام من رئيس الاجتماع أن يبلغ هذا القرار إلى جلالة الملك . . . »

إستدراك

لو أن مدام جوليت آدم كتبت كتابها هذا في هذه الايام لكان حكمها على الرجال والاشياء والنتائج غير حكمها المسطور في هذا الباب. لذلك اعتزمنا على نشر جميع الحوادث والوقائع التي دهمت مصر فيما بين شهر أغسطس سنة ١٩٢٢ (تاريخ نشر هذا الكتاب - إنجلترا في مصر) وأيامنا الحاضرة والله ولي التوفيق

الدَّيْنِيُّونَ

« كان لدى « محمد علي الأول » مجلس خاص ومجلس عام ، وكان المجلس الخاص بمثابة مجلس الوزراء ، والمجلس العام بمثابة جماعة وطنية ، وكذلك الخديوى إسماعيل باشا ، فإنه جعل قانون مصر النظامى قائما على وجود مجلس الأعيان ومجلس الوزراء ، إذ أنه شكل مجلس الأعيان فى سنة ١٨٦٦ ، ولو أن رأي هذا المجلس كان استشاريا فالحكومة كانت تأخذ به فى أغلب الأحيان ، كما أنه شكل مجلس الوزراء فى سنة ١٨٦٨ » وشكل الخديوى توفيق باشا فى سنة ١٨٨١ ، البرلمان المصرى الذى كان مستمرا بسلطة تامة ، بيد أن المحتلين الانجليز ألغوه فى سنة ١٨٨٣ ، مستعاضين منه بمجلس شورى وجماعة عمومية ! أما مجلس الشورى ، فإنه كان مؤلفا من ٣٠ عضواً ، منهم ستة عشر عضوا ينتخبهم الشعب ، والاربعة عشر عضوا الآخرون تنتخبهم الحكومة ، وما كان لهذا المجلس أية سلطة وأما الجماعة العمومية فإنها كانت تجتمع فى الأحوال العادية مرة كل سنتين .. وما كان لها إلا حق اقرار الضرائب ! . . واستبدلت بهاتين الهيئتين جمعية تشريعية فى أواخر سنة ١٩١٣ ، وقد حلت محلها فى سلطتها المذكورة ! وما باشرت عملها منذ مايو سنة ١٩١٤ حتى اليوم (١٩٢٢) إذ أغلقت أبوابها إغلاقاً !

« لم تكف الأمة المصرية منذ منيت بلادها بالاحتلال البريطانى

وعلى رأسها «مصطفى كامل» عن الاحتجاج على إلغاء البرلمان ، والمطالبة برد الدستور ! ولقد تمت هذه الحركة الدستورية بعد وفاة « مصطفى كامل » وبعد الهدنة نماء عظيمًا ، ولكن إنجلترا التي تدرك تمام الأدراك إن وجود برلمان مصري مستمتع بكل سلطة لمراقبة مرافق البلاد ليس إلا اعترافا منها بكفاءة مصر لحكم نفسها بلارقيب ولا حسيب ! وهذا الاعتراف يحتم لامحالة الجلاء عن وادي النيل !

« وعندما أعلنت إنجلترا في هذه الأيام الأخيرة اعترافها باستقلال مصر ، كانت مضطرة لان ترد إليها دستورها ! لذلك أصدر سلطان مصر «فواد الاول» - قبل أن يصير ملكا - مرسوما لوزيره الاول ثروت باشا جاء فيه مانصه :

« ... ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الامة والحكومة ، لذلك يكون من أول ماتني به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام »

« تلقت الامة المصرية بأسرها هذا المرسوم برضاء شرعى وانتظرت تنفيذه . . . ملحة بلسان الرأى العام أن تنتخب هي نفسها جماعة وطنية لتسن القانون النظامي ، وقانون الانتخاب ، طبقا للقواعد الدستورية الحديثة وأن يكون انتخاب هذه الجماعة بحرية تامة في جميع أرجاء البلاد ! . .

« ورغما من هذا النداء الصادر من أعماق قلوب الأمة ، فإن الوزارة المصرية شكلت جماعة صغيرة بمعرفتها لوضع مشروع القانونين ، ولقد أُنِ

الكثيرون من أشهر رجال القانون ، أن يشتركوا في مداولاتها ، لأن تشكيلها جاء مخالفا لإدارة الشعب المصري ؛ لذلك تساءلوا في كل مكان لماذا لم تعمل الحكومة المصرية في هذا الشأن بالتواعد التي عملت بها جميع الحكومات الدستورية التي تعتبر إرادة الأمة فوق كل سلطة ؛ لماذا لا تتصرف الأمة في حق إعطائها التوكيل لجماعة مؤلفة من العلماء الوطنيين ليضعوا قوانينها الأساسية ؟

« إن الجواب عن ذلك جلي للعيان ؛ فأن إنجلترا بالرغم مما تسميه إعترافها باستقلال مصر كبلد ذي سيادة ، مازالت تستمتع في وادي النيل بكل سلطان غير محترمة عهداً ؛ بل ومحتقرة الرأي العام الأوربي الذي أعلنت على ملأ منه إستقلال مصر ؛ فلا الحكومة ولا الأمة المصرية استمتعتا حتى الساعة باستقلال عملي ؛

« قد شعرت الأمة المصرية بأسرها لافرق بين أحزابها وطوائفها بأنها أصيبت في كرامتها ؛ واعتبرت هذا الاستقلال الذي وعدت به استقلالاً غير حقيقي ؛ وأنه ليس إلا دأباً في سبيل حقوقها الشرعية ، التي لا تضيع بمضى الزمن ؛

« والأمة المصرية مصيبة في أن تمت بهذا النعت مركزاً مهيناً ، رغمها عليه لإنجلترا على مرأى العالمين ؛

« لو كانت إنجلترا مخلصه حقيقة عند ما جهرت باستقلال مصر ؛

لافت في الحال الاحكام العرفية ، واتركت الحكومة المصرية حرة في تصرفاتها التي كان يجب أن يكون في مقدمتها حق تحويل المنفيين والمبدين العودة إلى بلادهم ! هذا ما كان يجب على إنجلترا شرعا أن تعمل به ، غير متدخلة بأي حال في الادارة المصرية ، محقة بذلك حق مصر في الاستقلال !

« إن المصريين الذين يشعرون بكفاءتهم الزامة لادارة مرافق بلادهم لا يقبلون أبدا حرية مراقبة في جميع فروع إدارتها ! إنهم أثقلوا بنتائج الاحتلال وأملوا الخلاص منه ، فلا يستطيعون إذن أن يسنوا قوانينهم الدستورية بوحى فمن لا يزال محتلا لبلادهم ! ... »

« إن المصريين يعملون بأمل الوصول إلى الحرية التي هم جديرون بها ، والتي اغتصبت منهم بلا حق وبلا حرب ! فهم واثقون بنيل حقوقهم التي لا مدين لهم بها سوى إنجلترا وحدها ! »

« وأن برلماننا يبحث في مصر لاشك يتحقق معه الاصلاح الضروري لها ، ولكي تصل الامة المصرية إلى تحقيق هذا الاصلاح يجب عليها أن تعنى بثلاث مسائل دستورية !

الاولى — إزالة الماديات من سبيل الانتخابات العامة بمعنى أن المصريين ، أغنياء كانوا أم فقراء ، يتساوون في الانتخابات النيابية العامة الثانية — أن يمثل كل نائب أصغر عدد ممكن من المنتخبين (حتى يكون الشعب كله بكثرة نوابه ممثلا تمثيلا تاما)

الثالثة — الاعتماد عن مسألة تمثيل الاقليات التي لا ينجم عنها عادة

إلا الاختلاف والتعصب بين الطوائف ، والشقاق بين عناصر الشعب !
 « وأنى معتقدة أن عزيمة الامة المصرية قد صحت على ألا تسير إلى
 الهوة المهلكة باتباعها سبيلاً أخرى !

« يمثل النائب التركي خمسين ألف نسمة من تعداد الامة ، والنائب
 الصربي يمثل عشرين ألفاً ، والنائب اليونانى يمثل خمسة وعشرين ألفاً ،
 فواجب أن يمثل النائب المصرى أربعين ألفاً ، مادام عدد سكان وادى النيل
 (مصر والسودان) يبلغ اليوم نحو عشرين مليوناً من الانفس ، وهو أكثر
 من عدد سكان تركيا ، أو الصرب ، أو اليونان !

« كذلك الثروة فى حد ذاتها ليست إلا قوة يستعين بها النواب على
 الانتخابات ، فلا يصح إذن أن تضاعف قوتها بتقريرها شرطاً من شروط
 النيابة !

« ولا توجد الأقليات فى مصر لأن الأقباط (المصريين المسيحيين)
 ليسوا إلا وطنيين صميمين ومخلصين . وأنى أعرف أن المصريين المسلمين
 أنتخبوا مرات عديدة أقباطاً لتمثيلهم فى جميع المجالس القديمة ، وليس فى
 انتخاب محام قبطى نقياً للحمامين المصريين ، مع أن أغليتهم من المسلمين ،
 إلا دليلاً على أن المصريين مثلنا نحن الفرنسيين ، يحترمون الكفاءة الذاتية ،
 ويقدمونها على كل اعتبار فى سبيل الانتخابات العامة !

« وما شوهة مرة فى تاريخ الشعوب السياسى ، لإتحاد تام بين جميع
 معتققي الاديان المختلفة ، كالذى شوهة فى مصر ، فإن الإتحاد بين مسلميها

ومسيحييها ويهوديها وكل دياناتها لمحل الاعظام والاعجاب ! أليس بين
المبعدين إلى جزائر سيشل (منفى سعد وزملائه بالاقيانوس الهندي) وطنيان
قبطيان هما سنوت حنا ووليم مكرم عبيد، ألم يكن بين الذين ضحوا
بمراكزهم الحكومية في الحوادث الأخيرة أقباط، أمثال سلامة بك ميخائيل
الذي كان قاضياً في المحاكم المصرية الأهلية، وصادق بك حنين أحد رؤساء
أقلام وزارة الزراعة ؟ ألم يوجد أعضاء أقباط في الوفد المصري ، أمثال
واصف بك غالي ذلك الذي يعرفه الأدياء الفرنسيون حق المعرفة، ويعجبون
برقة قلمه الفرنسي . وكذلك الأستاذ ويصا واصف ، ذلك الطالب
القديم في مدرسة سانت كلود وكلية الحقوق بباريس (والعضو السابق باللجنة
الإدارية للحزب الوطني في حياة مصطفى كامل)

« أفلا يوجد بين ضحايا الرصاص الانكليزي ، أولئك الأقباط الذين
قدموا حياتهم حباً في استقلال وطنهم وثمانية أمتهم ، أولئك الشهداء الذين
أصبحت قبورهم كقبور إخوانهم المسلمين بل وكقبري مصطفى وفريد ،
قبة مقدسة تحييها الجموع المصرية حاملة رايتها القومية تحية الاحترام
والاعجاب والمثل المضروب للأجيال !

« أجل إن أقباط مصر ومسلميها لاخوان في الجنسية ، فالدم الذي
يجري في عروقهم جميعاً هو دم «متا» و«خوفو» و«طوتمس» و«رمسيس» !
أو كما قال السلطان حسين كامل :

« لا مسلم ، ولا قبطي ، ولا سوداني ، ولا عربي ولا تركي ! إنه

لا يوجد في وادي النيل من منبعه إلى مصبه إلا أمة واحدة وجنس واحد ووطنية واحدة كلها ترمى إلى غاية واحدة، غاية « الحرية والاستقلال »
 « إن هذه الكلمات الغالية سمعتها من قبل، فقد قالها وكررها مرارا
 » مصطفى كامل « واليوم تكررهما الأمة كافة :

« هذا وفي استطاعتي أن أضيف إلى ما تقدم : أن القانون النظامي وقانون الانتخاب ، إذا لم يكونا مطابقين لمبادئ الوطنيين المصريين وللنظم الدستورية الحديثة فإنه يكون من حق الأمة أن تصخب بل وتمتنع عن الاشتراك في الانتخابات التي لا ينجم عنها تحقيق أمانها وتأكيد حقها الشرعية !

إستدراك :

« لو كانت مدام آدم كتبت هذا الكتاب في هذه الأيام ورأت ألا عيب الزعماء واعتداء إنجلترا الجهوري والسري على الدستور المصري لكتبت في هذا الدستور باباً من أشد الأبواب إيلاماً للنفوس الحرة : وهو ما سنبينه تفصيلاً في الملحق الذي سنصدره لهذا الكتاب بمشيئة الله

الوزراء المصريون

« إن من بين من تعرفوا إلي من رؤساء الوزارات شريف باشا، ورياض باشا ونوبار باشا وبطرس باشا، وسعيد باشا، ورشدي باشا.. وكلهم كانوا وطنيين مصريين. ولقد احترمتهم جميعاً بالرغم من أنهم ما كانوا على درجة واحدة من الشجاعة الأدبية

« كان شريف باشا وهو صهر الكولونيل سلف « سليمان باشا الفرنسي » — أكبر نابغ فرنسي في مصر — مثال المكارم الوطنية والشجاعة الذاتية فإنه بامتناعه في عام ١٨٨٢ عن أن يقبل مناقشة البرلمان المصري الجزء الخاص بالديون الأجنبية في الميزانية العمومية ، وباستقالته في عام ١٨٨٤، — عند ما حتمت إنجلترا على الخديوي إصدار مرسوم بسحب الحاميات المصرية من السودان — قد سجل التاريخ اسمه بين أسماء العظماء. ولو كان جميع الوزراء المصريين الذين جاءوا من بعده، ورثوا صفاته العالية ، واتخذوا من إباءه قدوة ، ومن شمه دليلاً ، لتركت إنجلترا مصر من زمن بعيد ! » ولقد ضربت مصر لنا مثلاً بعد استقالة وزارة عدلي باشا في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وتشكيل وزارة ثروت باشا في أول مارس سنة ١٩٢٢ ، فان مصر في هذه المدة البالغة ٨٢ يوماً كانت بلا وزارة ، وما قبل مصري سياسي أن يشكها إحتراماً للرأي العام!

« ولقد كان الاستمرار على هذه الحالة إفلاسا لسياسة إنجلترا، الأمر الذي كانت تضطر معه إلى ترك مصر مجاهرة باستقلالها الكامل !
 « إن الذين كانوا يعتقدون أن إنجلترا تضم مصر إلى أملاكها إذا امتنع المصريون نهائيا عن تشكيل وزارة ، ما كانوا إلا جهلاء ، لأن مصر الوطنية متحدة مع مصر الدولية لا يسمحان أن نكترا أن نضمها إليها !
 « لقد كانت الفرصة جميلة لثلاث تشكيل الوزارة قبل رفع الأحكام العرفية وعودة المبعدين إلى وطنهم !

« كان الوزراء المصريون في هذه السنوات الثلاث عرضة لاعتداء بعض المصريين ، فسميد باشا ، ووهبه باشا ، وسرى باشا ، ودرويش باشا ، وشفيق باشا ، ونسيم باشا ، قد أُلقيت على عرباتهم القنابل في الطرق العمومية ، وأُلقي القبض على بعض المعتدين ، وحوكموا أمام مجلس عسكري بريطاني وعولبوا بمقوبات مختلفة ، كما فر البعض الآخر من وجه العدل ولم يقبض عليه بلدا !!

« وبينما كانت المفاوضات جارية بين وفد زغلول باشا ولجنة اللورد ملر بلوندره ، إذ وجدت السلطة البريطانية وسيلة لاثام بعض المصريين بحجة أنهم أُلّفوا جماعة اليد السوداء ، لاغتيال حياة جميع الوزراء الذين يقبلون منصب الوزارة تحت الأحكام العرفية ، وأن هذه الجماعة تعمل برئاسة

عبد الرحمن فهمى بك الوكيل السابق لديوان الاوقاف ، وأحد المديرين السابقين !

« حوكم أولئك المتهمون وعددهم ٢٣ متهمًا ، وعلى رأسهم عبد الرحمن بك أمام مجلس عسكري بريطاني وحكم عليهم بمقوبات قاسية ، ولا يزالون حتى اليوم في السجون !

» وبعد أن أعلنت إنجلترا إعترافها باستقلال مصر ، ووضع حد للحماية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، استمرت مجالسها العسكرية في إجراءاتها ، حالة محل محاكم الجنايات المصرية في الفصل في جميع الجرائم السياسية !! وذلك في الوقت الذى كانت الدول تتقدم فيه بالتهاني للملك . مصر وأمتة لحصولها على الاستقلال ! حتى أن هذه الدول تشرىفا لمصر وإعلانا لاستقلالها رفعت مراتب ممثلها إلى درجة أعلى من التى كانوا عليها من قبل !



الصحافة

« إن حرية الصحافة في كل مكان وبجميع أشكالها لدليل تام على رشد الأمم . وذلك لأن الصحافة قوة من وظائفها مراقبة جميع القوى الوطنية ، وهي ترجح أعمال الحكومة وقاضيا ، والصحافة الصادقة الرشيدة قائد الجمهور ونفسه

» ودليل احترام الجمهور لصحافته مبلغ انتشارها حبا في الخدمة التي يقدمها كتابها إلى بني وطنهم ، وليس انتخاب الصحفيين قبل جميع الناس أعضاء في البرلمانات ، أو ارتقاؤهم إلى منصة الحكم إلا دليلا على سمو احترام الجمهور لهم . ولكم رأينا ونرى الكثيرين من قادة الأمم وأدلاء الشعوب من هؤلاء الصحفيين

« وجدت الصحافة في مصر منذ نحو نصف قرن من الزمان ، فلقد أسس المستنيرون من المصريين ، والفرنسيين ، والitalيين ، واليونان ، والسوريين ، صحفاً يومية ، وأسبوعية ، ونصف شهرية ، وشهرية ، ومجلات قيمة ... وكذلك تصب الحروف العربية في مصر من زمن بعيد

« زرت في سنة ١٩٠٤ ، إذ كنت في مصر ، إدارة اللواء ، فوجدتها قد بلغت درجة من الكمال والنظام وحسن التنسيق لم تبلغها إدارة صحيفة أخرى في العالم علي ما أظن !

« والصحف المصرية معتبرة في العالم العربي أرقى صحفه ، والمصريون يجدون في الصحافة أهم غذاء أدبي لازم للأتقن ، ويحترمون الصحفيين المخلصين لوطنهم كما يحترمون باذراء الصحفيين المنافقين الدجالين المتقلبين » وعلمت عند زيارتي لمصر أن الزراع والصناع والعمال ومن لا يعرف القراءة من المصريين يجتمعون جماعات في كل مكان ، بعد فراغهم من أعمالهم لتتلى عليهم الصحف الوطنية . ولقد قال لي ذات يوم أحد أصدقائي المصريين المرحوم الشيخ « أبو نضارة » (صاحب جريدة أبي نضارة) الذي قضى جل حياته في باريس : « لا توجد أمة شففت بالصحافة أكثر من شففت الأمة المصرية بها ! »

« وقد لاحظت أكثر من مرة وبرغم عدم ضبط الترجمة ، حسن هندام الرسائل في الصحف المصرية ، وقوة حججها ، وكبر أفكارها وآيات الوطنية الصادقة فيها ... »

« سنت الحكومة المصرية في سنة ١٨٨١ ، على أثر الثورة العرابية ، قانونا عرف بالمطبوعات ، وبعد أن عملت به فترة من الزمن أهملته إهمالا تاما ، ولكن إني المختار (علي فهمي كامل) فاجأتني يوما بمكتوب أرسله إلي من القاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ ، هذا نصه :

« والدتي العزيزة »

« إن المحتلين يعاملونا الآن كأتنا نعيش في القرون الوسطى ، فأنهم لكي يخفوا صوت المعارضة التي فيها حياة جميع الشعوب ، يحثوا في القوانين الجائرة المهمة

وبعثوا من بينها اليوم قانون الصحافة ! ذلك الذى كانت الحكومة المصرية أصدرته على أثر فتنة عرابي في سنة ١٨٨١ ، لتقيد به الصحافة المحلية ، وتخفت صوت الحقيقة ! » ولقد أهمل هذا القانون نحو خمسة عشر عاما ، حتى أن اللورد كرومر فخر في تقاريره بأنه منح الصحافة المصرية نفس الحرية التى تستمتع بها الصحافة الانجليزية ، وأنه لا يخشى انتقادها الذى يجد نفعه أكثر من ضرره ! » بيد أنه قد صدر اليوم قرار وزاري بنحق هذه الحرية ، إذ بعث ذلك القانون الاستبدادى الذى يخول السلطة الادارية التنفيذية حق تعطيل ومحو أية صحيفة ، بلا تحقيق ولا محاكمة !

« وما المتصور بهذا القرار طبعا إلا الاواء لسان حال الحزب الوطني ، ولئن بلغت النتائج ما بلغت ، فأنتا لا تفك أبدا نعلن المظالم ، والمساوىء ، والجرائم ، التي يأتيا المحتلون وصنائعهم الادنياء ضد وطننا المقدس

علي فهمي كامل »

« نعم . إن هذا القانون الجائر ، الذى وضع لخنق حرية القلم وحرية الفكر ولتحميل مؤسسي الصحف الوطنية في مصر خسائر جسيمة ، لا يزال معمولا به حتى هذه الساعة ! (نحو أربعة عشر عاما) وأنه لتهمكم طاع ، وعلى الأخص في هذه الايام التي يكرر فيها المحتلون القول على ملاء العالم كله بأن مصر مستقلة ! وستكون على الدوام مستقلة ! بينما تمحى جرائمها لأقل انتقاد يوجه منها إلى الحكومة !!

« أرسل عبد الرحمن بك الرافعي ، أحد رجال « مصطفى كامل » ، ومن

أشهر محامي « مصر » خطاباً تقيساً للمؤتمر الوطني المصري بـ « كسل عام ١٩١٠ ، موضوعه « حرية الصحافة المصرية » وقد نال موافقة وإعجاب جميع الأوربيين حتى الإنجليز الذين اشتركوا في المؤتمر وسمعوا تلاوته . وأنى أرى من المفيد للحقيقة والتاريخ أن أثبت هنا بعض فقراته ، قال الكاتب الجليل :

« بعد أن قبض الإنكليز على زمام الحكومة ، واستعملوا منتهى القسوة في إمالة حركة المعارضة الوطنية ففشلوا ، فكر اللورد كرومر في إعادة حرية الصحافة التي كانت تتمتع بها البلاد في عهد توفيق باشا ، قبيل الثورة العرابية ، ولم يكن اللورد كرومر مدفوعاً في عمله هذا بعامل الحرية . إذ أنه كان على الدوام عدواً لدوداً للحقوق الوطنية المصرية . بل كان يعتقد أن الصحافة الوطنية تعجز عن إيجاد رأي عام قوي يكون في معارضته للاحتلال الإنجليزي خطراً على السياسة البريطانية !

« ولكن الصحافة الوطنية لما عادت إلى الميدان ، واسترجعت حريتها ، أخذت تعلن على السياسة الإنجليزية حرباً عواناً ، وتحرك العواطف الوطنية في النفوس ، فلم يعبأ بها اللورد كرومر في بادئ الأمر ، وصرح أكثر من مرة في تقاريره السنوية ، أن من مبدئه المحافظة على حرية الصحافة ، لأنها عنصر نافع في الرقابة على أعمال الحكومة !

« فلما وقعت حادثة « طابه » الشهيرة سنة ١٩٠٦ ، وهي التي اشتبكت فيها إنجلترا وتركيا سياسياً وجهاً لوجه ، لما قام بينهما من الخصام بشأن الحدود المصرية الشرقية ، بدأ المعتمد الإنجليزي يخشى تأثير الصحافة المصرية ! إذ أن اللواء - وهو جريدة « مصطفى كامل باشا » - قد أخذ يحمل حملة صادقة على سياسته البريطانية الاستعمارية

وسلوكه في تلك الحادثة . وقد نجح اللواء في تكوين رأي عام قوي في مصر
 « ثم وقعت حادثة دنشواي الجائرة فأخذت الصحف تنشر فظائعها ، واتهمز
 المرحوم « مصطفى كامل » الفرصة فاتخذ من هذه الحادثة المخالفة للعدل سلاحاً
 ماضياً ، أشهره في وجه اللورد كرومر وسياسته ! ولقد أفلح رحمه الله في غرس
 فكرة العداء للاحتلال ، وتكوين رأي عام قوي ، غايته تحرير البلاد ، ونزع كل
 ثقة في السياسة الانجليزية ، التي ظهرت بمظهرها الحقيقي في حادثة دنشواي ! وهنا
 يجدر بنا أن نقف (١) لمرسل نحياتنا إلى شهداء دنشواي الذين ذهبوا ضحية الظلم
 الانجليزي . فان دماءهم تنادي بوحشية الاحتلال البريطاني !

« فهاتان الحادثتان (حادثة طابه وحادثة دنشواي) كانتا خطوة كبيرة في سبيل
 تقدم الصحافة الوطنية إذ ضمت حولها الفلوب ، وجعلت لها مركزاً بدأ الاحتلال
 يحسب لها حساباً كبيراً !

« نعم . بدأ اللورد كرومر بعد حادثة دنشواي يتخوف من ترك ذلك العامل
 القوي حراً يشهر بأعماله السيئة ، ويفسد عليه سياسة الخداع والغش ، ولكن
 لم تسنح له الفرصة الكاملة للقضاء على نفوذ الصحافة الوطنية ، فترك هذه المهمة
 لخلفه السير غورست !

« لم يكتف اللورد كرومر حتمه على الصحافة المصرية فقد كتب في تقريره عن سنة
 ١٩٠٦ فصلاً حمل فيه عليها حملة المتألم ! محذراً الأمة من عواقب خطتها السياسية ،
 ورمائها بأنها تضر بالبلاد وتثير التعصب ، وتدعو إلى الثوره ، وألقى عليها تبعة
 زيادة جنود الاحتلال الانجليزي في مصر بعد حادثة طابه ! وماينجم عن هذه
 الزيادة من إئتمال كاهل الميزانية المصرية ! ولكنه لم يستطع أن يحارب الصحافة
 في حريتها ، لان مركزه السياسي على أثر حادثة دنشواي كان حرجاً للغاية ،

(١) ما ذكر هذا النداء حتى وقف أعضاء المؤتمر جميعاً تحية لشهداء دنشواي

وعلى الاخص بعد أن استفظعت أوروبا خطة الانجليز السياسية في هذه الحادثة !
فاكتفى بالطعن على الصحافة في تقريره البادي الذكر !

« ومما زاد في إحراج مركز اللورد كرومر بعد حادثة دنشواي إنشاء
المرحوم «مصطفى كامل» لجريدتين يوميتين كبيرتين إحداهما باللغة الفرنسية (ليتندار
إنجيشيان) والاخرى باللغة الانكليزية (ذي إنجيشيان ستاندر) !

« فكانت هاتان الجريدتان ترددان صدى الحملات التي ينشرها اللواء وصحف
المعارضة وتذيعها في العالم المتحضر ، فيقف على فظائع اللورد كرومر وتصرفاته
الاستبدادية ويزداد مركزه حرجاً !

« ولما انتهت حادثة دنشواي بمغادرة اللورد كرومر للديار المصرية ، أظهر
شديد تغيظه من الصحافة الوطنية في خطبة الوداع التي ألقاها بمسرح الاوبرا
الخدوية (يوم السبت ٤ مايو سنة ١٩٠٧) ، وأكثر من الطعن فيها ، ودعا
الاجانب إلى محاربة تأثيرها في الامة المصرية !

« تغير مركز الصحافة في مصر بعد رحيل اللورد كرومر عنها ، وقدم السير
إلدون غورست اليها إذ بدأت تتغير خطة الاحتلال إزاءها ، فقد ظن السير غورست
أنه يستطيع أن يضمف تأثير الصحافة الوطنية في الشعب المصري باتباعه سياسة
الوفاق ، معتقداً أن اتباعها يكسر من حدة هياج الرأي العام ! فابتدأ بتوثيق عرا
الوفاق بينه وبين الخديوي ظاناً أن سموه أساس المعارضة الوطنية ! ولكن الصحافة
الوطنية وفي مقدمتها اللواء ، لم تتأثر بهذه السياسة الجديدة ، وظلت ثابتة على
خطةها ، وهي مقاومة الاحتلال الانجليزي ، فحبطت خطة السير غورست وقضى على
سياسته التي كانت ترمي إلى وقف الحركة الوطنية المصرية ، الامر الذي دعاه بعد هذه
الحية إلى إشهار الحرب السياسية على صحافة الحزب الوطني ! !

« ففكر السير غورست في محاربة الصحافة الوطنية بسلاح القضاء ، فأحيل الشيخ
عبد العزيز جاویش رئيس تحرير اللواء في ذلك الحين على المحاكمة متهماً بآثارة

القلاقل لمقال نشره في اللواء (في شأن حادثة الكاملين بالبهودان، في يونيه سنة ١٩٠٨) ولكن المحاكم برأته من التهمة وأظهرت بذلك استقلالا لم يكن ينتظره السير غورست ! فلما رأى أن القضاء لم يكن آلة خاضعة لسياسته ، فكر في الالتجاء إلى وسائل أخرى لمحاربتها ، فعول على إعادة قانون الصحافة القديم ، ذلك القانون الاستبدادي المشهور الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، في وقت كانت البلاد على أبواب الثورة العراقية والذي أهمل العمل به منذ عهد بعيد ! فهذا القانون من شأنه هدم حرية الصحافة ، لانه يجعل الصحف تحت رحمة السلطة الادراية ، تعطلها بقرار يصدر منها دون محاكمة أو بيان أسباب !

« أراد السير غورست ألا ينفرد بتبعة إعادة هذا القانون ، فاشرك معه الوزارة المصرية ، وبناء على اتفاقهما صدر قرار مجلس الوزراء بهذا القانون العرفي في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ ، ولكن هل تغيرت خطة الصحف الوطنية بعد عودة الحكومة المصرية إلى العمل بهذا القانون ؟ ليس من شك في أن القانون قد أضر بها كثيراً ، لانه جعلها عرضة للتعطيل في كل وقت ، ولكنها واجهت هذا الخطر بالثبات على خطة المقاومة الوطنية، والدفاع عن المطالب الشرعية ، فاكتمت صحافة الحزب الوطني مركزاً أدبياً خطيراً في البلاد ، وتعلقت بها الامة كل اتملق ، ولم تمض ثلاثة أشهر على إعادة قانون المطبوعات هذا حتى أخذت الحكومة تطبقه على جريدة اللواء ، التي هي قوام المعارضة الشريفة ، ففي يوم واحد أنذر اللواء ، وحكم على الشيخ جابيش بالحبس ثلاثة أشهر ! وقد خشي الكثيرون من شدة الصدمة أن يتزعزع مركز الصحافة ، وينحفت صوته ، ويضعف تأثيرها ، ولكن ثبات الوطنية المصرية على خطتها ، وإستمرار الحزب الوطني على مقاومة الاحتلال ، وإعطاء الامة مثال الصبر والثبات ، كل ذلك حفظ مركز الصحافة ، ووقاها شر التقهقر والخذلان أمام ضربات الاحتلال ، وانقلبت الحرب التي أعلنها الاحتلال على المعارضة خيراً للحزب الوطني ، إذ أنها قوت لروح المصرية ! »

« وفي غضون اشتداد النضال بين الصحافة الوطنية والاحتلال ، ظهرت علي مرشح السياسة حوالي شهر أكتوبر سنة ١٩٠٩ مسألة خطيرة ، كانت لمصر مسألة حياة أو موت . وهي مشروع مد إمتياز قناة السويس ، فينت الصحافة الوطنية مضار المشروع ، وحملت عليه حملات صادقة شديدة ، اهزت لها البلاد وقوي بفضلها الرأي العام وهاج ضد المشروع . فاضطرت الحكومة أمام هياجه إلى إحالة المشروع على الجمعية العمومية ، وخولتها الرأي القطعي في قبوله أو رفضه ، فقررت الجمعية رفضه بالإجماع ، وكان قرارها نتيجة لازمة لكتابات الصحف الوطنية في مضار المشروع ، وفازت الامة وصحافتها في هذه المسألة فوزاً ميناً ! !

« حدث في ذلك حادثا اورداني ، فألقي السير غورست تبعته على الحزب الوطني ولام الحكومة في تقريره على تساهلها في تطبيق قانون المطبوعات !

« فكان ما كتبه السير غورست في تقريره إعلانا للصحافة بحرب جديدة يشتد بها الضفط عليها ! وفعلا طوردت صحافة الحزب الوطني ، قبل أن يتم طبع التقرير وبعد ظهوره مطاردة عنيفة ، وذلك أثناء تحقيق حادثة الورداني !

« أما قبل ظهوره فقد صدر قرار مجلس اوزراء بوقف جريدة « العلم » لسان حال الحزب الوطني فلم يقف الحزب الوطني في هذه المدة حركته الصحفية بل أنشأ عدة جرائد لم ينقطع صدورها مدة شهرين يوماً واحداً وكانت الامة تتهافت على قراءتها فكان ذلك أجمل مظهر لقوة المبادي الوطنية وما نالته في القلوب من التأييد والمنزلة السامية !

« وأما بعد ظهور التقرير ، فقد شرعت الحكومة في وضع قوانين استثنائية للتضييق على الحرية ، وكان من بينها قانون إحالة جنح الصحافة على محكمة الجنايات « كانت محكمة الصحفيين قبل صدور هذا القانون تجري على حسب القواعد المتبعة في محاكمة الافراد فكانت لهم درجتان للحكم ابتدائية ، واستئنافية ! وفي ذلك من الصيانة القانونية ما فيه لان مرور القضية أمام هيئتين متعاقبتين ، فيه لا محالة ضمانه كافية لظهور الحقيقة وتقرير العدل فيها

« ظهر هذا القانون الاستثنائي الجديد في يونيو سنة ١٩١٠ ، وهو يقضى بإحالة جنح الصحافة على محاكم الجنايات ، وهذا القانون وإن كان له مثيل في فرنسا إلا أن محاكم الجنايات الفرنسية لا تنقض بالعتوبة إلا بعد قرار هيئة المحلفين بأدانة المتهم ، وهذه الهيئة تمثل الرأي العام ، وفي مصر لا يوجد محلفون بمحاكم الجنايات ، فالصد من قانون يونيو سنة ١٩١٠ أن تكون محاكمة جنح الصحافة بأسرع ما يمكن وأن تحرم من درجة ثانية في القضاء ، وبذلك لا يترك الوقت الكافي لاهتمام الرأي العام بالقضايا السياسية !

« إن السياسة العقيمة التي اتبعها الاحتلال إزاء الصحافة والحركة الوطنية مما كان من نتائجها إنضمام جانب كبير من الصحف الأوربية إلى الوطنيين ، وعطفها عليهم ، واتصافها بهم ، واستنكارها كل الاستنكار لتصرفات الاحتلال ، فأخذت هذه الصحف تساعد الصحافة الوطنية في حملتها على سياسة السير بالدور غورست بوجه عام ، لأنها بعد طول التجربة قد أدركت أن الاحتلال الإنجليزي قد أضر بسياسة الحرقاء بصوالحهم المالية والتجارية ، وأصبح يهددها بالضياح والخسران وإليك بعض الأسباب !

أولا — إن الازمة المالية التي نزلت بالبلاد والتي شعر الأجانب بشدة وقعها أكثر من غيرهم ، لم تقابل من جانب الاحتلال إلا بالجحود والفتور ، فلم يحرك المعتمد الإنجليزي ساكنا لتخفيف وطأتها ، ولم تبذل إنجلترا أقل جهد في سبيل إعادة الثقة بمالية البلاد ، كما فعلت فرنسا بواسطة البنك العقاري ، فكانت الازمة المالية سببا في ضعف ثقة الأجانب بالاحتلال واقتراهم من صفوف الوطنيين !

ثانيا — إن الاحتلال بتصرفاته السيئة قد تسبب في تبديد الملايين من الأموال التي كان يمكن إنفاقها على إنماء ثروة البلاد ، وكان يمكن بالطبع أن ينتفع منها الأجانب ، فالاحتلال بعد أن أطلق يده في الإدارة المالية بسبب إتفاق سنة ١٩٠٤ قد ضيع على الدول الأجنبية منافع اقتصادية لا تقف تحت الحصر ، واشتركت النزالات

الأوربية بسبب ذلك مع الوطنيين في السخط على عدم كفاية المحتلين لإدارة شؤون الحكومة المصرية .

ثالثاً — كان الأجانب المقيمون بمصر والواقفون على سير الحركة الوطنية أول من أدركوا أن اشتداد سخط الأمة المصرية راجع إلى تدخل الاحتلال في شؤون الحكومة وإارتكاب غلطات وفظائع أخرجت الصدور وأثارت الخواطر والأجانب يكرهون كل من يعمل على إيجاد القلق في البلاد ، لأن هذا القلق يضر بصالحهم ضرراً بليغاً ، ولذلك كانوا في العهد القديم أشد الساخطين على الحركة الوطنية أيام كانوا يظنون بهيخق أنها السبب في بذور القلق والاضطراب فانقلب سخطهم على الاحتلال نفسه بعد أن تيقنوا أنه هو مصدر القلق ومثير الفتن !

« هذه هي الأسباب التي أعتقد أنها حملت الصحف الاوربية على أخطاء خطة الطعن في سياسة الاحتلال ؛ ولا شك أن تلك الصحف الرشيدة تعرف أكثر من صحف أوربا نفسها منافع الأجانب المقيمين بمصر لأنها تكتب في البلاد التي هي ميدان لتلك المنافع الأجنبية . وقد أدركت تلك الصحف أن السياسة التي يتبعها الاحتلال تلحق أعظم الأضرار بالصالح الاوربية نفسها فعاونت كتاباتها على تنشيط الحركة الوطنية بطبيعة الحال ، لأن منافع الوطنيين والأجانب معا قد اتفقت بسبب سوء سياسة الاحتلال وعدم كفاءته ، ولأن الحركة الوطنية قد فهمها الاوربيون على حقيقتها رغم ما تبذله صحف إنكلترا من تشويه سمعتها ، وعرفوا عدا ذلك أنها حركة ارتقاء وسلام ، لا حركة حرب وسفك دماء !

« بلا رأي الاحتلال أن الصحافة الاوربية المحلية تعضد بكتاباتها الوطنيين في حركاتهم السياسية ، تبدأ رجاله وأذنا به يبحثون عن طريقة يلجمون بها كذلك أفواه الصحفيين الاوربيين ؛ وأخذت بعض الصحف الافرنجية المناصرة للاحتلال تتكلم في مشروع محض لهذا الغرض ؛ وقد حاولت أن تثبت بأدلة باطلة أن للحكومة المصرية سلطة التشريع على الصحافة الاوربية ؛ ولكن إلى الآن لم تعد هذه

الفكرة حد التهديد والوعيد ، ولا تزال الصحف الاجنبية لحسن حظها وحظنا
بأمن وبمنجاة من الاحتلال في مصر !

« إن لي كلمة أحب أن أقولها بكل صراحة في موقف الصحافة الاوربية
والاحتلال . وهى أن تلك الصحافة ليست إلا لسان حال الالوف من الاوربيين
النازلين بمصر . ولا شك أن الجاليات الاوربية التى ثبتت على الحرية السياسية في
بلادها ستعارض أشد المعارضة أى قانون يمس حريتهم في وادي النيل لأن
الامتيازات الاجنبية تضمن لهم التمتع بتلك الحرية كما لو كانوا في بلادهم ، فمسألة
تقييد حرية الصحافة الاوربية هى إذاً مسألة دولية قبل كل اعتبار !
«فما تقبل أوروبا أن تصل بمجاملتها لانكثرا إلى حد القضاء على حرية رعاياها
في مصر ، وحرمانهم من حق مقدس هو من أركان النظم الدستورية الاساسية في
كافة البلاد المتحضرة ؟

« إسمحوا لي أيها السادة أن أقول باتا نحن المصريين نستبعد ذلك . فإن هذه
المجاملة فضلا عن أنها تضر بصالح رعايا دول أوروبا بمصر وتجعلهم تحت رحمة نظام
عرفى ، فهى ليست حقا من حقوق الحكومات الاوربية لان الحرية السياسية التى
يتمتع بها الاوريون في بلادهم وفي مصر والمشرق على العموم هي ركن أساسى
من أركان الدستور الذى لاملك حكومة تغييره إلا برضاء الامة والامم الاوربية
التي تقدر الحرية حق قدرها ، وحرصة كل الحرص على حريتها ، لا يمكن أن
تقر حكوماتها على حرمان أبنائها في وادي النيل من حرية عزيزة يستمتع بها إخوانهم
ومواطنوهم ! وأنه إذا جازت المجاملات بين الحكومات في بعض الامور فيستحيل
أن تصل إلى حد المساس بحرية الامم : تلك الحرية المقدسة التى اقتدها أوروبا وأمريكا
بدماء أبنائها وأرواح أبطالها !

« أما نحن الذين ساء حظنا بوقوعنا في يد دولة نكثت بوعودها ، فاثنا نستقبل
الجوائح التي تنزل بنا من جانب الاحتلال بقلب ثابت وجأش رابض ، لا تبا نطمح

العلم ان الشدائد كانت ولا تزال سبيل الحرية في جميع البلدان التي خيم عليها الاستبداد
يتم انقشعت عنها سحبه وظلماته !

« إن الصحافة الوطنية لا تزال وستسير علي خطتها ناشرة لمبادئها رغم تلك
التهديدات التي نسميها كل يوم من الاحتلال وأذنايه ، ورغم الوسائل الصارمة التي
يبتدعها معتمدو الدولة الانكليزية ! نعم. إن الصحافة مهددة في كل لحظة بان ينكل
بها وبرجالها ، ولكن هذا التكيل لا يكون أقل تأثير في نفوس الرجال ، لان الحركة
الوطنية قد جعلت من أصدق مميزاتنا التفاني في سبيل رفعة الوطن واحتمال الشدائد
في سبيل تأدية الواجب !

..... إلى أن قال :

« نحن أولاء قد قننا وسنقوم بالواجب علينا إلى آخر نسمة من نبات حياتنا
فعلي أوروبا أن تقوم بالواجب عليها أيضا !

« لقد مضى أكثر من ربع قرن والسياسة الانجليزية ترتكب في وادي النيل
جريمة مستمرة ضد الانسانية وضد الامة المصرية . إن هذه الجريمة ترتكب علي
مرأى ومسمع من العالم المتعدين ! أفلم يحسن الوقت لتغسل أوروبا يدها من عار
السكوت عن هذه الجريمة التي سودت صحائف التاريخ الانساني ؟ ! » اه

« إن تناقض السياسة الانجليزية لمدهش ، إذ كيف يوفق بين
تفاخرها بالحرية الكاملة التي تستمتع بها صحافتها ، تلك الحرية المطلقة
المضروبة في إنجلترا مثلاً للعالم أجمع على تسامحها واستفادتها كل الاستفادة
منها ؟

« كيف نوفق بين هذا الحال وبين ما تجري عليه السياسة الانجليزية
من ضروب العنف إزاء بلد آخر وقع تحت سيطرتها ، حينما تعامل

صحافته بأشد ضروب الجور والامتهان ؛ ألا إن التبعة الواقعة عليها
لمتضاعفة من جراء جورها القادح !

« إن مصر إذا ثارت أكثر من أي بلد آخر ، فذلك لأن المساواة
والمظالم الانجليزية جاوزت الحد ، ولأن صحفي مصر هم في الغالب من
رجال القانون الواثقين من حقوقهم وحقوق بلادهم ، تلك الحقوق التي
تقوم على أسانيد شرعية !

« تسلمت من الاستاذ محمد حافظ رمضان انحامي الشهير بالقاهرة
وأحد أنصار مبادئ «مصطفى كامل» المستنيرين مكتوباً مؤثراً في ١٢ مايو
سنة ١٩١٢ قد رأيت من الواجب علي أن أنشر منه الفقرة الآتية :

« على أثر نشر خطابة رئيسنا محمد فريد بك التي ألقاها في الجمعية
العدومية للحزب في جريدتي « اللواء والعلم » والتعليقات التي علق بها علي فهمي
كامل بك على هذه الخطابة ، قد حوكم من أجلها علي بك مع مدير إدارة العلم أمام
محكمة الجنايات التي رئيسها رومي ! وحكم عليهما بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرأي
العام عندنا مستاء جداً الاستياء من هذا الظلم »

« وكتب إلي (علي كامل) من جهته في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٢
مكتوباً جاء فيه ما نصه :

« بعد أن مضى شهر على إطلاق سراجي من السجن قررت حكومة
الاحتلال محو اللواء محواً قطعياً ! والاسباب التي بنت عليها هذا المحو لا يمكن
تصديقها أو تصورها ، وإليك ملخصها :

« حكم علي أحد محرري اللواء (محمد أفندي عبد السلام) بالسجن خمسة عشر

عاماً ، على أثر اتهامه بالاشتراك في مؤامرة مزعومة لفتحها بعض رجال الضبط ! ولقد
اعتبرت حكومة الاحتلال هذه العقوبة أحد أسباب محو اللواء ! !
« وكذلك أهمل اللواء نشر اسم رئيس تحريريه في رأسه فاعتبرت حكومة
الاحتلال هذا الإهمال سبباً آخر لمحوه !

« هذان هما سببا محو اللواء ! فهل سمعت في حياتك — أيتها الوالده العزيزة —
ظلماً مهما كان جائراً يقوم على مثل هذه الاسباب ؟ لاشك أن أمثال هذه المساوئ
المدهشة تطرق سمع العالم بين آن وآن ما دام الاستعمار الانجليزى عاملاً في أرضنا
المقدسة ، التي ملأت حضارة أبنائها الاولين طباق الكون علماً ونوراً !

« إني أقص عليك بعض ما ارتكبه الانجليز في وادي النيل لتحكمي على
جرائمهم : »

« قتل أحد المفتشين الانجليز ذات يوم احد سعاة التلغراف المصريين برصاصة من مسدسه
ونما كانت جريمة هذا الساعي الذي قتل بسببها إلا أنه ألح على المفتش الانجليزى بوجوب إعطائه
سند تسلّم تلغراف سلمه إليه ! وما كان عقاب هذا الانجليزى القاتل إلا أنه فصل
من خدمة الحكومة المصرية فقط !! وهذه الحادثة الفظيعة يضرب بها المثل في مصر
حتى اليوم باسم « حادثة التلغراف » ! ! !

« وفي يوم آخر أحرق الانجليز الذين يدعون أنهم بلغوا من الحضارة شأواً
بعيداً ، ثمانية من المصريين في مدينة البلينا (إحدى مدائن الوجه القبلي) بدعوى
أنهم قطاع سبيل سفاكون ! أحرقوهم بأن وضعوا أكواماً من القش حول المنزل
الذي كانوا يسكنونه ثم أشعلوا النار فأحرقوا البيت ومن فيه ، مدعين أن الحيلة
أعيتهم للقبض على هؤلاء اللصوص ! ! أفلا يهددنا على الدوام بأغلاق صحفنا
أولئك الذين يرتكبوا ويرتكبون أمثال هذه الفظائع الهائلة ؟ . . . والوطنيون

المصريون إزاء هذه الجرائم المتتالية يتساءلون عما إذا كانت ذرائع بهزان ونيرون ستطبق في مصر يوماً من الأيام ؟ !

« لقد خسرت وحدي من جراء هذا الظلم نحو مليون فرنك ! ولكني مع هذا الحسار لم أخسر بحمد الله شجاعتي وإيماني الوطني وصبري على الدقوع إلى آخر نفس عن قضيتنا الفريدة ! قضية تخلص مصر من أسرها ! مصر التي كانت أمبراطورية كبيرة عظيمة في العالم أيام كان الانجليز في خبر كان ! !

« لتبلغ الخيانة والجور واغتصاب الحقوق ما بلغت من قوة السلطان فأنها لاتدوم طويلاً أمام العزيمة الصادقة والوطنية المؤمنة ! وأن ساعة العدل المنتقم ، والحق الظافر ستدق لا محالة عاجلاً أو آجلاً !
علي فهمي كامل »

« إن محو اللواء الذي أسسه ابني (مصطفى) والذي أحبيته لشجاعته وبعد نظره وصدق وطنيته أحرزني كثيراً . بيد أن ثقتي بأيمان وحجة ابني المختار «علي فهمي كامل» وإخوانه أعضاء الحزب الوطني قد خففت من أحرزاني !
« إن قرأني لأريب يستأوون معي إذا قلت لهم فوق ذلك إن قانون الصحافة الجائر في مصر لا يزال يطبق بكل شدة ! وأنه بالرغم من كون الصحافة المصرية محاطة بالأحكام العرفية ، ومهددة كل يوم بالتضيقات الإدارية ، التي سداها المراقبة ، ولحمتها التنفيذ ، وعرضة للحاكم أمام محاكم الجنايات التي لا علمقون فيها !! إنها رغم كل ذلك تجاهد بشجاعة جعلت أعداء الوطنيين يعجبون بهم وبوطنيتهم !

« لقد مضت أربع عشرة سنة على تطبيق هذا القانون مرة أخرى

ومع ذلك لم يسطع الانجليز أن يطفئوا شعلة الوطنية المصرية ، ولا أن
 يخضعوا المصريين لخستهم المفقوتة ، بل أنهم على الضد من ذلك ، قد قووا
 بمساوئهم المتكررة روح الوطنية المصرية ، وجعلوا اليد القابضة على
 لوائها في مصر بدا قوية باطشة !!!



المرأة المصرية

«بدت لي صغرات المرأة المصرية في عام ١٩٠٤ : إبان رحلتي إلى مصر، إذ رأيت أن خير مايسمو فيها من الخلال ، الوجاهة المتناهية ، فهي مميزة عن غيرها بما أسميه «صفة العنصر» . ولا أدري أيرجع هذا إلى مايساورني فيها من ذكرى أرستقراطية وراثية ؛ على أنني أراها ملكة في حركاتها وفي نبلها المائل، وفي مشيتها الفخور !

« وإنك إذا أردت أن تعرف الدرجة التي يمكن أن تبلغها وجاهة المرأة المصرية وجب أن تلتقي سيدة كبيرة من سيدات مصر في دارها !

«لقد كنت أحاول إذا خلوت بنفسي أن أكرر بعض الحركات التي تبديها السيدة المصرية وكنت أتساءل عن أسباب ذلك التلطف الذي لا مثيل له في تلك الحركات ، حتى عثرت على الجواب : فأن السيدات المصريات في ذلك العهد لم يكن يستقبلن أحداً غير صديقاتهن وذوي أسرتهن ، ولذلك كن يجدن كل الارتياح وعدم الكلفة في اللقاء ، والثقة في المحادثة ، بل وتجديهن جاذبية جميلة فتانة ، قل أن تجدها في جنس آخر

«لاني لا أزال أوجه إلى أصدقائي المصريين في هذا الشأن هذا السؤال : هل فقدت سيداتكم برؤيتهن الأجانب عن أسرهن ، وبمقابلتهن إياهم ، تلك الثقة الجميلة التي كانت تجعل لهن حتى المسنات منهن مظاهر تدل على

الفتوة و لطف المداشرة، وجوابهم عنه :كلا. لأنهن لم يفقدن شيئا من لطفهن وحركاتهن بل هن باقيات كما كن ، داعيات إلى الثقة ، جاذبات للنفوس ، رقيقات في كل ما يبدن من الحركات وقد أضفن إلى هذه الخصال ذكاء وقادراً وأسلوباً جذاباً في الحديث وفكراً يضيئه العلم والعرفان !

« إن السيدة المصرية اليوم في الدرجة العلمية التي عليها المتحضرات من نساء الأمم الأخرى . فهي تتكلم عدة لغات أجنبية ولكنها لا تزال تستمد فكرها من لغتها . على أن ما يسمو لديها الآن هو بدون شك روح الوطنية ، وإدراك قيمة عنصرها ، وسمو فكرها . والحق لديها في إقامة دعائم الماضي المجيد هو القوة العلمية والأدبية ، أمام الغاصبين الذين تعتبرهم أحياناً أقل درجة من عنصرها ؟

« وقد يدهش المرأة الفرنسية أن ترى جميع السيدات المصريات ، تباينت درجاتهن الاجتماعية ما تباينت متساويات في مكارم الأخلاق

« لقد قالت لي إحداهن : « ليس يبتنا نحن المصريات من الفروق سوى منازل الثروة ، فالتى تقدم الأحرار تكون في الغالب مدفوعة إليه بضميرها الحي كما يكون لعطاياها لدى المحسن إليهم من الخنو الجنسي تلك القيمة التي لا تعد لها قيمة عطايا الأجانب »

« إن النساء المصريات مسلمات كن أو مسيحيات لعل جانب عظيم من الرقة وتنسيق الهندام ، كما أنهن عالمات حق العلم بتدبير بيوتهن

وكريكات في لقاءهن وطاهرات في سيرهن . . . وتلخص خصالهن في كلمتين
اثنتين هما : (الرقة والظرف) !

« لي يذعن صديقات حميات وسيبتعن كذا . . . إني أحبهن فوق
حبي لأية جنسية أخرى . . »

« وإن الذكريات التي تساورني من جهة النساء لكثيرة ولكن
ذكرين منها لا تبرحان ذاكرتي ، ذلك أن وجهين من وجوه صديقاتي
العزيزات حاضرين في ذهني وفؤادي . هما وجهها الوالدين اللتين اتفقتا
على أن يلقيا إلي كلمة واحدة لا تزال منقوشة على صفحات قلبي — والدة
بييرلوتي ووالدة مصطفى كامل — فقد قالت لي كاتهما عن ابنتها : « إنه لنا
نحن الاثنتين » !

« لم تفكر الحكومة الانجليزية أثناء احتلالها للفضيع لمصر في إنشاء
المدارس التي كان ينبغي إنشاؤها للبنات وأنشأ أغنياء المصريين من رجال
ونساء بالاشتراك مع مجالس المديريات والجماعات مدارس عديدة من هذا
النوع ! وأني أثبت هنا بعض الأرقام ليحكم القراء في الأمر ؟ :
« ليس لحكومة الاحتلال الانجليزي في مصر كلها سوى أربع
مدارس للبنات ، بينما عدد الجنس اللطيف يتجاوز الآن الملايين من
الأنفس ؟

« إن ما أنشأه المحسنون والمحسنات يربو عدده على أربعمئة مدرسة ؟

ولقد كبر هذا العدد إلى حد لا شك ينجل إنجلترا المتحضرة الكارهة
لترقى الجنس اللطيف في غير بلادها ؛

« قال » على فهمي كامل بك « في خطابه الذي ألقاه بباريس في ٢٩
يناير الماضي (سنة ١٩٢٢) مانصه :

« كان في مقدمة الاحتجاجات الوطنية الحارة على ما أتاه الانحياز
في مصر من العنف والجور احتجاجات أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا فإن
رئيسات جماعات النسائية على اختلاف طبقاتهن قد إهبن باحتجاجات مقنعة
مؤثرة مما لفت إليه انظار الأوربيين القاطنين مصر ووافقوا عليه بعطف
مشكور وإعجاب عظيم

« لتذكروا أن أول أمبراطورة عرفها العالم كانت في مصر ، وقد
كان هذا منذ خمسة وثلاثين قرناً خلت ، على أنه لم يحدث أن النساء
في أقدم عصور تاريخ مصر اشتركن مع الرجال في المظاهرات العامة كما
فعلن في السنوات الثلاث الأخيرة ، فقد ظهرت فيهن تلك الدواطف
الوطنية من جراء استشهاد آبائهن وأخواتهن وأزواجهن وأولادهن ؛ إنهن
أدركن حقوق الأمم في الحرية فبهن أنهن جديرات بالدفاع عنها وبن
المطالبة بها فوطدن العزم على مساودة الرجال في تحقيقها »

« وقد أفاضت الصحف والمجلات والكتب في الكلام أثناء السنين
الآخيرة عن الحركة النسائية التي دوى صداها في مصر ، فأدركت النساء
المصريات واجب تعليم أبنائهن وبناتهن كما يدركه الرجال ؛

« إن صديقتي في مصر لا يكتبن لي إلا نادراً رغم إرادتي ، وأني
أذكر في طليعتهن السيدة حرم شعراوي باشا فقد تلتيت منها بعد حوادث
ديسمبر ويناير الأخيرين ، كتاباً بمناسبة مقالتي الذي نشرته الفيغارو في
١٩ يناير الفائت

« و حرم شعراوي باشا هذه وطنية عظيمة حادة الذكاء ، كثيرة العلم
فضلاً عن أنها لا يجاريها مجاري شفقتها ووطنيتها وهي بنت سلطان باشا الذي كان
رئيس البرلمان المصري في سنة ١٨٨١ — ١٨٨٢ ، والذي أحدثت وفاته
رنة حزن وأسى . وهي أيضاً أخت أحد أصدقائي وهو المرحوم المأسوف
عليه عمر سلطان باشا وقد كان صديقاً وأخاً لمصطفى كامل الذي كنت أحبه
حب الأم لا بنها . وزوجها المرحوم شعراوي باشا كان أحد كبار الوطنيين
« ويبدو لي أنني مضطرة لأن أنشر كتابها ولو كان ذلك رغم إرادتها
لأزيد القاري علماء روح الوطنية والعاطفة الشريفة السامية في النساء
المصريات ، وهو بعد الديباجة :

« لا أدري كيف أعبر لك عن تأثري لذكرائك الودية ، فقد جاءني
هذه الذكرى مشجعاً نفسياً في وقت من الأوقات التي يشتد فيها الكفاح
فنحن في حاجة لأن نشهر في أنفسنا بأننا مؤيدون مشجعون

« إنني أنخر وأتشرف بشهادة العطف التي أبديتها ، فاسمحي لي باسم
جميع أخواتي المصريات ، أن أتقدم إليك بالشكر للعناية التي ما زلت
تبذلونها في سبيل قضية وطننا التمس

« إننا قويات بمحقوقنا واثقات بالمستقبل ! وعلى هذا قد وطدنا العزم على الجهاد إلى النهاية ، وعلى استرداد حريتنا - كلفنا ذلك ما كلفنا !
 « نريد أن نبقى جديرات بمن ضحوا بكل شيء للوطن ! أولئك الذين يشتغلون معنا حتى في المنفى !

« وتفضل ياسيديتي بقبول شكرنا الجزيل وجميل عواطفنا واحترامنا »

القاهرة في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٢ هدى شعراوي «

والسيدة هدى شعراوي باشارت رأس لجنة الوفد المصري للسيدات ، وقد كان لها نصيب كبير في إنهاض الفتاة المصرية بتأسيس المدارس والمشاغل والأعمال الخيرية الكثيرة

« ولإنها بالرغم من وفاة زوجها منذ أسابيع قد شهدت إجتماعا وطنيا في ٥ مايو الحاضر (سنة ١٩٢٢) وألقت خطبة ممتلئة بآيات الأباء القومي والوطنية الصادقة للدفاع عن حقوق وطنها المسلوقة !

« إن خمسة وتسعين في المائة من تعداد الأمة المصرية مسلمون ، فالنساء المسلمات هن إذاً أعز النساء المصريات تقرا !
 « والمرأة المسلمة مستمتعة بجميع الحقوق المدنية التي يستمتع بها الرجل وهذا الاشك يدهش النساء الفرنسيات !
 « ولقد كتب الأستاذ يعقوب بك خانكي المحامي الشهير أمام محكمة

الاستئناف بالقاهرة ، والقاطن الآن بباريس ، مقالا في كفاءة المرأة في نظر الشريعة الاسلامية ونشرته مجلة المحاكم التي تصدر بباريس ، بعددها الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ وهذا هو نصه :

« لقد تخيلوا المرأة المسلمة في جميع الازمان ككائن منحط ! عائشة في عزلة ومسجونة في عقر دارها ، تعامل معاملة الارقاء ، لا تستمع بأى حق مدنى ! وأنى أجهر بأن هذا التخييل ليس إلا خطأ كبيرا ، ورأيا مبتدئا ، وحيلة منكورة ، أتأها بعض السائحين الذين مروا بالشرق مرورا غير منقيين ، ولا متعمقين ، ولا محصين مسائله الاجتماعية !

« وسواء أ كانت المرأة مسلمة ، أم كانت مسيحية تعيش في ظل الشريعة الاسلامية كالمرأة النبطية أو الارمنية أو السورية أو غيرها ، فانها تختلف عن المرأة الفرنسية في جميع حقوقها !

« فالمرأة الفرنسية المتزوجة خاضعة في معاملاتها للمادتين ٢١٥ و ٢١٧ من القانون المدني الفرنسى ، وهما تنصان على :

« إن المرأة المتزوجة لا تستطيع أن تترافع عن حقوقها دون الحصول على إذن من زوجها حتى إذا كانت تاجرة عمومية ، أو غير تاجرة ، أو كانت ثروتها مفصولة عن ثروة زوجها »

« فهي بناء على ذلك لا تستطيع أن تهب ، أو تصرف ، أو ترهن ، أو تملك ملكا بلا عوض أو بعوض ، دون حضور زوجها في إجراءات العقد ، أو دون رضائه كتابة ! إلا إنها لمادتان مهيئتان وسلاحان ذوا حدين قاطعين في يد الزوج !

« إن المرأة الفرنسية عند زواجها تقبل طائعة نقصا جسيما من حقوقها وأهليتها المدنية ! وقانونها الذي يعتبرها غير أهل للمعاملة ، إنما يضعها في مركز القاصرة ، إذ أنه يصممها بنقصان الشخصية !

« وعلى كل حال فالمرأة الفرنسية محرومة من إدارة ثروتها وأمتعتها الخاصة وهي مضطرة بحكم قانونها أن تسأل زوجها توقيعه، أو إذنه على كل عمل ترغب في إجرائه ، حتى الأعمال البسيطة في الحياة ، مثل سحب أموال من مصرف ، مهما كانت ضئيلة ، أو أن تترافع أو تعطى توكيلا . . . إلى غير ذلك ، حتى إذا كان زوجها أجنبياً وكانت بعيدة عنه ، فأنها يلزمها كذلك أن تحصل على هذا الاذن الزوجي لتكون على الدوام خاضعة للقانون الفرنسي !

« نعم إن المشرع الفرنسي خول المرأة الفرنسية حق تكليف زوجها بالحضور أمام المحكمة إذا امتنع عن إعطائها إذنه بإجراء أي عقد مدني ، وذلك بمقتضى المادتين ٢١٨ و ٢١٩ من القانون المدني ، ولكن أيفيد هذا الحق أية فائدة ؟ كلا فإنه لا يغيب عن ذهننا ما ينجم عن إجراء كهذا الاجراء من ضياع الزمن وبطء القضاء، واشتداد النفور بين الزوجين !

« لاشيء من كل ما ذكر في الشريعة الاسلامية ! فأنها تخول المرأة المتزوجة حريتها الكاملة في معاملاتها المدنية بلا أي قيد ! وكذلك الزوج لا سلطان له على أملاك زوجته ! فهي تستطيع التصرف في كل أملاكها ، دون الحصول على رضا زوجها ، ودون أن يعترضها بقوة الزوجية !

« تستطيع المرأة بحكم الشرع الاسلامي أن تتسلم أجور أملاكها وغلاتها ، وتكل إلى رجل آخر غير زوجها أمر إدارتها ! ومتى كانت بالغة مستمتعة بكل حقوقها المدنية ، لا تكون في حاجة إلى أي إذن يحيز الاجراءات المدنية التي أجرتها دون استشارة زوجها أو أيها أو جدها. ومهما بلغت من الغنى فأنها لا تتحمل أي شطر من نفقات الزواج (المادة ٢٠٦ من قانون الاحوال الشخصية الاسلامية — تأليف قدرى باشا) ! وأن أثاث المنزل الذي يسكنه الزوجان ملك للمرأة ، كمتاع جاءها من المهر الذي تسلمته من زوجها (المادة ٢٤ من قانون الاحوال الشخصية —

تأليف قدري باشا)

« فللمرأة المسلمة إذن الحرية المطلقة في التصرفات المدنية التي تستمتع بكل حقوقها فيها ! وهي أهل من الوجهة القضائية للتصرف في أعمالها وإدارتها ، دون الالتجاء إلى إذن من زوجها أو من المحكمة !

» إنها تستمد أهليتها المدنية من شخصيتها ، وما القوة الزوجية إلا صفة أدبية بحثة ! فإذا أرادت أن تبيع أو تشتري أو تهب ، أو تتسلم ، أو تترافع ، فإنها في حل من ذلك ، ولها ألا تستشير إلا نفسها ! بينما المرأة الفرنسية لا تستطيع أن تعمل أي عمل من هذه الأعمال ، إلا إذا أذن زوجها - الذي هو مولاه وأستاذها - أن تفعله ! ! ! »

« هذا ما كتبه أستاذ جليل ، في صحيفة قضائية فرنسية كبيرة ! وأني أضيف إليه أن النساء غير المسلمات القاطنات في بلاد إسلامية ، يفضلن أن يعاملن بالشرع الإسلامي الذي يحقق لهن في جميع الأحوال ، احترام حقوقهن ! ذلك لأنه مما لا نزاع فيه أن الشريعة الإسلامية مدعمة على العدل التام ، والانصاف المطلق

« وفضلا عن هذه المعاملة العادلة ، واستمتاع النساء المسلمات بجميع الحقوق المدنية ، فإن المسلمين من رجال مصر متحدون كل الاتحاد مع أزواجهم ، بل ويحترمونهن فوق حبهم لهن . وفي كل عام عند ما يتسلم الرجال دخلهم السنوي (تقصد الزراع) يقدمون الهدايا النفيسة إلى نسايتهم ، ويعملون لأرضائهن رغبا في تملك قلوبهن . . . »

« فما أسعد النساء المسلمات في العالم عامة، وفي مصر خاصة ! إنهن
يعيشن مع أزواجهن عيشة راضية ، عيشة الثقة والحناءة التي تهب الزوجين
حياة سعيدة مطمئنة وعيشا رغدا !



الجيش والجمهورية

الحرية

« عرف المصريون من قديم الزمان بشجاعتهم ، وما حروب طوئس الثالث ، وأمنحوتب الثالث ورسيس الثاني ، إلا أدلة مفاخرهم وعناوين بسالتهم .

« أصيبت مصر مدة ٢٥ قرناً بالغارات الأجنبية التي سببها لها مركزها الفريد في العالم ، وكان من شأن هذه الغارات أن جعلتها تفقد من صفاتها الحرية بعض الشيء بيد أنها لم تعدمها !

« ولما أن وضع القدر شؤون مصر بين يدي « محمد علي » ، ما وجد فيها جيشاً منظماً ، ولكن ثقته بالشجاعة المصرية ، ألهمته أن يدرّبها على أسلوب الشجاعة الفرنسية !

« ولقد أوجد النظام الذي سنه ضباط فرنسيون لجيش مصر قوة هائلة ، تمكنت بها في خلال خمسة وعشرين عاماً من أن تفتح بلاد العرب ، وتوطد دعائم السكينة والامن في السودان ، وأن تقهر اليونان في عدة ملاحم ، وتهزم الجيش العثماني مرتين !!

« أولئك هم ضباطنا الشجعان أمثال الكولونيل سلف (سليمان باشا

الفرنسي) ولارميه ، وجوير ، وغيرهم من ضباط أركان الحرب ، الذين

أعدوا مصر جيشاً غلباً !

« إعترف جميع المؤرخين الذين نشروا تاريخ « محمد علي » مصلح مصر الأعظم بصفات المصري الحربية وقوة جلده على تذليل الصعاب !
 « كذلك الجيش المصري في حكم محمد سعيد باشا قد نال إعجاب العالم طرا ، لأن ذلك الوالى بما أهله إليه تربيته الحربية بمدرستنا » سان سير « إعتبر نفسه قائداً عملياً لجيشه ، فنظمه ودربه ، وكان شغله الشاغل حتى أن الكتاب العديدين الذين كتبوا فى حكمه عدوا جيشه من الجيوش الجديرة بالثقة !

« وفى عهد الخديوى إسماعيل كان الجيش المصري مؤلفاً من ٢٦٠ ألف مقاتل ، ومسلحاً بأحدث الأسلحة طرازاً !

« وتلك الفرق الحربية التى بعثها إسماعيل إلى الأستانة فى سنتى ١٨٦٢ و ١٨٦٨ ، لتعاون الدولة العثمانية على الروسيا ، قد نالت إعجاب الروس أنفسهم ، فى المؤلفات التى نشرها جنرالات الروس فى الحرب الروسية التركية ، قد أدوا جميعاً تحية الأَعْظَام والأَجْلال ، والتفوق فى الصبر ، والذشاط وتحمل المشاق ، للجندي المصري الذى امتاز فوق ذلك بشجاعتين ، الشجاعة الحربية والشجاعة الطبيعية ، إذ أنه فى مناخ المناطق الحربية المشاج ، ذلك الذى لم يتعوده من قبل ، قد قدم أسمى مثل من مثل التغلب على الصعاب بفضل قوة الإرادة التى لم تعهد إلا فى النادر من جيوش الأمم الحربية !

« عندما احتل الأنجليز مصر فى عام ١٨٨٢ ، وضعوا منذ وطأت أقدامهم

أرض الفراعنة ، ذلك المشروع الجنائي القاضي بأعدام الجيش المصري ،
حتى يعدموا معه روح الحرية في أنفس الأمة المصرية ! . فأرسلوه إلى
صحارى السودان ليظفوا ثورة المهدي تارة بقيادة هكس ، وتارة بقيادة
علاء الدين ، وما كان غرضهم إلا فناؤه ! ولقد فني عن آخره !!

« أنشأ أولئك المحتلون عوضا عما فقدته مصر من أبنائها الأبطال
في السودان ، جيشا صغيرا لا يتجاوز عدد المحاربين فيه عشرة آلاف جندي
ووزعوه على القاهرة ، وسواكن ، ووادي حلفا !

« ولكي يدربوا هذا الجيش على النظام الانجليزي ، أو يدربوا
ضباطهم فيه ، عينوا لكل أورطة من أورط البيادة التي عددها ٦٠٠ جندي
ضابطا إنجليزيا برتبة يوز باشي ومنحوه رتبة القائمقام المصرية ، بمرتب
شهري قدره ستون جنيها مصريا (١٥٥٠ فرنكا من ذهب) كما عينوا
عددا من الملازمين الانجليز ، ليكونوا برتبة البكباشي في هذه الأورط !
كل منهم بمرتب شهري قدره ٤٥ جنيها مصريا (١٠٦٥ فرنكا من ذهب)
ولقد اختلف عدد البكباشية في كل أورطة ، فتارة كان اثنين ، وتارة أربعة
وتارة ستة ، « مع أن الأورطة في جميع جيوش العالم المتحضر لا يقودها
إلا بكباشي واحد ! » ...

« جرى هذا ويجري في حين أن القائمقام والبكباشي المصري الجنس
لا يتناولان من المرتب إلا نصف هذا القدر ! !

« ولقد عا الأتجائز باحتلالهم مصر المدارس الحربية المصرية العلية الشأن ، تلك التي كانت تشبه من جميع الوجوه مدارسنا الحربية العالية ، واستبدلوها جميعا مدرسة حربية صغيرة ، من مدارس الشكنات ، وإلها لأحط من مدارسنا المعدة لتعليم صف الضباط !

« على أن هذا الجيش الصغير استطاع أن ينتصر وحده انتصارات باهرة في وقائع الجميزة ، وتوسكى ، وطوكر ، وفركة ، والحفير ، وأبى فاطمة ، ودنقلة ، وأبى حمد ، والقضارف ! كما انتصر في جميع الاشتباكات التي وقعت بينه وبين الثائرين من سنة ١٨٩٩ إلى يومنا هذا !

« وجيش مصر هذا يعمل على الدوام في السودان ولا ينزل منه إلى القاهرة إلا عدد محدود كل عامين !

« إن الجندي المصري ليس جنديا حريا فحسب ! بل إنه بناء أو نجار أو حداد ، أو نقاش ، أو جمال ، .. وعلى الجملة فإنه أهل لكل عمل كائنا ما كان ! فالتعيينات والمهمات الخاصة بالجيش ، والأدوات الخاصة بالبناء والعمل ، حتى المراكب البخارية المصفحة غير القادرة على اجتياز الجنادل « الشلالات » - لتراكم صخورها بعضها فوق بعض - كلها قد حملها الجندي المصري على كتفيه ونقلها مسافات طويلة في الهجير ، دون أن يشكو تعباً أو يبدى سأمًا !

« إنك لو ذهبت إلى السودان المصري شرقه أو غربه لوجدت ثكنات الجند ، والسبل الحديدية ، والورش والمعامل ، وكل ما كان من

صنع الإنسان إنما أخرجه يد الجندي المصري !
 « ولقد سألت ذات يوم قائد أوزطة من أوزط البيادة سردار الجيش المصري في حلقا إبان تجريدة دنقلة في عام ١٨٩٦ ، أن يبدل بأورطته أوزطة غيرها ، لأن أكثر جنودها قدماء أو أصابهم مرض من جراء المشاق الدائمة التي تكبدوها في حمل الأثقال ، ونقلها من مكان إلى مكان ! فأجابه السردار الأنجليزى عن هذا :

« ماذا تريد ؟ إن للحيوانات ثمة ما فهي تتطلب نقودا ! ولكن المساكر المصرية لا تتطلبها ! وفي مصر ملايين من الرجال !!!
 « فهل يمكن أن يسمع المرء مما يثير غضبه وسخطه أشد وأنكى من هذا ؟
 « إن اللورد كتشنر الذى ما حصل على ألقابه إلا بفضل شجاعة الجندي المصري وإقدامه قد أطرى هذا الجندي وامتدح صفاته العالية إذ قال بعد عودته من انتصار أم درمان إلى لوندرة :
 « لو لم يكن الجندي المصري على صفات كبيرة من الصبر والعمل ومقاومة الصعاب والشجاعة والطاعة التامة لما استطعنا أن نسترد السودان !! »
 « إن هذا القول لعين الحقيقة فأن الجندي المصري هو الذى فتح السودان وحده ، وما كان عمل طائفة الجند القليلة العدد التى اشتركت من الجيش الأنجليزى مع الجيش المصري شيئا مذكورا فى إدراك النصر !
 « كان الجندي الإنجليزى فى حملة السودان محاطا بصنوف الترف !

وكانت البواخر في النيل تنقله من مكان إلى مكان بينما الجندي المصري يسير على قدميه مئات الكيلومترات حاملاً زاده ومتاعه وذخيرته بل وكان يحمل أيضاً ما يخص منها الجندي الانجليزى!!!! وعلى الجملة فقد كانت الجحيم في السودان وقفنا على المصري! كما أعدت اللجنة فيه للانجليزى بفضل هذا المصري!!

« على أثر الاسترداد الجيش المصري لأثم درمان ثار رجال الأورط السودانية في سنة ١٨٩٩ (بسبب الأمر الذي أصدرته القيادة بجمع الذخيرة منهم) وقد طرد تسعة ضباط مصريين من الجيش بسبب هذه الحادثة... (وعلى أثر طرد أولئك الضباط المصريين من الجيش دفعت وطنية المغفور له الأمير محمد إبراهيم إلى استخدامه بعضهم في دائرته الكبيرة فاحتج اللورد كرومر لدى الخديوى وطلب إليه أن يتوسط لدى الأمير المرحوم في أمر طردهم وعدم ماوتهم ، فلم يذعن الأمير لمشيئة عميد المحتلين ومفضلاً استقالته من وظيفته ياور الخديوى على أن ينحلي برجال يدينه وبينهم صلة العنصر والقومية والشجاعة والوفاء بالعهود... رحمه الله رحمة واسعة)

« وكذلك على أثر زيارة اللورد ألباني ممثل إنجلترا في مصر للسودان في هذه الأيام وقعت القيادة الانجليزية في السودان بعض الموظفين وضباطا مصريين وسودانيين وفي مقدمتهم الضابط «علي عبد اللطيف» وعدتهم آتمين

لجهرهم بأن السودان جزء غير منفصم عن مصر ! وهذه السياسة سياسة الجشع والكذب والظلم التي تقترفها إنجلترا ضد الجيش المصري الشجاع في الاقطار السودانية لا يمكن أن تؤدي أدبيا وسياسيا إلا إلى فشلها التام في مصر !

« كيف يعتقد الانجليز أن الشعب السوداني الذي امتزج بالأمة المصرية منذ خمسين قرنا من الزمان والذي حمته الجيوش المصرية وعاونته مصر على رفايته — ينكر أو ينسى العلاقات الجوهرية التي سداها المصلحة العامة ولحمها الدم واللغة والدين ، تلك الروابط التي تربط من جميع الوجوه السودانيين بالمصريين ؟ هل كان الانجليز يديرون شؤون السودان إذا لم يكونوا محتلي مصر ؟ أكانوا يوطدون دعائم الهدوء والسكينة في السودان بغير مصر ؟ ومن الذي يعتقد أن احتلالهم لمصر أبدى وكيف كان الانجليز يديرون السودان بدون الموظفين المصريين والدراهم المصرية ؟ وهل كان في استطاعتهم أن يعيشوا في السودان يوما واحداً دون الاعتماد على حماية الجيش المصري لهم ؟

« ألا إن النيل الذي لحم البلدين وجعل منهما بلداً واحداً ، أزال ولا يزال يجري على الدوام باسم النيل وعلى حافتي مجراه يرتبط السودان بمصر ! » إن من بقي من الجيش المصري بعد الضحايا التي قدمها لا يزال مستبسلاً وكذلك إخوانهم السودانيون فأنهم أهل عزم يحملون في سويداوات قلوبهم الحقد الشديد على الانجليز !

« لقد ثار السودانيون ثورتهم الكبيرة على أثر تعيين موظفين من الانجليز لحكم بلادهم وليس في وسع الحال ولا المال أن يخفوا من ضغينةهم فهل تستطيع إنجلترا أن تداوم على هضم حقوق الامة المصرية السودانية أمام القوى السودانية المنضمة إلى قوى مصر ؟ وهل ترضي مصر على الدوام أن تضحي في السودان بمليارات الجنيهات في سبيل مصلحة إنجلترا ؟ » .
« أتقبل مصر أن يصير السودان بأرادة إنجلترا وطنا خاصا منفصلا عنها وهو المالك لمنابع النيل التي تستمد منها حياتها، تلك الينابيع التي لو قبضت عليها إنجلترا لهددت مصر لأمالة بالفناء ؟ !

« إن الامة المصرية التي أفاقت من سبات حلمها . جدير بها أن تعلم وتوقن أنها لا تفتأ تجد من عواطف إخوانها السودانيين ما يدنو للوفاق الدائم . . . لا إلى الخيانة والذدر !!

« إن مصر لا تزال تسمع من عالم الآخرة صوت « مصطفى كامل » كما تنصت لنصائح أكثر الوطنيين استنارة (١)

(١) هذا ما كتبه مدام آدم عن الجيش المصري. ولو كانت كتبت كتابها هذا في هذه الايام بعد أن أهانت إنجلترا الجيش المصري أكبر إهانة في السودان بطرد نصفه إلى القاهرة واستبقاء النصف الآخر لنفسها سم « قوى الدفاع عن السودان » - لا تصرخت العالم بأسره لنكبة إستعمارية لم يذكرها التاريخ حتى في أشد العصور عسفا وجورا . . . هذه النكبة سنفصلها بمشيئة الله في الكتاب الذي اعترمتا على إصداره بعد هذا ليكون ملحقاً به وشاملاً لما حدث من الحوادث أو وقع من الوقائع في سبيل المسئلة المصرية وشؤون مصر، من أغسطس سنة ١٩٢٢ (تاريخ نشر هذا الكتاب بالفرنسية) لغاية وقتنا هذا . والله ولي التوفيق

« كان المصريون في عهد الفراعنة أول المخترعين للسفن! ألا يكون مع ذلك مدهشا أن تشرف مصر على بحرين عظيمين هما البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ثم لا تملك اليوم سفينة واحدة! إنها بموقعها الفريد لأهم مركز للتجارة المالية بين الشرق والغرب. وقد كانت في ذابر الأزمان أهم من جنوة والبندقية » أنشأت دولة المماليك في مصر أسطولاً تجارياً عظيماً أدي خدمات كبيرة للعالم بأسره . ثم ماتولي « محمد علي » عرش مصر حتى أخذ في بناء السفن العديدة تجارية كانت أم حربية ، وكاننا لا ننسى ذلك الاسطول الذي عاون تركيا على اليونان وقد أغرقته أساطيل الدول (فرنسا والروسيا وإنجلترا) في نافرين عام ١٨٢٧ !

« وعني الخديوى إسماعيل بقوة مصر البحرية فأنشأ عدة حكمه المراكب التجارية والحربية وسفن البريد وأخرى لحراسة السواحل وكانت في أيامه تجرى في البحرين الجوارى المنشآت حاملة لواء مصر الخفاق وأسماء أقاليمها وأشهر مدنها وموانئها !!

« لقد كانت مصر في عهد ذلك الخديوى تملك من المراكب التجارية ما يربو على المائة والخمسين مركبا تجوب البحار وتحمل صنوف التجارة من صادرات وواردات كما تحمل المسافرين من صقع إلى صقع !

« قضت حكومة الاحتلال على هذه العظمة فباعت كل ما وجدته من هذه البواخر في مصر، بثمن بخس لشركات إنجليزية، مجردة بهذا القدر

البلد الذى احتلته باسم تـمـدـينه وإصلاحه من أحدي قراء الشرعية الحيوية !
 « إن في اختفاء بحرية مصر حرمانا لها من المزايا التجارية التى خص
 بها مركزها العالمى النادر البـثـال ! فليس لها بالطبع مع هذا الذى هي فيه أن
 تـثـرى تجاريا ، كما أنها ليس في استطاعتها الذود عن سواحلها حرييا !!
 « هذا ولنا أمل لمصر من صميم فؤادنا ، بل ونعمل لها حتى تسترد
 عظمتها الماضية بصعودها إلى مراقى السعود التى أعدها لها « محمد علي » ثم
 دهمها الأحتلال فسد عليها السبيل بخشونته وفضاعته وشرهه !!



نهضة الأمة

«بعد أن استقالت وزارة عدلي باشا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ وهاجت الأمة المصرية وعلى الأخص بعد أن تفت السلطة العسكرية البريطانية في مصر بعض زعمائها كما ذكرنا، وامتنع المصريون عن تأليف الوزارة، دارت المكاتبات بين اللورد ألنبي المندوب السامي لـ إنجلترا في مصر وبين اللورد كرزون وزير خارجية إنجلترا، في شؤون الأرتبكات السياسية بأرض الفراعنة !

« ولقد أصدرت الحكومة الانجليزية (الكتاب الأبيض) حاويا نصوص هذه المكاتبات . وإنا لنرى من الواجب نشرها برمتها وهذا تعريبها (تعريب حضرة الكاتب القدير الاستاذ إبراهيم عبد القادر المازني ونشرته جريدة الاخبار الفراء) :

١ — من الفيڤ مارشال فيكونت اللنبى إلى المركز كيرزون أف كدالستن (وصل في ١٧ نوفمبر) بالتغراف . . . القاهرة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١
« يشتمل تلغرافي التالي نص مذكرة مشتركة سلمها إلى المستشارون البريطانيون للحكومة المصرية

« وأرى من الموافق أن تلموا بأراء المستشارين إذ كنت قد فهمت أنه سيعقد اجتماع آخر مع عدلي باشا

« والحقيقة التي لا نزاع فيها هي أن كل تسوية لا تقرها مصر تجعل من الصعب — بل من غير الممكن عملياً — المضي في إداء الاعمال الادارية للحكومة

٢ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المريكز كيرزون أوف كدلستن (وصل في ١٧ نوفمبر) بالتلغراف . . . القاهرة في ١٧ نوفمبر

« هذه هي المذكرة المشار إليها في تلغرافي السابق مباشرة : —

« إن مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالي ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائي مجتمعون على الرأي الآتي :

« وهو أن كل قرار لا يسلم بمبدأ إستقلال مصر ويستبقى الحماية يجر لا محالة إلى خطر جدي من نشوب ثورة في البلاد جميعها ويفضي على أي حال إلى الفوضى التامة في الادارة فتصبح الحكومة مستحيلة . ويجب أن لا يغيب عن الازهان أن كيان الحكومة كله مصري وأن الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون مقصورة على مناصب الاستشارة والتفتيش والاعمال الفنية . وعلى هذا فان من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين في كل فروع الادارة كما اتضح ذلك في ربيع ١٩١٩ حينما عوج السير بالحكومة بدون وزارة ومع إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين . فاذا لم تكن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم مراعاة جوهرية للأمان التي عقدها المصريون بصفة مشروعة على قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالته في خلال العامين الماضيين، فسيكون من المستحيل تأليف أية وزارة

« ولا شك أنه يسع قوة عسكرية قوية تعمل بشدة أن تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والاملاك في المدن الكبرى، ولكن المهمة تكون أشق بمراحل في الاقاليم . على أنه ليس ثم إدارة عسكرية يسعها أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية أو أن تحول دون المرافق المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بليغ . وقد مضى المستشارون في عملهم أكثر من عامين على اعتقاد منهم أن ستتهيج

سياسة المنح السخية، وأدخلوا بلا شك هذا الاعتقاد في روع وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم . لذلك يشعر المستشارون بأن عليهم أن يبينوا أنهم إذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه — لا يستطيعون أن ينتظروا احتفاظهم بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون في مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة في المستقبل . أما إذا حدث أن حكومة جلالة الملك وافقت على برنامج سخي فأنهم عني يقين من أن هذا البرنامج يمكن إجراؤه وتأليف وزارة لا تنفذه حتى ولو لم يكن ثم وزير مصري مستعد اليوم أن يوقع اتفاقاً رسمياً يتضمن على هذا البرنامج باعتباره إرضاء تاماً للمطالب المصرية »

٣ — من المركز كرزون أوف كدستن الى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي (بالقاهرة)

« بالتلغراف . . . وزارة الخارجية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ »

« نظراً لكونك كنت حاضراً لإجتماعات الوزارة حين تقررت الشروط التي تعرض علي عدلي باشا لا يسعنا إلا أن نحس بالدهشة من أنك لم تبين للمستشارين أنهم كانوا في جهل تام للموقف الحقيقي حين وصفوا قرار حكومة جلالة الملك بأنه يستبقى الحماية ويأبى قبول الاستقلال المصري »

« وهذه الغلطة — التي يلبغي أن تشرحها لمم حالاً — تجعل حججهم غير قويمة . وينبغي لك كذلك أن تبلغهم بصفة سرية خلاصة عامة للمنع التي لم تكن حكومة الملك مستعدة فقط أن تعرضها بل عرضتها بالفعل في مشروع المعاهدة الذي قدم إلى عدلي ورفضه »

« وتتوي حكومة جلالته الآن إتباع ما يأتي :

« أرسلت إليك بالبريد صورة لمشروع المعاهدة ومعه رد الوفد ولا شك أن عدلي مبلغها إلى السلطان . وسيرسل إليك بعد بضعة أيام نص مذكرة تشرح الموقف الذي اتخذته حكومة جلالة الملك شرحاً تاماً وتدافع عنه . وعليك أن ترفع إلى السلطان هذه المذكرة التي ستنتشر في إنجلترا ومصر في وقت واحد مع مشروع

المعاهدة ورد الوفد المصري . وفي خلال ذلك نبأ عن الصحف هنا أن النشر على الصورة المذكورة سيحدث قريباً وأنه في خلال ذلك لا ينبغي الركون إلى ما يندفع قبل أوانه

« وإلى أن يتم النشر نرجو أن تنتهز أي فرصة ملائمة للدفاع عن المنح السخية جداً ، تلك التي كانت حكومة جلالة الملك مستعدة لتقديمها وأن تدحض تشويهات نياتها

٤ — من القيد مارشال فيسكونت ألتنبى إلى الماركيز كرزون أوف كداستن (وصل في ٦ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١

« ليس عندي في اللحظة الحاضرة معلومات محدودة عن احتمال إبقاء الوزارة الحالية في مناصبها ، أو تأليف وزارة جديدة على منتهى التصريح الذي أصدرته حكومة جلالة الملك أخيراً . . . غير أن السلطان يظن أنه يستطيع إذا استقالت وزارة عدلي — واستقالها محتملة على ما يظهر — أن يؤلف وزارة جديدة بدون مشقة كبيرة

« ومع فرض التسليم بأن من الممكن تأليف وزارة تكون رغبة في أن تقيم سياستها على قاعدة نص الفقرة الواردة في تصريح حكومة جلالة الملك والتي أولها هذه الالفاظ « وأما من حيث الوقت الحاضر » فأني أرى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالة الملك خطة قوية من شأنها أن تقدم برنامجاً إنشائياً لأولئك المصريين الذين لا يزهدون في التعاون معنا، ولقد حدث أن عدلي باشا — في خلال حديثه الأخير معك — سأل لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة في مشروع المعاهدة الذي رفض ؟ ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفي إمكان إجراء مثل هذه الخطوة على أن يكون من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا . وقد ورد في التصريح الأخير كذلك أن المشروع الذي يتضمنه مشروع الاتفاق لا يمكن تنفيذه إلا إذا أقرته الأمة المصرية وكانت مستعدة للعمل

معنا . ولكن الفقرة الاخيرة تصرح أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر في أي وسيلة لاتخاذ المشروع في أي وقت ترغب حكومة مصرية في ذلك . ولقد أبديت رأيي أكثر من مرة في الشهور الثمانية عشر الماضية بأن كل إتفاق موقع عليه لا يكون عملياً إلا إذا كانت حكومة جلالة الملك مستعدة أن تمنح مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح أنها ميالة إلى منحه وأنه سيكون عليها أن تحدد مياستها وأن تفيدها

« وقد برز إلى الوجود ذلك الموقف الذي توقعته وينبغي لنا أن نعالجه »
 « فهل أنت مستعد أن تسمح لي — إذا رأيت الآونة قد سنحت — أن أبلغ السلطان أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تنفذ — حسب ماتقتضيه الظروف — الاقتراحات الرئيسية الواردة في مشروع المعاهدة وأن نمده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة أو لوزارة الحاضرة إذا ظلت في مناصبها ؟ »
 « إنني أعتبر أن مشروع المعاهدة يمثل بصفة واضحة سياسية تكفل لنا كل احتياجاتنا فيما يتعلق بمصر ، وهذه السياسة تمنح أهل مصر إشترافاً جوهرياً عظيماً في تسير شؤونهم الداخلية ولكنها في الوقت نفسه تضمن لصواالحنا الحيوية الصيانة الكافية . ومن المزايا الواضحة التي تتجمل عنها متى نفذت أنها تلقي التبعة على المصريين من حيث شؤون معينة من الصواب أن نترك لهم تبعها . وليس يعجز أحد ممن يدركون التطورات التي حدثت أخيراً في الإدارة المصرية على أن يقدر القيد العظيم الذي نكابده بسبب نظام التبعية الثنائية الموجود الذي يمكن الوزارة (المصرية) من أن تعزو إلى السلطات البريطانية اللوم عن كل الاغلاط التي تقع وأن تنسب لنفسها الفضل في كل نجاح إداري في مصر

« فهذا القيد خليف في رأيي أن تزيله إلى حد كبير نصوص مشروع المعاهدة على حين لاتضعف المنح التي يتضمنها أو تنقص الدرجة النهائية للنفوذ الذي يخلق بنا أن نستبقه لانفسنا

« وآتي أقدر تماماً أن العمل الذي أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك إلى إنهاء الحماية بتصريح من جانب واحد . وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه في وقت من الأوقات ولا أدري لماذا لا تخطى »

« إن الحجة الرئيسية التي يدلي بها للأصرار على لفظة « الحماية » هي قيمتها وثقلها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية . وبغض النظر عن هذه الحجة فإن اللفظ مدلوله ضئيل . يضاف إلى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون في بعضها إلى أقصى حد . فاما من حيث مصر فإن وجودها معينة للمركز السياسي جعلت بطرق شتى إنقاذ سياسة الحماية غير عملي ، حتى بأقل معاني لفظة الحماية صرامة وعنف . والمصريون في الوقت الحاضر لا يعتبرون رعايا بريطانيين . ومن المسائل التي هي موضع النظر الآن سن قانون للجنسية المضرة . وقد وقف كل تطبيق آخر للاتفاقات الدولية على مصر باعتبارها تكون جزءاً من الامبراطورية البريطانية . وإذا ذكرنا أن الطريقة التي لا بد من توحيها تتطلب أن يوافق مجلس وزراء مصريين على كل التبدلات التي لها أساس يمثل هذه الأمور ، فاقا حريون أن ندرك أن الأمل ضعيف الآن أو فيما بعد في تسوية هذه المسائل أو غيرها من المسائل الحيوية الماثلة هنا على صورة مرضية على قاعدة الحماية »

« وهذه الظروف لا بد أن تهبط بنفوذنا ومركزنا . ولذلك ينبغي أن لاتدوم ابتداءً .. »

« وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة إعلان « مبدأ متروبريطاني » على مصر . وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أي لفظ ري أن نستخدمه لتحديد علاقاتنا مع مصر . وسيستأ على أتم وضوح من الوجهة الدولية ، وخلق أن يظل مركزنا بالنسبة إلى الدول الأجنبية غير متأثر إذا اخترنا أن نقاوض من الحماية المعلنة في سنة ١٩١٤ الاعتراف بمصر دولة ذات سيادة كما هو مبين في مشروع المعاهدة »

« ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات السالفة التي يؤيدها المستشارون المحليون »

الذين استطلعت رأيهم في الموضوع إلا بعد النظر الدقيق في كل المسائل .
 ٥ — من الفيلد مارشال فيكونت ألتي إلى المركز كرزون أوف كدلستن
 (وصل في ٧ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ .
 « زارني عدلي باشا بعد ظهر اليوم وقال إنه سيقابل السلطان غداً وإنه سيقدم
 علي الأرجح استقالته التي حدث في شأنها عظمتها قبل ذلك
 « وفي هذه الحالة يعرض السلطان علي الأرجح علي « ثروت » رئاسة الوزارة
 ولكن ثروت يعاني صعوبة من حيث البرنامج الذي يستطيع أن يتولى به هذا
 المنصب ويؤلف الوزارة ويظن عدلي أن ثروت سيحضر إلي ويستشيرني .
 « وقد أكد لي عدلي أنه هو شخصياً سيظل مؤيداً لحكومة السلطان ولقوى
 القانون والنظام وزاد علي ذلك أنه ليس علي يأس من المستقبل وإن كان قد
 خاب أمه »

٦ — من المركز كرزون أوف كدلستن إلي الفيلد مارشال فيكونت ألتي
 (القاهرة)

« نبذة — بالتلغراف . . . وزارة الخارجية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١
 « ألقى رئيس الوزارة بيانا محدوداً في ٢٧ أكتوبر رداً علي سؤال بمجلس
 العموم مؤداه أن العلاقات بين هذه البلاد ومصر لا تعبد حتي تتاح للبرلمان فرصة
 المناقشة في المسألة . ونظراً لهذا التعهد فقد صار من المستحيل كما هو واضح إقامة
 النظام الجديد الذي يستدعيه سحب الحماية كما جاء في تلغرافك المؤرخ في ٦ ديسمبر
 وستكون في مركز خير من هذا المركز لتقدير مبلغ موافقة الرأي العام علي سيرنا معي
 اجتماع البرلمان في الغام المقبل وتناقش في الاوراق المطروحة أمامه . . .
 ٧ — من الفيلد مارشال فيكونت ألتي إلي المركز كرزون أوف كدلستن
 (وصل في ١١ ديسمبر)

« نبذة — بالتلغراف ... القاهرة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

« لا يعني إلا أن أطلب اليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقوني إذا قلت أنه ليس ثم مصري — كائناً ما كانت آراؤه الشخصية — يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال التام ، ولذلك فانه من الضروري العدول نهائياً عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة

« ومن أجل هذا يجب أن تطرح حكومة جلالة الملك في الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة في مقابلة منح قد تعرضها على المصريين . إن العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئاً في الماضي ، كانت الطريقة التي جرت عليها ، من جانب واحد . فمثلاً منح خديويو مصر حقوقاً معينة بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٩٢ وكانت أهم هذه المنح في سنة ١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يخص بتسيير العلاقات الخارجية . وقد صار عمل بريطانيا العظمى بسحبها من مصر ما نزلت عنه تركيا ممقوتاً اليوم أكثر من أي شيء سواه

« إن المنحة التي بمقتضاها خول مشروع المعاهدة مصر أن تدير علاقاتها الخارجية محوطة — من وجهة نظر حكومة جلالة الملك — بضمانات في كل النقطة الجوهرية حقيقة . أما من حيث الدول الأجنبية فإن على بريطانيا العظمى في النهاية أن تؤيد صحة المركز الاستثنائي الذي تدعيه ، على حين أنه واجب علي أن أعني بأن تكون الضمانات المذكورة من قبل محترمة من المصريين . ومن المستحيل على أية دولة أجنبية أن تأخذ في دس المدسائس في مصر بدون أن تستخف بشروط كتابي الأخير إلى السلطان . وواضح أن شروط هذا الكتاب مقصودة بها الدول الأجنبية أكثر من غيرها . وعلى هذا فإذا حدث أن نشأ هذا الموضوع الخاص فيجب الفصل فيه بواسطة الضغط السياسي المناسب الذي يمكننا مركزنا من استخدامه ، لا بأي عهود قد تتجمع في الحصول عليها من مصر

« وأني أحس بأن المصاعب التي تعانيها الإدارة البريطانية في هذه البلاد بسبب

سياسة الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا ومن الجوهري من وجهة نظرنا إيجاد قاعدة جديدة نصوغ عليها سياستنا، كما أن هذا من المرغوب فيه كذلك من المصريين. ولقد كان أهم أغراض السياسة البريطانية إكتساب صداقة مصر، فإذا لم نكن مستعدين أن تثبت بعملنا أن لنا ثقة بالمصريين فيخيل إلي أنه ليس من المحتمل أن تحملهم على التعاون معنا

« روت الصحف إستقالة عدلى باشا وسأقابل السلطان اليوم إذا كان لا يبلغني هذا الحادث رسمياً »

(شروط ثروت باشا)

٨ — من الفيلد مارشال فيكونت ألتبي إلى الماركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ١٣ ديسمبر)

« بالتلغراف ... القاهرة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ »

« قابلت السلطان صباح أمس ١١ ديسمبر »

« فأيد عظمته أن عدلى استقال ولكنه قال أنه لم يتقرر شيء فيما يتعلق بتأليف وزارة جديدة . وسيري ثروت باشا بعد ظهر ذلك اليوم (١١ ديسمبر) وفي مساء ذلك اليوم زارني ثروت باشا بناء على تعليقات عظمته وعرض برنامجا وصرح بأنه مستعد لتولي الوزارة بناء عليه »

« وهذه هي النقطة الجوهرية فيما يقترح من الخطة السياسية :

١ — الاقتصار من مذكرة ١٠ نوفمبر التي سلمت إلى الوفد المصري الرسمي على تعهد الحكومة البريطانية بإنهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ومع عدم استطاعته قبول المذكرة أو الإشارة على البلاد بقبولها فيكون هم الوزارة - معتمدة في ذلك على موقف البلاد — أن تثبت لبريطانيا العظمى أن لا حاجة بها إلى زيادة الضمانات أو كثرتها إذ كان حسن نية مصر ومصلحتها التي تتطلب إحترام

التعهدات المقدمة لها خير الضمانات للمصالح البريطانية والاجنبية الاخرى وأفعليها
٢- ولهذا الغرض تعتمد الوزارة ليس فقط على عدل القضية الوطنية بل
كذلك على روح الانصاف لدى الامة البريطانية ، وعلى التقدير العادل للصالح
المبادلة بين البلدين .

٣- والوزارة مقتنعة بأنه لن تكون ثم عقبة في المستقبل القريب في سبيل
إعادة النظام العادي في مصر الذي يسمح بمنح دستور للبلاد يضمن التعاون الجدي
الفعال بين الحكومة وبين ممثلي الامة المنتخبين

« وتؤي الوزارة بفضل تأييد عظمتكم أن تضع مشروعاً للإصلاح الدستوري
الذي تعتمد في مهمتها السياسية على تمثيل وطني صحيح ، وتقوم بطائفة من
الإصلاحات الضرورية التي يتطلبها تقدم البلاد أدبياً واقتصادياً

٤- ترى الوزارة أنه قد حان الوقت لاعادة وزارة الخارجية التي عطلتها
شروط الحرب مؤقتاً

• - وأخيراً لما كانت الوزارة تدرك التهمة المترتبة على مهمتها فستقف
بفسبها على حمل ذلك العبء ، وإدارة شؤون البلاد وفق ما تقتضيه المنافع الوطنية
وحددها

٦- وإذا كانت الوزارة تعلم من عظمتكم النيات التي تطوون عليها لخير البلاد
فهي لا ترتاب في أنها ستلقى من عظمتكم التأييد في إنفاذ هذا البرنامج وهي تعول
كذلك على ثقة البلاد في مهمة كهذه تدرك كل صعوباتها

٩- من الفيصلد مارشال فيكونت ألتيني إلى المركز كرزون أوف كدالستن
(وصل في ١٢ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

« يقول روت عن النقطة الاولى المذكورة في تلغرافي السابق المرسل بتاريخ
اليوم أنه يرجو أن تجد حكومة جلالة الملك طريقة لإلغاء الحماية في المستقبل القريب
وإن كان لا ينتظر أن تفعل هذا حالاً

« الفيدرالية التي تقوم عليها النقطة الرابعة في برنامج ثروت هي أن نرجع مصر إلى الأحوال التي كانت سائدة فيها في سنة ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية » وليس عنده اعتراض علي تعيين من يخلف المستر كريج في وزارة الخارجية وهو يرغب في أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وبين ممثل حكومة جلالة الملك علي النحو الذي كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين قبل الحرب » وهو على ثقة من أنه يستطيع أن يؤلف وزارة على قاعدة هذا البرنامج الذي يصر على أن توافق عليه حكومة جلالة الملك مقدماً . وأرى أن ثروت يمكن الثقة بإيمانه بعهد . وإنها لشجاعة منه أن يتقدم علي حين أن المهمة التي تواجه أية وزارة لا بد أن تكون شاقة بسبب خيبة الأمل ، وما نتج من العداء من جانب جميع الأحزاب للتصريح الأخير الذي أصدرته حكومة جلالة الملك . وأكون شاكر لكم إذا أبلغتموني بدون إبطاء موقفكم حيال هذا البرنامج الذي أشير بقبوله بكل إلحاح .

١٠ — من المركز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (بالقاهرة)

« بالتلغراف . . . وزارة الخارجية في ١٥ ديسمبر »

« يمكنك أن توافق بصفة عامة علي البرنامج الذي اقترحه ثروت باشا كما وصفته في تلغرافك الثاني المرسل في يوم ١٢ ديسمبر . علي أنه من الضروري فيما يتعلق بالنقطة الأولى تفادياً من كل سوء تفاهم أن يذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم « تعهداً » بإلغاء الحماية وبالإعتراف بمصر كذولة ذات سيادة ، وإنما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءاً من مساومة رفضها الطرف الآخر »

« وابت في أرغب أن أسبب إرتياباً في حسن نيتنا ، أو أن أجعل مهمتك أشق ولكنك قد تستطيع أن تحصل علي الاعتراض من لفظة « تعهد » كلمة « عرض » في البرنامج الذي اقترحه ثروت . . . »

١١ - من الفيلىد مارشال فيكونت ألتنبى إلى المركز كرزون أوف كدستن (وصل فى ٢٠ ديسمبر) بالتلغراف . . . القاهرة فى ٢٠ ديسمبر
 « لم يستطع تروت باشا إلى الآن أن يجمع وزارة على الرغم من الموافقة على برنامجه ولست أستعجله بلا داع وأنا أبذل كل ما فى طوقى لأقناع أعضاء من حزب عدلى بالانضمام إلى الحكومة لأنى أشعر بأن هذا الحزب لاحتالة ممزق مالم يتقدم الآن ، وإذ ذاك يكون زغلول هو الوحيد الذى يربح مما يكون بمثابة تسليم من جانبه (الحزب)

« أعلن زغلول أن اجتماعاً سيعقد يوم الجمعة المقبل . وقد منعت هذا الاجتماع أمس مراعاة لمصلحة الامن العام .
 « وأتى على آتم استعداد لاتخاذ مايلزم فيما يتعلق بزغلول إذا أثار متاعب . أما إذا لم يحتج فأنى أكون قد بلغت غاييتى . وإذا تبين أن من الضروري إبعاده ففي مرجوى أن يكون من الممكن عمل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الاملاك البريطانية فيما وراء البحار . إذ إنه لاينبغى أن يسمح له بالذهاب إلى أي مكان فى أوروبا

١٢ - من الفيلىد مارشال فيكونت ألتنبى إلى المركز كرزون أوف كدستن (وصل فى ٢١ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة فى ٢١ ديسمبر

« خاص بتلغرافي فى ٢٠ ديسمبر

« نشر زغلول فى الصحف احتجاجاً على أمرى بمنع اجتماعه يوم الجمعة ونعت أمر المنع هذا بأنه أول قسط من السياسة البريطانية الجديدة وناشد المصريين أن يظهروا مثل هذا المظهر

« كانت القاهرة أمس مسرحاً للاضطراب بمناسبة عودة الاستاذ مكرم وكيل زغلول فى لندن . وقابله زغلول فى المحطة وهتفت له الجماهير المصطفة فى الطرقات وسمعت نداءات ضد البريطانيين . وفى المساء ضرب جنديان أحدهما من « ألى

الملك « والثاني من « آلاى إيست سري » بالرصاص فى الشوارع ، فى الحى الجنوبي من القاهرة ، مات أحدهما وجرح الثانى وفر القتل

« وإني مصدر اليوم أمراً تحت الاحكام العسكرية بمنع زغلول من كل اشتراك فى السياسة وستحذر جرائده كذلك من التهييج . وصدر الامر إلى كبار أنصاره ، عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندي وجعفر فخري بك ووليم مكرم عبيد أفندي ، أن يلزموا يومهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الاعمال السياسية

١٣ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى الماركيز كرزون أوف كدستن (وصل فى ٢٣ ديسمبر)

« بالتلغراف القاهرة فى ٢٣ ديسمبر :

« إيماءاً إلى الفقرة الأخيرة من تلغرافى المؤرخ فى ٢٠ ديسمبر وإلى تلغرافى المؤرخ فى ٢١ ديسمبر :

« تلقيت رد زغلول على تعليماتى التى أصدرتها إليه بأن يذهب إلى منزله فى الريف وأن لا يشتغل بالسياسة . ويتضمن تلغرافى التالى نص رده . وتلقيت كذلك رسائل من الآتية أسماؤهم بعد ، من أنصاره الذين يتضامنون معه :

« وليام مكرم ، سينوت حنا ، مصطفى النحاس
« أما الآخرون الذين أئذروا فلم يحییوا بعد ، ماعدا صادق حنين الذى أضيف
إسمه إلى القائمة بعد ذلك ، وقد أطاع

« وأعطيت البارحة تعليمات للقبض على زغلول وزملائه الثلاثة المذكورين وقد نفذ القبض على زغلول دون أن يقع حادث ما وأرسلته إلى السويس حيث
يظل فى معسكر النقل الهندى منتظراً الإبعاد

« وبسرني أن أنلقى بالتلغراف تصديقك على إبعاده وشركائه ، وإذذاك

أبعدهم بأسرع ما استطاع . ومن أهم الأمور أن يتم ذاك بلا إبطاء .
 « وعندي أن سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة في الإذهان باعتقال عزابي
 فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيراً عظيماً
 « وسأبلغك فيما بعد بالتلغراف عما أحدثته من التأثير الاجراءات التي اتخذتها في البلاد
 ١٤ - من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركز أوف كدلسن (وصل
 في ٢٣ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦
 « هذه هي الرسالة التي أشرت إليها في تلغرافي السابق مباشرة والتي وردت من
 زغلول إلى مستشار وزارة الداخلية
 « أشرف بأخباركم أنني تسامت خطابكم بتاريخ اليوم الذي تبأونني فيه أمر
 « جناب الفيلد مارشال ألنبي بمنعني من الاشتغال بالسياسة وإلزامي بالسفر إلى
 « عزيتي بلا تأخير للإقامة بها تحت مراقبة المدير ، وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل
 « قوتي إذ ليس هناك ما يبرره
 « وعما أنني موكل من قبل الأمة للسمي في استقلالها فليس لغيرها سلطة
 « تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأبقى في مركزي مخلصاً لواجبي
 « وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات . فانا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتي
 « به بجنان ثابت وضمير هادئ ، علماً بأن كل عنف تستعمله ضد مسأعينا المشروعة
 « إنما يساعد البلاد على تحقيق أمانها في الاستقلال التام »

١٥ - من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركز كرزون أوف كدلسن
 (وصل في ٢٣ ديسمبر)

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦

« إيماءاً الى تلغرافي السابق مباشرة

« قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول . و فرق البوليس المتظاهرين .

وقتل اثنان من المشايخين وجرح تسعة

« وألقي القبض بعد ظهر اليوم على سينوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم والبركاتين (عاطف بك وفتح الله باشا) إذ كانوا قد أبوا أن يطيعوا تعليماتي وسيذهبون على الفور إلى السويس . وقد أحدث هذا العمل الذي اتخذناه هرجاءً عظيماً وظلت حالة القاهرة مضطربة أثناء النهار وارتكب الرعاع أعمالاً عنيفة وتخريباً . وفي الساعة العاشرة صباحاً استولت السلطات العسكرية على أزمة المدينة طبقاً لترتيبات سابقة ولا يمكن أن يقال الآن إن الاضطراب عظيم وإن كان غاماً . وقد اضطر الجنود إلى إطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر على ما ثبت إلى الآن وكان أحد القتيلين زعيم عصبة تقيم متراًسا لتعوق سير الجنود . أما ثانيهما فقتل على أثر طلقة من مسدس رميت بها سيارة ملأى بالجنود

« وصل زغلول إلى السويس وأنزل في معسكر النقل الهندي

« وقامت في الاسكندرية مظاهرة فرقت . ووزع عندد عظيم من النشرات المحرصة على الفتنة

« والخبر الوحيد الذي ورد من الاقاليم يقول إن طنطا قامت بها مظاهرات ولكن الجنود البريطانية أرسلت اليها ونحن قابضون على ناصية الحالة

١٦ — من المركز كيرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي (القاهرة)

« بالتلغراف وزارة الخارجية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

« ليس ثم اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على إبعادك زغلولا وأنصاره إلى سيلان في أول فرصة كما اقترحت في تلغرافك المؤرخ في ٢٣ ديسمبر . والتعليمات برسالة إلى حاكم سيلان طبقاً لذلك . ولكن إذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حجزهم

هناك لاعتبارات محلية فان في الوسع إرسا لهم إلى سيشل . ومعلوم لدينا أن الاستعداد
اللازم لهم يمكن توفيره في سيشل

» وينبغي الأبراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ البحار
من السويس وعن تأليف القوم المبعدين

١٧ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركز كرزون أوف كدلستن
(وصل في ٢٥ ديسمبر)

» بالتلغراف القاهرة في ٢٤ ديسمبر

» أشكر لكم كثيراً تلغرافكم المؤرخ في ٢٣ ديسمبر

» وقد يساعداكم أن أروي لكم الحوادث الأخيرة التي أفضت إلى إبعاد زغلول
باشا وزملائه الرئيسيين

» قبول مشروع المعاهدة ولا سيما خطابي إلى السلطان بسخط شديد كان من
مظاهره بصفة خاصة المظاهرات الليلية في القاهرة . وليس ثم من شك في أن هذه
المظاهرات من عمل التنظيم الزغلولي تمهيدا لأن يستأنف زغلول نفسه العمل العلني
وقد حدث منذ أسبوع أن حاكم دار البوليس قال إن رجاله يكابدون جهداً شديداً
إذ كانوا يرمون بالحجارة ليلاً . وفي ١٨ ديسمبر — كما ذكرت في تلغرافي المؤرخ
في ٢٠ ديسمبر — منعت اجتماعاً دعا إليه زغلول وكان لابد أن يفضى إلى الاضطراب
فرد زغلول بمنشور قال فيه إن هذا المنع فاتحة سياسة إنجليزية جديدة من الاستبداد
المطلق

» وفي خلال ذلك كانت قد جرت الانتخابات لمجلس نقابة المحاماة الأهلية فلم
يفز بالانتخاب إلا الزغوليون . فانسخت القرارات السابقة المؤيدة لوزارة عدلي
وأعلن الاضراب خمسة أيام . وقد عد هذا بحق — وبصفة عامة — نذيراً بأنهم
الجراف لمصلحة زغلول، وبابتداء عهد من الاضراب الطويل . وقد يكون من المناسب أن

أذكر أنه حدث في اليونان في العام السابق أن كانت مثل هذه الانتخابات أول النذر بسقوط المسيو فنزيلوس

« وكان وليام مكرم رأس أعوان زغلول في إنجلترا قد وصل إلى الاسكندرية في ٢٠ ديسمبر فالتقى هناك خطباً مثيرة ثم حضر إلى القاهرة واستقبل بالهتاف على محطات في الطريق، في ٢١ ديسمبر، وقابله زغلول واخترقا المدينة راكبين معاً وسط جماهير غفيرة، زادت على هتافها المألوف للاستقلال نداءها « ليسقط ألنبي »

« وفي ذلك المساء رمي جنديان بريطانيان بالرصاص وقتل أحدهما . وفي ٢٢ ديسمبر أمرت زغلول أن يذهب إلى منزله الريفي وأن يكف عن كل اشتغال آخر بالسياسة، وأصدرت الأوامر بأن يعضى زملاؤه الرئيسيون كذلك إلى منازلهم بالريف » أما ما تلا هذا من الحوادث فمدون في تلغرافاتي المؤرخة في ٢٣ ديسمبر

١٨ — من الفيلا مارشال فيكوت ألنبي إلى المركز كرزون أوف كدالستن

(وصل في ٢٥ ديسمبر)

« بالتلغراف ... القاهرة في ٢٤ ديسمبر

« إيماءاً إلى تلغرافي الثالث المؤرخ في ٢٣ ديسمبر

« هذه هي قائمة الخسائر في القاهرة بعد المراجعة : من البريطانيين لا أحد

ومن المصريين ثلاثة قتلى وأربعة عشر جريحاً

« وهذا بيان الامكنة الموجود بها التسعة الاشخاص الذين أمرتهم بالنكف عن

الأعمال السياسية

« ستة منهم الآن في السويس ينتظرون الابحار منها على باخرة نقل في ٢٨

ديسمبر

« وثلاثة هم صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخري أطاعوا أمري ، وهم

يبحث مراقبة البوليس

« القاهرة — لاتزال المدينة مضطربة ووردت الأنباء طول النهار بقيام مظاهرات متفرقة مصحوبة بالتخريب وألحق ضرر بخط حلوان الحديدي أثناء الليل وخرج قطار عن القصبان صباح اليوم ولم يصب أحد بسوء وأجبت محاولات أريد بها إشعال النار في « ورش » بولاق ومخازن وزارة المعارف صباح اليوم « لم يكن حضور موظفي الحكومة في الوزارات اليوم مرضيا وكانت حالة وزارتي المالية والداخلية عادية، ووزارتنا المعارف والاشغال سيئتي الحال والوزارات الباقية متوسطة ، وتبذل جهود لارهاب الموظفين ، والمدارس على العموم مضربة « الاسكندرية — قامت مظاهرات صغرى وحصل بعض التخريب، والمدارس مضربة « الاقاليم — الوجه القبلي هادىء وإن كان قد ورد أن هناك بعض التخوف والقلق في أسيوط

« الوجه البحري — غير مستقر وقد تحسنت الحالة في طنطا بمد وصول الجنود البريطانية وقطعت وأصلحت السكة الحديدية وأسلاك التلغراف بين الزقازيق والاسماعيلية ، وأحدثت المظاهرات في دمنهور حالة تذر بالشر ونجحت الجماهير في إخراج موظفى سكة حديد الدلتا الضيقة ولكن البوليس أعاد النظام بعد ذلك وأرسلت فصائل من الجنود المصرية إلى كل مدن المديرية في البلاد ، وفي أسيوط طيارتان إحداهما ماضية إلى أسوان. وتقوم الطيارات بالطواف في القاهرة وفي الدلتا وتستبعد عماى بواخر نيلية مسلحة بمدافع السريعة وعليها ضباط بحريون إلى الوجه القبلي في ٢٦ ديسمبر

١٩ — من الفيلد مارشال فيكونت ألتبى إلى المركز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٦ ديسمبر)

« إيماء إلى تلغرافى المؤرخ في ٢٤ ديسمبر

« قبل السلطان أمس إستقالة وزارة عدلي باشا

« القاهرة — كان الاضطراب الفعلي أقل ولكن الحالة مازالت غير مستقرة

وقد هوجمت مدرسة بنات تابعة للحكومة صباح اليوم وتحدثت خسارة جسيمة والمدارس جميعاً مضربة . وإضراب موظفي الحكومة عام الآن . وقد

أعلن أنه لثلاثة أيام وهو يتفقد بالارهاب . وأنا اتخذ التدابير لحماية من يرغبون في العمل

« وبلغ عدد القتلى من المصريين في القاهرة أحد عشر . وقتل الرعاع في ٢٢ ديسمبر أورياً وهو رجل فيه شذوذ ويقطن حياً فقيراً . وكانت سيدة إنجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة في حي بولاق وقد نجت من الاذى البالغ بأن اتخذت من مظلتها درعاً فزقت الاحجار المظلة وهذه أول مرة اعتدي فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية

« وجملة المقبوض عليهم إلى اليوم ١٨٦

« الأيسكندرية — لم يطرأ تغيير . والحالة مملوكة الابعة . وجملة المقبوض عليهم ٣٨٩ من بينهم مائتان وثلاثة وعشرون صياً . وصلت الطرادتان « بيرس » و « سناتور »

« منطقة القناة : بورسعيد — قامت صباح اليوم مظاهرات مسلحة . وأخيراً سلمت المدينة إلى الجنود الذين اضطروا أن يطلقوا النار على جمهور أبى أن يتفرق بعد إنذاره . والخسائر : قتل مصري وثلاثة جرحى .

« ويساعد القوات العسكرية تسعون من بحارة سفينة خفر

« الاسماعيلية — يصل غداً الطراد « سباروهوك »

« السويس — تسلم الجيش اليوم المدينة . واضطر الجنود إلى إطلاق النار على مظاهرات . أبت أن تتفرق . بعد إنذارات من البوليس المصري والضباط البريطانيين . والخسائر : قتل مصري وثلاثة جرحى

« يصل الطراد « سيخ » صباح الغد

« الوجه القبلى — لا اضطراب . يجري القبض على مهيجين مشهورين من القاهرة في جملتهم كامل حسين محامي حركة النقابات في هذه البلاد

« الوجه البحرى — لا اضطراب . فيما عدا مظاهرات في الزقازيق شنتها فريق الجمالة

المصرية ويقوم الطلبة بإذاعة الدعوة

٢٠ — من الفيلا مارشال فيكونت ألتبى إلى المركز كرزون أوف كدستن
(وصل في ٢٢ ديسمبر)

« بالتلغراف ٠٠٠٠ القاهرة في ٢٦ ديسمبر ١٩٢١

« إيماء إلى تلغرافي المؤرخ في ٢٥ ديسمبر

« القاهرة — تحسن حال الحضور اليوم بين موظفي الحكومة إلى الوزارات
« ولا تزال المدارس مضرية . وقامت اليوم بعض مظاهرات في الأحياء الفقيرة
من المدينة . وهاجم جمهور قسم بوليس الدرب الأحمر هذا الصباح . وذهبت سيارة
خفيفة مصفحة لمساعدة البوليس ، فقدفت بالحجارة فقابلت المثل بالمثل فقتل من الجمهور
أربعة وجرح خمسة

« وأقام الجمهور بعد الظهر المتاريس في نفس هذا الحي وذهبت إحدى سيارات
الجيش لتقويضها فقاومها الجمهور فأطلقت النار لتفريقه وألحقت به خسائر

« وعقدت في الأزهر إجتماعات سياسية

« الإسكندرية — الحالة هادئة

« منطقة القناة : بورسعيد — الحالة لا تزال مضطربة . والمظاهرات المصحوبة
بالتهريب مستمرة في الأحياء الوطنية والأرهاب يحدث مصاعب

« السويس — لم تقع حوادث أخرى

« الوجه القبلي — لم يحدث إضطراب إلا في جرجا حيث اضطر البوليس أن
يطلق النار على مظاهرات عدائية فألحق بها خسائر . وأضرب اليوم عمال التلغراف إضرابا
عاما دام ثلاث ساعات

« الوجه البحري : في طنطا — حيث هناك الآن أوردطة بريطانية تامة —

الأضراب تام ما خلا موظفي المديرية . وفي زفتي اعتدى الرعاع على بناء المركز
فرزدهم الجيش المصري الذي أطلق النار وأنزل بهم خسائر : هي قتل وجرح بحان . وقد

سيرت إلى هناك (زفتي) سرية من الجنود البريطانية

٢١ — من الفيلد مارشال فيكونت ألتبي إلى المركز كرزون أوف كيدلستن
(وصل في ٢٨ ديسمبر)

« بالتلغراف ... القاهرة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١

« إيماءاً إلى تلغرافي المؤرخ في ٢٧ ديسمبر

« تحسنت الحالة في البلاد أثناء الأربع والعشرين ساعة الأخيرة . واستؤنف
العمل في جميع مكاتب الحكومة تقريباً على النحو العادي
« ومدارس القاهرة لاتزال مضرية وقد أشير بإغلاقها فأغلقت .
ولم ترد أنباء بوقوع حوادث خطيرة في المدن الكبرى وإن كانت قد قامت
مظاهرات صغيرة في القاهرة ودمهور والمنيا عولجت بدون مشقة وتحسنت الحالة
كثيراً في بورسعيد

٢٢ — من الفيلد مارشال فيكونت ألتبي إلى المركز كرزون أوف كيدلستن
(وصل في ١٢ يناير)

« بالتلغراف ... القاهرة في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢

« هذه قائمة سترد إليها الإشارة في تلغرافي التالي :

« عبد الخالق ثروت باشا وزير سابق

« إسماعيل صدقي باشا »

« إبراهيم فتحي باشا »

« جعفر والي باشا »

« مصطفى فتحي باشا النائب العمومي

« مصطفى ماهر باشا المدير السابق لديوان الاوقاف العمومية ونائب رئيس

التقابة الزراعية العامة

« محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية سابقاً

« واصف سميكه بك مستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية

٢٣ — من القيد مارشال فيكونت ألتبي إلى المركز كرزون أوف كدستن
(وصل في ١٢ يناير)

« بالتلغراف القاهرة في ١٢ يناير ١٩٢٢ »

« إيماء إلى تلغرافك المؤرخ في ١٥ الماضي »

« أريد - بموافقتكم - أن أوجه إلى السلطان كتاباً - نصه وارد في تلغرافي
التالي - وفي الوقت نفسه أعلن أن وزارة تألفت برياسة ثروت باشا ، أعضاؤها
مذكورة أسماؤهم في تلغرافي السابق . وقد قدم لي ثروت قائمة أسمائهم هذا المساء
ومنهم تكون وزارة قوية تمثيلية . وليس ثم من شك في أن ثروت قد نجح في
اكتساب أرشد العناصر في مصر إلى صفه . وقد تعهد الساسة المذكورون أن يشتركوا
في الوزارة برياسة ثروت على أساس السياسة الواردة في مشروع كتابي إلى السلطان
« والغرض من الفقرات الأربع الأولى في مشروع كتابي إلى عظمته هو
إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالتبليغ الذي قدمته إليه في ٣ ديسمبر وفق تعليماتكم .
وتتناول الفقرة الخامسة المواد التي أسىء فهمها أكثر من سواها في مشروع المعاهدة
(معاهدة كرزون) والفقرة السابعة تشرح الباعث على إبعاد زغلول وزملائه .
والفقرتان الثامنة والتاسعة تؤكدان حسن نية حكومة جلالة الملك . والفقرتان
التاليتان (١٠ و ١١) تتضمنان الموافقة على المبادئ التي يشتمل عليها برنامج ثروت
أما الأمور الأخرى الواردة في مشروع المعاهدة والتي لا إشارة إليها في برنامج
ثروت فمتروكة — كما هو مذكور في الفقرة الثالثة عشرة — لمناقشات تجري فيما
بعد . ولا ذكر لمسألة تعويض الموظفين البريطانيين ، ولكن آراء ثروت معقولة جداً
في هذا الموضوع الذي يمكن تناوله على حدة متى شاءت الحكومة المصرية ذلك
« والتحفظ (أ) يتناول مسألة الجنود البريطانية في مصر

« والتحفظ (ب) يشمل المواد ٦ و ١١ و ١٤ من مشروع المعاهدة »

« والتحفظ (ج) يستوعب المواد ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٣ إلى ٢٦ من (مشروع المعاهدة)

« على أن الفقرة العاشرة من مشروع كتابي تتضمن — كما يستلاحظون — منحة فيما يتعلق بالحماية وهذا أكثر مما ذهب إليه ثروت في الاصل كما هو مذكور في الفقرة الاولى من تلغرافي الثاني المؤرخ في ١٢ ديسمبر

« وقد جاء في الفقرة الاخيرة من الكتاب السابق المرفوع إلى السلطان « المذكرة الايضاحية » أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر فيما عسى أن يقترح من الطرق لتنفيذ جوهر اقتراحاتها ، فها هي ذي الطريقة مينة في المشروع المعروض الآن (أنظر الفقرة ١٣ من تلغرافي التالي)

« كانت الاضطرابات التي وقعت على أثر إبعاد زغلول أقصر وأقل خطورة مما كان لنا أن نتوقعه ولم يعده (الابعاد) كثير من المصريين بحق عملاً إستبدادياً من أعمال القمع بل اعتبروه توطئة لازمة لمجهود آخر لايجاد العلاقات الودية بين البلدين وهي علاقات تنشدها على التحقيق حكومة جلالة الملك. ولا يزال المصريون يرغبون فيها وإن كانت آمالهم لم تتحقق إلى الآن . ولذلك عدوا هذه الابعادات ضرورية ومرغوبة ! وأني مقتنع بأن هذا الوعد بالغاء الحماية هو الطريقة الوحيدة لاستبقاء حسن نية تلك العناصر السياسية في مصر التي سلكت معنا خطة شريفة وأعارتنا معوتها في أوقات كان من أشق الأمور عليها أن تفعل ذلك ، وبهذه الطريقة أيضاً تخفف من عداوة العناصر المناصرة

« وينحيل إلى أنه من المحقق أيضاً أن اللحظة الحاضرة أنسب الاوقات لهذه المنحة . واسنا نستطيع أن نرجو أن يستمر جو الانتظار الهادئ . الموجود الآن إلا إذا قدمنا حجة صادعة على اتخاذنا موقف المسالمة . ولئن حبطت آمال مصر مرة أخرى لىكونن من المستحيل الحصول على حكومة (وزارة) مصرية وليس ذلك كل ما هنالك ، بل أكون حقيقاً أن أقنط من كل مستقبل للبلاد التي تسكني راجعة إلى

حالة تناوبها فيها الفتن وضروب القمع التي تضيق كلاً من مصر وبريطانيا العظمى والتي شهدت منها الكفاية ولا بد أن ينتهي الأمر إذ ذاك إما إلى ضم بلاد عنيقة العداء لا يكون حكمها إلا بالقوة ، وإما إلى التسليم التام من جانب حكومة جلالة الملك

« ولقد ألقنا أن نتظر من العالم أن يعجب بعملنا في مصر ولا يدور بخدي ما هو أبث على الأسف من هذا الختام . وقد عرضت اقتراحاتي بعد مفاوضات مطولة مع ثروت وأنصاره الأقربين المتصلين بدائرة واسعة من الرأي العام، ومع عدلى الذى كانت معوته نزيهة قيمة . ويؤيدني التأييد الوطيد التام مستشاري الذين لا خلاف بيني وبينهم في دققة ما . لذلك لا يسعنى إلا الإلحاح فى حضكم على أن تحملوا حكومة جلالة الملك على إجازة تسليم مشروع الكتاب إلى السلطان بلا إبطاء وبدون تحوير فيه

« وأكون مدينا بالشكر لكم إذا أجبتم تلهرافياً

٢٤ — (التلهراف رقم ٢٤ يشتمل على ماورد بخطاب اللورد ألبنى لعظمة السلطان وتصريحات الحكومة الانجليزية لمصر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . ونشر فى الخطاب رقم ٣٥ كما سيأتى بعد)

٢٥ — من القيد مارشال فيكونت ألبنى إلى المركز كرزون أوف كدالستن (وصل فى ١٢ يناير)

« بالتلهراف ٠٠٠ القاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢

« حدث شقاق فى الوفد الذى أعيد تأليفه

« إستقال أمس عبد العزيز بك فهمي والمتنظر أن يعلن ستة أعضاء آخرين انفصا لهم غدا .

٢٦ — من السير أ . كرو إلى القيد مارشال فيكونت ألبنى . (بالقاهرة)

« بالتلهراف ... وزارة الخارجية فى ٢٣ يناير

« لن يدخر جهد للحصول على قرار عاجل فى المسائل التى ذكرتها فى تلهرافك

المؤرخ في ١٢ يناير . وأنت لاشك تعلم أنه لا يمكن إرسال الرد حالا في موضوع له هذه الاهمية أثناء غياب رئيس الوزارة واللاورد كرزون في « كان »

٢٧ — من المركز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي
« بالقاهرة »

« بالتلغراف . . . كان في ١٤ يناير سنة ١٩٢٢
« غادر رئيس الوزارة وبقية زملائي « كان » ولذلك لا أستطيع أن أقول
بشيء حالا في المسألة التي أرتها في تلغرافك المؤرخ في ١٢ يناير إذ كان لا بد من
إحالتها إلى مجلس الوزراء . وسأعود إلى لندن في أوائل الاسبوع المقبل وسأعجل
بعرض إقتراحاتك وإبلاغك ما تقرره حكومة جلالة الملك

٢٨ — من المركز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي
« بالقاهرة »

« بالتلغراف . . . وزارة الخارجية في ١٨ يناير سنة ١٩٢٢
« إيماءاً إلى تلغرافاتك المؤرخة في ١٢ يناير — تأليف وزارة مصرية جديدة
« قبل الوصول إلى قرار نهائي في إقتراحاتك ترغب حكومة جلالة الملك أن
تقف على أوفى المعلومات الميسورة على المركز الحاضر في مصر . وتريد أن تسمع
رأي من أهم أقدر من سواهم على الإشارة عليها في هذا الموضوع شخصياً . وأني
أقترح أن ترسل إلى إنجلترا بأقل ما يمكن من الإبطاء لإيموس (مستشار الحقانية)
وكليتون (مستشار الداخلية) إذا كنت تظن أن الوصف المذكور ينطبق عليها خير
إنطباق

٢٩ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركز كرزون أوف كدلستن
(وصل في ٢٠ يناير)

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢

« إن سير جلبرت كليتون والمستر إيموس والمستر بترسون والمستر دوسون على أتم إتفاق معي وليس عندهم ما يزيدونه على الآراء التي أعربوا عنها من قبل . ولو أنني أرسلت إلى إنجلترا المستشارين كما اقترحتهم في تلغرافكم المؤرخ في ١٨ يناير لقوض ذلك مركزي إلى حد كبير . وخلق أن يحدث نفس هذا التأثير أن يطول ما يدل على التردد من جانب حكومة جلالة الملك . ويسود الآن « في مصر » النصيح بالمسألة والاعتدال تعلقاً بالآمال المتوسطة بالمستقبل القريب . ولكن هذه الحالة لا يمكن أن تدوم ، ومن أجل هذا كانت أهمية عدم إضاعة الوقت حيوية

« إستطلعت آراء المصريين المسئولين في دائرة واسعة وهم بالاجماع يؤيدون رأيي ويظهرونني عليه

« فاذا قبلت إقتراحاتي بلا إبطاء فآتي بمقتنع أنها ستؤدي إلى تسوية دائمة للمسألة المصرية . أما إذا رفضت فليست أستشف بديلاً منها سوى تدابير القمع التي تضطرننا في النهاية إلى ضم مصر . وما كانت مسائل « الحكومة » لتحل على هذا النحو . وخلق بمصاعب بريطانيا العظمى إذ ذاك أن تتضاعف كثيراً

٣٠ — من الفيلد مارشال فيكونت ألبني إلى المركز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٣ يناير)

« بالتلغراف القاهرة في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢

« نشر الوفد — ماعدا الاعضاء المنفصلين — منشورا مساء اليوم يدعو فيه المصريين أن يرفضوا التعاون بأية طريقة مع الانجليز ، وأن يقاطعوا كل البضائع الانجليزية إلخ . والمنشور مفرغ في قالب حاد وهو نحد مباشر لسلطتي

« وقد أمرت بتعطيل جميع الجرائد التي نشرته ، وعملت على منع إذاعته فيها عدا ذلك

« وأمرت بالقبض على موقعيه وهم : حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط وواصف غالي ومرقص حنا وعلوي الجزار ومراد الشريعي والثلاثة الآخرون أعضاء منتخبون حديثاً

« وقد أبرق وكيل روتر إلى لندن بالنص الكامل للمنشور

٣١ — من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي
(بالقاهرة)

« نبذة بالتلغراف وزارة الخارجية في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢

« إيماءاً إلى تلغرافكم المؤرخ في ٢٠ يناير

« إن الحكومة أشد ماتكون رغبة في الوصول إلى حل سلمي للالزمة الحاضرة
باقامة وزارة مصرية برياسة وزير له وطنية ثروت باشا واقتداره . وهي لاترى أن
هذا يكون مستحيلا إذا كان رائد الاحزاب كلها في عملها التقدير الواجب لاحساسات
الغير واعتقاداته ، ومع الرغبة الوطيدة في إيجاد حل شريف لكل من مصر وبريطانيا
العظمى على السواء

« ومع تقدير اقتراحاتك وماتلقيته من التأكيدات أتم تقدير ، فان مجلس الوزراء
يحس إحساسا قويا بأن حكومة جلالة الملك قد تكون بهذا قد نزلت عن مركز تعده
حيويا للامبراطورية . وإذا كانت هذه التأكيدات مقدمة باخلاص وكان يراد بها
أن تكون لها قيمة التعهد التام فلا ينبغي أن تكون هناك صعوبة لا يستطيع
تذليلها في صورة واضحة مقبولة . أما في شكها الحاضر فانها تتضمن التزاما
قد ينازع فيه فيما بعد بل وينكر ! وقد تستهدف بذلك حكومة جلالة الملك إلى إلهامها
بحق بالتخلي عن مركزنا الرئيسي بدون ضمانات للمستقبل . لانه إذا حصلت الموافقة على
إلغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلي ذلك فقد
نجد أنفسنا أمام أحوال لايسع حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يمضيا في
إقرارها فيما بعد . فيحدث ما هو أنكب مما نخاف أن يكون . وفي مثل هذه الحالة
تعود الموافقة على وجود الجنود البريطانية داخل البلاد — وإن كان هذا ضمانا
فعليا ضد الاضطرابات الخطيرة — عاجزة عن إثباتنا الحل السلمي الذي ننشده جميعاً

« وحكومة جلالة الملك على أتم رغبة في أن تكون المسائل المعلقة قاعدة لمناقشة حرة ودية بين الفريقين ولكن ينبغي أن يكون ذلك قائماً على شرط حصول التفاهم الصريح في النقط التي علفت عليها الأهمية الواجبة خلال الاحاديث التي جرت لك مع الساسة المصريين والتي ينبغي أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة تعريفاً أحكم لحدودها وأضبط

٣٢ — من المركز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي (القاهرة)

« نبذة بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٢

« يسر حكومة جلالة الملك أن تفد إليها حالاً لاطلاعها على آرائك

« هذا ومن حيث إن من المرغوب فيه على ما يظهر أن لا يكون ثم سوء فهم فيما يتعلق بسياسة حكومة جلالة الملك وموقفها الحاضر أو فيما يتعلق بالظروف التي دعت فيها إلى الحضور للمباحثة، فاتنا تنوي أن تصدر هنا يوم الاثنين ٣٠ يناير بياناً موجزاً للحالة ويسرنا أن تصدره في الوقت نفسه في مصر . أما نصه فوارد في تلغرافي التالي مباشرة

٣٣ — من المركز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي (القاهرة)

« بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ٢٨ يناير

« هذا هو بيان الحال المشار إليه في تلغرافي السابق مباشرة نرسله لنشره

يوم الاثنين

« دعى نخامة نائب الملك للذهاب إلى إنجلترا لكي يقدم لحكومة جلالة الملك

المعلومات الوافية ويبدى لها رأيه عن الحالة الحاضرة في القطر المصري ، وعماداً من

الخبرات بينه وبين الوزراء السابقين فيما يختص بحكومة هذه البلاد في المستقبل

« ويظهر أن هناك شعوراً في بعض الدوائر بأن بريطانيا العظمى قد رجعت أو

أوشكت أن ترجع عن موقفها المنسطوي على التسامح والعطف على أماني المصريين وأنها تسوي الارتفاع بمركزها الخاص في القطر المصري لاستبقاء نظام سياسي وإداري لا يتفق والحرية التي صرحت باستعدادها للاعتراف بها

« على أن الأمر ليس كذلك فإن سياسة حكومة جلالة الملك سواء أثناء وجود الوفد الرسمي المصري برئاسة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا بإنجلترا أو بعد ذلك ، مبنية على المبادئ الآتية :

« إن حكومة جلالة الملك في حين أنها لا تنوي مطلقاً أن تسلم تحت ضغط الاضطراب والعنف بما هي على استعداد لمنحه مراعاة لانه حق في ذاته ، فإنها قد جاهرّت بأنها مستعدة لأن تطالب من البرلمان البريطاني رفع الحماية المعلنة على مصر في سنة ١٩١٤ ، والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة ، والموافقة على إيجاد برلمان مصري وعلى إعادة وزارة خارجية مصرية ، وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التي تعدها إنجلترا شروطاً حيوية لمنفعة مصر ومنفعة الامبراطورية على السواء وهي :

« لا بد لها من الضمانات التامة الفعالة على :

« أولاً — أن تؤمن وصلات الامبراطورية التي تعد مصر موقعاً جوهرياً لها
« ثانياً — أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الاجنبية الضمانات التي تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى في الظروف الحاضرة

« ثالثاً — أن تجعل مصر في مأمن من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة . وبمجرد إبرام اتفاق يفى بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحكومة البريطانية ، فإن الحكومة البريطانية لن تتردد في عرضه على البرلمان البريطاني للتصديق عليه .

٣٤ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى الرئيس كرزون أوف كدلستن
(وصل في ٣٠ يناير)

« بالتلغراف ... القاهرة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢ »

« طبقاً لتعليماتك الواردة في تلغرافك الاول المؤرخ في ٢٨ يناير سأصل إلى لندن يوم الاربعاء ٨ فبراير عن طريق تريستا وسأغادر الاسكندرية يوم الجمعة المقبل وبرفقتي السير جلبرت كليتون ومستر إيموس

» وغداً الظهر أصدر البيان الذي يشتمل عليه ثانياً تلغرافيك المؤرخ في ٢٨ يناير

٣٥ — من المريكز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألتبى

وزارة الخارجية في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢

» يا جناب اللورد

« أرسل إليك مع هذا صورة من الوثائق الآتية :

(١) تصريح بانتهاء الحماية على مصر وستطلب حكومة جلالة الملك إلى البرلمان أن يوافق عليه

(ب) كتاب ترفعه إلى السلطان عند إبلاغ عظمته التصريح السابق

(٢) وحكومة جلالة الملك مقتتعة بأن أهل مصر سيثبتون أنهم أهل للاستقلال

الذى نالوه الآن وأنهم سيبرهنون باستعمالهم إياه على أن الثقة التى وضعت فيهم ليست فى غير محلها

« وأنى لك الخ .

كرزون أوف كدلستن»

« الوثيقة الاولى المرفقة بالتلغراف ٣٥

» تبليغ مر فوع إلى عظمة السلطان بواسطة المندوب السامي

» يا صاحب العظمة

١ — أشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض

عبارات المذكورة التفسيرية التي قدمتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر
مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف
٢ — ولقد نخل المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن
كثيراً من المصريين ألقى في زرعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها
القائمة على التسامح والعطف على الألمانى المصرية وأنها تتوي الاتفاق بمرکزها
الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى إدارى لا يتفق والحريات التي وعدت بها
٣ — إنه ليس شىء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل
أن الأساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها
بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكماً . وقد نصت المذكرة على أن
بريطانيا العظمى تود أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية
ومن مركز دولي

٤ — وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي
يلتزم مع حالة البلاد الحرة ، فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصها
على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر ، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع
القوات العسكرية . على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك
أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة . والامل وطيد في أن الأحوال
العالمية سائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة
سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات
المصرية لصيانة الصوالح الاجنبية

٥ — أما أن تكون إنجلترا راغبة في التدخل في أمور مصر الداخلية فذلك
ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا يزال تقول أن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن
ترك للمصريين إدارة شؤونهم . ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق التي عرضته بريطانيا

العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارة المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى إستخدامهما للتدخل في شؤون مصر ، وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة إتصال نستدعيها حماية الصوالح الاجنبية ٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن

رغبة في الحلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية ٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا فلا يمكن لاحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل . الذي يبلغون فيه مطمحاً ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر . أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرد الامن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الاجانب ، ويجعل صوالح الدول في خطر . وأنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيراً أي مساس بمطمحهم ، الاسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التي سبق بيانها . فان الحكومة البريطانية لم يكن غرضها إلا أن تضع حداً لتهديج ضار ، قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بشمرة الجهود القومية المصرية . ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير صالح القضية المصرية التي تستفيد من أن يكون بحثها في جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص

٨ - والآن وقد بدت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تغلب في الساعات الحاسمة ، فاني لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تتوي أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا وأني لعلني يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الاساس لحله المسألة المصرية حلاً نهائياً مرضياً

٩ - وليس ثمت ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقضلي لمصر

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية فالامر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري

« وإذا أبطأ لأي سبب من الاسباب إنفاذ قانون التضمينات (لإقرار جميع إجراءات السلطة العسكرية البريطانية) الساري على جميع ساكني مصر، والذي أشير إليه في التصريح الملحق بهذا ، فاني أود أن أحيط عظمتكم علما بأنني إلى أن يتم إلغاء الاعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية في جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية

١١ — قال كلمة الآن لمصر وأنه يرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد في أمرها بالعقل والروية لا بعامل الاهواء

« الوثيقة الثانية المرفقة بالتلغراف ٣٥

تَصَرُّفَاتُ مِصْرَ

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

« وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطوية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ — إنتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ — حالاً تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار جميع الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية البريطانية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر ، تلغي الاحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ — إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتي بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الامور وهي :

١ — تأمين وصلات الامبراطورية البريطانية في مصر

ب — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة

ج — حماية الصوالمح الاجنبية في مصر وحماية لاقليات

د — السودان

« حتى تبرم هذه الاتفاقات تبقي الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الآن »

٣٦ — سكرتير مجلس الوزراء يقدم تحياته إلى الوكيل الدائم لوزارة الشؤون الخارجية ويرسل إليه من هذا صورة مع التلغراف الذي أبرق إلى رؤساء وزارات المستعمرات المستقلة (الدومنيون)

« مكتب مجلس الوزراء »

« رقم ٢ حدائق ويتهول س ١٠ و ١٠ »

« ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ »

« الوثيقة المرفقة بالتلغراف ٣٦ »

« تلغراف من وزير المستعمرات إلى الحاكم العام لكندا وإلى حكومات أستراليا

وزيلنده الجديدة وإتحاد افريقيا الجنوبية

« دوتج ستريت في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ »

« من رئيس الوزارة (البريطانية) الى رئيس وزارتكم :
 « يسرنى أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قد قررت الآن بالاتفاق التام مع
 لورد ألنبي إصدار تصريح لمصر تنتهى به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة
 فيما يتعلق بالصوالح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر . وهذا التصريح
 مرسوم وفق الآراء التى أعرب عنها فى المؤتمر الامبراطوري وهو ينفذ المبادئ التى
 وضعت وقتئذ

« وقد أبلغتم من قبل شروط التسوية التى عرضتها حكومة جلالة الملك فى شهر
 نوفمبر مع الوثائق التى نشرت فى شهر ديسمبر . وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات
 أن استقالت الوزارة (العديلة) وأن حدثت اضطرابات صغرى فى عدة مدن قمت
 بسهولة وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية ، وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية
 ولاحداث إضراب عام بين مستخدمي الحكومة ولكنها لم تفز إلا بنجاح ضئيل
 وبعد عيد الميلاد مباشرة نفى زغلول زعيم التهييج الوطنى تحت الاحكام العسكرية
 لادائه أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون وهم الآن فى
 طريقهم إلى سيشل

« وفى خلال هذا مضى لورد ألنبي فى المفاوضات لتأليف وزارة وعرض فى يناير
 إقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الانجليزية) وخلاصة هذه الاقتراحات
 أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالا ، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة
 مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصوالح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر
 لمناقشات تدور فى المستقبل . وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لاسبيل إلى قبوله إذ
 كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة التى تلبت
 متى انتهت الحماية بلا أساس قابوئى ، وعلى الجملة تصبح رهنا بما قد يكون الوزراء
 المصريون على استعداد فى المستقبل للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات . ولذلك إقترحنا
 طريقة أخرى أعلن بمقتضاها إستعدادنا للإشارة على البرلمان بانتهاء الحماية متى عقد
 الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية . ولكن اللورد ألنبي

صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للسياسة المصريين وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة . فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته وقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية جداً

« ومن حيث إن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما فقد تقرر أن نمضي إلى إنهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد ، أرسلناه إليكم بالتلغراف مع هذا وهذا التصريح — مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة — يقرر المركز الذي ندعيه في مصر حيال كل الدول الأخرى ، ويسرد الأمور التي تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيوا لتأمين الامبراطورية . وقد أبقيت الحالة الراهنة في كل هذه الأمور . ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة في عقد اتفاقات خاصة فيها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح . وفي خلال ذلك يكون المصريون أحراراً في وضع أنظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانتهم

« ونحن تنوى في إبلاغنا جوهر هذا التصريح إلى الدول الأجنبية أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية في مصر لا يتضمن تغييراً ما في الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى في مصر . وفي نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وسلامتها . ولذلك فإنها (أي بريطانيا) ستحافظ دائماً بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التي اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها منفعة بريطانية جوهرية . ونحن بلفقتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هي محددة في التصريح الذي يعترف باستقلال مصر ، تنوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقض فيها أية دولة أخرى ، وأتينا نعد كل محاولة يراد بها التدخل في شؤون مصر من جانب دولة أخرى عملاً غير ودي . وأتينا نعتبر كذلك أي إعتداء على أراضي مصر عملاً عدائياً نرده بكل الوسائل التي لدينا

« وسيسلم اللورد اللنبي التصريح إلى السلطان في ٢٨ فبراير ، وسيقدم إلى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه . أما نصه فسيرسل إليكم في تلغراف على حدة

د . لويد جورج »



(مہر لہ الملک - فتوہ الاول)

جَلَالَةُ الْمَلِكِ فَوَّادٍ الْأَوَّلِ

« وبعد أن قدم اللورد ألنبي في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لعظمة السلطان (فؤاد الاول) الوثيقتين المذكورتين في الكتاب الايض مع خطاب اللورد كرزون رقم ٣٥ . وبعد أن ألف دولة عبد الخالق ثروت باشا الوزارة في أول مارس . وبعد أن أقر مجلس العموم تصريح الحكومة البريطانية لمصر في ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ ... بعد ذلك كله إتخذ سلطان مصر لقب « ملك » وأصدر جلالته في هذا الشأن مرسوماً هذا نصه :

« إلى شعبنا الكريم

« لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا ، وأنا لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجل الحمد على ذلك . ونعلن على ملاء العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال . وتتخذ لنفسنا لقب « صاحب الجلالة ملك مصر » ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية

« وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظيمة أننا لن

نالو جهداً في السعي بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم نخير بلادنا المحبوبة
والعمل على إسماد شعبنا الكريم

« وأنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد
لمصر ذكرى ماضيها المجيد (فؤاد)

« صدر بسراي عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة
١٩٢٢) رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ »

« ثم نشرت الصحف العالمية مذكرة إنجليزية هذا نصها :
« لوندرة في ٢٧ منه — في البلاغ الدوري الذي أرسلته الحكومة البريطانية
إلى الحكومات الأجنبية بخصوص إنهاء الحماية في مصر والاعتراف باستقلالها
أوضحت الحكومة الإنجليزية أنها لا تخول في المستقبل حمايتها للرعايا المصريين
المقيمين في بلاد آخر . ولكنها قالت إن إنهاء الحماية لا يتضمن أي تغيير في الحالة
الحاضرة بالنسبة لمركز مصر حيال الدول الأخرى . وعليه فإن بريطانيا العظمى
تعتبر عملاً عادياً كل محاولة أجنبية للتدخل في الشؤون المصرية وأنها ترد بما لديها
من قوة كل إعتداء على الأراضي المصرية (!) هافاس »

« وهذه المذكرة لا معنى لها إلا أنها إعتداء على مصر نفسها . وتحديد صريح
في مواجهة العالم كافة لحمايتها وانفراد بريطانيا العظمى وحدها بمراقبة مرافقها
مراقبة السيد للمسود والحاكم للمحكوم !

« وعلى أثر هذا نشرت جريدة الفيجارو في صدر عددها الصادر في ٢٥
أبريل سنة ١٩٢٢ حديثاً جرى بين مكاتبها مسيو ريمون ريكولي وجمالة

ملك مصر (فؤاد الأول) في ١١ أبريل . ولقد ترجمته ونشرته جريدة الأخبار بالقاهرة في حينه وهذا نصه نقلاً عنها :

« نلت شرف مقابلة طويلة مع جلالة الملك « فؤاد الاول » الذي لقب منذ بضعة أسابيع بلقب « ملك مصر » وهو لقب قد ترك منذ عشرين قرناً أي منذ آخر ملوك البطالسة وقد سنحت لي الفرصة بأن ألتقي بجلالته مراراً في باريس « إنه رجل قوي متين في أشد العمر — فهو في الرابعة والخمسين ولكنه أبعد من أن يظهر بهذا العمر — فأول ما يظهر للرائي منه أنه ذو عزيمة مطمئنة وطيدة « أما الهيئة فباشة سمحة ، وأما المقابلة فبصدر رحيب ، وكذلك المحادثة والنظرة تمان عن الصراحة . ومن مواهبه أن يصل سريعاً إلى معالجة الأمور الدقيقة وأن يعبر عنها دون إبهام ولا غموض

« وهو ابن حفيد « محمد علي الكبير » ابن إسماعيل ، ولم يكن يظهر أنه سيتولى الحكم . ولما أنزل أبوه من الأريكة رافقه في رحلاته ثم في إقامته في أوروبا وبدأ دروسه في جنيف ، وواصلها في المعهد العلمي العام في تورينو ، ثم في الأكاديمية الحربية حيث أدى إمتحان الضابط بكل نجاح

« واشغفه بالمسائل العلمية حول في مصر همه وماله إلى تأسيس عدة جمعيات علمية ومعاهد إجتماعية وإدماثها

« ومن أهم أعماله إنشاء الجامعة المصرية وجمعية الاقتصاد السياسي ومعهد الأحياء المائية وتولى إدارة الجمعية الجغرافية فأرسل فيها حياة قوية ... قال لي جلالته :

« إن الحوادث دعتنا إلى تولى السلطة ولم يكن لنا فيها أقل مطمع وأنت لا تجهل الذاروف التي ارتدنا فيها العرش . ففي أكتوبر سنة ١٩١٢ تطورت الحرب تطورا صعبا حتي كان الحتام غامضاً جداً ، بعد ما خرج الروس من الميدان وسقط في الشرق نصف رومانيا . ولكني لم أكن لأشك أقل شك في النهاية لطول

مدة إقامتي في أوروبا ، ولمعرفتي من وراء الملاحظات الفعلية التي كنت ألاحظها من أنه لا يقوم شيء بمقام الموارد والعقل والحالة المادية والادبية عند جميع الأمم المتحاربة فكنت دائماً موقناً بأن النصر يكون في النهاية للحلفاء

« وكنت أعرف أنه ليس في جانبهم الحق فقط ، بل القوة أيضاً . ولكن لم يكن الناس جميعاً ولا سيما في الشرق وهم بعيدون كثيراً عن ميادين القتال يفكرون مثلي أو يتسني لهم ذلك مثلي . ففي هذه الظروف قبلت تحمل عبء السلطنة المبهط »

« هذا كلام جلالته أما الذي لم يقله لي وعرفته مما سمعته حولي فهو أنه عند ماتوفي السلطان (حسين كامل) كان ارتقاء العرش مما لا يطمع فيه ، حتى أن الأمير الذي كان معداً لارتقائه وهو الأمير « كمال الدين حسين » أعان أنه متنازل عنه

« فأقدام الأمير قواد بكل شجاعة على القبول أجلي بل أنقذ حالة كانت في حرج شديد سواء كانت من جهة مصر أو من جهة الحلفاء . وهذا أمر ثابت يمكن تأييده « وبهذا حفظت مصر لنفسها شخصيتها الممتازة ، وصانت مبدأ سيادتها التي حارب في سبيل نيلها مؤسس الاسرة الحاكمة الآن « محمد علي » . وتلك السيادة ماقتت من عهده تزداد توطداً إلى أن توجتها الحوادث في هذه الايام

« ومن جهة أخرى فإنه قد حق لمصر أن تقيم حجتها بأنها كانت دائماً بلا انقطاع ولا وهن في جانب الحلفاء حتى في أشد الايام حرجاً وهذه الحجة كانت حجتها الاساسية التي بسطتها عند ما حان الوقت للمطالبة باستقلالها



« إستأنف جلالته الحديث معي بقوله :

« إنني لسعيد، بل فخور، بأن أكون أول ملك لمصر المستقلة . وكن على ثقة بأن

غالبية شعبي تشاطرنى هذا الارتياح . ولقد تسمع من هنا أو هناك بعض التحفظات والانتقادات بل الاحتجاجات ، فلا يؤثرن ذلك فيك تأثيراً يتجاوز حده . أليس من أول نتائج الحرية العامة وجود المعارضة ؟

« لقد مررنا وسنمر بساعات عصيبة، بل بساعات لامثيل لها ، ولكن شعبي يدعي

الآن لان يرى العالم أهو جدير أم غير جدير بالحرية التي يستعيدها ؟ وهل هو قادر على أن يتولى شؤونه بيده ؟ أما أنا فاني واثق بقدرته على أن يرضى حتى المتعنتين . « ألا إن المهمة التي أمامنا لمن أصعب المهام وأني لارياً بنفسى عن كل تسرع وعن كل

تنبؤ قد تكون نتائجه مما لا يقبل إصلاحاً » لقد ألقت الحكومة لجنة عليا لتضع مشروعا للدستور . وهذه اللجنة قد أخذت في العمل . وأنا الذي عشت زمنا طويلا في أوروبا يسرني أن يكون الوقت قد حان لاعطاء شعبي نظاماً دستورياً مماثلا لدساتير الامم الاخرى الحرة . على أن هذا النظام الدستوري ليس كما يظنون مخالفاً لروح التقاليد الاسلامية

« ويقصر المديح عما استحقه الماريشال النبي في مافعلته إنجترا معنا . فنذ بضع سنين وأنا على صلة به فلم يقع بيننا خلاف ، لانه رجل نزيه كل النزاهة ورجل الاستقامة والاخلاص المجسم . فهو قد درس حالة مصر بلا تحيز ولا أوهام . وكون له رأياً من تلباء نفسه . ولم تأصل هذا الرأي عنده لم يحوله عنه محول . فلم يتهيب المخاطرة بل أتى في الساعة الملائمة في إحدى كفتي الميزان نفوذه العظيم وهيئته الشخصية فرح قضيته . ولم يكن فضله قليلا فقد مرت أوقات حرجة كانت تتطلب شجاعة كبيرة وخلقاً ممتازاً حتى لا يتحول عن السبيل التي رسمها لنفسه

« فمن أجمل ما يرى أن يظهر الجندي الذي رفته الحرب إلى قمة النظام العسكري وقد كاله المجد والشرف مثل هذا المظهر السياسي »

« وبهذه الكلمات انتهى الحديث فخالج نفسي الاعجاب بأن أسمع من ملك المديح الكبير في رجل كان من الممكن أن يكون خصمه فلم يكن إلا صديقه » أه



« ونشرت جريدة السياسة التي تصدر بالقاهرة في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ »

بعنوان « صاحب الجلالة --- فؤاد الأول » الآتي نصه :

« يستيقظ جلالاته عادة ، كما قال لبعض المترين إليه ، في الساعة الخامسة صباحاً ولكنه شفقة ورأفة بموظفي القصر ورجال البلاط لا يغادر غرفه الخاصة إلا بعد ذلك بزمان غير قصير

« والواقع أن جلالاته يستيقظ في فجر كل نهار وبعد أن يستحم ويقضى فترة وجيزة في الرياضة البدنية يتناول فطوراً بسيطاً ثم يعتمد إلى مطالعة الصحف والمجلات. ولا نظن أن ملكاً آخر أو رئيس وزارة أو رجلاً من رجال الدولة يطلع على ما يطلع عليه جلالاته منها

« ويهتم جلالاته أولاً بالصحف المصرية فترفع إليه الصحف الكبرى العربية والفرنجية بمجرد ظهورها . ويطلع رئيس الديوان الملكي أو من ينوب عنه على بقية الصحف ويعرض على جلالاته المسائل الهامة التي ترد فيها وكثيراً ما تبلغ قصاصاتها أربعين أو خمسين صفحة

« ولا يفوت جلالاته شيء من تعليقات الصحف وأبحاثها في المسائل المختلفة حتى أصبح عارفاً بأساليب كبار الكتاب مطلعاً على ميولهم وأرائهم وكثيراً ما يراقب تغيرات البعض وتطورات البعض الآخر

« ويتلقى جلالاته عدا صحف البلاد عدداً لا يحصى من صحف العالم ومجالاته في مختلف الأبحاث بين تاريخ وعلوم وآداب وفنون. ويتلقى قصاصات الصحف في كل ما تنشره عن مصر في مختلف البلدان

« وهكذا فإن جلالاته على بينة من الحالة السياسية العامة . واسع الاطلاع على كل ما يقع في كل دولة من دول أوربا. وكثيراً ما يدهش من يتشرفون بمقابلة جلالاته من الدقة الكبرى والاطلاع العظيم في كل موضوع يتكلم فيه، بل في موضوعات عويصة ودقيقة أو قنية لا يخطر لانيان ببال أن وقت ملك يتسع لها

« ويبدأ جلالاته باستقبال من يحظون بالمثل بين يديه حول منتصف الساعة الحادية عشرة صباحاً وقد تستمر المقابلات حتى الساعة الثانية بعد الظهر . ويستقبل

جلالة الملك زائريه عادة في مكتبه الفسيح المشرف على قناء القصر إلا إذا كان الزائر ذا مقام كبير أو كانت الزيارة رسمية

« والملك كثير التلطف مع من يتشرفون بمقابلته، فلا يكاد الانسان يقضى في حضرته دقائق قليلة حتى يزول عنه الخوف والارتباك الذي يشعر به كل من يقابل ملكاً لا سيما إذا كانت المقابلة الاولى »
« وبلغ من تلافف جلالته ورقته وأدبه الجم الوفير أنه يتفضل فيقف متى دخل زائر ويتقدم لمصافحته

« وحديثه كله صراحة لا تصنع فيه . ولجلالته ذاكرة حاضرة جداً وكثيراً ما يتضمن حديثه تذكارات ماضية عن الاشخاص والاشياء

« ومكتب جلالته من « الاكاجو » على غط « لويس الخامس عشر » محلي بالبرونز وعلى جانب أحد المصاييح الكهربائية قطعة من الورق المقوى لا تتجاوز عشرة سنيمترات مربعة كتب عليها كلمة « الصبر »

« والصبر من فضائل جلالته التي لا تحصى — وليس لجلالته إلا فضائل — فان العقبات لاثنى من عزيمة جلالته وقد كان حاله هذا وهو أمير فكم من مشروعات نافعة للبلاد فكر فيها منذ عشرين سنة مثلاً ثم حالت الظروف دون تحقيقها ولكنه لم يتخل عنها بل ظل يعمل حتى أخرجها الى حيز الوجود . ولا يزال يحقق بعضها لخير البلاد وسعادتها ، وبعضها الآخر باق للفرص الملائمة

« وعلى أثر تناول طعام الغداء (في غير أيام الصوم) يستقبل جلالته رؤساء الديوان الملكي والدائرة الخاصة ويبعث المسائل التي تعرض عليه بكل دقة وعناية حتى الساعة الرابعة إذ يستأنف المقابلات الرسمية . ومتى وجد برهة قصيرة خرج للتنزه في حديقة القصر

« ورئيس الوزارة يعرض على جلالته أمور الدولة ويتولى جلالته رئاسة جلسات مجلس الوزراء بانتظام ، ويرسل إلى جلالته جدول الاعمال ومذكرات أعضائه

بالمسائل المعروضة قبل الاجتماع بثلاثة أيام فيتولى جلالته بحثها ودراستها بنفسه بدقة ويحدث أحيانا أن جدول الاعمال يحوى أكثر من مائة مسألة . وملاحظات جلالته دائما فى منتهى الدقة وإصالة الرأى

« ومتى انتهت المقابلات الرسمية يستأنف جلالته إستقبال موظفى ديوانه ودائرته الخاصة ويبحث معهم فى المسائل المختلفة حتى الساعة الثامنة مساء أحيانا . ويقضى بعد ذلك زمنا فى الكتابة والقراءة ثم يعمد بعد الانتهاء من جميع الاعمال إلى تناول عشاء خفيف ، ومتى أنتجز أعمال الدولة على خير حال ينتهى دور الملك ويبدأ دور رب الاسرة ودور الاب البار بخير أبناء أنجبوا . حفظه الله وحفظهم لهذه الامة » ... أه

« ونشرت جريدة الاتحاد بعددها الصادر فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بعنوان (جلالة الملك فؤاد الاول) تعريب مقال كتبه مستر « برسى هويت » هذا هو نصه بالحرف الواحد :
« قالت هذه الجريدة :

« المستر برسى هويت معروف للقراء ، وخاصة لمن كان له إتصال منهم بالجامعة المصرية . فهو أستاذ الآداب الانجليزية بها وواضع كثير من الروايات عن مصر وغيرها من البلاد ، وله بمصر خاصة صلة يرجع تاريخها إلى سنوات عديدة . فان تكلم فأنما يتكلم عن خبرة ودراية ، وقد تفضل جنابه فأرسل إلى مجلة الاسفكس بمقال كس نفيس ألم فيه بطرف من تاريخ حياة مولانا جلالة الملك ، وقد نشرته المجلة المذكورة فى عددها الممتاز الذى خصصته لسياح . ولما كان المقال يتضمن معلومات ثمينة يشوق القارئ الاطلاع عليها لمعرفة مآثر جلالة الجالس على عرش مصر — رأينا أن ننقله إلى القراء بنصه وفصه . قال المستر هويت :

« لا يزال الناس يجهلون مبلغ ماتدين به مصر خاصة والعالم عامة لجلالة الملك فؤاد الذي قدم لبلاده خدمات جليلة عديدة قبل تبوئه أريكة الملك بعدة سنين . ويستطيع من يرجع البصر إلى الماضي أن يري الغاية التي كانت تطويها حياته بلا انقطاع . فقد أدرك جلالته في باكورة حياته - كما أدرك سلفه العظيم « محمد علي » من قبل - أن مصر إذا كان عليها أن تتبوأ مركزها - كما تبوأته الآن على التحقيق في طليعة الدول الإسلامية باعتبار كونها أكثرها أخذاً بأسباب الحرية والتقدم - فلا بد من أن تعد نفسها لهذا الجهد الصادق وأن تبدأ قبل كل شيء بأنشاء نظام حكومي إداري ملائم لخلق شعبها بحيث لا يتنافر مع التقاليد الإسلامية . وقد جاء مولد جلالة الملك فؤاد ونشأته الأولى فيها . لهذا العمل الكبير

« فهو ابن الخديوي إسماعيل ، وحفيد إبراهيم باشا ، وحفيد النابغة « محمد علي » ولد جلالته في قصر الجزيرة في ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ . وهو تاسع من تبوأ العرش من الأسرة العلوية التي أسستها عبقرية سلفه العظيم . وقد قصد الأمير إلى أوروبا في ميعة الشباب حيث بدأ الدراسة في جنيف ، ثم ما لبث أن التحق بالمجمع الدولي في تورينو وقد أخذت نشأته بطبيعة الحال إتجاها عسكريا . فما وافت سنة ١٨٨٥ حتى أكب على الدراسة في الأكاديمية العسكرية المشهورة في تورينو وهناك أتم دروس المدرسة الطوبجية العملية والهندسة العسكرية . ثم التحق بالجيش الإيطالي الذي يشغل فيه مركزاً رفيعاً ، وعين ضابطاً في الأورطة الثالثة عشرة من طوبجية الميدان التابعة لحامية روما . وفي سنة ١٨٩٠ إختارة سلطان تركيا ليكون ملحقاً عسكرياً للسفارة العثمانية في فيينا .. وكان الأمير الشاب أينما يذهب يحصل على تجارب نافعة ويوجد له أصدقاء . وكانت علاقاته بالأسرة الملكية الإيطالية - ولا يزال - في منتهى الوداد ، وفي هذا مزية كبرى لمصر . وما كادت قدم الأمير فؤاد تطلأ أرض مصر بعد عودته من أوروبا حتى ظهر مالنشأته العسكرية من فوائد جليلة إذ رقي في الحال إلى درجة قائد فرقة

في الجيش المصري، ولكن ما لبثت أن استهوتته واجبات أخرى فاعتزل مركزه الرفيع هذا ليتفرغ لتحسين بلاده من الوجهة العلمية والتهديبية والخلقية

« إن الاعلان الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ بتنفيذ تصريح ٢٨ فبراير الذي بمقتضاه أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة، هو أكبر حادث يستحق الذكر — لا في تاريخ مصر الحديثة وحدها ، بل وفي تاريخ مايكها الذي لم يقصر في قبول أعباء هذه المهمة الشاقة التي لم يطمح إليها شخصاً يوماً من الايام . وقد حدث الشيء الكثير منذ ذلك الاعلان . بيد أن مصر قد واصلت تقدمها هذا فضلاً عن أن ثقتها بملكها كثيراً ما أعانتها على تخطي الاوقات العصيبة التي اعتورتها . وهناك أيضاً حقيقة ينبغي أن لا ينساها الانسان تلك هي أن خصائص جلالة الملك العقلية والخلقية وهى خصائص كانت بارزة طول حياته ، قد زادت بها تجارب الملك قوة :

» نعم إن الثقافة المتنوعة والآداب الكريمة الخلاصة موجودان علي حالهما ، ولكن ولع جلالته بالانصاف ومضاء عزيمته كما يرى ، قد ازداد بمرور الايام وكثرة التجارب ، بينما حصافة رأيه وبعد نظره قد تضاعفا بفضل عناء الاعمال ومزاواتها

« وبعد فقد حان الوقت — علي ما يظهر — للامام بطرف من الاعمال النافعة التي قام بها جلالة الملك فؤاد . قالى سنة ١٩٠٦ لم تكن مصر قد خطت خطوة في سبيل التربية العالية . وقد كان العقل المصري شاعراً بذلك النقص ، ولكن فضل العمل لسد ذلك النقص بقي محفوظاً للامير فؤاد الذي أصدر نداء إلى الشعب لم يمر عليه ما يقرب من عامين حتى اجتمع لديه ٢٠٠٠٠ جنيه . وبفضل هذا الجهد ولدت الجامعة وصار الامير فؤاد رئيساً لها إلى سنة ١٩١٣ . ولا يزال الكاتب يذكر بالاعجاب نشاط جلالته الذي لم يكن يعرف الملل وبعد نظره العملى ولباقة في السير في طريق الفلاح بهذا العبء الشاق في وجه الجمود وقلة الاهتمام العام ، وليس شك في أن الفضل في إنشاء الجامعة الاميرية الجديدة ، التي أصبحت الجامعة المصرية كلية للاداب فيها ، يرجع معظمه إلى غيرة جلالته علي التعليم العالي !

« وبينما كان جلالته يهتم جد الاهتمام بتعليم شعبه. تعلّياً راقياً لم يفته في الوقت نفسه إدراك حاجة الدهماء . وليس من يشعر أكثر منه بالحاجة القصوى إلى إدخال نظام التعليم الاجباري . ذلك لان جلالته يعلم جيد العلم أن ضعف الدولة هو في جهل شعبها بصفة عامة ، ولذا يصح أن ينتظر الانسان أن ينقص عدد الاميين باطراد في خلال السنوات القليلة المقبلة وهم الذين تبلغ نسبتهم إلى نسبة الاميين في روسيا

« ولطالما واصل جلالته العمل لتحقيق هذه الغاية السامية قبل أن يتبوأ العرش بعشرين سنة على الأقل ، وقد كان يعمل بالرغم من المعاكسة المنطوية على الحسد والجمود العام على اختلاف أنواعها إذ قد وقف حياته على هذا العمل الكبير ، وأخيراً تغلبت الشجاعة ومضاء عزيمته . ولقد صرح جلالته يوماً ما فقال : « ليس شيئاً كبيراً أن يصير الانسان أميراً ، إنما المهم أن يكون الانسان نافعا » ولعمري أن الاقدام والجهد اللازمين لإنشاء جامعة ترسل بعثة من طلابها إلى أوروبا وإيجاد مكتبة لها تحتوي على ١٥٠٠٠ مجلد، ووضع أحدث الانظمة لها وتنفيذها — كل ذلك ليعتبر عملاً كبيراً وجهداً خارقاً ان ينسأه التاريخ لجلالته

« على أن هناك معهداً نافعا آخر مدين بحياته النشيطة الحاضرة إلى جلالة الملك فؤاد ألا وهو الجمعية الجغرافية ، التي أنشأها المغفور له إسماعيل باشا في سنة ١٨٧٥ فهذه الجمعية قد تمت على يديها أمور نافعة في الايام الحالية . وحسبك أن معظم كبار الرجالين الاقريقيين يمتون إليها بصلة . بيد أن دائرة عملها أخذت تضيق تدريجياً باقتراب نهاية دور الاكتشافات العظيمة في أفريقيا . ولم تحل سنة ١٩١٤ حتى شارفت الجمعية الموت الطبيعي ولكن الامير فؤاد تدخل في الامر فنجح بفضل ماركب فيه من تقوى وغيره في إنعاش المعهد الذي خلفه والده

« وسرعان ما عدلت أنظمة الجمعية وصب منهاجها في قالب حديث . ثم توجهت عنايته إلى إنشاء متحف الاجناس البشرية

« وتختص الجمعية المذكورة بدراسة وادى النيل والاراضي المجاورة له . وقد

بلغ قلم الخرائط درجة مرضية ، ونشر أعمالاً على جانب عظيم من الاهمية . وفي الواقع لقد وصل هذا المعهد بفضل رعاية جلالة الملك فؤاد إلى درجة يحق أن تباهى بها مصر أمة مملكة . وأن في اجتماع المؤتمر الجغرافي في الشتاء الفائت في مصر — وهو نجاح باهر وحث على التشجيع — يرجع الفضل فيه إلى جهود جلالته . وما ذلك إلا مثال بارز وبرهان محسوس على مقدرة جلالته وولعه بالشؤون العلمية

« وثمة معهد آخر يرجع الفضل في إنشائه إلى حصافة رأي جلالته ، ألا وهو معهد الاحياء المائية في الاسكندرية

« فمصر مع أنها دولة ذات ساحل عظيم يمتد على شاطئيه بحرين — لكل منهما خصائص طبيعية وحيوانات معينة تختلف عما في البحر الآخر — لم تستفد أية فائدة من هذه التركة البحرية ولم يعرف الرأي العام في مصر — باديء ذي بدء — فائدة هذا المشروع ! أضف إلى ذلك أنه أعوزه التشجيع والتأييد العام ، لان الفوائد التي كانت تنتظرها البلاد منه لم تكن عاجلة . ومع ذلك فقد فازت جهود الامير فؤاد . فقد تم الاتفاق نهائياً على البرنامج الذي درسه الامير دراسة تفصيلية ، وقد تقرر فيه أن الغرض من إنشاء هذا المعهد هو دراسة الحيوانات والنباتات الموجودة في المياه المالحة الواقعة على الشواطئ المصرية وفي مياه النيل والبحيرات والبرك . والمشروع باختصار مشروع جامع لذلك . ولا يمر زمن طويل إلا يكون قد ألقى ضوءاً كشافاً على الموضوع الخاص بعلم الحياة المائية الذي أنشئ المعهد من أجله . ومنذ أن تبوأ جلالته أريكة الملك لم يتأخر عن إظهار اهتمامه الشديد بهذا المعهد بالرغم مما لزم تلك الفترة العصيبة التي اجتازتها البلاد من مشاغل وأزمات . وقد كتب اللورد أللبي في تقريره عن سنة ١٩٢٠

« إن معهد الاحياء المائية مدين بوجوده إلى همة عظمة السلطان (فؤاد الاول) ونظراً لما لهذا المعهد من المزايا المادية والفائدة العلمية السامية ، أفلا يحق مع هذا للانسان أن يعبر عن إعجابه العظيم بمشئ هذا المعهد الجليل »

« وقد جئنا بما فيه الكفاية للدلالة على ما لجلالة « الملك فؤاد » من اهتمام ذكي ونظر بعيد وهمة لا تعرف الملل في سبيل نشر الفنون والعلوم . على أن من يعرف جلالاته لم يخامر الريب في ذلك لحظة واحدة ، ولكن الجمهور وخاصة الذين يتكلمون الانجليزية لم تتح لهم الفرصة للوقوف على ما أظهره جلالة الملك من إناة وبعد عن الاثرة والانانية . وأنه لفي الاستطاعة تخصيص مجلد بحاله لهذه الجهود المتواصلة التي كان فيها خير الشعب المصري رائد مليكه والغاية التي جعلها نصب عينيه » ومع ذلك فان تاريخ حياة جلالاته لم يخل من مسحة من الخيال . فقد حدث أمر يكاد يصبح نسبياً منسياً بين الحوادث الاخرى التي مرت أمامنا . ففي سنة ١٩١٣ أي في إبان الانقلاب السياسي الذي أعقب الحربين البلقانيتين جس نبض الامير فؤاد على ما يظهر في احتمال تبوؤه عرش ألبانيا ، وهي موطن سلفه النابغة محمد علي . ولا ريب في أن روابط الدين والعطف بين الاسرة العلوية والشعب الالباني هي التي أوحى بهذا الاقتراح ، ولكن لحسن الحظ شاءت العناية أن تحفظ جلالاته لمصائر أسمى وأنبى . وعلى كل حال فان الحادث السالف الذكر يصح أن يقال إنه كان من الحوادث التي كان يحتمل أن تغير وجه التاريخ . فالمطامع السياسية البحتة لم تجد لها سبيلاً إلى حياة الامير فؤاد ، لانه — كما يشهد كل من تتبع تاريخه — لم تطمح نفسه إلا إلى الأعمال الاسمي والارشاد والاعود بالمنفعة كتجسين معاهد بلاده العلمية والانسانية والاجتماعية ، وتحسين طرق المواصلات والصحة والقوانين العامة فيها . فسياسته بصفته ملكاً رمي إلى توطيد مركز مصر على أساس ثابت دائم وأن يترك الاجيال المقبلة ركة خليفة بتقاليد القديمة

« إن سنوات حكمه الثمان التي مرت في تاريخ مصر الوطني قد آتت أطيب الثمرات ، ولقد وجد جلالة الملك نفسه كفواً للمهمة العظمى التي أقيت على كاهله ولا يمكن أن يكون للانسان مطمع أسمي ولا أنبل من خدمة بلاده .

« إن لمصر الآن حاكماً متوراً شديداً وطنياً . ويظهر أنها بعد هذه التقلبات

قد وصلت إلى النقطة الحاسمة في مصيرها . فلقد أصبحت أمام طريق جديد ينبغي أن يكون واضحاً ومستقيماً بفضل إرشاد صاحب الجلالة وأنها لن تستطيعها أن تنظر إلى المستقبل بعين ملؤها الأمل والثقة بالرغم من ملابسات السياسة العصرية وتقلباتها . . . » اهـ

جَلَالَةُ الْمَلِكَةِ

« إن جلالة ملكة مصر الحالية لسيدة من أرقى سيدات مصر علماً ومن أسماهن نسباً وحسباً

» هي كريمة أحد وزراء مصر (عبد الرحيم صبري باشا) وجدها الأبو أحمد صبري باشا كان كذلك وزيراً . والسيدة والدتها كريمة شريف باشا وزير مصر الأكبر . وجد والدتها الأموي هو الكولونيل « سلف » الذي كان رئيس ضباط أركان الحرب في الجيش المصري في عهد محمد علي الأول » وبقيادة الأمير العظيم إبراهيم باشا

« ولقد اعتنق الكولونيل « سلف » الدين الإسلامي وبذل باسمه (سليمان باشا الفرنساوي) ذلك الذي أقامت له مصر تمثالاً في الميدان المسمى باسمه في القاهرة ..

النتيجة

« ما فتئت الامة المصرية تعمل بجميع الوسائل الشرعية لفتح سبيل حريتها والحصول على الاستقلال التام لمصر مع سودانها وماحقاها بلا شرط ولا قيد . فهل في تصريحات إنجلترا تحقيق ذلك الاستقلال المرجو لمصر ؟

« كلا . إن هذه التصريحات لا تحقق الاستقلال إلا من وجهة الحق ولكنها من وجهة العمل خالية منه إصالة . وإلا فهل يعقل أن استقلال بلد يوجد في آن واحد مع احتلاله بجيش أجنبي ؟ هل يعقل أن مصر تكون بلدا ذا سيادة بينما يدير الانجليز شؤون سودانه ؟ أيمكن القول بأن ادعاء الانجليز حماية الأجانب في مصر يتحقق معها استقلال سيادتها ؟ وهلا ينتج بالبداهة من إدعاء إنجلترا أن لها منافع خاصة في مصر أنها تضرر تقييد استقلالها ؟

« ثم هل يمكن أن يسلم لمصر استقلالها بينما تمكن إنجلترا لنفسها في الارض بحجة حماية الوصلات التي بين أجزاء امبراطوريتها ؟

« إننا لو قارنا بين مصر المستقلة إستقلالا داخليا قبل احتلال إنجلترا لها ، وبين مصر الحالية التي يقال إنها مستقلة إستقلالا تاما ، لوجدنا أن

أرض الاولي ما كان يحتلها أي جند أجنبي ، ولا يراقبها أو يرمقها أي مكتب لتلغراف لاسلكي ، ولا يدير أمورها مستشار أجنبي ماليا كان أو قضائياً ، ولا تتدخل أية سلطة في أعمال حكومتها إلى حد الاشتراك أو الاستبداد بأدارة سودانها !

« إن مصر المستقلة إستقلالاً داخلياً ما كانت تهان بادعاء دولة أجنبية حق حماية الأجانب والأقليات في أرضها وحق مدافعة كل اعتداء أو تدخل أجنبي في شؤونها ، بينما نجد مصر المستقلة إستقلالاً تاماً (علي ما يقال) توضع في آن واحد تحت الوصاية المذلة للكرامة !

« كلا . إن إنجلترا لم تعترف بالاستقلال الحقيقي لمصر ! ولقد احتجبت الأمة المصرية بأسرها أحزابها وجماعاتها على تصريحات رجال إنجلترا الغامضة معلنين أن مركز مصر لم يتغير وأن إنجلترا لا تزال مغتصبة إستقلال بلاد الفراعنة !

« لا ندرك أن الأمة المصرية الواثقة من قيمتها الأدبية ومركزها الفكري تطمئن نهائياً لاستقلال متصنع لا يقبله الذوق السياسي السليم أوليست الشرائط التي اشترطتها إنجلترا مثيرة للخواطر ؟ وعلى الأخص مادامت وسائل الشدة والعنف لا تنفك تجري في مصر تحت لواء الاحكام العرفية البريطانية ؟

« وها هم أولاء أمراء مصر الذين يعينهم قبل غيرهم إستقلال وطنهم

قد وجهوا خطاباً مؤثراً إلى صاحب العظمة سلطان مصر في ١٢ مارس سنة ١٩٢٢ هذا نصه :

« إلى صاحب العظمة « فرّاد الاول » سلطان مصر والسودان
يا صاحب العظمة

« إن أعز أمانينا نحن الموقعين علي هذا سلالة « محمد علي » كانت علي الدوام تحقيق العمل العظيم الذي ما انفك يواليه جدنا الا كرم مدة حكمه المجيد في سبيل استقلال مصر . ذلك العمل الذي شاطرته الامة المصرية فيه بكل أقدام ، كما يشهد التاريخ بذلك . وأتانا مازلنا نستمد حياتنا من أسمى الشهور بالتضحية نحو وطننا العزيز ونحو أمتنا المحبوبة ، وسنبقى مرتبطين بهذا العرش الذي بالاخلاص والولاء له نكون جديرين بشرف الانتساب لاشهر وأخلص خدام مصر (محمد علي الاول)
« لذلك فلتسمح لنا عظمتكم بأن نقدم لها اليوم هذه العريضة متأكدين أننا العربون الصادقون عن أمانى الامة

« يا صاحب العظمة

« أظهر إخواتنا المصريون الابطال منذ عدة سنين ولاءهم جسماً وروحاً دون أن يرضوا بدمائهم لاسترداد حقوقهم المقدسة وإدراك الاستقلال التام لبلادهم . وهاهي الساعة قد اقتربت حيث استرجع العدل حقوقه . وإن مطالبتنا برد حقوقنا ما كانت مجهولة زمناً طويلاً ، ولذلك أعترف للامة ببعض حقوقها وأن مصر بفضل أبنائها قد ظفرت بحريتها . وأنا نرجو أن يكون هذا الاستقلال أبدياً

« إن الجهد الوطني الذي بذلته أمتنا الباسلة ، هذه التي تفخر بالانتساب إليها يبقى على الدوام أشرف صفحة لمجدنا الوطني . . .

« وكذلك الواجبات التي ورتناها عن جدنا العظيم تجتم علينا أن نكون أول المتحدين أمام التضحيات التي يتطلبها الدفاع عن حقوق وطننا . وأن عظمتكم المتبوثة عرش « محمد علي » المسئولة قبل الجميع عن تقدير أهمية هذه الواجبات . فإذا نحن

قدمنا لعظمتكم هذه العريضة فليس أغرض أن نلفت نظر عظمتكم الكريم إلى هذه الامور — حاشا أن نجسر على ذلك — إنما غرضنا أن نضم أصواتنا إلى المطالب الشرعية التي أجمعت عليها الامة المصرية .. وهي :

أولاً — إعلان استقلال مصر مع سودائها وسيادتها التامة في الداخل والخارج
ثانياً — تخويل جماعة وطنية حق مناقشة الرسالتين اللتين قدمهما المتدوب السامي البريطاني نيابة عن حكومته للحكومة المصرية والرد عليهما
ثالثاً — أن يكون من حق الجماعة الوطنية وحدها أن تحضر مشروع الدستور

رابعاً — أن تجرى الانتخابات بكامل الحرية بعد إلغاء الاحكام العرفية وإعلان حرية الصحافة والعفو عن المعتقلين السياسيين وعودة المتفنين
« إن بقاء الاحوال الحاضرة مع وجود الحيوش البريطانية في مصر مما يؤدي الاستقلال لان هذه الاحوال لا تستوي هي ومبادئ الحرية الشخصية
« هذا هو نداء وجداتنا الذي رأينا من واجبنا أن نشرك فيه عظمتكم
« وأتأ مازلنا على الدوام الخدام الصادقين للعرش الذي شرفه جدنا الاعلى بأعماله الخالدة ونؤكد لعظمتكم بكل احترام ولاءنا العظيم لذاتكم المبهجة

إسماعيل داود	كمال الدين حسين
فاضل عثمان	محمد علي
عباس إبراهيم حليم	يوسف كمال
علي فاضل	عمر طوسون

« عمر إبراهيم »

.....

« يدل هذا الكتاب الذي وجهه أمراء مصر إلى رئيسهم وحاكمهم بالشرعي على أن مركز مصر لم يتغير من الوجهة السياسية وأن حقوق مصر

في الأستقلال، تلك التي اغتصبتها إنجلترا لم تعد حتى اليوم سيرتها الأولى !

.....

.....

.....

« إن ملك مصر « فؤاد الأول » المشهود له بالتبصر والحكمة والذي لا يمكن أن يخدع بطلاء المظاهر ، لاشك يعلم أن أصدقاء مصر الحقيقيين هم الذين يدافعون بعزم وصراحة عن حقوقها ، عاملين لفتح سبيل استقلالها التام

« وما مثل الخديوى إسماعيل بعيد ! ذلك الذي نالت مصر من مظاهر الملك في عهده أكثر مما هي عليه الآن — بالرغم من التصريحات البريطانية الحديثة — فإنه اعتقد في إنجلترا المحبة والوفاء ! ولكنه ما أدرك حقيقة أمرها إلا بعد أن علم أنها كانت أولى الدول العاملات على عزله !

« إن إسماعيل الذي وثق بشرف إنجلترا الخادعة قد منحها مراكز سامية في حكومة مصر والسودان وخولها باتفاقية سنة ١٨٧٧ حق تفتيش المراكب المصرية في البحر الأحمر منعا لتجارة الرقيق !! .. ولقد كان من جراء هذه المنافع الخاصة التي قدمها إسماعيل لإنجلترا أن هيأت أسباب عزله ثم احتلت هي نفسها بلاده ولا تزال تحتلها !!

« ألا إن السياسة الانجليزية لا تحترم إلا الذين يدافعون عن أنفسهم

بدفع عدوانها الجريء !

« إزدادت دمعشة العالم بأسره على أثر المذكرة التي قدمتها إنجلترا للدول لمناسبة إلغائها حمايتها الباطلة لمصر ! فأنها بتعرضها لحماية الاجانب في مصر قد فرضت أن جميع الدول الاخرى لاقدرة لهم على حماية رعاياهم ... ! ألا إننا نحن الفرنسيين ليأخذنا الضحك حتى نسلنقى من كثرة الأذعاءات الانجليزية في وادي النيل ! لا نناولله الحمد قادرون على أن نكون حماة صوالحنا عند ما ندعو الحال للدفاع عن العدل أو أجرائه مجراه ! »
 « أجل إننا نحن الفرنسيين لا نرضى أبداً أن تحمى إنجلترا صوالحنا في مصر ! لذلك كان أول صوت ارتفع في وادي النيل على أثر المذكرة والتصريح اللذين قدمتهما إنجلترا لسلطان مصر هذا الصوت الفرنسي، ثم تلاه الصوت الإيطالي . وهذا هو نص احتجاجهما :

(احتجاج الجالية الفرنسية)

« القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ »

« إلى مسيو . . جايار الوزير المفوض والوكيل السياسي لفرنسا في مصر »

« سيدي الوزير »

« إن الانباء البرقية الاخيرة الآتية من لوندرد بخصوص المفاوضات الانجليزية المصرية قد أثارَت في الجالية الفرنسية بالقاهرة تأثراً يجب علينا أن نقصحه لجنابكم »
 « وضعت الحكومة البريطانية بين التحفظات المقيدة للسيادة المصرية حماية الصوالح الاجنبية مدعية حق توليها وحدها دون أية دولة أخرى ! »
 « ولما كانت هذه الصيغة غير واضحة تمام الوضوح وكانت تحتل كل تأويل ، كما تحتل كل إسراف ، فأنتا نعتبر أنه في أي حال من الاحوال لا يمكن لحكومتنا أن تقبل هذه الصيغة قبل أن تحدد معانيها بصفة محسوسة ! »

« ومع هذا فأتنا لو افترضنا لهذه الصيغة أضيق ما تحتل من المعاني لما استطعنا أن نتصور أن الصوالح الفرنسية — عامة كانت أو خاصة — يمكن الدفاع عنها أو « حمايتها » بواسطة حكومات أخرى غير حكومة الجمهورية (الفرنسية) !
« علي أن في مجرد قبول مثل هذا النظام « نزولا » غير مقبول ، سيما وأن

إتصارنا قريب العهد منا

« وفوق هذا ، ومن جهة عملية محضة ، يسوغ لنا أن نتساءل عما تؤول إليه صوالحنا إذا كانت متناقضة مع صوالح رعايا الدولة الحامية !

« وفضلا عما تقدم ، ياسيدي الوزير ، فاتنا نعتبر من الحكمة والمنفعة أن لا يمس قط بأي مساس نظام الامتيازات الاجنبية كما كان قائما في سنة ١٩١٤

« إن هذا النظام ، المتمم لحسن الحظ بالانظمة المختلطة ، قد أكد الحرية والمساواة أمام القانون لجميع الاجانب على غير استثناء

« وبفضل هذا النظام إستطاعت الجاليات الاوربية أن تعيش في مصر وأن تعمل فيها بدون خوف ولا عراقيل وأن تعاون بأوفر قسط في ترقية ورفاهية القطر المصري مشتركة بذلك فيهما على السواء

« ولهذا فان جميع الجاليات — حتى الجالية البريطانية نفسها بعد استثناء الموظفين متفقة على أن هذا النظام المناسب جداً لمصر لا يمكن إلا أن يبقى !

« والمصريون على مثل هذا الرأي حتى من كان منهم أكثر تطرفا !!

« وفي النهاية يجب أن يعترف بأن التجارب التي حاولوا الالتجاء اليها منذ ثلاثة

أعوام لم يكن من نتيجةها إلا الفوضى وفقدان الامن ووقف الاعمال !

« وعلى هذا فأتنا نرجوكم أن تفضلوا ، مع تسجيل احتجاجنا ، بإبلاغ حكومة

الجمهورية أماني الجالية الفرنسية في القاهرة بخصوص المحافظة على نظام الامتيازات

الاجنبية في مصر

« وتفضلوا ، ياسيدي الوزير ، بقبول تأكيدات أعظم اعتبارنا لمقامكم !

نائباً الجالية الفرنسية

ا . ت . كاتيري — ج . قاله

(احتجاج الايطاليين)

« الاسكندرية في ٢٨ فبراير : تلقت الغرفة التجارية الايطالية نظر حكومتها إلى الاضرار الجسيمة — سواء أكانت إقتصادية أم كانت سياسية أو أدبية — التي يمكن أن تتجم في مصر ، بل وفي حوض البحر الابيض المتوسط الشرقي من نقل حماية الصوالمح الايطالية إلى أية دولة أجنبية كاتمة ما كانت . والغرفة تطلب من الحكومة الايطالية أن تحفظ لنفسها حق المخارة مباشرة مع الحكومة المحلية التي تشكل نهائياً في هذا البلد !

« وأن مسألة الضمانات لغروورية لحماية صوالمحنا المهمة ...

التوقيع . ن . فردوناتو

رئيس الغرفة التجارية الايطالية »

« كل فرنسي وكل إيطالي وكل أجنبي من أي جنس كان ، مستمتع بالامتيازات في مصر يقر هذه الأسانيد !

« ولنتساءل هل لآنجلترا منافع خاصة في مصر ؟

« لاريب في أن لها تلك المنافع التي استولت عليها باغتصاب الحق وسلب العدل وانتهاك حرمة الحرية في مصر !

« وليس من شأن هذه المنافع في النظر الدولي أن توجد لآنجلترا امتيازاً ! ويمكن اعتبارها غير موجودة لعدم تأييد المعاهدات والتعهدات لها !

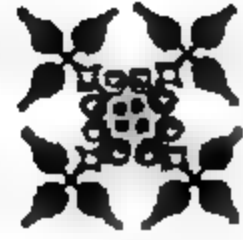
« إن الدول في مصر كلها متساوية في الحقوق وما إدعاء إنجلترا بأن لها وحدها منافع خاصة في مصر إلا تأييد لرغبتها الذاتية في ابتلاعها، وهل يقبل متفكر ذلك ؟ »

« إذا كانت إنجلترا عازمة حقيقة على أن تعمل بشرف واستقامة إزاء مصر تسكيناً لثائرة وطنيتها الهاشجة بكل حق ، فلتترك الدول يشاطرنها الضمانات التي تؤكد إستقلال مصر التام هي وسودانها . تلك الضمانات التي معها تتحقق حيدة مصر »

« إن إنجلترا بتسوية عادلة تستطيع أن تتأكد من محبة الامة المصرية الخالصة وتثق في آن واحد بالدول العظمى المشرفة على البحر الأبيض المتوسط . تلك التي لا تخدعها المحلات البريطانية ، والتي لاستقامتها لها الحق في أن تطالب إنجلترا بالاستقامة !! »

« إن قيمة « مصطفى كامل » العظيمة بوصف أنه محي الوطنية المصرية كانت في استرشاده بالماضي ليجاهد في المستقبل . إذ أنه منذ أول يوم بدأ فيه عمله الوطني رأى فرضاً عليه أن يذكر الشعب المصري بمجده القديم، ومجد منهضه الأعظم « محمد علي الاول » فنصح للمصريين بالالتفاف حول عرش بلادهم والاتحاد مع أمرائهم أعضاء الاسرة الحاكمة ، حتى يجتنبوا كل خصام وطني ولا يفرقوا ، وأن يمجدوا أدلاءهم وقادتهم ذوي العزائم الصادقة ، ويداوموا بروية وقوة على عملهم ليهتدوا إلى فتح سبيل

الاستقلال العملي لمصر مع سودانها وملحقاتها بلا شرط ولا قيد !
 « فالفتية المصرية التي قدمت دمها في سبيل أشرف القضايا ، قضية
 تخلص الوطن من حكم الاجنبي ، هذه الفتية قد ناداها اليوم صوت
 العصور الخائية صوت أبجداها العظماء النابر بأكبر الواجبات صارخا فيهم
 صرخة الشرف والاباء : « ألاحرروا أرض الفراعنة من كل استعباد !
 جوليت آدم »



نتائج المفاد رضا الأجلين بين المصيرة

مَسْئَلَةُ الْمِلَّةِ

« بعد أن تفاوض في لندره الوفد المصري واللجنة البريطانية التي رأسها اللورد ملتر . قدمت هذه اللجنة للوفد المصري في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ مشروعاً للاتفاق بين البلدين . وقد أوفد الوفد أربعة من أعضائه إلى مصر ليعرضوا المشروع على الأمة المصرية (هذا الحادث الذي عده جميع ساسة العالم كارثة سياسية ساقها إلى مصر ساستها القصيرو النظر في تبين نفسية الشعوب وبالأخص الشعب المصري — هذا الشعب الذي تيش بينه طائفة مشاكسة لا تريد إلا الاتفاق مع إنجلترا بأي ثمن ! فإذا رأت تيار الوطنية جارفاً ، سارت معه أو انزوت في ركن منيع ! حتى لا يشمر أحد بوجودها ! وعلى الضد إذا هي شعرت بترويج الغير لمبادئها طبلت وزمرت وجهرت بأعلى صوت محبذة الاتفاق والاسراع في تنفيذه !)

« وصل مندبو الوفد إلى الاسكندرية في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ونشروا قواعد انشروع في الصحف المحلية المصرية في العاشر منه وهذا هو نصها :

(بلاغ المندوبين)

« في الطور الحاضر للمسألة المصرية قد يكون من مقتضيات التقاليد ومن الأكثر مناسبة لمهمة أعضاء الوفد المتتدين إلى مصر أن لا تنشر بنصوصها القواعد التي اعتبرت أساسات للاتفاق المرغوب فيه بين بريطانيا العظمى وبين مصر قبل أن تأخذ هذه القواعد نهائياً شكل معاهدة رسمية ممضاة من معتمدي الحكومتين على الطريقة العادية . ولكن الحالة النفسية للرأي العام المصري من حيث تعطشه للوقوف على نصوص تلك القواعد والرغبة في جعل مهمة الأعضاء المندوبين من

قبل الوفد أقل صعوبة وأكثر إنتاجاً . كل ذلك يجعل نشر تلك النصوص برمتها وعلى حالها أمراً ضرورياً ، كما يجعل تكرير البيان للمهمة المذكورة آنفاً أمراً غير عديم الفائدة حتى يقر في النفوس أن الغرض المقصود ليس هو أخذ رأي الامة نهائياً في هذا الاتفاق ، إذ محل ذلك هو أن يكون بعد إمضاء المعاهدة لاقبله ، وأمام الجمعية الوطنية التي تنتخب خصيصاً لهذا الغرض . بل المقصود هو أن يستير الوفد برأي موكله حتى يعلم ما إذا كان الرأي العام موافقاً على أن هذه القواعد في مجموعها تصلح أساساً للمعاهدة

« وهذا هو مشروع قواعد الاتفاق :

« ١ — لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

« ٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ، ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وجميع هذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى إتفاقات مبنية على القواعد الآتية :

« ٣ — أولاً : تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة صوالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تحلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

« ثانياً — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أراضيها وتعهد

مصر بأنها في حالة الحرب — حتى إذا لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها — تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية

« ٤ — تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية :

أولاً — تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بصوالحها إلى الممثل البريطاني وتتعهد مصر ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالصوالح البريطانية

ثانياً — تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية وصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذي تمسك فيه هذه القوة وتسوي ماسيتبعه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه إحتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمنح حقوق حكومة مصر ثالثاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً يعهد إليه في الوقت عينه بالاختصاصات التي لصندوق الدين الآن ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها

رابعاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب إحاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بحفظ الأمن العام

خامساً — نظراً لما في الثبة من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثليها في مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية . وتعهد بريطانيا

العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون جائراً على الاجانب

(صيغة أخرى لهذه المادة)

« نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع أن ينفذ على الاجانب أي قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية . وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التي تتضمن تنفيذاً جائراً على الاجانب في مادة فرض الضرائب أو لاتوافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادساً — نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً إستثنائياً في مصر، ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعاً — الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز إنتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو محول لهم بمقتضى القانون الحالى

« وفي حالة عدم استعمال الحق المحول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية

بغير مساس

« ٥ — تعرض هذه المعاهدة على جمعية وضع الدستور ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على إبطال محاكمها القنصلية وإصدار الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦ — يعهد إلى جمعية وضع الدستور أن تضع قانوناً نظامياً جديداً تدير حكومة مصر

في المستقبل بمقتضى أحكامه و يتضمن هذا القانون أحكاماً تقتضى بجعل الوزراء مسؤولين أمام الهيئة التشريعية ، و تقتضى أيضاً بإطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

« ٧ — تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات و تقتضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها و مريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب) على جميع الاجانب في مصر

« ٨ — تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات و تشمل أيضاً أحكاماً تقتضى بما يأتي :

أولاً - لايسوغ العمل لتمييز رعايا أى دولة على أية دولة أخرى وافقت على إبطال محاكمها القنصلية، و يتمتع جميع الاجانب في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون « ثانياً — يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون في مصر لاجنبى بجنسية أبيهم ولا يحق إعتبارهم رعايا مصريين ثالثاً - تخول مصر موظفي قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الخول لهم في إنجلترا نفسها

رابعاً - المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها إتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول. أما في المسائل التي يناها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين، وتسليم البحارة الفارين. وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين مثال ذلك إتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب . وذلك كله ريثما تعقد إتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

خامساً — تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوربية بمصر

سادساً — تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات ... إلخ :

« وتنص المعاهدات أيضاً على التغيرات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية

٩ — التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

١٠ — تقضى المراسيم المالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل اختصاص الذي كان مخولاً إلى الآن للمحاكم القنصلية الاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

١١ — بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأوربية الاجنبية ، وتعقد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضواً في جمعية الامم »

٢ — مسألة السودان

« أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لري الاراضي المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل

٣ — مهمة أعضاء الوفد المتدينين

« وأما مهمة أعضاء الوفد المتدينين فيانها أنه لما وصلت المفاوضات بين الوفد

وبين لجنة اللورد ملر إلى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية في الاساسات التي بنيت عليها ، رأي الوفد أخذاً بالاحوط واستمساكاً بنص الوكالة على إطلاقه أن لا يبت في الموضوع برفضه أو بقبوله . بل رأى أن الحكمة تدعو إلى عرض الامر على البلاد فإذا قبلت أن تكون هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهدة دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأي الاعلى في الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة في الموضوع . فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغها تقرر بقبولها أو برفضها

٤ — الخطة

« أما الخطة التي سيتبعها الاعضاء المتدوبون في الاستشارة برأي الامة فهي الاجتماع باعضاء الهيئات ذوات البصفة النيابية وبالرجال أولى الرأي وشرح اساسات المشروع لهم وسماع رأيهم فيها . كما أنهم مستعدون لاعطاء جميع المعلومات ولقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة . رجو أن يسدد الله آراء أولى الرأي لمصلحة البلاد

تحريراً في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ — في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد محمود	حافظ عفيفي	أحمد لطفي السيد
عبد اللطيف المنكباني	علي ماهر	ويصا واصف
	مصطفى النحاس	

« ولقد شرحت لجنة اللورد ملر مشروعها البادئ الذكر بمذكرة قدمتها للحكومة البريطانية ونشرت رسمياً في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ ، وليس فيها ما يشرف الوفد المصري ولا أية جماعة سياسية في مصر . عدا الحزب الوطني الذي حملت عليه السياسة الاستعمارية البريطانية حملة يراها القاريء ملموسة بين أساطير المذكرة المترية . . وهذا هو نصها :

(نص التفويض)

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها وتوسيع نطاق الحكم الذاتي توسيعاً دائماً التقدم والترقي ولحماية الصالح الأجنبية »

(تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر)

« الفيكونت ملتر الوزير الاكبر لمستعمرات جلالة الملك (رئيس اللجنة)

« السر رنل رود

« الجنرال السر جون مكسويل

« البريجادير جنرال السر أوين توماس العضو في البرلمان

« السر سسل ج . ب ه رست من موظفي وزارة الخارجية

« المستر ج . اسبندر

« المستر ا . ت لويد (سكرتير اللجنة)

« المستر ا . م . ب انجرام من موظفي وزارة الخارجية (معاون السكرتير

والسكرتير الخصوصي لرئيس اللجنة)

(عمل اللجنة في مصر)

« كانت حكومة جلالة الملك تفكر في إرسال لجنة خصوصية إلى بر مصر منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق في تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدي والإخلال بالنظام . وفي شهر مايو التالي أعلن أن لجنة كهذه ستسافر إلى بر مصر برئاسة اللورد ملتر في فضل الخريف فيجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير مايلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزمهم هذا كثيراً باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على بحبيء اللجنة قبل إمتضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة

وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا أثر إغفال احتجاجه خلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة ، وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الاحكام مدة إقامتنا كلها بمصر .

« واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه في الوزارة وكان وزيراً للداخلية مدة إقامتنا بمصر . ويعسر على المرء أن يفي هذين الرئسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الاحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ما خلا وزيراً واحداً ، فهي كسابقتها في أوصافها — وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الامور بالاتفاق مع المعتمد السامي البريطاني ، وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هي ميالة إلى اتباع خطة مقرررة في المسألة التي هي أم المسائل الحالية ، أي مستقبل مصر

« فتغير الوزارة في مصر وأحوال أخرى أيضاً أخرجت سفر اللجنة إلى آخر شهر نوفمبر . ثم بلغنا بورت سعيد في صباح الاحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا إلى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتتنا نظراً إلى روح العداء للجنة الذي اشتد في النفوس بالتحريض والاغراء فبلغنا الفندق المعد لتزولنا دون أن يحدث حادث ما

« وفي اليوم التالي ليوم وصولنا قدمنا الاورد ألنبي كنّا إلى عظمة السلطان فكانت هي الزيارة الرسمية التي تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملر مقابلة ودية غير رسمية ، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنّتنا مع عظمته ، فكان عظمته يعاملنا فيها دائماً بتمام الصداقة ويعرب في أثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه ولكنه امتنع عن أن يشير برأي أو أنه يعطي

نصيحة في الموضوع الذي اتدبنا له ، أي دستور مصر في المستقبل . ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير وإنما اقتصر على النصح لنا بالتأني في استنتاج النتائج والاحتراس من الفضولين ، ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا إستشارتهم مثل رشدي باشا وعدلي باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين . وكان موقفه إزاء غرض اللجنة ، وقف الملزم جانب الحياد .

« وقد كان الاحتراس أشد ظهوراً من ذلك في الوزراء — وهبة باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم في حفلة أقامها اللورد ألنبي في دار الحماية في ١١ ديسمبر والذين كنّا نحن وإياهم على غاية الوداد طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائماً على استعداد لمساعدتنا في بحثنا ولموافقاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابله . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق في رغبتهم في تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكّنتنا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد . ولكنهم كانوا شديدى العناية بتركنا وشأننا حتى نستتج النتائج بأنفسنا . ولما طلبنا منهم صريحاً أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم في اقتراح شيء من عندهم في المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الإدارية ولم يظهروا أدنى رغبة في معرفة الجهة التي تتجه إليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر في المستقبل . بيد أن هذا الاحتراس والتمنع اللذين بديا من رجال الحكومة الوطنيين كان على نقيض مفعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فأنهم أثاروا عواطف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم أياماً بل ساعات في القاهرة حتى رأينا الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها . فان التلغرافات أنهالت علينا معلنة عزم مرسلها على الاعتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا في البلاد ، وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلاً من صبيان المدارس وتلاميذها . ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديرية وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة في

الاهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التلغرافات التي وردت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافاً كلها من هذا القبيل، ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة من قبل . أما الجرائد الوطنية فكلها ماعدا القليل التادر منها فانها أفرغت جعبتها في القذح والتعريض منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضاء عن الحالة وأن كل مصري يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن، وانفقت كلمة معظم الكتاب تبعاً لمقتضى ذلك على أن زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذي أنابه الشعب المصري عنه فالاولى باللجنة مفاوضته في الامر . وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترامواي عن العمل — كل فريق منهم في دوره وجعلوا يخرجون في مواكب ينضم إليها الصبية من تلاميذ المدارس والغوغاء ويطوفون الشوارع حاملين الاعلام ، صائحين بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصاً اللورد ملر هاتفين بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركهم فيها الاناث . فان سيدات مصر القاهرة إشتهرن تلك الفرصة بفرز من خباتهن وركبن المركبات وطفن في الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربي . وخروج مثل هذه المواكب أمر غير مألوف في بر مصر على الإطلاق ، ولكنها كانت حسنة النظام في ما خلا الشعب الذي كان يحدته صبيان المدارس والرعاغ، فلولا النظام البديع الذي حافظ البوليس عليه وكان رجال العسكرية يساعدونهم أحياناً في حفظه لحرب الشيء الكثير في مصر ولسفكت الدماء في شوارعها أيضاً ولكن غاية ما حدث من هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترامواي ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو أسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال بالنظام، على أنه وقع بعض التعدي على جنود من البريطانيين مدة إقامتنا بمصر وحاول المتمدون إغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطاً وخصوصاً بين فئة من الطلبة والذين هم على شاكلتهم

« ولا حاجة بنا إلى إطالة الكلام عن العداوات التي قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاولات للغاية التي جاءت من أجلها ، وإنما نذكر حادتين من هذا القليل لأنهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذي كان الجمهور مسوقا به . ففي الاسبوع الثاني من وصولنا أرسل علماء الجامع الأزهر الذي هو معهد لتعليم الدين الاسلامي منشوراً إلى المعتمد السامي البريطاني أبانوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد . وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسي وإنما ركبوه لإذعاننا لضغط الاساتذة والتلاميذ الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة . ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مذيّل بأسماء ستة من أمراء بيت « محمد علي » أقارب السلطان وقد أرسل في كتاب إلى اللورد ملر ونشر في الجرائد في الوقت عينه ولا يبعد أن يكون أولئك الأمراء قد فعلوا ذلك لأسباب مختلفة ، ولكن لا ريب في أن السبب الأكبر هو رغبتهم في اكتساب حب الجمهور لهم بأنحيازهم الى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف »

« وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودي بوجهاء المصريين الذين ينطقون بلسان أمتهم وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل (للاستقلال التام) والطمأن الدائم على الحماية فلذلك كان مركز اللجنة دائماً تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين فلم يكن مصري ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالاً فتحمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلاميذ إلى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فينتهي الأمر غالباً بأنه يطلب في صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئه من الخروج بكلمة عن هذه العقيدة في حديثه مع اللجنة ولم يشذ عن ذلك إلا واحد أو اثنين من ذوى الشجاعة الأدبية الذين أفهموا أولئك الفضولين أن لا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعنهم وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافروا أحد

فمننا إلى الإرياف فيرسلون حالا الرسل ليتفوا خطواتنا ويسمعوا في منعنا من الوصول إلى الإهالي وخصوصا الفلاحين ، ويدبروا المظاهرات التي يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأي المصري وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا إلى اضطراب وشغب دام أياما ولم نحمد ناره إلا يد رجال العسكرية فعرقلت هذه المظاهرات عملنا طبيعياً بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الاكبر المقصود منها ، لانه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الاعمال أنه لو كان المصريون يجمعين حقيقة هذا الاجماع الذي أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتركونا وشأتنا حتى تتحققه بأنفسنا من الجولان في البلاد بلا عائق ولا مانع

« ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الاكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المعلمين عموماً أو نالت رضا جميع المتمسكين بالآراء الوطنية الراقية لان هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالاعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التي يتباهى بها المصريون جميعهم وزد على ذلك أن أناساً كثيرين كانوا يودون أن ينصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منهم من ذلك خوفهم من المضايقة لاشخاصهم والتطاول عليهم ، ولذلك قال لنا كثيرون إننا إذا استطعنا أن نقم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر في وطنيته بالضرورة فالحائل دون حرية الكلام معنا يزول وعليه كتبنا التصريح التالي ونشر في ٢٩ ديسمبر في الجريدة الرسمية والجرائد الاخرى وهذا نصه :

« جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فأدهشها ما رأت من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بان الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين آماني الامة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الإحباب القاطنين فيها ، وأن اللجنة لملي

يقين من أنه إذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص من الجانبين يصبح من اليسور تحقيق هذه الغاية وأنها لترغب برغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها إتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية

« وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للامة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون إهتماماً صادقاً بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما أو حصرها في دائرة مخصوصة وهي تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر إعترافاً بمبدأ أو تنازلاً عن رأي من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وأن حرية المناقشة شرط أساسي للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق »

« فهذا التصريح أثر بعض التأثير طبعاً في تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين إجمالاً من الاتصال باللجنة رسمياً . فقرر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأي المصريين أن نعتمد على أنفسنا في معرفته باغتنام الفرص التي تسنح لكل فرد منا في مخالطته لم على اختلاف طبقاتهم . ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين نقابلهم يسدون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط وكان معظم قادة الرأي المصري من جملتهم، نمكنا في الاشهر الثلاثة التي قضيناها في بر مصر من معرفة الافكار والشعور والميول في العالم المصري وسبرغور المجاري التي تجري فيها بمزيد الدقة

« وقد شغلت أحاديثنا معهم جانباً عظيماً من وقتنا ولكننا كنا ندرس الحالة أيضاً من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الاولى تمام الاختلاف . فارت وزارة الخارجية (البريطانية) كانت قد عنيت بجمع مجلدات من الاوراق الرسمية التي أعدها اللجنة وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التي أنشأها المعتمد السامي

قد جمعت شيئاً كثيراً من البيانات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التي حصلت عليها في مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات المشتهرة للامة . فدرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكبتن ب . ا هوبر لها تحريراً يشهد له بالبراعة إستغرق زمناً محسوساً

« وقد كانت مطالعة هذه الاوراق الكثيرة مفيدة لنا جداً ومع ذلك سعينا في زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصياً بكل من سمح لنا الوقت بتأجيله من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين وكذلك كبار الزلاء الاجانب الذين لم يكونوا يترددون طبياً عن الاتصال الدائم باللجنة جهاراً وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم في بادئ الامر ونحن مدينون لهم بالمساعدة التي ساعدونا بها عن طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الاحاطة علماً بالحوادث الاخيرة وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيها فحصاً وافياً وقد قسم هذا العمل على لجينات ألفت من لجنتنا وكانت هذه اللجينات رفع تقاريرها إلى لجنتنا الاصلية التي اجتمعت كلها معاً في جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السر وليم برونيات الذي كان قبل ذلك قائماً بأعمال المستشار المالي في الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة في أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والآن السر سيسيل هرست) العضو القضائي في اللجنة يشترك معنا في هذه الاعمال على قدر الامكان ولكنه قضى معظم وقته في درس النظام القضائي وخير تعديل يعدل به ليتطابق مقتضى الزمان الحالي ، وكذلك السر اوين توماس الذي كان يقوم بعمل لجنة من تلك اللجينات ولكنه وجه عنايته خصوصاً إلى درس الاحوال الزراعية وزار عدداً من الابعاد والاملاك التي يخص بعضها الحكومة وبعضها أفراد الناس ليحيط علماً بأساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشية وقضت اللجنة كلها ما عدا واحداً منها (كان يعمل عملاً آخر) أياماً من أسبوع في الاسكندرية حيث تسر لها الاتصال

بالجاليات الاجنبية المهمة النازلة بالمركز التجاري العظيم في القطر المصري فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسية والايطالية واليونانية وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضاً وزار بعض أعضاء اللجنة مراكز أخرى للاشغال والاعمال في الوجهين البحري والقلي وأخبروا رفاقهم بما رأوه فيها فجاءت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت في بطون الاوراق رغماً من السعي في منعنا من الاتصال بالاهالي مباشرة كما تقدم

» وزار اثنان منا وهما الجنرال السر جون مكسويل والسراوين توماس السودان زيارة استغرقت عدة أسابيع وعادا منه بمعلومات ثمينة ضمناها إلى المعلومات التي جمعناها من أقوال الذين تمكننا من الاجتماع بهم في مصر القاهرة من البريطانيين والاهالي المقيمين في تلك البلاد

» فهذه الاعمال العديدة التي ذكرناها بالايجاز شغلتنا كلنا في شهري يناير وفبراير . وفي أواخر فبراير أخذ الوقت الباقي لدينا لإنجاز أبحاثنا بقرب من النهاية لان جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا إلى إنكلترا قبل آخر شهر مارس فجمعنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التي جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التي استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض ، فاتفق لنا لأول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير في المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التي تقتضي بحثاً دقيقاً لاسيما وأن مقابلاتنا بالناس كانت لا تزال تستغرق جانباً كبيراً من وقتنا . فلذلك أجلنا إعداد تقريرنا إلى ما بعد عودتنا إلى إنكلترا . على أن المناقشات الابتدائية التي جرت بيننا أظهرت أننا مجمعون إجماعاً غريباً على بعض الامور الجوهرية حتى أننا أثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة إقتراحات اتفقنا كلنا عليها إتفاقاً وقتياً ولكننا جعلناها بمثابة رؤوس أقلام قابلة للتعديل طبقاً لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة

» وهذه الاقتراحات تم دائرة بحثنا وتحقيقنا لها وهي أساس تقريرنا الحالي

فيخلق بنا والحالة هذه أن تراجع حاصل أبحاثنا في مصر والنتائج التي وصلنا إليها

٢ — النتائج الوقتية التي استنتجناها في مصر

١ — أسباب الاضطرابات الأخيرة والقلق الحالي.

« أولاً — قبل الحرب : إن الاضطرابات التي وقعت في شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاطمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الإطلاق إلى أحوال حديثة أو أحوال جرت في زمانها فقط لان السبيل مهد لها قبل حدوثها بزمان طويل

« ويظهر أن الناس في هذه البلاد كثيراً ما يحسبون في ما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية ، وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى أن « المركز الخصوصي » الذي تشغله بريطانيا العظمى في مصر يبتدىء تاريخه من يوم توسطها لاعادة النظام مدة الثورة العراقية سنة ١٨٨٢ بعد ما طلبت من الدول أن تشترك معها في ذلك فأبت . فالتى ذلك على عاتق بريطانيا العظمى مسؤولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام باعبائها إلا باحتلال تلك البلاد إلى أن يستتب النظام فيها ويثبت إمكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الاجانب المقيمين فيها وأموالهم . وكانت الحكومة البريطانية تنوي في ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهاراً فأرسلت السير هنري درمند ولف سنة ١٨٨٧ إلى الاستانة ليمهد لها سبيل الجلاء فوضع إتفاقاً مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على إخراج جنودها من القطر المصري بعد ثلاث سنين على شرط أن لا يجد حينئذ خطر خارجي أو داخلي يقتضى إبقاءهم فيه ، وأيضاً على شرط أنه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد إذا حدث خطر كهذا . ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق في آخر لحظة بسبب التشديد الاجنبي عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك « ومع أن بريطانيا العظمى بقيت في مصر فهي لم تفعل شيئاً في السبع والعشرين سنة التي تلت ذلك يجعل مركزها في مصر شرعياً أو بحس النظرية التي من شأنها

إعتبار مصر أمة مستقلة استقلالاً داخلياً تحت سيادة سلطان تركيا وكانت مصر نظرياً تحت حكم الخديوى ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين المصري والجمعية المصرية ولم يكن للمعتمد البريطانى إسم غير (وكيل مياسى وقنصل جنرال) يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الأخرى . ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألتى على عاتقه تدريجاً من الواجبات والمسؤوليات بحكم الأحوال أضحت الحاكـم الحقيقى فى البلاد . ومع ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية وكان المصريون يعدون إحترامه لها عربوناً يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تنقص من حالة الحكم الوطنى فى بلادهم

« وكانت الدول الأجنبية تعده كذلك أيضاً فلما عقد الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح فى لندن وهذا نصه :

« تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لا تتوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى فى تلك البلاد إما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك »

« فهذا الاتفاق كان يفى بقضاء جميع الأغراض لو دام السلم فى أوروبا ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العدو أفضى إلى مسائل صعبة معقدة لان المصريين كانوا حكما رعية سلطان تركيا ويدينون له لالتاج البريطانى فهذه حالة لا يمكن إحتمالها كما لا يخفى . ولكن مجرد إلغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان محرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدي بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان المنفصلة عن تركيا . حينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الاشكال بضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية . ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمداً سبيلاً أرقى من هذا به تنال مصر الامن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس وذلك بدسـط حـمايـة بريطانيا العظمى عليها ، وعليه صدر المنشور التالى فى الوقائع الرسمية

فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

« يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فضاءً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية

» وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها »

« وفي اليوم التالي صدر منشور آخر بمخلع « عباس حلمي » الخديوي إذ ذاك بحجة التصاقه بأعداء الملك وأن وراثته عرش مصر عرضت على البرنس « حسين كامل » فقبلها ملقباً بسلطان مصر

« أما المصريون الوطنيون فكانوا دائماً يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون إحتياطاً حريياً وأن الدفاع عن مصر الذي صدر الوعد به في الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع في الحرب فقط . ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح باباً لهذا التفسير إلا أنه لا ريب في أن المصريين أفهموا أن المساعي ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانهم القومية وأن الجهد أفرغ في التأكد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تبصر بعد بسط الحماية عليهم أوداً مما كانت عليه قبلاً . مثال ذلك التفريط الذي أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات

« في اليوم الذي ترثني فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أرفع أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المتبعة عن أكمل إخلاص مع تأكيدي لكم بأنني لا أتفك عن تأييدكم في المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها في المستقبل وسعادتها ، ولقد دُعيت عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسؤولية منصبكم السامي إبان أزمة خطيرة في الحياة الأهلية بمصر وإني على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وحماية بريطانيا العظمى يتمنى لكم التغلب على كل المؤثرات التي يراد بها العبث باستقلال مصر ورفاهية أهلها وسعادتهم »

« وؤد علي ذلك أن المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرخ فيها رجال الدولة البريطانيون بانكار كل فكرة بضم البلاد أو باحتلالها احتلالاً دائماً وتأييد القول الذي قاله السر إلدن غورجت وهو أن الفكرة الامامية التي تتوخاها الحكومة البريطانية هي إعداد المصريين للحكم الذاتي ومساعدتهم في الوقت نفسه لكي يتمتعوا باجتماع الفوائد التي تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة في بلادهم. فالانكليز يعلمون الحوادث التي حالت دون إنجاز هذه الجهود ولكن المصريين يحرصون عليها ولذلك يسهل إتخاذها حجة على الانكليز لاتهامهم بسوء النية . فينبغي أن نذكر هذه الامور اذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين للزعم الجاري وهو أن مصر صارت من الاملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك » ولئنك ظلت الحالة في مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ . ففي بادىء الامر كانت تعرض مشاكل يظن الانسان أنه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الاداريين كفاءة واقتداراً ، ولما مرت الايام وبان في الظاهر أن إدارة الحكم في مصر سائرة سيراً حسناً منتظماً لم يعد الرأي العام البريطاني يهتم بأمر الحالة غير المحدودة في تلك البلاد . ولكن الواقع أن الحاجة إلى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئاً فشيئاً كلما ازداد تأثير وجودنا في القطر المصري والشعور بتأثير الطرق الاوروبية التي تدخل إليه . فانه بعد زوال الخوف من الظلم الذي غادر المصريين في الايام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه : فمصريو سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريي سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيراً جداً عن مصريي سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين . فنحن لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد وإهمالنا ذلك هو الذي سبب بعض ما وصلت إليه الحالة الحاضرة .

« إن نظام الاحكام الذي استبغله الاورد كرومر لا تقاذه حكومة قد دهمها الافلاس لم يكن إلا نظاماً وقتياً . لانه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال

يدوم إلى ما شاء الله بعد طوائفنا خلا سنة ١٨٨٢ على أنه ينقضي بعد أجل قصير .
ولكن التدابير المؤقتة والوسائل التي اتخذت في ساعتها لتتد الحاجة الماسة تمت ورسخت
شيئاً فشيئاً حتى صارت نظمات مفررة، وجعل العنصر الأقوى (البريطاني) بين العناصر
الانحارية يزيد قوة وتفوقاً وينال من السلطة ويتمتع من المسؤولية ما لم يكن مقصوداً
في الأصل ، ويتنصر خدمة العنصر المصري على الوظائف الثانوية في الحكومة ، إن
السياسة التي كانت متبعة في أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام عدد محدود
من الموظفين البريطانيين المتقنين بمزيد العناية ليشرحوا ويساعدوا وخصوصاً في دوائر
المالية والري ثم أضيف إليهم على مر الأيام مستشار قضائي ومستشار للمعارف وبعدها
مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للإقليم . فلما كان عدد هؤلاء الموظفين محصوراً
ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم إلا الأكفاء المجهزون كان إشتراكهم
في الأحكام محتملاً ومقبولاً بل كان المصريون ينظرون إليهم بالتعظيم والاحترام .
ولما زادت إيرادات مصر وسع نطاق الوظائف في حكومتها كثيراً فاقضى هذا
التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخيرين الأجانب . فطول زمان
الاستقلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضي بأن
يكون غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شؤونهم بأنفسهم . نعم إن
الوزراء المصريين أخذوا في السنين الأخيرة يوسعون دائرة عملهم ويزيدون اهتمامهم
بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون في أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفي
بفخر منصبه . ولكن ازدياد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا
مصريين استقلالاً عن مجلس الوزراء جعل الاستياء ينمو ويزيد من عدد الوظائف
التي احتكرها البريطانيون . ولاحظ الناس زيادته هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل
ورأى المصريون الذين طال اختيارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه
قد قضى على ترقيتهم إلى أسمى الوظائف في حكومتهم بعد النظام القاهي بأن
المنصب الذي يشغله موظف غير مصري لا يشغله مصري إذا خلا بل يشغله غير

مصري على الدوام

« وأظهر الناس في مصر استياء خصوصياً حين وصول النتيجة من زيادة عدد البريطانيين حديثاً في خدمة الحكومة فهذه الزيادة وإن كان ما شاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة العلم بحقيقتها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من الوظائف الصغيرة التي كان أهالي البلاد يستخدمون فيها إلى ذلك الحين . ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالي مائة في أوائل سني الاحتلال فبلغ حوالي ١٦٠٠ في هذه الأيام (وفئات) روايتهم تختلف عن فئات رواتب المصريين فزيادته فئاتهم . وإن كان لها مسوغ بالنظر إلى ظروفهم الخصوصية كانت على أسهل سبيل سبباً للتظلم والشكوى

« ومما زاد القلق في مصر بلا ريب كيفية المعيشة فيها ، فقد كان البريطانيون يزبدون اعتزالاً وابتعاداً عن مخالطة المصريين كلما زادوا عدداً في مصر حتي أصبح الحي الذي يقيمون فيه بالجزيرة حياً قائماً بنفسه شبه محلة من محلات الجنود البريطانيين في بلاد الهند مستقلة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الحياة الاجتماعية المصرية وانحصروا في بقعة خاصة بهم وبات المصريون في عزلة عنهم . ونحن لا نجعل الصعوبات التي تحول من الجانبين دون حرية الصلات الحالية من التكلف والمواخذه بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الاجناس والعادات . ولكننا اذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حماننا لهذه الاعتبارات وأشبابها قالياً بعد ذلك يقضى علينا بأن نقول إن اقتصار البريطانيين على مباشرة بعضهم بعضاً ، واعتزالهم لسواهم الاعتزال الذي ازداد خصوصاً في الاعوام الاخيرة كان سبباً في البغدينهم وبين المصريين وجعل اختلال الاجنبي أثقل على الطبع مما ينبغي أن يكون

« على أننا لا نخطئ بغير رور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين

نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين وزائنا! الأدلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة في الايام المعصية وزمان الشدة أخيراً! ونحن على يقين أنه إذا زِيدَتْ علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عزائها زادت الفائدة من زيادتها وتعاونتها. وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضاً أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها ويخلق بهم وخصوصاً بالزوار منهم أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم في أمور ولو كانت طفيفة تافهة بذاتها قد يؤدي إلى عواقب وخيمة لا نسبة بينه وبينها في جسامتها، فليتوخ الزلاء والزوار البريطانيون إجمالاً إزالة الحواجز الموجودة لا إيجاد حواجز جديدة وليمازجوا المصريين في معيشتهم على قدر الامكان ولتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تتيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتبسط فيها، وليجتنبوا الاسباب الجزئية التي تسوءهم لانها إذا توالى كانت وخيمة العاقبة

« هذا ولنا نرى من الجهة الاخرى مسوغاً لا تقاد سمعناه كثيراً وهو ان الموظفين البريطانيين انحطوا في الكفاءة والاوصاف. ففي مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأواً بعيداً في الكفاءة والمقدرة كما كان بها في ماضى رجال فائقون في مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها، ولكن قوة الاتقاد زادت في المصريين كثيراً بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الأخرى، فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم

« وأيضاً بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧. توالى على مصر على الأقل خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى أخذت مصر تشغل كيانها حقل من حقول التجارب فتأتي عن هذه التغيرات المتكررة التي قضت بها ظروفها البطل أن الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالاً وهولاء كانوا يشتمون بالمصالح أحوال الدواوين والمصالح وإجادة أعمالهم أكثر من مراعاة المسائل السياسية. وأما

المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الامور فكانوا يعدون ذلك ذليلاً على عدم
التثبت في الامور وعدم الثبات فيها

« ومن أسباب الاستياء العام أيضاً عدم النجاح في سياسة التعليم كما هو ظاهر
جلياً قأدى ذلك إلى تخرج عدد دائم الازدياد ولا حاجة إليه من طلاب الوظائف
الحاملين شهادات الامتحان والخالفين من تأثير التهذيب الحقيقي . ففي بادئ الامر
كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليماً يمكنهم من القيام بمتعضيات وظائف
الحكومة الكناية التي كان معظم الموظفين فيها إذ ذاك من غير المصريين . وكذلك
إعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التي تدرس الطب والحقوق والهندسة ، ولكن
يظهر هنا أيضاً أن الحال بقيت إلى عهد قريب بلا سعى يذكر في تنقيح نظام وضع
في ظروف إستثنائية وبلا التفات إلى كون الاحوال المتغيرة تقتضى إتباع طرق جديدة
فالتعليم الذي أقبل الناس عليه إقبالا حقيقياً وحملوا يلحون في طلبه لا يزال
قاصراً جداً والسواد الاعظم من الاهالي لا يزال أمياً . وليس ذلك فقط بل لا يزال
بلا تربية إجتماعية أو أدبية أيضاً . والناس إنما يجدون التهذيب الصحيح بمعناه الاسمي
في المعاهد الدينية والخيرية التي يشرف على أكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو في
كلية فيكتوريا البديعة التي أنشأها نزلء الاسكندرية البريطانيون . ولكن مع كل
هذه الانتقادات التي ينتقد بها على الممارف المصرية لا بد لنا من التسليم بأن مستوى
التعليم ارتقى كثيراً عما كان عليه في أوائل عهد الاحتلال وأن عدد الذين يهتمون
بالمسائل العمومية بفهم وذكاء ازداد اليوم كثيراً

« هذا والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم في مصر منذ زمان طويل ولو
نشأ الروح القومي في الصدور مقروناً بالعقل والاعتدال لقبول بالميل إليه والعطف
عليه والاهتمام به . وقد كان اللورد كرومر يؤمل أن يوجهه جهة الخير والنفع
ولكن المناظرات السياسية التي كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من بادئ
الامر حتى صبغته بصبغة المضادة للبريطانيين . وكان الحديوي السابق تارة يؤيد أنصار

الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقاً لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام أعضاء إليهم من موظفي الحكومة الناقمين المستائين الذين يعدون وجود البريطانيين حائلاً بينهم وبين الترقى والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام للاتقاء للوظائف يمكن ذوى الوجاهة والنافذى الكلمة في تفضيل أقاربهم وأتباعهم وتقديمهم على غيرهم في وظائف الحكومة . ثم أن ازدياد عدد التلاميذ الذين ينتظرون الاستخدام في الحكومة جزاء التضحيات التي كثيراً ما يضحونها حقيقة في سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون أن مزاحمة الاجنبي لهم على الوظائف تقلل من إمكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة في الاقاليم

« ونقول أخيراً إن هناك أمراً دائماً الوجود وكامناً في النفوس وهو عدم اضطبار المسلم على حكم المسيحي . فوجود المسلم في مركز سياسى تحت مركز المسيحي مناف لروح الاسلام والشعور الذي يصدر عن هذه الروح يدوم طويلاً في الصدور بعد ما تخف حرارة الشعور الديني نفسه أو تخمد تماماً في الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيراً استخدمه العنصر الديني في البلاد لتحريض الناس على اسم (الحماية) بعد ما فسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الاسلامية لملك مسيحي خضوعاً دائماً . ولا يخفى أن في الشرق غيرة وطنية على الدين أشد وأمكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد أهله

ثانياً — في أثناء الحرب

« هذه هي العوامل التي كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرمى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووجد عمال المانيا جبهة بتحرير مضر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم النهائي الذي كانوا واثقين به كل الثقة في هذه الاحوال وبسبب العداء المتصحم الذي ما زال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنيين أشير على القائد العام — ونعم الاشارة — باعلان حالة الحرب على تركيا ليعلم

الناس أن بريطانيا العظمى أخذت على نفسها « أن تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير أن تدعو الأمة المصرية إلى مساعدتها فيها » على أنه من العدل والانصاف أن يسطر هنا أنه مما تكن الاماني والآمال التي حركتها الحرب في صدور فئة من المصريين فان الشعب المصري تحمل التكاليف والقيود التي أقضتها تلك الحرب بالصبر والرضا والخدم التي قام بها فيلق العمال المصري كانت خدما لا تثن ولا غنى عنها للحملة على فلسطين وأن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبي . و لدلائل على ذلك كثيرة منها تازلها عن ثلاثة ملايين جنيه إنكليزي من حساب الامانات والعهد التي كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها

« إلى هنا بحثنا فقط في أسباب الاضطراب في القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى في المدة السابقة للاضطرابات التي حدثت في مارس سنة ١٩١٩ . بقي علينا أن نبحث في الاسباب التي أثرت في الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتخفيض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم

« ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة في مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما أننا في ما تقدم ولكن انتشارها حتى وصلت إلى الفلاحين وحماتهم على ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التي جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطاني أمر يحتاج إلى الايضاح

« فأولا نقول إن الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقاً مما كان يظن . والاضطرابات انحصرت في جوار البنادر الكبرى والبلاد الحماذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التي لا يصل إليها المحرضون وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلا كبيرا إلى الاشتراك في حركة كهذه . ثم أن الاماكن التي وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدي على السكك الحديدية بوجه الاجمال . وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن مهاجمة السكة الحديدية كانت اتباعا لخطة قديمة سابقة لا يقصدها إلا التمهيد لهجوم الماني عثماني على القناة ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث في مصر . وهذا يعلن

بعض الدلائل التي تدل على اشتراك واتحاد في العمل في اضطرابات مارس سنة ١٩١٩
 «وهناك ما يدل أيضاً على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم
 يحرم الزراع فزية المراحة في الاسواق الأجنبية مع كون إيجار أطيانه على ازدياد
 ولكن هناك عوامل جرتها الحزب وكانت أدعى الى زيادة جفائه وتقوره وهي
 (١) التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصري و (٢) مصادرة الحيوانات الأهلية و (٣)
 مصادرة الحبوب و (٤) جمع الاموال للصليب الاحمر . فكان استهجان الناس لطريقة
 تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها

«أما العامل الاول فقد دلت الدلائل على أن الانقار كانوا بعد تجنيدهم يرضون
 بشروط التجنيد وأن الرواتب التي كانوا يأخذونها تقعت الفقراء نعماً عظيماً ولكن
 يظهر أن المستشفيات التي كانوا يرضون فيها لم تكن على ما يرام وأنه كان بين ضباطهم
 كثير يجهلون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم على أن قبولهم للانتظام في سلك فيلقهم
 المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا في الخدمة منهم في حوادث مارس سنة
 ١٩١٩ يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئاً يذكر . وكانت التدابير تسير
 طبق المرام مادام الذين ينظمون في فيلق العمال يجندون من المتطوعين . نعم إن
 البعض تظلموا من إطالة مدة خدمتهم إلى ما بعد التاريخ الذي تعاقدوا عليه وذلك
 بعد ماتولت سلطة عسكرية أمر التجنيد ولكن تظلمهم لم يبدأ إلا بعد ما ثبت أن
 نظام التطوع لا يفي بتقديم العدد الكافي من المجندين فاضطر الأمير إذ ذاك إلى
 الضغط الإداري للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا في أول الحزب مع
 تركيا بأنهم لا يطلبون للاشتراك فيها بقى التطوع إسمها لا فعلا وعهد إلى عمد البلاد الذين هم
 موظفون إداريون في الأقاليم بلا راتب — في التجنيد بلا مراقبة من الموظفين إلا نكسر
 الذين أخذوا أكثرهم للعمل في جهات أخرى فلبجأ العمدة إلى إكراه الناس وإرغامهم
 على التجنيد ولا ريب أن بعض عمد الحزب الذمة اغتسموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم
 إلى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لاعفاء من يدفعها لهم من

الخدمة وقبلوا البدل . وفي بعض الاحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصابة الصحف وكان الذين يتخذونها يحتجون بان البريطانيين يضطرونهم إلى اتخاذها وقد اختلف الناس في تقدير هذه المظالم والمساوىء ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جداً في بعض الجهات ويسرت للمحررض السياسى انتهاز الفرص لقضاء مآربه « وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الاهلية فيقال فيه إن الفلاح تضايق كثيراً من أخذ دوابه التى هي واسطة النقل عنده ولكن يظهر أن أمانها كانت تدفع إليه عند أخذها منه وكانت أمانها حسنة . غير أن الأمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التى باعها كانت أعلى من الأمان الاولى بكثير . فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعاً ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سبباً كبيراً لتظلمهم علماً بأنه لا بد منه فى زمن الحرب ومهما يكن ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاءهم عن الذين كانوا السبب فيها .

« وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سبباً أعظم مما تقدم فى السخط والاستياء لان أسعارها إرتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت أسعارها فى الاسواق أعلى بكثير من الاسعار التى تدفع لها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيظ جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحاً كبيرة . فان العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقي بأسعار السوق العالية . والاهالى الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحساب والدفع بطيئة وثبت بالينة أن الموظفين فى المديرية أبقوا أموال الدفع فى أيديهم مدداً طويلاً وأن كثيرين من العمد والمشايخ الذين عهد إليهم بتوزيع الاموال اختلبوا قسماً منها فكان الموظفون المحليون هم المسئولين فى الاكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت إلى الانجليز ولم يكن الانجليز قادرين على مراقبتها بسبب الاحوال غير المادية حيثئذ

« وأما العامل الرابع وهو جمع الاموال للصليب الاحمر فقد تولاه المسامدون والعمد المصريون ، وكان المقصود جمع هذه الاموال بالتبرع ولكنه كثيراً ما تحول إلى النصب والإكراه علي يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الاموال التي جمعت من مرا كزهم . شاع في البلاد أن جزءاً فقط من المال المجموع يبلغ المصدر الذي جمع له . فما لا يختلف فيه والحالة هذه ما إذا كان من إصالة الرأي ومراعاة مقتضى الحال في أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل في مصر شيئاً أكثر من فتح اكتاب لمساعدة الجرحى ، فكان كثيرون من أغنياء المصريين والاجانب المقيمين في مصر يقبلون على الاكتاب بلا ريب . وأما تفويض جمع المال إلى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب للمكرات والمساوي المؤدية إلى زيادة التعديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جداً لأسباب أخرى كثيرة . هذا وما يقتضي ذكره أن لجنه الصليب الاحمر الانجليزي وفرسان مار يوحنا قدما بعد الحرب ١٠٠ ألف جنيه إنجليزي إعانة للذين نكبوا في الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم

« وزد على هذه الظلمات الخصوصية التي ذكرت أن أسعار الاشياء ارتفعت في مصر إرتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحنطة والخبز والوقود فتقلت وظائفها على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفي للنفقة التي يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنهم ومن الاجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة . فعائلة من أربع أنفس رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع في أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام إلا بمن يفوق كثيراً متوسط الاجرة حينئذ

« فهذه العوامل المختلفة أفضت في آخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين وأضاعت بعض الثقة التي كانت عندهم بمزايا الإدارة البريطانية فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين وكانت إذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير

الفلاح فيها موطناً إنكليزياً ولم يتوسط إنكليزي لحمايته من المطالب الجائرة التي كانت تطلب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الانكليزي يمر في غيطانه راكباً جواده ويقف هنا وهناك ليدسمع شكاوي صغار الفلاحين فغاب هذا المنظر عنه أو كاد حتى في الايام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات ثقيل الموظفين على عجل من مركز إداري إلى آخر . فغاب المفتش عنه سهل عليه تصديق الاشاعات التي شاعت عن قرب رحيل الانكليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ما شاؤوا بلا عسائفة وإلغاء الضرائب عنهم . وهناك أيضاً ما يحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لا خلاق لهم روجوا الاشاعات الوهمية الكاذبة عن تهدي الجنود الانكليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يمشون فيها قتلاً وفساداً ، فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذي أفضى إلى قتل بعض الجنود الانكليز قتلاً شنيعاً في ديروط . أما تلك الاشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطني هم الذين أوحوا بها .

فقدت مصر ب وفاة السلطان حسين سنة ١٩١٧ حاكماً مقتدراً وكرهه الخلق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الأول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب واشترك بشجاعة وإخلاص في تحمل المشقات التي تقتضيها تدبير أمور بلاد إسلامية تحتلها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين . وعاش حتى تقلب على نفور الناس منه بسبب طوله محل ابن أخيه وحاز احترامهم وإكرامهم له على اختلاف طبقاتهم . أما خلفه الذي تعلم وشذب في إيطاليا فوجد نفسه من بادىء الامر في مركز أضعف كثيراً من مركز سلفه في عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فلما قصد وسعي وجد لم يكن يستطيع وقف السيل الذي كان يطفو ويتعالى ضد الانكليز

ثالثاً — بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية إلى آخر الحرب فسهل الآن

علينا أن ندرك كيف أن المبادئ التي جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيراً سريعاً قاطعاً في الرأي المصري . فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الأمم مصيرها جاء بمصدقاً لمواطف كانت تختمر في صدور الطبقات المتعلمة منذ زمان طويل

« فالذين كانوا يفتظرون في مصر نصراً ألمانياً عثمانياً ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا يدعمون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدياً ومادياً على نيل النصر كانت هي نفسها آلة فعالة في خلع البقية الباقية من النير العثماني

« والمعتدلون في مصر قاموا يقولون إن الوقت قد حان للمطالبة بحكم ذاتي طبقاً لما صرح به الساسة البريطانيون مراراً من أن تدخلنا في مصر وقتي وشعر الناس شعوراً صادقاً بأن سلوك البلاد عامة في الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذي دعيته الأمة إليه قلبته تعطيهم حقاً في مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى أن رشدي باشا كبير الوزراء كان قد فتح في آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية.

« ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمتها أهلها بنشر التصريح الانكليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تتويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الظلم العثماني تحريراً تاماً وأن تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التي يسنونها من تافهات أنفسهم ومطلق اختيارهم . فأبان المتمد السامي حينئذ (السير ريجنالد ونجت) أن هذه السياسة سيكون لها صدي في مصر . وزاد على هذا أن المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل إنشاء مملكة مستقلة في بلاد العرب التي لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل في الحضارة والارتقاء عن بلادهم التي تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة

« وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الأمور في كل مكان تارثاً للرأي العام

أثير إذاعة مذكرة سرية أولت بأنها تنكر على مصر مزايا الحكم الذاتي الذي يراه
 صحت لاهم دون الامة المصرية ارتقاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت في
 أوائل سنة ١٩١٨ للبحث في الاصلاح الدستوري فطلبت من السر وليم برونيات
 نائب المستشار المالي أن يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشتها وأن يفحص على الخصوص
 مبدأ منح النزلاء الاجانب قسماً في تشريع البلاد أملاً بأن يغري الدول بالتنازل
 عما يحق لها بموجب الامتيازات الاجنبية في المفاوضة في كثير من التشريع . فلما قدمت
 مذكرة السر وليم برونيات إلى رئيس الوزارة في أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءت به
 كثيرًا ثم ذاعت واشتهرت مع أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية فقامت
 للقيام . وعلا الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة إستشارية
 فقط ويعهد في السلطة التشريعية كلها إلى مجلس ثان « مجلس شيوخ » تكون
 فيه الاكثوية من الاعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الاعضاء الاجانب المنتخبين
 « وفي الوقت الذي عينت فيه اللجنة المذكورة آتفاً كانت لجنة أخرى تدرس
 مسألة الاصلاحات القضائية اللازمة فيما إذا ألغيت الامتيازات الاجنبية وقد قضت
 في ذلك أشراً كثيرة ولم تصدر تقريراً ، ولكن شاع أنها تنوي إستبدال المحاكم
 المختلطة بمحاكم جديدة تكون لغتها إنكليزية ويكون القانون الانكليزي هو المعمول به
 فيها . وفي ذلك مافيه من الغبن والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشمل أيدي
 المحامين الاجانب الذين يترافعون بالفرنسية وكان من شأن هذه الاشاعة أنها زادت
 معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الانكليزية .

« وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيما آخران من زعماء الفريق
 المتقدم في الحركة الوطنية المعتمد البريطاني السامي وأعر بواله عن رغبتهم في السفر
 إلى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتي التام » لمصر ، وعرض رشدي باشا في الوقت
 عينه أن يسافر هو وعدلي باشا يكن وزير المعارف إلى لندن للمناقشة في شؤون مصر
 وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة . وكانت حجة هذين الوزيرين أن

مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ماهي حقوقها علي بريطانيا العظمى تحت حمايتها

« قابلع السر ريجنلد ونجبت وزارة الخارجية مطالبهما فجاءه الجواب « بأن لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالجميـء إلى لندن » وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب في ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ولذلك « لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافي والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلي المصري » وعليه طلب من الوزيرين « أن يؤجلا زيارتهما » فافهم رشدي باشا المعتمد السابق أنه بعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيراً لمعني الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفاءه ولا ريب أنه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين في مسائل كهذه حين كان الضغط السياسي شديداً وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتتح ولكن بظهر أنهم لم يدركوا في تلك الساعة الحرجة وجوب البحث في المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامي ألح عليهم في مقابلة الوزيرين فلم يدخروا وسعاً في إقناع رشدي باشا باسترجاع استعفائه و ضربوا موعداً لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز في مصر حتى أن الوزيرين اشترطا في سفرهما أن يسمح لزعول باشا ورفاقه بالسفر مثلها ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطالب المعتمد السامي إلى إنكاثرا لاستطلاع رأيه في الحالة

« وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية وهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الانكليز في طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحزب .

« وبينما كانت البحث دائراً على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضواً تحت رئاسة زغلول باشا وغرضه عرض أمان مصر المشروعة على الدول الأخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت في آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضواً

« وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة إلى السلطان أولها الجمهور بأن الغرض منها محاولة إرهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة فقد ذلك تحدياً لا يمكن السكوت عليه . فقرر رأي السر ملن شيترام القائم بأعمال المعتمد السامي بعد موافقة الحكومة البريطانية على إبعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره إلى مالطة قافضين ذلك إلى تجديد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الإنجليز أوجبت تدخل الجنود على عجل . وجاءت أنباء الأقاليم بحدوث مثل هذه الفتن . وفي ١٢ مارس حدثت فتنة في طنطا فآخذها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في مديريات الوجه البحري ونجم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ووردت الأنباء من أماكن كثيرة بوقوع السلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفي ١٦ منه قطعت السكة الحديدية والاسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحري والقبلي . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماماً بين القاهرة والوجه القبلي والأجانب المقيمين فيه وبلغ تمصب التوار أشده . ذلك اليوم يقتل ضابطان بريطانيان وخمسة من غير الضباط في ديروط ومفتش إنكليزي في مصلحة السجون وهو راكب القطار بين مصر وأسيوط والتميا . ولكن عادت الحالة فهدأت في ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فأعيدت المواصلات بخط السكة الحديدية الأكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها ووجهت القوات العسكرية

في جهات مختلفة لحفظ النظام في الأماكن التي اشتدت الثورة فيها والقيض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم وإعادة هبة الحكومة إليها وأنقذت الأماكن الثانية في الوجه القبلي فزال بذلك الدور الأول من الاضطرابات وكان أشد الاضطراب خطراً « وعليه لم يرض على إبعاد زغلول باشا وشركائه أسبوع حتى قامت حركة على الإنكليز بل على الأوربيين عموماً وبلغت حدّاً تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها ميول جميع الطبقات والمذاهب في الأمة المصرية وفي جملةهم الاقباط وتظهرت بين أشد عناصرها تعصبا بمظهر تخريب الاملاك والمواصلات تخريباً منظماً والاستهانة بالنفوس إستهانة متزايدة . ولا ريب أن الوفد مسئول عن تنظيم المظاهرات الاصلية التي نشأت الحركة عنها ولكن أعضائه الذين يفوقون سواهم في المسؤولية هالهم تفاهم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم واثقل إلى أيدي المتطرفين غير المسؤولين تؤيدهم بعض العناصر الاجنبية من المتشردين

« وكان اللورد ألتبي النائب العام في مصر قد سافر لينضم إلى مؤتمر الصلح في باريس في ١٢ مارس فعاد إلى القاهرة في ٢٥ منه وكان قد عين معتمداً سامياً خاصاً مدة غياب السر ريجنلد ونجت في إنجلترا وصدرت إليه التعليمات « بإعادة القانون والنظام وبإدارة الامور بجميع الوسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة » وقد أفضت التدابير العسكرية التي اتخذت إلى تهديئة الأحوال ظاهراً ، ولكن الشعور بعداوة الإنكليز لم يخف إلا قليلاً وتحول بالأكثر ضد العنصر العسكري الذي أشاعوا الإخبار الكاذبة عن سلوكه في قمع الفتنة وظل الحاميون والطلبة معتصين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم

« ودعا المعتمد السامي الخاص إليه تقرأ من الاعيان وخاطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يحل دون الاضراب العام من ١٢ أبريل إلى ٢٢ منه غير أن اللورد ألتبي سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر إلى إنكلترا وبغود زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطه جزيياً على سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك

تو بذلك انعكست السياسة التي اتبعت قبل مرور شهر على إبعادهم وأصبح زعماء الحركة أحراراً يذهبون إلى إنكلترا أو إلى غيرها لتجديد التحريض والتشجيع

« هذا باختصار حديث سير الاجوال في الاربعة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٩ ، وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجيء إلى لندن لما طلبا ذلك . وذلك النتيجة على أن مشورة السنر لم يجند ونجت في هذه المسألة كانت عين الصواب ، وفي رأينا أنه كان يحسن صنعاً لو زاد إلحاحاً في وجوب اتباع مشورته . وبعد هذا الخطأ الذي ارتكب في بادىء الامر أخرجت الحوادث في مصر بأمرغ مما أدركت الحكومة ، فانها لم تقدر نتائج إبعاد الزعماء حق قدرها . ولما ألغى الامر بإبعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تبادر إلى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وأنها تتقلب تقلباً سريعاً تحت تأثير الاغراء والتحريض . ثم اقتضى الامر في المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الانجليز وأرتكبوا لفظائع أخرى مدة الفشة . وهذا العقاب أطال عهد السخط طبعاً وإن يكن قد اتفق بالاعتدال بوجه الاجمال . وحاولت الحكومة تطيب خواطر المصريين بأحالة كثير من القضايا إلى المحاكم العادية بعدما نظرت المحاكم العسكرية في القضايا المستعجلة جداً ، ولكن رأي أنصار الحركة الوطنية كان قد صلب ورسخ فتبع عن ذلك أن الناس لم يعودوا يتقدمون للشهادة في جميع القضايا تقريباً فأطلق سراح المتهمين فيها . وفي أثناء ذلك سافر زغلون باشا ورفاقه بعد أخلاء سبيلهم من بالطة إلى باريس آمليين أن يحمولوا مؤتمراً الصلح على سماع دغوى مصر بالاستقلال ، ولما أخفقوا في ذلك وجهوا همهم للحصول على تأييد الاجنبى لقضيتهم ، فأوردوا رسولا إلى أميركا لاستمالة الرأي العام في الولايات المتحدة . ووجد في السعي أنصارهم في مصر لا يفتأ لظامهم ويجمع أموال طائلة ونشر دغوتهم في جوائب البلاد متذرعين إلى ذلك بالقلق المتضغ الذي كان في البلاد . فحولوا كل جهدهم للاستيلاء به ولذلك اتعددت حوادث الاضطراب عن العمل بين كبيرة وصغيرة وأعلن في خلال ذلك أن الحكومة البريطانية

عازمة علي إرسال اللجنة الخصوصية إلى مصر فحكم الميهجوني بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم تضيق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة

ب — الحركة الوطنية والأمانى المصرية

« تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطاً صحيحاً مفهوماً

« قيل : « إن كل من يسمى مصرياً يجب أن يكون وطنى الزعة في قلبه » وهذا القول إنما يصدق على المتعلمين كثيراً أو قليلاً وهم أقل من ١٠ في المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً فلا معنى لهذا القول عند إطلاقه على ٩٢ في المائة من الاميين ، وخصوصاً الفلاحين الذين هم ثلثا الأمة كلها . ففي المدن والبنادر يسهل تهيج الفوغاء بتلقينهم ألفاظاً مستحبة رنانة تتخذ شعاراً سياسياً فيصبحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون فجمهورهم لا يبالي بالسياسة من طبعه وهم لا يزالون على العهد القديم في الفلاحة يعيشون في أطيانهم ومنها ، وهم متعلقون بها تعلقاً شديداً ومع أن طرقهم وإدارتهم الزراعية لا تزال على عهداها الاول وقلما يستعينون بالعلوم الزراعية ، فهم يخرجون بمجدهم الذي لا يباري ومعرفتهم التامة بتربة أرضهم تلك الحاصلات العجيبة التي هي الزرة المصرية ، وليس لهم هم في هذه الحياة إلا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافي لزراعتهم من النيل في حينه لئلا تمحل أرضهم . ولكنهم وإن كانت دائرة نظرهم في الامور لا تزال محدودة فقد ازدادوا استقلالاً واستمساكاً بحقوقهم عما كانوا عليه في عهد الاستبداد الماضى

« وإذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للانكليز . على أنهم لا يحبون الاجنبى أيا كان .. واعتبارا لكونهم مسلمين غيورين لا تخلو مقابلتهم للمسيحي في بادىء الامر من الفتور والتفور ، ولكن هذه الاوهام قد زال معظمها تجاه الانكليز بعد اختبارهم

لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الاجمال وما أفضى إليه وجودهم من التحسن الظاهر في أحوال الفلاحين . نعم إن أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوىء العهد القديم أقل شكراً لنا من آبائهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوىء ولا ينسونها . ولكن الفلاحين وإن يكونوا أقل ضعفاً واستكانة مما كانوا في الازمان الماضية لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الاطيان وتغنت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلصهم لهم . وهم يشعرون بأن النفوذ الانكليزي يحميهم من هذه الاخطار بعض الحماية . نعم إن حوادث الحرب المشؤومة التي أشرنا إليها آنفاً أدت إلى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقية وكانت أسباباً مهيئة للحوادث الفظيعة التي حدثت ضد الانكليز في ربيع سنة ١٩١٩ . ولكن تلك الفظائع كانت شاذة وقصيرة الاجل . ويظهر أنه فيما خلا الجهات التي يصل إليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون إلى حسن الظن بالانكليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم . وقد آرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرونهم حيث أكدوا لنا أن المראה التي كدرت الصفاء في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الانكليز الذين أحسنوا السلوك يزلون على الرحب والسعة في البلاد كما كانت الحال فيما مضى

« ولكن من العبث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلاً إذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هي عليه من الجفاء . فقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت وأجندبتهم إليها كلهم إما طوعاً أو كرهاً من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتائب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحافيين وطلبة المدارس . وأخطر من هذا شأننا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال جب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الاصول الرسمية دون مجاهرتهم بميولهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكاً لا غبار عليه ولكن

معظمهم من أشد أنصار الحركة الوطنية بقلوبهم . وتفوذهم يتجه إلى الجهة الوطنية ولا يعقل أن ميول رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأي العام في الأمة لا تؤثر في السواد الأعظم منها على مر الأيام . ولا ينكر أن هذه الملايين التي تجهل القراءة والكتابة لا تبالي بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهباً سياسياً ، ولكن يسهل تعليمها رد يد الالفاظ المستحبة التي تصير شعاراً لها والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطن دائماً في كل ما هو إنجليزي وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامه شخصية إلى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم . فهذه الحرب القائمة بتسوية كل شيء تسويهاً كاذباً يدبرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون إلى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية إلا القليل منها . والفلاح وإن كان لا يقرأ بنفسه عادة يصغي إلى من يقرأ له فإذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه إلى جهة واحدة فلا بد أن الأكاذيب التي تنفث كلها فيه على الدوام تسم عقله أخيراً

« نحن نحسب في حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الانجليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيد بها ويقويها تقوية متصنعة لكي تؤثر فينا مع أنه مامن خبير بهذه الأمور يتأثر منها حتى يخطيء فيحسب الشطط الذي ينتج عن التحريض السياسي البالغ غاية الشدة دليلاً على حقيقة رأي الأمة . ولكن ما يستحق الاعتبار أنه ينما كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكناً لمنعه غير الذين تضطروهم مناصبهم الرسمية إلى ذلك وهم نفر قليل جداً . وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون إلى الأمانى الوطنية أو أن يفعلوا شيئاً من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم إلى دائرة الاعتدال ولم يجرؤ أحد أن يقول أنه موافق على « الحماية » أو أنه غير موافق على « الاستقلال التام » فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقبل يميل إلى الحركة الوطنية بكلية ، وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك على الراجح

« لا مشاحة في أن الامر جلل ومن يقدره يخيل إليه لاول وهلة أنه لا خيار لنا أمام هذا البيان المرصوص الا ان نقاع عن مركزنا في مصر بالكلية أو أن نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة المتزايدة لنا في الامة المصرية . ولكننا بعد إنعام النظر في هذه القضية زدنا أملا بها واقتنعا بعد الاحاديث الكثيرة الودية التي جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم وفي جملة قوم يعدون من غلاة الوطنيين أنهم لا يضمرون لانكيز من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الانسان من الحملات المنكرة التي تحملها الصحف علينا . وتبين لنا أن علم الحركات الوطنية الصافي يخفق على أقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصدآ فلا ريب في أن هنالك قوما من أنصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل مراقبة أجنبية وخصوصاً لكل مراقبة بريطانية على تعدي القانون وارتكاب الجرائم والموبقات أو على الميل إلى من يرتكب تلك المتكررات على القليل . وأغراضهم كلها تنافي الاتفاق والتفاهم بين الانكليز والمصريين ، وليس ذلك فقط بل إنهم مستعدون أيضاً للسعى في بلوغ تلك الاغراض بوسائل لا يحلها شرع ولا يسع حكومة من الحكومات إلا الضرب على ايدي الذين يجربون الناس عمداً على نظام من الارهاب يراد به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالاً في المستقبل . ولا ريب في أن الحوادث المشؤومة التي حدثت بمصر نفسها في السنوات الاخيرة وروح القلق والثورة الذي ساد العالم كله وكان له صدى شديد في مصر أفاد الثقة المتطرفة لانها اتخذته حنطة لمطحنتها أكسبت الحركة الوطنية مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه اذا اعتبر كثيرون من الانكليز المقيمين بمصر وأكثرهم من إنجليز انكلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للانجليز وأن الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأساً على عقب .

« ولكننا اقتنعا حتى قبل مغادرتنا القاهرة بان التمسك بهذا الرأي الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن نترك التأثير الذي علق بثقوسنا من الاضطراب الذي حدث

في الاثني عشر شهرا الماضية يعمينا عن رؤية المعقول. والمشروع من أمانى الحركة المصرية. ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئا فشيئا إلى أحضان المتطرفين وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظ بين الانجليز والمصريين والسهل التلافي إلى عداوة وجفاء دائمين بين الفريقين. نعم إنه يجب قمع التعدي والاخلال بالنظام، والحق يقال إن التدابير التي اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة. ومما يقضى بالأسف الاضطراب إلى إبقاء الاحكام العرفية في مصر، ولكن هذه الاحكام تجري في أيام اللورد اللبني بأقل ما يمكن من الشدة ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولاحوال الناس في معيشتهم اليومية. غير أن وجوب قمع التعدي والاخلال بالنظام في الحال لا يحيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى كثيراً أو قليلاً. والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا سبب الفتنة في ربيع سنة ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدي بعد ذلك التاريخ فانا في الكلام الذى جرى لبنا مع الكثيرين من المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية وقلما التقينا بمن ينكر ميله إليهم — وجدنا روحا يختلف كل الاختلاف عن الروح الظاهر في تلك الفظائع والمتكرات فقد ذموا أماننا الالتجاء إلى التعدي والمجاهرة بالثورة وقالوا إن ذلك جناية لاخير فيها. ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصر إخضاعاً تاماً إذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون لاحلفاء صادقون شاكرون. واعترفوا كلهم اعترافاً متفاوتاً في شدته وحرارته بالمنافع العظيمة التى أغدقتها بريطانيا العظمى على مصر واعترف أكثرهم أيضاً بان مصر لاتزال في حاجة إلى مساعدة إنكلترا لها على تنظيم أمورها فى الداخل ومنع التعرض لها من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميداناً للتنافس الدول ودسائسها واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى صواح خصوصية فى مصر لانها حلقة الاتصال بينها وبين سلطتها الشرقية وأملأوها الاسترالية وأن لها كل الحق فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع. ولكن هل يلزم لقضاء هذه الأغراض

أن تحرر مصر إستقلالها وتجعل جزءا غير منفصل عن السلطنة البريطانية وأن تقاوم
 رغبة المصريين المتأصلة في أعماق نفوسهم في أن يكونوا شعباً قائماً برأسه بين شعوب
 العالم . ألا تنضى مصر أغراض إنكلترا كما تقضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلاداً
 منتظمة الامور هادئة الاحوال مصادقة لانكلترا متصلة بها إتصالاً وثيق العرا لا
 تشكو ظلامه ولا تميل إلى ثورة ؟ أو ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق
 للسياسة التي طالما جاهرت بها بريطانيا العظمى في تصريحاتها المتكررة حيث قالت
 إنها لا تقصد امتلاك مصر ولا إدماجها في السلطنة البريطانية وإنما تروم جعلها قادرة
 على الوقوف على قدميها ؟ قالوا إنهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمناً طويلاً
 ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لأنهم يرون بعد مرور أربعين سنة
 تقريباً على الاحتلال البريطاني لبلادهم أنهم لم يدنوا من الغرض الذي ادعت بريطانيا
 العظمى أنها ترمى إليه بل بغدوا عنه وأن بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على
 الحماية التي يعتقدون كلهم أنها تتضمن إخضاع بلادهم إخضاعاً دائماً عدلت عدولا
 قطعياً عن سياستها الاولى ونكشت عهدها ، فانهم قبلوا الحماية حين إعلانها كضرورة
 اقتضتها الحال لانه لما كانت بريطانيا العظمى في حرب مع تركيا أصابت بقطع العلاقات
 التي كانت باقية بين تركيا ومصر ، فلم يكن بد إذ ذاك من وضع شئ آخر في الحال
 موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سائغاً باعتبار كونها وسيلة وفتية
 لسد الحاجة . وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون أن بريطانيا العظمى تسوي العلاقات
 بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها وصوالها الحقيقية وشرفها ولكنهم
 بدلا من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فقد جذبتهم وقوميتهم فقدماً دائماً وصيرورتهم
 (مستعمرة بريطانية) ورعية بريطانية . فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون
 بالعدل البريطاني أولاً وبمعطف كل العالم المتمدين عليهم أخيراً

ج — السياسة المقبلة

« هذا في اعتقادنا يبارز الرأي عند أنصار الوطنية المصرية ، ولكن سلوكك

الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن دائرة الانصاف جعلها الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح أو الاتفاق، مع أن الامر ليس كذلك في رأينا ولا هو دائم بالضرورة فإن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التي يرأسها سعد باشا زغلول والتي تتسلط على عقول المصريين تمام التسلط ولو في هذا الحين على الأقل، والتي تقول أيضاً إنها تنطق بلسان الامة ومعها وثائق كثيرة مقدمة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الامة القديم الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجاً بخلاف «الحزب الوطني» الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين

« نعم أن زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم ما أوهمهم بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا إلى المعارضين وما زالوا يدنون منهم شيئاً فشيئاً إلى عهد قريب ولكن ظهر لنا بالاختبار أن الامر لا يقتضي إلا عناء يسيراً انهم رأيتهم وإزالة ريبتهم وشبهاتهم في مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم إلى المناقشة في الحالة بتمام التعقل وهذا يصدق أيضاً على الذين هم أكثر منهم اعتدالاً في رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلاً وأن يكونوا مبالين إلى الغايات الوطنية . ولما خرجنا في تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا في جوهر القضية وصعوبتها العملية تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجنسياتهم بحيث يكونون شعباً ممتازاً عن سواهم

« فيظهر مما تقدم ذكره أنه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل في أعماق نفوسهم عند السعي في التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك في كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التي هي أكثر اعتدالاً وميلاً إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إلينا وتتحاز إلى جانبنا . ولا يكفي لذلك إعطاء مصر كثيراً أو قليلاً « من الحكم الذاتي » حتى لو أعطيناها بما هو معروف عندنا

« بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلي لا ملاكنا) لان المصريين لا يعدون بلادهم من جملة الاملاك البريطانية ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانيا . وهذا الفارق يوجب النظر والتمييز بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وقضيته في البلدان الاخرى التي مضت عليها السنين وهي جزء من الامبراطورية البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلاً . فأتنا نقول في كلامنا عن هذه البلاد إنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الامة) تدريجاً وأما المصريون فيقولون إنهم بلغوا هذه الغاية ولا يمكن أن يرضوا بحل لمستقبل مصر إذا لم يكن مبنياً على الاعتراف بدعواهم هذه والافانه يجب حينئذ كراههم على قبوله إكراهاً

« وعندنا مقابل هذه الاعتبارات إعتبارات أخرى وهي أن مصر وإن لم تكن جزءاً من الامبراطورية البريطانية فعلاً فأهميتها حيوية لنظامنا الامبراطوري كله . وأنها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديداً من الحضارة والتمدن إذا تركناها تتحط عنه كان ذلك شراً ووبالاً . فالتوفيق بين الدفاع عن الحقوق المصرية والصالح البريطانية وبين الاعتراف بصالح الحالة القومية ليس بالامر اليسير . والانسان يتوهم لأول وهلة أن هذه القضية زداد إشكالا وتعقيداً ووبالاً بسبب قوة مركز الجاليات الاجنبية غير الجالية البريطانية في مصر . ولكنه إذا أنعم النظر في ذلك وجد أن تلك القضية أقل إشكالا فليس في الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوريون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة في التجارة والتعليم والصناعات العلمية والادبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضاً ثم أن المدن المصرية الكبيرة ولا سيما الاسكندرية أضحت مدناً أوربية من وجوه كثيرة وستظل بلاد مصر بلاداً دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلاً ما لم يراع فيه ضمان الصالح الاوروية العظيمة الحصينة المركز في وادي النيل . فلا عجب إذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة في بابها . ولكن كل ما في مصر وحولها فريد في بابها أيضاً وليس عندنا سوا بق تتبعها في معالجتنا لاحوال خارجة عن الحد المؤلف

ك هذه وكل نظام يطابقها يلزم أن يكون جديداً غريباً ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونه في حكم الامور المتناقضة

« وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجاً إلى هذه النتيجة وهي أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضاً لا يرضى ولا يفي بالغرض وأن الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أي بعقد معاهدة بين البلدين . ولم نر سبيلاً آخر غير هذا إلا إطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض المصريون عليها اعتراضاً شديداً بلا تعريض الصوالم الحيوية التي نجب علينا وقايتها للاخطار . وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة رضى فيها مصر - مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها - أن تسترشد بريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقاً معينة في الاراضى المصرية . أما الحقوق التي كنا تفكر فيها فعلى نوعين الاول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوة عسكرية في أرض مصر لتحمي مصلحتها الخصوصية في مصر أي سلامة وصلاتها الامبراطورية . والثاني أن يكون لها نصيب في المراقبة على التشريع المصري والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب . للدفاع عن كل الصوالم الاجنبية المشروعة . أما الامتياز الاول فليس باكثر مما يمكن مصر مع محافظتها على كرامتها أن تمنحه لحليف يتكفل بان يحميها من كل الاخطار الخارجية ولذلك تهمة قوته وسلامته أهمية حيوية . وأما الامتياز الثاني فليس فيه من الافتئات على استقلال مصر أكثر مما كانت دائماً معرضة له بسبب الامتيازات الاجنبية

(الامتيازات الاجنبية) إسم أطلقه الاوريون على الامتيازات التي نال بها الاجانب المقيمون في تركيا من سلاطين تركيا الاولين حقوقاً خارجية عن حقوق بلادها لإدامة للامتيازات المضارعة لها التي كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للاجانب المقيمين في بلادها . وهي تحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها ، وإنما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها . أما إذا كانت هذه المعاهدات التالية لها أجل

معين فالامتيازات تعود فتتمتع عند انقضاء ذلك الاجل. وكان التصدد منها في الاصل ممكن المسيحيين من المتاجرة والسكنى في بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم الذي كان يمكن أن ينالهم لكونهم غرباء ويدينون بدين آخر . ويتبدى تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا العظمى فى عهد قديم جداً، ولكنها بعد ماغيرت وحورت تغييرات متعددة بحسب تاريخها الان منذ سنة ١٦٧٥ وقد ثبتت فى معاهدة الصلح التى عقدت فى الدردنيل سنة ١٨٠٩ . ومنحت الامتيازات لفرنسا فى سنى ١٥٨١ ، ١٦٠٤ ، ١٦٧٣ وجددت فى سنة ١٧٤٠ . ومنحت الامتيازات للدانمارك سنة ١٦١٣ وجددت سنة ١٦٨٠ ولانزال نافذة المفعول . ونالت الدول العظمى كلها تقريباً امتيازات كهذه من الباب العالى فى اوقات مختلفة فى الاربعائة سنة الماضية

« فوجود الامتيازات الاجنبية فى مصر ناتج عن هذه المعاهدات الخاصة بالفريق المتعاقدين مع الباب العالى (دون الباب العالى نفسه) . وقد كان عدد الدول التى تتمتع بها قبل الحرب خمس عشرة دولة وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا والبلجيك ونروج وإسوج والدانمارك واليونان والبرتغال وروسيا وألمانيا والنمسا والمجر . فانهت امتيازات الدولتين الاخيرتين بعقد معاهدتي فرساي وسان جرمان وتتضمن الحقوق التى تخولها الامتيازات للاجانب فى مصر علاوة على بعض الامتيازات التجارية إعفاءهم من الضرائب الشخصية بلا مصادقة عليها من حكوماتهم ، وحفظ حرمة منازلهم ، وحمايتهم من إلقاء القبض عليهم استبداداً وإخراجهم عن دائرة اختصاص المحاكم الاهلية . فافضى أمر هذا الامتياز الاخير بعد إنشاء المحاكم المختلطة فى سنة ١٨٧٦ إلى عدم تطبيق تشريع على الاجانب بلا مصادقة الدول ذوات الامتيازات . وأن القضايا المدنية التى تقع بين الاوربيين والاهالي أو بين الاوربيين المتسمين إلى شعوب مختلفة تنظر أمام المحاكم المختلطة . وأما القضايا الجنائية التى تتعلق بالاوربيين وكذلك القضايا المدنية التى تقع بين أوربيين من شعب واحد فتتظر أمام المحاكم القنصلية وتستعمل فيها قوانين

بلادها . ولا يؤدي الاجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الاملاك وأموال الاطيان

« على أن استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه . وزد على ذلك أتا جريا على ما اتصفت به السياسة البريطانية في مصر جعلنا قسما من مشروعاتنا حصر المزايا التي يتمتع بها الاجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصبح مصر ولىة أمرها أكثر مما هي الآن . وذلك لا يمكن عمله إلا إذا كانت مصر تعترف بأن بريطانيا العظمى هي التي تحمى تلك الامتيازات الاجنبية بعد ردها إلى حدود معقولة

» وهذه النقطة الاخيرة تحتاج إلى إيضاح فنقول : إن القيود التي تقيد بها الامتيازات الاجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات ولها سيئات . فحسناتها أنها تحمى حرية الاجانب وأملاكهم بكونها تضمن لهم العدل في أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام المحليين . وسيئاتها أنها تعفي الاجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع القوانين المحلية والوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيراً عظيماً لا مسوغ له ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال التخلص من الامتيازات الاجنبية واستبدالها بنظام يحمى كل الصوايح الاجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التي يتمتع بها الاجانب الآن والتي لا يمكن الدفاع عنها . وللوصول إلى هذه الغاية دارت المفاوضات منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التي لها صوايح في مصر بموجب الامتيازات ولكن هذه الدول لا يمكن أن تتنازل عن تلك الحقوق ما لم تحصل على ضمان بأن أبناء وطنها يحصلون على العدل والمعاملة بالانصاف في المستقبل . ولاعطائها هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى في مركز يمكنها من تنفيذه . فمن مصلحة مصر إذاً أن تمكن بريطانيا العظمى من أن تحمى الامتيازات التي يتمتع بها الاجانب فيها ويقضى العدل والانصاف بابقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف في معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى في مصر

« هذه هي أوصاف التسوية التي بتنا نرى أنها تضبط العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل ذكرناها بوجه الاجمال وتركنا تفصيلها لشرحه بعد . فلما شرعنا تناقش فيها المصريين الذين كنا وإياهم على وداد وكاهم من ذوى الآراء المتقدمة في الوطنية تقدماً متفاوتاً في القلة والكثرة ، وجدنا منهم ما شدد عزائمنا وهو مطالبهم لاقتراحنا بالميل إليه والعطف عليه لانهم يرتاحون إلى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع نده لا كما يملى الا على على الادنى لمطابقتها لشعورهم بانهم شعب قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية . إذ الامر ظاهر أن تلك الفكرة تتطوي على الاعتراف مبدئياً باستقلال مصر ولا تطابق النظرية التي تعتبر بموجبها مصر ملكاً من الاملاك البريطانية . ولما نظرنا في الشروط التي اشترطناها في اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بانها وإن كانت شروطاً لا يقبلها الوطنيون المتطرفون لكنها من الشروط التي يستطيعون أن يسوغوها ويرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها فانهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة الا إذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها . وبحق لبريطانيا العظمى أن تأخذ بدلا معقولاً لهذا التأييد الذي لاغنى عنه لمصر . وهذا البديل إنما هو الاشراف على سياسة مصر الخارجية وإبقاء قوة في أرض مصر لقضاء أغراض الامبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون ولية أمرها وحاكمة نفسها تماماً إلا فيما يختص بامتيازات الاجانب . وأما القيود التي يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت عليه طول الزمان وأثقالها تكون أيضاً أخف مما كانت . ولا ينكر بعد هذه الاعتبارات أن التسوية التي اقترحناها لم تقترح حبا في منفعة بريطانيا العظمى وحدها بل فيها وفي صالح مصر أيضاً . ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لان تكون أساساً عادلاً معقولاً ليبنى عليه تعاون الامتين في المستقبل . » ولا يسعنا ذكر رأي المصريين الذين ذكرناهم في هذه التسوية إلا بوجه

الاجمال لان المناقشات طالت يتنا وينهم والاختلاف كثر في الرأي ينهم أنفسهم عند التفصيل ، وقضينا وقتاً طويلاً في مجادلات عملة لا نهاية لها في معاني الفاظ « الحماية » و « السلطة » و « الاستقلال » و « الاستقلال التام » . ولكن ذلك كله لم يمنع من إنعام النظر طويلاً في مواد المعاهدة التي كنا تفكر فيها والادلال على أن الاتفاق عليها ممكن . ويقال إن الاجاديت التي جرت ونحن بمصر أرتنا أتنا تقدمنا كثيراً في سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين وأتنا اتقنا فعلا من جو إلى جو خير منه كثيراً . لان الجفاء الذي أستحوذ أخيراً على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التي دبت في نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى إبتدأت زول . واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة .

« ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن في مصر للوصول إلى نتائج معينة محدودة . كان أيضاً محدوداً . لانه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لاتنا إنما اتدبنا لنشير بخير الطرق التي يجب إتباعها للوصول إلى تلك الغاية . والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفراداً وجموعاً إنهم إنما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدعون بانهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم . بل أن أكثرهم تجاوزوا هذا الحد وقالوا إن زغلول باشا ووفده هم وحدهم الذين فوض إليهم الناس عموماً تمثيل الامة المصرية . أما نحن فلم نكن نسلم طبعاً بأن زغلول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التي يدعونها لانفسهم ولكننا مع ذلك لم نكن نستطيع أن تعامى عن رؤية الحقيقة وهي أنهم كانوا في هذه المدة أقوى قادة الرأي العام المصري وأن لا أمل بان المشرع الذي يمارضونه يحوز حسن الالئغات أو يقع موقع القبول عند الجمهور . وكان من الضروري في اعتبارنا كما قلنا للمصريين في أول الامر أن المعاهدة التي تفكر في عقدها مع مصر لا تعقد عقداً عرفياً فقط بل عرفياً وأدياً أيضاً إذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية . فهي تكون شكلاً معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف . لانه يمكن أن يقال دائماً بعد ذلك إن الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها ، بل إنها كانت مكرهة على قبول كل شرط نشترطه

بريطانيا العظمى وإنها على كل حال حكومة أتوقراطية إستبدادية لا تمثل الشعب المصري حقيقة فلذلك كان من الامور الجوهرية في مشروعنا أن لا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تتوب عن الامة المصرية نيابة حقيقية . فلما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التي وقفت جلساتها منذ نشوب الحرب ، أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل . ولكن المصريين أولى منا نحن بأن يحكموا أي جمعية تمد عندهم أحسن جمعية تمثل رأي الامة . وإنما ينبغي على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تتناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية كانت أو غير رسمية

« وكان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكتزية كبيرة إن لم ينالوا الا كثرية المطلقة في مثل هذه الجمعية . ولذلك رأينا من الحماسة في مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات محول دون مناقشاتنا له إذا شاء الكلام معنا فالتنا من أول الامر دعونا وجوه المصريين ليعطونا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين . وكان يحتمل أن زغلول باشا الذي كان حينئذ في باريس يعود إلى مصر ليقابل لجنتنا لان المصريين الذين كانوا يحادثونا حينئذ بذلوا الجهد لاقتناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدتهم عدلي باشا في ذلك أيضا بما له من الكلمة النافذة لانه وإن كان مستقلا عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا ، وكان يروم جداً أن يجتمع به ، ولكن زغلول باشا لم يكن يرى إذ ذاك إجابة أصدقائه إلى طلبهم . ومع أن الخطابات العديدة دارت بينه وبينهم في أواخر مدة إقامتنا هناك فإنه بقي في باريس ولم يغادرها في ذلك الحين

« ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتي :

« إستقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الاحوال إذ ذاك واتهننا الفرص الكثيرة لتعرف بانفسنا حالة شعور الجمهور وقررنا رأيا في أحسن سياسة توفق بين الصوالم البريطانية والمرافق المصرية ولكننا لم نكن نستطيع حينئذ

أن نحكم في أمر المشروع الذي كنا تفكر فيه لاتنا لو فرضنا أنه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول إنه يلقي في مصر التأييد الكافي الذي يسوغ قضاء الوقت في وضع تسوية على مبادئنا فيه . ولهذا كان غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريراً عن الحالة كما وجدناها . وندل على النتائج التي أوصلنا بحسنا وتحققنا إليها ونبسط الرجاء في أن ازدياد حسن التفاهم الذي رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيراً من تعيين حالة مصر في المستقبل باتفاق الفريقين

(أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر)

(١) مناقشات مع رجال من الوفد بلندن

« غادرنا مصر في الاسبوع الاول من شهر مارس وسافرنا في طرق مختلفة والتقينا في لندن ثانية في أواسط ابريل لكتابة تقريرنا . وبعد الابتداء به بقليل وجدنا أمراً لم يكن غير منتظر تماماً فوقفنا عملنا آمليين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التي فارقنا المستر المصري ونحن مرتان فيها . وتلك النقطة هي كما أوضحنا قبلاً الموقف الذي يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأي الوطني إزاء السياسة التي كنا نحن نميل إلى نصيح الحكومة البريطانية باتباعها . فحدث الآن ما يمكن أن يجلو الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا رأساً

« ففي أواخر أبريل زار عدلى باشا باريس وهو موضع التجارة والاحترام من جميع مواطنيه . وكانت نصائحه لنا في مصر من أعظم النصائح قيمة . فقصد زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لكي يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا في أوائل شهر مايو أنه بحسن مساعي عدلى باشا بالاكثرضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الاولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة . واتفق في الاسبوع الثالث من مايو أن المستر (والآن السرسسل) هرست كان في باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة في لندن ولما أيقن زغلول باشا أن لا حرج عليه في ذلك من حيث كونه المحامي عن الاستقلال المصري، وصل إلى لندن في ٧ يونيو وفي رفاقته سبعة من أعضاء الوفد، ثم التحق بهم عضواً

أو عضوان آخران :

« ودار الكلام بينهم وبين اللجنة في أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لاشتغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ولذلك استمر الكلام إلى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى . فعدد منها جري في جلسات حضرتها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلي باشا أيضاً . والنقط التي كانت تصعب المناقشة فيها في هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت إلى آخر إلى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفضونها عادة . وزد على ذلك أنه كثيراً ما كان الكلام يدور في الفترات التي تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتي بفائدة كثيرة . ولا فائدة من الاسهاب في وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التي جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية

« ونبتدىء بذكر مانسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت ينشأ على غاية الصفاء والوداد من الاول الى الآخر . حتى لما كان الاختلاف في الرأي ينشأ يبلغ غايته فإن الجدل كان يجري ينشأ بمزيد الصداقة ولا يخامرتا الريب يوماً في أن زوارنا كانوا يرومون بكل إخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجاً من مشاكلك الحال ومصاعبها ولكنهم ونخص بالذكر منهم زغلول باشا نفسه ، كانوا مقيدين بقيود الخطة التي اختطوها لا تقسم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أماني المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره مقاصد بريطانيا العظمى . فلطالما قالوا لنا المرة بعد المرة إنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم في مطابقته للعدل والانصاف وما ذلك إلا لكونه لا يطابق « التوكيل » الذي أخذوه من الشعب المصري . ولم تكن نجني نقعاً من قولنا لهم إن « التوكيل » الذي يدعونه هو البيان الذي وضعوه هم أنفسهم وأن الجمهور المصري إنما قبله منهم

فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هي من بنات أفكارهم . فكانوا يحينوتنا دائماً بأنهم ليس لهم سلطة لأن يحيدوا عن المطالب التي صادقت عليها الاكثية الكبرى من أهل بلادهم وأنهم ما كانوا الواضعين لها بادية بدء . فكان الداء الحربي الذي دوى بمصر في الثمانية عشر شهراً الماضية حجر عثرة دائماً في الطريق ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى في سياق المناقشة نجد من الصعوبة أن نتعد عن إلباس ذلك الاتفاق ثوبا من التعبير لا يتفق والصيغ التي يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها

« وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم . وقد ابتدأنا بها في سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدماً يذكر . ولكننا لما وصلنا إلى التناقص في شروط المعاهدة التي تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للصالح البريطانية والاجنبية تهيب المصريون الموافقة على أمر لا يتمشى مع الاستقلال الذي يرمون إليه . والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافى ذلك الاستقلال إذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترضون به . ولكنهم كانوا دائماً في وجل من أبناء وطنهم الذين لا يرون رأيهم فيعدونهم في مصر خائنين للقضية المصرية .

« ولقد ذللنا هذه المصاعب المتكاثرة تدريجاً الواحدة بعد الاخرى وفزنا أخيراً . بوضع خطة للتسوية ارتاح إليها الفريقان ، بعضهم كثيراً وبعضهم قليلاً ، ولم نصل إلى هذه النتيجة إلا بعد ما تساهلت اللجنة في أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمراً نعود إلى ذكره بالاسهاب قريباً . فأتينا وافقنا على طلب المصريين كنا عازمين على مقاومته في أول الامر وإنما وافقنا عليه لعلنا أنه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه . فرأينا أنه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثممه لا يعد غالياً علينا إذا اكتسبنا موافقة الامة المصرية الودية على المشروع برمته . ثم يلزمنا أن نعترف بأن الوفد كان يميل إلى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة في الاتفاق وخسن التفاهم مع اللجنة « أعجبنا التسوية التي توصلنا إليها نظراً إلى ما هي عليه بذاتها ولكن على

شرط واحد جوهرى وهو ان زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بان يستعملوا نفوذهم لحل
 اهل مصر على قبولها ، وبعد ذلك تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفيذها
 تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا ان نطلبه منهم ، ولم نكن نتظر
 منهم ان يعدونا بنجاح مساعهم كما اتنا نحن لا نقدر ان نعدم بان الحكومة البريطانية
 والامة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا . والذي طلبناه منهم انما هو
 ان يتكفلوا بان يؤيدوا النتيجة التي وصلنا اليها نحن وإياهم معاً من صميم قلوبهم
 لانهم ان لم يفعلوا ذلك ضعف الامل في فهم التسوية حق الفهم في مصر أو في استقبالها
 بالترحيب والارتياح . وإن لم يكن لنا نحن هذا الامل فمن البت أن نجددهم
 التسوية للشعب البريطانى ونقول له إنها حل للقضية المصرية ، لاتنا نعتقد أن الشعب
 البريطانى يرضى أن يجود في الشروط التي يعقدها مع مصر ولكن هذا إذا كان يقتنع
 بأن تلك الشروط تقبل بالشكر وانها تؤول إلى تحسين العلاقات تحسناً دائماً وإلى
 التعاون بالمصدق والاخلاص بينهم وبين المصريين في المستقبل

«أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لان يتكفلوا بهذا المقدار أو
 أن يتقيدوا إلى هذا الحد خوفاً من أن ينكرهم كثيرون من أتباعهم في مصر ، ولذلك
 طلبوا التعديل والتحويل في الشروط المتفق عليها وذلك بالأكثر في شكلها
 لكي يجعلوها أقرب إلى قبول الرأي العام المصري فتساهلناهم بقدر ما تقتضيه الحكمة
 لاتنا نحن أيضاً مضطرون إلى مراعاة الرأي العام البريطانى كما أوضحنا لهم فلافائدة
 من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لإرضاء المصريين إذا كانت موافقتنا تفضى إلى
 رفض المشروع كله في بريطانيا العظمى فكأننا قد بلغنا والحالة هذه سداً لا منفذاً له

ب — مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

« لما بلغت المسئلة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة إلى
 حين ونشأ يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصري ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية

التي تميل اللجنة إلى تجميعها وإلحاقها بالبنافع العظيمة التي تبتفعها مصر منها فإذا أحسن الناس لقاءهم كما كانوا يؤملون كان ذلك توكيلاً لهم يسوغ للوفد بمدرجوع رسله أن يتكفل بتأييد إقترحاتها بلا قيد ولا شرط . فاستصوب وزغلول باشا هذه الفكرة ولم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب ثلاثة أو أربعة من رفاقه في السفر .

« وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة في نظر الاعضاء المصريين لأنه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم إذا لم يقابل تلك الشروط بالرضى والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضاً لأن المناقشة التي تقع بين الجمهور في مصر على أثره تمكنتنا من سبر غور الرأي العام المصري أكثر مما تيسر لنا سبره في ما مضى وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . وعليه كتبت مذكرة حاوية لعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التي تجبها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفاً فكان وضع هذه المذكرة خاتمة المساعي التي سعينا إليها لأفراغ نتيجة مناقشاتنا في قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأي العام المصري . فهذه المذكرة التي سميت إتفاق ملر وزغلول ليست إتفاقاً كما هو ظاهر عليها وإنما هي رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها إتفاق بعد وضعها والتي دفعها اللورد ملر إلى عدلي باشا الذي كان وسيطاً بين الفريقين وكان له نصيب عظيم في كل مفاوضاتنا وطلب منه أن يوصلها إلى زغلول باشا وأصحابه وكان المفهوم أنهم يستعملونها كما شاؤوا في مناقشاتهم العمومية وهي مؤرخة في ١٨ أغسطس وهذا نصها :

« إن المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهري يوليو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملر وأعضاء اللجنة الخصوصية المتدبة لمصر وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصري وقد اشترك عدلي باشا في تلك المفاوضات أيضاً وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه

للمنفعة. بريطانيا العظمى ومنفعة مصر كليهما

« فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة الميينة في هذه المذكرة إذا اقتنعوا بأن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضاً للدفاع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المذكورة الميينة في المادتين ٣ و ٤ » وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلباً على تأييد الخطوة المقترحة هنا باتباعها فلا يكون ثمة نجاح

(نشرت المذكرة آنفاً وهي المشروع البادي الذكر الذي عرضه وفد سعد باشا على الأمة)

ج - سياسة المذكرة

(أولاً) تمثيل مصر في البلدان الاجنبية

« إن سياسة المذكرة التي مر ذكرها مطابقة بمجملتها للنتائج التي توصلنا إليها قبل سفرنا من مصر بناء على الاسباب التي أبناها آنفاً ولكن نتيجة المناقشات التي دارت بيننا وبين زغلول باشا ورقاقه صيرتنا مستعدين للذهاب إلى أبعد منها وأهم نقطة بحملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة في المذكرة ظهوراً عظيماً وهي حق مصر في تعيين ممثلين في البلدان الاجنبية . فقد كنا ولا تزال نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه العموم . وجميع عوائل المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذي ينالونه ممن مخالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت ميولهم شديدة إلى الحركة الوطنية . وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى ان تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الاخطار إذا تركت مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت بضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها . وهذه أولية لم يثار عنها فيها أحد من

المصريين الذين كنا تناقشهم بل كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله إذا كان يوقع بريطانيا العظمى في ارتباك . ولم يقع بيننا وبينهم خلاف في الرأي في هذه النقطة عند المناقشة ويظهر لنا أن عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على أن الاتفاق عليها كان تاماً بيننا وإنما قلنا أنها تدل عليها دلالة كافية لأنه لا يجب أن يرح من البال سواء في هذه النقطة أو في غيرها أننا لما كنا نضع المذكرة لم نكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والأفكار التي تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق في المعاهدة التي يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك

« فالمسئلة الحقيقية التي كانت موضع الأخذ والعطاء لم تكن « هل يجب أن تكون مصر حرة في اختيار سياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى » إذ لا خلاف في أن موافقتنا على هذه المسئلة ضرب من المحال . إنما كانت هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة أن تبقى إدارة جميع علاقاتها الخارجية في أيدي بريطانيا

« فمذه المسئلة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائي قبل أن تناقش المصريين فيها وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية وأما صوالح فمصر التجارية وسواها من صوالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها مع المصريين . وهذه الصوالح كثيرة وعددها آخذ في الازدياد فتتسع نطاق التجارة ولحلوا أصلا . وإزدیاد عدد المصريين الذين يسافرون الآن الى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً في غرب أوروبا والعلاقات العديدة التي تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رسمية . فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون صوالح جميع الافراد المصريين خارج بلادهم ثقلت وطأة ذلك جداً عليهم ولذلك رأينا من بادی الامر أن تعین مصر ممثلين لها في الخارج يكون عين الصواب

« ولكن الذي كنا نقصده في الاصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة تمثيلية فقط لاسياسة . فلما دارت المناقشة في لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا في هذه النقطة بعد تردد ونجح . فان المصريين أجمعوا على أن إنكار الصفة الرسمية على

الممثلين المصريين يفسد فكرة المخالفة ويحمل أبناء وطنهم على رفض التسوية التي كنا تفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن أنهم مصيبون فيما يقولون لاتنا أدركنا ونحن في مصر أن المصريين جميعهم والسلطان ووزراءه في جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا في الخارج مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الاخرى وكانوا كلهم ممتنعين من إلغائنا منصب وزير الخارجية المصري عند إلغائنا الحماية وتسلمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها إلى المعتمد السامي البريطاني . وكذلك كانوا كلهم يرجون أنه متى آن الاوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى في وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر في البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأساً . وكانوا يرجون أيضا غير هذا المبدأ بعد زوال السيادة العثمانية أن الذين ترسلهم مصر إلى البلدان الاجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التي تكون لممثلي الدول الاجنبية في مصر .

« فلذلك لم يخامرنا ريب في أن أعضاء الوفد المصرى كانوا يعبرون عن رأي أبناء بلادهم كلهم في هذه المسألة وكانوا يقولون لنا قولاً صريحاً باتاً لاتنا إذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل . وأما اذا اعترفنا بها لمصر أو أرضينا المصريين إرضاء تاماً بمراعاتنا عزه أنفسهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين لم أنتم خائفون فقد اعترقم أن لمصر صوالح كثيرة خاصة بها في البلدان الاجنبية يحسن المصريون رعايتها أكثر مما يحسنه غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك الصوالح لأنهم لا يستطيعون أن يعملوا عملاً يضر بالصوالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر في الخارج يكون قليلاً جداً لأن مصر لاتروم أن يكون لها ممثلون منهم إلا في بلدان قليلة ولا يسعها أن تقوم بنفقات الكثيرين منهم في سائر البلدان توكل مصر بريطانيا

العظمى برعايته صوالحها وكفى بذلك دليلاً على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين : « فلم يسعنا إلا الشعور بقوة هذه الحجج الواجبة . ومع ذلك فالامر واضح وقد قلنا لهم أو أعدناهم على مسامعهم . وهو أنه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو في قليل من عواصم أوروبا وجد ممثلون سياسيون من الأجانب في مصر انقشع بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة . لأن قلة وجود أعمالهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغريهم بتعدي حدود وظائفهم حتى لا يقال إنهم لا يجدون شغلاً يشغلهم . ولكن رجال الوفد لم يسلّموا بأنه يخشى من حدوث أمر كهذا بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذي نالته مصر بعد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتح للأجانب سبيل التدخل في شؤون بلادهم بإلقاء الشر أولاً بينهم وبين بريطانيا العظمى . وأن أعظم ضمان يقينا لشر هذه الدسائس هو أن المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على مخالفة يعترف فيها بحالتهم التومية وكرامتهم الوطنية .

« هذه هي الأدلة والبراهين التي حملتنا على إعادة النظر في مركزنا إزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحاً أن تساهلنا في هذا الامر قد يلقي الرعب المقلق في دوائر الرأي العام البريطاني ويخشى أنه يمنع الشعب البريطاني من قبول الاتفاق برمته وإذا بنينا حكماً على ما نشأ عنه من الاثقاد والاقوال الدالة على عدم الرضى عنه في دوائر كثيرة اتضح أيتها أصدنا ولم نخطئ في توقعنا له المعارضة الشديدة . ومع ذلك فنحن لا نزال نرى أن كافة الحجج الراجعة هي في جانبنا بلا مشاحة ، لأنه بما دام الحقاء والخلاف ضارين أطنابهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا في البلدان الأجنبية . فالطمعيات التي أفضت لنشر الدعوة ضد إنجلترا تنشرها بجهد واجتهاد منذ انغمس في سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا . ولا علاج لذلك إلا بإعادة علاقات الوداد . ونحن نعد السياسة التي أوضحناها هنا كفيلاً بذلك . فإذا تمت لنا هذه النتيجة ففي إطار الصفة السياسية لممثلي

مصر في الخارج استفدنا لا محالة ، لانه إذا بقي قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة وبقوا مصريين على إدامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم ووقفهم عند حدهم . إذ لا يسع معتمداً مصرياً الاعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وعدم ذمه والتفور منه ، وإلا قصر في الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه

ثانياً — الدفاع عن المواصلات البريطانية

« ظهرت الاهمية العظمى التي يعلقها رجال الوفد على مسألة « حالتهم القومية » أتم الظهور لما شرعنا نبحث في منفعة بريطانيا العظمى الحرية بمصر من حيث الدفاع عن وصلاتها الامبراطورية فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى كانت حليفتها — قاعدة في أرضها من غير أن يقدر ذلك بعزة نفسها أي أنها تعطىها « مكاناً منيعاً لاسلختها » أو « نقطة ارتكاز » في سلسلة إستحكاماتها الامبراطورية التي تربط الشرق بالغرب ولم يأبوا على بريطانيا العظمى أن تتسلم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصاً كل وسائل الوصلات والسكك الحديدية وميادين الطيران ... إلخ لإدارة الاعمال الحرية . بل رحبوا بهذا الحكم لانه يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين بدليل أن مصر تعطى شيئاً بدلاً مما تأخذه فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد في معاهدة المحالفة التي تعقد بينها وبين مصر بان تدافع عن مصر فكذلك مصر يجب عليها عدلاً وإنصافاً أن تفعل شيئاً لمساعدة الامبراطورية البريطانية إذا دخلت بريطانيا في حرب ولو لم يكن لمصر شأن فيها مباشر

« وأضرب من هذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم وكذلك لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها فبقاؤها في مصر سائق عندهم ما دامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجي وهو الدفاع عن الامبراطورية البريطانية لا (جيش احتلال) ولا (قوة لحفظ النظام) في مصر إذ

مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى . ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافيهم بان مقدارها يتوقف على الاحوال الخارجية وأنه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الامبراطوري وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة إذا كانت مصر في خطر . بل كان كل همهم أن تلك القوة لاتعد حامية لمصر بوجه من الوجوه لان المحافظة على النظام الداخلي من شؤون المصريين أنفسهم

« ولكي يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحوا في أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قنال السويس وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية ، ولكن لم يكن في إمكاننا أن نوافقهم على ذلك لان وجود جنود بريطانية في « منطقة القتال » المحيطة يمكن أن يلقى المشاكل كل بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى التي لها مصلحة في تلك الترة الدولية ، إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القتال احتلالاً دائماً قد يعد خرقاً لذلك الحياد . وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لاتقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال السويس بل إن الدفاع عن وضلاتها الامبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك كثيراً . إن مصر تقرب شيئاً فشيئاً من أن تصبح « عقد ارتباط » كل تلك الوصلات برية كانت أو جوية أو بحرية ، فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين النظرة أو غيرها في منطقة القتال لنزول الجنود فيها وبعد ما تم التسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل في المفاوضات التي تجري لعقد المعاهدة المتوية

ثالثاً — الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية

« تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة في مركز الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية . وهذه المسألة عظيمة الشأن جداً من حيث لتنظيم الحكومة وحسن سير أحكامها في مصر . فنظام الادارة الداخلية الحالي يرمته

بنى الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر في بر مصر ، فاذا أبعد العنصر البريطاني عن الحكومة حالا خيف من تقوض أركانها وخراب بنيانها . بل إن التسرع في تخفيض عدده يخشى أن يؤثر في متانة ذلك البناء ويعطل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيراً

« ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الادارة الذي أنقذناها منه وأن جميع الشرور والمساوى القديمة تعود إلى ما كانت عليه لان عدد المصريين الذين صاروا اكفاً علماً وأخلاقاً للاشتراك في أعمال الحكومة على مبادئ التمدن — إزداد ازدياداً عظيماً في عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من أعلامهم إلى أدناهم أن تكون أعمال حكومتهم وإدارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون عليها إذا عادت إلى مساوى العهد الماضى تماماً . ولكن مع هذا كله لا يخلو الامر من خطر على البناء الجديد أن يتداعي بنيانه إذا أبعد الذين بنوه ولا يزالون عماده دفعة واحدة عنه

« فمن الطبيعي والحالة هذه أن ينظر بعين الهم والقلق لاول وهلة إلى الاقتراح الذى فحواه أن تترك الحكومة المصرية المحضة وشأنها مطلقة الحرية في استبقاء من تبقيه وفي إخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب . ولكننا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التى يمكن العمل بها وبحسنا فيها بهدوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيراً لان من يظن أن وزارة من الوزارات المصرية تقدم يوماً على إخراج جميع الموظفين الاجانب من خدمتها فقد وهم مها أطلقت لها الحرية في ذلك . وحسبنا تصور الحالة التى تبيت فيها تلك الوزارة بعدما تعدم فجأة أعظم مستشاريها إختباراً وأكثرهم تحملاً للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفوراً شديداً وانقلابهم عليها بعد انهار نظام إدارتها حتى تحكم بانه ما من عاقل يلقى بنفسه عمداً في بحر هذه المصائب والحن . ثم أن الامر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه أيضاً أن يحسب حساب سخط الاجانب وخوفهم

فان الجاليات الاجنبية الكبيرة الغنية التي يتوقف عليها كثير من يسر مصر وزفاهيتها تقوم عليه جالا قومة واحدة لانها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين في الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفاهيتها . ولا ينتظر أن المعتمد السامي أو أي لقب آخر يلقب به في المستقبل لا تكون له كلمة يقولها في هذا الشأن . نعم إنه لا يكون له حق الامر والنهي على الحكومة المصرية ولكنه معتمد خليفة مصر وأسمى الاجانب مقاماً في مصر وحامي صوايح الاجانب فيها . فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم ويهم كل وزير مصري أن يكون على صفاء واتفاق معه . فالمؤثرات التي من شأنها منع الوزراء المصريين عن الافراط والتفريط في استعمالهم حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جداً . هذا وناهيك أن سرورهم العظيم يعلمهم أن ذلك الحق هو حقهم وأن الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لا ليأمرهم وينهوهم يزيد رغبتهم في الاتكال على مساعدتهم ولا ينقصها

« إذ ما من مصري عاقل يتمني بجد أن يستغني عن مساعدة الاجنبي لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن إلى زمان طويل . لكن المصريين عامة يعتقدون — وهم مصيبون في اعتقادهم . أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحياناً وخصوصاً في السنين الاخيرة وهم معتصمون بهذا المبدأ : وهو أنه لا يجوز تعيين بريطاني أو أجنبي آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم . فهم يتطلعون إلى الزمان الذي يعين فيه رجال من أبناء وطنهم في وظائف الحكومة كلها أو جلها ويشعرون بأن التقدم في هذه الجهة كان أبطأ مما يجب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم لا يزيدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضوع احترامهم وكثير ما هم . وكذلك يابون أن يمنعوا من استخدامهم غيرهم من المضارعين لهم في كفاءتهم في حكومة بلادهم في المستقبل .

« بذلنا جهداً كبيراً لتعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الاجانب في الحكومة المصرية فاعدت لنا مصلحة الاحصاء كشوفات تبين كيفية توزيع جميع الوظائف في

ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠ وطلبنا من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها إلى بعض في سني ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠

« أما كشف مصلحة الاحصاء فقد قسمت الوظائف إلى وظائف ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كتراتات) ووظائف ماهياتها شهرية ، وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الثلاثة ظهورات) أما القسمان الآخران فالمستخدمون ٩٨٥ و ٩٨٥ في المائة منها مصريون ولذلك تكون المزاجحة فيها غير زائدة

« وأما الوظائف ذات للمعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين من إتمام النظر فيها أن حالها يختلف عما تقدم لانا إذا ضربنا صفحاً عن مناصب الوزراء السبعة وموظفي الديوان السلطاني ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الاوقاف — وهذه وظائفها كلها بيد المصريين وخدمهم ما عدا واحدة أو اثنتين منها فالمصريون يتقلدون ٨٦ في المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ في المائة من الرواتب . وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ في المائة من الوظائف ويقبضون ١٩ في المائة من الرواتب . وغير المصريين والبريطانيين يتقلدون ٨ في المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ في المائة من الرواتب . وفي بعض الرسوم الاحصائية التي رسمت لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت الوظائف ست درجات ، الثلاث الاولى منها تختلف رواتبها من أدنى راتب إلى ٢٩٩ جنيتها مصريا في السنة وتسمى الوظائف الصغيرة ، والثلاث الاخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ ج . م إلى ٢٩٩٩ ج . م في السنة

« فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثي ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج . م إلى ٤٩٩ ج . م وينحط نصيبهم إلى أكثر من الثلث قليلا في الوظائف التي تختلف رواتبها من ٥٠٩ ج . م إلى ٧٩٩ ج . م والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحاً فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . نعم إن نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التي راتبها من ١٢٠٠ ج . م إلى ١٤٩٩ ج . م

ولكن ذلك راجع إلى وزارتي الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون أما وزارات المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلد المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٣٢ غيرهم وراتب كل منها أكثر من ٨٠٠ ج . م . نعم إن في هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها في الوقت الحاضر ولكن إذا كان المصريون سيصرون مسؤولين عن إدارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدبير أحسن من التدابير الحالية لتدريبهم وإعدادهم لتقلد أعمال هذه الوظائف الكبيرة

« أما الجداول التي يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود في سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ فأرقامها تقريبية فقط لان تقييدها في السجلات غير كامل ولكنها كافية لادراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الاجمال فقد زاد عدد العنصر المصري في مجموع الوظائف من ٤٥ و ٤ في المائة سنة ١٩٠٥ إلى ٥٠ و ٥ في المائة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده في الوظائف الكبيرة نقص من ٢٧ و ٧ في المائة سنة ٩٠٥ إلى ٢٣ و ١ سنة ١٩٢٠ ، وزاد نصيب البريطانيين في قسم تلك الوظائف عنها من ٤٢ و ٢ في المائة إلى ٥٩ و ٣ في المائة من المجموع كله

« أما الخطر فهو من الجهة الاخرى فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفاً من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة فيكون ذلك مصيبة عظيمة ولكننا نستبعد جداً أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المتوال : أولاً لان صوالح مصرية كثيرة مثل مصلحة الموانئ والسكة الحديدية والجمارك والاشغال العمومية ونحوها تستخدم عدداً كبيراً من الانكليز وغيرهم من الاوربيين في وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفى الخبرة اللازمة لها . ف هؤلاء الموظفون الاجانب لا يشعرون بأن تغير حالة مصر السياسية أثر في مركزهم وإنما الذين يخافون من هذا التغير هم الذين يتقلدون مناصب إدارية محضة

ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لانهم يسألون أنفسهم قائلين : تري هل يؤيدنا الوزراء المصريون الآن في استعمالنا لسلطتنا ؟ وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم في سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة (المحسوية) وترقية الذين يستحقون الترقية لا الذين يوحى إلينا بترقيتهم وأن تتجح في ذلك باستمرارنا عليه . فمثل هذا الخوف طبعى وقد يحمل بعضاً من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم في المستقبل لانهم لا يكونون مثل أولئك الاوربيين القلائل الذين كانوا في خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والاهوال في سبيل إصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق إلى مصر لإصلاح . ومع أنهم كانوا في أحوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا تفوذاً ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجلة والاكرام . أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون في مصر اليوم فانهم يكونون في بلاد احتمرت بانثائيرات الاوربية وتمودت الجري على أساليب الحكم البريطاني ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصري يزيل مانعاً عظيماً يحول الآن دون تفهم البلاد وذلك لانه إذا لم يقف استياء المصريين وتضردهم من جلب الموظفين الاجانب عند حدها خيف أنها يؤديان إلى قطع كل تعاون حبي بينهم وبين الموظفين المصريين وسيبهما ليس الاشخاص بل النظام . إذ من السهل إثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يجلبون إلى مصر رغم أنفها ويجعلون فيها عمالاً للسؤود الاجنبي وعلامة عليه فاسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا يعدون آلات بيد حكومة أجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الاكفاء فيها . والدليل على ذلك أن الموظفين البريطانيين في الادارة والضباط البريطانيين في الجيش غير مكروهين شخصياً بل أن أكثرهم محترمون ومحبوبون أيضاً عند شعب يعترف حالاً بالسكفاءة لاربابها ولا سيما إذا اقترنت باللفظ والكياسة . فاذا تأمل الانكليز الموظفون في الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأنوا ، وبما من شئ ، يوجب العجلة

فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون في وظائفهم وما من خدمة يخدمونها بأشرف من
من هذه الخدمة وهي إنشاء شركة حبية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة
المصريين حتي ينجحوا في أنظمة الحكم الذاتي

« ولكن وإن يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب جملة
وبسرعة أمراً غير منتظر فانه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية
أن تستغني عن خدمتهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ
النظام الجديد فهؤلاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء إذ لا شيء يكدر صفو العلاقات
بين الانكليز والمصريين في المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم
يتظلمون من الحيف عليهم فيجب في كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر
أن تكون مراكم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد
مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون الحالي يعطى الموظفون المصريون
إذا أحالتهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشاً طيباً مناسباً لطول
مدة خدمتهم وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ولكن يلزم مراعاة
لتغير الاحوال أن يوضع تدبير خصوصي لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم
في الخدمة قضاء مبرماً وكذلك الذين يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم في النظام
الجديد يعاملون معاملة الذين تستغني الحكومة عنهم . والمعتمد الآن أنه إذا أراد
موظف الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للاحالة على المعاش يخسر بعض
حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على ما نحن في صدده بعد تغير شروط الخدمة
تغيراً جوهرياً بل يجب أن يترك للموظف حق الخيار بين البقاء في الخدمة أو تركها
في النظام الجديد فإذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة إلزاماً

رابعاً — التحفظات لحماية الاجانب

« تستثنى المذكرة في البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ شيئين من المبدأ العام القاضي
بان تكون الحكومة المصرية في المستقبل حرة في تعيين الوظائف التي توظف غير

المصريين فيها وهما علاوة على ما في الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالي وموظف في وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون في ماله مساس بالاجانب « بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ». وزب قائل يقول بعد الذي تقدم ذكره في هذا الشأن وما الذي أوجب إستثناء هذين الامرين . فالجواب عن ذلك أن المسؤوليات الخصوصية التي تلقى على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الاجانب . فالامران اللذان يهمان الدول الاجنبية التي يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الاجنبية هما إقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضاً في كل رؤوس الاموال والمشروعات الاجنبية في البلاد ، وسلامة أرواح الاجانب وأملأهم . فلضمان هذين الامرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الالحاح طالبة إبقاء بعض المراقبة الاجنبية . وقد رضيت أن تتولي بريطانيا العظمى تلك المراقبة . فاذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها إلى دولة أخرى غيرها أو إلى فريق من الدول لتحل في ذلك محلها

« ومن المبادئ الاساسية التي تبني التسوية المنوية عليها منح كل سلطة تلزم لضمانان صوالح الاجانب في مصر ، لمل الحكومات الاجنبية على الاطمئنان والايقان بان حقوق رعاياها تحترم . وهذا هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكيرين المشار إليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لان الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سدد دينها ، والواجب على الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالاجانب . وقد وصفت وظيفتها وصفاً إجمالياً في المذكرة وسيحدد مدى اختصاصهما بتجديداً دقيقاً عند تحرير المعاهدة لئلا اكتفينا هنا أيضاً بالاتفاق مبدئياً . وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية .

« وهذا يصدق أيضاً على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث خول المعتمد البريطاني في بعض الاحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الاجانب . وقد كثرت المناقشة في ذلك وبذل رجال الوفد جهدهم لكي يمنعوا هذا الحق من أن

يتحول إلى حق منع عام في التشريع المصري وهذا ما لم نكن نريده . ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعيناً مدققاً ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين في المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكننا إذا جردناها من غواشيها الفنية والاصطلاحية بقي هنا ما يأتي :

« وهو أن الحكومة المصرية تجد نفسها كيفما التفتت مكتوفة اليدين لا تستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات الامتيازات في بلادها بلا مصادقة منهن وإن تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تتوب عنهن أحيانا في تلك المصادقة . وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى دائما إلى تقيص القيود التي تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضاً هو جزء من المشروع المنوي في المذكرة ولكن ذلك غير ممكن وليس المطلوب إزالة القيود الكلية . وهي مادامت فلاغتي من وجود من يكون له حق استعمالها . وهذا الحق الذي يقصد به ضمان صوالح جميع الاجانب المشروعة تمنحه مصر على ما في المشروع الذي تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هي بريطانيا العظمى

(د) — السودان

« إن المشروع الذي تضمنته المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان — البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً في الاتفاق الانجليزي المصري المبرم في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (*) وليست كحالة مصر التي لا تزال غير معينة . فلهذه الاسباب أخرجنا السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه ولكن متغافلاً .

(*) — إن هذا الاتفاق الذي وقع وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه « يحق » لبريطانيا العظمى « بحق الفتح » « أن تشارك في تعبیر السودان وإدارته وترقيته » وقد أسقط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على

للخطأ وسوء الفهم بمصر في غاية مناقشاتنا ومداهما دفع اللورد ملتر الكتاب التالي إلى عدلى باشا يكن لما أرسل إليه المذكرة وهو :

« ١٨ أغسطس ١٩٢٠ »

« عزيزي الباشا »

« بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى أنه ليس بين أجزاء المذكرة التي أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكني أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأي اللجنة وهو أن موضوع السودان الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فإن البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر »

« إن السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية بأن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أتج مثل هذه النتائج الحسنة »

« على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر منفعة حيوية في إيراد الماء الذي يصل إليها ماراً في السودان ونحن عازمون أن نقترح إقتراحات من شأنها أن »

السودان وأخرجت البلاد نهائياً من الدائرة التي يسري عليها نظام الامتيازات ولذلك نص في هذا الاتفاق على أن اختصاص الحاكم المختلطة « لا يسري إلى أي جهة من جهات السودان أو يعترف به فيها » وأن لا يقيم قناصل الأجانب في البلاد بلا رضا الحكومة البريطانية . أما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها إلى شخص « الحاكم العام » الذي يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديوي مصر والذي يكون لمشوراته قوة القانون

نزِيل خوف مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية
لامضاء « ملتر »

« ويحتمل بنا في هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التي نرى أنها تقضي
باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها
ونشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة التي يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات
السودان الحالية فنقول :

« إن الاكثية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سنواها وأما
السودان فمقسوم بين العرب والسود وفي كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس
أوقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أما عرب
السودان فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين والاسلام
أخذ في الإلتشار في السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله وهذه المؤثرات
تلطف ما بين أهالي البلدين من التضاد والتنازع ، ولكنها تقوى عليه بعدما زادت
تذكريات سوء الحكم المصري الماضي قوة وشدة

« أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان
الماضي فكانت دائماً روابط واهية . فإن الفاتحين المصريين اجتاحتها أقساماً من السودان
بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعاً حقيقياً ولا أدعته فيها
ونجعلها بعضاً منها بمعنى من المعاني . وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على
البلدين معاً وابتهى أمره بفتنة المهدي التي قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب في
أوائل العقد الثاني من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة أكثر
من عشر سنوات إلا في مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من
جراه ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات أنفقت عليها أموالاً طائلة لتجدة الحاميات المصرية
والدفاع عن مصر التي كانت عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة وتسلمت الأيدي البريطانية
رمام حكومة السودان فعلاً منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد

بريطانيين في سني ١٨٩٦ — ١٨٩٨ وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية في سنة ١٨٩٩ لان الحاكم العام وإن كان يعينه سلطان (وسابقاً خديوى) مصر فالحكومة البريطانية هي التي ترشحه وكل مديري المديرية وكبار الموظفين هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدنياً تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام . لانا إذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهي إدخال المبادئ الأولية لحكومة منظمة متمدنة الى بلاد أهلها لا يزالون في أول عهد السداجة حكمنا أن النجاح العظيم الذي نجحته بلاد السودان في المدة الطويلة التي كان فيها السرجند ونجت حاكماً عاماً عليها يمدأ مجد صفحة في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب المتأخرة ، أما الحكومة الحالية فتمتيرة ومحجوبة عند أهل السودان والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد إلا فيما نذر .

« غير أنه وإن تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين فلمصر مع ذلك منفعة عظيمة جداً في السودان وهي أن النيل الذي يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجري مسافة مئات من الأميال في بلاد السودان . فمن أهم الأمور لمصر منع أي تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من إصلاح أراضيها التي تبلغ مساحتها حوالي مليوني فدان وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للري عما هو عليه الآن وقد كانت كمية المياه التي يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لاجل تقدمهم وقديفقي ذلك إلى التضارب بين صواالحهم وصواالح أهل مصر . ولكن الأمل وطيد في أنه إذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لري كل الإطيان التي يمكن أن تحتاج إلى الري سواء كانت في مصر أو في السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للري مسألة باعظم مكان من الأهمية والقضايا التي تتطوى تحت ذلك قضية كانت أو غير قضية صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى في رأينا تعيين لجنة دائمة من خيرين من الطبقة

الاولى وأيضاً من رجال يشوبون عن كل البلدان التي لها علاقة بهذا الامر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التي لها اساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط

« ولتجاور مصر والسودان ولاشترأ كهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن يكون بينهما رابطة سياسية على الدوام . ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر . فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها . يحق لها أن تكون كذلك أيضاً ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها فى آخر الامر . ويكفيها لقضاء أغراضها فى الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلاً عن مصر

« والضرورة تقتضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليها ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية بل الواجب الفاء مقاليد إدارته بقدر الامكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع أرجائه واجتلاف طباع أهله وأخلاقهم فالحكومة البيروقراطية المركزية لاتلائم السودان على الاطلاق وإنما تلائمه الامر كزية واستخدام العناصر الوطنية حيث استطاع ، لقضاء الاعمال الادارية البسيطة التي تحتاج إليها البلاد فى الحالة التي هى عليها من التقدم لان ذلك يقلل نفقاتها ويزيد فى كفاءة رجالها وحسن إدارتها والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلال العدد فى جانب الذين يؤتى بهم من مصر وهؤلاء لا يحبون الخدمة فى السودان ولكن هذه الصعوبة ستدلل كلما تقدم التعليم فى السودان وزاد عدد الذين يصيرون كفاً من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب فى الوقت عينه الانتباه الكلى إلى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذي ارتكب فى مصر بادخال نظام إليها لا يؤهل التلاميذ لعمل

يذكر سوى الاعمال الكتابية والوظائف الادارية الصغيرة وتخرج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام في الحكومة. فليس في السودان مجال لجيش من صفار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى في السودانيين القابلية والميل إلى الاعمال الاخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة إذ حاجة تلك البلاد الآن هي في الترقى المادي وفي وسعها الاستغناء عن نظام إداري على غاية من الاتقان

« إن القواعد العسكرية التي لاتزال تستخدم في السودان كبيرة جداً . نعم أن وجود جيش كبير في تلك البلاد كان لازماً لأنعام فتحها ولاستباب السكون فيها ولكننا نرى أن الزمان قد حان لاعادة النظر في مسألة القوات العسكرية في البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك . ثم أن وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصري لاتزالان مجتمعتين في شخص واحد وكانت الاسباب التي تقتضى ذلك وجيهة في الماضى ولكن لايمكن الدفاع عنها إذا أريد أن يكون الحال كذلك دائماً ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سذوح أول فرصة

« ويقال بالاجمال أن الغرض الذى ترمى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن إرتقاء السودان ارتقاء مستقلاً وصالح مصر الحيوية في ماء النيل . فلمصر حق لاينازع فيه في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها . فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعتنائها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الاحوال سكنت بذلك نزوع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوز عليهم من هذا القبيل . ورأينا أن هذا التصريح يفي بالغرض المقصود إذا تم في الوقت الحاضر

هـ — زيارة أعضاء من الوفد لمصر

« وبعد انتهاء المناقشات التي أسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلي باشا أيضاً من لندن إلى باريس . ثم سافر في الحال أربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود وأحمد لطفي بك السيد وعبد اللطيف بك المكباتي وعلى بك ماهر) إلى مصر طبقاً لما تم الاتفاق عليه لكي يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المين في المذكرة . وكانت خلاصة المذكرة قد وصلت إلى الجرائد مع هفوات قليلة في تفصيلها قوبلت في مصر بعبارات الرضى والاستحسان » وحوالى ذلك الحين نشر في مصر منشور طويل من زغلول باشا نوه فيه بصفة الوفد النيابية التي يمثل فيها الآن وبما لقيه من تأييدها وأشار إلى المساعي التي بذلها الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعياً أنهم اكتسبوا شيئاً كثيراً من الميل والعطف في البلاد الأجنبية . ثم استطرد إلى ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الإصرار على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أفضى الأمر إلى زيارة الوفد المصري للندن والمناقشات التي جرت فيها وأعلن في الختام أن الاقتراحات التي نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الأمة على يد رسل مثدين لذلك فاذا قوبل المشروع بالاستحسان عين ممثلون للمفاوضة في عقد معاهدة على القاعدة المقترحة

« ولحل هذا المنشور من الجزم يظهر أنه أضعف الحماسة التي استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة وإعلان التسوية في بادئ الأمر . ولكن لما وصل الرسل الأربعة إلى الإسكندرية في ٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابتهاج والترحيب وأنعش وُضوهم التفاؤل في النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية إلى زغلول باشا أعربت فيها عن « تمة البلاد كلها » بالوفد وعن الحماسة الغالبة على الجمهور وظهر في ذلك الوقت دلائل الفتور في الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين

والمصريين مدة من الزمان ولاحت تبشير المصالحة في كل مكان
 « صحيح أن الحزب الوطني وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المثوية
 حملة منكرة في أول الامر وقال الناقدون إن الاستقلال المتوي لمصر ليس إستقلالاً
 حقيقياً واحتجوا خصوصاً على عدم إدخال السودان في المشروع . وقام في مقدمة
 المعارضين أربعة من أمراء البيت الحديوي الذين وقعوا المنشور المذكور فانهزوا
 الفرصة ونشروا في الجرائد في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحاً بأن آراءهم لم تتغير
 وأنهم لا يؤيدون إتفاقاً يضيق نطاق إستقلال مصر . ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر
 في الجمهور تأثيراً يذكر . ولما رأى أولئك الامراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعاً
 حسناً عند الناس عموماً تداركوا الامر بأن نشروا كلاماً يعفو أثره عما كانوا قد
 نشروه قبلاً

« ولم يتصل رسل الوفد الاربعة بالعالم السيامي في مصر مطلقاً . ومع ذلك بذلت
 العناية التامة حتى يكونوا في عملهم كاملي الحرية مطلقي الحركة . أما الخطة التي
 جزوا عليها فكانت أنهم يدعون إليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين
 لقومهم لكي يجتمعوا معاً ويتناقشوا في التسوية المقترحة فاذا غادت هذه الجماعات
 من عندهم أبلغت الامر إلى جماعات أخرى في الاقاليم فتدعى الرسل الاربعة قرارات
 الموافقة والانضمام إلى القابلين . بحيث لم يمض أسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى
 اتضح أن أكثرية جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة المفاوضات التي
 عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة بهذا الاستحيان إليهم شهادة الباقين
 من أعضاء الجمعية التشريعية في اجتماع عقده لمحادثة أعضاء الوفد في ١٦ سبتمبر
 وكان عددهم تسعة وأربعين عضواً فقرروا خمسة وأربعين منهم بالموافقة على الاقتراحات
 وامتنع إثنان من إعطاء رأيهما وعارض إثنان فقط فيه . ولم يستطع عضوان آخران
 الحضور بنفسهما إلى الاجتماع فكتبوا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه
 أيد المشروع سبعة وأربعون عضواً من الواحد والخمسين عضواً الباقين أحياء من
 أعضاء الجمعية التشريعية .

« وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض النقط الخصوصية في المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد إلى لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط التي أهمها كان رغبة الناس إجماعاً في الحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد معاهدة المحالفة

و — المقابلات الأخيرة مع الوفد المصري في لندن

« وعاد الرسل الاربعة من مصر إلى باريس في أوائل أكتوبر وانضموا إلى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا في أوروبا وفي آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه عدلى باشا إلى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيها الرسل الاربعة مآرأوه وخبروه في مصر . وجرى البحث في الحالة التي نجمت عن ذلك وقد ظهر من أقوال الرسل التي جاءت مؤيدة للاخبار التي نشرتها الجرائد أن الرأي المصري قابل شروط التسوية المتوية بالاستحسان وأن المسمى الكبيرة التي بذلت في أول الامر لاثارة المعارضة إنتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرسخوا في أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلوهم وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكي يحصلوا على تعديل التسوية في نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هذا القيل تضييق اختصاصات المستشار المالي والموظف البريطاني في وزارة الحقانية وإهمال الشرط الذي تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو : « أن تنفيذ المعاهدة المتوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد إتفاقات مع الدول لاجراء التعديل اللازم في نظام الامتيازات » وأهم من ذلك إلغاء الحماية رسمياً . وأوردا نقلاً أخرى أقل أهمية من ذلك فأتضح لنا أننا إذا أعدنا النظر في هذه الامور كلها اضطرننا إلى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف وإتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المتوال ضرب من العبث ولا سيما بعد ما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم يتناوبينهم لا يمكن

أن يكون نهائياً على كل حال . وأن كل ما يسعنا عمله هو أن نمد الطريق للمفاوضات الرسمية التي تدور فيما بعد إذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التي تناقشنا فيها قبولا عند الرأيين البريطاني والمصري . أما النقط التي قدمت للآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية هي وغيرها من النقط التي لا بد من أن تعرض للبحث بين الطرفين فحاولتنا أن نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيراً من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات وقد يضر ضرراً كبيراً في نجاح سيرها أيضاً

« وقد لحص اللورد ملتر رأي اللجنة في بيان تلاه في الجلسة الثانية التي حضرها الوفد في ٩ نوفمبر وهو كما يأتي :

« رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل

« ويظهر من الاخبار التي عاد بها إلينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيراً أنها تدل على أن هناك جمهوراً كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المينة في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا إن في المذكرة نقطاً يرغبون في تعديلها وأنهم يرغبون أيضاً في إضافة شروط جديدة قبلما يعدوتنا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط . وأتى في غنى عن الاسهاب في الكلام على هذه النقط اليوم لان أعضاء اللجنة يجمعون رأياً على أن لا فائدة من المناقشة في التفاصيل الآن

« والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التي يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق إذا قر القرار عليه إلا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائماً . وفي تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التي قدمتموها على أثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التي يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضاً أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة

واضحة لجوهر الاتفاق المين في المذكرة التي تحتاج في حالتها الحاضرة إلى توضيح وإيمان قبلما نحول إلى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا إذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لانكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الاجدر بنا أن نجنب الآن إبداء أي رأى في النقطة الجديدة التي عرضوها أخيراً مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض . نعم لابد من الوصول إليه حينما تدور المفاوضات القانونية .

« والإمر الذي يهنا الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه هو التأثير في الرأي العام هنا وفي مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسناها نحن وأتم . وأعظم من ذلك كله أن نغرس ونتموى بكل وسيلة ممكنة أو اصر الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت محادثاتنا هنا على إيجادها والتي يجب تعميمها بين الفريقين إذا شئنا أن تفضي مساعيها إلى الغاية المطلوبة فان ذلك كله أهم جداً من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فالتأمل أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بانجازه بأسرع ما يمكن يؤدي إلى هذه الغاية . ومما يماثل ذلك في الاهمية أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعتزف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القيل حتى الآن . ولكن من الين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن في مصر أناساً كثيرين لم يشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الاسباب . فهم يرتابون في نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل به بريطانيا العظمى أماني الشعب المصري وأنكم بمقاومتكم سوء الظن وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن في النفوس بدلها تعملون مالا يستطيع عمله بطريقة أخرى للوصول إلى التسوية التي نرغب فيها كلنا أشد الرغبة »

« فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة . خلاصتها أنه شديد الرغبة كما نحن شديدو الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن مساعيه في هذه السبيل تضعف جداً إذا لم يستطيع أن يعد المصريين شيئاً من جهة التحفظات المطلوبة وبالأخص إذا

كان غير قادر أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائياً . وقد أعاد القول الأخير مراراً وكرر هذه الآراء في رسالة بعث بها إلى اللورد ملتر

« وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادر إنجلترا بمدتها ولا بد لنا من القول إن مناقشاتنا كانت دائماً على غاية المودة من البداية إلى النهاية ومع أننا اختلفنا من غير أن نصل إلى اتفاق نهائي بل بقي كل فريق متمسكاً برأيه فقد استتبعنا أن شروط الاتفاق المنوي وقعت وقماً حسناً جداً في مصر سواء قبلت بتحفظات أو بغير تحفظات . وأن أكثر أعضاء الوفد كانوا شديدي الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام أخيراً ، شديدي الرغبة في تحقيق ذلك

(خلاصة عامة)

« نظراً إلى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتركيب وإلى طول تقريرنا الذي قضت به الضرورة مع بذلنا الجهد في حذف كل التفاصيل التي ليست بجوهرية منه نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التي نشير باتباعها والمراحل التي قطعناها حتى وصلنا إلى نتائجنا فنقول :

« لما وصلنا إلى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها وكانت الفتنة قد قمت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر مظهر العنف والخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تهال من كل مكان « بالاستقلال التام » مبتدأً بإلغاء الحماية التي كانوا يقولون إنها تتضمن إبادة الجنسية المصرية ولكي يسوغ أنصار الحزب الوطني هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر إلى لندن بعد الهدنة وإبعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الأحكام العسكرية . ثم أن البنود الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس ولسن أثارت آمالا في كل مكان ووعدت أمما أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون يحسبونهم فزاد ذلك في استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الأتراك وما حام حول مستقبل الخلافة من الريب

والشكوك وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة فان عدداً كبيراً من الموظفين الواسعي الخبرة أخلوا مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون إلا السير من النظام المتبع الذي حفظت به الرقابة البريطانية في عهد الورد كرومر من غير أن يجرح إحساس المصريين . نعم إن عمل الادارة في زمن الحرب خلى بالخلق بالشكر الجزيل ولكن الضرورة اقتضت تقديم الصوالح البريطانية على الصوالح المصرية ولو بعض الشيء وإلى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تخل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن مينة إلينا شديداً . ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضي . وصارت الاحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام بأعمال الادارة . وكان القنصل الجنرال (الوكيل السياسي) قد صار معتمداً سامياً وهو القائد العام أيضاً . وظل الوزراء المصريون في مناصبهم ولكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الادارة في هذه الاحوال مضطرة إلى أن تقوم بأعمالها رغماً من مقاومة تكاد تكون عامة ويكاد الموظفون أنفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة في جانب كبير من عملها التنفيذي

« وقد استتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذي كان متبعاً قبل الحرب ولا بإصلاح إداري محض بل لابد من تغيير جوهري يناسب الاحوال الجديدة . ولكن الهياج الذي ثار على « الحماية » زاد الصعوبة في إيجاد سياسة يقبلها المصريون وتسان بها الصوالح البريطانية . فان كلمة « الحماية » صارت عنوان الاستعباد في أذهان المصريين وأصروا على أن معناها هذا هو المعنى الذي فهموه لها فعاد الجدل إلى هذا الموضوع ضرباً من العبث واتضح لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق ما لم نتخذ خطة أخرى

« ومن حسن الحظ وجدنا بأن المحادثات غير الرسمية التي دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الامل بأن تسوية مثل هذه ليست بما يستحيل الوصول إليه على مبادئ جديدة فقد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة

توجبها عليهم . الحكومة البريطانية . ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارها وتترد إستقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التي تراد من الحماية بالمعنى الذي تفهمها بها نحن . وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك في فحص هذا الامر الذي حسبناه محتملاً . وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمخالفة توضع فوق كل المجادلات على الالفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائي للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

« وليس في اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيء جديد فقد عينا أشد العناية كل مدة إحتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كاملة تحت سيادة تركيا ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا بعد إنعام النظر أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءاً من الامبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائماً بإعطاء مصر الحكم الذاتي . ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لا يمكن إطفائها وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهر من العداء لنا ويتهمونا بنقض عهودنا عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسؤول عنه

« غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير فجائي تام بنقل كل السلطة إلى أيدٍ مصرية . وهناك صوالح بريطانية جوهرية لا بد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضاً من حماية عدد كبير من الاجانب المتوطنين في مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء في مصر يجعل مركزها مختلفاً عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيداً

« أما الصوالح البريطانية الجوهرية فهي أن الوصلات الامبراطورية العظيمة التي تخترق الاراضى المصرية يجب أن لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبي وأن تكون ميسورة في زمن الحرب وللأغراض الضرورية في زمن السلم وأن لا تعود إلى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفوق فيها . وأخيراً أن

لا تجري مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للإمبراطورية البريطانية بحجة بها . ولذلك فكل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذي للمندوب البريطاني في مصر وتمكثنا من إبقاء قوة داخل الأراضي المصرية لحماية وصلاتنا الإمبراطورية وتتخذ التأمين الكافي على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية البريطانية

« ثم أن حماية الحقوق الأجنبية مشكلة أشد تعقيداً . فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات أعظم كل القيود التي تشكو منها مصر الآن . فإن تعدد الإقصية الناتجة عنها والتسهيلات التي تحول للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الأهلية ، كل ذلك مشاك كل تمنع حفظ القانون والنظام في حين أن إعفاء الأجانب من الضرائب المقررة غير أموال الأتليان وعوائد الأملاك يشل يد الحكومة إذا أرادت أن تزيد إيراداتها لأنه يستحيل عليها فرض ضرائب على المصريين وتعفي الأجانب منها . وذلك بقيت الحكومة زماناً في الماضي مضطرة إلى أن تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومي والصحة العمومية مع أن ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفي لكل حاجات حكومة منتظمة . وفي زمن الحرب لم يتيسر الحصول على إيرادات كاف للخبراء الأضرية خصوصية فرضت بواسطة الأحكام العسكرية

« فأنضح لنا أنه مامن حكومة مصرية تستطيع أن تكون مستقلة إلا بعد إزالة هذه القيود وإذا تركت وزارة مصرية تعاني مصاعب هددت الإدارة الحالية بتوقيف دولاب أعمالها ، فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل . وتراعى لنا أنه إذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح أن الحكومة المصرية تتعرض لضغط تنباري فيه السلطات الأجنبية يمكن أن يشلها إذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فيرى من ذلك جلياً أن منفعة مصر تقتضي إلغاء الامتيازات وإعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتتظر في القضايا الجنائية التي تتعلق بالأجانب كما تنظر الآن في القضايا

المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر إلا بواسطة بريطانيا العظمى . وهي لا تتوقع أن تفلح في جعل الدول تنزل عن إمتيازاتها الحاضرة إلا إذا كانت تبحث تستطيع أن تؤكد لهم أن مصر تبقى قادرة على إيفاء ماعليها من الديون وأن أرواح الأجانب وأموالهم في أمان . ولذلك وجهنا إهتمامنا إلى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكننا من إعطاء التأكيذ اللازم . ولكي يحصل هذا الغرض ينبغي أن يكون في المعاهدة بند ينحول بريطانيا العظمى حق التدخل في التشريع الذي يتناول الأجانب وينحولها أيضاً قسماً من الرقابة على الإدارات التي لها تأثير مباشر في الصوالمح الأجنبية

« وإذا استثنينا من هذه الاحتياطات اللازمة صوالمح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الأجانب ، فالتا نرى أن تعاد حكومة مصر فعلا إلى ما كانت عليه نظريا مدة احتلالنا ، أي حكومة مصرية للمصريين . ولنا ثقة كافية بأعمال الإصلاح التي تمت في الأربعين سنة الماضية نحملنا على الاعتقاد بأن هذه السبيل يمكن السير فيها الآن ونحن واثقون بنجاحها . ولكن يجب أن نعمل لها بكل جوارحنا وروح الحب والرجاء ، ولا شيء يحتمل أن يؤدي إلى الفشل ، مثل أن تقيد هذم السياسة بقيود كثيرة تدل على أن صاحبها موجس شراً وتشوه مبدأ الاستقلال المضري وتوجب الريبة في صدق نياتنا وتفسد علينا غرضنا الأصلي وهو إعادة الثقة المتبادلة والموازرة الا كيدة بين البريطانيين والمصريين

« ولا نحاول إخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية في إدارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتي أيقنوا أن التبعة واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون إلى الاستغناء عما لا يستغني عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن إدارة حكومتهم . وما يزيدهم إبطاء في ذلك علمهم أنهم إذا فشلوا في أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لانتهازمهم بأمر البريطانيين . ولعلم وزراءهم أن لأعمال الحسنة التي يعملها الموظفون البريطانيون في

الحكومة يعود الفخر بها إلى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم في وظائفهم. وعندنا أن الجوكره يتغير تغيراً تاماً متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذي يرمون إليه لأن يضلوا في سبيلهم حتى لا ينالوه. وقد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذي اختبرناه بأنفسنا في الأخذ والعطاء يتناوب بين المصريين الممثلين لقومهم واتصال جبل الوداد يتناوب بينهم. فأنهم لما وثقوا بخلوص نيتنا أظهرنا حسن استعدادهم حالاً لقدراً رأينا قدره وللاعترا ف بصوا الح بريطانيا الخصوصية في مصر وبما هم مدينون لها به من الشكر على أعمالها الماضية في البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها. ولم تضعف عزيمتنا لأنهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التي عاونونا على استنباطها. فلا ريب عندنا في أنهم موافقون بكليتهم على أعظم مزايا تلك التسوية وأنهم شديداً الرغبة في حمل أهل وطنهم على قبولها. والظاهر لنا أن الرأي العام متجه إلى هذه الوجهة لا محالة. وقد قل ما كان من الجفاء والحق وضعفت الدعوة العنيفة التي كانت سائدة إلى عهد قريب ومالت البلاد إلى الهدوء والسكون. فالوقت ملائم لقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى صوالحها الجوهرية ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة. أما لبريطانيا العظمى فلأنه يحدد صوالحها تحديداً واضحاً ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون فلا ينزع فيها منازع بعد ذلك. وأما لمصر فلأنه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها

« قصصنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا إبطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي حبذناها وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة

« هذا ونروم في الختام أن نسطر شكرنا للسكرتيري اللجنة ونعرب عن تقديرنا لخدماتها التي لا تثنى حق قدرها. فان المستراً. ت. لويد أولها اعتزل خدمة.

الحكومة بعد خبرة سنين عديدة في مصر وفي وزارة الخارجية البريطانية . وذلك قبل أن تشرع اللجنة في عملها بقليل ولكنه أذعن إلى إلحاح رئيسنا عليه ورضى أن يصحبنا إلى مصر ويكون سكرتيرنا الاول فيها مع أنه كان المفهوم في اول الامر بسبب واجبات أخرى لا تسمح له بالبقاء في هذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا إلى إنكلترا . وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة إقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا

« ولما تركنا المستر لويد في شهر مايو إجتمع شغل السكرتارية كله على المستر ا . م . ب . أنجرام من موظفي وزارة الخارجية (البريطانية) وكان قد صحبنا إلى مصر بوظيفة مساعد للمستر لويد وسكرتير خصوصي للورد ملتر وكانت واجبات وظيفته في الاشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغير متقدمة ومقدرة وكفاءة ونحن مدينون له ديناً كبيراً على مساعدته

الامضاءات

« ملتر . رنل رود . أوين توماس سسل . ج . ب هرست . ح . ا . هيندو

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ » ا . ا .

رد الحزب الوطنى

ولقد رد الحزب الوطني المصري على هذه القواعد رداً نشره في كراسة بجميع اللغات ووزع منه بلائح ألف . وقد كان لهذا الصوت الحق تأثيراً كبيراً في جميع الدوائر السياسية العالمية حتى في إنجلترا نفسها وهذا هو نصه :
 جاء في آخر مقدمته : لا يفوتنا أننا الآن أمام تعاقد مع إنجلترا وهي دولة لها أساليب خاصة في تفسير المعاهدات وتبرير الاخلال بها ويخطيء الذين يقولون بأن السياسة الانجليزية قد رجعت عن فكرة التوسع في الاستعمار وبسط النفوذ ، ويكفى لدحض هذه الفكرة أن ينظر الانسان إلى ما أضافته إنجلترا إلى البلاد التابعة لها أو الواقعة تحت نفوذها وسيطرتها بمعاهدات الصلح الحديثة ولم يصدر من سياسة إنجلترا الرسميين ولا من حكومتها أي تصريح أو أي عمل من شأنه تبرير القول بعدول إنجلترا عن التوسع في الاستعمار وبسط النفوذ كما يزعم البعض !
 إن المشروع الذي قدمته لجنة ملتر يؤدي إلى اتفاق :

- (١) — خال من المزايا بالنسبة لمصر
 - (٢) — يتضمن تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤ وإقراراً ضمياً من مصر بهذه الحماية :
 - (٣) — ينظم هذه الحماية ويسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية !
 - (٤) — يتضمن إقرار الأمة المصرية إتفاقية السودان المتعقدة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وستكلم على هذه النقط جميعاً
- « أُنقطة الأولى »

« نقول إن هذه القواعد تؤدي إلى اتفاق خال من المزايا بالنسبة لمصر ولنا في قولنا هذا مبالغين أو متسرعين في الحكم لانتا نقدر أمام العالم وأمام التاريخ وأمام ضمائرنا وأمام الله تبعه إبداء الرأي في هذا الشأن العظيم . ومن يقدر هذه التبعة حتى قدرها لا يستطيع أن يبالي أو يتسرع في الحكم

« يقول انصار هذا الاتفاق أن المشروع يضمن لمصر المزايا الآتية :

أولاً — الاستقلال

ثانياً — التمثيل السياسى

ثالثاً — المجلس النيابى

رابعاً — التخلص من الموظفين الاجانب

خامساً — حرية التصرف فى المالية

سادساً — الجيش والاسطول

سابعاً — إلغاء الامتيازات الاجنبية

ثامناً — دخول مصر فى عصبة الأمم

« وسنبين فيما يلى أن لاشئ من ذلك يتحقق فى القواعد المعروضة من قبل

لجنة ملر ...

أولاً — مزية الاستقلال

« إن الذين قالوا بوجود الاستقلال فى قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدى إلى حكم صحيح — ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكنهم ومنهم إتبعوا جميعاً فى بحثهم طريقة واحدة واعتمدوا على أدلة واحدة ثم وصلوا إلى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال

« أغفلوا الكلام جميعاً على ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ثم تناولوا من بين حقوق إنجلترا الكثيرة فى قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التى تريد أن ترتبها لنفسها على الارض المصرية ، وأخذوا فى تصغير شأنها وقالوا إن لكل منها نظيراً عند بعض الدول المستقلة . هكذا قالوا ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما يريدون أن يكون عند مصر حياى هذا المشروع

« إن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي أهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها ، فأذ زالت من الدولة هذه الاهلية أو تحذت

دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا إستقلال !

« مثل الدولة المستقلة مثل الرجل الرشيد ، فله حرية التصرف وحده في شؤون نفسه دون الخضوع لسلطان آخر ، وأما الدولة الفاقدة للاستقلال فتتبعها مثل القاصر أو الشخص الخاضع في تصرفه لمشرف في بعض الشرائع ، فهي لأعمالك التصرف بنفسها أولاً فملكها وحدها ، لان دولة أخرى تقوم منها مقام الوصي أو المشرف ! »
 « فدع الآن جانباً حقوق الارتفاق التي تريد إنجلترا أن ترتبها لنفسها على أرض مصر . ثم فتنش في القواعد عن أهلية مصر السياسية فلا تجدها إلا معدومة أو على الأقل محدودة . نجد إنجلترا تقوم منها مقام الوصي فهي التي تدير سياستها في الداخل إذ أنها أخذت لنفسها حق وضع النظام الداخلي للحكومة ، وهي التي تدير سياستها في الخارج لأنها قيبت سفراءها ووكلاءها السياسيين بقيود تؤدي ختماً إلى مباشرتها أعمالها الخارجية ! »

« أغفلوا الكلام على ميزة الاستقلال وأخذوا النص القائل « باعتراف إنجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية » وقالوا إن هذا النص باعتراف من إنجلترا بالاستقلال ! بيد أن نظرة دقيقة في نصوص القواعد تجعل الناظر يحكم بأن هذا النص معدوم الفائدة لمصر . ولكي نبين ذلك نقول :
 ١ — تقول الفقرة الأولى من البند الثالث :

« تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية »
 « ثم تقول الفقرة الثانية من البند الثالث :

« تهرم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين بريطانيا العظمى وبين مصر تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها . . . إلخ »
 « فهناك إذن شيان : معاهدة ومخالفة ، والمعاهدة سابقة للمخالفة ، وما دام أن الاعتراف باستقلال مصر مشروط في المعاهدة ذون المخالفة التي تأتي بعدها في الترتيب

فلا قيمة للاعتراف وسنئين فيما بعد أن المحالفة المقصودة هي مخالفة بنظام حماية
مقررة

٢ — إن الاعتراف بنصه هذا لا ينصب على وصف السيادة وإما ينصب على
وصف حكومة الدولة . فإن القانون الدولي يقسم الدول لثلاثة أقسام : فمن حيث
تكوينها إلى دول بسيطة كفرنسا وإيطاليا أو مركبة كالولايات المتحدة وسويسرا
ومن حيث سيادتها إلى دول تامة السيادة أو ناقصة السيادة . ومن حيث شكل حكومتها
إلى ملكية وجمهورية . والملكية تنقسم قسمين مطلقة ودستورية . ومن حيث قوتها إلى
دول كبرى ودول صغرى .

« فالاعتراف الوارد في النص لا ينصب على غير شكل الحكومة ولو كان
الاعتراف منصبا على السيادة لقل : « تعترف إنجلترا لمصر بالاستقلال كدولة ذات
سيادة تامة »

« أما القول بأن الغرض من الوصف هو بيان أن إنجلترا لا تعاقب مع حكومة
غير دستورية ، فهو قول مردود إذ أن معاهدات إنجلترا كثيرة وليس فيها هذا النص
وفوق ذلك فإن الغرض كان يتحقق بإضافة وصف السيادة مع وصف الحكومة
» ٣ — على أن الاعتراف بالاستقلال وقت التعاقد لا قيمة له حتى ولو جاء

صريحا واضحا مقصودا به السيادة التامة ، إذ الممول عليه نتيجة العقد
« يشترط القانون الدولي لصحة إنعقاد عقد الحماية أن تكون الدولة المراد
وضعها تحت الحماية حائزة للاستقلال التام ، حتى تكون ذات أهلية للتصرف في
سيادتها أو في شطر من سيادتها للدولة الحامية . فمثل الدولة المحمية كمثل من
يريد أن يبيع عقارا له ، فشرط البيع أن يكون هذا المتصرف مالكا للعقار وقت إجراء
العقد . وكما أن زوال الملكية عن البائع وانتقالها إلى المشتري هو نتيجة العقد
كذلك فإن زوال السيادة أو انتقالها إلى الدولة الحامية هو نتيجة عقد الحماية .
» وفي التاريخ السياسي أن فرنسا بعد أن أعلنت حمايتها لتونس في سنة ١٨٨١

فأزعمها إنجبترا صحة هذه الحماية ، معتمدة على أن تونس لم تكن مستقلة إستقلالاً تاماً وقت تعاقدتها مع فرنسا على الحماية كنص القانون الدولي . فآخذ رجال السياسة في فرنسا يقيمون الأدلة على أن تونس كانت مستقلة إستقلالاً تاماً وقت التعاقد، وأوردوا ضمن أدلتهم تصريحات رسمية من رجال إنجبترا :

« ولقد قدمت لنا اليابان دليلاً تاريخياً سياسياً على صحة ما نقول إذ أنها عقدت في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ . معاهدة مع أمبراطورية كوريا ، إعترفت في أحد بنودها بإستقلال تلك البلاد ، بينما جردتها في بقية البنود من حقوق السيادة ، واعتبر العقد حماية بالرغم من خلوه من لفظها وبالرغم من النص الصريح في العقد على إستقلال كوريا !

« وإذا كانت إنجبترا لا تحذو حذو اليابان في الاعتراف بإستقلال مصر في المعاهدة والمخالفة كما إعترفت اليابان بإستقلال كوريا في معاهدة حمايتها ، فذلك لان إنجبترا تمسك بحماية سنة ١٩١٤ وتعتبر إستقلالنا ضائعاً من ذلك التاريخ ، فلا يتأتى لها إذا أن تعترف به اليوم !

« نخرج من هذه النقطة بأن القواعد المعروضة لا تشمل الإستقلال بل ولا تتضمن نص الاعتراف لنا بالإستقلال المنصوص عليه في القانون الدولي

ثانياً — مزية التمثيل السياسي

« تقول الفقرة الاولى من البند الرابع :

« تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من قبل حكومته تعهد الحكومة المصرية بصوالحها إلى الممثل البريطاني . وتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المخالفة ، أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى . وتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالصوالح البريطانية » ! !

« إن القيود الثلاثة الواردة في هذه الفقرة تجعل هذه المزية لا قيمة لها ! ! !

« فعلي مصر ألا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة ، والمحالفة هي المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الثالث - وهي مجهولة البنود والشروط لنا إلى الآن ، بيد أنها في جوهرها مخالفة على حماية كما سنيين ذلك - فمصر إذن ملزمة في علاقاتها الخارجية باحترام محالفة الحماية . وعلى مصر ألا تتخذ خطة توجد صعوبات لبريطانيا الحامية . وكلمة صعوبات لاحد لها . فلانجلترا بمقتضى هذا النص الواسع أن تدخل فيه أي عمل سلبيا كان أو إيجابيا من أعمال وكلائها السياسيين في الخارج »

« وعلى مصر ألا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالصالح البريطانية »

« أي اتفاق ؟ ! على كل شيء ، سواء أكان هذا الاتفاق متعلقاً بالمسائل التجارية أم الصناعية أم الفنية !!! وليس خافيا أن مصر مع تركيا كانت محرومة فقط من عقد الاتفاقات السياسية ، وأما ما عداها فقد كانت حرة في عقده !

« أما الصوالح البريطانية على هذا الاطلاق فلا حد لها ولا دائرة تحصرها فعلى سفيرنا المسكين أن يلاحظ صوالح إنجلترا نفسها وإيرلندا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والهند والعراق وفلسطين وجنوب أفريقيا وباقي ممتلكات بريطانيا ومستعمراتها المبعثرة في جميع القارات والبحار !! وعليه مراعاة صوالح حلفاء إنجلترا وأصدقائها — كل هذه الصوالح تدخل في النص ! كل الصوالح من سياسية وتجارية واقتصادية وصناعية وحرية واستعمارية . . . الخ !

« فهذه القيود الثلاثة الخاضع لها التمثيل الممنوح حقه لنا كما يستفاد من وضع النص تجعل هذه المنحة عديمة القيمة !

« وستأخذ إنجلترا الضمانات اللازمة لاحترام هذه القيود عند وضع أحكام هذا التمثيل — ولن تكون هذه الضمانات إلا بتعيينها للسفير، أو باشتراكها ، أو باستشارتها في تعيينه ! ولن تكون هذه الضمانات إلا بعزلها للسفير أو بتغييره أو بأبدا رايها في تغييره ! ولن تكون هذه الضمانات إلا بوجود مستشار لها في كل سفارة مصرية حتى يراقب خطة السفير لئلا يخالف المحالفة أو يوجد صعوبات لبريطانيا ! ولن تكون هذه

الضمانات إلا باشتراك ضرورة موافقة إنجلترا على عقودنا أو بعبارة أخرى على لزوم إقرارها عقودنا أو باشتراكها معنا في عملنا !

« ولا تنسى أن إنجلترا هذه في حل من عدم بيان الصعوبات أو الصوالح لأن ذلك من أسرارها التي لا يصح لأحد الاطلاع عليها !

« فهذا التمثيل الممنوح لا قيمة له إلا أنه سيكون باباً واسعاً للتفقات الباهظة ، وسنرى أن نصوص هذا التمثيل ستكون مؤيدة للحماية الانكليزية منفذة بمقتضى وجودها ! !

ثالثاً — مزية المجلس النيابي

« يأخذ أنصار المشروع هذه المزية من النص القائل :

« كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية »

« ومن نص البند السادس من القواعد الذي يقول :

« يعهد أيضاً إلى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامي جديد تدير حكومة

مصر في المستقبل على أحكامه ويتضمن هذا النظام أحكاماً تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية . وتقضى أيضاً بحرية الأديان لجميع الأشخاص ، وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب » !

« إن إنجلترا تأخذ بهذه النصوص حق التدخل في أمورنا الداخلية فسيادة مصر الداخلية ليست إذاً ملكاً لها كما هو الحال في الأمم المستقلة استقلالاً داخلياً وإنما هذه السيادة مشلولة بتدخل إنجلترا !

« إن الجمعية الوطنية المنصوص عليها في المعاهدة هي التي ستضع القانون النظامي ويتحتم عليها أن تضعه . وأن هذه الجمعية ستضع قانوناً نظامياً ينص على مسائل مخصوصة !

« لو كانت المعاهدة تجري على قاعدة احترام استقلال مصر الداخلي لاغفل مثل هذا النص في المعاهدة ، وكان ليصر وجدها بمالها من حق السيادة أن تحكم في

ضرورة وجود قانون نظامي جديد ، وفي مشتملات هذا القانون النظامي
 « إن إنجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل في أمورنا الداخلية فالقانون
 النظامي سيكون نتيجة الماهدة ، نتيجة اتفاق يتناوين إنجلترا ! وليس هذا إلا
 اقتياتا على سيادتنا الداخلية

« نعم — إتناريد أن نغير قانونتنا النظامي لأنه لا يحقق مبدأ سيادة الشعب ،
 ولكننا لا نريد أن يكون التغيير نتيجة إباحة من إنجلترا لنا ! ونريد أن نضع نصوص
 هذا القانون ولكن لا نريد أن يكون لإنجلترا تدخل في وضع هذه النصوص !
 « وأتنا لا نلاحظ هذه الملاحظة جريا وراء فكرة نظرية ، ولكن لأن هذا
 التدخل من إنجلترا سيكون له نتائج خطيرة في الحال والاستقبال إذ أنها بهذا الحق
 تستطيع أن تدخل في وضع القانون النظامي ، وفي تغيير نصوصه عندما يحتم منفعتها
 ذلك !

« على أن هذه النصوص لا يمكن أن تؤيد مذهب القائلين بمزية المجلس النيابي
 من عدة وجوه !

« — إن الجمعية الوطنية التي ستضع القانون بمجولة لنا ، وهي لا تكون بالانتخاب
 العام ، ولو كانت كذلك لنع عليه ولقبت بأنها جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع العام ..
 وإذا تقرر أنها لا تنتخب فأنجلترا ستجتمع لنا أنصار سياستها من سكان هذا البلد
 لتشكيل منهم جمعية وطنية تضع القانون النظامي المنشود ! ولقد رأينا أن الصدر الأعظم
 الدماذ فريد باشا عند ما عز عليه عقد مجلس المبعوثين ليعرض عليه شروط الحلفاء ،
 قد شكل جمعية وطنية من أنصار سياسته فأقرت في الحال تلك الشروط !

« فإذا كانت الجمعية التي ستضع القانون هي جمعية من صنائع إنجلترا فلن يكون
 القانون إلا نوعا آخر من قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ، وقوانين
 الانتخابات المختلفة التي وضعتها حكومة الاحتلال !

« ب — إن هذه الجمعية الوطنية ستضع قانوناً نظامياً يتضمن أحكاماً تقضي

« بالحماية الواجبة لحقوق الاجانب وحرية الاديان لجميع الاشخاص »
 « فأنجلترا التي ستقل إليها حماية حقوق الاجانب على اختلاف أنواعها من امتيازات وحقوق مالية واقتصادية ستدخل لامحالة في وضع القانون النظامي حتى تضمن حماية هذه الحقوق المختلفة ! وستضم نصب عينها كل ما يهم الاجانب وتتدخل في وضع أحكامه محافظة على حقوقهم ! ولو توسعت إنجلترا في هذه الحقوق — وهي لا بد متوسعة — لأمكنها الاشتراك في جميع مواد القانون النظامي !
 « أما ضمان حرية الاديان فباب آخر يمكن لإنجلترا أن تدخل منه إلى القانون النظامي !

« ج — إن إنجلترا رسمت لنا في قواعد الاتفاق هذه الابواب العامة الواجب السير عليها في وضع القانون النظامي ! وبالتدقيق في هذه الابواب التي ذكرتها نجد أنها لم تدرج المبدأ نفسه ولكنها أدرجت فرع المبدأ أو تطبيقه من أحد وجوهه !
 « فمسئولية الوزراء فرع من سيادة الشعب ، وتطبيق لها ، فبدلاً من أن يقول النص : « أحكاماً تقضى بتقرير سيادة الشعب » قال « بمسئولية الوزراء » مما يدل على أن المراد تقرير سيادة الشعب في حال من أحوالها فقط دون الاحوال الاخرى !

« ان سيادة الشعب تقتضى تبعه الوزراء وتحتم أن تكون الامة وحدها صاحبة الكلمة العليا في سن قوانينها على اختلافها ، فالنص قرر الشق الاول فقط دون الشق الثانى وهو الاهم ، الامر الدال على أن إنجلترا لا تريد بأي حال أن تكون الامة المصرية صاحبة الحق في وضع قوانينها ! أضف إلى ذلك أن تبعه الوزراء قد تحاط بشروط تجعلها في حكم العدم !

« وكذلك حرية الاديان فانها فرع من الحرية الشخصية ، والحرية الشخصية تتضمن عدداً كبيراً من الحريات كحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الخطابة وحرية الفكر وحرية التعليم ! فكل هذه الانواع تدخل في باب الحرية الشخصية

فالنص اقتصر على تحميم احترام حرية الاديان دون الانواع الاخرى من الحرية مما يدل على أن إنجلترا مصرّة على إبقاء قانون المطبوعات وقانون تحريم الاجتماعات... الخ « وينص البند التاسع من قواعد الاتفاق على :

« إن التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى أوامر عالية تصدرها الحكومة المصرية »
 « فهذا خرق كبير في القانون النظامي ! فأن اتفاقات إنجلترا مع الدول ستتناول أشياء كثيرة لا حصر لها وستتوسع إنجلترا في تفسير لفظة « تستلزمه » توسعاً ممقوتاً دون أن تكون ملزمة بإبداء سبب الزوم — فهذا التشريع مستثنى من اختصاص الهيئة التشريعية ، وهو إستثناء كبير فضلاً عن أن إنجلترا ستجد فيه في المستقبل باباً واسعاً لتمانع في عرض أي قانون على الهيئة التشريعية بحجة أنه من مستلزمات إتفاقاتها مع الدول !

« هـ — إن القاعدة السابقة تفيد أن تشريع الهيئة التشريعية المصرية سيطبق فيما بعد على جميع الاجانب في مصر !

« فبحجة منفعة الاجانب التي هي من شئون إنجلترا تستطيع هذه أن تقف تنفيذ أي قانون تصدره الهيئة التشريعية ، ويكون لها حينئذ الرأي الاعلى في قوانيننا » وأن النص في البند الثالث من الاتفاق الخاص بالقانون النظامي « على الحماية الواجبة لحقوق الاجانب » ونص البند السابع الذي يفيد أن تشريع الهيئة المصرية التشريعية سيطبق على جميع الاجانب : إن هذين النصين ستحققهما إنجلترا وجود هيئة تشريعية كالهيئة التي رسمها اللورد كرومر في أحد تقاريره . أو كالهيئة التي وردت في التقرير الشهير للسير برونيث (مستشار الحقانية) وكلا المشروعين هادم للسيادة المصرية ، مقرر لسيادة إنجلترا علينا !

« و — إن حق تدخل إنجلترا لمنع تطبيق القوانين المصرية أو لمنع تنفيذها بحجة الاجحاف بالاجانب هو من أشد الضربات قسوة على الهيئة التشريعية خاصة

وعلى الامة عامة فان القانون الذي تخرجه هذه الهيئة يكون دائماً عرضة لمنع تطبيقه او
تفنيه بحجة الاجحاف بالاجانب ! والاجحاف كلمة عامة لا حد لها تستطيع إنجلترا
أن تفسرها حسبما تشاء !

« فهذه القيود الهائلة التي أحاطت بإنجلترا بها هذا القانون النظامي قد تجعلنا
نترحم فيما بعد على قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ومجالس المديريات !
» أضف إلى ذلك كله القيود الثقيلة التي سنوضحها عند كلامنا في المستشار المالي
والموظف المرغوب في إقامته في وزارة الحفانية . فان هذه القيود ستجعل الهيئة
التشريعية الموعود بها هيئة تمثيلية لا هيئة تشريعية محترمة الكلمة
» فقرة المجلس النيابي تكون على هذه الاعتبارات إذاً عند دومة

رابعاً — مزية التخلص من الموظفين الاجانب

« تنص الفقرة السابعة من البند الرابع للقواعد على ما يأتي :
« الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا
خدمة الحكومة قبل العمل بالمعاهدة باى مدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبته
أو رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة . وتحدد المعاهدة
المعاش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص
زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى . وفي حالة عدم استعمال الحق المخول
في هذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس »
« وهذا النص يفيد :

« ١ — إن رغبة الحكومة المصرية مقيدة بصفة « ضابط » وصفة « موظف »
اداري » فلا يدخل في النص غير الضباط والموظفين الاداريين ، ومن عدام فهو
باق أو أن الحكومة لا تملك إخراجهم !

« لا تملك الحكومة إخراج الموظفين القضائيين ولا الفنين ولا من لا تسميهم
الحكومة الانجليزية موظفين اداريين وهم في الواقع اداريون . ولا نظن أن لفظ

ضباط مع وصفهم بإداريين يراد به ضباط الجيش وإلا لقليل : « الضباط العسكريون » !
 « ب — وهذا الحق مقيد بإشتراط غرامة كبيرة على الحكومة المصرية لكل
 موظف يترك الخدمة

« ج — والحق ممنوح لمدة سنتين فقط — وما دامت بم غرامة ثقيلة فإن مبرانية
 مصر ستضيق عن إخراج جميع الضباط والموظفين الإداريين في مدة السنتين ! اللهم
 إلا إذا صرح المستشار المالي لمصر بعقد قرض !

« د — ليس خروج الموظف إلزامياً ، بل يصح أن ترغب الحكومة المصرية
 في إخراجها ولا تتحقق رغبتها . وذلك يستفاد من النص القائل : « يجوز إتهاء
 خدمتهم » فالجواز واقع على انتهاء الخدمة — ويستفاد الجواز أيضاً من قول النص
 « يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة » فالتعبير بلفظ « يتركون » يفيد أن الموظف
 لا يخرج من الوظيفة رغم إرادته !

« ه — احتفظت إنجلترا بوظيفة مستشار مالي ، ووظيفة موظف آخر هو
 موظف وزارة الحفانية . وقد عهد إليهما بكل الاختصاص الذي يحقق تحكم إنجلترا
 في كل شيء !

« و — أضف إلى ذلك كله أن إنجلترا بإشتراطها بقاء أحكام التوظيف الحالية
 إذا لم يستعمل هذا الحق الممنوح في سنتين قد ضمنت إلى الأبد بقاء الوظائف
 الأنكليزية الأخرى والوظائف الإدارية التي لم يستغن عن موظفيها في بحر السنتين !
 فلا توجد إذاً مزية للمشروع من هذه الوجهة !

خامساً — مزية حرية التصرف في المالية

« هذه المزية معدومة منه أيضاً للأسباب الآتية :

« ١ — تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع على ما يأتي :

« تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد إليه في الوقت
 اللازم بالاختصاصات المالية التي لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة

لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التي قد ترغب في استشارته فيها »

« ١ — فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالي لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية

» ويفرض أيضاً إضافة اختصاصات صندوق الدين إلى المستشار . فوظيفة الاستشارة هي إذاً وظيفة دائمة لا موقوتة !

« ب — وما دام عندنا مستشار مالي فلا يهم البحث فيما إذا كان المقصود أن تقرر له الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد في الفقرة السادسة من البند الثامن التي تقول : « التغييرات اللازمة في صندوق الدين » .

« لايهمنا هذا البحث لانا نعرف لغة إنجلترا عند تعبيرها بكلمة مستشار - نعرف ذلك من تعريف اللورد جر تقييل لهذه الكلمة في تلغرافه المشهور في سنة ١٨٩٣ . ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذي ألفه اللورد ملر واضع مشروع قواعد الاتفاق هذه ، باسم (إنجلترا في مصر) فان القاموس السياسي الانجليزي يقول إن كلمة المستشار معناها « أمر يجب أن يطاع » !

« وأن إنجلترا لم تستخدم في التعبير « لفظ مستشار » وفعل « استشار » إلا للإدلال على مرادها !

« إنها تريد أن تقول لنا بهذا التعبير : « إني أقصد المستشار الذي تعرفونه آمراً في ميزانيتكم متصرفاً فيها كما تحب وهوي سياسة إنجلترا المالية ... » . تريد أن تقول لنا : « إني أقصد معنى كلمة مستشار حسب قاموس سياستي ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها ، وأنكم تعرفون لفتى السياسية حق المعرفة من تلغراف اللورد جر تقييل وكتاب اللورد ملر وسوابق عمل المستشار فلا يحق لكم أن تفسروها بغير لفتى ! وليس أدل على صحة ما نقوله لنا من أنها عبرت في الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على أنها تريد أحكاماً مخصوصة لكل من اللفظين

« ج — إتنا لم تفهم التعبير بلفظ « في الوقت اللازم » الوارد في النص ، فهو قيد خاص بهذه الفقرة لانعرف المراد منه . ويلاحظ أن هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود ، وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على إنقاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية . فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج في سريانه للإشارة إليه في بند خاص

« و — إن إنجلترا هي وُحدها التي استفادت من إيراد هذا النص في المعاهدة فانها ضمنت حق إيجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما أنها ضمنت أن تكون صاحبة الكلمة في تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله إلا برضاها

« ه — ولا عبرة بما جاء في النص من أنه : « يكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي ترغب في استشارته فيها » — لا عبرة بهذا النص فانه من أجل السياسية التي لا تؤدي المعنى الظاهر . وأن إنكلترا ما تعتمد التعبير بلفظ « استشارة » مرتين في هذه الجملة النصيرة إلا لتدلنا على مرادها الحقيقي من النص

« والذي يؤيد ذلك ما جاء في أقوال عارضى المشروع من أن اللورد ملتر هو الذي حتم إدخال هذا النص وتشدد في إبقائه

سادساً — مزية الأسطول والجيش

« من يسمع هذه الكلمات يظن أن الجيش والأسطول يكونان بيدنا »
 « ليس المهم أن يكون الجيش وافر العدد والأسطول قويا ولكن المهم أن يكون أمرهما بيدنا تتحكم فيهما . فلا يسيروا ولا يتحركوا إلا بإرادتنا . . فهل هذا يمكن أن يتحقق باتفاقنا مع إنجلترا ؟

« إن إنجلترا التزمت بتعريضنا والزمنا بالدخول معها في كل حرب كما هو مقتضى الفقرة الثانية من البند الثالث للاتفاق »

« فهي إذاً ستعقد معنا محالفة لهذا الغرض . لاجل أن تكون في مأمن من .

خطر التزامها تعضيدنا. وفي اطمئنان علم استعدادنا للقيام بالمساعدة المفروضة علينا إذا جازيت ، وعلى أن تقدم لها كل المساعدة التي في وسعنا . فكيف إذا تضمن هي ذلك ؟ لاشك في أنها ستتولى تنظيم جيشنا وتدريبه وتوريد الاسلحة اللازمة له وكذلك الحال في الاسطول ! فهي إذاً بحكم هذه المخالفة ستخضع يدها على قوانا البرية والبحرية لتكون في مأمن من مستلزمات المخالفة المنوية !

« إنا نقول ذلك الآن ! نقول إن الجيش والاسطول سيكونان تحت أمره إنجلترا وفي قبضة يدها ويحدها ! لأن المخالفة المنوية تقتضي ذلك وتقتضيه بحق ! فبما أننا سلمناها بحق تعضيدنا وتعمدنا لها بتقديم المساعدة في حروبها على أعدائها كان لها أن ترتب حقوقاً على الجيش والاسطول لتضمن تقاض أحكام المخالفة المنوية ! »
« لذلك لا توجد ميزة بالنسبة للجيش أو للأسطول ، اللهم إلا أن تعمل حليفتنا على زيادة الجيش وإنشاء بحرية لنا تستخدمها في حروبها وتكليفنا نفقات باهظة يكون لها وحدها منها الغنم وعلينا الغرم !!

سابعاً — ميزة إلغاء الأمتيازات الأجنبية

« لاندري كيف يكتب أولئك الذين يديرون بالمشروع ؟ فهم يسمحون نقل الامتيازات إلى إنجلترا إلغاء لها . يسمحون حصول إنجلترا على حقوق بسبب هذا الإلغاء المزعوم توسعاً في سيادتنا !

« إن انتقال الامتيازات إلى إنجلترا يضر بنا ضرراً قاحشاً ! بل إنه وحده كاف لإضاعة استقلالنا إذا كان ثم شيء باق منه .
« إن إنجلترا ستتحكم في أمورنا الداخلية جميعاً بحجة حماية الأجانب وستشغل كل قانون ! وتتدخل في كل قانون ! وتدوس كل نظام ! كل ذلك لحماية الأجانب ، وتتدخل في البوليس والداخلية والقضاء والتشريع لحماية حقوق الأجانب ! فهل يسمى هذا إلغاء للامتيازات ؟ أو الجدير به أن يسمى احتسار إنجلترا لامتيازات الأجانب احتساراً لا يكون بعده لمضر أي استقلال !

« إن الدول لا تملك دون إرادة مصر حق النزول لأنجلترا عن هذه الامتيازات ذلك لأن مصر طرفاً وصاحبة منفعة في الأمر ويعملها النزول مناساً سيئاً. لذلك فنحن لا نرى رأى الذين يقولون بحق الدول في هذا النزول مادام فيه أساس بنا ١٢ »

« أما القول بأننا كنا في الأيام السالفة نحتاج لخبرة عدة دول وسنصبح بهذا الاتفاق الموضوع لانتاج في الخبرة إلا مع دولة واحدة — القول بهذا غير وجهه لأن إنجلترا أخذت منا بهذه الوسيلة حقوق سيادتنا كلها. وضمنت بقاء هذه الحالة باشتراطها في الفقرة الثانية من البند الثامن أن يؤسن قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب

« أما بقية الدول فطامعت لإصالة في الاعتداء على شيء من الحقوق الأصلية لسيادتنا وما كانت لتطمع فيها !

« فالامتيازات إذاً باقية وستصبح إذا تم الاتفاق بين فيكي الاسد ولا يكون لنا أقل أمل في إلغائها !

ثامناً — مزية الدخول في عصبة الأمم

« إن كندا وأستراليا وأفريقيا الجنوبية ونيوزلندا والهند أيضاً ، كل هذه البلاد أعضاء أصليون في جمعية الأمم. فأنجلترا تريد بنا ما تريد به الهند فهل هذا يعتبر مزية في شيء !

« إن إنجلترا تريد بناء ما أرادت بالهند ! تريد أن تسم بدخولنا في عصبة الأمم عقد مستعمراتها ! ولذلك تريد أن تربطنا بالمعاهدة والمخالفة المشروع فيها معنا طبقاً لقواعد هذا الاتفاق ! إذ أن من الشروط الأساسية للدخول في عصبة الأمم والبقاء فيها احترام الاتفاقات المعقودة بين أعضاء العصبة !

« فلا مزية إذاً من دخولنا عصبة الأمم وعلى الاخص متى كانت إنجلترا هي التي تريد أن تقدمنا لها كما قدمت قبلنا أو عضدت بقية مستعمراتها !!!

« إلى هنا ينأ أن المشروع خال من المزايا. بل أن هذه المزايا الخيالية تخبيء لنا خطراً عظيماً وشرّاً مستطيراً !

(النقطة الثانية)

« نقول إن قواعد الاتفاق تتضمن تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤ وإقراراً ضمناً لهذه الحماية »

« أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ورتبت لنفسها حقوقاً فيها بناء على هذه الحماية ، كحقوق تعيين الحاكم الشرعي وترتيب الوراثة ، وفي مؤتمرات الصلح حصلت من الدول على الاعتراف بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ المذكورة ، فهذه الحماية عزيزة عليها ومن أجل ذلك فهي متمسكة بها ، ولا تكتفى باستبدالها بحماية أخرى تبدى من تاريخ الاتفاق المنوي »

« وقد رأى اللورد ملر تقور المصريين من الحماية فأراد أن يدخلها عليهم في هذا الاتفاق بطريقة لا يشعرون بها . ومن أجل ذلك ضمن القواعد إشارة إلى هذه الحماية دون أن يذكرها بلفظها كما أنه ضمنها أحكام هذه الحماية حتى يكون قبول المصريين للقواعد — وبعبارة أخرى للاتفاق المبني على هذه القواعد — إقراراً لهذه الحماية المدسوسة والادلة على ذلك كثيرة .

« ١ — جاء في البند الأول من قواعد الاتفاق ما نصه :

« لاجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً »

« هذا النص يفيد وجود علاقات سابقة على الاتفاق ويراد تحديدها بدقة — ولا يمكن أن يكون المقصود بالعلاقات الاحتلال الإنجليزي الواقع في سنة ١٨٨٢ ، لأن هذا الاحتلال لا ينشئ علاقة قانونية بيننا وبين إنجلترا ، فضلاً عن أن الحماية جيته . وإنما المقصود بالعلاقات هو ما تدعيه إنجلترا من وجود حماية لها على مصر ، نشأت بموجب إعلان ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وباعتراف الدول بهذه الحماية في معاهدة سيفر من انتقال السيادة العثمانية إليها ! أضف إلى ذلك أن هذا التعبير « تحديد العلاقات بدقة » هو نفس التعبير الوارد في خطاب السير ملن شيتهم إلى

المرحوم « السلطان حسين كامل » وفي خطاب السلطان إلى وزيرد الاول دولة رشدي باشا، مما لا يدع شكاً في أن المقصود بالهلاقات إنما هي حماية سنة ١٩١٤ . فقد جاء في الخطاب الاول مانصه :

« وفي عزم حكومة جلالته (ملك بريطانيا) المحافظة على هذه التقاليد (يقصد ترقية شؤون الامة المصرية) بل إنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى تحديداً صريحاً يؤدي إلى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي »
« وجاء في الخطاب الثاني مانصه :

« وإنا (السلطان) نلوقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديداً واضحاً مما يترتب عليه إزالة كل سبب لدوء التغامم » !
« ب — تنص الفقرة الاولى من البند الرابع على ما يأتي :

« تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية . . . »
« ومعنى ذلك أن مصر تتلقى حق التمثيل الخارجي من اتفاقها مع إنجلترا لا من حكم القانون الدولي الذي يحول كل أمة مستقلة استقلالاً تاماً حق التمثيل الخارجي بدون حاجة إلى اتفاق سابق مع أية دولة أخرى ! وأن تلقينا هذا الحق من قبل إنجلترا مظهر صريح من مظاهر بقاء حماية سنة ١٩١٤ . وقبلنا تلقى هذا الحق على هذه الكيفية يعتبر اعترافاً ماضياً بتلك الحماية !

« ج — ينص البند الثاني على أنه لا يمكن تحقيق الغرض الثاني المبين في البند الاول وهو تعديل الامتيازات إلا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات

« والقيام بهذه المفاوضات من حق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة ، فقيام إنجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤ . لا تلتا إذا سلمنا بالرأي القائل بعدم تمسك إنجلترا بالحماية ، لما كان هناك وجه شرعى مباشرتها هذه المفاوضات بنفسها . إن مفاوضات إنجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذي احتفظت به

في خطاب السير ميلن شيتهم إلى « السلطان حسين كامل »
 « ولا يمكن أن يقال إن إنجلترا تلتقي هذا الحق بالتوكيل أو بالتفويض من
 مصر ، لأن التعبير بعبارة « لا يمكن » ينفي فكرة تفويض أو الوكالة
 » أضف إلى ذلك أن القانون الدولي لا يعرف تفويضاً مطلقاً كهذا لا يرجع فيه
 الأمر في النهاية إلى الدولة التي أعطت التفويض !

« فتسليم مصر لإنجلترا بأنها وحدها صاحبة الصفة في المفاوضة والاتفاق مع
 الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر إترافاً ضمناً آخر بحماية سنة ١٩١٤ !
 » ومن مظاهر تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤ عدم نزولها عن عزمها في تعيين
 حاكم البلاد وفي تنظيم حق وراثته العرش !

« إن حاكم البلاد هو الذي تمثل فيه شخصية الأمة وهو مظهر قوميتها . باسمه
 تصدر القوانين وباسمه تنفذ . وهو الذي يختار رئيس الوزارة وبين يديه تؤدي الهيئات
 النيابية والجيش البرية والبحرية عين الطاعة لدستور البلاد . فتنصيبه يجب أن يكون
 بعيداً عن كل تدخل أجنبي . فإغفال قواعد الاتفاق الذي على عدم تمسك إنجلترا بما
 أسندته لنفسها من حق تعيين الحاكم الشرعي ورضاؤنا بهذا الإغفال يعتبر اعترافاً ضمناً
 منا بحماية سنة ١٩١٤ التي أخذت لنفسها بامتصاصها هذا الحق ! —
 » ه — ينص البند السادس من قواعد الاتفاق على أنه .

« يعهد إلى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامي جديد تسير حكومة مصر في
 المستقبل على مقتضى أحكامه . . . إلخ »
 « وهذا النص يفيد تدخل إنجلترا في أمورنا الداخلية ومن القواعد الدولية
 المسلم بها أنه لا يجوز لدولة ما أن تتدخل في شؤون دولة مستقلة لتضع لها نظاماً ما تسير
 بمقتضاه حكومتها في شؤونها الداخلية إذ أن وضع النظام الداخلي للحكومة هو المظهر
 الوحيد للسيادة الداخلية

« ولا يفوتنا أن نلفت النظر إلى مسألة في غاية الأهمية وهي أن إنجلترا بإعلانها

الحماية على مصر جعلت لنفسها حق التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية إلى أبعد مدى . فالنص على وضع النظام الداخلي للبلاد مع تحديده ليس له معنى غير أن إنجلترا إنما تعطي المصريين بعض الذي أخذته لنفسها بالحماية . وإقرارنا لذلك يعتبر اعترافاً ضمناً بالحماية !

« ولقد أغفلت قواعد الاتفاق أمر أجوهرياً ، وهو النص على عدم تمسك إنجلترا بالحماية واعتبارها كان لم تكن . كما أنها أغفلت النص على عدم التمسك بما أخذته من الدول اعترافاً بالحماية في معاهدات فرساي وسان جرمان وسيفرو على الأخص مانص عليه في المعاهدة الأخيرة من انتقال السيادة التركية إليها ! ولا يفسر هذا الاغفال بغير تمسكها بالحماية . كما أن رضائنا بالقواعد وفيها هذا الاغفال يعتبر تسليماً ضمناً بحماية سنة ١٩١٤ !

« وهناك مواضع آخر تؤيد حماية سنة ١٩١٤ . ويعتبر إقرارنا له اعترافاً ضمناً بتلك الحماية !

(النقطة الثالثة)

« نريد أن نبين في هذه النقطة بأن القواعد ترمي إلى تنظيم حماية سنة ١٩١٤ . وأنها تضع لها نظاماً يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية !

« لقد جاء في خطاب السير ميلن شيتهم إلى المغفور له «السلطان حسين كامل» وفي خطاب هذا الأخير إلى دولة رشدي باشا ما يفيد إرجاء تحديد العلاقات بين بريطانيا ومصر وما معنى ذلك إلا تنظيم الحماية !

« ولبي نبين أن الاتفاق المروضة قواعده الآن لا يقصد به إلا تنفيذ تلك الرغبة بقول :

« يقول ديسبانييه في كتابه « بحث في الحماية » ص ٣١٧ ما ترجمته :
 « إن المميز الأساسي للحماية هو تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن البلاد المحمية ، وما عدا ذلك فلها . هي قواعد تختلف بحسب ما تضعه الدولة الحامية من الشرائط

كمقابل لتعهداتها بالدفاع ، أو هي على الاخص مزايا تستحلها الدولة الحامية لنفسها في نظير ذلك التعمد . وأن قيام الدولة الحامية بنفسها بمباشرة السياسة الخارجية للدولة المحمية أو رقابة الدولة الحامية على تمتع الدولة المحمية بمباشرة هذه السياسة ، ليس إلا حقاً من الشرائط والمزايا التي تكون للدولة الحامية »

« وقد عرف اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية الحماية في خطبه له عن مصر في مجلس الاعيان البريطاني فقال :

« إن معانيها تفاوتت فهي في أقصى طرفها سيطرة سياسية أو إدارية شديدة ، وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيراً عن منطقة النفوذ السياسي ، ولكنها في جميع حالاتها تطوي تحت مبدأ واحد : هو أنه يجب على الدولة الحامية أن تدفع عن الدولة المحمية الغارات الخارجية ، وتضمن حسن معاملة الرعايا الأجانب ، وحفظ أموالهم في داخل البلاد ، والسيطرة بالأجمال على علاقات البلاد السياسية والأجنبية . أما الدرجة التي تبلغها الحماية في التعرض لإدارة البلاد الداخلية فلم ينص عليها قانون ما فيجب تقريرها في كل حالة طبقاً للإببات تلك الحالة » !

« من ذلك يتبين أن الركن الاساسي للحماية هو في نظر اللورد كرزون ما يقوله ديسبانييه . وهو تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية . وهذا الركن متوافر في قواعد الاتفاق !

« تضمن البند الثالث من القواعد في الفقرة الثانية وجوب مخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر — « تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها » — فهذه المخالفة التي ستضمن بالطبع مواد متعددة حققت لانبجلترا الركن الاساسي للحماية !

« والتعبير بعبارة « تعضد مصر » لا يخرج المسألة عن حقيقتها إذ أنه لا يشترط أن يكون دفاع الدولة الحامية عن الدولة المحمية متصوراً على جهود وقوات الدولة الحامية

« وأن هذا التعبير نفسه هو الوارد في البند الثالث من معاهدة (باردوا وقصر سعيد) المعقودة بين فرنسا وباي تونس في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، وبمقتضاها وضعت

فرنسا حمايتها على تلك البلاد كما أنه هو نفس التعبير الوارد في البند الثالث من معاهدة « فاس » الرقمة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ، المعقودة بين فرنسا ومراكش وبمقتضاها وضعت فرنسا حمايتها عليها

« أما شرط الرقابة على أمورنا الخارجية أو كما يعبر اللورد كرزون حق السيطرة بالأجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية فتوافر أيضاً بالقيود الواردة في التمثيل السياسي

« لقد تكلمنا فيما سبق عن القيود الخاضع لها تمثيلنا الخارجي وهي قيود تؤدي كما ينأ إلى تدخل إنجلترا في أمورنا الخارجية بل إنها تؤدي إلى أننا لا نعمل عملاً إلا بموافقتها ، وبهذا يتحقق السيطرة المشتركة في تعريف اللورد كرزون إذ أنها بحجة مخالفة المحالفة أو منع الصعوبات أو مراعاة الصوالم الانجليزية يمكنها السيطرة على كل شيء . بل أن الدول الاجنبية سترانا مع هذه القيود غير أهل للتعاقد معها حتى لا يضيع وقتها في مفاوضة تكفي إشارة من إنجلترا لذهابها عبثاً أو لقطعها بحجة التمسك بقيد من قيود التمثيل

« يقول الاستاذ مارسيل موى مدرس القانون الدولي العام بجامعة فرنسا منذ أكثر من عشرين سنة في مؤلفه المنشور في ١٩٢٠ والمسمى (القانون الدولي الحديث) ص ٦٤ ما يأتي :

« إن ضياع استقلال الدولة المحمية يظهر على الاخص في علاقاتها الخارجية مع الدول ، على أن كل تسوية ممكنة بخصوص ذلك . فقد كانت الترسفال تحت الحماية الانكليزية من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٨٤ وكان مظهر تبعيتها لانكلترا مقصور على مجرد إبلاغ إنكلترا نصوص الماهدات التي تعقدها الترسفال مع الدول الاخرى . وفضلاً عن ذلك فقد استثنى من هذا القيد جميع المعاهدات التي تعقدها الترسفال مع حكومة الاورنج »

« فيتين من ذلك أن الحماية تتحقق بمجرد إبلاغ الدولة المحمية عقودها للدولة

الحامية وشتان بين حالتنا المتوية بهذه القواعد وبين مجرد الأبلاغ
 « أما اشتراط إنجلترا علينا أن نعهد بصوالحنا إلى الممثل البريطاني عند عدم
 وجود ممثل مصري معتمد من حكومته ، فذلك مظهر من مظاهر وجود الحماية :
 نعم لقد جرت عادة بعض الدول الصغرى أن تعهد برعاية رعاياها في جهة معينة إلى
 دولة ما باختيارها. غير أن سفير الدولة المعهود إليها لا تكون له صفة تمثيل الدولة صاحبة
 الرعايا في جميع شئونها كما يكون ممثل إنجلترا عندما يعهد إليه بالصوالح المصرية ، وفوق ذلك
 فإن مضر تكون ملزمة بمقتضى هذه القواعد بأن تعهد صوالحها إلى ممثل بريطانيا
 بخلاف الدول الصغيرة التي أشرنا إليها . وقد بينا أن إنجلترا أخذت على نفسها حق
 حماية الرعايا الأجانب وحفظ أموالهم وبذلك يتحقق ما قاله اللورد كرزون
 في تعريفه للحماية

« وما يؤيد أن النظام حماية عدم تحديد مدة لا للمخالفة ولا للمعاهدة ،
 ولم يعرف التاريخ إلى الآن معاهدة أو مخالفة أبدية بين دولتين متساويتين ...
 « ويؤيد رأينا النص الوارد في الفقرة السادسة من البند الرابع الذي يقول :
 « نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المخالفة بين بريطانيا العظمى وبين مصر يمنح
 الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين
 الآخرين »

« والمخالفة المشار إليها هي المخالفة التي تضع الركن الاساسى للحماية وهو ركن
 تعضيد إنجلترا مصر في الدفاع عن سلامة أرضها
 « ولا ننسى أن سفيرنا مضطر في علاقاته مع الدول إلى ألا يتخذ خطة لا تتفق
 مع المخالفة ، أي أنه يكون ملزماً في إجراءاته باتباع النصوص والمواد والمعاني التي
 ستشملها مخالفة الحماية

« وقبل أن تنتقل إلى الكلام على شيء آخر نلفت النظر هنا إلى اللغو في قول
 الذين يمثلون حالة تعضيد إنجلترا لنا التعضيد المشبه في المخالفة بحالة فرنسا عندما أرادت

أن تتعاقد مع بريطانيا وأمريكا ضد عدوان ألمانيا . نقول إن هذا لتنظيم من لغو القول لأن تلك المعاهدة التي كان مشروعها فيها لاتزال نصوص مشروعها مجهولة فلا يمان التنظيم بها على كل حال !

« بعد ذلك كله ننقل إلى بيان ما بقى من الحقوق التي أخذتها بريطانيا العظمى على مصر أو بعبارة أخرى إلى بيان تنظيم الحماية !

« وقبل أن نتكلم على باقى حقوقها ، نتول إن هذه الحقوق لم تأت فى القواعد على سبيل الحصر كما يأتى :

« أولاً — إن فى القواعد طائفة من الحقوق « تلزم لصيانة صوالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية » (الفقرة الاولى من البند الثالث) والحقوق المشار إليها بهذه الفقرة هي طائفة قائمة بذاتها كما يستدل على ذلك من إعطائها رقماً خاصاً فى البنود ، أما منطقة هذه الحقوق فلا حصر لها

« لأمجلترا صوالح خاصة كما تقول ، ولا بد أن يكون من متعلقات هذه الصوالح زراعتنا وتجارتنا وصناعتنا . فهل معنى ضمانه هذه الصوالح الخاصة أنها تطلب منا نوعاً مخصوصاً من الزراعة أو تمنع نوعاً آخر منها كما منعت زراعة الدخان ؟ وهل معنى ذلك أنها تريد حقوقاً تتمكن بها من تعطيل الصناعة عندنا كما فعلت مرة عند ما أردنا غزل القطن داخل بلادنا فضربت على المغازل ضريبة تحقيقاً لصالح المعامل الإنجليزية ؟

« وهل يكون معنى ضمانه هذه الصوالح أن تجعل لتجارتها ميزة على البلاد الأخرى ، ويكون لها شأن فى جماركنا ؟ اللهم إن صوالح إنجلترا لكثيرة ، فلا ندري ماذا نخبئه لنا السياسة الإنجليزية فى طي هذه الكلمة الكبيرة !

« وللدول منفعة فى أن يعيش رعاياها فى أمن ، فهل معنى الضمانات التى نعطيها أن تتسلط إنكلترا على إدارة الأمن العام حتى يأمن الأجانب شر العبث به ؟ وللدول صالح فى حفظ الصحة العمومية فى البلد . فهل معنى هذا أن إنجلترا تتدخل فى مسائل الصحة العمومية حتى يأمن الأجانب بغائلة الأوباء والأمراض المعدية ؟ . الخ

« ثانياً — إن قواعد الاتفاق المعروضة تتوعدنا فوق المعاهدة بعقد محالفة بيننا وبين إنجلترا ، ومن المعلوم أن المحالفة هي مجموعة شرائط وبنود وستبدع إنجلترا أيما إبداع في وضع هذه المحالفة وفي ترتيب الحقوق علينا ووضع القيود لمصر حتي لا يكون بيننا وبين المستعمرات إلا الفرق الذي تراه إنجلترا لمنفعتها !

« ثالثاً — إن القواعد المعروضة هي بمثابة رؤوس مواضيع للاتفاق المنوي ، وهي تحتاج إلى تفصيلات ، ولا شك في أن إنجلترا ستأخذ ما تستطيع أن تأخذه عند وضع التفاصيل

« فهذه المصادر الثلاثة ستستخدمها إنجلترا لمضاعفة حقوقها ومضاعفة قيودنا . وستفسرها كما تشاء سياستها ، وستصر على تفسيرها لكل منها ، وستقول لدولي حكومتنا الرسميين إذا وقفوا بينها وبين غرضها ما قاله اللورد ملتر اسعد باشا ، ستقول لهم : إما أن تقبلوا وإما أن ترفضوا !

« لقد تفاوض المستر تشمبرلن الوزير الانكليزي مرة مع الرئيس كروجر البويري ، وقدم التاريخ لنا بهذه المفاوضة درساً مفيداً عرفنا به مقدار تقيد السياسة البريطانية بالشروط التي تعرضها إذا كانت لا تكفي لتنفيذ جميع مراميها

« جاءت حكاية هذه المفاوضة في كتاب (نفسية الشعب الانكليزي لايميل بوتنى) المطبوع في سنة ١٩٠٩ ، فقد قال :

« إن من المستحيل أن تتبع المستر تشمبرلن الوزير الانكليزي في مفاوضاته للرئيس كروجر البويري بشأن عقد صلح بين بريطانيا من جهة ، وجمهوريةي الترانسفال والاورنج من جهة أخرى . فقد قدم المستر تشمبرلن شروطه الى مؤتمرات بلومفنتين فلما قبلها كروجر بعد المقاومة في قبولها زاد تشمبرلن شروطه وطلب شروطاً أخرى . ولقد رأت الجمهوريتان تحكيم مؤتمر لاهاي في الامر ، فأبت بريطانيا بالرغم من أنها كانت قد ارتبطت بالاتجاه الى هذا المؤتمر . وأخيراً تمسك المستر تشمبرلن بسيادة بريطانيا على الجمهوريتين بالرغم من أن مسألة السيادة كانت مفروغاً منها قبل الدخول

في المفاوضة إذ أن بريطانيا في مفاوضات كثيرة مع الترنسفال سابقة لهذه المفاوضة كانت تعترف صراحة بعدم وجودها »

« فهل للذين يرون بغير حق أن في القواعد مزايًا أن يأمنوا على بقاء هذه المزايا المزعومة بعد أن يعرفوا حكاية المسر تشمبرلن هذه مع الرئيس كروجر ، لا سيما إذا كان اللورد ملتر حفظ لنفسه خط الرجعة بإعلانه إلى سعد باشا بأنه « يشك في جواب التساهل في بعض الأمور » وإذا كنا نعلم أن اللورد ملتر مكلف من حكومته بدرس الحالة والافضاء إليها بما يراه دون أن تتقيد الحكومة برأيه . . .

« بعد هذا البيان ننتقل إلى بيان الحقوق التي تأخذها بريطانيا بهذا الاتفاق

المعرض

« ينأ أن إنجلترا بهذا المشروع أخذت منا اعترافاً ضمنيًا بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأنها أصبحت منا بمنزلة الوصي بإقرارنا لها حق التدخل في شؤوننا الداخلية والخارجية كما أننا ينأ أنها تصر على احتسار امتيازات الدول الأجنبية ليكون الأجانب علة تدخلها الدائم في شؤوننا

« وبينما فيما قدمنا كثيراً من الحقوق التي رتبنا لإنجلترا لنفسها فتحن لا نريد أن نعود إلى ما شرحناه ونكتبني هنا ببيان بعض الحقوق الهامة الأخرى :

« تنص الفقرة الثانية من البند الثالث على ما يأتي :

« تتعهد مصر بأنها في حالة الحرب — حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها — أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانيء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية »

« فهذه الفقرة ظاهرة المعنى لا تحتاج إلى تفسير أو إفصاح ! تريد إنجلترا أن تأخذ منا كل المساعدة من رجال ومال وقوت ومواد حربية ، ففي الوقت الذي تقع فيه إنجلترا في حرب تكون أموالنا ومحاصيلنا وأولادنا رهن إشارة إنجلترا ! ويكون

القطر وهو مصدر ثروة البلاد وفقاً على إنجلترا ! تأخذه حكومتنا منا لتعطيه لها وفقاً لهذا العهد ! وفي هذا الوقت يسلب الفلاح المسكين حاصلاته ومواشيه لخدمة إنجلترا ! وفي هذا الوقت تعلن الاحكام العرفية في البلاد وتتمسك الجنود الانجليزية في مفترق الطرق وفي القرى والبلدان ، يعترضون المارة ويطلبون جوازات السفر من قرية إلى قرية أو من غيط إلى غيط ! وفي هذا الوقت تسلب الحرية الشخصية بكل فروعها ، فلا كلام ولا كتابة ولا حركة ! وفي هذا الوقت يعم الشقاء ويتحكم البلاء ويقتل الغلاء الفقراء ومتوسطي الحال ، ونتمتع في الحال الذي عرفناه وكرهنا الحياة لاجله ! ولن يكون الامر مقصوداً علي حرب واحدة أو على دولة واحدة بل ستكون حالة أبدية لا تتكشف عنا ! . وما أكثر حروب إنجلترا وما أكثر أعداءها ! وما أكثر اشتباك صوالحها بصوالح الدول الاخرى !

« إن إنجلترا تشترط علينا كل المساعدة . فهل معنى ذلك أن تكون المساعدة طبقاً لقواتين البلاد أو تكون هذه المساعدة طبناً للواقع ؟ هل نقدم لها من الجيوش ما يميزه قانوننا أو تأخذ منا كل صالح لملح السلاح حتى لو كان القانون يعفو عنه ؟ هل نقدم لها المال الذي في خزانة حكومتنا أم نعقد القروض لسد الحاجة ما دام في وسعنا عقد القروض ؟ هل نقدم لها القوات والمواد التي تفيض عن الحاجة أو يكون لها حق الارتفاق على كل شيء ؟

« لقد رأينا في الحروب المنصرمة أنها أخذت منا مئات الالوف من العمال فنقصت عندنا اليد العاملة نقصاً هائلاً ! ورأيناها تضع اليد على الحاصلات حتى كاد الجوع يعرف بلادنا ! فهل (كل المساعدة التي في وسعنا) ستكون كذلك ؟

« وتضرب إنجلترا لنا المثل بالموانيء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية . فهل نترك لنا إنجلترا هذه الموانيء والميادين والمواصلات في يدنا مدة السلم ؟ أو يكون لها عليها الرقابة الدائمة توقعاً للحرب ؟ ستبين المحالفة المنوية لنا أنها ستراقب كل ذلك ، وأنها ستتحكم في كل ذلك ، لان الرقابة والتحكم من النتائج

الإلزمة للبحق نفسه ! !

« قيل إن هذا التعهد قدمته مصر هدية لانكلترا حتى تتحقق المساواة وحتى لا تأخذ المحالفة المتوية شكل الحماية !!! اقول ليس له سند من العقل ولا من القانون الدولي !

« أي مساواة في هذا التعهد ومصر تكون تابعة بقوة هذه المحالفة المتوية لحروب انكلترا ؟ — أي مساواة ونحن لانستطيع أن نقاش انكلترا في السبب الذي دخلت من أجه الحروب وجرتا معها ؟ — أي مساواة ومن يملك وحده إعلان الحرب يملك وحده عقد الصلح ولن يكون لنا في الصلح صوت فتتولى انكلترا عقده بنفسها مراعية صوالحها وحدها ؟ أي مساواة ونحن نصرح لها بوضع اليد على مرافقنا وقت الحرب ولا بد لها من مراقبتها والتفتيش عليها وقت السلم حتى تأمن عليها ؟ وأي كتاب دولي يقول بأن التعهدات تخرج عن شكلها القانوني ! لقد بينا أن الركن الاساسي للحماية يتوافر بتعهد الدولة الحامية بأن تعضد الدولة المحمية في الدفاع عن سلامة أرضها وبيننا أن ماعداً ذلك من الشرائط هي مزايا تستحلها الدولة الحامية في نظير تعهداتها هذا ! فهل هناك مزية للدول الحامية أسمى فائدة من هذه المزية ؟ اللهم إن الحق بين والباطل بين فكيف يحكمون ! ؟

« ب — تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتي

« تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية وصلات الامبراطورية الانجليزية . وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة وتسوي ما يستتبعه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه إحتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمن حقوق حكومة مصر » ! !

« بهذه المنحة ضمنت الحكومة الانجليزية بقاء احتلالها إلى الابد وحولت الإحتلال العسكري الموقوت إلى إحتلال نظامي مؤبد . بهذه المنحة برئت ذمة إنجلترا

من جميع تعهداتها لنا بالجلاء . من سبعة عهدها ووعداً كانت كالسرطان في جوف سياستها المصرية !!

« وأن لهذه المنحة مثيلاً في معاهدة (باردوا وقصر سعيد) المعقودة بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة) غير أن فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من إنجلترا علينا ! فلقد بنت فرنسا حقها في احتلال تونس على سبب موقوفات ، وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطئ . كما أنها نصت في المادة على إمكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق . أما معاهدتنا المعروضة فقد بنت الاحتلال على سبب دائم يبقى مابقيت إنجلترا وما بقيت مصر ! لانه سبب يرجع إلى موقع مصر الجغرافي وهو الوصلة بين بلاد الامبراطورية . ومعاهدتنا لم تقرر الاحتلال بما يفيد وقيته كما فعلت فرنسا ! ! »
 « وأن هذه الفقرة تكاد تكون تعبيراً صريحاً عن الحماية ؟ إذ من الممكن أن يفهم منها أن جميع الاراضي المصرية هي من الوصلات الامبراطورية ! ومعلوم أن السياسة الانجليزية تقول عن مصر إنها (طريق الهند) . على أننا لو تركنا هذا التفسير المحتمل وقصرنا لفظ الوصلات على معناه الضيق فان هذه القوة تكون لحماية النيل وفروعه والرياحات الكبرى الصالحة للملاحة والطرق والسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات وترعة الاسماعيليه الملحقه بقناة السويس وقناة السويس والجو والمحطات الكبرى والثغور ! فهل الارض المصرية تكون غير ذلك ؟ وأتأ هنا نلفت النظر إلى أن المكان المراد تعيينه بمقتضى هذه الفقرة هو مكان المعسكر كما يستفاد من النص ! فالمفهوم أن الاحتلال يكون حتماً على جميع القطر المصري بالرغم من تعيين المكان الذي تمسك فيه جنود هذا الاحتلال ! !

« وستسوي المعاهدة حسب النص ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية ولا بد أن يكون المراد بهذه التسوية وضع أحكام مخصوصة لهذه المواصلات التي يبنها

« أما القوة فلم يعدنا النص بتحديد لها كما وعد بيان مكان المعسكر فقد يترك أمر

تحدد القوة مرسلاً فتستطيع إنجلترا أن تزيد قواها في كل وقت ولا ندرى أين يكون مكان المعسكر؟ وهل مجرد بيان المكان يمنع جنود الاحتلال من إقلاقنا في كل وقت تروح وتغدو في البلاد أم هي ستبقى في مكان واحد كالماء الآسن! وهل يمكن أن نأمن على استقلالنا المزعوم وهذا الاحتلال محيم علينا؟ اللهم إنا في العهد المنصرم لم نكن لانجلترا عندنا غير الاحتلال وكان عسكرياً مؤقتاً غير شرعي فماذا يكون حالنا إذا أصبح حقاً ودائماً؟ أما القول في آخر الفقرة بأن هذا الاحتلال لا يمس حقوق مصر فضلاً عن أن المادة لم تقل (استقلال مصر) فانه قول مبهم لا يؤدي إلى أي نتيجة فقد كان المفروض في الاحتلال القديم أنه ما كان ليؤثر في حقوق مصر، ومع ذلك فقد ابتلعتها به السيلطنة البريطانية!!

« ٥ — تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن :

« تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحفانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام »

« فهذا الموظف الذي تعينه مصر بالاتفاق مع إنجلترا ، أو بعبارة أخرى هذا الموظف الذي تعينه إنجلترا سيتدخل في شؤتنا الداخلية بالحقوق الآتية يانها :

« ١ — له حق الاتصال بالوزير ولا نستطيع أن نقم من هذا النوع أن يكون الغرض من تقرير هذا الحق في هذه المعاهدة السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أي موظف مصري فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل إنجلترا إلى حد إدراجها في المعاهدة وإنما الذي نقم من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال الدائم بعمل الوزير »

« عمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والاحكام القضائية والمسائل الادارية المتعلقة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة . كل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر »

المصري . فالموظف له حق الاتصال بجميع هذم الشئون ، لا بالنسبة للأجانب فقط .
ولكن بالنسبة للمصريين أيضاً ، ولا ندري ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا
الاتصال . بيد أننا نستطيع قياساً على سواية . إنك تقرأ أن تقول إن هذا الموظف
سيكون كل شيء في وزارة العدل !

٢ — ويجب إحاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما
له مساس بالأجانب وبهذه اثابة يكون لهذا الموظف اختصاص في إدارة القانون
الذي يطبق على الأهالي لعلاقته بالأجانب

٣ — ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط
بتأييد القانون والنظام ! فهذا هو المستشار القضائي المعروف ، ومستشار الداخلية
المعروف ، بل هو يجمع في شخصه جميع المستشارين الإنكليز المعروفين . والفرق
بينهم أنه معين من قبل إنجلترا في مصر . أما المستشارون فكانوا يعينون ولو
في الظاهر من قبل الحكومة المصرية !

٤ « فهل يوجد تدخل من إنجلترا في أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا
التدخل ؟ وهل بعد ذلك يقول بعضنا إن حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمسها قواعد
الانتفاق ؟ »

« ولا يفوتنا أن نلفت النظر إلى أن هناك حقوقاً أخرى لإنجلترا واضحة في قواعد
الانتفاق ، من أهمها ما تكتسبه بالبند التاسع الذي يقضى بإصدار أمر عال باعتبار جميع
الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية
صحيحة ! »

« وأنتا لا تستطيع أن ندين جميع هذه الإجراءات لفرط كثرتها ولكننا نقول
إنها تحتوي على إجراءات تمس سيادة البلاد كالأمم الصادر من القائد العام في ١٩
أغسطس سنة ١٩١٨ القاضي بأن يكون لها مباحته ٥٦٢ فدائماً بأبي قير في جيزة وزير
بحرية إنجلترا وملكا له بصفة مستديرة لأغراض عسكرية

(نقطة الرابعة) ٢

نقول إن قواعد الاتفاق تؤدي إلى الاعتراف ضمنا بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — وذلك أن الدليل على صحة معاهدة مصر والسودان هو اعتراف بان السودان ليس جزءا من مصر، والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذي تسوى فيه مسائلنا مع إنجلترا اعتراف بان السودان ليس محلا للنزاع. وإغفال الكلام في اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف إقرار بهذه الاتفاقية. وبيان مندوبي الوفد الذي يقصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه محديدا لمسألة السودانية يتنا وبين الانجليز، فلا نزاع إذا في أننا نعلق بقبول هذه القواعد بالمطالبة بالسودان. « السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هي البحيرة والنوبة والقوية. وهو الزم لمصر من الاسكندرية! وهو مصدر نعمتها وحياتها، وهو النيل كله، هو خصب الأرض، هو زراعتها، هو كل شيء، فكيف نطمئن على حياتنا وعلم بلادنا والسودان في غير يدنا، والسودان بين برائفة السيد البريطاني؟ »

ثم ماهذه التأكيدات التي حصل عليها الوفد؟ وأي نوع من أنواع التأكيدات هي؟ وما مقدار قيمتها القانونية؟ وأين دوت وكيف تثبتها؟ وإذا ترك اللورد ملر حكومته فمن ينفذها؟ وإذا لم تعتمد إنجلترا التأكيدات فماذا نعمل؟

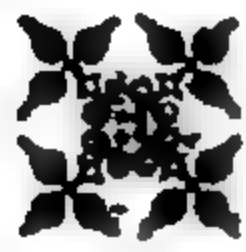
« لقد ذكرنا هذه التأكيدات التاريخية تاريخية حدثت بين إنجلترا وإيرلندا — كان يريد (بت) الوزير الانجليزي الشهير أن يخدع إيرلندا أو يطغى حركة الكاثوليك الارلنديين فلم يتردد هذا الوزير في أن أكد للكاثوليك تأكيدات رسمية لاعرفية كما هو الحال عندنا. ومقتضى هذه التأكيدات أن تساوى بريطانيا بين الكاثوليك المهضومي الحق والبروتستانت. وقد انخدع الكاثوليك بتأكيدات الوزير (بت) الرسمية وسلموا بمطالبه وهدمت حركتهم. فلما نال منهم غرضه وطولب بتنفيذ تأكيداته أبت الحكومة البريطانية تنفيذ التأكيدات. وكان كل ما ناله الكاثوليك أن استقال (بت) : على أنه لم يظل بعيداً عن الحكومة حتي عاد إليها

بعد قليل حيث كانت التأكيدات قد عفت آثارها (يراجع كتاب إنجلترا وسياستها
الداخلية لجويوس ٢٦٧)

« فهل تأكيدات اللورد ملتر أكثر صراحة وأشد قوة من تأكيدات الوزير (بت)؟ »
« وإذا كانت بريطانيا تكون بهذا الاتفاق في جنوبنا في السودان ، وفي شرقنا
في القناة وفلسطين والبحر الأحمر ، وفي شمالنا في البحر الأبيض المتوسط ، وكل
ذلك بدون قاضل ، ثم هني لها احتلال عندنا وتحكم في المواني والطرق وتتدخل
في سياستنا الداخلية ، في القضاء والمالية وفي كل شيء ! فهل مع ذلك نكون
مطمئنين في ديارنا ومستقلين بأمورنا ؟؟ »

« إنه ليصدر بنا أن نختتم هذه النقطة بكلمة قالها أحد وزراء مصر في ١٥ نوفمبر
سنة ١٩٢٩ وهي :

« لو أحصيت الجروح التي أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطاني إلى عام
١٩٢٤ لكان أبعد ما غورا وأشد ما إيلا ما ذلك الجرح الدامي بل ذلك الجرح
الميت الذي أحدثته اتفاقية عام ١٨٩٩ ... انتهى ... »



مِسْعَانُ بْنُ سُلَيْمَانَ
 قَدَّمَ إِلَيْهِ الْحُكُومَةُ الْبَرْطِلَانِيَّةُ

أولا — انتهاء الحماية

« ١ — في مقابل إبرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت إمرة حكومة ملكية دستورية . فيمتضى هذا قد أبرمت — وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصري من الجهة الأخرى — معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف

ثلاثة — العلاقات اللاحقة

« ٢ — تتولى الشؤون الخارجية المصرية ~~التي كانت تدار من قبل~~ وزارة الخارجية المصرية تحت إدارة وزير يعين لذلك

« ٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر قومي سير عال ويكون له في جميع الأوقات وبطريق لمعاهدة الخاصة ~~بمصر~~ ~~بمصر~~ ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الأخرى

« ٤ — يمثل الحكومة المصرية في لوندرة وفي أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن الصوالم المصرية يمكن أن تستدعي هذا التمثيل فيها معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير

« ٥ — بالنظر للتعهدات التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها في مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الأجنبية يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقومي سير العالي البريطاني الذي يقدم كل المساعدة الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية

« ٦ — لا تدخل الحكومة المصرية في أي إتفاق سياسي مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأي حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القومي سير العالي البريطاني

« ٧ — تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصلين في الخارج حسب مقتضيات صوالحها.

« ٨ — لأجل تولى الشؤون السياسية بوجه عام والقيام بالحماية القنصلية للصوالح المصرية في الأماكن التي لا يوجد فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة في قدرتهم.

« ٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في تولى المفاوضات لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات وتقبل نتيجة حماية الصوالح المشروعة للأجانب في مصر. وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسمياً.

ثالثاً — النصوص العسكرية

« ١٠ — تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن صوالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها.

ولأجل القيام بهذه التعهدات والحماية الوصلات الإمبراطورية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ولها أن تستقر في أي مكان فيها ولاية مدة يحددان من وقت لآخر. ويكون لها أيضاً في كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لأحراز واستعمال الثكنات وميادين التمرين والمطارات ودور الصناعات الحربية والمين الحربية.

رابعاً — استخدام الموظفين الأجانب

« ١١ — بالنظر للتبعات الخاصة التي تتحملها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصري والصوالح العمومية تعهد الحكومة المصرية بالأتين ضباطاً أو موظفين أجانب في أية مهندسة منها قبل موافقة القوميسير العالى البريطانى

خامساً - الإدارة المالية

« ١٢ - تعين الحكومة المصرية بعد استشارة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً مالياً توكل اليه في الوقت المناسب الحقوق التي يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ويكون هذا القوميسير المالي مسؤولاً بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية في مواعييدها :

- (١) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة
- (٢) جميع المعاشات والدنويات الأخرى المستحقة للموظفين الأجانب المحالين على المعاش أو لورثتهم

(٣) ميزانيتي القوميسير المالي والقضائي والموظفين التابعين لهما

« ١٣ - لاجل أن يؤدي القوميسير المالي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط بإحاطة تامة بجميع الأمور الداخلية في دائرة وزارة المالية ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

« ١٤ - ليس للحكومة المصرية حق في عقد فرض خارجي أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير المالي

سادساً - الإدارة القضائية

« ١٥ - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً قضائياً يكلف - بسبب التعهدات التي تحملتها بريطانيا العظمى - القيام بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب

« ١٦ - لاجل أن يؤدي القوميسير القضائي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط بإحاطة تامة بجميع الأمور التي تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية

سابعاً - السودان

« ١٧ - حيث إن رقي السودان السلمي هو من الضروريات لامن مصر

ولدوام ورود المياه إليها ، تعهد مصر بان تستمر على أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحرية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان إعانة مالية تتحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين .

« تكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام

» وغير ذلك تعهد بريطانيا العظمى بان تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر أن لاتقام أعمال ري جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا

ثامناً — قروض الجزية

« ١٨ — المبالغ التي تعهد خديويو مصر في أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التي أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان في الماضي لدفع الفوائد والاستهلاك لقرض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ إلى أن يتم استهلاك هذين القرضين

» تستمر الحكومة المصرية أيضا على دفع المبالغ التي كان جاريا دفعها لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون

» عند ما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ تنتهي تبعة الحكومة المصرية فيما يتعلق بأي تعهد ناشئ عن الجزية التي كانت تدفعها مصر لتركيا سابقا

تاسعاً — إعتزال الموظفين والتفويض المستحق لهم

« ١٩ — للحكومة المصرية الحق في أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين في أي وقت كان بعد تقاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضاً مالياً كإسباني يانه . وذلك زيادة على المعاش أو المسكافاة التي يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم .

« وَيَكُونُ لِلْمُوظَّفِينَ الْبَرِيطَانِيِّينَ الْحَقُّ بِنَفْسِ هَذِهِ الشَّرُوطِ فِي الْإِسْتِعْفَاءِ مِنْ
الْخِدْمَةِ فِي أَيِّ وَقْتٍ بَعْدَ تَقَاذُ هَذِهِ الْمِطَاعِدَةِ »

« تَسْرِي جَمِيعُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ عَلَى الْمُوظَّفِينَ الَّذِينَ لَهُمُ الْحَقُّ فِي الْمَعِاشِ وَالَّذِينَ
لَيْسَ لَهُمُ الْحَقُّ فِي الْمَعِاشِ وَأَيْضًا عَلَى مَوْظِفَةِ الْبَلَدِيَّاتِ وَمَحَالِّ الْمَدِيرِيَّاتِ وَالْهَيْئَاتِ
الْمَحَلِّيَّةِ الْآخَرَى »

« ٢٠ — الْمُوظَّفُونَ الْمَرْفُوتُونَ أَوْ الْمَحَالُونَ عَلَى الْمَعِاشِ طَبَقًا لِنَصِّ الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ
تُعْطَى لَهُمْ زِيَادَةٌ عَلَى التَّعْوِيزِ إِعَانَةً لِإِيَابِ كِبَالَدِهِمْ تَكُونُ كَافِيَةً لِإِسْدِ ثَقَقَاتِ تَرْحِيلِ
الْمُوظَّفِ نَفْسِهِ وَعَائِلَتِهِ وَمَتَاعِهِ الْمَنْزِلِيِّ إِلَى لُؤْدَرِهِ .

« ٢١ — تَدْفَعُ التَّعْوِيزَاتُ وَالْمَعِاشَاتُ بِالْجَنِيهِاتِ الْمَضْرِيَّةِ بِاعْتِبَارِ سَعْرِ ثَابِتِ قَدْرِهِ
٩٧ قُرْشًا وَنِصْفَ الْجَنِيهِ الْإِنْجِلِيزِيِّ »

« ٢٢ — يُؤْضَعُ جَدُولٌ عَنِ التَّعْوِيزَاتِ !

« (١) . لِلْمُوظَّفِينَ الدَّائِمِينَ

« (٢) . لِلْمُوظَّفِينَ الْمَوْقَتِينَ

« بِمَعْرِفَةِ رَئِيسِ جَمِيعَةِ خَبْرَاءِ حِسَابَاتِ التَّأْمِينَ

عَاشِرًا — حِمَايَةُ الْإِقْلِبَاتِ

« ٢٣ — تَتَعَهَّدُ مِصْرُ بِأَنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَ ذِكْرُهَا فِيهَا تَعْتَبَرُ قَوَائِينَ أُسَاسِيَّةً
وَأَلَّا يَتَضَارَبَ مَعَهَا أَوْ يُوْثِّرَ فِيهَا أَيُّ قَانُونٍ أَوْ آيَةٍ لَائِحَةٍ أَوْ أَيُّ عَمَلٍ رُسْمِيٍّ »

« ٢٤ — تَتَعَهَّدُ مِصْرُ بِأَنَّ تَضَمِينَهَا لِكُلِّ سَكَّانِهَا الْحِمَايَةَ الْتَّامَةَ الْكَامِلَةَ
لَارْوَاحِهِمْ وَحُرِّيَّتِهِمْ مِنْ غَيْرِ عِمِزٍ بِسَبَبِ مَوْلَدِهِمْ أَوْ تَبْعِيَّتِهِمْ الدَّوْلِيَّةِ أَوْ لِقَتِهِمْ أَوْ جَنْسِهِمْ
أَوْ دِينِهِمْ »

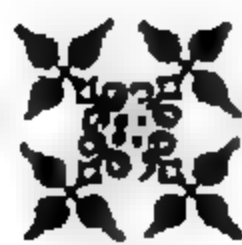
« يَكُونُ لِكُلِّ سَكَّانِ مِصْرٍ الْحَقُّ فِي أَنْ يَقُومُوا بِحُرِّيَّةٍ تَّامَّةٍ عِلَالِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ عِلَالِيَّةٍ بِشَعَائِرٍ
أَيْقَمَةٍ أَوْ دِينٍ أَوْ عَقِيدَةٍ مَا دَامَتِ هَذِهِ الشَّعَائِرُ لَا تُتَافَى النِّظَامُ الْعَامُّ أَوْ الْآعَابُ الْعُمُومِيَّةُ »

« ٢٥ — جميع الحائزين للرعاية المصرية يكونون متساوين أمام القانون ويكون لكل منهم حق التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

« إختلاف الأديان والمعتقد والمذاهب لا يؤثر في أي شخص حائز للرعاية المصرية في المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول في الخدمات العمومية والتوظيف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة المهن أو الصناعات.

« لا يسوغ فرض أي قيد على أي شخص يتمتع بالرعاية المصرية في حرية استعماله لاية لغة في معاملاته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية .

« ٢٦ — الأشخاص الحائزون للرعاية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق في القانون. وفي الواقع في نفس المعاملات والضمانات التي يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعاية المصرية وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين في أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارساً وغيرها من دور التربية ويكون لهم الحق في أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها... » إ هـ



رد الوفا إلى مصر
على مشروع الحكومة البريطانية

« إطلع الوفد الرسمي المصري على المشروع الذي سلمه اللورد كرزون إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ »

« ولقد رأى أن هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر المسائل التي تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التي تبادلناها منذ أربعة شهور نفس النصوص والصيغ التي عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ »

« فمن المسألة العسكرية وهي ذات أهمية كبرى استبقى المشروع الحل الذي قاومناه أشد مقاومة . ولم يقتصر على ذلك بل توسع في مرماه بما جعله أشد وطأة . على أن حماية الوصلات الإمبراطورية وهي التي قيل في مفاوضات العام الماضي إنها العلة الوحيدة لوجود قوة عسكرية في القطر المصري ، لا تدور هذا الحل .

« فنتج من أنه كان يمكن تعيين نقطة في منطقة الشمال تحصر فيها طرق ووسائل الوصلات الإمبراطورية وكذلك القوة التي تتولى حمايتها ، نص المشروع على تحويل بريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوات عسكرية في كل زمان وفي أي مكان بالأراضي المصرية ووضع أيضاً تحت تصرفها كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها وهذا إنما هو الاحتلال بذاته ، الاحتلال الذي يهدم كل معنى للاستقلال بل ويذهب إلى حد القضاء على السيادة الداخلية . على أن الاحتلال العسكري في الماضي ، ولو لم تكن له إلا صفة مؤقتة ، قد كفى لأن يثبت لبريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الإدارة كلها وإن لم يكن هناك أي نص في معاهدة أو تقرير لاية سلطة .

« أما مسألة العلاقات الخارجية : وهي المسألة الوحيدة التي عدلت فيها الصيغة الأولى التي كانت وضعها وزارة الخارجية البريطانية وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، فإن المشروع قد أحاط الحق الذي اعترف لنا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمي ، إذ لا يتصور أن تتوافر لدى وزير الخارجية الحرية التي يقتضيها القيام بأعباء منصبه وتحمل تبعته إذا كان ملزماً بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب الهامي . فإن ذلك معناه أن يكون خاضعاً في الواقع لمراقبته مباشرة في إدارة الأمور

الخارجية . وعدا ذلك فإن الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات السياسية ، حتى ما لا يتناقض منها مع روح التحالف ، فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية . وأخيراً فإن استبقاء لقب المندوب السامي ، وهو لقب لم يجر العادة بمنحه إلى الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة ، هو أوضح في الدلالة على طبيعة النظام السياسي المقترح لمصر .

« ومن جهة أخرى فإن تأجيل مسألة الامتيازات دعانا إلى الاعتقاد بأنه لم يبق حاجة إلى النص عليها في المعاهدة وأن المفاوضة بشأنها في المستقبل ستكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأول مع معاونتها في ذلك سياسياً من جانب حليفتها ولكن المسألة منظور إليها اليوم كأنها تعني على الإخص بريطانيا العظمى التي تتولى من الآن حماية الصوالم الأجنبية . وتريد أن تباشر وحدها عند الاقتضاء المفاوضات بشأن الغائب »

« أما فيما يتعلق بالمندوبين (القوميسرين) المالي والقضائي وبمدخلها في إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية الصوالم الأجنبية بَدْخلاً قد يعمل في بعض الأحوال فيما يختص بالمندوب (القوميسر) المالي إلى شل سلطة الحكومة والبرلمان ، فأتينا لا نريد هنا أن نكرر ماسبق لنا إبداءه من الاعتراض في مذكراتنا .

« على أنه يتحتم علينا القول بأن المناقشات التي تلت تأجيل مسألة الامتيازات بحثت في نفوسنا الشعور بأن الاتفاق فيما يتعلق بحماية الصوالم الأجنبية سيقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية

« أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا . فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل

« إن الملاحظات المتقدمة لا تجعل من حاجة إلى مناقشة المشروع تفصيلاً إذ فيها ما يكفي للدلالة على روحه ومرامه . وغير هذا فقدّم الزم المشروع تكرار ذكر تفهيدات بريطانيا العظمى و « المسؤوليات الخصوصية » الواقعة على المتدوب السامي وكذلك الغرض الجديد — وهو قصد صيانة الصوالم الحيوية لمصر — الذي اتخذ سبباً لوجود القوة العسكرية وبهذا تم للمشروع صبغة الوصاية الفعلية .

« إتنا لما قبلنا المهمة التي عهد بها إلينا عظمة السلطان كنا نأمل الوصول إلى إبرام معاهدة تحالف مؤيدة لاستقلال مصر تأييدا حقيقيا وكفيلة في الوقت نفسه بصيانة الصوالم البريطانية وعندئذ فإن مصر حليفة بريطانيا العظمى كانت تعد من واجبات كرامتها الوفاء بإخلاص بما تقطعه على نفسها من العهود . ولكن التحالف بين أمتين لا يمكن أن يتحقق إلا على شريطة ألا يقضى على إحداها بالخضوع الدائم للآخرى . » وأن روح المسألة التي سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاؤل . بنجح المفاوضات . ولكن المشروع الذي أمامنا لم يحقق هذا الأمل . فهو بحالته لا يجعل محلا للأمل في الوصول إلى اتفاق يحقق أمانا مصر الوطنية

رئيس الوفد

عدلى يكن

لوندرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١

تَبْلِيغُ نَائِبِ جَلَالِ الْمَلِكِ الْخَلِيفَةِ
الْعَظِيمِ سُلْطَانِ مُصْرِ

« يا صاحب العظمة »

« إنه بموجب التعليمات التي وصلتني من حكومة جلالة الملك لي الشرف أن أرفع إلى مقام عظمتكم البيان الآتي المتضمن آراء حكومة جلالتـه فيما يتعلق بالمفاوضات التي جرت حديثاً مع الوفد المرسل من قبل عظمتكم تحت رئاسة صاحب الدولة عدلى باشا . إن حكومة جلالتـه قدمت إلى عدلى باشا مشروع إتفاق لعقد معاهدة بين الامبراطورية البريطانية ومصر كانت حكومة جلالتـه على استعداد لان توصى جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله ولكنها علمت بمزيد الاسف أن ذلك المشروع لم يحز قبولا لديه . وبما زاد أسفا أنها تعتبر إقتراحاتها هذه سخية في جوهرها واسعة النطاق في نتائجها وأنها لا يمكنها أن تبقى محلا لاي أمل في إعادة النظر في المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات . لذلك كان من المستحسن أن تحيط حكومة جلالتـه علم عظمتكم أحاطة وافية بالاعتبارات الرئيسية التي استرشدت بها وبالروح التي صدرت عنها تلك الاقتراحات

« إن هناك حقيقة جليلة سادت العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر مدة أربعين سنة ويجب أن تبقى هذه الحقيقة سائدة هذه العلاقات على الدوام وهي التوافق التام بين صوالح بريطانيا العظمى في مصر وبين صوالح مصر نفسها . إن استقلال الامة المصرية وسيادتها كلاهما عظيم الاهمية للامبرطوارية . إن مصر واقعة على خط الوصلات الرئيسي بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك في الشرق وجميع الاراضي المصرية هي في الواقع ضرورية لهذه الوصلات لان مصير مصر لا يمكن فصله عن سلامة منطقة قناة السويس . لذلك فان حفظ مصر سالمة من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها هو في الدرجة الاولى من الاهمية للهند وأستراليا ونيوزيلاند وجميع مستعمرات وولايات جلالتـه في الشرق، ويؤثر في سعادة وسلامة نحو ثلثمائة وخمسين مليوناً من رعايا جلالتـه . ثم أن نجاح مصر بهم هذه البلاد ليس لان كلا من بريطانيا العظمى ومصر هي أفضل عميلة للآخرى فقط، بل لان كل خطر جسيم على منافع مصر

التجارية أو المالية يدعو إلى تدخل الدول الأخرى فيها "ويهدد" استقلالها. هذه كانت البواعث الرئيسية للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر وهي لا تزال إلى الآن على ما كانت عليه من القوة في الماضي

« قد اعترف الجميع بما أصاب هذا الائتلاف من النجاح بوجه عام أثناء العهد السابق للحرب العظمى . ولما بدأت بريطانيا العظمى تهتم بمصر اهتماماً فعلياً كانت المصريون فريسة للاختلال المالي والفوضى الإدارية وكانوا تحت رجعة أي قادم ولم يكن في طاقتهم مقاومة ضروب الوسائل القتالة للاستغلال الأجنبي . تلك الوسائل التي تستأصل من نفوس الأمة كرامتها وتمحو قواها الحيوية . فإذا كانت الأمة المصرية الآن أمة شبيطة ذات كرامة فإنها مدينة بهذه النهضة على الخصوص لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها — إن المصريين سلموا من التدخل الأجنبي وأعينوا على إنشاء نظام إداري واف وقد تدرب عدد كبير منهم على إدارة الأمور والحكم واطرد نحو مقدراتهم ونجحت ماليتهم نجاحاً فوق المتظر وقد قامت سعادة جميع الطبقات على أسس ثابتة . وفي هذا التقدم السريع لم يكن هناك ظل للاستقلال . إن بريطانيا العظمى لم تطلب لنفسها ربحاً مالياً أو امتيازاً تجارياً في حين أن الأمة المصرية قد جنت كل ثمار مشورة بريطانيا العظمى ومساعدتها لها

« إن شوب نار الحرب بين الدول الأوروبية العظمى سنة ١٩١٤ زاد بالضرورة عرا الائتلاف توثيقاً بين الامبراطورية البريطانية ومصر . ولما انضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب لم يكن أثر ذلك مقصوراً على تهديد الوصلات البريطانية وحدها بل كان مهدداً لها ولاستقلال مصر على السواء تهديداً عاجلاً . فكان إعلان الحماية على مصر إعترافاً بهذه الحقيقة وهي أنه لا يمكن دفع الخطر عن الامبراطورية البريطانية ومصر معاً إلا بعمل مشترك تحت قيادة واحدة . كان اتساع نطاق الحرب بدخول تركيا فيها السبب في قتل وتشويه آلاف من رعايا جلالة الملك، من الهند وأستراليا ونيوزيلاند ومن رجال بريطانيا العظمى أيضاً. وقبورهم في

غاليبولي وفلسطين والعراق شاهذة على الجهد العظيم الذي كابدته شعوب الامبراطورية البريطانية بسبب دخول تركيا . قد اجتازت مصر هذه المحنة دون أن يمسه ضرر بفضل جهود من بعث بهم تلك الشعوب من الجنود . فكانت خسائر مصر طفيفة ولم يزد دينها . وثروتها الآن أعظم مما كانت قبل الحرب في حين أن الكساد الاقتصادي قد اشتدت وطأته على أكثر البلدان الاخرى . فليس من الحكمة أن الشعب المصري يتقاضى عن هذه الحقائق أو ينسى لمن هو مدين بذلك كله . ولولا القوة التي أبدتها الامبراطورية البريطانية في الحرب لاصبحت مصر ميدان حرب بين القوات المتحاربة ولوطئت هذه القوات حقوق مصر باقدامها وأقت ثروتها . ولولا نصر الحلفاء لم تكن الآن في مصر أمة تطالب بحقوق السيادة الوطنية بدلا من حماية أجنبية . فالحرية التي تتمتع بها مصر الآن وما تتطلع إليه من حرية أوسع إنما هي مدينة بهما للسياسة البريطانية والقوة البريطانية

« إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن الاتفاق التام في الصوالح بين بريطانيا العظمى ومصر الذي جمل ائتلافهما نافعا لسكتيهما في الماضي هو دعامة العلاقة التي يجب على كلتيهما استمرار المحافظة عليها . وعلى الامبراطورية البريطانية الآن كما كان في الماضي أن تحمل على عاتقها في آخر الامر تبعه الدفاع عن أراضي عظمى ضد أي تهديد خارجي . وكذلك عليها تقديم المعونة التي قد تطلبها في أي وقت حكومة عظمى لحفظ سلطتها في البلاد . ثم أن حكومة جلالة الملك تطلب فوق ذلك أن يكون لها دون غيرها الحق في تقديم ما قد تحتاج حكومة عظمى من المشورة في إدارة البلاد وتدير مالياتها وترقية نظامها القضائي ومواصلة علاقاتها مع الحكومات الأجنبية . على أن حكومة جلالة لا ترمى من وراء هذه المطالب إلى منع مصر من تمتعها بكامل حقوقها في حكومة ذاتية وطنية بل هي ترمى بذلك إلى التمسك بها قبل الدول الأجنبية الاخرى . وهذه المطالب قوامها تلك الحقيقة وهي أن استقلال مصر واستجاب النظام فيها وسعادتها ركن أساسي لسلامة الامبراطورية البريطانية

وحكومة جلالة الملك تأسف على أن مندوبي عظمتكم لم يتقدموا أثناء المفاوضات تقديمًا يذكر في سبيل الاعتراف بما للامبراطورية البريطانية دون سواها من الأسباب الصحيحة للتمسك بهذه الحقوق والتبعات

« إن شروط المعاهدة التي تعتبرها حكومة جلالة الملك ضرورية لحفظ هذه الحقوق وكفالة هذه التبعات قد أدرجت في مواد المشروع الذي سيرفعه إلى عظمتكم صاحب الدولة عدلى باشا . وأعم هذه الشروط هو ما يتعلق بالجنود البريطانية . فان حكومة جلالة الملك قد عذبت أتم عناية يبحث الادلة التي قدمها الوفد المصرى فى هذا الشأن ولكنهم لم تستطع أن تقبلها . لان حالة العالم الحاضرة ومجرى الاحوال فى مصر منذ عقد الهدنة لا يسمحان بأى تعديل كان فى توزيع القوات البريطانية فى الوقت الحاضر ومن الواجب إعادة القول بأن مصر هي جزء من وصلات الامبراطورية البريطانية ولم يكدمضى جيل على مصر منذ أنقذت من الفوضى . وهناك علامات على أنه لا يبعد على المتطرفين فى الحركة الوطنية أن يزجوا بمصر ثانية فى الهوة التى لم يطل العهد على إنقاذها منها . وقد زاد اهتمام حكومة جلالة الملك بهذا الشأن لما رآته من عدم رغبة وفد عظمتكم فى الاعتراف بان الامبراطورية البريطانية يجب أن يكون عندها ضمان قوى ضد أى تهديد مثل هذا لصوالحها . وإلى أن يحين الوقت الذى يكون فيه سلوك مصر مدعاة الى الثقة بالضمانات التى تعطىها يكون من الواجب على الامبراطورية البريطانية نفسها أن تستبقى ماتراه كافيًا من الضمانات وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية فى مصر . وحكومة جلالة الملك لا يمكنها أن تتخلى عن هذا الضمان ولا أن تنقص منه

« على أنها تعيد القول وتؤكد أنه بأن مطالبها فى هذا الصدد لا يقضد بها استمرار حماية لا فعلا ولا حكما . بل بالعكس إن أمنيتها القلبية الخالصة هي أن تتمتع مصر بحقوق وطنية ويكون لها بين الامم مقام دولة متمتعة بحق السيادة ، على أن تكون مرتبطة إرتباطا وثيقا بالامبراطورية البريطانية بمعاهدة تكفل للفرتين صوالحهما

وأغراضها المشتركة . وهذه الغاية التي جعلتها حكومة جلالته نصب عينها اقترحت رفع الحماية فورا والاعتراف بمصر « دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت إمرة ملكية دستورية » والاستعاضة عن العلاقات القائمة الآن بين الامبراطورية البريطانية ومصر « بمعاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف » . وكانت حكومة جلالته تأمل أن مصر باعادة وزارة الخارجية ترسل ممثلها في الحال إلى الممالك الاجنبية . كما أنها كانت على استعداد لتضيد مصر في انضمامها إلى جمعية الامم إذا طلبت ذلك وبذلك كان يتحقق لمصر في الحال ما للدول المتمتعة بحقوق السيادة من السلطة والميزات

« ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة . وهذه الحالة لا تؤثر في مبدأ السياسة البريطانية ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التي يمكن تنفيذها الآن . ولذلك فإن حكومة جلالة الملك ترغب في أن تبدي بوضوح حالة موقفها الآن

« ففما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ إقتراحاتها بدون رضا الامة المصرية واشترائها ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التي كانت لديها على الدوام وهي العمل لانماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم في كل فرع ولا سيما في الفروع الادارية العالية التي كثر فيها عدد الموظفين الاوربيين وحكومة جلالته مستعدة لان تواصل بمشاوره حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الاجنبية لانجل إلغاء الامتيازات لكي يكون الموقف الدولي جليا عند ما يحين وقت إصدار التشريع المصري الذي سيحل محل تلك الامتيازات . وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التي يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكري تباشرها الحكومة المصرية وخدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية وهي تسر برفع الاحكام العسكرية حالما يصدر « قانون التضمنات » ويعمل به في كل المحاكم المدنية والجنائية في مصر . وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية في مصر .

« وأما من جهة المستقبل فإن حكومة جلالة الملك ترغب في أن توضح بعبارة جلية السياسة التي تتوي إتباعها . فقد علمت أن المشروع الذي قدمته إلى وفد عظمتكم قد رفض بحجة أن الضمانات التي تضمنها المشروع لصيانة الصوالم البريطانية والاجنبية تقضى على تمتع مصر بالحكومة الذاتية تماماً صحيحاً . وهي تأسف غاية الاسف على أن استبقاء الجنود البريطانية في مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتي الحفانية والمالية يساء فهم المراد منهما إلى هذا الحد . إذا كان الشعب المصري يستسلم إلى أمانيه الوطنية مهما كانت هذه الاماني صحيحة ومشروعة في ذاتها دون أن يكثرث إكتراناً كافياً بالحمايق التي تستحكم في الحياة الدولية ، فإن تقدمه في سبيل تحقيق مطمحه الاسمي لا يصيبه التأخر فقط بل يتعرض للخطر تعرضاً تاماً . إذ ليس من فائدة ترجي من وراء التصغير من شأن ما على الامة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق . وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها . وهم بما كان لهم من الاثر في مجرى الحوادث قد نتحدوا مرة بعد مرة الدول الاجنبية في صوالمها وأثاروا مخاوفها . وكذلك عملوا في الاسابيع الاخيرة على التأثير في مصير المفاوضات بنداات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتهم وأن حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم صالح مصر بتساهلها إزاء تهيج من هذا القبيل ولن يمكن مصر أن تسير في سبيل الرقي إلا متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهيج . فان العالم يتألم الآن في جهات عديدة من الاندفاع في نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة . وحكومة جلالة الملك تتألم هذا النوع من الوطنية بكل نشدة سواء في مصر أو في غيرها . وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جعل القيود الاجنبية التي يطالبون الخلاص منها أشد لزوماً وبذلك يطيلون أجلها

« وإذا الامر كذلك فان حكومة جلالة الملك مراعاة لمنفعة مصر ومنفعتها الخاصة أيضاً ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على صوالمها

ولا يكفيها أن تعلم أن في استطاعتها العودة إلى مصر إذا تبين لها أنها بعد أن تركت لنفسها بغير معونة قد عادت إلى عهد التبذير والاضطراب الذي لازمها في القرن الماضي فرغبة حكومة بجلالة الملك أن تستكمل العمل الذي بدأ به في عهد اللورد كرومر لا أن تبدأه من جديد . وهي لا تقوى أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب في تقوية عناصر التعمير في الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الوقت الذي يمكن فيه تحقيق المطمح الوطني تحقيقاً تاماً . ولكنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لاجل صيانة صوالمح مصر وصوالمحها الخاصة على السواء وذلك إلى أن يظهر الشعب المصري أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلي وما يترتب عليه حتماً من تدخل الدول الأجنبية

« وسيل التقدم الوحيد للشعب المصري يقوم على تأزرة مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرهما ، وحكومة جلالته لرغبتها في هذا التآزر مستعدة فيما يتعلق بها للبحث في أية طريقة قد تعرض عليها لاجل تنفيذ اقتراحاتها في جوهرها وذلك في أي وقت تريده حكومة عظمتكم إلى أنها مع هذا لا يسعها تعديل المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التي تشمل عليها . وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر في أيدي الشعب المصري نفسه . فكلما زاد إعراف شعبكم بوحدة الصوالمح البريطانية وصوالمحه كلما قلت الحاجة إلى هذه الضمانات . وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم في هذا العهد الثاني من اشتراكهم مع بريطانيا العظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطني المعروض عليهم الآن وبالإزام جانب الحكمة في العمل به — أن الصوالمح الحيوية للامبراطورية البريطانية في بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج »

تَفْهِيمُ الْوَفْدِ الْمَصْرِيِّ الرَّسْمِيِّ
بَيَانُ أَدْوَارِ الْمِفَاوِضَاتِ وَنَتَائِجِهَا

« يا صاحب العظمة »

« أتشرف بأن أرفع إلى عظمتكم بيان ماجرى في المفاوضات التي دارت بين وزارة الخارجية الانجليزية وبين الوفد الذي أُلّف بمقتضى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١

« أبحرنا من الاسكندرية في أول يوليو فوصلنا إلى لوندرة في الحادي عشر من ذلك الشهر وقد أرسل إلى اللورد كيرزن يوم وصولنا يدعوني لمقابلته . وعلمت أنه هو الذي سيتفاوض مع الوفد المصري من جانب الحكومة الانجليزية ويعارنه بعض كبار موظفي وزارته . فقصدت إليه في اليوم التالي وكان لي معه حديث مهيدي لتحديد إجراءات المفاوضة ، وقد أفضى إلي في ذلك الحديث بأنه يتدر صعوبة المسألة ولكنه شديد الرغبة في الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين . ورجا أن يتدرع كلانا بالانابة والصبر على الخلاف ، وألا نمنعنا شدته في أمر من أن تتركه حيناً ونعالج غيره من الأمور . وإذ كما قد اتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخلف بين وجهتي نظرنا ونظر الحكومة الانجليزية واسعة في أول الأمر على الأقل . نعم إن الدعوة التي وجهتها الحكومة الانجليزية إلى عظمتكم قريبة في صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذي تضمن جوابنا على تلك الدعوة ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة إذ هي تنحصر في طلب الاستقلال وإلغاء الحماية ويترتب على ذلك أن تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة . غير أنه لما كان الشعور العام في مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لصوالح إنجلترا وصوالح الأجانب على العموم ، لم يكن لنا بد من أن نطلب من اللورد كيرزن بادیء الأمر من أن يجدد تلك الضمانات لتعرف . بانع اتفاقها مع معنى الاستقلال . فإن كانت لاتتأنيه قبلناها ، أو كانت تتأنيه ونجعلها إسما على غير

مسمى لا تردد في رفضها . أما الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية الانجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا إلى اتفاق بشأن تلك الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر وإلغاء الحماية دولياً وثبتت تلك الضمانات

« لم تكن مسألة الضمانات أمراً جديداً أو موضوعاً بكاملاً فقد جرت بشأنها أحداث في العام الماضي ووضعت لجنة اللورد ملر عنها مشروعاً أبدي عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الانجليزية في دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه ، وذكر لنا اللورد كيرزن في جلستنا الاولى أنها لم ترتبط بما فيه ، وأنها لا ترتبط بغير الدعوة التي وجهت إلى عظمتكم بواسطة المارشال ألبسي في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ . فهو إذا لم تلتق إرادة الفريقين على أساس الحلول التي عرضت فيه فلا نزاع في أنه حصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة في المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة في الجلسات التي حضرها الوفد مجتمعاً في ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يوليو في مسائل القوة العسكرية الانجليزية في مصر ، وتمثيل مصر السياسي ، والموظفين الانجليزين في وزارتي المالية والخزانة ، والامتيازات ، باعتبار أنها المسائل التي ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين . »

« أما مسألة القوة العسكرية التي كانت في مشروع اللورد ملر وسيلة لتحقيق غاية هي حماية الوصلات الامبراطورية ، فقد أصبحت في نظر الحكومة الانجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

« أولاها — الدفاع عن سلامة الوصلات الامبراطورية في حالات السلم والحرب
« الثانية — مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أي اعتداء خارجي إذا دعت إليها الحالة .

« الثالثة — حماية الصوالم الاجنبية .

« الرابعة — مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام
إذا دعت الحاجة إلى ذلك وأصبح لهذه القوة أن ترابط في أي مكان من مصر

ولاي زمان .

« ولقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل لنا إن الحكومة الانجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملتر الرأي في هذه المسألة . وكانت حوادث الاسكندرية حجتها الكبرى في هذا المذهب الذي كان جديدا علينا .

« وأما التمثيل السياسي فقد وجدت الحكومة الانجليزية أن لجنة اللورد ملتر تجاوزت مدى ما بحسن التسليم به لمصر وتمنوها أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية على أن يكون هذا الوزير في أوثق اتصال وأصق علاقة مع مندوب إنجلترا السامي ، وأن يكون تمثيلها السياسي موكولا إلى ممثلي إنجلترا وإنما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية وأنه ليس لها أن تعقد أي معاهدة من غير موافقة إنجلترا

« أما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة الانجليزية بشأنهما الرأي الذي حواه المشروع الأخير وهو من كل الوجوه أشد مما ذهبت إليه لجنة اللورد ملتر

« وأما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة في طريق المفاوضة رأساً مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد

« يتبين من هذا أن الموقف الذي اتخذته الوزارة لانجليزية بشأن المسائل التي تدور حولها الضمانات الواجبة لصوالح إنجلترا وصوالح الاجانب يختلف في جملته وتفصيله عن المذهب الذي تعهدنا بالسعي في تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الاولى لمحص هذه المسائل ورد النتائج إلى أسبابها والمعلولات التي علمها الحقيقة وشفعنا المناقشة الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليو جلونا فيها بعد ما بين آراء الوزارة الانجليزية والاستقلال

« ونعتقد أننا في نهاية هذا الدور ظفرتنا باقناع اللورد كيرزون بمذهبنا في علاقات

مصر الخارجية وتمثيلها السياسي . ثم أنه لما كان الأساس الصحيح في نظرنا للمفاوضة مع الدول في إلغاء الامتيازات لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين إنجلترا وكنا نخشى أن هذه المفاوضات يطول أمدها ولا نريد أن يعلق نفاذ المعاهدة على إنتهائها ، فقد رأينا أن خير ما يتحقق به ذلك النفاذ ويتمى به التعليق هو أن تبقى الآن الامتيازات وأن تجري المفاوضات بيننا وبين إنجلترا على أساس بقائها . وقد وجهنا البحث إلى هذه الغاية فافسح اللورد كيرزون صدره لهذا الرأي ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكننا لم نمارس في هذا الدور تفصيل ذلك الرأي وترتيب النتائج عليه . وفوق ذلك فقد تقدم الكلام في الموظفين المالى والقضائي ، اللذين أصبحا يسميان مندوبين ، شوطا يسيرا . بيد أن بعد ما بين مذهبنا ومذهبهم في المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة بأن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لى مع اللورد كيرزون حديث فى ذلك الشأن تلتها مذكرة جديدة منه عن تلك القوات . وليس بين مذكرته الاولى فى هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة إختلاف جدي فى تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها . وكل ما زادته الثانية على الاولى أن عدد تلك القوات والاماكن التى ترابط فيها أصبحت محلا لإعادة النظر . وقد اقترحت المذكرة الجديد أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين . وأن يراعى فى ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف وعلى الاخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من التبعة عن تنفيذ الاغراض التى نيط بتلك القوة القيام عليها

« وقد دعانا اللورد كيرزون إلى استئناف اجتماعاتنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساساً لها — فتبيننا أن الاتفاق على هذه المسألة عزيز المثال إذ كنا قد أبدينا حاجتنا فى هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ولكننا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الانجليزية فى غيرها من المسائل إذ لم تكن المقترحات التى عرضت علينا إلا إقتراحات أولى لا تلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى

غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار في معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب برضاء منا بمقترحاته في المسألة العسكرية ، وتؤمل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية وتعرف حقيقة مذهب الحكومة الانجليزية إذا نحن استزدنا من المناقشة فيها وكنا بين أن أن نجتريء من المناقشة بذلك القدر الناقص وننقل راجعين قانطين من الوصول إلى حل قبل أن تتبين حقيقة مقاصد الحكومة الانجليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه في الجلسة الأولى من أنه لا ينبغي اتساع مسافة الخلاف بين مذهبينا في مسألة من أن نعالج غيرها من المسائل ، فرجعنا الرأي الأخير — على أننا أردنا أن تتنى كل شبهة تستفاد من استثنائنا المناقشة فرددنا على اللورد كيرزن برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأي الامة في اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية وأبدينا استعدادنا للمناقشة في المسائل الأخرى ليكون البحث كاملاً شاملاً لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلاف بيننا وبينهم

«وعلى أثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسألتى القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيراً معتدلاً . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى تفرغ من المسائل الأخرى وبقي كل منا محتفظاً برأيه إلى حين يحجى دورهما وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية مجتمعين ، ثم توليتها وحدى أو مع زميل لى وامتدت من ١٧ أغسطس إلى ٢٦ وعقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطاً بعيداً فى تقريب ما بين وجهتى نظرنا ونظرهم فى المسائل التى تعرضنا لها

«أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملتر التى بنيت على تقدير أن إلغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ وشرط لازم لنفاذها وانقطع أيضاً تبعاً لذلك الكلام فيما يتعلق بهذه الاحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاماً دولياً ينطبق عليه ما ذكرناه من طول الزمن اللازم للمفاوضة فى تغييره . وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بأن الحكومة الانجليزية ليست راغبة فى التدخل فى الادارة المصرية — إن

الحديث في الوسائل التي يراد بها حماية الصوالم الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالى والقضائى بل أصبح من المنتظر ألا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال .

« وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤوننا شتى ، منها مسألة قنال السويس وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية فى تأمين الشركة على مدا امتيازها ، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكى والترخيص من الآن للحكومة الانجليزية وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى إنشاءه منها واشترط موافقة المندوب السامى على إنشاء الاسلاك والمحطات فى الحالات الأخرى ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذى تدفعه سداداً لدائى تركيا ، ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم . وقد كانت هذه المسائل محلاً لأبحاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا . ويظهر أن ردودنا على المسألتين الأولىين حملتهم عن الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنهما

« إعترضا هنا فصل الاجازة وهو الفصل الذى تقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة أسابيع وقد مضى الأمر هذا العام على سننه المعروفة فلم يكن بد من التربص بعملنا حتى تنقضى هذه الفترة ، وقد غادرنا لوندرة فى هذا الفصل وجعلنا نستعد لأعام ما بدأناه من تضيق مسافة الخلاف فى المسائل التى كانت تشغلنا فى هذا الدور . فلما عدنا فى نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من أكتوبر

« لم يبق شىء من أغراضنا خافياً أو مجهولاً وقد أصبحت المسألة ناضجة لان تنتقل المناقشة من المبادئ إلى النصوص . لذلك ذكر لنا اللورد كرزون منذ عودتنا فى أكتوبر أنه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق وما ثار عليه الخلاف فما استطاع تذليله من هذا فعله وما لم يستطيع عرضه على الوزارة البريطانية داعياً

جهده الى التوفيق عاملا على ذلك

« في اليوم الثاني من نوفمبر بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمستر لويدي جورج — وكان قد سبق لي به اجتماع قبل سفرنا للاجازة وعدني فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسألتنا بعد عودته من الاجازة — فتقصصت عليه نبأ ما جرى من المفاوضات وأحطته علما بموقفنا في مختلف المسائل وقد ذكر لي أنه أجل المناقشة في المسألة المصرية في الوزارة حتى يتحدث معي في شأنها وأنه شديد الرغبة في صداقة الامة المصرية ثم وعد بإرسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه — فلبثنا ننتظر ما يستقر عليه رأي الحكومة الانجليزية وتنتهي اليه رغبتها في الاتفاق

« في اليوم العاشر من نوفمبر سلمني اللورد كيرزن مشروع الحكومة الانجليزية وقد رددنا عليه بالايجاز معلنين في ختام ذلك الرد أن المشروع لا يجعل محلا للامل في الوصول إلى اتفاق وقد رأينا لذلك أنه لا وجه للبحث في الطريقة التي يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا كما لم نروجها لاعادة البحث والمناقشة في أبواب المشروع الاخرى . وأن عظمتكم لتجدون في المذكرات التي تبادلناها مع وزارة الخارجية وفي محاضر الجلسات التي أثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم : وهذه المذكرات والمحاضر تغنيانا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه . إذ الواقع أن هذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذي جرى في المفاوضات ، فهو لم يتحول عن الاقتراحات الاولى التي عرضت في شهر يوليو إلا في مسألة التمثيل السياسي وقد قبله المشروع ولكنه أحاطه بقيود لاشت من أثره ومعناه بل لم يقتصر الامر فيه على إبراد الاقتراحات الاولى نفسها ، فان المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية فضلا عن أنها لم تعد تذكر مسألة التوقيت عدلت بيان الاغراض التي يفبغى من أجلها وجود القوة العسكرية ، فاستبدلت من حماية الصوالح الاجنبية والمساعدة في قمع الفتن إذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن الصوالح الحيوية لمصر وهي عبارة أبعد . مرمى وأوسع مدلول لا يكاد يتمتع معها أي قدر من التدخل في شؤون الادارة المصرية .

« على أن فداحة الاقتراح الانجليزي الذي عرض علينا في يوليو كانت تجعلنا نعتقد أنه إقتراح ابتدائي لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم خصوصا وقد استمر المفاوضون الانجليز في المفاوضة بعد أن لم تترك لهم محالا للشك في أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الامة إلى قبوله . وقد جاء المشروع في هذا الصدد مختلفاً جداً باختلاف عما اقترحتة لجنة اللورد ملر ، وأنه وإن كان حتماً أن الحكومة الانجليزية تحفظت في دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فإنه كان لنا أيضاً بحق أن نذكر أن الحكومة الانجليزية تركت إقتراحات لجنة اللورد ملر تنشر ويستشار فيها وهو أمر لم يجر له مثال في هذا النوع من المفاوضات . ويصعب جداً بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الانجليزية تفكر جدياً في إرضاء المصريين والوصول معهم إلى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضي وهو ما لم يقبلوه إلا معدلاً بتحفظاتهم . نعم إن اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية وأن هذه لم تربط ولكن نشر مشروع اللجنة رسمياً في مثل هذه المسائل يغني عن التعهد الصريح بأن لا تنزل الحكومة دونه هذا إذا لم تدفعها رغبة الاتفاق إلى قبول ما فوقه

« لا تنكر أن حوادث الاسكندرية وقعت بعد ذلك وكنا أول الآسفين لها غير أنه مما يكن من خطورة تلك الحوادث ومن تهويل بعض الاجانب فيها واضطرابهم بسببها فقد بينا وجه الحق فيها وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب أو كراهة للاجانب وأنها عرضية لم تكن لتحدث في غير الدور التاريخي الذي حدثت فيه وكما أقتنع الاجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين في أمن ودعة فقد كنا نرجو أن تقتنع الحكومة الانجليزية بأن الصوالح الانجليزية والاجنبية على السواء غير مهددة فلا ينبغي على تلك الحوادث أو على ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

« وقد لانكون على العموم توقعنا مشروعاً يرضينا لأول وهلة بل مشروعاً يترك محالا للاخذ والرد وإنما يترك إلى جانب ذلك أملاً في أننا لا نزال به حتى نصل منه إلى أساس صالح للاتفاق

« والذي لا نزاع فيه أن هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من التحذر والحرص من جانب الحكومة الانجليزية ومع أن قدرا من التحذر والحرص معقون ومقبول فإن الغلو فيها ناف للثقة التي يجب أن تكون أساسا لمخالفة بين بلدين مناف لها

» وقد أشرنا إلى المخالفة بين البلدين وكانت أحداث العام الماضي قد جرت بأنها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات وجاءت دعوة الحكومة الانجليزية إلى إنشاء علاقة مرضية بين البلدين مؤيدة لذلك الرأي ، ثم جاءت المادة الاولى من المشروع تذكر المخالفة بالنص الصريح ولكننا قلنا المشروع كله فلم نجد في ثناياه غير تلك الاشارة المجملية وكان حتما أن لا تلتقى المخالفة وما تذهب إليه إنجلترا من أنها مسؤولة عن مصر في مشروع واحد. فإن لكل من الوجهتين معنى وحكما لا يتفقان وقد أدرك واضع المشروع ذلك فجعل المعاهدة التي تبذلها مصر لإنجلترا والتي هي أهم مظاهر المخالفة من الجانب المصري نتيجة لازمة عن المسؤولية التي تقبلها إنجلترا منطوعة بها منفردة فيها بدلا من أن تكون أحد العوضين في عقد له طرفان

» أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ولإلغاء الحماية إلغاء صريحاً ولكننا ألفينا المشروع الذي تمحضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التي جئنا للمفاوضة من أجلها — فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألا نسترسل فيها لا كثر من ذلك

» بعد عودتنا إلى مصر إطلعنا على المذكرة التفسيرية التي أرسلتها الحكومة الانجليزية إلى عظمتكم بيانا لخطتها في المفاوضات ومرامي سياستها في مصر ولسنا في حاجة لان نقول إن هذه المذكرة أيدت ما فهمناه من المشروع وقد كان محور المفاوضة تأمين الصوالم الانجليزية والاجنبية وكنا مستعدين لان نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات إذ لا تكرر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين . ولكن ما نقهه نحن في هذه الضمانات أنها ترك استقلال مصر قائما سليما وتقوم إلى جانبه تلك الصوالم فقط دون اقتيابات على حرية مصر غير أن المذكرة تبنى على تلك الصوالم حقوقا تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير

مشروعية وضع يد إنجلترا على مصر فلم يكن لهذه المذكرة إذن أن تجعلنا نغير رأينا في المشروع أو تتحول عن الخطة التي سلكناها

« ولا يفوتني قبل أن أختم هذه الكلمة أن أشير إلى الصدمة العنيفة التي باغتتنا بمرض صديقي رشدي باشا وهو أشد ما يكون انهماكا في العمل وزهداً في دواعي الراحة وما خلفه ذلك الحادث في نفوسنا من الحزن العميق وقد كنا وإياه على اتفاق تام في كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلمت منه أنه موافق على ما جرى بعده

« كذلك لا يفوتني أن أشير إلى العون الجليل الذي لقيته أنا وزملائي أعضاء الوفد من المستشارين الفنين ورجال السكرتارية

« وأن من دواعي الفخر والسرور لنا ما أظهرته الامة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ومن التجميل والتجديد عند انقطاعها وأن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والخاوف التي لاتزال تساور الوزارة الانجليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها

« وقد يخفف عنا أن الرأي العام الانجليزي ، بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى وتعبّر عنه الاوساط السياسية المختلفة التي غشيناها ، أحسن ظنا بمصر إذا حققت آمالها وأجيب مطالبها . وأنه لا يعتبر إرضاء مصر تهاونا أو تفريطا بل عدلا وحسن سياسة

« وعلى أي حال فليس لنا أن نياس من روح الله أو من صحة عزيمة الامة على المطالبة باستقلالها . ولنا بعد ذلك في عظمتكم خير من يرعى هذه الامة ويسهر على صوالحها

« والله أسأل أن يكلا عظمتكم بعين رعايته وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد

« وإني لا أزال نعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الامين عدلي يكن

« القاهرة في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ هـ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١)

مُسْتَدَارَاتُ الْكِتَابِ

— الجزء الثاني —

موضوع	صفحة
(سلاطين مصر)	٢٩٩
بعد الهدنة	٣٠٠
الوفد المصرى	٣٠١
وفات محمد فريد بك	٣٠٦
لجنة ملنر	٣٠٧
أمراء مصر	٣٠٩
المرحوم الامير محمد ابراهيم	٣١٣
الامير (محمد علي)	٣١٧
الامير (عمر طوسون)	٣١٨
الامير (يوسف كمال)	٣٢١
الامير (حيدر فاضل)	٣٢٢
الامير (عزيز حسن)	٣٢٣
الامير (كمال الدين حسين)	٣٢٣
الاميرات بالمصريات	٣٢٤

— ب —

موضوع	صحيفه
العلماء	٣٢٥
بلاغ الحزب الوطنى ردا على لجنة ملز	٣٢٧
ولى العهد	٣٢٩
الأجانب فى مصر	٣٣٦
الوفد الرسمى	٣٤٠
قطع المفاوضات الرسمية	٣٤٣
المنفيون	٣٤٦
الدستور	٣٥١
الوزراء المصريون	٣٥٨
الصحافة المصرية	٣٦١
المرأة المصرية	٣٧٧
الحرية والبحرية	٣٨٧
نهضة الأمة المصرية (والكتاب الابيض)	٣٩٧
تصريح لمصر	٤٢٩
جلالة الملك « فؤاد الأول »	٤٣٥
نجالة الملكة	٤٤٨

موضوع	صفحة
النتيجة	٤٤٩
خطاب الامراء العظمى السلطان	٤٥١
احتجاج الجالية الفرنسية على حماية إنجلترا للأجانب	٤٥٤
» » » » » الايطالية » » » » »	٤٥٥
(نتائج المفاوضات الانجليزية المصرية)	٤٥٩
١ — مشروع لجنة ملتر	٤٦٠
بلاغ المتدوين	٤٦٠
مسألة السودان	٤٦٥
مهمة أعضاء الوفد المتدوين	»
مذكرة لجنة ملتر	٤٦٧
نص التفويض	٤٦٧
تأليف اللجنة الخصوصية المتدوية لمصر	»
عمل اللجنة في مصر	»
النتائج الوقتية — قبل الحرب	٤٧٦
أثناء الحرب	٤٨٤
بعد الحرب	٤٨٩
الحركة الوطنية والاماني المصرية	٤٩٦
السياسة المقبلة	٥٠١
اجتماع لجنة ملتر بالوفد المصري في لندن	٥١٠
تمثيل مصر في البلدان الاجنبية	٥١٥

صفحة	موضوع
٥١٩	الدفاع عن المواصلات البريطانية
٥٢٠	البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية
٥٢٦	التحفظات لحماية الاجانب
٥٢٨	السودان
٥٣٤	زيارة أعضاء من الوفد لمصر (حاملين مشروع ملتر)
٥٣٦	المقابلات الاخيرة مع الوفد المصري في لندن
٥٣٩	خلاصة عامة
٥٤٧	رد الحزب الوطني
٥٤٨	١ — النقطة الأولى
٥٤٩	مزية الاستقلال
٥٥٢	» التمثيل السياسى
٥٥٤	» المجلس النيابى
٥٥٨	» التخلص من الموظفين الاجانب
٥٥٩	» حرية التصرف فى المالية
٥٦١	» الاسطول والجيش
٥٦٢	» إلغاء الامتيازات الاجنبية
٥٦٣	» الدخول فى عصبة الأمم
٥٦٤	النقطة الثانية
٥٦٧	النقطة الثالثة
٥٧٩	النقطة الرابعة

صفحة	موضوع
٥٨١	مشروع اتفاق قدمته الحكومة البريطانية
٥٨٢	إنتهاء الحماية
»	العلاقات الاجنبية
٥٨٣	النصوص العسكرية
»	إستخدام الموظفين الاجانب
٥٨٤	الاداره المالية
»	الادارة القضائية
»	السودان
٥٨٥	فروض الجزية
»	اعتزال الموظفين البريطانيين الخدمة
٥٨٦	حماية الاقليات
٥٨٩	رد الوفد الرسمى على الحكومة البريطانية
٥٩٣	تبليغ نائب جلالة ملك إنجلترا
٦٠١	تقرير الوفد المصري الرسمى

تصحیح

صواب	خطأ	سطر	صفحة
الحادی	الحاد	آخر	۳۰۴
رمزا	رمز	۶	۳۱۸
شائقة	شائقة	۴	۳۲۱
الوحيد	الوحد	۱۵	۳۲۴
تعلیما	تعلیمات	۲۰	۳۲۴
الفاطنین	الفاطنین	۸	۳۲۷
الذین	للذین	۲	۳۲۸
لقد	ألقد	۱۶	۳۴۴
تعاقد	تقاعد	۱۲	۳۴۸
لا احترام	م حترالا	آخر	۳۴۸
الجميع	لجميع	۱	۳۴۹
جنس	جنس	۱	۳۵۷
الروح	لروح	آخر	۳۶۷
يستطع	يسطع	۱	۳۷۶
محترمة	ياطشة	۴	۳۷۶
بأسم	سم	۱۶	۳۹۴

— ز —

صواب	خطأ	سطر	صفحة
قواء	قراء	١	٣٩٦
على نص	نص	١٣	٣٩٧
اختارة	اختارة	١٨	٤٤٣
إزدادا	ازداد	١٢	٤٤٤
بمشیء	بمشیء	آخر	٤٤٦
مطمع	مطمع	٢٢	٤٤٧
سيدات	سيدات	٥	٤٤٨
جندي	جند	١	٤٥٠
انه	ن	آخر	٤٥٤
الضرورية	لضرورية	١١	٤٥٦

-ح-

الصور

صورة	صفحة
الامير محمد إبراهيم	٣١٢
الامير (محمد علي)	٣١٧
الامير (عمر طوسون)	٣١٨
(جلالة الملك فؤاد الأول)	٤٣٤



Bibliotheca Alexandrina



0410690